الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله – بوزريعة

كلية الآداب واللغات

قسم علوم اللسان

المصطلح الصوتي والصرفي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال كتاب العين – دراسة وصفية تحليلية-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص: الدّراسات اللغوية التطبيقية

إعداد الطالبة

عويشة إمكراز

إشراف الأستاذ الدكتور

محمّد الحباس

السنة الجامعية: 2019م/2020م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله – بوزريعة

كلية الآداب واللغات

قسم علوم اللسان

المصطلح الصوتي والصرفي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال كتاب العين ــ دراسة وصفية تحليلية-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص: الدّراسات اللغوية التطبيقية

إعداد الطالبـة

عويشة إمكراز

أمام اللجنة المشكلة من:

– الأستاذ الدكتور: أحمد حساني	أ، ت، ع (جامعة الجزائر 2)	رئيسا
– الأستاذ الدكتور: محمد الحباس	أ، ت، ع(جامعة الجزائر 2)	مشرفا ومقررا
– الدكتورة: دليلة محيوت	محاضر أ (المدرسة العليا للأساتذة)	عضوا مناقشا
– الدكتور: عبد النور جميعي	محاضر أ(مركز البحث العلمي والتقني)	عضوا مناقشا
– الدكتورة: صونيا بكال	محاضر أ(مركز البحث العلمي والتقني)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019م/2020م

شكـــــر

أحمد الله عزّ وجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف " **محمّد الحباس**" الذي أذكى في نفسي حبّ البحث والمعرفة، وأثرى قيمة هذا العمل بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيّمة التي كان لها كبير الأثر في إتمام هذا العمل المتواضع . نسأل الله تعالى أن يجزيه عنّي خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى كلّ من ساهم في مدّ يد العون من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيّبة أو بدعاء في ظهر الغيب.

إهـــداء

إلى والديّ الكريمين أبي عبد القادر وأمّي فاطمة أحقّ الناس ببري وطاعتي.

إلى زوجي رفيق دربي عبد القادر أحقّ الناس بأنسي ومودتي.

إلى ابنتي قرة عيني سلسبيل أحقّ النّاس بعطفي ورعايتي.

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله جمال، فاطمة الزهراء، كريمة، محمّد، حياة، مصطفى، عبد الباسط أحقّ الناس بحبّي وإخلاصي.

إلى صديقاتي وشقيقات روحي أحقّ الناس بصحبتي ووفائي ليلى، دليلة، نسيمة مهدية.

أهدي هذا العمل ثمرة جهد طويل وعربون وفاء وإخلاص..

مقدمة

مقـــــــــدمة

إنّ المتتبع لمسيرة الدراسات اللغوية العربية يجد أنها مرت بمراحل عديدة، وقطعت أشواطا طويلة بداية بأبي الأسود الدؤلي الذي يعدّ أوّل من أسس الدرس اللغوي بعد أخذه عن إمام النحاة واللغويين علي بن أبي طالب، حيث اهتدى إلى طريقة النقط في المصحف الشريف، وهذا دليل على أن النحو قديم نشأ مع استقراء النص القرآني الذي تطوّر فيما بعد على يد أبي عمرو بن العلاء وهو أوّل من رحل إلى أراضي الفصاحة لجمع اللغة وأشعار العرب خاصّة يسمع كلام العرب ويدونه وهو ما يعرف اليوم " بعلم الجغرافيا اللغوية" وتتلمذ على يده جملة من العلماء ممن صاروا بعد ذلك علماء مشهورين أمثال الأصمعي الذي كانت لديه مصنفات رتبها بحسب المواضيع، وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري وغيرهم كانوا ينتقلون من مكان إلى مكان داخل شبه الجزيرة العربية يسمعون كلام العرب ويسجلونه من أجل إثبات المفردات الموجودة في اللغة وما تدل عليه من معان وصولا إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب كتاب " العين" والذي يعدّ أهم معجم على الإطلاق كون صاحبه أعمل فيه عقله كلّما تصفح فيه شيئا نظّمه واستنبط قوانينه ودقائقه، ويضم هذا المعجم قوانين العربية في الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية، وعليه فالدراسة الصوتية حظيت باهتمام ملحوظ ونظر جاد وعميق من لدن اللغويين كالخليل وسيبويه وغيرهم ممن حذوا حذوهم وأفادوا من أعمالهم ونقلوا عنهم . وبقيت الأمور تسير على هذه الوتيرة حتى جاء اللغوي ابن جني الذي يعدّ أوّل من أفرد المباحث الصوتية بمؤلف مستقل ونظر فيها على أنها علم قائم بذاته، فأضاف وعمّق وشرح، وفصّل وفسّر إلى أن تكاملت أعماله في هذا وغدت دراسة علمية تمثلت في كتابه " سر صناعة الإعراب" الذي قدّم له بمقدّمة رائعة تنتظم جملة من المبادئ التي يقوم عليها الدرس الصوتي وتعدّ هذه الجهود التي أضافها الملامح الأولى لقيام الدرس الصوتي، وبعده كانت مساهمة علماء التجويد والقراءات كابن الجزري الذين بدورهم جدّوا واجتهدوا في دراسة الأصوات بتجميع ما تناثر من أفكار سابقيهم بالإضافة إليها والتوسيع في بعض جوانبها حتى استقام لهم البناء في الدرس الصوتي المكرّس في الأساس لخدمة القرآن الكريم ببيان كيفية تلاوته وأدائه على الوجه الصحيح نطقا وفهما.

واستمرت هذه الجهود وتفرعت مكوّنة بذلك علما من علوم العربية المعروف بـ " علم التجويد". وكذلك مساهمات علماء إعجاز القرآن كالجرجاني وعلماء البلاغة كالرماني وعلماء النقد كالجاحظ، وكذا الفيلسوف الطبيب ابن سينا الذي سدّ ثغرة كبيرة في الدرس الصوتي العربي وقدّم وصفا دقيقا لأسباب حدوث الحروف ومخارجها. كل هؤلاء كان لهم الفضل الكبير في بناء الدراسات اللغوية العربية معتمدين على منهجية علمية عجيبة قد تفوق في الدقة والمرونة الطرائق الحديثة في البحث عن مورد اللغة ومصدرها.

وبعد هذه الخطوات والجهود الفذة جاء دور اللغويين المحدثين الذين قنعوا لفترة من الزمن بالقدر الذي طرحه عليهم علم التجويد، إلى أن هبت نسمات حركها بعض المجتهدين في الدرس اللغوي عامّة أمثال كمال بشر وتمام حسان ، وبهذا حظي الدرس الصوتي الحديث بمكانة عالية في تعليم العربية على الإطلاق. ولعل التأكيد على أهمية الدراسة الصوتية نظرا وتطبيقا كون الأصوات هي اللبنات الأولى في البناء اللغوي وأساسه الذي يقوم عليه، كما لا ننسى أن علم الأصوات من الناحية العلمية له أهمية بالغة في تعليم العربية واكتساب مهاراتها وأدائها على الوجه السليم الذي يحميها من اللحن واللكنة، وبهذا الوقوف على كل جوانب الدرس اللغوي بدءا بالدراسة الصوتية التي حظيت بكبير الاهتمام حيث جعل لها الخليل بن أحمد مصطلحات خاصة بها مبيّنا أن للصوت مصطلحات كالمخرج والمدرجة والحيّز، والصفة من خلال نظريته الصوتية التي بنى عليها معجمه. ثم ولج بابا آخر وتمثل في الدراسة الصرفية حيث قام ببحوث مستفيضة في بنية الكلمة ومالحروفها من أصالة وزيادة، وقسّم الكلمات إلى مجردة ومزيدة ملاحظا أن المجردة لا تزيد على خمسة أحرف ولا تقل على ثلاثة، ووضع لهذه الأبنية المجردة والمزيدة الميزان الصرفي كما يعود الفضل إليه في إرساء قوانين الإعلال والإبدال والقلب وتحديد المصطلحات الخاصّة بالدراسة الصرفية منها الكلمة وأبنيتها، والاسم والفعل، والجذور الصرفية والتقليبات.

أمّا حظّ الخليل بن أحمد في الجانب الأخير من جوانب الدرس اللغوي والمتمثل في الدراسة النحوية، فهو من اللغويين والنحويين الأوائل الذين أرسوا أسس الدراسة النحوية بعد

أن مهّد لهم ثلة من اللغويين الأجلاء الطريق الخصبة أمثال ابن اسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم، فبهذا تحولت وانتقلت اللغة من مرحلة الجمع والوصف إلى مرحلة التأسيس والتقعيد بوضع قوانين تحفظها من الزوال والضياع، وعليه تعهدها الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه بالدراسة والتمحيص، ومن هنا برزت العبقرية الفذة لهذين اللغويين برعاية اللغة في جميع مستوياتها؛ أي بداية بالصوت اللغوي المعزول والمركب، ثم الكلمة وبنيتها، وأخيرا الجملة وسياقاتها. وبهذا تعددت المصطلحات والتعريفات والمفاهيم، فكان الخليل بن أحمد يضع مصطلحات خاصّة بالمستوى الصوتي تارة يوافقه فيها تلميذه سيبويه، وتارة أخرى يباينه، فهنا تتجلى العبقرية العربية في وضع المصطلحات، ثم المستوى الصرفي أي ما يتعلق بالكلمة وبنيتها وهيئتها وهي بعيدة عن السياق، ثم المستوى النحوي الذي يكمن في دراسة الجملة العربية وأنواعها ودلالتها من خلال سياقات مختلفة، فكان من الضروري أن توضع لهذه الدراسات مصطلحات تؤصل لها.

وقد استهدفنا بموضوعنا الموسوم بـ" **المصطلح الصوتي والصرفي من خلال كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي- دراسة وصفية وتحليلية** " دراسة اللغة العربية في مستوياتها المثلى إذ سلطنا الضوء على المصطلحات الصوتية والصرفية كون هذه الأخيرة تشكّل هيكل اللغة في نظامها العام محاولين بهذا إعطاء القيمة الحقيقية للجهود العربية المبذولة وحظا وافرا من الدراسة والبحث، وللوصول إلى هذه الغاية انطلقنا من الإشكالية الآتية:

- كيف أصّل الخليل بن أحمد الفراهيدي للمصطلح الصوتي والصرفي؟

وهذه الإشكالية بدورها تفرعت إلى أسئلة جزئية تمثلت فيما يلي:

- ما الدافع الذي دفع بالخليل إلى وضع المصطلحات الصّوتية والصّرفية؟
- بماذا امتاز الخليل عمن كان قبله ومن جاء بعده في مجال وضع المصطلح؟
- ما أهم عمل ما قام به الخليل في مجال المصطلحات الصّوتية والصّرفية؟

والإجابة عن هذه التساؤلات قادتنا إلى تصّور جملة من الأهداف دفعتنا للوقوف على جهود اللغويين العرب عامّة وجهود الخليل بن أحمد خاصّة، واختيارنا لهذا الموضوع لم يكن جزافا، بل كان عن قصد لتبيين عبقرية العرب في مجال الدراسات اللغوية وكيف أسسوا لعلوم العربية، وكيف وقفوا على فحص وتمحيص نظام اللغة بإيجاد المفاهيم المناسبة لذلك معتمدين على الملاحظة الدقيقة والحسّ المرهف والذوق الرفيع في تتبع طبيعة الأصوات العربية وتثبت بناء الكلمة والجملة العربية.

وقد توسلنا بالمنهج الوصفي التحليلي كمعلمٍ للدراسة والبحث لمعاينة واقع المصطلح اللغوي عامّة والمصطلح الصوتي والصرفي خاصّة عند علمائنا ولغويينا العرب متبعين خطة البحث اللآتية:

قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول؛ **الفصل الأول** المعنون بـ:" **مفاهيم الدراسة المصطلحية والدراسة المعجمية عند العلماء العرب قديما وحديثا**" تطرقنا فيه أوّلا إلى مفاهيم الدراسة المصطلحية بتسليط الضوء على مفهوم المصطلح والاصطلاح عند العرب والغرب، وكذا رصد الفرق بين المصطلح والمفهوم، والمصطلح والكلمة، ثم معرفة شروط المصطلح ووسائل وضعه متوصلين إلى خصائصه وأهميته، أمّا العنصر الثاني والخاص بالدراسة المعجمية فتطرقنا فيه إلى تعريف المعجم وسبب تسميته في التراث العربي حسب الترتيب الصوتي ونظام التقليبات. كما تطرقنا إلى مفهوم علم المعاجم وصناعة المعاجم،لنتوصل في الأخير إلى العلاقة الموجودة بين علم المصطلح وعلم المعاجم.

و**الفصل الثاني** المعنون بـ"**المصطلح الصوتي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي**" تطرقنا فيه أوّلا إلى ماهية المصطلح الصوتي في التراث العربي من خلال تحديد مفهوم الصوت والحرف لغة و اصطلاحا، وعلم الأصوات، والمقطع الصوتي،و كذا التركيز على المصطلحات المستخدمة للدلالة على مفهوم المخرج و الصفة. ثم بيان جهود العلماء القدماء والمحدثين في الدراسات الصوتية لنصل في الأخير إلى إثبات رأي العلماء المحدثين في مصطلحات القدماء الصوتية.

أمّا **الفصل الثالث** والمعنون بـ " **المصطلح الصرفي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي**" تطرقنا فيه إلى ماهية المصطلح الصرفي في التراث العربي من خلال تناولنا مفهوم الصرف والتصريف، ونشأة المصطلح الصرفي مشرين إلى جهود العلماء القدماء والمحدثين في الدراسات الصرفية، وفي الأخير حاولنا تثبت بعض المصطلحات ذات الطبيعة الصرفية ومصطلحات ذات الطبيعة الصوتية الصرفية، حيث تتبعنا المصطلحات الخاصة بالأسماء والمشتقات، والمصطلحات الخاصّة بالأفعال، وفي الأخير المصطلحات التي تعم الأسماء والأفعال من خلال أخذ بعض النماذج من المصطلحات التي تناولها علماؤنا القدماء.

ومن بين الأسباب وأهمها التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

1- إظهار الأهمية البالغة لعلم الأصوات والمصطلح الصوتي في اكتساب مهارات أداء اللغة العربية على الوجه الصحيح الذي يحميها من اللكنة واللحن.

2- إبراز العبقرية العربية في وضع المصطلحات التي تتطلبها العربية من أصوات وصرف.

3- بيان جهود كل من النحاة وعلماء القراءات والتجويد في بناء علوم العربية.

4- الاهتمام بتلاوة كتاب الله عزّ وجلّ ببيان كيفية أدائه على الوجه الصحيح نطقا وفهما.

5- الإشادة بجهود اللغويين والنحاة القدماء كالخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم ممن أفادوا و نهلوا من معينهم وحذوا حذوهم في بناء الدرس الصوتي والصرفي وبعثه كدراسة علمية موضوعية.

6- التأكيد على أهمية المصطلح الصوتي نظرا وتطبيقا كون الأصوات هي اللبنات الأولى في البناء اللغوي وأساسه الذي يقوم عليه.

7- التأكيد على أهمية المصطلح الصرفي وبيان جهود القدماء في وضع المصطلحات الخاصة بموضوعاته.

وختاما يبقى هدفنا الأوّل والأخير من وقوفنا على المصطلحات الصوتية والصرفية الوصول إلى العبقرية العربية التي تميّز بها علماؤنا ولغويونا العرب القدماء والمحدثون في وضع المصطلحات الخاصّة بكلّ دراسة من الدراسات اللغوية واستغلالها في استكمال بناء الصرح اللغوي.

الفصل الأول

مفاهيم الدراسة المصطلحية والمعجمية عند اللّغويين العرب القدماء والمحدثين

أولا: مفاهيم الدراسة المصطلحية:

إن عمليةالبحث في تاريخ المصطلح تدل على أن أول استعمال للفظ المصطلح قديم في عمق الحضارة العربية الإسلامية ، فقد كان معروفا ومتداولا جدا بين القدماء استعمال لفظ "مصطلح" بالرغم من عدم تقييده في المعاجم والقواميس العربية القديمة حيث استخدم إجرائيا ضمن العديد من الحقول المعرفية المختلفة من ذلك التصوّف والتاريخ وصناعة الإنشاء وعلوم الحديث والقراءات، واللغة والشعر والمناظرة.

وقد كان رائجا خلال القرن الثامن الهجري (ق 8هـ) على يد بعض الصوفيين والمؤرخين وكتّاب دواوين الإنشاء الذين سمَّوا به بعض مؤلفاتهم وذكروه في ثنايا كتبهم. أما لفظ "اصطلاح" فقد وجد مستعملا منذ القرن الثالث الهجري (ق 3هـ) في كتاب "المقتضب" لأبي العباس المبرد (ت 280 هـ)، ووجد في القرن الرابع الهجري في كتابات كل من عبد الله بن محمد الخوارزمي (ت 387 هـ)، وابن جني (ت 392 هـ) في كتابه الخصائص(باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح" [1] وابن فارس (ت 395 هـ) في كتابه الصاحبي في فقه اللغة (باب القول على لغة العرب أتوقيف أم اصطلاح)[2].

كما نجد آثار لفظ "مصطلح" أيضا في أواسط القرن السادس للهجرة مع أبي منصور محمد بن محمد البروي (ت 567 هـ) من خلال كتابه "المقترح في المصطلح" وبعده كان رواج لفظ "مصطلح" وتوظيفه في عدة مجالات معرفية وعلمية مختلفة حيث ظهر في عناوين بعض مؤلفات علماء الحديث مثل "الألفية" في مصطلح الزين العراقي

[1]– ينظر:ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1952م، ج1، ص41.

[2] – ينظر: ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة، تعليق أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ–1997م، ص13.

(ت806هـ) وكتاب "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ).

واستخدم لفظ "المصطلح" كتاب آخرون غير علماء مثل ابن فضل الله العمري (ت 749 هـ) في كتابه "التعريف بالمصطلح الشريف" الذي يتناول الألفاظ الاصطلاحية المستعملة في الكتابة الديوانية، واستعمل أيضا ابن خلدون (ت 808 هـ) لفظ "المصطلح" في المقدمة فقال: "الفصل الواحد والخمسون في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان"

وفي القرن الثاني عشر للهجرة استعمل محمد التهانوي (1185هـ) لفظي "اصطلاح" و "مصطلح" جنبا إلى جنب بوصفهما مترادفين في مقدمة كتابه "كشاف اصطلاحات العلوم" ، حين قال: "أو تصور اصطلاح من المصطلحات فيما يخصّ الانسان، أنّى كان زمانه أو مكانه، ولا سيما أنّ لغة العلوم تعود للإنسانية جمعاء في سيرورتها والابداع. ومن ثمّ تنسكب في هذه اللغة أو تلك."[1].

من كل ذلك ندرك أن المؤلفين العرب القدماء استعملوا لفظي "مصطلح" و"اصطلاح" بوصفهما مترادفين.

ومن المعجمين الذين استعملوا اللفظين بوصفهما مترادفين عبد الرزاق الكشاني (ت736هـ) في كتابه: "اصطلاحات الصوفيّة"؛ إذ قال في مقدمته: "... فقسّمت الرسالة على قسمين: قسم في بيان المصطلحات ما عدا المقامات ..." واستخدم لفظ "مصطلح" في مقدّمة معجمه لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام الذي قال في مقدمته: " فإنّي لما رأيت كثيرا من علماء الرسوم، ربما استعصى عليهم فهم ما تتضمّنه كتبنا وكتب غيرنا

[1] – التهانوي(محمد علي): موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تح: علي دحروج، تق وإش ومرا: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، ج1، ص19.

من النّكت والأسرار، ... أحببت أن أجمع هذا الكتاب م شتملا على شرح ما هو الأهم من مصطلحاتهم[1].

أمّا القول والإدعاء بأنّ لفظ "مصطلح" لا يتفق والقواعد العربيّة، بالنّظر إلى أنّه اسم مفعول من الفعل "اصطلح" وهو فعل لازم لا يتعدى إلاّ بحرف الجرّ فنقول: "اصطلحوا عليه"، وأن اسم المفعول منه يحتاج إلى نائب فاعل هو الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر، ولهذا ينبغي أن نقول "مصطلح عليه"، فإنّ قواعد اللغة العربيّة تجيز حذف الجار والمجرور منه للتخفيف عندما يصبح اسم المفعول علما أو اسما يسمى به، فنقول مصطلح فقط[2].

بين لفظ اصطلاح ومصطلح:

إنّ كلمتي "مصطلح" ، و"اصطلاح" مترادفتان في اللغة العربيّة وهما مشتقتان من "اصطلح" جذره "صلح" بمعنى اتّفق ؛ لأنّ المصطلح ، أو الاصطلاح يدلّ على اتّفاق أصحاب تخصّص ما على استخدامه للتعبير عن مفهوم علميّ جديد.

ولكن بعضهم يحسب أنّ لفظ "مصطلح" خطأ شائع، وأنّ اللّفظ الصّحيح هو "اصطلاح" ويسوق لذلك ثلاثة أسباب، هي:

1- إنّ المؤلفين العرب القدماء استعملوا لفظ "اصطلاح" فقط.

2- إنّ لفظ مصطلح غير فصيح لمخالفته لقواعد اللغة العربيّة.

1- علي القاسمي: عبد الرزاق الكشاني وإسهامه في تطوير المعجميّة العربيّة، مجلة دراسات مصطلحيّة، العدد الأول، 2001، ص 219 و ص 236.

2- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلميّة، مكتبة ناشرون، لبنان 2008 ص 262.

3- إنّ المعاجم العربيّة التراثيّة لم تسجّل لفظ مصطلح وإنّما نجد فيها لفظ اصطلاح فقط[1].

لكن من يدقّق النّظر في المؤلفات العربية التّراثية يجد أنّها اشتملت على لفظي "مصطلح" و"اصطلاح" بوصفهما مترادفين، فعلماء الحديث كانوا أوّل من استعملوا لفظ "معجم" ولفظ "مصطلح" في مؤلفاتهم، ومن هذه المؤلفات منظومة أحمد بن الفرج الاشبيلي (ت 659 هـ) من علماء القرن السابع للهجرة في مصطلح الحديث التي أولها:

غرامي "صحيح" والرجا فيك معضل *** وحزني ودمعي "مرسل" و "مسلسل".

نلاحظ أن الألفاظ الثلاثة: صحيحٌ، مرسلٌ، ومسلسلٌ هي مصطلحات من علم الحديث تدلّ على أنواع مختلفة من الحديث الشريف.

ومن المؤلفات الحديثية التي تضمّنت عناوينها لفظ" المصطلح" نذكر: الغرامية في مصطلح الحديث لأحمد بن فرح الإشبيلي (624-699هـ)، وكتاب الموقظة في علم مصطلح الحديث لابن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، وكتاب الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث المنسوب للشريف الجرجاني (ت 816هـ).

إنّ كلمتي (مصطلح) و (اصطلاح) مهما كان الاختلاف بين الدارسين والباحثين فإنّ الكلمتين مترادفتان في اللّغة العربيّة[2] وهما مشتقتان من (اصطلاح) ، وجذره (صلح) بمعنى اتّفق.

وخلاصة القول: إنّ اللغويين القدماء في القرون الأولى من الهجرة، وإن شاع في استعمالهم لفظ "الاصطلاح"، فإنّهم تداولوا فيما بينهم ألفاظا أخرى ومنها لفظ "مصطلح" ثم

1- عبد العلي الودغيري: كلمة المصطلح بين الخطأ والصّواب، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربيّة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 48، 1999، ص 9 و ص 20.

2- خالد اليعبودي: آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعدّدة اللغات، منشورات دار ما بعد الحداثة، ط1، المغرب، 2006، ص 6.

إنّ اللّفظ الشائع في الاستعمال اليوم بين المتخصّصين هو لفظ "مصطلح" محذوفا منه الجار والمجرور ، وقد اقترح عبد المجيد سالمي واستحسن تخصيص لفظ "اصطلاح" للدلالة على العملية القائمة بين المصطلح ومفهومه بقوله: ومن المستحسن أن يخصّص لفظ "الإصطلاح" للدلالة على العملية التي تربط بين المصطلح والمفهوم، كما تربط الدلالة بين الدال والمدلول.[1]

ولم يستعمل اللّغويون المعاصرون إلاّ لفظ "مصطلح" وجريا عليه سمّي مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة ما وضعه من كلمات (مجموعة المصطلحات التي أقرّها المجمع)[2].

1- المصطلح لغة واصطلاحا:

1-1- المصطلح من حيث الدلالة اللغوية:

يرجع أصل كلمة "المصطلح" إلى الفعل الثلاثي "صلح" من مادة (ص ل ح) ووردت هذه المادة في معاجم اللغة بمعان مختلفة، ففي معجم العين للخليل (ت 175هـ) جاء: "صلح: الصّلاح نقيض الطّلاح، (...) والصلح: تصالح القوم بينهم، وأصلحت إلى الدّابة أحسنت إليها، ورجل صالح في نفسه ومصلح في أعماله وأموره"[3].

وهناك معان لغوية أخرى فرعية يمكن العثور عليها في معاجم اللّغة، فحصر الخليل معنى الصّلح في الإحسان والنقيض للطّلاح لا يقصد منه فهم هذين المعنيين فقط، بل يمكن للمتتبع لمعنى "صلح" أن يعثر له على معنى آخر غير هذين المعنيين مثل معنى "السّلم" فقد جاء في لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ) " الصَّلاح: ضِدُّ الْفَسَادِ، (...)

1- عبد المجيد سالمي: مصطلحات اللسانيات باللغة العربيّة بين الوضع والاستعمال، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، معهد اللغة وآدابها، جامعة الجزائر، 2007، ص 12 و ص 13.

2- ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربيّة، دار الفكر، دمشق، 2008، ص 13.

3- الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، مج2، بيروت، 1424هـ - 2003م، مادة (ص ل ح)، ص 406.

والصُّلْحُ: تَصالُح الْقَوْمِ بَيْنَهُمْ. والصُّلْحُ: السِّلْم(...)"[1]، ويورد التهانوي (ت 1185هـ) معنى آخر تحيل إليه مادة (ص ل ح)، حيث يذكر في كشافه بأنّ: "الصّلح: بالضّم وسكون اللام في اللغة اسم من المصالحة خلاف المخاصمة مأخوذ من الصّلاح وهو الاستقامة (...)"[2].

ويظهر من هذه المعاني اللغوية لمادة (ص ل ح) أنّها تحمل دلالات إيجابيّة تتراوح بين الإحسان إلى الغير والسّلم والاستقامة، ولكن ما مدى حضور هذه المعاني اللغويّة في مفهوم لفظ المصطلح بعد أن دخل إلى ساحة الاستعمال الاصطلاحي؟

أمّا من حيث البنية الصّرفية، فيرى سناني سناني بأنّ العرب القدامى في: اصطلحوا (...) قلبوا التاء طاء (تاء افتعل من اصتلح وأدغموها في الصّاد(...) [3]ويلاحظ المتتبع لكلمة المصطلح أن الأصل المشتق منه هذه اللفظة يعود للأصل "صلح"، وذلك لأنّ بنية الكلمة قد خضعت للقالب الصّرفي وصارت بعد خضوعها : "اصتلح" ، ووفقا للقوانين الصوتية، فإنّه حدث قلب، فالتّاء بفعل مجاورتها للصّاد المفخّمة أبدلت طاءً لتجانس الصّاد صفة، ويزول بذلك الثقل ، ويبدل بالأخف منه طلبا لما يقتضيه مبدأ الاقتصاد اللّغوي عند المحدثين، ومبدأ الخفة عند القدماء.

وعن أصل بنية لفظ "مصطلح" وقف الباحثون منه ثلاثة مواقف واختلفوا في تحديد الصّيغة الصّرفيّة له.

فمن قائل :إن الكلمة وردت بصيغة "اسم المفعول" المشتق من الفعل "اصطلح اصطلاحا" أو من المادة (ص ل ح) على تقدير متعلق محذوف هو "عليه".

1- ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم): لسان العرب، تح: عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف، مج4، ج 28، (د،ط)، (د،ت)، مادة (صلح)، ص 2479.

2- التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص 1094 و ص 1095.

3- سناني سناني: في المعجميّة والمصطلحيّة، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2012، ص 11.

حيث يعتقد هذا الفريق بأنّ كلمة "مصطلح" من الأخطاء الشّائعة التي لا يصّح استعمالها، وفي هذا الصدّد يصرّح يحي عبد الرؤوف جبر قائلا: "إنّه من الغريب حقا أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة مصطلح بدلا من اصطلاح، مع أنّ هذه الكلمة لا تصحّ لغة إلاّ إذا اصطلحنا عليها ؛ ذلك لأنّ علماءنا ولغويينا العرب لم يستخدموها ولم ترد في المعجم بهذه الدّلالة ولا بغيرها... وكلمة مصطلح الشّائعة سماعا، وذلك أنها لا تصّح دلالتها المستخدمة لها إلاّ مع حرف الجر (على)؛ لأنّ الفعل اصطلح يتعدى بها وهذا يزيدها بعدا عن الصواب"[1].

ويمكن القول :إن حكم يحي عبد الرؤوف هنا تنقصه الدّقة، وذلك عند قوله عدم مجيء كلمة "مصطلح" في المعاجم القديمة لا يعني بالضرورة عدم استعمالها، فقوله بأن أسلافنا لم يوظّفوا لفظ "مصطلح" مؤسّس على دراسة واست قراء ناقصين بدليل أنّ عبد العلي الودغيري يثبت عكس ما ذهب إليه، ولقد أثبت ذلك من خلال عمليّة إحصاء لكلمة "مصطلح" في استعمال القدماء ، ورصد استعمالاتها حتّى القرن الثامن الهجري (ق8هـ) بقوله: "لفظ مصطلح كان معروفا متداولا (...) بين القدماء الذين استخدموه في مجالات وعلوم مختلفة منها التصوّف، التاريخ، صناعة الإنشاء ، أوعلوم الحديث والقراءات وصناعة الشعر واللّغة (...)، وقد تتبعنا آثاره إلى حدود القرن الثامن الهجري"[2].

ومن قائل أنّها أتت على هيئة المصدر الميمي الذي يراد به دلالة المصدرالصريح فنجد خالد الأشهب يرى بأن كلمة "مصطلح" في اللّغة العربية مصدر ميمي للفعل

1- يحي عبد الرؤوف جبر: الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، العدد 36، الرباط، 1992، ص 143.

2- عبد العلي الودغيري: كلمة المصطلح بين الصواب والخطأ، ص 13.

"اصطلح" من مادة "صلح" [1]، وهو يتفق مع جملة من الباحثين المحدثين القائلين بهذا الرأي أمثال: محمود فهمي حجازي، وعلي القاسمي، وسناني سناني وغيرهم.

وطائفة ثالثة سعت إلى التوفيق بين الطرحين، فأكدّت أنّه من المشترك اللفظي الدال على الصيغتين معا.

أما المعنى الاصطلاحي فله صلة بالمعنى اللغوي للمادة، ويفيد أن القوم اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميته، كلّ يعطيه اسما يقترحه، أو يكون قد قرأه في بعض المصادر وأخيرا يصطلحون أو يتفقون على تسمية واحدة لذلك المدلول.

1-2- المصطلح من حيث الدلالة العلمية أو اصطلاحا:

جاء في كتاب التعريفات للشريف الجرجاني: "الاصطلاح: عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ينقل عن موضعه الأول"[2].

وقيل: "الاصطلاح: لفظٌ معين بين قوم معينين"[3].

وقيل: "الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بازاء المعنى"[4].

وفي تاج العروس للزبيدي: "الاصطلاح اتّفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص بينهم متى أطلق انصرف إليه"[5]

1- خالد الأشهب: المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2011، ص 16.

2-الجرجاني (ت 816ه): التعريفات، تحقيق وتعليق عبد الرحمان عميرة، عالم الكتب، ط1، 1987 ص 50.

3-المصدر نفسه، الصفحة نفسها

4- المصدر نفسه، الصفحة نفسها

5- الزّبيدي (محمد مرتضي): تاج العروس في جواهر القاموس، وزارة الأنباء، الكويت، 1965، مادة (ص ل ح).

والملاحظ على هذه التّعاريف أنّ جلّها يصّب في الاتّفاق، سواء بين طائفة مخصوصة أو على تسمية الشيء باسم ما، وعند تحليلنا لقول مرتضى الزبيدي (ت1205هـ) نجد أنّه يتضمّن أمورا ثلاثة، هي:

الأول: تأكيده على الاتفاق بين الأفراد بقوله : "طائفة مخصوصة" ولعلّه يقصد بها أبناء الاختصاص الواحد.

الثّاني: قوله :"أمر مخصوص "؛ لا يعني بالضرورة الألفاظ المتعارف عليها بين أبناء الجماعة المخصوصة فحسب، بل قد يعني أيضا اتّفاقهم حول نتائج معيّنة، أو ربما على اتفاقهم في تقرير حقيقة علميّة ما... إلى ما هنالك مما يجتمع عليه أهل الاختصاص الواحد، لكنّه على كلّ حال يشمل ضمنيا اتفاقهم في الألفاظ المستخدمة في اختصاصهم.

الثالث: التّركيز على مسألة الاتفاق إلاّ أنّه لم يحدّد ؛ أ يكون هذا الاتفاق في وضع تلك الألفاظ أم في استعمالها؟ وربما كان عدم تحديده معنى الاتفاق في الأمرين معا.

ويضيف ابن جنيّ (ت 392هـ) إلى مفهوم الاصطلاح –في سياق إيراده لأراء العلماء حول مسألة أصل اللغة– كلمات أخرى ترادفه كالمواضعة ، والتواضع، والعرف والتواطؤ في مقابل مصطلحات: الإلهام، والوحي، والتوقيف للدّلالة على الاتفاق والتواطؤ المخصوص بين أشخاص محدّدين حول أمور محدّدة من أجل التواصل فيما بينهم: "وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكلّ واحد منها سمة ولفظا، إذا ذكر عرف به ما مسماه ليمتاز من غيره، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين"[1].

و "أنّ المواضعةلابدّ معها من إيماء وإشارة بالجارحة نحو المومأ إليه والم شرار نحوه"[2].

1- ابن جني : الخصائص، ج1، ص 45.

2- الخصائص ، ج1، ص46.

ومن خصائص الاصطلاح عند ابن جنيّ أن يقوم بالتدريج، لأنّ اللغة الإنسانية لم توضع كلّها دفعة واحدة[1].

ومن خلال استقرائنا لبعض المعاجم والكتب القديمة لاحظنا أنّها قد تج نبّت استخدام لفظ "مصطلح" وآثرت لفظ "اصطلاح"، فالخوارزمي في مفاتيحه يذكر بأنّه ألّف كتابه "جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات متضمنا ما بين كلّ طبقة من العلماء مجموعة من المواصفات والاصطلاحات"[2].

والتهانوي جعل عنوان كتابه الكبير كشاف اصطلاحات العلوم والفنون هو: "اشتباه الاصطلاح، فإنّ لكلّ علم اصطلاحا خاصا به"[3].

ثم تراه فيما بعد يعود ليقرر أنه توجّه إلى ذخائر الحكمة الفلسفيّة والرياضيّة كالحساب والهندسة وغيرهما "فاقتبست منهما المصطلحات أوان المطالعة" [4] وهو بذلك يدلّ على أنّه لا يجعل فرقا بين الاستعماليين (مصطلح واصطلاح).

وإذا تأملنا تعريفات القدماء للفظة **اصطلاح** ومشتقاتها اللغويّة نجد أنها مشتقة من أصل لغوي هو (ص ل ح) على النحو الآتي:

1- الخصائص، ج1، ص 47.

2- الخوارزمي (أبو عبد الله محمد بن أحمد): مفاتيح العلوم، دار الكتب العلمية، دط، دت، لبنان، بيروت، ص 2.

3- التهانوي (محمد علي الفاروقي) : كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، ترجمة عبد المنعم محمد حسنين، مراجعة أمين الخولي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ج1، 1963، ص 1.

4- المصدر نفسه، ج1، الصفحة نفسها.

ص ل ح

فالملاحظ على هذا المخطّط الاشتقاقي هو دلالة هذه المصطلحات على معان هي: الصّلح والاتفاق بالمعاجم العربيّة القديمة، وهي أيضا دلالات متقاربة، كما تحيل على نقيضها وهو الفساد ، ويتبيّن أيضا "استنباط الدلالة الاصطلاحية لمفهوم الاصطلاح لدلالته اللّغوية إلى درجة جعلت اللّغويين القدامى يدرجون الدلالتين: اللغوية والاصطلاحية معا بمصنفاتهم المعجمية"[2].

1- خالد اليعبودي: آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعدّدة اللغات، ص 06.

2- الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، مكتبة الحياة، ج 6، د ط، بيروت، مادة (ص ل ح).

ولأنّ لفظ المصطلح أو الاصطلاح يدلّ على اتفاق أصحاب تخصّص ما على استخدامه للتعبير عن مفهوم علمي محدّد[1].

ويقول عبد العلي الودغيري في هذا الصدد: "... كلمة (مصطلح) لا تختلف عنها لأنّها متضمّنة معنى اصطلاح، وهذا ما جعل العلماء القدامى يستعملون المصطلح تـارة والاصطلاح تارة أخرى؛ لأنّ كلا منهما مضمّن لمعنى الآخر"[2]

وعليه يورد شواهد مقنعة على استعمال اللفظين في مختلف العلوم كالحديث والفقه واللغة والأدب.

والمستخلص ممّا سبق ذكره أنّ الأمر المتفّق عليه بين هؤلاء العلماء هو أن "المصطلح" يستلزم الاتفاق عليه بين جماعة أثناء الوضع، كما يستلزم الاتفاق عليه أثناء تحديد المفهوم. فاللّفظية ونقل المعنى والاتفاق أهمّ أركان المصطلح[3]

ويبدو كذلك ممّا سبق أنّ الاتفاق سمة ضرورية ومهمّة في وضع المصطلح وذلك بعد إخراج اللّفظ من معناه اللغوي إلى معنى آخر ويتجلى ذلك في عبارة أبي البقاء الكفوي (ت 1094هـ) التي يقول فيها: "الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"[4]

ونلاحظ أن الكفوي يورد في تعريفه للمصطلح سمات مفهومية ترتبط بمعناه اللغوي حيث أورد دلالة الاتفاق أيضا.

1- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 262.

2- عبد العلي الودغيري: دراسات معجميّة: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى، ص 223.

3- ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربيّة، ص 14.

4- الكفوي أبو البقاء أيوب: الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغويّة، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط2، 1998م، ص 192.

2- المصطلح والاصطلاح عند المحدثين:

2-1- المصطلح عند اللغويين المحدثين العرب:

حظي المصطلح (الاصطلاح) في العصر الحديث باهتمامات كثيرة وجهود كبيرة تتجاوز كل ما كان عليه في العصور السابقة، وبهذا اتسعت حركة وضع المصطلحات والألفاظ الجديدة لدى العرب باتساع الحياة وتقدّم الحركة الفكرية، وقد نجحوا في ذلك أيّم ا نجاح، ومرجع ذلك إلى ما جدّ عند الإنسان من حاجة إلى التعبير عن مبتكراته ومستجداته الحضارية[1] في المنجزات الضخمة التي تمخّض عنها الإنفجار المعرفي.

وكانت هذه الاهتمامات جديرة بأن تؤسس تقاليد وترسي قواعد ومعايير من شأنها أن تقود إلى جديد في مجال الترجمة والتعريب.

وبما أن قضية المصطلح (الاصطلاح) ليست في كلّ فروعها وأجزائها إلاّ قضية لفظ خاص ومفهوم لهذا اللفظ، ظهرت ثلاث اتجاهات حول استخدام اللّفظين.

الاتجاه الأوّل : يكتفي بلفظة **(اصطلاح)** للدلالة على اللفظة المستخدمة، ويستبعد لفظة **(مصطلح)** نهائيا، كما جاء في المعجم الوسيط، وكما فعل أحمد فارس الشدياق في كتابه "الجاسوس على القاموس"[2].

الاتجاه الثاني : يستعمل اللّفظين بوصفهما مترادفين، وأكثر الباحثين المتخصّصين على هذا النحو.

الاتجاه الثالث : يفرّق بين اللّفظين، وممّن يمثّل هذا الاتّجاه عبد الصبور شاهين إذ يذهب إلى أنّ مفهوم كلّ منهما يختلف عن مفهوم الآخر في لغتنا المعاصرة، فنحن نتذوق

1- علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، 1985م، ص 67.

2- إبراهيم كايد محمود: المصطلح ومشكلات تحقيقه، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، العدد 97، مارس 2005، السنة الرابعة والعشرون، ص 22.

في استعمالنا لكلمة **(اصطلاح)** معناها المصدري الذي يعني الاتفاق والمواضعة والتعارف، ونقصد في استعمالنا لكلمة **(مصطلح)** معناها الاسمي الذي ي ترجم كلمة (Term) الإنجليزية، ولذلك لانجد بأسا في أن نقول: إنّ اصطلاحنا على مصطلح (...) هو أولى وأفضل من أن نقول: إنّ اصطلاحنا على اصطلاح بهذا التكرار الركيك..."[1]

وما نستنتجه من قوله أنّ اللفظة المتفق عليها نسميها "**مصطلحا**"، وعملية الاتفاق نسميها "**اصطلاحا**".

والمعمول به حاليا عند اللغويين المعاصرين هو لفظ "**مصطلح**"، وعليه سمَّ ى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما وضعه من ألفاظ وكلمات ب . (مجموعة المصطلحات التي أقرّها المجمع)[2].

كما أن واقع الاستعمال في وقتنا الحالي يفيد بأن لفظ "مصطلح" قد شاع في الاستعمال بين الباحثين المختصّين وحتى عند غير المختصين، وهذا يعني أن "ه أصبح مقبولا عند شريحة كبيرة من المستعملين.

أما فيما يتعلق بالمقابل الأجنبي للفظ "المصطلح"، فيبدو بأنّ عددًامن المصطلح ين وعلى رأسهم محمود فهمي يرى بأنّه: "يطلق على المصطلح في اللّغات الأوربية المختلفة كلمات تكاد تكون متّفقة من حيث النّطق والإملاء وهي كلمات: Term في الانجليزية والهولندية والدانماركية (...)، و Terme في الفرنسية (...)"[3].

وكما هو مبيّن فإنّ اللّغات الأجنبية بالرّغم من اختلافها الأسري فهي تعتمد الكلمة نفسها، وفي هذا الصدّد وردت تعاريف عديدة ل . **المصطلح**، تربط هذا الأخير بالمفهوم

1- عبد الصبور شاهين: اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة،ط2، 1987م، ص 19.

2- ممدوح محمّد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربيّة، ص 13.

3- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية في علم المصطلح، دار غريب للطباعة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص 9.

الذي يدّل عليه، أهمّها تعريف عبد العلي الودغيري بقوله: "المصطلح العلمي أو التّقني هو اللفظ الذي خصّصه الاستعمال في علم من العلوم، أو فنّ من الفنون، أو صناعة من الصناعات بمفهوممعيّن، فإن أطلقه مستعملون من أصحاب تلك العلوم والفنونوالصنائات كان المقصود به هو ما اصطلحوا وتعارفوا على مدلوله دون ما سوى ذلك من الدلالات الأخرى التي قد تكون لذلك اللفظ فيما يشيع بين عامة متكلّمي اللغة، فإذا أطلق لفظ (جرّ) أو (نصب) ، أو (فتح) عند النحاة كان المقصود به مخالفا لما هو معروف في اللّغة المشتركة، وكثيرا ما يحدث أن يداول اللفظ الواحد عدد من المتخصّصين في علوم مختلفة فيعطيه كل واحد منهم دلالة مخالفة لما عند الآخر"[1].

وذكر علي القاسمي أنّ المنظّمة العالمية للتقييس (I.S.O) عرفت المصطلح بأنّه: "كلّ وحدة لغوية دالة مؤلّفة من كلمة (مصطلح بسيط) ، أو من كلمات متعدّدة (مصطلح مركب) وتسمّى مفهوما محدّدا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما"[2].

وعرّفه الشّاهد البوشيخي من زاوية استعماله من المجال اللغوي العام إلى المجال الخاص بقوله: "يتبيّن من قرائن استعماله أنّه أتي به من المجال اللغوي العام إلى مجال لغوي خاص"[3].

1- عبد العلي الودغيري: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الشرقي، منشورات عكاظ، ط1 1989م، ص 149.

2- على القاسمي: مقدّمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،ط2، 1987 ص 215.

3- الشاهد البوشيخي: مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبين، دار القلم، دمشق، ط2، 1995، ص 16.

وعند عبد السّلام المسدي يعطيه صفة المواضعة المضاعفة بقوله: "... مواضعة مضاعفة، إذ يتحوّل إلى اصطلاح داخل اصطلاح"[1].

والملاحظ من هذه التّعاريف أن قيمة **المصطلح** تحدّد بالنّظر إلى وظيفته داخل المجال الذي ينتمي إليه والعلاقات التي ينسجها مع بقية مصطلحات المجال، فإذا كانت المصطلحات في الواقع الجزء الرئيسي من الجهاز العقلي ؛ لأنّه فرع من فروع المعرفة[2]فإنّها لا تقوم لها قائمة إلاّ في النّسق الواصف الذي يكون علامة بالنسبة إلى النّسق الموصوف[3].

ويضيف محمود فهمي حجازي أن المصطلح "اسم قابل للتعريف في نظام متجانس تكون تسميته حصرية ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما"[4].

من خلال هذه التوضيحات الخاصة بتعريف المصطلح نلاحظ أنّ "**المصطلح**" كلمة تفقد انتماءها إلى اللغة العامّة مكرسة انتماءها الجديد إلى لغة خاصة بميدان معرفي محدّد، وبفعل هذا الانتماء الجديد يدخل المصطلح في علاقة مع مصطلحات تنتمي هي الأخرى إلى الميدان ذاته لتشكل في مجموعها نسقا مصطلحيا متماسكا.

ويشترط في تلك اللّغة أن تستخدم في وسط متجانس من المتخصّصين في نفس الثّقافة ولهم نفس التّكوين[5].

1- عبد السلام المسدي: المصطلحات المتصلة باللغة العربية عند المتكلمين، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ج2، 1996، ص 556.

2- ينظر دافيد كريستل: التعريف بعلم اللغة، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر ، ط2 1993، ص 148.

3- ينظر أحمد العلوي: الطبيعة والتمثيل، مسائل عن الإسلام والمعرفة، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، دط، 1988م، ص 170.

4- محمود فهمي حجازي: مجلة مجمع اللغة العربية، ج63، 1988، ص 162.

5- Voir Guilbert (L) : La specifité dans la langue Française N° 17 Larousse Fevrier 1973, p 7

2-2- المصطلح عند اللغويين المحدثين الغرب:

لم تهتم المعاجم الأوربية المتخصصة في مصطلحات علم اللّغة بلفظ (Term) بالانجليزية و(Terme) بالفرنسية إلا في السّنوات الأخيرة عندما أخذ علم المصطلح مكانه بين فروع علم اللّغة التطبيقي.

فقد اقتصر ماروزو (Marrouzeau) على بيان أنّ هذا اللفظ يرادف في الاستخدام العام لفظ (Mot) أي كلمة[1].

وهذا المعنى لا يفيد في علم المصطلح وقد حاولت المعاجم الأوربية في ضوء رؤية واسعة لمجال اللغة العام ، وعلم اللغة التّطبيقي الإفادة من جهود سابقة كثيرة، واهتمّت بتعريفات حقيقة للفظ "**المصطلح**"،وأقدم تعريف أوروبي اعتمد لهذه اللفظة هو: "المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصّصة معنى محدّد ، وصيغة محدّدة وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أنّ هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدّد"[2].

وما نلاحظه من هذا التّعريف هو ارتباط المصطلح باللغة المتخصّصة ، وأنّه ينتمي إلى مجال ينسب المصطلح إليه ، ولكنّه في الوقت نفسه قابل للانتقال إلى الاستخدام في اللّغة العامّة دون أن يفقد علاقته بالتخصّص.

وهناك تعريفات حديثة **للمصطلح** تربط المفهوم بالمصطلح الذي يدلّ عليه، منها التّعريف الآتي: "المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصّصة (علمية أو تقنية ...الخ)، يوجد موروثا أو مقترضا ، ويستخدم للتّعبير بدقة عن المفاهيم ول يدلّ على أشياء مادية محدّدة"[3].

1- Marrouzeau : Lexique de terminologie lirguistique, paris, 1951, p 7

2- ينظر إلى تعريف كوبكي (1935)، باللغة الفرنسية.

3- Leclercq (H) : What abaut the determination of the « term » in Foterm, series 7, p 137.

ويوضح هذا التعريف أن **المصطلح** يعبّر عن المفاهيم والأشياء المادية، وهنا نجد تأثيرا واضحا للنظرية العامة لعلم المصطلح التي تجعل المفاهيم أو الأشياء المادية منطلق البحث، وتجعل المصطلحات وسيلة للتعبير عنها.

وعرف فيلبر(felber) المصطلح بقوله: "المصطلح (Term) تمثيل تصوّر ما بوحدة لغوية، ويتكوّن المصطلح من كلمة واحدة أو أكثر" [1]،أو هو "رمز لغوي يتألف من الشكل الخارجي والتصوّر أو المفهوم (...) يدّل على معنى يتميّز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التصوّرات (...)، فـللمصطلح معنى واحد أو أكثر يلحق بتصوّر واحد أو أكثر واعتمادا على ما للمصطلح من معنى محدّد يتم إلحاقه بنظام محدّد من التصوّرات"[2].

وقال آلان راي (Alain Rey) "إذا كان الاسم قابلا للتعريف داخل نظام منسجم ومُبَنْيَنْ فهو مصطلح"[3].

فبالتالي **المصطلح** عند الغربيين ، وخاصة عند العلماء الفرنسيين فإنهم توصلوا إلى أنّ لفظ المصطلح هو "لفظة تطلق على مجموعة من المصطلحات العلمية والتقنية الخاصة لعلم أو فنّ معيّن"[4].

كما هي الحال في اللغة العربية مثل مصطلحات الكيمياء أو مصطلحات الفيزياء أو غيرها...، ولكل علم أو فنّ مصطلحاته التي تميّزه عن غيره من العلوم.

ونعني بهذه المصطلحات، مجموعة متجانسة من الألفاظ الدالة على كلّ المفاهيم التي يتكوّن منها كل فرع من فروع المعرفة (ونتيجة لهذا، فإنّ دلالة هذا النوع من الألفاظ

1- فيلبر: اللغة الخاصّة ودورها في الاتصال، ترجمة حلمي هليل وسعد مصلوح، مجلة اللسان العربي، العدد 33 ديسمبر 1989، الرباط، ص 45.

2- فيلبر: علم المصطلح، ص 130.

3- Alain Rey : Terminologie noms et notions, P,U,F, paris, (que sais-je) 1979, p 22.

4- Alain Rey, p 07.

لا يفهمها إلاّ المتخصّصون في هذا الفرع [1]، وتوضع هذه المصطلحات اعتمادا على مجال تصنيفها لدى واضعيها الذين يعرفونها، ولا يمكن للعامة أن تعرف تلك المفاهيم وبالتّالي فإنّ تحديد الدّلالة لا تكون حسب هؤلاء المتخصّصين، إنّما حسب مختلف المفاهيم التي يحتوي عليها ذالك الفرع، وسواء أكانت هذه الألفاظ في لغة واحدة أم في لغات مختلفة فهي تعتبر مصطلحات ما دامت دلالتها خاصّة بعلم معيّن[2].

ومنه نستنتج أن العرب سبقوا الغرب في البحث المصطلحي، وميّزوا بين لفظي " **الاصطلاح**" و" **المصطلح**" ، وطوّروا بدورهم العلمين بفضل إنشاء المراكز والمنظمات التي تعتني بها.

3- بين المصطلح والمفهوم: (Terme / Notion)

يبقى المفهوم واسعا إن لم نضبطه بمصطلح يخصّصه، و **المصطلح** هو أداة التّعبير عن **المفهوم**، فإذا كان **المفهوم** وحدة تفكير مج رّدة؛ أي بالتصوّر، فإنّه لابد من مفاتيح تضبط هذا التج رّد الواسع، فـ**المصطلح** آلية تضبط **المفهوم** لكي يتحقّق التّواصل بين الباحثين والعلماء في مختلف العلوم.

3-1- المفهوم لغة:

جاء في لسان العرب: "الفهم معرفتك الشيء بالقلب فهمه فهما وفهامة... وفهمت الشيء عقلته وعرفته"[3].

1- الطاهر ميلة: نوعية المصطلحات العلمية المستعملة في التعليم الثانوي في الجزائر، رسالة لنيل دبلوم دراسات معمّقة، جامعة الجزائر، جوان 1980، ص 12.

2- Guilbert louis: lexicographie et terminologie, Association française de terminologie colloque international, paris, la defence 15-18 juin 1976, la maison du dictiannaire terminologie 76, pv 2.

3- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت،(د.ط)، (د.ت)، ج12، ص 459.

وجاء في المعجم الوسيط: "فهمه فهما: أحسن صوره ... والفهم الحسن تصوّر المعنى"[1].

3-2- المفهوم اصطلاحا:

ورد في الموسوعة التي وضعتها لجنة العلماء والأكاديميين السّوفيات: "المفهوم: شكل من أشكال انعكاس العالم في العقل يمكن به معرفة ماهية الظواهر والعمليات وتعميم جوانبها الجوهرية..."[2].

أو هو: "وحدة تفكير مكوّنة بالتجريد انطلاقا من خصائص مشتركة لمجموعة موضوعات، فموضوع نبات، مثلا: يعدّ مفهوما عاما يصلح لتسمية كلّ النبات، ويمكن للمفهوم أن يكون مفردا أو مركبا"[3].

ويرى هلموت فيلبر (Helmut Felber) أن المفاهيم هي تمثيل للأشياء بواسطة التجريد بقوله: "تمثيل عقلي للأشياء الفردية، وقد يمثل المفهوم شيئا واحدا فقط أو يتضمن –بواسطة التجريد– مجموعة من الأشياء ذات الصفات المشتركة [4]. ويؤكد أنّ المفاهيم تشكّل نقطة البداية في أيّ عمل مصطلحي.

ويضيف إميل يعقوب ورفيقاه إلى جانب التجريد صفات للمفهوم تحدّد معنى الكلمة في المفهوم بقوله: "صفات تحدّد معنى كلمة من الكلمات"[5].

1- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج2، ص 702.

2- الموسوعة الفلسفية: لجنة من العلماء الأكاديميين السوفيات، إشراف م، روزنتال، ي بومدين، تر سميركرم، مرا: صادق جلال العظم وجورج طرابيشي، دار الطليعة، ط1، 1974 و ط2 1980، ص 488.

3- محمد العربي ولد خليفة: من المفهوم إلى المصطلح، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الرابع عشر، 2005، ص 116.

4- Helmut Félber : Terminologie manual , paris, 1984, p 115.

5- إميل يعقوب وآخرون بسام بركة ومي شيخاني: قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، عربي– إنجليزي– فرنسي، دار العلم للملايين، ط1، 1987م، ص 369.

أو "المعنى الذي تستدعيه كلمة في الذهن غير معناها الأصلي" [1]، أو المعنى المجرّد أي الماهية المستقلّة عن الأعراض الملازمة للمادة (كاللون، والحرارة والبرودة والمقدار...)[2].

ومن هنا نستخلص أن **المفهوم** مجاله أوسع من **المصطلح** وهو موجود قبله ؛ لأنّ المصطلح يستدعي وجود المفهوم من أجل التواصل بين العلماء والدارسين في مجال علمي معيّن.

هذا ما جعل المفهوم مختلفا من مجال لآخر والمصطلحات واحدة، فالبنية –مثلا– مصطلح له مفاهيم عدة بحسب التخصّصات والعلوم، فمفهوم البنية في البيولوجيا مختلف عمّا هو عليه في الفيزياء واللّغة، وهذا ما يعني أنّ المصطلح وحده لا يكفيبل لابدّ من عقد صلة بين المصطلح والمفهوم الذي يتضمّنه.

ولعلّ ما يثبت هذه العلاقة الوطيدة بين المصطلح ومفهومه ما جاء في تعريف **المصطلح** على أنّه "وحدة لغوية تشير إلى المفهوم المحدّد في لغة اختصاص معيّن ويمكن أن يكون كلمة أو كلمات..."[3].

وكذلك ما أورده علي القاسمي: "المفهوم تصوّر (أو فكرة) يعبّر عنه بمصطلح أو رمز يتكوّن هذا التصوّر من الخصائص المنطقية والوجودية المتعلقة بشيء أو بمجموعة من الأشياء ذات الخصائص المشتركة"[4].

فـ**المفهوم** عند علي القاسمي تصوّر يعبّر عنه بمصطلح ؛ فإذا انعدمت العلاقة بين المفهوم والمصطلح لم يتحقّق شرط دلالة المصطلح على المفهوم المحدّد، وهذا هو سبب

1– قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، عربي–إنجليزي– فرنسي، ص 369.

2– المرجع نفسه والصفحة نفسها.

3– محمد العربي ولد خليفة: من المفهوم إلى المصطلح، مرجع سابق، ص 116 و ص 117.

4– على القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة، بغداد، 1985، ص 20 و ص 22.

انتشار الاختلاف والتباين في المصطلحات خاصة عند اللغويين العرب، حيث نجد عدّة مصطلحات لمفهوم واحد.

4- بين المصطلح والكلمة: (Terme / mot)

إنّ بين المصطلح ومفهومه اتحاد لا انفصام فيه، وهذه العلاقة بين المصطلح والمفهوم تشبه تلك العلاقة بين مكوّني العلامة اللغويّة ؛أي بين الدال والمدلول، ولكن هل يمكن أن يعدّ المصطلح علام ة لغويّة؟ وهل يشكّل المصطلح وحدة معجميّة ؛ أي (كلمة) التي تعدّ علامة لغويّة ذات دال ومدلول؟

يرى خلدون الشّمعة أنّنا في تعاملنا مع الكلمة إنّما نتعامل مع ثلاثة مستويات هي: المستوى الاصطلاحي، والمستوى اللّفظي، والمستوى الشّعاري.

1- **المستوى الاصطلاحي،** فهو قائم على الانتصار للتعريف الافتراضي للكلمة...

2- **المستوى اللفظي،** فهو يتعامل مع الكلمة على أساس اقتصار معناها على الحدّ اللغوي الذي يمكن ضبطه بالعودة إلى المعجم اللغوي.

3- وأمّا**لمستوى الشّعاري** ، فإنّه يجعل الكلمة مرتبطة بمنظور الحزب السّياسي أو الجماعة الدّينية أو الإعلان التّجاري[1].

ونجد باحثا آخر وهو عثمان بن طالب يميّز بين ما سمّاه "الوحدة المعجمية" ، وبين ما سمّاه "الوحدة المصطلحية" بقوله: "فمهمّة المعجميّة هي دراسة الحقول المعجميّة والخصائص العامة للوحدات المكوّنة لجداولها، ومهمّة علم المصطلح هي دراسة جداول خاصة من هذا النظام العام..."[2].

1- خلدون الشمعة: المنهج والمصطلح مدخل إلى أدب الحداثة، إيحاء الكتّاب العرب، دمشق، (د ط)، 1979، ص 33.

2- عبد السلام المسدي: تأسيس القضية الاصطلاحيّة، بيت الحكمة، مطبعة القلم، تونس، د ط، 1989، ص 78.

ويرى أن عملية المرور من البنى الاسمية المعجميّة إلى النّظام المصطلحي لضبط نشأة الوحدة المصطلحيّة في حصر الحقل الدلالي للاسم في مدلول خاص يؤهله للقيام بوظيفته؛ أي يؤسس علاقته الخاصة بالمفهوم العلمي أو التقني فتصبح الوحدة المعجميّة عبارة عن دال للمدلول الاصطلاحي الجديد كعلامة للمفهوم لا تقبل الاشتراك أو الغموض"[1].

ويمكن تلخيص هذا التمييز في المخطط الآتي[2]:

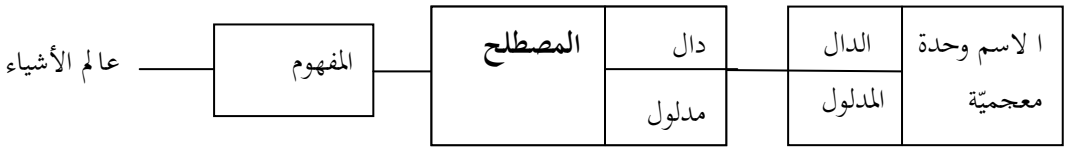

فالكلمة عندما تنتقل من المستوى المعجمي إلى حيّز الاستعمال تنتقل من كونها وحدة معجميّة إلى ما يسمى وحدة مصطلحية أو مصطلح؛ أي تنتقل إلى حيّز التخصيص الدّلالي لتأخذ مكانها في المتن الاصطلاحي، هذا المتن الذي يختلف من حقل معرفي إلى آخر فتغدو أكثر تخصّصا، فالمصطلح ذاته يأخذ دلالات مختلفة بانتقاله من مجال معرفي أو علمي إلى آخر، لنضرب لذلك مثالا لفظة "الصرف"، فهو في حقل المال والتّجارة مختلف عنه في حقل اللّغة بمختلف مستوياتها.

ويمكن أن نورد هنا أهم الفروق بين المصطلح والكلمة:

1- ترتبط الكلمة فلسفيا بالعام بينما يرتبط المصطلح بالخاص، ف للكلمة دلالة معجمية عامّة وللمصطلح دلالة خاصّة[3].

1- تأسيس القضية الاصطلاحيّة، بيت الحكمة ، ص 81.

2- المرجع نفسه ، والصفحة نفسها.

3- مالك محمد صالح ياسين: كتب المصطلحات العلميّة العربيّة إلى عصر النهضة الحديثة في ضوء الدرس اللغوي المعاصر، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، 1998م، ص 49.

2- تقبل الكلمة في المعجم الاشتراك اللفظي ، وتحمل دلالات مختلفة، وتقبل الترادف أيضا في حين أنّ المصطلح لا يقبل الاشتراك ولا الترادف إذ يتطلّب دلالة واحدة تمثل حدّه.

3- كثيرا ما يتحدّد معنى الكلمة بواسطة السّياق بعكس المصطلح الذي يجب أن يفهم معناه إذا ما ذكر مفردا.

4- يعدّ الاتفاق في وضع المصطلح واستعماله شرطا، ولا يشترط التواضع في الكلمات.

5- للكلمة إمكانية واضحة في حمل الدلالة التأثيرية، أمّا المصطلح فليس له أيّة دلالة تأثيرية؛ لأن غايته علميّة محدّدة.

6- الكلمة رمز لغوي يتألّف من صيغة الكلمة ، ومضمون الكلمة وتضمّهما وحدة لا تنفصم، وقد تتّسم معاني الكلمة بالتعدّد ؛ أي بظلال مختلفة للمعاني، بيد أن المعنى المحدّد إنّما يثبته السّياق؛ أي أنّ عماد الكلمة سياقها.

7- المصطلح هو رمز لغوي يتألّف من الشكل الخارجي والتصوّر، وهو معنى يتميّز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التّصورات، ولهذا يعتمد المصطلح بشكل غير مباشر على نظام التصّورات الذي ينتمي إليه.

ويمكن تلخيص أهمّ الخصائص والمميّزات الخاصة "بالمصطلح" و"الكلمة" في الشكل الآتي:[1]

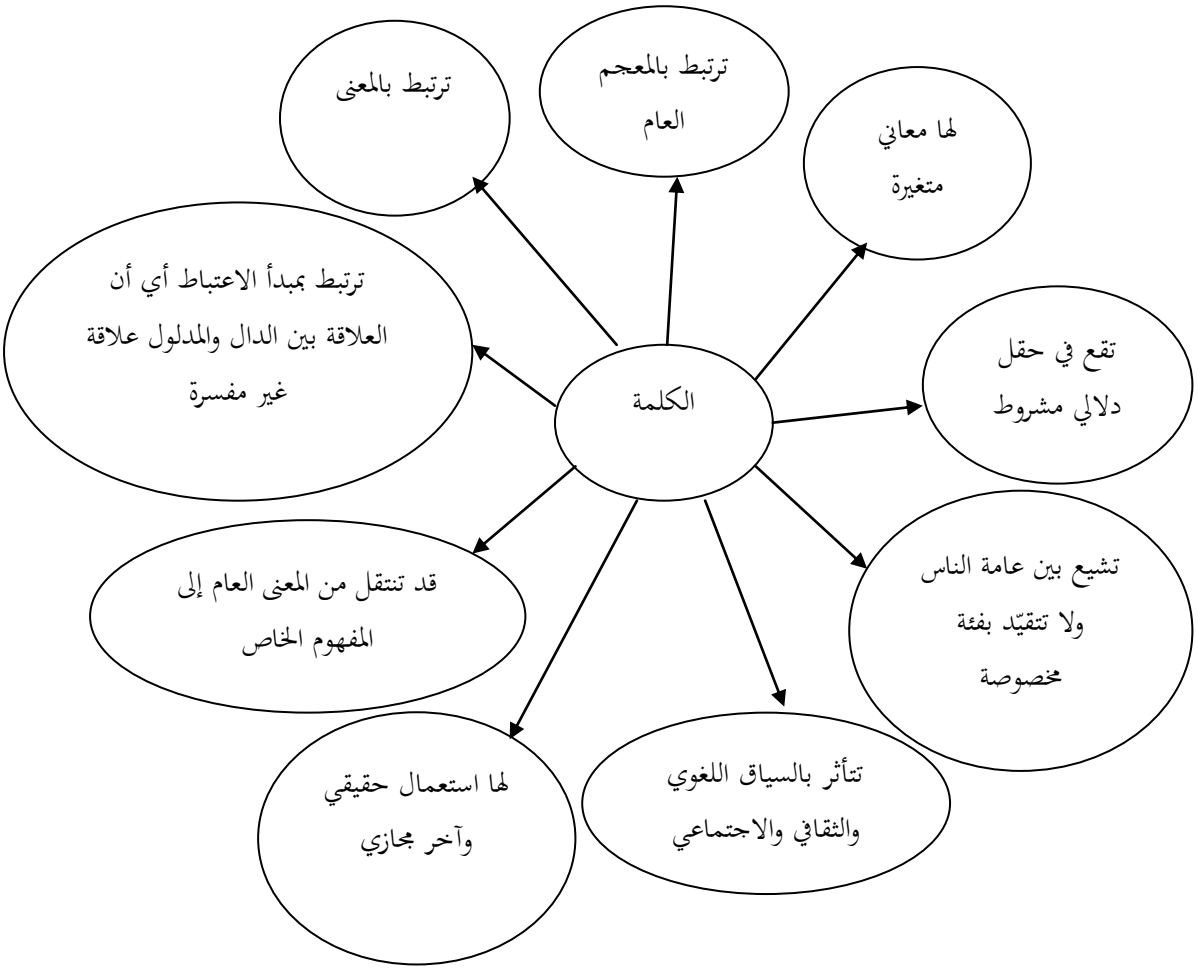

1- صحرة دحمان: إشكالية المصطلح المترجم، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، 2 و 3 ديسمبر 2014، تيزي وزو، ص246.

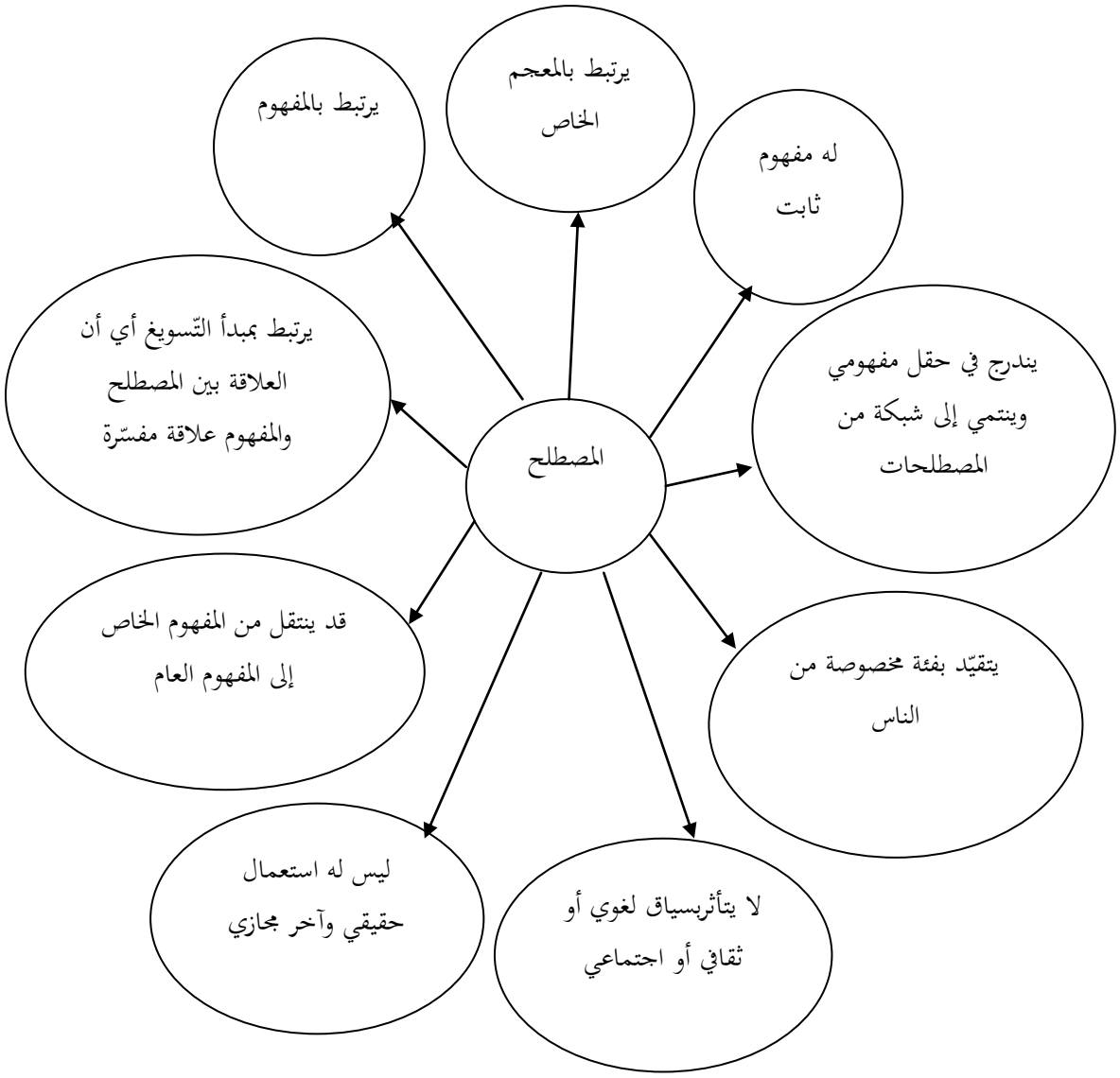

1

وخلاصة القول ن المصطلح ينقل مضمونات عقلية معيّنة بواسطة حامل يحملها في الاتصال الشفهي أو الكتابي (رمز لغوي)، أمّا المضمونات فتعرف بالمعنى، أمّا الكلمة فهي رمز لغوي يتألف من صيغة الكلمة ومضمون الكلمة وتضمّه ما وحدة لا تنفصم، وقد تتّسم معاني الكلمة بالتعدّد ؛ أي بظلال مختلفة للمعاني، بيد أنّ المعنى المحدّد إنّما يثبته السّياق؛ أي أنّ عماد الكلمة سياقها.

1- صحرة دحمان: إشكالية المصطلح المترجم، ص 247.

أما المصطلح فهو رمز لغوي يتألّف من الشّكل الخارجي والتصوّر، وهو معنى يتميّز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التصورات (System of concepts) ولهذا يعتمد المصطلح بشكل غير مباشر على نظام التصوّرات الذي ينتمي إليه[1].

5- شروط وضع المصطلح ووسائله:

5-1- شروط وضع المصطلح:

يخضع وضع المصطلحات العلميّة والتقنيّة وصوغها لشروط دقيقة وقواعد مضبوطة، ويقصد بشروط المصطلح، الصّفات التي يجب أن تتصّف بها كلمة ما أو تركيب ما حتّى يسمّى مصطلحا، أما القواعد فنقصد بها المبادئ والمعايير التي يجب توفّرها في وضع المصطلح واستعماله.

أ -**الشروط:** يمكن أن نلخّص شروط وضع المصطلح في ثلاث نقاط:

فأوّل هذه الشروط كما يحدّدها كثير من الباحثين هو: وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي" [2] مستبعدين العلاقة الاعتباطية بين المدلولين على نحو ما رأى شحادة الخوري عندما تساءل: "ولكن كيف يتم اختيار اللّفظة المناسبة للمفهوم الجديد؟ إنّ الأمر لا يجري اعتباطا، بل لابدّ من وجود مشابهة أو مشاركة بين المعنى اللغوي الذي وضعت الكلمة للدلالة عليه في الأصل، وبين المعنى الاصطلاحي الذي يراد تحميله لهذه الكلمة"[3].

1- محمد حلمي هليل: مشروع مصطلحي للوطن العربي، مجلة مصطلحيات، مطبعة أميمة، العدد 2 و 3، 1434هـ، نوفمبر 2012، فاس، الرباط، ص 34.

2- أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، د ط، 2002، ص 9.

3- شحادة الخوري: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار الطليعة الجديدة، دمشق، ج1 2001، ص 172.

ويجعل من كلمة "السّيارة" مثالا لذلك، هذه الكلمة وضعت أصلا للدلالة على القافلة وصارت تستخدم في هذا العصر للآلة المحدثة التي نركبها، والعلاقة بين المعنيين هو السّير"[1].

والمصطلحات برأي مصطفى الشهابي "لا توضع ارتجالا، ولابدّ في كلّ مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة، أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي...."[2].

فالشهابي يجعل المناسبة والمشاركة شرطا لازما لقوله (لابدّ) ثم إنّه يقيّد به كل المصطلحات ويلزمها إيّاه بقوله بعد ذلك (في كل مصطلح).

ولكن إبراهيم السامرائي يحدّد هذا الشّرط ويقيّده ب (قد) التي تفيد التقليل، وبذلك لا يكون هذا الشرط ملازما لكلّ المصطلحات بقوله: " ومن المفيد أن نشير إلى أنّ استعارة ونقل الكلمة من حدودها الوضعية اللّغويّة إلى حيّز جديد ودلالة جديدة، وقد يكون بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي نوع من المشابهة أو قل علاقة من العلاقات سهّلت هذا النّقل"[3]، على أنّ السامرائي جعل المصطلح استعارة ومجازا، وهذا لا يستقيم في كلّ المصطلحات، فليس كل المصطلحات توضع بهذه الطريقة.

وثاني هذه الشروط أن "لفظ المصطلح لا يقبل الترادف، وهذا يعني: الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد...."[4].

1- دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص172.

2- الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلميّة في اللغة العربيّة في القديم والحديث، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1971، ص 6.

3- إبراهيم السامرائي: مباحث لغوية، دار الفكر، ط1، دمشق، 1990، ص 9.

4- أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، مرجع سابق، ص 9.

إذ "... لا يجوز أن يوضع للمعنى الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة..." [1] وعلى هذا فالشرط الأساس في المصطلحات أن يكون للمفهوم الواحد لفظة اصطلاحية واحدة يتفق عليها أهل الاختصاص..."[2].

وثالث هذه الشروط فهو المشغولية، أي ألا يطلق المصطلح نفسه على شيئين أو مفهومين مختلفين أو أكثر، وأن يكون المصطلح واضح الدلالة بعيدا عن المشترك اللفظي على نحو ما، أوضح محمود فهمي حجازي بقوله: "وتعدّ الدلالة المحدّدة الواضحة أهم السّمات التي تميّز المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة العامّة فالمصطلح لابدّ أن يكون بدلالة واضحة وواحدة في داخل التخصّص الواحد على العكس من الكلمات الأخرى التي يتحدّد معناها عن طريق السّياق وتعدد دلالات كل كلمة منها، المصطلح محدّد الدلالة ويمكن أن يفهم معناه، إذ ا ما ذكر مفردا، ولكن تعدّد الدّلالة في الكلمات غير الاصطلاحيّة يجعل فهمها مرتبطا بالسّياق"[3].

ب- قواعد وضع المصطلحات ومبادؤه:

ليس من الهيّن وضع المصطلحات في صورتها الكاملة ما لم تتضافر الجهود وما لم يتم الاتفاق بين المجامع العربيّة والمؤسسات العلميّة، وما لم تكرّس الدوريات لوضع القواعد الأساسية والمعايير اللتي تقوم عليها المصطلحات.

ولأجل ذلك حدّدت مؤتمرات التعريب المختلفة التي عقدها مكتب تنسيق التعريب معايير ومبادئ، وغايته من ذلك التحكم في فوضى المصطلحات ومحاولة توحيدها لعّل وعسى أن تقلّل من هوة التباين والاختلاف، هي:

1- الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلميّة في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 6.

2- شحادة الخوري: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ج1، ص 172، مرجع سابق.

3- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغويّة لعلم المصطلح، مكتبة غريب، د ط، 1993، ص 12.

1- مبدأ الاتساق الداخلي في دائرة المعنى، حيث يجرّ كل مصطلح إلى استخدام نظيره أو مرادفه، أو ماله علاقة متميزة به.

2- مبدأ التماسك المفهومي في العلاقة الأحادية والأفقية بين مفهوم المصطلح وتسميته، والعلاقة الآنية والعمودية بين مختلف االمصطلحات داخل الحقل المعرفي الواحد.

3- مبدأ مراعاة شيوع المصطلح في المجال المعرفي المحدّد وبين جميع العلماء والباحثين والمتخصصين فيه[1].

وعليه عقد مكتب تنسيق التعريب بالرباط عام 1981م، ندوته لتوحيد منهجيات وضع المصطلح فأقرّت مبادئ أساسية تستهدف جوهر الشروط السّالفة الذكر، ونذكر منها:

- ✓ ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب في مدلوله العلمي كلّ معناه اللغوي.
- ✓ وضع المصطلح الواحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في المجال الواحد.
- ✓ الرجوع إلى التراث العربي لاستقراء بعض المصطلحات التي تصلح للاستعمال الحديث.

ويختلف الباحثون في قواعد وضع المصطلحات وشروطها، ويحدّد صليبا أربع قواعد يستوجب مراعاتها في ترجمة المصطلحات، وهي:

- البحث عن مصطلح عربي قديم ملائم للمفهوم الجديد.

1- ليلى المسعودي: ملاحظات حول معجم اللسانيات، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، العدد 35، 1991، الرباط، ص 42.

– البحث عن لفظ قديم قريب من المعنى الحديث فيبدل معناه قليلا ويطلق على المعنى الجديد.

– البحث عن لفظ جديد لمعنى جديد بالاعتماد على الاشتقاق.

– اقتباس اللفظ الأجنبي بحروفه على أن تعاد صياغته صياغة عربية.

أمّا رشاد الحمزاوي فيحدّد قواعد وضع المصطلح من زاوية الملاءمة وسهولة الاستعمال وحصرها في أربعة مبادئ، وهي:

– **مبدأ الاطّراد:** بمعنى كثرة استعمال المصطلح وشيوعه.

– **مبدأ يسر التداول:** ويعني بساطة اللفظ وسهولته وخفته.

– **مبدأ الملاءمة:** بمعنى مناسبة اللفظ العربي للمفهوم، وألا يتداخل مع غيره.

– **مبدأ الحوافز:** أن يدفع المستعمل إلى اختياره دون غيره.

هذا وقد اجتمعت المجامع اللغوية الأربعة في دمشق والقاهرة ،وبغداد وعمان وغيرها من الهيئات العلميّة في الوطن العربي على ضرورة إحياء اللفظ القديم قبل المسارعة إلى ابتكار الجديد ما لم يشع الحديث، مع عدم مخالفته لقواعد الاستعمال العربي الفصيح.

إذن حظي المصطلح في العصر الحديث باهتمامات كثيرة وبجهود كبيرة تتجاوز كل ما كان من ذلك في العصور السابقة، ومرجع ذلك إلى ما جدّ لدى الإنسان من حاجة إلى التعبير عن مبتكراته ومستجداته الحضارية في المنجزات الضخمة التي تمخض عنها الإنفجار المعرفي.

وكانت هذه الاهتمامات جديرة بأن تؤسس تقاليد وترسي قواعد ومعايير من شأنها أن تقود إلى جديد في مجال الترجمة والتعريب.

وبما أن المصطلح وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة أو كلمات متعدّدة وتسمى مفهوما محدّدا بشكل وحيد، وبناء على هذه الشروط والمبادئ التي يجب توفرها في وضع المصطلح وصوغه يمكن الوقوف على أهم الشروط المستخلصة.

- اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلميّة.
- اختلاف دلالته الجديدة على دلالته اللغوية الأولى.
- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي.
- الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد[1].

5-2- وسائل وضع المصطلح:

تخضع عملية وضع **المصطلح** في أي لغة من لغات العالم إلى القوانين الصوتيّة والصّرفية والنحوية، والدلالية التي تتحكم في توليد الألفاظ والدلالات وصياغتها والتّوسع فيها، وحسب ما سمّاه عبد القادر الفاسي الفهري بوسائل التوليد[2]، وهذه الوسائل برأيه –إما متوفرة مألوفة وإمّا غير مألوفة، والتوليد إمّا توليد يخصّ المعنى كالمجاز والتضمين وإمّا توليد يخصّ المبنى فقط كما في المعرب بالمعنى الضيّق، وإما توليد يخص المعنى والمبنى في الآن ذاته، ومن وسائل الاشتقاق والنحت والتعريب والتركيب...[3].

ويحدّد الأمير الشهابي هذه الوسائل اللغوية وأهميتها في توليد المصطلحات في اللّغة العربية مقتديا في ذلك بالوسائل التي اتبعها النّقلة العرب أيّام توسّع الدولة العربية الإسلامية وانتشار التّرجمة، فيقول: "نمت العربية بالاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب وهي الوسائل التي رجع إليها العلماء والنّقلة عندما وضعوا آلاف المصطلحات في صدر الإسلام، سواء في العلوم الفقهية واللغوية، أو في علوم فارس واليونان والهند وغيرها من الأمّم، وهذه الوسائل هي التي نتخذها في زمننا لنقل العلوم الحديثة إلى لغتنا الضّادية"[4].

1- علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص 67.

2- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، ط1، 1985، الدار البيضاء ومنشورات عويدات، ط1، 1986، بيروت، ص 405.

3- عبد القادر الفاسي الفهري :اللسانيات و اللغة العربية ،ص 405.

4- الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص 12.

أمّا شحادة الخوري فأضاف على الوسائل اللغوية السابقة وسيلة الترجمة بقوله: "فوسائل وضع المصطلح هي الترجمة والاشتقاق، والمجاز، والنحت والتركيب المزجي"[1].

وسنتوقف عند أهم هذه الوسائل اللغوية في صوغ المصطلحات ووضعها، بالشرح والتفصيل.

5-2-1- طريقة الوضع أو الاختراع:

الوضع أو الاختراع هو ما سمّاه ابن جنيّ وابن فارس ب (الاصطلاح) [2] عندما تكلم عن نشأة اللغة، وهو ما يعبّر عنه حديثا باعتباطية العلامة اللغوية في العلاقة بين الدال والمدلول، ونقصد بالاختراع، أن نركب أصواتا يراعى في تتاليها القوانين الصوتية للغة ولكن لا وجود لها في المعاجم، ونصطلح على اتخاذ هذه الأصوات للتعبير عن مفهوم ما أو نسمي به شيئا مستحدثا وهذا ما عبّر عنه الفرابي بقوله: "...أن يخترع ويركّب حروفهم ألفاظا لم ينطق بها أصلا قبل ذلك..."[3].

ويسمّي إبراهيم السامرائي هذه الطريقة "**ابتكارا**"، إذ يقول: "وهناك وسيلة (...) جرى عليها الغربيون في أحوال خاصة، وابتكار المصطلح ابتكاراً جديداً، أو قل خلقا جديدا لم يكن له شيء من أساس قديم، كان يُتخذ من اسم "رجل" مادة لمصطلح، أو أن يولد المصطلح ارتجالا بوضع جملة من الحروف على هيئة مخصوصة فيكون من ذلك مصطلح جديد"[4].

1- شحادة الخوري: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ج1، ص 174.

2- ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، دت، ج2، بيروت، ص 40.

3- أبو نصر الفارابي: الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، المكتبة الشرقية، ط2، 1990 ص 148.

4- إبراهيم السامرائي: مباحث لغوية، مطبعة الأداب، النجف الأشرف، دمشق، 1390 هـ-1971 م ص 09.

ويتعرض الأمير الشهابي الطرائق التي اتبعها الأجانب في تسمية النباتات التي يكتشفونها، كأن يسمى النبات باسم العالم الذي اكتشفه، أو باسم المكان الذي اكتشف فيه ذلك النبات، أو ببعض صفاته...إلخ[1]. فإن ضاقت بهم هذهالطرائق كلّها اخترعوا له اسما لا معنى له على نحو ما عبّر عنه الشهابي: "وممّا يتفق لهم أيضا أن يضيق العالم بالأمر ذرعا فيضع للنبات اسما لا معنى له كلفظة "لُوْزَا" (Loasa) الدالة على زهرة معروفةفإنها لا معنى لها سابقا، وقد ركبها العالم النباتي أدنسون من حروف وردت على خاطره عفوا..."[2].

إلاّ أن المصطلح الذي يوضع بهذه الطريقة يصعب وربما يستحيل أحيانا نقله إلى اللغات الأخرى، ولذا فعلى اللغات الأخرى تسمية هذا المستحدث أو المفهوم باسم أو استخدام المصطلح الأصلي بلغته بوصفه دخيلا.

5-2-2- طريقة الاشتقاق:

وفي هذا يقول مهدي المخزومي: "إذا أرّخ للاشتقاق فينبغي أن يؤرخ بالخليل وأعماله اللغوية، ففي الاشتقاق الصّغير فقد وفي الخليل وتلاميذه وطبقته حقّه من البحث والدرس والاشتقاق الكبير من عمل الخليل أيضا، وإذا كان عمله فيه محددا، فإنه لم يرم منه إلى أن يدرسه، وإنّما رمى إلى الإستفادة منه في حصر اللغة العربية في تقاليب كلماتها وتصاريفها، فإن كان ابن جنيّ أوّل من لقبه بهذا الاسم كما صرح في الخصائص فإنّ الخليل أوّل من التفت إليه وبنى العين عليه"[3].

1- الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص 86 و ص 87، مرجع سابق.

2- المرجع نفسه، ص 87.

3- مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد، مطبعة الزهراء، بغداد، 1960، ص 75.

وقد عرّفه قدماء اللغة كجلال الدين السيوطي بقوله: "هو اخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا وهيئة"[1].

كما عرّفه ابن جني بقوله: "فالاشتقاق كأن تأخذ أصلا من الأصول فت بقوّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيّغه ومبانيه"[2].

ويضيف في موضع آخر موضحّا أنواع الاشتقاق بقوله: "وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين كبير وصغير"[3].

وعرّفه حسين والي: "هو نزع لفظ –ولو مجازا– إذا اتفق في المعنى وفي الحروف الأصلية وترتيبها ليدل بالفرع على معنى أصله، كزيادة مفيدة غالبا لأجلها اختلفا في غير الحروف الأصلية أو في شكل الحروف الأصلية على التحقيق أو التقدير"[4].

وتعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل أثرا على تنمية اللغة، لذا يلجأ إليها في حالة عدم وجود لفظ عربي مقابل للمصطلح الجديد، وفي هذا الصدّد يقول أحمد بن فارس: "أجمع أهل اللغة إلاّ من شذّ منهم أن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وإن اسم الجنّ مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبدا على الستر، فتقول العرب للدّرع جنة وأجنّة الليل وهذا جنين أي هو في بطن أمّه أو مقبورا، وأن الأنس من الظهور

1– جلال الدين السيوطي: الزهر في علوم اللغة، تحقيق: جاد المولى وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، ج1، القاهرة، 1958، ص 271.

2– ابن جنيّ: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، ج2، 1952، القاهرة، ص 134.

3– الخصائص، ج2، ص 133.

4– حسين والي: سبيل الاشتقاق بين السّماع والمقياس، مجلة مجمع القاهرة، العدد 2، 1935، ص 196.

ويقولون آنست الشيء أبصرته وعلى هذا سائر كلام العرب علم ذلك من علم وجهله من جهل..."[1].

وقد أولاه علماء اللغة العامّة وعلماء الصّرف خاصّة إيلاءً كبيرًا، لأنه يساعد على ثراء اللغة وغناها بتوليد الجديد من الألفاظ استنادا إلى قوانين اللغة ونظامها، كما يمدّها بأسباب النموّ والتطوّر وهذا ما جعل المحدثون يعرفونه بأنه توليد الألفاظ أشبه ما يكون برابطة النسب بين الناس، وكذلك يعتبر الاتشتقاق عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى حيث تظلّ الفروع المولّدة متصلة بالأصل.

5-2-2-1- أنواعهوأضربه:

ما يعنينا من أنواع الاشتقاق هو ما يعرف "بالاشتقاق الصغير" والذي يعرّف بأنه: "نزع لفظ من لفظ آخر بشرط تناسبهما معنى وتركيبا وتغايرهما في الصيغة بحرف أو حركة..."[2].

بمعنى هو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في الصّيغة م ع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الحروف الأصليّة وترتيبها، كاشتقاق ضارب ومضروب وتضارب ومضاربة من "ضرب". وفي قول ابن جنيّ: "فالاشتقاق الصغير أن تتفق المشتقات في تركيب حروفها الأصلية"[3].

1- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، مرجع سابق، ص35 وص36..

2- عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ): كتّاب المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة، دار المل، ط1، بيروت، 1407هـ - 1987م، ص 43.

3- ابن جنيّ: الخصائص، ج2، ص 133، مرجع سابق.

ونحن حين نتحدث عن الاشتقاق بوصفه وسيلة لغوية لصياغة **المصطلح**، فنحن نقصد بالاشتقاق "تكوين كلمات جديدة بأوزان عربية لأداء الدّلالات المرتبطة بهذه الأوزان، ويجب أن يكون من مواد لغوية عربية..."[1].

والاشتقاق الكبير، هو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في تركيب بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الحرف، ويقابل هذا النوع من الاشتقاق ما يدعى بالقلب اللغوي تمييزا له عن القلب الصّرفي القائم على إبدال حروف اللغة، وأكثر ما يكون ذلك في الكلمات الثلاثية وتقاليبها، كجذب وجبد، وحمد ومدح وشجّ رأسه وجشّه[2].

كما لا ننسى أن الاشتقاق الكبير هو من وضع ابن جنيّ الذي سمّاه في ثنايا حديثه عن الاشتقاق عموما، وإن تناوله غيره قبل ذلك من حيث الموضوع دون تسميته كما أشرنا سابقا "هذا الموضوع لم يسمّه أحد من أصحابنا غير أنّ أبا علي رحمه الله، كان يستعين به (...) لكنه لم يسمّه (...) وإنّما هذا لقب لنا نحن، وستراه فتعلم أنّه تقليب مستحسن"[3]. وبذلك يكون ابن جني أوّل من وضع مصطلح الاشتقاق الأكبر على حد قوله وإن تناوله غيره قبله كما فعل الخليل بن أحمد الفراهيدي حين رتّب معجمه "العين".

والاشتقاق الكبير هو أخذ كلمة من كلمة أخرى بتغيير بعض حروفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وفي مخارج الحروف المغيّرة أو صفاتها أو فيهما معا، ويقابل هذا ما يعرف بالإبدال اللغوي، كثلب وثلم وجثا وجذا والرجز والرجس.

أمّا عند اللغويين فهو ما كان بين كلماته المقصودة تناسب في الدلالة والمخرج دون تطابق كلّي في اللفظ ويسمّى الإبدال أيضا. وابن جنيّ يجعله مساويا للاشتقاق الكبير حيث سمّاه في عنوان مبحثه كبيرا في صلب النص ويسمّى أيضا القلب.

1- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب،(د ت)، مصر، ص 36.

2- فؤاد حنا ترزي: الاشتقاق، دار الكتب العلميّة، بيروت، دت، ص 16.

3- ابن جنيّ: الخصائص، ص 140، مرجع سابق.

وآخر هذه الأنواع من الاشتقاق نجد الاشتقاق الكبّار، وهو أخذ كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى، ويقابل هذا النوع من الاشتقاق ما يعرف بالنحت، كالبسملة والحمدله ونحوهما.

واختلف اللغويون في تسمية هذه الأنواع، فمنهم من يدعو الصغير بالأصغر والكبير بالأكبر، ومنهم من يدعو الأكبر بالكبير وغير ذلك [1]، كما فعل ابن جني حين سمّى الاشتقاق الكبير بالأكبر.

5-2-2-2- أهمية الاشتقاق:

يتصل الاشتقاق اتصالا مباشرا بقضية نمو اللغة ووضع المصطلحات، وزيادة الثروة اللغوية خاصة في مستواها الإفرادي، إنّه التوليد الصّرفي الذي تستخدم فيه الأوزان المعروفة، أو الطرائق المعهودة لإخراج لفظ يضاف إلى ألفاظ اللغة، فلا بدّ للاشتقاق من عنصرين اثنين معا هما الأصل الذي تؤخذ منه مادة اللفظ الجديد والأوزان أو الصيغ أو الطرق التي يحدّدها النظام الصّرفي، وهذا هو المقصود من الاشتقاق حين إطلاقه[2]

ويعدّ الاشتقاق من أنجع الوسائل اللغوية في صوغ المصطلحات اللغوية، لأن اللغة العربيّة من اللغات الاشتقاقية وعن طريق الاشتقاق تكونت في اللغة العربية آلاف من الكلمات للحياة العامّة واستحداث المصطلحات والعلوم على مدى قرون عدة، وثبت أنه من أكثر طرق التنميّة المعجميّة فاعلية وأهمية[3].

إذن فالاشتقاق بأنواعه هو الطريقة المفضلة لوضع المصطلحات العلميّة وخصوصا لدى المجامع اللغوية العربية كما يدلّ الحساب على أنه يمكن اشتقاق أكثر من مائتي لفظ

1- فؤاد حناترزي: الاشتقاق، دار الكتب العلمية، ص 17، مرجع سابق.

2- أحمد محمد قدور : مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1993م، ص 205.

3- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 36، مرجع سابق.

من كل مصدر [1]. كما ترى في المصدر الصناعي أن يكون قياسيا وأصدر قراره التالي: "إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء..."[2].

5-2-3- طريقة المجاز:

من الوسائل المعتمدة في وضع المصطلحات العلميّة والتقنيّة المجاز، وهو لفظ يستعمل في غير ما وضع له، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، وقد استخدم القدماء ألفاظا كثيرة على سبيل المجاز نحو: الصلاة، الزكاة، النحو، الصرف الإعراب والبناء، بحور الشعر....

يقول ابن جنيّ عن المجاز: "وضع الكلّ موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير[3].

ويعرّفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "...كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها لعلاقة بين الثاني والأوّل فهي مجاز..."[4].

وهذه الوسيلة اللغوية كانت منتهجة عند أسلافنا في وضعهم لمصطلحات اللغة وغيرها ممّا اضطرتهم إليه الحاجة في أثناء تأليفهم لمصنفاتهم، فألفاظ النحو والصرف والعروض والإدغام، و أسماء الحركات و أسماء بحور الشعر، كلها لها معان اصطلاحية استعملت مجازا عندما وصغت أيّام الراشدين والأمويين[5].

1- شحادة الخوري: الترجمة قديما وحديثا، دار المعارف للطباعة والنشر، ط1، سوسة، تونس، 1988، ص 163.

2- علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2004، مصر، ص 139.

3- ابن جنيّ الخصائص، ج2، ص 448.

4- عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، جامعة البحث، مطابع الروضة النموذجية، حمص، سوريا، دت، ص 304.

5- إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، مصر، 1992، ص 162.

فالمجاز هو قدرة اللغة على التعبير عن الدقائق فتكتسب الألفاظ المفردة دلالات جديدة تلتصق بها من كثرة الاستعمال، لم تكن من قبل مرتبطة بها ولكن المجاز يجعلها عليها حتى تنسى الحقيقة أحيانا ويستعمل اللفظ على مجازه[1].

ويرى عبد السلام المسدي أن المجاز طريق من طرق توسيع الدلالة وتوليد المصطلحات العلمية من حيث مكمن المجاز استعداد اللغة لإنجاز تحولات دلالية بين أجزائها، يتحرك الدال فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية[2].

كما يرى الأمير الشهابي " نقل الألفاظ من معناها الأصلي إلى معنى علمي كان وما برح من أنجع الوسائل في تنميه اللغة وجعلها صالحه لاستيعاب العلوم الحديثة"[3].

ويعدّه احمد مختار عمر: "... إحدى طاقات الحركة الذاتية في كل اللغات، وهو حيّز معيّن على استيعاب المدلولات الجديدة دون إدخال أجسام غريبة في اللغة العربية ودون إقحام بعض الوسائل التي لا تتلاءم مع طبيعتها[4].

ويمكن توليد المعاني عن طريق المجاز بنقل معنى الكلمة القديم إلى معنى جديد لوجود تشابه ولو كان جزئيا بين المعنيين حتّى يصبح المصطلح الجدير بالاستعمال مع الوقت حقيقة معرفية في الدلالة على المعنى الجديد بدلا من مدلوله المنزوي في اللغة

1- حلمي خليل: المولّد في العربية، دار النهضة العربيّة، ط2، بيروت، 1985، ص 103.

2_ عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة لعلم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص 244

3- الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربيّة، ص 17، مرجع سابق

4- أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، 1989، ص 13.

العامة أو المندثر من الاستعمال، أو بتعميم معنى خاص أو بتخصيص معنى عام ويسمّيه بعض اللغويين التّضمين[1].

5-2-3-1- أهمية المجاز:

إن المجاز وسيلة من أجل توليد الدلالة بنقل معنى اللفظ إلى غيره، إما أن يكون منقولا لعلاقة بين المعنى الأوّل والثاني، أو ليس لعلاقة بينهما، ويورد السيوطي تفصيلافي وضع اللفظ بهذه الطريقة، فيقول: "إن وضع اللفظ بمعنى تم نقله إلى غي رهِ لا لعلاقة فهو المرتجل، أو لعلاقة فإن اشتهر في الثاني، كالصلاة سمي بالنسبة إلى الأول منقولا عنه، وإن لم يشتهر في الثاني كالأسد، فهو حقيقة بالنسبة إلى الأول، مجاز بالنسبة إلى الثاني[2].

المجاز لا يقل أهمية عن الاشتقاق ولا يستهان به في إفادة الواضعين من العلماء والمصطلحيين والمترجمين والمؤلفين عموما من كنوز اللغة العربية خاصة أن معاجمنا وكتبنا العلمية واللغوية تزخر بالكثير من الألفاظ التي يحتاج إليها في وقتنا الحاضر المشتغلون في هذا الميدان.

إذن فالمجاز هو وسيلة لغوية لوضع مصطلحات أو ترجمتها لا يقصد به المجاز البلاغي الذي يعني الاشتراك اللغوي، وإنما المقصود به انتقال لفظة ما من المعجم اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي، وهذا الانتقال هو توليد دلالي لا يسيء إلى الرصيد اللغوي ولا يؤدي إلى اللبس، ذلك أن المعنى اللغوي يقع في سياق مختلف عن السياق العلمي الذي يقع فيه المعنى الاصطلاحي، وإن سميت هذه الطريقة مجازا فذلك لأن مدلوله مدلولا

1- وليد سراج: اللغة العربية والاصطلاح العلمي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتّاب العرب، العدد 42 و 44، ص 145 و ص 146.

2- جمال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ج1، ص 368، مرجع سابق.

فضفاضا يتسع لكل ما خرج عن أصل الوضع، هذا الخروج قد يكون لغاية بلاغية، وقد يكون لغاية علمية وبذلك يكون المجاز طاقة لغوية هائلة.

5-2-4- طريقة النحت:

أ- النحت لغة:

هو النشر والبري والقطع[1]، يقال: نحت النجار الخشب والعود إذا براه وهذب سطوحه ومثله الحجارة والجبال، ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ﴾[2].

ويعتبر الخليل أول من اكتشف ظاهرة النحت في اللغة العربية حين تحدث عن ائتلاف الحروف بعضها ببعض، فهو يبين أن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة بسبب قرب مخرجيهما، إلا إذا حدث اشتقاق فعلمن جمع كلمتين مثل: حيّ على حيث تصير: حيعل أو حيعلة، كقول الشاعر:

وتضحك مني شيخة عبشمية *** كأن لم تر قلبي أسيرا يمانيّا[3].

كما أشار سيبويه إلى النحت دون ذكر اصطلاحه حيث قال:(وأمّا "حيّعل " التي للأمر فمن شيئين، يدلك على ذلك: حيّ على الصلاة،... وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسما بمنزلة جعفر ، ويجعلون فيه من حروف الأول والأخير ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف، فمن ذلك: عبشمي وعبدري وليس هذا بالقياس)[4]. فقد أكد سيبويه وجود هذه الظاهرة في كلام العرب بعد أن أثبته شيخه الخليل. وأشار إلى النحت ليس بالقياس إنما بالسماع فقط.

1- ينظر: لسان العرب وتاج العروس مادة (ن ح ت).

2- سورة الشعراء: الآية 149.

3- ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين،تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي، ج1، ص60 وص61.

4- سيبويه: الكتاب، ج3، ص300 وص376.

ب- النحت اصطلاحا:

النحت في اصطلاح الصرفيين هو (أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة، ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالإستقراء والأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات)[1].

ووضح ابن فارس (ت395هـ) جيدا حقيقة النحت بكلام لا يشوبه الغموض، فبين أن (العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك: رجل عبشمي منسوب إلى اسمين)[2]. وهما عبدٌ وشمسٌ.

كما يعد ابن فارس النحت دربا من دروب الاشتقاق، وقد توسع فيه لدرجة أنه عدّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوتٌ[3].

وعرفه الخليل بقوله: "أخذ كلمة من كلمتين متعاقبتين واشتقاق فعل منهما"[4].

ويعتبر الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من اكتشف ظاهرة النحت في اللغة العربية حين قال: "إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما، إلا أنه يشتق فعل من جمع كلمتين مثل: حي على، كقول الشاعر:

أقول لها ودمع العين جار *** ألم يحزنك حيملةُ المنادي

فكلمة "حيملة" جمعت من حي على، ومنه نقول: حيعل وحيعلة.

1 – أحمد شفيق الخطيب: منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها، مجلة مجمع اللغة العربية، مج75، ج3، ص520.

2– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص209 وص210.

3– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص461.

4– نهاد الموسى: النحت في اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، ط1، 1405هـ، ص 67.

ويؤكد ابن فارس (ت 395هـ) أن العرب اعتمدت النحت للاختصار بقوله: "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار..." [1] وذلك مثل: رجل عبشمي منسوب إلى اسمين[2] وهما عبد و شمس.

كما يعد ابن فارس النحت ضربا من ضروب الاشتقاق، وقد توسع فيه لدرجة أنه عد الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت[3].

ومن الكلمات التي تم تكوينها في التراث العربي وفق طريقة النحت نجد: بسمل حسبل، حوقل، دمعز، حمدل، سمعل...

أما المحدثون فقد أضافوا إلى تعاريف القدامى بعض التفاصيل، وفي هذا يقول عبد الله أمين: "والنحت في اصطلاح أهل اللغة أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع مناسبة بين المأخوذوالمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معا، بأن تعمد إلى كلمتين أو أكثر فتسقط من كل منهما أو من بعضهما حرفا أو أكثر وتضم ما بقي من أحرف كل كلمة إلى الأخرى وتؤلف منهما كلمة واحدة فيها بعض أحرف الكلمتين أو أكثر وما تدلان عليه من معان مثل كلمة بسملة من بسم الله، وكلمة "سمعبصري" من سمعي وبصري"[4].

وعرفه نهاد الموسى بقوله: "هو بناء كلمة جديدة من كلمتبين أو أكثر أو من جملة بحيث تكون الكلمتان أو الكلمات متباينة في المعنى والصور ة، وبحيث تكون الكلمة الجديدة آخذة منهما بحظ في اللفظ دالة عليها جميعا في المعنى"[5].

1- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة، دت، ص 461.

2- المصدر نفسه، ص 227.

3- المصدر نفسه، ص 461.

4- عبد الله أمين: الاشتقاق: لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،(دط)، 1956، ص 391.

5- أنظر: نهاد الموسى: النحت في اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، ط1، 1405هـ، ص 67.

وتعريف نهاد الموسى يعتبر تعريف شاملا للنحت لكونه استقاه من مجموع تعريفات السابقين.

والنحت هو الاشتقاق الكبار شائع في معظم اللغات، ولكنه قليل في اللغة العربية غير أنه عرف نوع من الشيوع في وقتنا الحالي وبخاصة في مجال المصطلحات العلمية والتقنية حيث غالى بعضهم في الاعتماد عليه، فقيل: "خلمهة" من (خل، إماهة) [1]؛ أي خل وماء وكذلك كلمة "برمائي " أي يعيش في البر وفي الماء معا ومن ذلك أيضا كلمة (الأفرو أسيوية) و (الأنجلو الأمريكية).

وقديما قالت العرب (مرقسي) نسبة إلى امرئ القيس، وقالوا (الهيللة) من لاإله إلا الله و (السمعلة) من السلام عليكم...

ومن طريق الأسماء المنحوتة من كلمتين أو أكثر مثل كلمة (مشلوز) مأخوذة من كلمتين: مشمش ولوز، وكلمة (محبرم) من ماء حب الرمان[2].

وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة بجواز النحت من أسماء الأعيان مثل: (تصحر) من الصحراء، و(البرمجة) من برنامج و (جدولة) من جدول، كما أقر كذلك الاشتقاق من الاسم الجامد المعرب مثل (بستر) من اسم العالم باستر، و(كهرب) من الكهرباء، و(تلفن) من التليفون.

والنحت يسهل من العبارات المعروفة، فإذا كان الاشتقاق يعني الإطالة، فإن النحت يعني الاختصار، وقد جرت هذه الأساليب على اللسان العربي تنحت من كلمتين كلمة واحدة مثل رجل (عبقسي) منسوب إلى عبد قيس بالرغم من كونه اختصار فهو ينتمى

1- شحادة الخوري: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ج1، ص 43، مرجع سابق.

2- فخري خحليل النجار: الخليل بن أحمد الفراهيدي، آراء وانجازات لغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1431هـ - 2011م، عمان، ص 74.

إلى مفهوم الاشتقاق، وفي هذا الأسلوب يتم تقليل الحروف وتغيير الترتيب واختصار في اللفظ.

ومما تقدم يمكننا أن نخلص إلى القول: إن النحت وسيلة من وسائل صوغ المصطلح أو نقل المصطلح من لغة أجنبية إلى لغتنا، فعندما يعترض سبيل البحث مصطلح جلب من لغة إلصاقية، فأي مانع يمنع استخدام تلك الإمكانية التي امتلكتها العربية وإن قلت أمثلتها، إذ "يصح النحت إذا كان المصطلح مركبا من كلمتين مثل: كهرطيسي وكهرحراري عوض كهربائي مغناطيسي، وكهربائي حراري..."[1].

والنحت يلجأ إليه عند الحاجة وعندما يؤمن اللبس، فإن كان استخدام النحت يوقع في اللبس، فاستخدام كلمتين عربيتين أفضل وأصلح[2].

ويرى الأمير مصطفى الشهابي أن النحت يحتاج إلى ذوق سليم، "فكثيرا ما يكون استعمال كلمتين عربيتين أصلح من استعمال كلمة منحوتة يمجها الذوق ويستغلق فيها المعنى، وعندما ينحت الأوربيون كلمة علميّة من كلمتين يونانيتين يهتمون بجعل الكلمة المنحوتة مفهومة قدر الإمكان"[3].

ويذهب محمود فهمي حجازي إلى أن "النحت من أهم وسائل تكوين المصطلحات العلمية، فالكلمات المركبة تتخذ عناصرها من أصول مختلفة لتصبح هذه العناصر مكونات لكلمة واحدة.[4] ويضرب لذلك أمثلة من نحو: "Philosophia" المكونة من "Phil" بمعنى حبّ و "sophia" بمعنى حكمة، وكلمة "Telephone"، و"Telegraph"

1- ينظر: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص 174.

2- ينظر : المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص18.

3- الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 109

4- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 74 و ص 75.

و "Television" المكونة من العنصر "Tele" الدال على البعيد مع "phone" الدال على الصوت، و "graph" الدالة على الكتابة و "vision" الدالة على الرؤية[1].

5-2-4-1- أنواع النحت وأضربه:

قام العلماء المتأخرون من خلال استقرائهم للأمثلة التي أوردها الخليل بن أحمد الفراهيدي وابن فارس بتقسيم النحت إلى أقسام عدة يمكن حصرها فيما يأتي:

أ-**النحت الفعلي:** وهو أن تنحت من الجملة فعلا يدل على النطق بها أوعلى حدوث مضمونها مثل: جعفل (جعلت فداك)و (بسمل) من (بسم الله).

ب- **النحت الوصفي:** وهو أن تنحت من كلمة واحدة تدل على صفة بمعناها أو بأشد منه مثل: (ضبطر) للرجل الشديد من (ضبط وضبر) وفي "ضبر" معنى الشدة والصلابة.

ج- **النحت النسبي: وهو** أن تنسب شيئا أو شخصا لبلد مثل: طبرستان وخوارزم مثلا فتنحت من اسميهما اسما واحدا على صيغة اسم منسوب، فنقول: طبرخزي.

د- **النحت الاسمي:** أن تنحت من كلمتين اسما مثل (حبقر) للبرد وأصله حَبَّ وقَرَّ ولابن فارس اليد الطولي في ذلك من خلال كتاب المقاييس، فقد قال: (اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس يستنبطه النظر الدقيق وأن أكثر ما تراه منه منحوت).

وقد سبقه الخليل بن أحمد حين قال: " فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة واشتقوا فعلا حيث قال :

وتضحك مني شيخة عبشمية *** كأن لم ترى قلبي أسيرا يمانيا.

فقد نسبها إلى عبد الشمس، فـأخذ العين والباء من (عبد) وأخذ الشين والميم من (شمس) وأسقط الدال والسين، فبنى من الكلمتين كلمة فهذا من النحت"[2].

1- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 75.

2- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تحقيق: عبد الله درويش، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ج1، 1967، ص 69.

ويذكر ابن فارس أن الخليل بن أحمد سبقه في هذا الرأي، وأنه يسير على منهجه وفي ذلك يقول: "والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم (حيعل الرجل) إذ قال حيّ علي"[1].

غير أن ابن فارس لم يستطع أن يفسر الرباعي والخماسي كلّه هذا التفسير ومن أمثلة المنحوت عنده (البحتر) وهو القصير المجتمع الخلق، فهذا منحوت من كلمتين الباء والتاء والراء وهو بترته فَبُتِرَ، كأن حُرم الطول، فبتر خلقه، والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء وهي حَتَرتُ وأحتَرتُ، وذلك ألا نفضل على أحد، يقال: احتر على نفسه وعياله أي ضيّق عليهم، فقد صار هذا المعنى في القصير لأنه لم يعط ما أعطيه الطويل [2]وبعض العلماء يرون أن كلمة (أسمر) منحوتة من أسود وأحمر.

5-2-4-2- صُوره: ورد النحت على صور عديدة منها:

أ- تأليف كلمة من جملة لتؤدي مؤدّاها وتفيد مدلولها كـ "بسمل" المأخوذة من بسم الله الرحمن الرحيم وما ورد في كلام العرب

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها *** فيا حبّذا ذاك الحبيب المبسمل.

ب- تأليف كلمة من كلمتين أو أكثر، تستقل كل كلمة عن الأخر ى في إفادة معناها تمام الاستقلال لتفيد معنى جديدا بصورة مختصرة، وهذا النوع كثير الورود في اللغات الأوربية قليل في اللغة العربية وأخواتها السّامية، ولم تعرف منه إلاّ بعض اللفاظ نتيجة تخريج لبعض العلماء ومن ذلك "لن" النّاصية يرى الخليل أنها مركبة من "لا" النافية و"أن" الناصبة، و"هلّم" يرى الفراء أنها مركبة من "هل" الاستفهامية وفعل الأمر "أمّ" بمعنى أقصد وتعال.

1- الأزهري (محمد بن أحمد): تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ط1، ج1، 1964، ص 69.

2- المصدر نفسه، ص 69.

5-2-4-3- الغاية من النحت:

هي تيسير التعبير بالاختصار والإيجاز، فالكلمتان أو الجملة تعتبر كلمة واحدة بفضل النحت وأيضا يعدّ النحت وسيلة من وسائل تنمية اللغة وتكثير مفرداتها من حيث اشتقاق كلمات حديثة لمعان حديثة.

ورغم هذه الغاية غير أن النحت لاقى خلافا بين فئة اللغويين منذ العصر القديم إلى عصرنا الحالي، فليس من السهل الأخذ بظاهرة ما لم تبرز أهم القوانين التي تتحكم بذلك دون الخروج بالمصطلح إلى ما يتلف معناه، وبهذا اختلفت آراء اللغويين المحدثين بين مؤيّد ومعارض لظاهرة النحت وانقسموا إلى فئتين:

فئة تؤيّد النحت وتدافع عنه باعتباره وسيلة من وسائل التوليد اللغوي، وفئة معارضة ومنكرة له.

***الفئة المعارضة والمنكرة:**

يقول أنستاس ماري الكرملي "ولغتنا ليست من اللغات التي تقبل النحت على وجه لغات أهل الغرب"[1]. وقال أيضا في اعتراضه على خطة مجمع اللغة العربية بعد أن ذهب معظم أعضائه إلى قبول النحت في هذا العصر، "لا أرى حاجة إلى النحت لأن علماء العصر العباسي مع كل احتياجاتهم إلى ألفاظ جديدة لم ينحتوا كلمة واحدة علمية، هذا فضلا عن أن العرب لم تنحت إلاّ الألفاظ التي يكثر ترددها على ألسنتهم، فكان ذلك سببا في النحت، وأما التي لا يكثر تردّدها على ألسنتهم فلم يحكموا بنحتها"[2]، وسار على خطاه

1- مصطفى جواد: المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، مطبعة العاني، ط2، 1975، بغداد، ص 103.

2- المرجع نفسه، ص 88.

مصطفى جواد معلّلا بأنه: "لا يصّح التفريط في الاسم بإضاعة شيء من أحرفه كأن يقال: " النفسجي" في النفسي والجسمي، أو "النفسجني" ممّا يبعد الاسم عن أصله"[1].

***الفئة المدافعة والمؤيّدة:**

نادوا بجوازه وعلّلوا ذلك بقولهم: "فلّما رأينا إقداما على الاستفادة من النحت بصورة فعلية، ونحن نعتقد أن الضرورة ماسّة لذلك، إنّنا نعبّر عن كثير من المعاني العلميّة بتراكيب متنوّعة، فإذا كانت هذه التراكيب قصيرة وسهلة فيمكننا أن نستمر في استعمالها على حالها، أمّا إذا كانت طويلة صعبة فمن مصلحة العلم واللغة أن تنحتها لأجل تسهيل استعمالها وانتشارها" [2] ، ومن المنحوتات، "قبتاريخ" مقابل المصطلح الفرنسي (Prehistione) أي قبل التاريخ، فيقال على مذهبه: الإنسان القبتاريخي وآثار قبتاريخية وطريقتها هنا هي اختزال الظروف، "وكذلك يمكننا أن ننحت كلمات خارج، فوق، تحت على شكل خا، فو، تح، ونقول: خامدرسي، وفوسوي، و " تحشعوري" بدل خارج المدرسي وفوق سوي، وتحت الشعوري...، ومن منحوتاته غير الظرفية كلمة "السّرمنة" لحالة السّير في المنام"[3].

5-2-5 طريقة التركيب:

يأتي التركيب على أنواع منها التركيب النحوي والتركيب المزجي أو (النحت) وهو يختلف عن غيره من الوسائل في أنّه يتكوّن من أكثر من كلمة كما يدل عليه إسمه وتختلف أنواعه باختلاف طبيعة العلاقة التي ترتبط بها العناصر المكونة لكلّ نوع.

1- المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية ، ص 88.

2- ساطع الحصري: في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 87.

3- في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية ، ص 89.

أ- التركيب النحوي:

إن الوحدة الاصطلاحية يمكن أن تكون مفردة أو مركبة، فالمفردة هي التي تتكون من عنصر لفظي دال على مفهوم واحد. والمركبة هي التي تتكون من أكثر من عنصر لفظي دال على مفهوم واحد.

ويختلف التركيب النحوي على النوعين الآخرين في أنّ عناصره المكونة له ترتبط فيما بينها بعلاقة نحوية، إما بالإضافة أو بالوصفيّة أو بحرف الجرّ، ويشتمل المصطلح المركب تركيبا نحويا على كلمة أساسية هي النواة وعلى عناصر ثانوية تضاف إليها مثل: المضاف والمضاف إليه والصفة، والجار والمجرور، كما في المصطلحات النحوية الآتية: نائب الفاعل، المفعول المطلق، المفعول به...

ب- التركيب المزجي:

التركيب المزجي هو تركيب إفرادي يتكون من عنصرين لفظيين يرتبطان بعلاقة بناء ليدلا باعتبارهما مفردا على مفهوم واحد، ويتناول النحاة هذا النوع من التركيب على أساس أنه مزج بين كلمتين إذا تم الفصل بينهما اختلف المدلول بين كل منهما وبين مدلولهما ممزوجين.

ويعرف التركيب المزجي ب"تركيب كلمتين مع المحافظة على حروفهما مثل " لاسلكي"[1].

وهناك مصطلحات كثيرة كونتها العربية الفصحى الحديثة بطريقة التركيب بدلاً من النحت، والفرق بين الطريقتين كبير، ففي النحت تفقد العناصر المكونة بعض صوامتها وحركاتها، وفي التركيب تحتفظ العناصر المكونة بكل صوامتها وحركاتها ولذا يلاحظ ميل اللغة العربية إلى التركيب لا إلى النحت... [2] في صوغ للمصطلحات. وذلك لأن التركيب

1- شحادة الخوري: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص 66.

2- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 77

المزجي لا يوقع في اللبس أو استغلاق المعنى كما في النحت الذي قد يؤدي إلى اللبس الأمر الذي لأجله قُصر النحت على الضرورة، بينما يمكن ترجمة عدد كبير من المصطلحات الأوربية بطريقة التركيب المزجي ولا سيما أن هذه الطريقة متتبعة في هذه اللغات.

وعرّف المجمع اللغوي التركيب المزجي بأنه: "ضمّ كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلهما اسما واحدا إعراباً وبناءً، سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين، ويكون ذلك في أعلام الأشخاص والأجناس، والظروف، والأحوال، والأصوات، والمركبات العددية والوحدات الفيزيائية. ويختلف التركيب المزجي عن النحت بأنه تركيب يحافظ على حروف الكلمتين الممزوجتين معا، وقد أجازت المجامع استعماله عند الضرورة" [1].

ويمكن تقسيم المصطلحات العربية الحديثة المركبة تركيبا مزجيا إلى أنواع عدة منها: التركيب المزجي العربي، التركيب الإضافي، والتركيب المزجي المختلط[2].

* **التركيب المزجي العربي** : هناك تراكيب مزجية عرفتها العربية وتناولها النحاة وفي مقدمة هذه التراكيب المصطلحات المبدوءة ب (لا) أو (ما) [3]، مثل لا وجود، لا نهائية اللاشيء...[4].

* **التركيب الإضافي** : وهو ما سماه رضوان القضماني النحت التعقيدي مثل: رد فعلحاملة الطائرات، خفر السواحل، صندوق البربد...[5].

1- مصطفى الأنير الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 205.

2- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 77.

3- المرجع نفصه، ص 78.

4- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

5- رضوان القضناني: مدخل إلى اللسانيات،جامعة البعث ،حمص،سوريا،ط 1988م، ص 138.

وساق محمود فهمي حجازي أمثلة كثيرة من المصطلحات الحديثة، كالمصطلحات المبدوءة بكلمات مثل: شبه، عدم، غير، بين، فوق، تحت، ذو أو ذوات...إلخ[1].

* **التركيب المزجي المختلط** : وهو الذي يتكون من إسم عربي تليه نهاية أجنبية، وهو شائع في الكيمياء على وجه الخصوص[2]، مثل: حديديك المكونة من حديد العربية و(يك) او (ic) الأجنبية، وكبريتات المكونة من (كبريت) و (ات) أو (ate) الأجنبية.

وهذا النوع يسميه القضماني التهجين، وهو عنده نوع من أنواع النحت الدلالي [3] وقد اتبعه في تركيب مصطلحات لسانية تبناها في كتابه "مدخل إلى اللسانيات" مثل: صوتيمة و صرفيمة المكونة من (صوت) و (يمه) الأجنبية، و (صرف) و (يمة) الأجنبية[4]

5-2-6- طريقة الاقتباس اللغوي:

تلجأ سائر لغات العالم إلى اقتباس كلمات من اللغات الأخرى لأسباب كثيرة، وقد عرفت اللغة العربية هذه الظاهرة تأثيرا وتأثرا فأغنت لغات كثيرة بألفاظ لا حصر لها وأخذت من لغات أخرى ما احتاجت إليه من المفردات العامة والمصطلحات العلمية والتقنية.

وقد تعامل اللغويون مع ظاهرة الدخيل وأولوها أه مية كبيرة وتناولوها في مؤلفاتهم قديما وحديثا، حيث يعمدون مرة على إبقاء الألفاظ كما هي في لغتها الأجنلية الأصلية مثل مونيم، فونيم، إلكترون،... وغير ذلك ويسمّى ذلك دخيلا.

والدخيل هو اللفظ الأجنبي الذي دخل في الاستعمال العربي بلفظه الأجنبي ولكن بالنطق العربي حيث تتغير بعض أصواته إذا كانت مختلفة في اللغة العربية مثل:

1- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص78.
2- المرجع نفسه، ص 84.
3- رضوان القضماني: مدخل إلى اللسانيات، ص 138 و ص 139.
4- المرجع نفسه، ص 139.

"فيروس" وهو يختلف في ذلك عن ظاهرة الاحتفاظ باللفظ الأجنبي بنطقه الأجنبي كما هو، دون تغيير أصواته، وإن لم يكن له مثيل في العربية، ويسمي بعضهم هذه الظاهرة بالنقجرة أو الكرشنة[1]، أي كتابة اللغة بحروف لغة أخرى.

وهناك نوع آخر من الاقتباس اللغوي يتمثل في نقل كلمة أجنبية إلى اللغة العربية مع إجراء تغيير وتعديل عليها وإخضاعها إلى نظام اللغة العربية ويسمى المعرب وهو من طرق توليد المصطلحات العلمية والتقنية المتداولة، كما هو أيضا وسيلة لإعطاء المفر دة الأجنبية قالبا عربيا من حيث تغير أصواتها وصيّغها إلى ما يتناسب مع قواعد اللغة العربية.

ويلجأ بعض اللغويين إلى اقتباس مصطلحات بألفاظها الأجنبية مفردة أو مركبة وهذا أمر توجزه المجامع اللغوية وتقرّ به، ولكن الأمر الغريب هو اتخاذ بعض اللغويين مسمًى يمزج بين الكلمة العربية والأجنبية في مصطلح واحد مركب من عنصرين كما في "سيكو ليسانيات" و "سوسيو لساني"، أو يضم لاحقة أجنبية إلى الكلمة العربية ليتشكل منها مصطلح هجين غريب، إذ يقع المزج بين نظامين مختلفين في تركيب لغوي لا وجود لنظيره في العربية.

وهي طريقة في صوغ المصطلحات كغيرها من الطرائق غير أنها ليست مستحبة بل منبوذة تتجاوز حدود ابتكار المفردات لتنتهك نظام اللغة وأبنيته الصرفية والنحوية على نحو يتنافى مع طبيعة اللغة العربية ومقاييسها، ومن ذلك مثلا: كبريتات وكبريتور في الكيمياء، وصوتم وصرفم في اللسانيات[2].

1- ينظر: عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات باللغة العربية بين الوضع والاستعمال ص 68.

2- جورج المصري: صناعة المعجم العلمي المختص من منظور اللسانيات الحديثة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، العدد 46، الرباط، 1994، نقلا عن مصطلح اللسانيات، ص 68.

ومن الواضح أن يمس هذا النوع من الاقتباس جوهر اللغة العربية ويهدّد نظامها وبناءها ويمكن أن تكون له آثار سلبية وخيمة، يقول السعيد يقطين معترضا على هذه الظاهرة في اللغة العربية: " لقد شاعت في استعمالاتنا الاصطلاحية إضافة إلى بعض اللواحق كما نجدها في بعض اللغات الأوربية مثل (ème) وصرنا نرى صوتم وصرفم وما شاكل هذا عن الروابط التي تخل باللغة وسلامتها وجمالها، إنّ مثل هذه الاستعمالات لا يمكن البتة أن توحي إلى القارئ بما تعنيه تلك اللواحق وقد أقحمت في اللغة العربية وكأنها جزء منها (...)[1].

5-2-7- طريقة الترجمة:

تعد الترجمة هي الأخرى وسيلة من وسائل وضع المصطلح لما لها من أهمية فيما ألّفه العلماء من المعاجم العلمية ضمنوها علوم الأعاجم كالكيمياء والطبّ، والفلسفة والمنطق. وفي هذا الصدد يؤكد أحد اللغويين ما للترجمة من أهمية لا في عصرنا الحاضر بل في جميع العصور، فلولاها ما عرف العرب قديما أهمية الترجمة لما قامو بنقل ما عند اليونان والفرس والهند من معارف كانوا بحاجة إليها[2].

فالترجمة هي الجسر الرابط بين الشعوب على اختلاف لغاتها، فعن طريقها تمكنوا من نقل العلوم والمعارف من لغاتها الأصلية إلى لغات أخرى، فهي ذات صلة وثيقة بعلم المصطلح.

وللترجمة معنيان مختلفان، فالترجمة بمفهومها أو مٍعناها العام عدهي نقل نص علمي أو غير علمي نقلا شفويٍ أو كتابيٍ من لغة أ جنبية أيا كانت إلى اللغة العربية وهو يقتضي –بالضرورة– نقل المصطلحات التي يتصمنها النص، ونقل المصطلحات قد يكون عن طريق استخدام المعرب أو الدخيل أو المترجم حرفيا أو معنويا.

1- السعيد يقطين: المصطلح السردي العربي، قضايا واقتراحات، ص 15.

2- أسعد مظفر الدين حكيم: علم الترجمة النظري، دار طلاس، ط1، 1989، لبنان، ص 183.

والذي يهمنا ونوّد الحديث عنه هنا هو ترجمة ال مصطلح، أي إيجاد المقابل العربي للمصطلح الأجنبي ومن الصعب الحصول على لفظ مطابق في لغة ما للفظ آخر مما يضع العراقيل أمام الترجمة الدقيقة[1].

ويحاول علم الترجمة بالاستعانة بالعلوم اللغوية وغيرها دراسة الكلمات ودلالاتها وإلقاء الضوء على أسباب عدم تكافؤ الكلمات من لغة إلى أخرى ونتائج ذلك[2].

وأهم ما يعترض طريق ترجمة المصطلحات هو اختلاف نظام اللغة العربية عن أنظمة اللغات التي تنتقل عنها [3]، فاللغة العربية ذات نظام اشتقاقي أكثر منها إلصاقية وتعتمد قوانين التحول الداخلي في التعبير عن مفاهيمها فيما تتخذ اللغات الأخرى أساليب لغوية أخرى، وعلى هذا فالترجمة تقتضي تطويع مبنى ومعنى للغة لإحتضان مقابلات الصّيغ والمفاهيم...[4].

ومع ذلك تبقى الترجمة أفضل من إقحام المعرب والدخيل الذي يتعذر فهمه في كثير من الأحيان ويشكل المعرب حلاً وسطًا بين الدخيل والمترجم عندما تتعذر الترجمة.

وقد يحدث أن يستقبل المصطلح دخيلا، ثم يعرب، ثم يترجم فيمر المصطلح ذاته بهذه المراحل. وهذا ما أشار إليه عبد السلام المسدي بـ "قانون التجريد الداخلي" فالمفهوم الطارئ يكون ضيفا على مخزون اللغة المعجمي، ثم ينفر منه التداول والاستخدام فتصنع اللغة صنعها في المصطلح، فتحاول أن تجره إلى قوالبها الصرفية ما استطاعت وعندئذ

1- أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، ص 18

2- حنان المالكي: البنية اللغوية والمصطلحات (ترجمات نموذجية)، مطبعة الرياض،(دط)، 1407هـ - 1408هـ، 1997م - 1998م، دمشق، ص 1.

3- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية -رؤية جديدة في الصرف العربي- مؤسسة الرسالة، (دط)، 1980، بيروت، ص 18 وما بعدها.

4- أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، ص 18.

يتحول الدخيل إلى معرب، ثم تتوارد هذه الصّيّغ المعربة حتى تتجمع في عملية التجريد بإحدى الطرق المحتملة من نحت أو اشتقاق أو مجاز[1].

5-2-7-1- شروط الترجمة:

أهم شروط الترجمة أو النقل، هي:

1- وضوح الدلالة ودقتها.

2- الأمانة العلمية في نقل المعاني والأفكار، فهي قرينة علمية الترجمة ذاتها وتتحقق وفق ثلاثة قواعد:

- المعرفة اللغوية وتمثل المعنى
- الأمانة للهرامي النصية.
- الأمانة لفكر الكتاب[2].

وبهذا تتكامل قواعد وضع المصطلح شيئا فشيئا.

5-2-8- طريقة الإحياء:

والإحياء يجيء على شقين، الشق الأوّل: إحياء الألفاظ ذات الدلالات المندثرة أو النادرة الاستعمال في اللغة العربية ونقل هذه الألفاظ من حيّز المعجم إلى حيّز الاستخدام لسدّ النقص في الثروة اللفظية ملتمسين في ذلك أ دنى تشابه بين ال دلالتين المعجميّة والمصطلحيّة[3].

1- عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع،(دط)، تونس، ص 91 و ص 92 و ص 93.

2- سعيدة عمار كحيل: دراسات الترجمة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 77.

3- إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 146.

والشّق الثاني: هو إحياء ألفاظ استخدمت سابقا استخداما مصطلحيا في مجال معرفي معيّن ثم أعيد استخدامها حديثا[1].

وليس من ضير في إحياء المهمل المكون جانبا من ألفاظ المعاجم العربية ونقلها في المجال الاصطلاحي كما في لفظتي (السّيارة والجريدة) مثلا، إذ تعنى الأولى القافلة[2] وتعنى الثانية السّعفة الصويلة[3]. ثم استعملناها للدلالة على ألفاظ اصطلاحية حضارية وهذا ما يسميه بعضهم "التوليد الدّلالي"، وهو أفضل من الاضطرار إلى إقحام ألفاظ أعجمية في نسيج اللغة العربية، إذ يمكن من الاستفادة من الرصيد المعجمي إلى أبعد حدّولسنا اليوم بحاجة إلى التعبير عن معان كالقافلة وسعف النخيل لأنها غير متداولة في عصرنا الراهن.

ويذهب حسن ظاظا إلى أن إدخال الألفاظ الأعجمية معربة أو دخيلة أقل تشويها للغة من المولد الذي قد يوقع في اللبس، شارحا ذلك بواسطة لفظة " هاتف" ومعناها كائن خرافي أو عفريت من الجنّ يصيح بـك فتسمع صوته ولا تراه، ونقل معناها إلى المعنى التقني سيوقع في كثير من اللبس وسيجعل استعمال هذه الكلمة محفوفا بإمكانية الخلط بين معناها الأصلي والمعنى الحديث، فلو استخدمها شاعر لن يعرف أي المعنين يقصد[4].

ويبقى هذا رأيه الخاص، ولكننا نرى أن المولّد أفضل من المعرب والدخيل، لأن المصطلح المولد يرتبط معناه الاصطلاحي بمعناه الأصلي مما سيجعل المصطلح يقدر

1- مولاي علي بوخالم: مصطلحات النقد العربي السيميائي، الإشكالية والأصول والامتداد، اتحاد الكتاب العرب،(دط)، 2005، دمشق، ص 83

2- ينظر القاموس المحيط: مادة (س ي ر).

3- ينظر القاموس المحيط: مادة (ج ر د).

4- حسن ظاظا: كلام العرب، قضايا اللغة العربية، دار القلم، الدار الشامية، ط2، 1410هـ - 1990م، بيروت، ص 71 و ص 72.

معناه استنادا إلى المعنى الأصلي بعكس الدخيل والمعرب الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى حالة من عدم فهم النص لأنه يستند إلى فهم مصطلحات أجنبية لا يمكن للقارئ أن يقدر معناها في كثير من الأحيان، وأكثر الألفاظ المولدة المستعملة ذات دلالات مهجورة غير مستعملة –في الغالب– فهي رصيد لغوي غير مستخدم فَلِمَ لا نحييه ونستعمله.

أمّا فيما يخص الشّق الثاني من الإحياء فنجد فئة من الباحثين المعاصرين يدعون إلى الاستفادة من المخزون الاصطلاحي التراثي رغبة منهم في المحافظة على إرث أسلافنا، أو محاولة منهم للربط بين القديم والحديث وعدم بتر الصلة بينهنا.

ويعود الفضل والجهد الكبيرين إلى المستشرق هنري فليش في هذا المجال، إذ يدعو إلى متابعة ما بدأه الأقدمون واستخدام ما يناسب من مصطلحاتهم بدلا من اختراع مصطلحات جديدة[1]، إلاّ أن هذا العمل يتطلب كثيرا من الدّقة حتى لا يقع في الخلط بين المفاهيم القديمة والجديدة عندما نطلق مصطلحا قديما على مفهوم جديد، وهذا ما يحذّر منه عبد القادر الفاسي الفهري، وله فيما ذهب إليه عذره المقبول فيدعوا إلى "الابتعاد عن استعمال الاصطلاح المتوفر القديم في مقابل المصطلح الداخل، لأن توظيف المصطلح لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السّواء، ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح وتخصيصه إذا كان موظفا[2].

1– هنري فليش: العربية الفصحى، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، ط1 بيروت، 1966، ص12.

2– عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، منشورات عويدات، دار توبقال، الدار البيضاء، الرباط، 1986، ص 406.

فلفظ " مبتدأ" مثلا لا يمكن أن نوظفه لترجمة (topic) ويرى أن مثل هذا التوليد ربح على مستوى اللفظ ولكنه يؤدي إلى اشتراك لفظي غير مرغوب فيه في المجال العلمي[1].

6- مكانة المصطلح وأهميته:

يقول عبد السلام المسدي: "إن مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميّز كل واحد منهما عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحيّة (...)فإذا استبان خطر المصطلح في كلّ فنّ توضّح أن السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المنيع فهو كالسّياج العقلي الذي يرسي حرماته رادعا إيّاه أن يلابس غيره وحاضرا غيره أن يلتبس به (...)، فالوزن المعرفي في كلّ علم رهين مصطلحاته" [2] فلا يتوصل إلى علم إلاّ من أبوابه ومفتاح أبواب العلوم مصطلحاتها.

قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العلم، لأنّ **المصطلح**هو لفظ يعبّر عن مفهوم والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة، ومن ناحية فإنّ **المصطلح** ضرورة لازمة للمنهج العلمي، إذ لا يستقيم منهج إلاّ إذا بني على مصطلحات دقيقة.

وازدادت أهمية **المصطلح** وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنه مجتمع المعلومات أو مجتمع المعرفة، حتى إن الشبكة العالمية للمصطلحات في فيينا بالنمسا اتخذت شعارا لا معرفة بلا مصطلح[3].

1- اللسانيات واللغة العربية، ص 406.

2- عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، دار الكتاب العربي، تونس، 1984، ص 1.

3- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 265 و ص 266 بتصرّف.

ونظرا للثروة التكنولوجية المعاصرة حصل اندماج وترابط بين أنواع المعارف والتكنولوجيات المختلفة أدّى إلى توليد علوم جديدة وصناعات جديدة، وخدمات جديدةوظهرت في السوق سلع وخدمات مبنية على تحويل المعارف إلى منتجات تسمّى بالسلع والخدمات المعرفيّة.

ولهذا اعتبرت النظريات الاقتصادية الحديثة المعرفة عاملا داخليا، يدخل بصورة مباشرة في معادلة النّمو، بعد أن كانت النظريات الاقتصادية القديمة تعدّ المعرفة عاملا خارجيا، فكلما انتشرت المعرفة بين أفراد المجتمع تحسّن أداؤهم وارتفع مردودهم الاقتصادي، واللغة وعاء المعرفة، والمصطلح هو الحامل للمضمون العلمي في اللغة فهو أداة التعامل مع المعرفة وأساس التواصل في مجتمع المعلومات وفي ذلك تكمن أهميته الكبيرة ودوره الحاسم في عملية المعرفة[1].

وتبرز كذلك أهمية **المصطلح** في كونه أداة من أدوات توحيد الفكر عند الأمّة الواحدة، ففكرة المصطلح لم تنشأ أصلا إلاّ لتكون في خدمة الحياة والفكر جميعا، وتطوّر العلم والمعرفة يتطلب بدوره مصطلحات جديدة تواكب ذلك التطوّر والنّماء.

ف**المصطلح** هو الأقدر على لملمة المفاهيم المشتّتة في الذّهن ونقلها من مجرّد أفكار ذهنية إلى معنى دلالي واضح [2]، وعليه فإنّ أهمية المصطلح ذات علاقة وطيدة ببناء صرح الفكر العربي عامّة.

ولعل هذا ما أحوج علماءنا إلى ضرورة التوسع المصطلحي حين نقلوا العلوم والمعارف من الأمّم المجاورة من فرس ويونان وسريان.

1- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة ، ص 266 بتصرّف.

2- نوح أحمد عبكل: المصطلح النقدي والبلاغي عند الآمدي في الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2006، ص 11 و ص 12.

ولهذا رأى أحمد مطلوب أنّنا تميّز في تراثنا العربي أربعة كتب مصطلحية مهمة على الرغم من كثرة الكتب التي تناولت المصطلحات، أوّلها "كتاب مفاتيح العلوم" للخوارزمي، ثم يليه كتاب "التعريفات" للشريف الجرجاني، وبعده كتاب "الكلّيات" لأبي البقاء اللكفوي، وأخيرا كتاب "كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي[1].

هذه أهم الكتب التي وصلت إلينا من تراثنا القديم، والتي تبرز اهتمام علمائنا ب **المصطلح** وشرحه، وذلك لأهميته وضرورته.

وهذه الأهمية عرفها الغرب كذلك، فأعطوا لعلم المصطلح الأهمية القصوى في دراستهم وأبحاثهم، ولأجل ذلك فالكثير من الجامعات العربية باتت تدرّس المصطلح والمعجميّة وتقدم فيها الدّراسات المعجمية والمصطلحية كأطروحات دكتوراه.

7- علم المصطلح أو المصطلحية في الدّراسات العربية والغربية:

مازال الكثير من الباحثين يخلطون بين **علم المصطلح** و **المصطلحية**، في الاصطلاح والتعريف والتحديد، وربما يرجع هذا الخلط إلى أن **المصطلحية** قسم حديث ما يزال يتبلور، إذ أن علم اللغة التطبيقي بدأ يتبلور منذ منتصف القرن العشرين، لذا يلتبس عند بعض الباحثين تحديد مجال هذين القسمين االنّظري والتّطبيقي، من ذلك ثمة من يرى أن التجربة أثبتت أن الممارسة العفوية لا تكفي وأن توليد المفردات يخضع لمبادئ وقيود نظرية ومنهجية من شأنها أن تكون علما مستقلا هو **المصطلحية**، وهذا الأخير فرعا من فروع علم اللسان يستمد أصوله وحلوله العملية من هذه الفروع.

كما يخضع هذا العلم إلى ضوابط التوليد (Neologie) و الأثالة (Ethnologie) والمعجميات (Lexicologie) بما تضم من جوانب دلالية وصرفيّة على الخصوص وكذلك ضوابط الترجمة حين يتعلق الأمر بقاموس متعدّد اللغات، فهذه العلوم وغيرها من

1- أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي العراقي، 2006، ص 16 بتصرّف.

شأنها البحث في المفردات وضبطها معنى ومبنى وضبط وسائل التوليد في اللغة ووسائل الانتقال من لغة إلى أخرى[1].

ومع التطور السريع في ميادين التكنولوجيا والصّناعة والتّجارة والإقبال على استخدام الحواسيب في خزن المصطلحات ومعالجتها لم تعد الطرائق القديمة في جمع المصطلحات وترتيبها الألفبائي ووضع مقابلاتها في اللغات الأخرى تعنى بالحاجات المعاصرة، لذا طوّر العلماء المختصون واللغويون والمعجميون علما جديدا أطلقوا عليه اسم **علم المصطلح** أو **المصطلحية**.

ويمكن تعريفه بأنّه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها.

ونجد بعض الباحثين يعرّفه ب: "يعدّ علم المصطلح أحد المفاهيم الحديثة نسبيا في علم اللغة المعاصر، ويهدف إلى وضع قواعد ثابتة ومعايير للمصطلحات الحديثة، وهذا العلم هو أحد فروع علم المعجم أو ما يعرف ب (Lexicologie) ذلك أنه يتناول المصطلحات ومدى تمثيلها للبناء المعرفي، ومن الأفضل النظر إلى علم المصطلح كحقل متعدّد التخصّصات ذلك أنه يرتبط بالمنطق، وعلم المعلومات، والتصنيف وكذلك علم الدلالة[2].

وهناك باحثون آخرون حاولوا الوقوف على هذين القسمين بتعريفهما وتخصيص كل منهما باصلاح معيّن، وفق تعاريف مختلفة، فهناك من حاول أن يميّز بين القسمين بمصطلحين مغايرين وبتعريفين مختلفين، فرأى أن "علم المصطلح هو علم يبحث في العلاقة بين المفهومات العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها، ويجري الحديث ضمن هذا العلم عن (وضع المصطلحات) بمعنى الفعاليات المتصلة بجمع المصطلحات

1- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص 395.

2- سعد القحطاني: قضايا في المصطلح العربي، مجلة الفيصل، العدد 209، 2002، ص 48.

وإعدادها وتحليلها وتنسيقها ومعرفة مرادفاتها وتعريفاتها باللغة ذاتها أو مقابلاتها بلغة أخرى، وكذلك جمع المفاهيم الخاصة بحقل معيّن من حقول المعرفة ودراسة العلاقة بين هذه المفاهيم، ثم وصف الاستعمال الموجود فعلا للتعبير عن المفهوم بمصطلح ما أو تخصيص مصطلح معيّن للمفهوم الواحد"[1].

7-1- علم المصطلح أوالمصطلحية في الدراسات العربيّة:

وبعد أن استقلت دراسة المصطلحات بعلم يعرف بـ **علم المصطلح أو المصطلحية** ويظهر في واقع الاستعمال العربي أن هناك أكثر من تسمية لهذا العلم، ومن ناحية المفهوم فإنّ هذا المصطلح يعبّر حتى في اللغات الأجنبية على أكثر من مفهوم.

بالرغم من الاستقلالية التي حققها العلم الذي يدرس المصطلحات، وتطوّره الكبير وظهور النظريات الخاصّة به، إلاّ أن التسمية العربية الموافقة لهذا العلم لم تستقر بعد حيث تستخدم في الدراسات العربية عدّة مترادفات للدلالة على دراسة المصطلحات وتوثيقها، مثل: **المصطلحية، علم المصطلح ، علم الاصطلاح ، علم المصطلحات المصطلحاتية، والمصطلحيات** ...إلخ وفي هذا الصدّد يقول يوسف مقران: "صارت تسمية علم المصطلح تسخر كمقابل (Terminologie) سيما عند الذين اعتادوا ترجمة العنصر أو اللاحقة (Logie) ب (علم)"[2].

ويمكن أن نستدل بجدول وضعه خالد اليعبودي يبيّن فيه اختلاف التسميات عند الدارسين العرب المحدثين مقابل مفهوم (Terminologie)[3].

1- علي القاسمي: علم المصطلح النظرية العامة لوضع المصطلحات توحيدها وتوثيقها، مجلة اللسان العربي،ن المجلد 18، ج1، 1980، الرباط، ص 9 و ص 12.

2- يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم، مدخل نظري إلى المصطلحيات، دار ومؤسسة رسلان، ط1، دمشق، 2007، ص 18.

3- خالد اليعبودي: طبيعة البحث المصطلحي بالعالم العربي، الحدود والأفاق، مأخوذ من موقع: WWW://àtida.org/cv.phppid :73 2013/01/17 بتاريخ:

اسم الباحث	المفهوم الغربي وما يقابله من مصطلحات عربية	المفهوم الغربي وما يقابله من مصطلحات عربي
	Terminologie	Terminographie
عبد السلام المسدي (1984)	المصطلحية	-
جوادحسني سماعنة (1993)	علم المصطلح	المصطلحية
عصام عمران (1993)	علم المصطلحات	-
جواد حسني سماعنة (1998)	النظرية المصطلحية العامّة النظرية المصطلحية الخاصّة	-
جواد حسني سماعنة (1999)	علم المصطلحات علم المصطلح (العام/الخاص) المصطلحية	-
حلام الجيلالي (1996)	المصطلحاتية اصطلاحية	المصطلحاتية
عبد السلام أرخصيص (1998)	علم المصطلحات	-
حلمي هليل (1987) (تحقيق فيلبر)	المصطلحية علم المصطلح علم المصطلحية	التدوين المصطلحي
رشاد الحمزاوي (1995)	المصطلحية	الاصطلاحية

نلاحظ اختلاف التسميات وتعدّدها في تسمية المفهوم الواحد، كما نلاحظ عدول بعض الباحثين عن بعض المصطلحات مع مرور الزمن، هذا ما دعا علي القاسمي إلى حسم القضية والتفريق بين المصطلحات.

وظّف علي القاسمي هذه التسميّة **(المصطلحية)** لمقابلة مصطلح أجنبي آخر ذي مفهوم آخر ولكنّه مرتبط به وهو "Terminographie"[1].

كما ترجم مصطلح (Terminologie) في معجم لونجمان لتعليم اللغات وعلم اللغة التطبيقي بمقابلين عربيين على سبيل الترادف، وهما "علم المصطلح والمصطلحات"[2].

وفي خضم هذا التعدد المصطلحي فإنّه ينبغي علينا الاحتفاظ بتسمية واحدة للدلالة على المفهوم المطلوب.

وبناءً على الاعتبارات السابقة في تحديد التسمية المناسبة اخترنا مصطلح "**مصطلحيّة**" باعتباره مقابلا " Terminologie"، فهو من جهة يحقق الإيجاز ويتميّز بخاصية اشتقاقية على مستوى الصيغة، إذ يسمح بالجمع، وبتحقيق النسبة والصفة الخاصة بالباحث المشتغل بهذا المجال وفضلا عن ذلك، فهو يحقق الاطّراد المصطلحي فهذه الصيغة قد تُرجم على نسقها عدد من مصطلحات العربية، مثل: **المعجمية** (Lexicologie) و**السيميائية** (Sémiologie) وغيرهما.

1- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، ص 264.

2- جاك سي ريتشاردز: معجم لونجمان لتعليم اللغات وعلم اللغة التطبيقي، إنجليزي – إنجليزي- عربي، ترجمو محمود فهمي حجازي ورشدي أحمد طعيمة، الشركة العالمية للنشر لونجمان، ط1 مصر، 2007، ص 687.

7-1-1- علم المصطلح والمصطلحية عند علي القاسمي:

يقصد "**بالمصطلحية**" في الدراسة الحديثة شيئان هما: علم المصطلح وصناعةالمصطلح .

أ- **علم المصطلح (Terminologie)**: وهو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والمصطلحات اللغوية، فعلم المصطلح إذ ا علم يبحث في المفاهيم وخصائصها وفي نظم المفاهيم وعلاقتها بالمصطلحات ؛ أي يبحث في إنشاء التصورات والتعبير على هذه التصوّرات، كما نلاحظ علي القاسمي يستعمل مصطلح **(علم المصطلح)** مرادفا **(للمصطلحيّة)**، ويقول في مقدمة كتابه (علم اللّغة وصناعة المعجم): "علم المصطلح أو (المصطلحية) علم حديث يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغويّة التي تعبّر عنها، وهو علم مشترك بين علوم عدّة أبرزها على اللغة والمنطق والمعلوماتيّةوعلم الوجود، وعلم المعرفة، وحقول التخصص العلمي"[1]. فالملاحظ من هذا القول اعتراف علي القاسمي بحداثة هذا العلم فظهوره كما أسلفنا ذكره يعود إلى سبعينيات القرن الماضي ويجمع بين عدة علوم متماسكة ومتكاملة فيما بينها كعلم اللغة والمنطق والمعلوماتية وعلم الوجود والمعرفة.

ب- صناعة المصطلح (Terminographie): وهي العمل الذي ينصب على توثيق المصطلحات وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلّقة بها، ونشرها في شكل معاجم مختصة إلكترونية أو ورقية[2].

ويؤكد علي القاسمي أن المعجمي والمصطلحي الفرنسي **ألان راي** (Alain Rey) هو من الأوائل الذين أشارو إلى هذا الفرق في كتابه (La terminologie noms et motions) كما أكّد أن اللسانيين الأمريكيين قد سبقوا إلى تبيان الفرق بين علم المعجم

1- علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، مطابع جامعة الملك سعود، ط2، السعودية، 1991، ص 11.

2- المرجع نفسه، ص 17.

(lexicologie) وصناعة المعجم (Lexicographie)، وأن الباحث الفرنسي (Alain Rey) تنبه إلى الفرق بين **(علم المصطلح)** و**(صناعة المصطلح)** لأنّ هذين المصطلحين يدخلان ضمن مصطلحين أوسع وأشمل منهما هما **(علم المعجم)** و **(صناعة المعجم)**.

يوضّح علي القاسمي التفريق بين هذه المصطلحات بقوله: "ولكن هذا التمييز ليس له وجود في الواقع العملي، فالمصطلحي الذي يضطلع بإعداد مصطلحات مولدة أو موحّدة للنشر لابدّ أن يكون متمكنا من نظريات علم المصطلح، وكذلك المعجمي الذي يتولى تصنيف معجم من المعاجم ينبغي له أن يكون متمكنا من دراسة المفردات التي يشتمل عليها معجمه"[1].

نستنتج من قوله أنه يؤكد على الشروط اللازم توفرها في المصطلحي والمعجمي كي يطلق عليه لقب مصطلحي أو معجمي، إلاّ أنّ هذا التمييز والتباين لن يرقى إلى المستوى العملي والفعلي.

وإن هذا التفريق ضروريا فإنّه يفضل أن يكون لفظ "**المصطلحية**" اسما شاملا لنوعين من النشاط وهما: "**علم المصطلح**" و "**صناعة المصطلح**".

علم المصطلح الذي يعنى بالجانب النظري وصناعة المصطلح التي تعنى بالجانب التطبيقي[2].

كما يؤكد علي القاسمي أيضا على أن المتخصص في علم المصطلح لا يستطيع وضع المصطلحات أو توحيدها بمفرده، وإنّما توصي المؤسسات المعنية بإسناد هذه المهمة إلى لجنة مكوّنة من مصطلحيين ولسانيين ومتخصّصين في الميدان العلمي الذي

1- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 264.

2- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص264.

تتعلق به المصطلحات كي تضمن دقة المصطلحات من الناحيّة العمليّة وقبولها من قبل الأوساط التي تستعملها[1].

ما يستخلص من قول علي القاسمي أن قضية المصطلح ليست أمرا فرديا، وإنما هي قضية جماعية بتضافر وتكتل مجموعة من الجهود لكي يتم وضع المصطلح وأيضا هناك إشارة إلى دور المجامع العلمية اللغوية في وضع المصطلح وتوحيده.

ويمكن في الأخير أن نخلص إلى وضع شكل يبيّن فرعي المصطلحيّة والمعجميّة

وقد جاء في مجلة اللسان العربي أن الكلمتين (علم المصطلح والمصطلحية) مترادفتان وهما ترجمة لكلمة (Terminologie) وتعرف بأنها: "حقل المعرفة الذي يعالج تكوين المفاهيم وتسميتها سواء في حقل خاص أو في مجمل حقول المواضيع"[2].

بيد أن عبد السلام المسدي يرى بأن "**المصطلحية**" ليست مرادفة لـ **علم المصطلح** وأن بينهما تباينا وفرقا كما بين **المعجمية والقاموسية** (Lexicologie lexicographie)[3].

1- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص264.

2- معجم مفردات علم المصطلح، مؤسسة إيزو ISO (التوصية 1087، انجليزي – عربي)، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التغريب، العدد 22، ص 201.

3- عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح،(دط)، تونس، 1984، ص 22.

أما إبراهيم بن مراد فيشير إلى هذين المصطلحين **(علم المصطلح والمصطلحيّة)** على أنهما فرعان لمبحث واحد وهو المعجميّة المختصة وقوامها المصطلحات والتي تنقسم بدورها إلى[1]:

- **المعجمية المختصة النظرية** (Terminologie)، وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية المختصة من حيث مكوّناتها ومفاهيمها وقواعد توليدها، وتساوي المعجمية النظرية (Lexicologie).

- **المعجمية المختصة التطبيقية** (Terminographie)، وموضوعها البحث في المصطلحات من حيث مناهج تقييسها وتجميعها، سواء أكان ذلك بتأليف المعاجم العلمية والفنية المختصة المدونة أو بالتخزين في الحواسيب، وهي تساوي المعجمية التطبيقية (Lexicographie).

أما محمود فهمي حجازي فيرى بأنّ علم المصطلح يشمل كلاّ من علم المصطلح العام وعلم المصطلح الخاص[2].

وبناءً على هذه الفروق اقترح مجموعة من الدارسين العرب عدّة مقابلات لترجمة مصطلح (Terminographie) الذي يمثل عند علي القاسمي الجانب التطبيقي للمصطلحية، ومن أهمها:

"**الصّناعة المصطلحيّة**" كما فعل علي القاسمي في كتابه "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة" 2008م.

1- إبراهيم ابن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، دار الغربي الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص 101 و ص 102.

2- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع دط، القاهرة، 1993، ص 20.

كذلك نجد له مقابل "**علم المصطلح التطبيقي**" كما فعلت المترجمة "ريتا خاطر" في ترجمتها لكتاب "المغني في علم المصطلحات" الذي ألّفه فليب تواورن وهنري بيجوان.

وعند عبد العزيز أحميد يقابل مصطلح "**المصطلحية**" في المحاضرات التي ألقاها على طلبة الماستر تخصّص التنمية اللغوية وقضايا المصطلح بكلية الآداب بظهر المهراز فاس، الرباط.

كما اقترح أيضا مصطلح "**علم المصطلح**" مقابلا لمصطلح (Terminologie).

ونجد خالد اليعبودي في كتابه "المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي" يقترح مصطلح "**المصطلحاتية**" مقابلا لمصطلح (Terminographie)

ويعرف هذا المصطلح (Terminographie) بأنّه: "نشاط علني يختص بإحصاء المعطيات المصطلحية وبناءها ومعالجتها وتدبيرها ونشرها. وغالبا ما يتم تحديد المصطلحاتية بالنظر إلى منتجاتها (...) سواء أكانت معاجم أو مسارد أو قواميس، أو مكانز، أو قواعد معطيات مصطلحية"[1].

وكذلك جعل توفيق الزّيدي لمصطلح **(علم المصطلح)** تسمية "**الاصطلاحية**" والتي تعنى بالجانب العلمي النظري، ومصطلح "**المصطلحيّة**" للجانب العملي التطبيقي، ويؤكد أن المصطلحية هي وليد عن "الاصطلاحية" ومنبثقة عنها[2].

والملاحظ من هذه الفروق في تحديد المصطلحات في الدراسات العربية أنها غير موحدة ومختلفة من لغوي إلى آخر وربما السبب يعود إلى حداثة هذا العلم، فكيف هي حاله في الدراسات الغربية؟.

1- مجلة المصطلحيات: قاموس العدد مصطلح (Terminographie)، مطبعة أميمة، العدد المزدوج الثاني والثالث، 1434هـ - 2012م، فاس، الرباط، ص 273، بتصرّف.

2- توفيق الزيدي: تأسيس الاصطلاحية النقدية، مجلة علامات في النقد الأدبي، ج8، مج2، 1414هـ، ص 179، بتصرف.

7-2- علم المصطلح أوالمصطلحية في الدراسات الغربية:

يعتبر علم المصطلح حديث النشأة، بدأت تتبلور مباحثه كعلم النفس وعلم الاجتماع من حيث الغاية والموضوع، وارتباطه بالعلوم الأخرى كالمنطق والفلسفة والنحو واللغة ودراسته لقضايا في منهجيته ووسائله، واختلفت وجهات نظر الباحثين فيه إلى طبيعة ماهيته وكنهه ونشأته التي تتضّح من خلال هذا القول: "ويعود أصل نشأته حين شرع علماء الأحياء والكيمياء بأوروبا منذ القرن الناضي في توحيد قواعد المصطلحات على النطاق العالمي، وقد نمّت هذه الحركة تدريجيا، وبين عامي 1906م و 1928م صدر أوّل معجم شلومان المصور للمصطلحات التقنية في ست عشر مجلدا وبست لغات وتكمن أهمية هذا المعجم في أنّ وضعه تم على أيدي فريق دولي من الخبراء وأنه لم يرتّب ألفبائيا، وإ نما رتب على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها بحيث يساهم تصنيف المفاهيم ذاته في توضيح مدلول المصطلح وتفسيره.[1]

وعليه يعدّ هذا الم عجم المبادرة الأولى على مستوى العالم في جمع المصطلحات وترتيبها ترتيبا حسب الموضوعات، فما هو واقع المصطلحات عند الغرب؟

تعددت تعريفات **علم المصطلح** و**المصطلحية** عند الغرب وإن كانت في مضامينها متقاربة، فقد عرّفه ألان راي (Alain Rey): " الدراسة المنتظمة للمصطلحات المستعملة في تسمية فئات الأشياء والمفاهيم، والمبادئ العامة التي تحكم هذه الدراسة"[2].

وجاء في قاموس " Le grand Robert": " هو مجموعة النشاطات النظريّة المتعلقة بأنظمة المفاهيم وتحديدها عن طريق أسماء منتظمة داخل نظام معيّن"[3].

1- محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998، ص 457.

2 -Alain Rey, La Terminologie "noms et notion", 1979, Paris, p 6,7.

3 -Le grand Fabert, 1987.

وعرّفه فيلبر هلموت (Felberhelmat): "هو مجموعة طرق جمع المصطلحات وتصنيفها وتوليدها وتقسيمها ثم نشرها" [1].

أما غي روندو (Gy Randeau) فقد حدّده بقوله: "هو علم موضوعه ذو طبيعة لغوية غير أنّه أساسا متعدد التخصّصات تسهم فيه بشكل مشترك، اللسانيات (linguistique) والمنطق (logique) وعلم الوجود (ontologie) والصّنافة (typologie) والمعلوماتية (informatique)[2].

وقد جاء في معجم (webster) تعريف علم المصطلح بأنّه: " مجموعة الألفاظ الفنية الخاصة المستعملة في عمل ما أو فنّ أو علم ما، أو في موضوعات خاصّة[3].

وجاء في معجم (oxford) أكسفورد بأنّه: "مجموعة مصطلحات في موضوع ما أو في دراسات ما أو في مهنة ما".

وما نلاحظه من هذه التعريفات أنّ **علم المصطلح** يختلف تعريفه وموضوعه وغايته باختلاف المتخصّصين، فهناك من يجعله مقتصرا على دراسة المصطلحات وعلاقتها بالسياق اللغوي وما تدلّ عليه من مفاهيم محدّدة في تخصصاتها العلمية.

وهناك من يوسّع في موضوعه فيجعله يتناول مسألة توحيد المصطلح وإن لم تكن هذه المهمة علمية وصفية، بل معيارية تقييسية وفي هذا يقول دوبوك (dubuc) "نكاد لا نستغني عن التقييس وإن كان ليس جزءا لا يتجزأ من علم المصطلح"[4].

ويعدّ فوستر (wuster 1977) المؤسس الأول لعلم المصطلح قبل ظهور المؤسسات المصطلحية، فقد ساهم في دراسة هذا العلم محددا موضوعه ومبادئ وضع

1- فيلبر هلموت: اللغة الخاصة ودورها في الاتصال، ترجمة محمد هليل وسعد مصلوح، مجلة اللسان العربي، العدد 33، 1989، ص 135.

2 -Gy rondeau, op, cit, p18.

3 -New webster 'S dictionary, delehi, sixth rearint, 1995

4 -.Robert dubuc: qu'est ce que la terminologie? op, cit, p16.

المصطلح وتوحيده في مجال الهندسة، بقوله: " بأنه مجال يربط علم اللغة بالمنطق وبعلم الوجود وبعلم المعلومات وبفروع العلوم المختلفة"[1].

ولم يظهر **علم المصطلح** مباشرة إلا بعد اهتمام العلماء بجمع المصطلحات وتصنيفها من العلوم التي يتطلبها العصر كالطبّ والرياضيات والفيزياء واللغة، ثم تطور شيئا فشيئا إلى أن نشأت جمعيات ومؤسسات مختصة في توحيد وت نسيق المصطلحات وكان ذلك عام 1936م بطلب من الاتحاد السوفياتي ممثلا في أكاديمية العلوم السوفياتية تشكلت اللجنة التقنية للمصطلحات ضمن الاتحاد العالمي للجمعيات.

لجمعيات المقاييس الوطنية (ISA)، وبعد الحرب العالمية الثانية حلّت محل لجنة التقنيات للمصطلحات لجنة جديدة تسمى اللجنة التقنية السابعة والثلاثين (37) المتخصصة في وضع م بلدئ المصطلحات وتنسيقها وهي جزء من المنظمة العالمية للتوحيد المعياري (ISO) التي اتخذت جنيف مقرا لها"[2].

إذن يلاحظ أن الدراسات الغربية في مجال **علم المصطلح** فرقوا بين قسمين من الدراسة بمصطلحين اثنين، فأطلقوا على الدراسة النظرية مصطلح (terminologie) وعلى الدراسة التطبيقية مصطلح (terminographie).

ولخصت الندوة اللغوية الأوربية (LSP 1933) الفرق بين هذين القسمين، بأن (terminologie) يتضمن موضوعات كالنظرية التصورية وعلاقة المصطلحات وبنية المصطلحات، وتتضمن (terminographie) والمعجمية أو صناعة المعجميات

1- ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، دمشق، 2008، ص 15.

2- علي القاسمي: النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مجلة اللسان العربي، العدد 18، ج1، نقلا عن Helmut Felber: international effort to over Comedifficulties in technicalconnunication présentes thethirdcongress, Luxemburg, may, 1977.

(lexicographie) موضوعات كتصاميم البيانات وتسجيل المعايير واستخلاص المصطلح وتعريفات وموسوعات"[1].

7-3 موضوع علم المصطلح:

يمكن تحديد موضوع علم المصطلح من خلال تعريفه الذي رسي عليه جلّ الباحثين سواء في الدراسات العربية او في الدراسات الغربية، حيث عرّف ب .: "علم يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها، وهو ليس كالعلوم الأخرى المستقلة، لأنّه يرتكز في مبناه ومحتواه على علوم عدّة، أبرزها علوم اللغة والمنطق والإعلامية، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، وحقول التخصّص العلمي المختلفة"[2].

وبالتالي يكون موضوع علم المصطلح في:

1- البحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (الجنس، النوع، الكل والجزء) المتمثلة في صورة أنظمة مفاهيم التي تشكّل الأساس في وضع المصطلحات المصنّفة وبالتالي يكون علم المصطلح فرعا خاصا من علم المنطق وعلم الوجود.

2- البحث في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم، وبالتالي يكون علم المصطلح فرعا خاصا من فروع علم (lexicologie) وعلم تطور دلالات الألفاظ (sémasiologie)[3]

3- البحث في الطرق المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنيّة بصرف النظر عن التطبيقات العلمية في لغة طبيعيّة بذاتها، وبالتالي يكون علم المصطلح علما مشتركا بين

1- صافية زفنكي: المناهج المصطلحية مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص 19.

2- حسين كنوان: ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، محاضرة الدراسات المصطلحية مفهومها ومنهجها، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الرباط، 1996، ص 34.

3- علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، ص 3.

علوم اللغة والمنطق وعلم الوجود والمعرفة والتصنيف والإعلاميات والموضوعات المتخصّصة.

7-4- جهود الأفراد والمؤسسات في وضع المصطلحات:

من الجهود التي بذلت في عصر النهضة ما يتعلق منها بإحياء المصطلحات التراثيةووضع المصطلحات المناسبة للمستجدات الحديثة، ويمكن أن نصنفها إلى أعمال الأفراد وأعمال المؤسسات.

7-4-1- جهود وأعمال الأفراد:

تمثلت في جهود الأفراد حيث ارتبطت بحركة الترجمة في مختلف الأقطار العربية لا سيّما في مصر، حيث عرفت حركة نشيطة في تعريب العلوم وتدريسها ومن أبرز الرواد في وضع المصطلحات في مصر نجد رفاعة رافع الطهطاوي، وأحمد تيمور، وأحمد فارس الشدياق وغيرهم...

أ- رفاعة رافع الطهطاوي (1801م-1873م): قام بترجمة الكتب العلمية من خلال اطلاعه على مؤلفات الغرب، وابتكر الكثير من الألفاظ العلمية للجديدة، وشرع في وضع معجم عربي فرنسي وتصدى لمسألة المصطلح وتبعه في ذلك العديد ممن تتلمذوا عليه.

ب- أحمد تيمور (1871م-1930م): ترك أحمد تيمور تراثا زاخرا في اللغة العربية فقد كانت له مكانة علمية عظيمة في عصره، حيث اهتم بتطوير وسائل وضع المصطلحات العلميّة، فألّف معجما صغيرا سماه البرقيات وكتابا عن أعلام المهندسين في الإسلام.

ج- أحمد فارس الشدياق (1804م-1887م):كان لغويا بارعا قام بنقد القاموس المحيط للفيروز آبادي في كتابه "الجاسوس على القاموس" فدعا إلى إعادة النظر في المعاجم العربية لأنها عاجزة عن مسايرة التقدم الحضاري فيما يأتي به من مستحدثات جديدة و حث على اعتماد الاشتقاق والنحت والتوليد كوسائل لتنمية اللغة العربية.

7-4-2- جهود وأعمال المؤسسات:

كان للمؤسسات العلمية في مختلف البلدان العربية إسهامٌ علميٌّ متميّزٌ تمثل أساسا في نشاط المجامع العلميّة وبعض المؤسسات الأخرى ذات الطابع الأكاديمي مثل المجمع العلمي العربي بدمشق، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمجمع العلمي العراقي، ومجمع اللغة العربية الأردني.

أ- **المجمع العلمي العربي بدمشق** : يعدّ مجمع دمشق أول المجامع نشأة في العصر الحديث، إذ يعود الفضل في تأسيسه إلى الأستاذ محمد كرد علي سنة 1919م الذي تولى رئاسته وجمع أعضاءه من الأدباء والأعلام من مصريين وبعض المستشرقين.

أصدر المجمع مجلة علمية تتناول الأبحاث والدراسات الخاصة بإصلاح اللغة ووضع الألفاظ للمستحدثات الحديثة، وتنقيح الكتب وحثّ الكتّاب على التأليف والتعريب.

وكان للأمير الشهابي وأمين معلوف وجميل صليبا وغيرهم إسهام كبير ومتميّز في مجال مصطلحات العلوم المختلفة كالزراعة والنبات والطبيعة وغيرها.

ب- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : يعود تأسيسه إلى سنة 1932م باسم مجمع اللغة العربية الملكي، ثم صار يعرف باسم مجمع فؤاد الأوّل للغة العربية ليسمّى في آخر الأمر مجمع اللغة العربية، أجاز المجمع الاشتقاق من أسماء الأعيان ووسّع اشتقاق المصدر الصناعي فجعله قياسيا.

وكان المجمع يستند في أعماله اللغوية إلى القياس مما جعله يسهم إسهاما عظيما في إنماء اللغة العربية وإثرائها بالألفاظ الحديثة والمصطلحات العلمية الجديدة مستندا إلى طرائق التوليد كالاشتقاق والنحت والتعريب.

أولى المجمع عنايته الخاصة بالمعاجم، وكان يهدف في ضوء ذلك إلى وضع معجم كبير للغة العربية، لكنه لم يتمكن من إصداره كاملا لأسباب، وإنما أصدر منه حرف الهمزة فقط وأخرج معجما له أهميته من حيث الجدّة في التبويب والإخراج هو المعجم

الوسيط في جزئين، وأصدر معاجم أخرى هي: معجم ألفاظ القرآن الكريم ومعجم مصطلحات الحضارة، ومصطلحات الفنون. كما يصدر مجلة دورية تنشر أعماله وتدوّن نشاطاته والمحاضرات التي ألقيت فيه، ويعتبر مطمع القاهرة من أنشط المجامع وأكثرها جرأة في طرح القضايا اللغوية والحفاظ على سلامة اللغة العربية وتأليف المعاجم والعمل على إثراء العربية لتستجيب لمستجدات العصر.

ج- **المجمع العلمي العراقي** : أنشئ المجمع العراقي عام 1947م، ويهدف كغيره من المجامع إلى السّهر على سلامة اللغة العربية والعمل على تنميتها لتستجيب إلى متطلبات العلوم والفنون وتزويدها بالمصطلحات العلمية معتمدا الطرائق المألوفة ونشر العديد من المصطلحات في مجال السكك الحديدية، والغزل والنسيج ومقاومة المواد والهندسة إسالة الماء والجراحة وغيرها، وأصدر مجلة باسمه تنشر البحوث العلمية واللغوية، كما قام بوضع المعاجم العلميّة.

د- **معجم اللغة العربية الأردني** : أنشأت الحكومة الأردنية عام 1976م المجمع الأردني بهدف الحفاظ على سلامة اللغة العربية وتنمية ثروتها اللغوية لتواكب التطور العلمي والتكنولوجي، ويعمل المجمع على توحيد المصطلحات العلمية، ووضع المعاجم وإحياء التراث العربي الإسلامي. وأصدر مجلة تعنى بما يقوم به من أعمال وما ينجزه من أبحاث ودراسات.

وظهر بعد ذلك اتحاد المجامع العربية ومجامع أخرى ومؤسسات علمية شبيهة في كل من المغرب وتونس والجزائر.

* **اتحاد المجامع العربية** : دعا مجمع دمشق إلى تنسيق جهود المجامع العربية، فعقد مؤتمر المجامع العلمية واللغوية العربية في دمشق عام 1956م لتأسيس اتحاد المجامع إلا أنه لم يبدأ نشاطه الفعلي إلا عام 1972م، بعد إحيائه وإقرار نظامه الأساسي. وقد عقد عدة دورات اهتمت بصورة خاصة بقضية المصطلح وتنمية اللغة العربية.

* **مكتب تنسيق التعريب بالرباط** : أنشأت الجامعة العربية أثناء مؤتمر التعريب الأول الذي نظّم بالرباط عام 1916م مكتبا يتمثل دوره في تنسيق أعمال التعريب في الأقطار العربية قصد إغناء اللغة العربية بالمصطلحات الجديدة وتوحيد المستعمل منها بكلّ الوسائل الممكنة.

– إنشاء شعبة وطنية للتعريب في كل وطن عربي، تقوم بجمع الأعمال التي ينجزها المجمع والجامعات والمؤسسات العلمية واللغويّة، وجميع المهتمين بالتعريب.

– يقوم المكتب بتنسيق هذه الأعمال في مستواه، وإذاعة المصطلحات التي يتم إقرارها في مؤتمرات التعريب على المستعملين من المتخصصين في الفروع العلمية عن طريق نشرها في مجلة اللسان العربي التي يصدرها دوريا.

* **معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر** : أنشئ هذا المعهد بمرسوم رئاسي عام 1966م بمبادرة من الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، ليقوم بتطوير البحث في مجال اللسانيات والصوتيات، وإثراء اللغة العربية بما تحتاجه من مصطلحات علمية لتواكب التطور السريع في مختلف العلوم وأصدر المعهد مجلة اللسانيات التي تعد مرجعا أساسيا في ميدانها، وقد نشرت عدة دراسات وبحوث قيمة علمية رائدة، وفي سنة 1985م تحول المعهد إلى مركز يهتم بالدراسات والبحوث في مجال تطوير اللغة العربية، وتخرج منه عدد كبير من الأساتذة يعملون اليوم كباحثين ومدرسين بالجامعة الجزائرية

***معهد الدراسات والبحوث للتعريب بالرباط** : كان تأسيسه بمبادرة من الأستاذ أحمد الأخضر غزال الذي أغنى المكتبة العربية ببحوث قيّمة في مجال المصطلحات العلمية في سبيل إثراء اللغة العربية، وكان له الأثر البالغ في تنمية اللغة العربية.

يضاف إلى ذلك قسم اللسانيات بمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس الذي تأسس سنة 1960م. وكان نشاطه المتميز قد أغنى المكتبة العربية وسدّ الثغرات بمجموعة المؤلفات في مجال اللغة العربية ومصطلحاتها العلمية وتعتبر الجمعية

المعجمية ومجلتها الدورية خير برهان على ما خلفه المركز من آثار محمودة في نفوس الباحثين اللغويين بتونس هذا من جهة، ومن جهة أخرى أسهم في مجال المصطلحات وتطورها بفضل المترجمين والمدرسين والباحثين في الجامعات العربية، وفي مختلف المؤسسات العلمية بنشاطاتهم المتخصصة.

8- عوامل تطور علم المصطلح أو المصطلحيات:

من العوامل التي أدت إلى تطور علم المصطلح تطورا سريعا عامل التكنولوجيا الحديثة من جهة، وعامل الحاجات المتزايدة للاتصال بين الأمم باختلاف لغاتها من جهة أخرى.

8-1- عامل التّطور التكنولوجي:

شهد المجتمع عبر تاريخ البشرية تطورا تقنيا كبيرا، وقد أدى تزايد التقنيات بالشكل السريع إلى الحاجة الهائلة من المصطلحات التي تتطلبها تسمية هذه المبتكرات الجديدة.

8-2- عامل اتصال اللغات:

إن هذه الحاجات وإن كانت كبيرة داخل اللغة ذاتها، فإنها تصير حادة بالنسبة إلى أوضاع اللغات التي هي حالة في اتصال مستمر بعضها ببعض، ويتطلب الأمر بالضرورة، حينئذ أن نتمكن بوسائل معينة من وضع ما يطابق هذه المستجدات

من مفاهيم من لغة إلى أخرى، ولما كانت كل لغة تقوم بتقطيع الحقائق بطريقتها الخاصة بها بشكل مختلف عن غيرها من اللغات، فإنه يصبح من الواجب تسهيلا للمهمة وضع شبكة دقيقة من المتطابقات المشتركة بين اللغات[1].

وممّا لاشك فيه أن هذا الكم الهائل من الألفاظ التي وضعت في مثل هذه الظروف لم تكن لتوضع دون نوع من الفوضى، فعلم المصطلح لم يكن قد ضبط مناهجه ولا

1- Robert Dubuc: qu'est ce que la terminographie ? . نقلا من أطروحة عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات باللغة العربية بين الوضع والاستعمال، ص 38.

ظهرت مقاييسه بشكل واضح، ليتحكم فيما يتداول من الاستعمالات المختلفة من هذه الألفاظ في مختلف ميادين المعرفة العلميّة.

والأعمال المصطلحية في الوقت الراهن يشوبها الكثير من الخلط ولذلك لا يرى بعض المختصين في علم المصطلح سوى وظيفته التقييسية وذلك لأجل حمايته من فوضى الخلط، ولجعله يهتم أكثر بفاعلية التبليغ، وإن كان البعض الآخر يراها وظيفة ثانوية مكملة لعمل أصحاب القرار وموجهة له، ولا يمكن في رأيهم أن يضطلع علم المصطلح بتوجيه الاستعمال أوأن يجيز بعض المصطلحات ويمنع استعمال بعضها الآخر[1].

كما مرّ بنا تعدّدت مفاهيم علم المصطلح (terminologie) في الدراسات العربية حيث يعتقد الكثير من الباحثين في المجال اللغوي متأثرين باللسانيات، وعلم المفردات وعلم الدلالة، بأن علم المصطلح يرجع أساسا إلى صناعة المعجم العلمي والتقني وتنحصر مهمته في رأيهم في جميع المفاهيم ذات الأهمية الخاصة في تخصص معين او نشاط علمي معيّن والعمل على تعريفها بدقة وتصنيفها وترتيبها ألفبائيا في معجم.

وقد آمن كثير من أصحاب المدارس في علم المصطلح طويلا بأن وظيفتهم لا تتجاوز وضع قوائم المصطلحات، ومن المعلوم أن مثل هذا المسعى قد يؤدي إلى أخطاء علميّة فادحة[2].

فإذا كانت صناعة المصطلح (terminographie) تهتم بتحليل المصطلحات المستخرجة استنادا إلى السياقات اللغوية التي وردت فيها ب غرض معرفة العناصر الدالة في المصطلح، كما تهتم بما يحتاجه المستعملون من توليد المصطلحات استجابة إلى المسميات الجديدة.

1-عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات باللغة العربية بين الوضع والاستعمال، ص31

2 -Robert Dubuc, op, ct

علاوة على أنها تهتم بالألفاظ وتقدم لنا المسميّات والمفاهيم الخاصة بكل علم من العلوم لهدف معرفي، فهي تريد أن تعرفنا بهذه الأشياء والمفاهيم المرتبة حسب خصائصها ووظائفها لذلك تكون العلاقة بين مصطلحاتها ومفاهيمها علاقة واضحة لا لبس فيها ولا غموض[1].

بينما تهتم صناعة المعجم (lexicographie) باستخراج الألفاظ من مصادرها وتحديدها ثم ترتيبها ترتيبا ألفبائيا، كما تهتم كذلك بحصر كل ما ضع من الألفاظ التي يشترك في استعمالها كلّ الناطقين بلغة ما.

فالملاحظ من هذه التحديدات أن علم المصطلح وعلم المعجم يجمعهما قاسم مشترك واحد وهو وضع الألفاظ والمصطلحات، بلستخراجها وترتيبها استجابة للمسميّات الجديدة.

9- نشأة علم المصطلح الحديث وتطوّره:

ظهر علم المصطلح عند الغربيين أوّل مرة في مؤلفات العلماء اللغويين الألمان في القرن الثامن عشر (18) وخاصة منهم كريستيان قو تفريد شوتز (christian gottfried shutz)، وظهرت اللفظة الدّالة على النسبة إليه عام (1788م) ووردت اللفظة الدالة عليه في الانجليزية لتنافس لفظة (Nomen clarure)، أمّا في الفرنسية فيعود استعمال كلمة (Terminologie) إلى لويس سيباستيان مرسيي (L.S. Mercier) عام (1801م) وكان مدلولها غامضا مشكلا بمعنى يدل على بنك الكلمات ليتطور مفهوم هذه الكلمة فيما بعد إلى أن صار يدل على ثلاثة مفاهيم، هي:

- مجموعة المصطلحات الدالة على مجال بعينه
- جمع المصطلحات وتصنيفها وتدوينها والطرق المتبعة في ذلك بهدف وضع معاجم متخصّصة في المجالات العلمية والتقنية.

1- الطاهر ميلة: مصطلحات الرياضيات في التعليم الثانوي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1985، ص 41.

- دراسة المصطلحات وعلاقتها بالمفاهيم والأسس التي تحكم هذه الدراسة والمبادئ النظرية والقواعد العلمية التي تبنى عليها هذه الدراسة بالنسبة إلى اللغات وفي كلّ التخصّصات.

تتبع علي القاسمي مراحل تطوّر المصطلح ووقف على أهم الأشواط التي قطعها علم المصطلح الحديث، حيث ظهرت أولى البذور لدى علماء الكيمياء والأحياء بأوروبا إذ بدأ هؤلاء العلماء في توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق العالمي منذ القرن التاسع عشر (19).

- في عام (1933م): أسس العالم السوفياتي لوط (Lotte) لجنة المصطلحات العلمية والتقنية مقرها الاتحاد السوفياتي، وبتشجيع من هولمستروم (Holmstrom) أحد خبراء اليونسكو تم إنشاء دائرة المصطلحات الدولية، ورصد الأموال اللازمة للنشر.
- في عامي (1906 و 1928م) صدر "معجم لوشمان" المصوّر للمصطلحات التقنية بست لغات، لم يرتّب المصطلحات ترتيبا ألفبائيا وإنّما رتبها على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها.
- وفي عام (1931م): صدر كتاب "التوحيد الدولي للغات الهندسة الكهربائية" لفوستر (wuster)، وقد اعتبره معظم اللغويين من المراجع الهامة في صنعتهم.
- وفي عام (1936م): تشكلت اللجنة التقنية للمصطلحات بطلب من الاتحاد السوفياتي ممثلا بأكاديمية العلوم السوفياتية، وذلك ضمن الاتحاد العالمي لجمعيات المقاييس الوطنية (ISA).

وبعد الحرب العالمية الثانية حلّت لجنة جديدة تسمى اللجنة التقنية السابعة والثلاثون (37) المتخصّصة في وضع المبادئ وتنسيقها، وهي تابعة للمنظمة العالمية للتوحيد المعياري (ISO) وتتخذ من جنيف مقرا لها.

- وفي عام (1971م): نظم مركز المعلومات الدولي للمصطلحات (Infoterm) وذلك بالتعاون مع أكاديمية العلوم السوفياتية ندوة عالمية حول المشكلات النظرية المنهجية في علم المصطلح، وكان هذا اللقاء في موسكو، و من أبرز اهتماماته البحث حول المعجمية وحالتها الراهنة ومشكلات تنسيق المصطلحات وتوحيدها وقضايا تعليم المصطلحية في الجامعات، وعلاقة المصطلحية بالعلوم الأخرى وقد خلصت هذه الندوة إلى توصيات لخصها علي القاسمي بقوله: "نشرت خلاصة التوصيات في مجلة العدد 17، ج1، ص 288/287"[1].

ومن المؤتمرات المؤسسة أيضا:

- مؤتمر جانفي (1982م): تم انعقاد الندوة العالمية حول مشكلات الترادف والتعريف في علم المصطلح، وقد تم انعقادها في كيبك بكندا.
- مؤتمر سبتمبر (1983م): انعقاد الندوة الخاصة بعلم المصطح التي عقدت على هامش المؤتمر العالمي للمعجميين بجامعة (أكسترا) بإنجلترا، وقد شارك فيها علي القاسمي، وكذا من بين الأعلام السوفيات لوط (1950م) وشابلجين (1942م) وقد كان لوط (Lotte) وراء تأسيس "لجنة المصطلحات العلمية والتقنية" وأودين هولمستروم وويستر (Wuster) وفيلبر (Felber).

من خلال هذه النشاطات والمحطات نستنتج أن البحث المصطلحي مرّ بمراحل تطوّر هامة حيث شهد فيها علم المصطلح نموّا ملحوظا بدءًا من ثلاثينيات القرن الماضي بمؤسسه الأول المهندس النمساوي ويستر أوجين (E.wuster) بغينيا، وبعدها صار يعرف بمذهب ويستر أو مدرسة فيينا في علم المصطلح.

وواصل بعده تلميذه هلموت فيلبر (Helmut Felber) الذي تولى إدارة مركز المعلومات الدولي في علم المصطلح (Infoterm) سنة 1971م.

1- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 269.

كما كان أيضا للمدرسة الروسية دورٌ بارزٌ في تطور علم المصطلح بزعامة السوفياتي لوط (Lotte) "الذي يعتبره البعض الأب الفعلي لعلم المصطلح بوصفه تخصّصا علميا"[1].

10- علاقة علم المصطلح ببعض العلوم اللغوية:

ارتبط علم المصطلح بجملة من العلوم اللغوية باعتباره نشأ في حصن اللسانيات وتطور في ضوئها، ومن بين هذه العلوم، علم المعجم وصناعة المعجم، كما ارتبط بميادين لغوية أخرى كالترجمة والتوثيق واللغات المتخصّصة، كما ساهمت المعلوميات في تطوره بما قدمته له من الوسائل السريعة التي مكنته من بلوغ مراتب متقدّمة في مجال البحث العلمي.

10-1- علاقة علم المصطلح بعلم المعجم: (Terminologie/ lexicologie)

لم يستقل علم المصطلح عن علم المعجم إلاّ في السنوات الأخيرة وذلك لكونهما يتناولان المفردات اللغوية في علاقتها بالمفاهيم والقوانين التي تتحكم في هذه العلاقة بين الألفاظ وما تدل عليه من معان تقابلها في العالم الخارجي، بيد أن علم المصطلح يتناول المفردات المتخصّصة في ميادين العلوم المحدّدة، بينما علم المعجم أو علم المفردات يتناول الألفاظ في مجال اللغة العام.

فـ**علم المصطلح** يختلف عن **علم المعجم** من حيث الموضوع الذي يتناوله والمنهج المتبع في تناول هذا النوع الخاص من المفردات العلمية، إذ نجد علم المفردات يتناول المفردات وأبنيتها ويبحث في مختلف المعاني التي يمكن أن تدل عليها العلاقات التي تربط بينها من حيث الوضع.

أما **علم المصطلح** فيهتم للأحكام التي تخضع لها التسميات التي توضع للتعبير عن المفاهيم ويحللها ويهتم بكيفيات التعرّف عليها استنادا إلى السياقات التي وردت فيها

1- عبد المجيد سالمي: مصطلحات اللسانيات باللغة العربية بين الوضع والاستعمال، ص 19.

بغرض معرفة العناصر الدالة في المصطلح، كما يهتّم بشروط توليد المصطلحات عند الحاجة إلى المسميّات الجديدة ومتابعة استعمالها في ميادين العلوم المختلفة.

ومهما اختلف **علم المصطلح** عن **علم المعجم** إلاّ أنهما يتفقان من حيث النظرية العامّة والقوانين التي تتحكم في العلاقة بين الأبنية والمدلولات اللغوية أاو المفاهيم الاصطلاحية.

10-2- علاقة علم المصطلح بصناعة المعجم:(/Terminologie Lexicographie)

ارتبط علم المصطلح في بدايته بصناعة المعجم إلى حد اعتباره جزءا منه لا يكاد ينفك عنه إلاّ من حيث طبيعة محتوياته، ولكن هذه العلاقة في الحقيقة هي علاقة بين مفهوم على المصطلح عند الغربيين باعتباره يهتم بتصنيف المصطلحات ووصفها في شكل قوائم ومعاجم موسوعية، وهو ما يطلق عليه "**صناعة المصطلح**" لاهتمامه بالجانب التطبيقي لعلم المصطلح بما في ذلك وضع المعاجم المتخصّصة، وعلم المصطلح من الناحية النظرية يهتم بدراسة القواعد العامّة في مجال المصطلحات مثل: خصائص المصطلحات اللفظية والدلالية وعلاقة البنية اللفظية للمصطلحات بالمكونات الدلالية للمفهوم ومدى التطابق فيما بينهما بهدف الوصول إلى الدّقة التي تتطلبها المفاهيم العلميّة.

أمّا "**صناعة المصطلح**" (Terminologie) فتهتم خاصة بالدراسات التطبيقية ومنها الكشف عن المصطلحات الموضوعة وجمعها والبحث في كيفيات تخزينها في بنوك للمعطيات الاصطلاحية وإيصالها إلى المستعملين من المتخصصين في مجالات المعرفة.

ويمكن أن نرصد الفرق بين صناعة المصطلح وصناعة المعجم في النقاط الآتية:

- تهتم صناعة المعجم باستخراج الألفاظ من مصادرها وتحديدها ثم ترتيبها ترتيبا ألفبائيا، أما صناعة المصطلح فتهتم فضلا عن ذلك بتحليل المصطلحات المستخرجة

استنادا إلى السياقات اللغوية التي وردت فيها بغرض معرفة العناصر الدالة في المصطلحكما تهتم بما يحتاجه المستعملون من توليد المصطلحات التي تواكب المسميّات الجديدة.

- كما تهتم صناعة المعجم بحصركل ما وضع من الألفاظ التي يشترك في استعمالها كلّ الناطقين بلغة ما، بينما تهتم صناعة المصطلح بالألفاظ وتقدّم لنا معاجم المسميّات والمفاهيم الخاصّة بكلّ علم من العلوم، فهي تريد أن تعرّفنا بهذه الأشياء والمفاهيم المرتبة حسب خصائصها ووظائفها لذلك تكون العلاقة بين مصطلحاتها ومفاهيمها علاقة واضحة لا لبس فيها ولا غموض[1].

10-3- علاقة صناعة المصطلح بصناعة المعجم: (/Terminographie Lexicographie)

ترتبط صناعة المصطلح بوظيفة التعبير عن المسميّات التي تكتشف يوميا وإيصال هذه المسميات الجديدة إلى مستعمليها من المتخصّصين.

فـ **صناعة المصطلح** تهتم بوضع التعبير المناسب عن المصطلح بدقة، أما **صناعة المعجم** فتهتم بتحليل الخطاب وتحديده وشرحه.

تختلف **صناعة المعجم** عن **صناعة المصطلح** في المناهج المتبعة فيها، فبينما تقترب صناعة المصطلح من المعاجم الموسوعية في تحديد المفاهيم واختيار المداخل الفرعيةتقوم صناعة المعجم بوضع معاجم لغوية تختلف عنها في اختيار المداخل وفي تحديد المعاني.

كما تختلف **صناعة المصطلح** عن **صناعة المعجم** في موضوع البحث والطرائق المستعملة فيه، فصناعة المعجم تقدّم لنا معاجم للألفاظ الهدف منها معرفة معاني هذه

1- علية عزت عياد: معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، المكتبة ألأكاديمية، ط1، القاهرة، 1994، ص 21.

الألفاظ ودلالتها ومعرفة المستويات الخطابية التي يمكن أن تستعمل فيها هذه الألفاظ بهدف اكتساب اللغة المتداولة في مستواها الجيّد، والتعرّف على أساليبها التي تعتبر انعكاسا للمستويات الاجتماعية والثقافية الخاصة بأهل اللغة الناطقين بها.

وتعتمد هذه المعاجم في عرض م وادها على وصف ألفاظ اللغة بتحديد المعنى الأصلي لكلّ وحدة لغوية وبالتركيب المتدرج المختلف الاستعمالات الخاصة بها اعتمادا على مختلف الجمل والسياقات التي وردت فيها هذه الألفاظ.

والغاية من ذلك هي وصف حالة اللغة وتعيينها في فترة من فترات تطوّرها وقد تورد هذه المعاجم بعض المصطلحات العلمية بالنظر إلى شيوعها في الاستعمال اليومي[1].

10-4- علاقة علم المصطلح بعلم الدلالة: (Terminologie/ Sémantique)

يعتبر كل من علم المصطلح وعلم الدلالة نوعا من اللسانيات، فعلم الدلالة يتناول وصف الدلالات اللغوية وتنظيمها النظري [2] عن طريق تفسير العلاقة اللغوية بين مختلف العناصر الدالة، فهو "يدرس معاني الكلمات والجمل والأحاديث" [3]، بينما يدرس علم المصطلح العلاقات بين هذه العناصر، وعلى وجه الخصوص المفاهيم الدالة بنوع خاص من الأدلة اللغوية تسمى "المصطلحات"، فالعلمان يلتقيان في أنهما يهتمان بالجانب الدلالي للعناصر اللغوية، غير أنهما يفترقان في الموضوع المبحوث من حيث العموم والخصوص وإذا كان علم المصطلح يهتم بمصطلحات العلوم في علاقتها بالمفاهيم، فإنه من هذه الناحية يرتبط ارتباطا عضويا بميدان آخر من ميادين البحث وهو اللغات المتخصّصة التي تحمل الخطاب العلمي بمصطلحاتها المتخصّصة وألفاظه العلميّة المشتركة بين مجموعة العلوم وتعابيره التي يتميز بها في تبليغه للمضامين العلمية المقصودة.

1- عبد المجيد سالمي: مصطلحات اللسانيات باللغة العربية بين الوضع والاستعمال، ص 34.

2 - Tamba Maczil, la semantique paris, puf, collection a ‘que susjep ‘ 1988, p 4.

3 - Jean lyons : Element de semantique, paris, puflarausse, 1978, p 115.

ويتناول كلّ من **علم المصطلح** و**علم الدلالة** الجوانب الشكلية في الدلالة اللغوية من جهة و كيفية دلالة الألفاظ على مدلولاتها وطرق ارتباط الأسماء بمسميّاتها، وبتأثير الاستعمال في توجيه العلاقة بين الدال والمدلول[1].

بيد أن **علم الدلالة** يقتصر في دراسته لهذه العلاقات على المدلول ولا يتعداه إلى العلاقة بينه وبين الشيء في حد ذاته [2]، بينما **علم المصطلح** يبحث في العلاقة بين المصطلحات ووسائل وضعها وأنظمة تمثيلها للمفاهيم في علم ما.

وتعتبر المفاهيم من صلب موضوعه، حيث يهتم بوصفها وتحديد خصائصها وأساليب عملها ومكوناتها المركزية (الأساسية) والهامشية (الثانوية) خاصة في العلوم والتقنيات.

10-5- علاقة علم المصطلح بعلم اللسان: (Terminologie / Linguistique)

يرتبط علم المصطلح أو المصطلحيات ارتباطا وثيقا ب**علم اللسان** وفروعه المختلفة إذ يعتبر علم المصطلح مجالا من مجالات اللسانيات التطبيقية غير أنّه يختلف عنها في بعض المسائل منها :

ينطلق علم المصطلح في منهجه لدراسة المفاهيم والمصطلحات الدالة عليها من المفاهيم المحدّدة تحديدا دقيقا ليبحث لها عن تسميات مناسبة، فمنهجه هو منهج لغوي دلالي[3]، بينما تنطلق **اللسانيات** في دراسة النظام اللغوي وعناصره من الألفاظ وأبنيتها لتنظر بعد ذلك في دلالاتها المختلفة.

1-عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، 1984، ص 23.

2- maria tersa cabrèila terminologie. Theorie, méthode et Application, p93.

3- عبد المجيد سالمي: مصطلحات اللسانيات باللغة العربية بين الوضع والاستعمال، ص 33، (بتصرف).

يقتصر **علم المصطلح** في أبحاثه على الجانب الإفرادي في المصطلحات الدالة على المفاهيم، بينما تتناول **اللسانيات** فضلا عن بنية المفردات بناء الجملة والوحدات الصوتية وما يتركب منها من عناصر دالة وما يعتريها من ظواهر صوتية مختلفة جراء ضمها إلى بعضها البعض.

يعتمد علم المصطلح في دراسته للمصطلحات ومفاهيمها أحيانا على المنهج المعياري علاوة عن المنهج الوظيفي خاصة في قضايا التقييس المصطلحي وتوحيد المصطلحات.

11- الدراسة المصطلحية الحديثة عند العرب والغرب:

أ- الدراسة المصطلحية الحديثة عند العرب:

الدراسة المصطلحية منهج علمي في البحث لم يولد بمحض الصّدفة، ولكنه وليد تجربة سنوات عدة عكف على إعدادها ثلة من العلماء الأجلاء والباحثين النجباء سيرا على خطى مؤسسها الشاهد البوشيخي الذي وضع نواتها الأولى بتسجل رسالته الجامعية الأولى الموسومة ب "مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ" سنة 1972م، إيمانا منه بقيمة هذا العمل في خدمة اللغة العربية.

ولم يقف عند ذلك بل واصل طريقه ليناقش عملا مصطلحيا أنضج من قبل سابقيه في رسالته العلمية: "مصطلحات النقد العربي لدى شعراء الجاهليين والإسلاميين قضايا ونماذج ونصوص" سنة 1990.

وبعدها أنشأ مع ثلة من طلبته وزملائه معهد المصطلحية التّابع لكلية الآداب بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بظهر المهراز بفاس، عام 1993م، الذي يعتبر البذرة الأولى والمنطق العلمي والعملي للدراسة المصطلحية، حيث أصبح قبلة للباحثين المهتمين بهذه الدراسة.

أشار الشاهد البوشيخي إلى المسألة المصطلحية أنها لا تتوقف على زمن معيّن بل تنطلق من الماضي إلى الحاضر لتصل إلى نضجها الإبداعي في المستقبل بقوله: "هي التي تبحث في مصطلح الماضي بهدف الفهم الصحيح فالتقويم الصحيح، فالتوظيف الصحيح وتدرس مصطلح الحاضر بهدف الاستيعاب العميق، فالتواصل الدقيق، فالتوحد على أقوم طريق وتستشرف آفاق مصطلح المستقبل بهدف الإبداع العلمي الرصين والاستقلال المفهومي المكين والتفوّق الحضاري المبين" [1].

كما يرى أن الدراسة المصطلحية مرتبطة بالذات مفسّرا ذلك بأسباب منها :

أن تراثنا هو ذاتنا، فالماضي هو المستودع ولذا لا نعرف الذات إذا لم نفقه التراث ومفتاح التراث هو المصطلحات معبّرا عن ذلك بعبارة لطيفة أن البيوت تأتى من أبوابها وأن مفتاح المفتاح هو الدراسة المصطلحية للمصطلحات، ذلك بأنها تعرّف غير المعرّف وتدقق تعريف ما عرّف فلم يعرّف[2].

وأشار أيضا إلى أن الدراسة المصطلحية ضرب من الدرس العلمي لمصطلحات مختلف العلوم وفق منهج خاص بهدف تبيّن وبيان المفاهيم التي عبّرت أو تعبّر عنها تلك المصطلحات في كلّ علم في الواقع والتاريخ معا.

وقد عرّف الشاهد البوشيخي المصطلحية في موضع آخر بأنها منهج علمي يتم به الكشف عن الواقع الدلالي لمصطلح معيّن في متن معيّن ووصفه ورصد تطوراته الدلالية وبه يحصل البيان والتبيّن للمفاهيم[3].

1- الشاهد البوشيخي: نحو تصوّر حضاري للمسألة المصطلحية، مطبعة أنفوبرانت، فاس، 2002، ص 8.

2- المرجع نفسه، ص 9.

3- الشاهد البوشيخي: نظرات في منهج الدراسة المصرطلحية ومدى اهتمام إمام الحرمين به في كتابه "الكافية" عرض قدم في ندوة الذكرى الألفية لإمام الحرمين الجويني(419هـ-478هـ)، كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، الدوحة، أيام 6 و 8 أفريل، 1999، ص 4.

وقد ذهب محمد الدحماني إلى أن هذا التعريف هو أصل التعاريف التي قدمت للدراسة المصطلحية لما يمثله من رؤية شاملة، تأسس من أجلها معهد الدراسات المصطلحية[1].

ولم يبتعد فريد الأنصاري في تعريفه لـ **الدراسة المصطلحية** عن مضمون التعريف السابق حيث قال : "هي بحث في المصطلح لمعرفة واقعه الدلالي من حيث مفهومه وخصائصه المكونة له وفروعه المتولدة عنه ضمن مجاله العلمي المدروس به"[2].

أمّا منهج **الدراسة المصطلحية** فهو: "منهج قائم بذاته في الدرس يعتمد " العلمية" بشروطها في الوسائل من الاستيعاب إلى التحليل، فالتعليل فالتركيب، ويعتمد "التكاملية" حسب أولوياتها في المراحل الوصفية إلى التاريخيّة، فالموازنة فالمقارنة، ويم لكن تطبيقه حسب الظاهر على كلّ مصطلحات العلوم"[3].

وقد لخص الشاهد البوشيخي معالم منهج الدراسة المصطلحية في مفهومين: عام وخاص، حيث قال: "المنهج بالمفهوم العام، هو طريقة البحث المهيمنة المؤطرة للمجهود البحثي المصطلحي كله، القائم على رؤية معينة في التحليل والتعليل والهدف وهذا الذي يوصف بالوصفي أو التاريخي أو ما أشبه" [4]، أما المنهج بالمفهوم الخاص فهو: "طريقة

1- محمد الدحماني: المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي(544هـ-606هـ)، أقسام الكلام نموذجا، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2006، ص 17.

2- فريد الأنصاري: المصطلح الأصولي عند الشاطبي، سلسلة الرسائل الجامعية الأولى، معهد الدراسات المصطلحية والمعهد العالي للفكر الإسلامي، ط1، 2004، ص 56.

3- الشاهد البوشيخي: مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، دار القلم، الكويت، ط2، 1995، ص 2.

4- الشاخد بوشيخي: نظرات في المصطلح والمنهج، مطبعة أنفوبرات، ط1، فاس، 2002، ص 22.

البحث المفضلة المطبقة على كل مصطلح من المصطلحات المدروسة في إطار منهج من مناهج الدراسة المصطلحية بالمفهوم العام"[1].

11-1- أركان الدراسة المصطلحية:

لخص الشاهد البوشيخي الدراسة المصطلحية في خمسة أركان هي:

-**الإحصاء:** ويقصد به الاستقراء العام لكل النصوص التي ورد بها المصطلح المدروس وذلك بإحصاء لفظ المصطلح إحصاءً تامًا، وإحصاء الألفاظ الاصطلاحية المشتقة من جذره اللغوي، وإحصاء التراكيب التي ورد بها مفهوم المصطلح، وإحصاء القضايا العلمية المندرجة تحت مفهومه، فلا يهمل مستعملا من مستعملات المادة الاصطلاحية اسما كان أو فعلا مفردا كان أو مركبا، ولا يرصد فقط المواد القطعية أو الظاهرة الاصطلاحية وإنّما يتعداه إلى الصيغة الاصطلاحية.

- **الدراسة المعجميّة** : وهي دراسة وقع عليها الاختيار من المواد الاصطلاحية بالمعاجم اللغوية، فالاصطلاحية دراسة تبتدئ من أقدم ما اعتمد عليه منها مع تسجيل أهم مافيه وتنتهي بأحدث ما اعتمد عليه مع تسجيل أهم ما أضيف.

- **الدراسة النصية** : وهي دراسة المصطلح وما يتصل به في جميع النصوص المحصاة بهدف تعريفه واستخلاص كل ما يسهم في تجلية مفهومه من صفات وعلاقات وضمائم وغير ذلك، فتصنّف نصوص كلّ مادة حسب المستعمل منها اصطلاحيا، وفي هذه المرحلة يتم فرز ما هو مصطلح، وما هو ليس بمصطلح ونفهم نصوص كل مصطلح نصّا تفهمًّا يستعين بكل ما يؤمن الفهم السليم قدر الإمكان.

- **الدراسة المفهومية** : وهي دراية النتائج التي فهمت واستخلصت من نصوص المصطلح التي سبق جمعها وتصنيفها حسب علاقتها بالمصطلح المدروس، وبذلك تكون المادة

1- نظرات في المصطلح والمنهج، ص22.

العلميّة جاهزة للدراية التطبيقية ومصنفة كلّ نوع على حدة يتم عرضها في المحور التطبيقيةللدراسة.

- **العرض المصطلحي:** وهو الكيفية التي يجب أن تعرض وتحرر عليها خلاصة الدراسة المصطلحية ونتائجها ويمكن أن نسميها الدراسة التطبيقية التي تلحق الإحصاء والتصنيف والفرز للمادة العلمية المدروسة، وفي هذا الجانب عناصر منهجية محددة تسير كما يأتي:

أ- التعريف : وفيه يتم معرفة المعنى اللغوي، ثم المعنى الاصطلاحي يتضح بعد ذلك مفهوم المصطلح المدروس، حيث يحلل التعريف بالتفصيل المناسب ليعبر عنه بأدق لفظ وأوضح معنى.

ب- الصفات: وفيها:

- **صفات مصنفة:** وهي خصائص تحدّد طبيعة وجود المصطلح في موضوع الدراسة.
- **صفات مبنية :** هي خصائص تحدد درجة الاتساع او الضيق في محتوى المصطلح ومدى القوة او الضعف في اصطلاحية المصطلح.
- **صفات حاكمة :** وهي صفات تفيد حكما على المصطلح، كالنعوت او العيوب التي ينعت بها أو يعاب بها.

ج- العلاقات: وتتضمن كل علاقة للمصطلح المدروس بغيره من المصطلحات نحو:

- **علاقة الائتلاف:** كالترادف والتعاطف وغيرها.
- **علاقة الاختلاف:** كالتضاد والتخالف وغيرها.
- **علاقة التداخل والتكامل:** كالعمون والخصوص، والأصل والفرع وغيرها.

د- الضمائم : وتتضمن كل مركب مصطلحي من لفظ المصطلح المدروس مضمونا إلى غيره، أو مضموما إل يه غيره، لأن المصطلح المركب يفيد مفهوما جديدا خاصا مقيدًا ضمن المفهوم العام المطلق للمصطلح المدروس، وأبرز أشكال هذه الضمائم هي:

- **ضمائم الإضافة:** سواء أضيف المصطلح إلى غيره أو أضيف غيره إليه.

- **ضمائم الوصف:** سواء كان المصطلح واصفا او موصوفا.

هـ- المشتقات : وتتضمن كل لفظ اصطلاحي ينتمي لغويا أو مفهوميا إلى الجذر الذي ينتمي إليه المصطلح المدروس سواء ورد بصيّغ اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة أو غيرها.

و- القضايا : وفيها كل المسائل المستفادة من نصوص المصطلح المدروس، فهي بمثابة الخلاصة أو النتائج التي اتضحت عند دراسة المصطلح.

كان ذلك باختصار المنهج الذي نسير عليه **الدراسة المصطلحية** وبه تصل إلى هدفها في بيان وتبيّن مفاهيم المصطلحات.

2-11 -ميدان الدراسة المصطلحية:

ميدان الدراسة المصطلحية يضم ثلاثة أصناف من الدرس:

أ- علم المصطلح الذي يعنى بدراسة المفاهيم و العلاقات الوجودية و المنطقية بينها و المصطلحات اللغوية التي تعبر عنها.

ب- صناع ة المصطلح (terminographie) والتي تدور حول نشر المعاجم المتخصصة الورقية منها و الالكترونية.

ج- البحث المصطلحي الذي يتناول تاريخ علم المصطلح والمد ارس المصطلحية وتوثيق المصطلحات والمؤسسات المصطلحية و المصطلحيين و التدريب في المصطلحية و ما إلى ذلك.

ب- الدراسة المصطلحية الحديثة عند الغرب :

يتخذ البحث المصطلحي من المصطلحيات أو علم المصطلح معينا له على ضوء نظرية مصطلحية ما منهجا معين.

يرى روبارت دوبوك (R. Dubuc) أن البحث المصطلحي بجانبيه النظري والتطبيقي قد فتح الباب لمواقف متنوعة، وتعارض اثنان منهما تعارضًا تامًا، فدافع

أحدهما عن طابع استقلاليته باعتباره يبني نظرية خاصة به فيصلح بذلك بعلم الم صطلح او المصطلحيات، والثاني يرى أن البحث المصطلحي ما هو إلا ممارسة تقتبس من اختصاصات أخرى أسسها النظرية، ومن ابرز أتباع الاتجاه الثاني هو جوان كارلوس ساجر (G.carlossager).

ظهرت ثلاثة اتجاهات في تصنيف علم المصطلح:

• **الاتجاه الأول** : الذي يعتبر المصطلحيات أو علم المصطلح همزة وصل بين عدة اختصاصات، ومن بين ممثلي هذا الاتجاه، جوان كارلوس ساجر (G.Carlos sager) و جي روندو (Gy Randeau)، حيث يرفض هذا الاتجاه أن يكون علم المصطلح علم قائم برأسه أو يقوم مقام الاختصاص المستقل.

وقد دافع ج.ك كوربيي (J.C corbeil) في بدايات انشغلاته المصطلحية عن هذه الوجهة وفسرها قائلا: "إن المصطلحيات هي – أوّلا وقبل كل شيء –همٌّ مختلف فرق الأخصائيين ولابدّ أن تقع مسؤولياتها على كواهلهم، أمّ ا عمل المصطلحي فهو إسداء خدمات لهم، وذلك بما أوتي من المعرفة المصطلحية وبفضل تحكمه في طرائق البحث المصطلحي، فليست إذن مهمته في هذا الوسط التعاوني إلاّ مجرّد مساعدة تقنية بطابعها التوجيهي فرضتها روح العصر الذي يسير أبدا نحو التنوّع، ويتقدم بتشعّب العلوم"[1]

• **الاتجاه الثاني** : اتجاه يحصر المصطلح ولِد في اللسانيات كفرع من فروع اللسانيات التطبيقية، نجد ماريا تيريزا كابري (M.T cabré) تقول: "فالمصطلحيات هي مادة متفرّعة عن اللسانيات التي تشمل على نوع معيّن من الإطار النظري الذي من شأنه أن يوجه التطبيق، ومجموعة من المناهج التي تضمن شرعية المنتوج الذي تصفه"[2].

1– يوسف مقران: في المصطلحيات من قضايا التعريف والانتماء، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد 16، السنة الثامنة، ديسمبر 2012، ص 154.

2– يوسف مقران : في المصطلحيات من قضايا التصنيف والانتماء، ص 157.

كما نجد بيار لوراه (Pier lerat): يعد من بين الأوائل الذين نادوا بفتح أبواب اللسانيات في وجه اللغات المتخصّصة على غرار ما حدث من احتضان الأولى لكلّ من التعليمية وتحليل الخطاب... إلخ، وذلك في رحاب اللسانيات التطبيقية، بل يقول بالحرف الواحد: "لا يمكن استمداد الأسس النظرية لمقاربة لسانية خاصّة باللغات المتخصّصة إلاّ من اللسانيات العامّة"[1].

كذلك تخص ماريا تيريزا كابري من خلال نظرية البوابات (Théorie des portes) الكيفية التي تعالج بها المصطلحات لسانيا من جوانب ثلاثة هي: الجانب المعرفي، الجانب اللساني، والجانب الاجتماعي التداولي.

ويضيف غوفان (R.Goffin) قائلا: "إن مصطلحيات الاختصاص تشكّل وبدون شك حقلا ذا امتياز بإنتمائه إلى اللسانيات التطبيقية، فأضحى بإمكاننا تصنيفها من وجهة نظر العلوم التطبيقية، لكن من جهة أخرى بات من الضروري لها أن تزوّد نفسها بنظرية معيّنة وتطوّرها"[2]. ما يظهر من قوله أن علم المصطلح أو المصطلحيات جزء لا يتجزأ من اللسانيات التطبيقية.

• **الاتجاه الثالث** : يرى أن علم المصطلح أو المصطلحيات اختصاص قائم برأسهوحسبه أن يراعي جذوره الراسيّة في ميدان اللسانيات من جهة والممتدة إلى فروع علمية أخرى من جهة أخرى، حيث يعتبر هذا الاتجاه أكثر تنظيما بالمقارنة مع الاتجاه الأوّل، وهو يعبّر عن النظرية العامّة لعلم المصطلح التي ترجع إلى نظرية فيستر المصطلحية.

نظرية فيستر (E.Wuster) المصطلحية أصّلها غيره من المتحمسين وعلى رأسهم هلموت فيلبر (H.Felbeer) وأسموها بالنظرية العامّة لعلم المصطلح (T.G.T)، ولقد لخصتها ماريا تيريزا كابري (M.T. Cabré) في العناصر الآتية:

1- في المصطلحيات من قضايا التصنيف والانتماء، ص 157..

2- المرجع نفسه، ص 168.

✓كان فيستر قد حدّد مكان علم المصطلح بين أفرع المعرفة، بأنّه مجال يربط علم اللغة بالمنطق (Logique) وبعلم الوجود (Ontologie) وبعلم المعلوماتية (Informatique) وبفروع العلم المختلفة[1].

فهكذا يرى ي.فيستر أن علم المصطلح علم قائم برأسه حتى ولو أنّه يتمثل باعتباره حقلا مشكلا همزة وصل مع علوم أخرى مع علوم الأشياء (العلوم الطبيعيّة) واللسانيات والمنطق والإعلام الآلي، هذا نظرا لطبيعة الاختصاصات القائمة على المصطلحات التي تتّسم بدورها بالطّابع الثلاثي (التسميّة، المفهوم، عين المسمّى) [2] فيمكن التحكم في التنمية بالوصف اللساني الذي يحتاج إلى المنطق لتضبط به العلاقات بين المفاهيم [3]، والذي يشكّل علم الدّلالة حلقة وصل بينه وبين اللسانيات بما أن هذا الأخير فرع منها، وهذا في مجال وصف المفاهيم، ثم إنّ علوم الأشياء تؤدي أدوارا بارزة في تصنيف الكائنات التي تدلّ عليها المصطلحات وضبط العلاقات الوجوديةكما تسهم المعلوميات في عملية التوثيق التي يستند عليها العمل المصطلحي لاسيّما المعجميّ منه[4].

1- ينظر :

21,p 11-13.Maria Terisa cabré : Terminiligie et linguistiquem La Theatie des portes, Terminologies Nouvelles, No

2- يوسف مقران: في المصطلحيات من قضايا التصنيف والانتماء، ص 178.

3- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، نقلا عن بحث فيستر الذي يربط فيه علم المصطلح بعلم المنطق، وعلم الوجود وعلم الإعلام الآلي، عام 1974، ص 62 و ص 106.

4- يوسف مقران: في المصطلحيات من قضايا التصنيف والانتماء، ص 178 (بتصرّف).

✓موضوعات الدّراسة لهذه النّظريّة هي المفاهيم، وهي منقولة إمّا عن طريق وحدات لغويّة أو وحدات غير لغويّة (إشارات – رموز)، وهذه الوحدات خاصة بميادين اختصاصيّة معيّنة وذات استعمالات نوعيّة ومحصورة[1].

✓تتحدّد المصطلحات على أساس أنها تسميّات لغويّة لتلك المفاهيم، ويمكن إدراج ضمنها تلك الوحدات غير اللغويّة التي تشير إلى المفاهيم كالرّموز العمليّة أو (العلامات المختصرة لتسميّة معيّنة) مثل: (co_2)، (Hcl)...

✓تحلّل المصطلحات انطلاقا من المفاهيم التي تدلّ عليها، لهذا يعتبر المفهوم أسبق وجودا من التسمية [2]، تقصي نظرية ي.فيستر الاشتراك اللفظي والترادف، وذلك باقتراح المفهوم الواحد للمصطلح الواحد من ضمن ترادفات تكون قد وجدت من قبلوتفرّع التسميّة من كلّ المفاهيم الأخرى التي تحتملها وهذا من أجل تفادي مخاطر الإبهام والغموض تحقيقا للوضوح[3].

✓تتشابك مفاهيم مختلف الحقول الاختصاصيّة عبر علاقات متنوعة فيشكّل مجموع العلاقات القائمة فيما بين تلك المفاهيم ما يدعى بالبنية المفهوميّة المتعلقة بحقل ما، فتتجلى بذلك قيمة كل مصطلح ودوره بواسطة المكانة التي يأخذها داخل البنية المفهومية لذلك الحقل، فعليه أخذت المعالجة المنطقية للمصطلحات مكانة معتبرة لعلّ

1- ينظر:

- Anouck Jaccarim, utilisation dune banque de texte et terminologie Terminologie Nouvelles, Rint, No= 20, Belgique , décembre 1999, P 18. (بتصرف)

2- ينظر:

- Helmut Felber : Terminologie Manuel, infotermunesco, paris, 1984, p 103.

3- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

هذا ما دفع فيستر إلى مطالبة اللسانيين والمناطقة بضرورة اعتماد المنطق من أجل معالجة الكثير من القضايا الدلاليّة[1].

✓الهدف من العمل المصطلحي هو دراسة المصطلحات من منظور التقييس المفهومي إمّا في إطار أحادي اللغة بالنسبة للتواصل الوطني، أو في إطار متعدّد اللغات بالنسبة للتواصل الدّولي[2].

✓أمّا الغاية التطبيقية للتوحيد المصطلحي هي ضمان الدقة عن طريق تخصيص دال واحد لكلّ مدلول، فمن أجل توحيد التواصل المهني البحث تسهيلا للتفاهم ينبغي استعمال مصطلحات موّحدة.

ورغم الصّيت الذي عرفته نظرية فيستر المصطلحية إلا أنها تشهد حاليًا قصوراً وتراجعًا جعل معظم الذين تعاملوا معها يطلقون عليها تسميّة (النظرية الكلاسيكية لعلم المصطلح)، وذلك لأسباب أعابوا من خلالها هذه النظرية ووقفوا على نقائصها ولعلّ أبرز هذه الأسباب طابع التعالي الذي وسّمت به هذه النظرية، والحال أن معظم من كان لهم دور التنظير يطالبون بالدّنوّ من تصرّف الفرد اللّغوي الحقيقي، فهذا لويس يلمسلف يدعو رغم ما وسم به من العناية بصوريّة اللغة إلى تفادي التعالي وينصّ على ضرورة الالتفات إلى الواقعة اللغويّة القابلة للتشخيص والتحليل ولو صوريّا بل لابدّ أن يعدّ هذا الأخير الهدف المستهدف من طرف اللساني[3].

1- ينظر:

R.Temmerman, une theorie, valiste de la terminologie, le socicognitivisme, terminologies novoelles, N° 21, p 61.

2- يوسف مقرا: في المصطلحات من قضايا التصنيف والإنتماء، ص 180 بتصرّف.

3- المرجع نفسه، الصفحة 182، بتصرّف

ثانيا: مفاهيم الدراسة المعجميّة:

إنّ اللغة العربيّة تجمع بين طياتها العديد من الألفاظ المتباينة فمنها ما هو سهل وواضح، ومنها ما هو صعب الفهم لقلة استعماله وشيوعه على أسنة النّاس ولا يدركه إلاّ المتخصّصون، مما دعا إلى ضرورة وجود مصادر يعتمد عليها في الوقوف على معاني ودلالات هذه الألفاظ والكلمات، ولم يكن ذلك بمنأى عن هؤلاء العرب الذين أدركوا ذلك فكان همّهم المسارعة إلى جمع اللغة من مظانها، وكان ذلك في القرن الثاني للهجرة خاصة عندما زاد الاختلاط بين العرب والعجم، وما ترتب عليه من تداخل بين الكلمات العربيّة وغيرها من الكلمات غير العربيّة، وما يكمن أن ينجز على ذلك من إفساد للعربيّة لغة القرآن الكريم.

فكان المعجم أمرًا ملحًا وضرورة قصوى بغية الحفاظ على اللغة العربيّة من اللحن والاختلاط، فما هو المعجم إذن؟

1- مفهوم المعجم لغة واصطلاحًا:

1 ǂ المعجم لغةً:

كلمة "معجم" في المعاجم التراثية مشتقة من مادة (ع ج م)، وتفيد معنى الإبهام والغموض، و(العُجمَةُ) عدم الفصاحة وعدم البيان، و (العُجْمُ) و (العَجَمُ) خلاف (العُرْبُ) و (العَرَبُ)... و (العَجَمُ) جمع (الأعجَم) وهو الذي لا يفصح ولا يبين كلامه [1]، وإن كان عربيُ النّسب، والأنثى (عَجْمَاء)، أما العَجَمِيُ فهو الذي من جنس العَجَمِ أفصح أم لم يفصح، ورجل أعجمي وأعْجَم، إذا كان في لسانه عُجمةٌ [2]، وفيه سميّت البهيمة عجماء لأنّها لا تتكلم [3]. وأعْجَمْتَ الكلام: جعلته مشكلا لا بيان له أو أتى به أعجميا فيه لحن

1- ابن منظور : لسان العرب، مادّة (عَجَمَ)، ج12، ص 385.

2- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

3- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

وأعجمتُ الكتاب: ذهبت به إلى العجمةِ... وأمرٌ مُعْجَمٌ إذا اعتاص... وأعجمتَ الكتابَ خلاف قولك أعربته، ويُضربُ لذلك قول رُؤبة:

الشعر صعبٌ وطويل سُلّمــُهْ

إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمُهْ

زلت به إلى الحضيض قَدَمُه

والشعر لا يستطِيعه من يظلمُه

يريد أن يعربه فيعجمـــــــه*

وإذا أدخلت الهمزة على الفعل يصير (أعجم)، فيأخذ معنى جديدًا وهو النفي والإزالة، ففي قولك: أشكيتَ زيدًا، أي أزلت شكايته، وأقذيت عنه، أي: أزلت ما بها من قذى، فذلك من معاني الهمزة[1].

جاء في لسان العرب "أعجَمْتَ الحرف بينته بوضع النّقط السوداء عليه...، وأعْجَمَ الكتاب نقّطه وأزال استعجامه على سبيل السّلب، لأنّ صيغة (أفعل) الأصل فيها الإثبات وقد تأتي السلب" [2]، وبذلك يصير معنى (أعجم) أزال العُجْمَة والإبهام والغموض ومن هنا أطلق على نقطة الحروف لفظ "الإعجام" لأنه يزيل ما يكتنفنا من غموض.

يقول ابن جني: "اعلم أنّ (ع ج م) إنّما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء وضد البيان والإفصاح"[3] وقد أطلق العرب على البلاد التي لها لغة غير مفهومة وواضحة

---

*- يُعجَمُه: معناه يريد أن يوضّحه فيجعله مستغلا مبهما لا بيان فيه، والأعجم: الأخرس، وكل من لا يقدر على الكلام فهو أعجم ومستعجم.

1- زين كامل الخويسكي: المعاجم العربية قديما وحديثا، دار المعرفة الجامعية، الإزاريطة، الاسكندرية، 2007، ص 32.

2- لسان العرب: ابن منظور: مادة (ع ج م)، ج12، ص 385.

3- ابن جني: سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا وغيره، البابي، ط1، القاهرة، 1954م، ص 40.

لهم، بلاد العجم، وكل من لا يقدر على الكلام فهو أعجم ومستعجم... واستعجم الرّجل: سكت، واستعجمت عليه قراءته: انقطعت فلم يقدر على القراءة من نعاس..."[1].

وإذا لاحظنا هذه المعاني التي جاء بها لسان العرب لا تساير المقصود من المعجم إذ تدور حول "الإبهام" و "الإخفاء"، كما يذهب ابن جنيّ، بينما يستعمل الناس المعاجم لإزالة غموض الكلمات والعبارات وتباين مدلولاتها ومعرفة طريقة النطق بها فأين الرابط المعنوي بين المعجم الذي هو أداة لإزالة غموض الكلمات وإبهامها وبين مادة " عجم" التي وقعت في كلام العرب للإبهام والخفاء، كما يقول ابن جنيّ، أو التي هي ضد الإفصاح والإعراب كما يؤكد لسان العرب وغيره من المعاجم العربيّة.

يظهر أن وزن "أفعل" غالبا ما يأتي للإثبات والإيجاب، فتقول: أكرمت أبيّ، أي أوجبت له الاكرام، وتقول: أحببت أمّي، أي: أوجبت لها المحبّة.

ولكن هذا الوزن قد يراد به أحيانا النّفي والسّلب، أي أن همزة "أفعل" قد تقلب معنى فَعَلَ أحيانا إلى ضدّه، نحو: أشكلتُ الكتاب، أي أزلت إشكاله، وأشكيت زيدًا أي أزلت شكواه، وجاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾[2] فلفظة "أخفيها" فسّرها أهل التفسير بإزالة الخفاء والسّار، وإعجام الكتاب يعني نقطه وإزالة استعجامه والاعجام هو تنقيط الحروف للتمييز بين المتشابهة منها في الشكل (ب، ت، ث، ج،ح خ، س، ش،...الخ)، ومن هذه الدلالة جاءت تسمية الحروف الهجائية "بحروف المعجم" نظرا لكون النقط الموجودة في كثير منها يزيل التباسها، ومن هذه الدلالة أيضا جاءت تسمية الكتاب الذي يزيل إلتباس معاني الكلمات بعضها ببعض وغموضها بـ"المعجم".

1-2- المعجم اصطلاحا:

عبارة عن كتاب يضم اكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها على أن تكون المواد مرتبة ترتيبا خاصا، إما على حروف الهجاء، أو الموضوع، والمعجم

1- لسان العرب: ابن منظور: مادة (ع ج م)، ج12، ص 385.

2- سورة طه، الآية 15.

الكامل هو الذي يضم كل كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطقها وشواهد تبيّن استعمالها[1].

أو عبارة عن كلمة تطلق على الكتاب الذي يضم مفردات اللغة أو يضم طائفة منها مرتبة ترتيبا خاصًا، كلّ مفردة مصحوبة بما يرادفها أو يفسّرها ويشرح معناها ويبيّن أصلها واشتقاقها أو استعمالها، وقد يوضّح أصلها ويبيّن طريقة نطقها، ويذكر ما يناظرها ويقابل معناها في لغة أخرى[2].

كما يضيف كرستيل دافيد في تعريف المعجم على أنّه: "عبارة عن كتاب يحتوى على كلمات مرتبة ترتيبا معيّنا، مع شرح معانيها بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات علاقة بها سواء كانت تلك الشروح أو المعلومات باللغة ذاتها أو بلغة أخرى"[3].

وقد يتفق أحمد مختار عمر في تحديد مفهوم المعجم مع التعريفات السابقة بقوله: "هو الكتاب الذي يجمع كلمات لغة ما ويشرحها ويوضّح معناها، ويرتّبها بشكل معيّن ويكون تسمية هذا النوع من الكتب معجما، إمّا لأنه مرتّب على حروف المعجم (الحروف الهجائية)، وإمّا لأنّه قد أزيل أي إبهام أو غموض عنه فهو معجم بمعنى مزال ما فيه من غموض وإبهام"[4].

ونستنتج من ذلك ان لفظ "**معجم**" اسم مفعول من الفعل (أعجم)، كما يمكن أن يكون مصدرًا ميميًا من الفعل، ويكون معناه (الإعجام)، أي إزالة العجمة والغموض والإبهام.

1- أحمد عبد الغفور عطار: مقدمة الصّحاح، دار العلم للملايين، ط2، 1979، بيروت، ص 38.

2- أحمد محمد معتوق: المعاجم اللغوية العربية – المعاجم العامة وظائفها ومستوياتها وأثرها في تنمية لفدغة ناشئة- دراسة وصفية تحليلية نقدية- إصدارات المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1999، ص 19.

3 -Grystal David: the Cambridge Ency. Of langage, Cambridge university, press, Cambridge, 1991, p 108.

4- أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط4، 1982، بيروت، ص 116.

ويعود أول استعمال لكلمة "**معجم**" إلى علماء الحديث، وهذا حسب ما وصل إلينا من المصادر القديمة، أي رجال الحديث كانوا الأسبق في استعمال هذه الكلمة بالمعنى الشائع اليوم قبل أن يستخدمها علماء اللغة. وأنّ الإمام البخاري (256هـ) قد كتب في صحيحه "باب تسمية من سمّي من أهل بدر في الجامع" الذي وضعه على حروف المعجم[1].

وكان محدّث الجزيرة أبو يعلي أحمد بن علي التميمي الموصلي (210هـ-307هـ) أوّل من أطلق كتابه "معجم الصّحابة" وتبعه في ذلك المحدّث أبو القاسم عبد الله بن محمد ابن عبد العزيز البغوي (214هـ-315هـ) فسمى كتابيه اللذين يضمان أسماء الصحابة "المعجم الكبير" و "المعجم الصغير" ثم ما لبثت أن أطلقت وانتشرت هذه التسمية في كتب الحديث ومنها، كتاب "المعجم الكبير" لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (260هـ-360هـ) وأطلقت على كثير من الكتب في القرن الرابع الهجري، وعن المحدثين أخذ اللغويون كلمة "**معجم**" بمعناها المتعارف عليه اليوم، وهذه الأخيرة تجمع على (معجمات) جمع مؤنث سالما أو تجمع (معاجم) جمع تكسير، وقد أجاز المجمع هذا الجمع.

2- تسمية المعجم في التراث العربي اللغوي:

مرّ المعجم العربي في تطوّره بمراحل متعددة حتى بلغ ما هو عليه حاليا، ولم يطلق عليه اسم "**معجم**" في جميع تلك المراحل، فقد بدأت الدراسة المعجمية العربية انطلاقا من عناية المسلمين بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وحرصهمعلى فهمها والوقوف على غريبهما، ونقصد بغريب القرآن وغريب الحديث اللفظ الغامض البعيد الفهم، كما أن الغريب من الناس إنّما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل [2] وكان أوّل كتاب في

1- أحمد عبد العفور عطار: مقدّمة الصحّاح، ص 38.

2- أحمد الشرقاوي إقبال: معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص7.

غريب القرآن من تأليف عبد الله ابن عبّاس بن عبد المطلب الملقب بحبر الأمّة (ت68ه) ثم تعدّدت الكتب التي تحمل عنوان "غريب القرآن" أو "غريب الحديث"، وفي هذه المرحلة لم تستخدم كلمة " **معجم**" لوصف تلك الأعمال المعجميّة.

وفي المرحلة الثانية، أخذ علماء على عاتقهم مهمة جمع المادة المعجميّة من مصادرها الأصلية من خلال مشافهة أعراب البادية، ثم تدوين هذه المادة، ثم تصنيفها تصنيفا موضوعيا وإصدارها في رسائل صغيرة تحمل عنوان "كتاب" مثل "كتاب الخليل" و " كتاب الإبل"، و "كتاب الشاة"، و " كتاب الحشرات"...الخ، وهي بمثابة معاجم مختصة يصنفها عدد غير قليل من أئمة اللغة في ذلك العصر، كالكسائي (ت 216ه)[1] ولم تحمل معاجم الموضوعات تلك كلمة "**معجم**" في عناوينها وإنما كلمة "**كتاب**".

أمّا المرحلة الثالثة، فتميزت بظهور **المعـــاجم العامة** المتكاملة، وعـادة ما تؤرخ ب " كتاب العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (100ه-175ه)، و"كتاب الجيم" لأبو عمرو الشيباني (ت306ه) وكتاب "البارع في اللغة" لأبي المفضل الضبـي (ت290ه) و "جمهرة اللغة" لابن دريد (ت 321ه) وفي هذه المرحلة وما تلاها من مراحل تطور المعجم العربي، نجد أن المعجميين العرب يفضلون إطلاق اسم **علم** على معاجمهم مثل "المحيط" و "المحكم"، و " العباب" و"القاموس"، ولا نجد أثرا لكلمة "**معجم**" في عناوين هذه التصانيف إلاّ في أواخر القرن الرابع الهجري، في "معجم وفي بقية الأشياء" لأبي هلال العسكري، وفي أواخر القرن الخامس الهجري في "معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع" لأبي عبيد البكري، وكلاهما معجم مختص[2].

1- جواد حسني عبد الرحيم سماعنة: المصطلحية العربية بين القديم والحديث، أطروحة لنيل دكتوراه، دولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1999، ص 381.

2- ينظر: لسان العرب: مادة (قمس).

أما لفظة "**قاموس**" فكانت تعني البحر العظيم، أو وسطه، أو معظمه، أو أبعد موضع فيه غورًا.

ويظهر أن بعض علماء العربية القدامى الذين حاولوا جمع اللغة، كانوا يطلقون على مؤلفاتهم اسما من أسماء البحر أو صفة من صفاته، فأطلق الصاحب بن عباد (226هـ-385هـ) على معجمه اسم "**المحيط**"، وأطلق ابن سيد ه(399هـ-458هـ) على معجمه اسم " **المحكم والمحيط الأعظم**" وسمي الصّغاني (577هـ-650هـ) معجمه "**العباب**" إلى أن جاء الفيروز أبادي (729هـ-817هـ) فأطلق على معجمه اسم " **القاموس المحيط**" فقد إستعمل الفيروز أبادي هذه اللفظة عنوانًا لمعجمه ليدل بذلك على سعته وغزارة مادّته حيث جمع فيه محاسن أفضل المعاجم التي سبقته "كالمحكم" و "العباب" ، وجعله في حجم يسهل تداوله وحمله، فذاع صيتهفي كل مكان وشاع ذكره على كل لسان، ونال ثقة العلماء وطلاب العربية لما امتاز به من ضبط وإيجاز ودقة، وبعد طبعه في القرن الماضي شاعت هذه اللفظة **(القاموس)** لشيوع هذا المعجم وانتشاره حتى أصبحت فيما بعد مرتبطة ارتباطا وثيقا بم دلول "**المعجم**" ومتداولة بهذا المدلول، وانتقلت من معناها الخاص "القاموس المحيط" إلى معنى عام وهو أي معجم آخر.

تطور استعمال لفظة "**قاموس**" واتسع إلى درجة أمست تطلق في وقتنا الحالي على المعاجم الصغيرة، ومعاجم الجيب المختصرة تجوّزا وتوسّعا، وتولّد للفظة "قاموس" معنى جديدًا في أذهان الناس، فكانوا يقولون: فلان "قاموس" لكذا.. . أي جامع لعلمه، وربّما تندّروا قائلين: فلان "يتقامس" في كلامه، إذا كان يحشي كلامه بحوشي من ألفاظ القاموس[1].

1- عدنان الخطيب: المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مطبعة النهظة الجديدة، القاهرة، 1968، ص 49.

إذن شاع استعمال لفظة "قاموس" [1] فصارت تطلق على أي معجم، وظلت موضع خلاف بين العلماء، فمن معارض لها ومن مدافع عنها إلى أن أقرّ مجمع اللغة العربية باستعمالها، واعتبر أن إطلاق لفظة **(القاموس)** على أي معجم من قبيل المجـــاز أو التوسّع في الاستخدام[2].

ولاشك في أن أحمد بن فارس الشّدياق (1804م-1888م) عندما وضع كتابــه " الجاسوس على القاموس" ساهم في شيوع لفظة "**قاموس**" بمعناها المولّد، أي بمعنى لفظة "**معجم**" ، حتى أن سعيد الشرتوني (1849م-1912م) عندما وضع معجمه "أقرب الموارد" أثبت فيه المعنى المولّد لكلمة قاموس.. فقال: "القاموس" كتاب الفيروز أبادي في اللغة العربية، لقبّه بالقاموس المحيط، ويطلقه أهل زماننا على كلّ كتاب في اللّغة فهو يرادف عندهم كلمة معجم وكتاب اللغة [3]، ثم حافظ واضعوا المعاجم العربية بعد الشرتوني على هذا المعنى المولّد[4].

وفي وقتنا الحالي تطغى كلمة "**قاموس**" على كلمة "**معجم**" في الشهرة والشيوع، إذ أخذ كثير من مؤلفي المعاجم يطلقون على معاجمهم لكلمة "قاموس" وبخاصة المعاجم الثنائية اللغة.

ولفظة "قاموس" مشتقة من مادة "قمس" ، وجاء في لسان العرب لابن منظور: قمس في الماء يقمس قموسا، انغط ثم ارتفع، وقمسه وانقمس أي غمسه فيه فـانغمس يتعدى ولا

1- لفظة قاموس: هي لفظة محرفة عن لفظة أقيانوس اليونانية، والتي معناها البحر المحيط، ثم أصبحت تستعمل لمعنى الكتاب الذي يضم مفردات اللغة مرتبة على حروف المعجم.

2- عدنان الخطيب: المعجم العربي بين الماضي والحاضر، ص 50.

3- سعيد الشرتوني: أقرب الموارد، مادة (قَمَسَ).

4- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادة (قَمَسَ).

يتعدى، والقاموس والقومس: قعر البحر [1]، وفي الحديث الشريف: قال قولاً بلغ به قاموس البحر، أي قعره الأقصى وقيل القاموس معظم البحر أو وسطه، أو أعمق بقعة فيه. وهذا شأن كثير من المعاجم اللاحقة التي جعلت من "القاموس" أساسا لها مثل "محيط المحيط" لبطرس البستاني (1811م – 1883م).

ويرى عباس الصوري، الذي كان من أوائل الذين درسوا مشكلة تسمية (المعجم والقاموس) أن هذه الظاهرة كادت أن تتكرر بعد صدور معجم "المنجد" للويس معلوف وانتشاره، فيقول: "أضحى هذا المعجم ظاهرة العصر بحيث نجده في مكتبة الأديب والباحث والمدرّس والتلميذ في أحجام كبيرة ومتوسطة وصغيرة، ولاتساع نطاق شهرته بين متعلمي اللغة العربية غطى اسمه على بقية المعاجم الأخرى إلى حد اختلط الأمر على الطّلاب، فأصبحوا يستعملون لفظة "المنجد" للدلالة على معنى القاموس..."[2].

3- بين المعجم والقاموس: (Dictionnaire / Lexique):

يُوردُ صاحب القاموس في مادة "قمس" أنّها تعني "الغوص" وأن القاموس هي بئر تغيب فيها الدلاء من كثرة مائها،أما القاموس فهو معظم ماء البحر [3] .

وتستخدم لفظتا "**معجم**" و "**قاموس**" في اللغة العربية بوصفهما مترادفتين، ويترجم جوزيف نعوم حجار في المنجد العربي الفرنسي للطّلاب كلمة "قاموس" بالمقابل الفرنسي "Dictionnaire" دون الإشارة إلى معنى البحر عليه، فهو يطلق كلمة "قاموس" مرادفة لكلمة "معجم"، غير أنه من المنطق الفصل بين الكلمتين، فيستعمل المصطلح الأوّل للدلالة على كلّ كتاب أو تأليف له هدف تربوي وثقافي يجمع بين دفتيه قائمة من

1- ابن منظور: لسان العرب، مادة (قَمَسَ).

2- عباس الصوري: في الممارسة المعجمية للمتن اللغوي، مجلة اللسان العربي، العدد الخامس والأربعون، 1998، الرباط، ص 16.

3- الفيروز أبادي: القاموس المحيط، طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق بمصر، 1301هـ، مادة (قمس).

الوحدات المعجميّة أو "المداخل" التي تحقق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة ويخضعها الترتيب وشرح معي نـيين ويقابله في الفرنسية كلمة " Dictionnaire" ، أما مصطلح (معجم) فهو أنسب للدلالة على المجموع المفترض واللاّ محدود من الوحدات المعجمية التي تمتلكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها بفعل القدرة التوليدية الاشتقاقية الهائلة للغة، ويقابل في الفرنسية كلمة:"Lexique"[1] .

وهنا يتبين أن بين المعجم والقاموس فرقا واعتبارهما مترادفين نوعا من الخطأ الشائع كما يرى عبد القادر الفاسي الفهري الذي يدعو إلى التمييز بين المصطلحين حين يقول: عن القاموس (إنّه الصناعة التي تتوق إلى حصر لائحة المفردات ومعانيها أمّا المعجم (فهو المخزون المفرداتي الذي يمثل جزءا من قدرة المتكلّم أو المستمع اللغوية)[2].

ويؤكد ابراهيم السامرائي هذا الرأي أنه بين "المعجم" و "القاموس" فرقا ورغم ذلك لا ينفى أن كلمة (قاموس) أصبحت مرادفة لكلمة (معجم) في اللغة العربية الفصيحة المعاصرة.

ودخلت في "المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية في القاهرة، وفي "المعجم العربي الأساسي" للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم [3] عام 1989م، بيد أن أصحاب الاختصاص والمصطلحيين يحبذون أن يختص المفهوم العلمي الواحد بمصطلح واحد لتكون نصوصهم ذات دلالة دقيقة ومضبوطة، وهكذا فهم يميلون إلى التخلص من الترادف والاشتراك اللفظي للتخلص من أي تشويش دلالي محتمل.

1- ليلى المسعودي: ملاحظات حول معجم اللسانيات، مجلة اللسان العربي، العدد الثالث، 1991، ص 209.

2- عبد القادر الفاسي الفهري: تعريب اللغة وتعريب الثقافة، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، أوت 1985، ص 73.

3- عباس الصوري: في الممارسة المعجمية للمتن اللغوي، مرجع سابق، ص 9

وفي هذا الصّدد يسوق علي القاسمي أمثلة على ذلك ليوضح الفرق بين "معج ـــم" و "قاموس" ، واللفظان المترادفان (مترجم) و (تُرجمان) اللذان يطلقان على من يقوم بنقل النصوص من لغة إلى أخرى، وعندما ازداد التواصل الإنساني بفضل الثروة الصناعية وتطور وسائل النقل في أواخر القرت التاسع عشر (ق 19) الميلادي وتفاقمت الحاجة إلى المترجم الشفوي الفوري في الملتقيات والمؤتمرات الدولية، وطورت الصناعة أجهزة كهربائية لتسيير عمل المترجمين الفوريين، وأخذت معها تعليم الترجمة توزّع طلابها تخصصين مختلفين للدلالة على هذين النوعين المتباينين من المترجمينوعند ذلك لجأ أصحاب المهنة إلى الاستفادة من الترادف الموجود في اللغة العربية فاصطلحوا على إطلاق لفظ (مُترجم) على المترجم التحريري، وإطلاق لفظ (تُرجمان) على المترجم الشفوي الفوري، وكان لهم سند في تراث العرب اللغوي مستمدا من قول النابغة الذبياني:

إنّ الثمانين وقد بلغتها *** قد أحوجت سمعي إلى تُرجمان.

ومنه نصل إلى محاولة التمييز والتفريق بين لفظ (معجم) ولفظ (قاموس)، بحيث ارتأى بعض الباحثين الاستفادة من هاتين اللفظتين (مترجم) و (ترجمان) للتفريق بين المفهوم الأول (المعجم) وحصره ب(مجموعة المفردات المفترض للغة)، والمفهوم الثاني(قاموس) فخصوه ب(مجموع المفردات التي يضمها كتاب مع معلومات لغوية أو معرفية عنها).

وذهب بعضهم الآخر إلى أن كلمة "معجم" (ينبغي أن تطلق على المخزون المفرداتي الذي يمثل جزءًا من قدرة المتكلم اللغوية)، في مقابل كلمة "قاموس" التي يجب أن تطلق على (المجموع المفرداتي في كتاب)[1].

1-علي القاسمي: المعجم والقاموس -دراسة تطبيقية في علم المصطلح، مجلة اللغة العربية المجلس الأعلى للغة العربية، العدد السادس، 2002، الجزائر، ص60

ومن ناحية أخرى، فإنّ مبدأ الإيجاز والاختصار في اللغة شجّع بعض المصطلحين على تفضيل المصطلح البسيط المؤلف من لفظ واحد على المصطلح المركب المؤلف من لفظين أو أكثر.

ومن هنا ذهبوا إلى تخصيص لفظ "قاموس" للدلالة على نوع معيّن من المعاجم هو (المُعجم الأحادي اللغة)، والاحتفاظ بلفظ "معجم" للدلالة على نوع آخر من المعاجم هو (المعجم الثنائي للغة) على غرار تواضع واتفاق المترجمين على إطلاق لفظ (المترجم) على (المترجم التحريري)، ولفظ (الترجمان) على المترجم الشفهي الفوري.

4- بين المعجم والموسوعة: (Encyclopédie / LexiQUE)

يلتقي المعجم مع الموسوعة في سعة المحتوى والوظيفة المرجعية، وفي ترتيب المداخل أو (الموارد) على نحو معيّن يغلب فيه التسلسل الهجائي للغة.

غير أن الموسوعة معجم ضخم يشغل مجلدات كثيرة، في حين أن المعجم يتفاوت حجمه تبعا للغاية المرجوة ولنوعية مستعمله.

المعجم يختلف عن الموسوعة بطابعه القومي، حيث ينصب اهتمامه على ألفاظ اللغة القومية وصيّغها، وتراكيبها، يفسّرها ويحصي معانيها ويتتبع تصاريفها، ويبيّن استعمالاتها وطرق نطقها، وتبيان مقابلتها في اللغات الأخرى، بينما تهتم الموسوعة بالمعارف الإنسانية والمفردات الح ضارية عامة، وتعنى بذكر ما يرتبط بالألفاظ أو المداخل المدرجة فيها من علوم وفنون، أو مشاهد ومعالم وأحداث وأشياء وأشخاص بمعنى أن المعجم يهتم بالوحدات المعجميّة للغة، وبالمعلومات الخاصة بها، أي لا يهتم كثيرا بالمواد غير اللغوية، وإذا ذكرها فبصورة مقتضبة جدا، في حين أن الموسوعة إلى

جانب اهتمامها بالمعاني الأساسية للوحدات المعجمية تعطيمعلومات عن العالم الخارجي (فالمعجم اللغوي يشرح الكلمات أمّا الموسوعة فتشرح الأشياء)[1].

ورغم كلّ هذه الفروقات إلاّ أنّه قد يحصل بعض التداخل أحيانا بين المعجم والموسوعة من حيث الوظيفة أو التّسمية، فيصبح المعجم أشبه بالموسوعة عند احتوائه على معارف أو معلومات أو مفردات خارجة عن مجاله الذي يهتم به وهو متن اللغة أو عند توسعه في الشرح وميله إلى التفصيل فيما يهتم به وهو متن اللغة، أو عند توسعه في الشرح وميله إلى التفصيل فيما من شأنه الاختصار، أو جنوحه إلى الاستطراد والإسهاب في ذكر ما يختص بذكره كتاب آخر غيره، وقد يوصف في مثل هذه الحالات تجوّزا بأنه "معجم موسوعي موجز" بمعنى أنّه يجمع بين ما هو من جوهر اختصاصه وأشياء موجزة مما تختص به الموسوعة[2].

وقد يستخدم "**المعجم**" بمعنى أوسع من مفهومه فيطلق على الموسوعة المعرفية أو ما يناظرها من كتب المعارف العامة الواسعة، لما يحمله مفهوم هذين المصطلحين (معجم وموسوعة) من طابع التحقيق، والشرح، والتفسير، وإزالة اللبس والإبهام عن المفردات.

وظلّ لفظ "المعجم" يطلق على لفظ "الموسوعة" حتى في العصور الوسطى، وفي العصر الحديث أيضا على الرغم من شيوع مصطلح (الموسوعة). وربما كان ذلك لما اشتهر عن المعجم وترسّخ في الأذهان من سمات الإحكام والتتبّع والدّقة والرصانةوالحرص والتوثيق فيه، كما يشير أحد اللغويين المعاصرين إلى هذه السّمات التي ربما كانت سببا او دافعا قويا لتسمية الموسوعة التي أشرف على إصدارها الفيلسوف

1- أحمد مختار عمر: صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1998، ص22.

2- أحمد محمد معتوق: المعاجم اللغوية العربية، ص 21.

الفرنسي (دُنيس دِيدْرُو) (1751) (Denis Diderotم – 1780م) ب"الموسوعة المعجمية للعلوم والفنون والحرف" .

نلاحظ من خلال هذه التسمية أنه قرن لفظ "**المعجم**" بلفظ "**الموسوعة**" ربما رغبة منه في المزيد من الدلالة والإيحاء بسمات الإحكام والتتبع والدّقة والمنهجية.

وقد تعدّد فيما بعد إطلاق لفظ "**معجم**" على لفظ "**موسوعة**" في عدد من اللغات العالمية، فأطلق توماس كورنييه (Thomas Corneille) على موسوعته التي تعد أوّل موسوعة ذات مستوى عال اسم "معجم الفنون والعلوم" (Le Dictionnaire des arts et des sciences).

وبقي الأمر على حاله في إطلاق مصطلح "**معجم**" على بعض الموسوعات المعرفية العربية الخاصة المؤلفة أو المترجمة في العصر الحاضر، ف صدر بهذا الاسم "معجم المؤلفين" لعمر رضا كحالة، و"معجم الحضارة المصرية القديمة" ل. أمين سلامة و "معجم الفلاسفة" لجورج طرابيشي ...الخ.

ومن خلال هذه الفروق الموجودة بين **المعجم** و**الموسوعة** يمكننا أن نخلص إلى أهم المميزات والخصائص التي تنفرد بها الموسوعة عن المعجم، وهي:

1- اشتمالها على أسماء الأعلام من أشخاص ومواضع وأعمال أدبية.

2- احتواؤها على فروع المعرفة المختلفة.

3- معالجتها للحقائق معالجة شاملة[1].

5- بين المعجم والكلمة:

تفرض الكلمة المنطوقة نفسها في حياتنا اليومية، فنجدها في الشارع والبيت وفي قاعات التدريس، وفي التلفزيون والإذاعة، كما نجد إلى جانب ذلك الكلمة المكتوبة مجسّدة في الكتب والصحف والمجلات، وفي الشارع على شكل إعلانات ولافتات.

1- علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، جامعة الملك سعود، الرياض، 1411هـ، ص 43.

ول**الكلمة** كيان مستقل في الكتابة والطّباعة، كما تتمتع بذاتية واستقلال في المعاجم وهي في استعمالها تخضع إلى عدد لا يحصى من القيود والعادات، بل كانت في كثير من الأحيان مصدر للعبادة والتقديس في أساطير وعادات بعض الشعوب والأمم، فيا ترى ما معنى الكلمة في نظر علماء اللغة القدماء والمحدثين؟

يقول ابن منظور (630هـ – 711هـ) في لسان العرب: "إن للكلمات أعمالا عظيمة تتعلق بأبواب جليلة من أنواع المعالجات، وأوضاع الطلمسات، ولها نفع شريف بطبائعها ولها خصوصية بالأفلاك المقدسة وملائمة لها، ومنافع لا يحصيها من يصفها" [1]، ولأجل هذا كله لم يكن من الغريب أن تتوفرد الكلمات باهتمام خاص من علماء اللغة قديما وحديثا.

أطلق الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) على معنى الكلمة، الاسم المظهر (≠ المضمر) وقد جاء على لسان تلميذه سيبويه في تعريفه الاسم المظهر بما يلي:

"إنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا، لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء"[2].

ويضيف سيبويه (ت 180هـ) في تحديد معنى الكلمة بقوله: "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" [3]، وبما أن الحركات هي أبعاض لحروف المد، فإنّ الحركات الإعرابية عنده هي أيضا كلمات، وكل ما يمكن أن يقطع في مدرج الكلام مما يدّل على معنى فهو كلمة.

1- ابن منظور: لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (دت)، (د.ط)، ج1، ص 9.

2- عبد الرحمان الحاج صالح: النظرية التحليلية الحديثة، كراسات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، العدد الرابع، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 32.

3- سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ج1، ط3، القاهرة، 1406هـ – 1988م، ص12

وقد اقتفى أثره في ذلك المبرّد (ت 285هـ) فالكلام عنده "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"[1]، غير أنه استخدم مصطلح "**الكلمة**" فيما بعد وحاول تحديده مستند إلى بنيتها واستقلالها حيث يقول: "فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ولا يجوز لحرف واحد أن ينفصل بنفسه لأنه مستحيل" [2]، ويقصد بالحرف الواحد الذي يمكن النطق به، أي يتألف من صوتين، صائت وصامت مثل حروف الجر، الباء واللام.

أمّا الزمخشري (ت 538هـ) فيعرّف الكلمة بقوله: " هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[3].

ثم تصدى ابن يعيش (ت 643هـ) لهذا التعريف بالشرح والتحليل حيث يرى ان مصطلح **لفظة** في هذا التعريف يدلّ على جنس الكلمة، وهو يقصد باللفظ النطق، وذلك لأن الإنسان قد ينطق بالم همل، أي الذي لا معنى له وقد ينطق بالمستعمل الذي له معنى.

فالكلمة عند كل من الزمخشري وابن يعيش هي ما توافرت فيها شروط ثلاثة:

1- اللفظ أو الصوت.

2- الوضع أو قصد المعنى.

3 -الاستقلال بدلالة محددة[4].

1- المبرّد: المقتضب، ج1، القاهرة، 1389هـ، ص 3.

2- المرجع نفسه، ص 36.

3- الزمخشري: المفصل في العربية، دار الجيل، ط2، (د.ت)، بيروت، ص 6.

4- هشام خالدي: صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، ط1، 2012، لبنان، ص 55 و ص 55.

أمّا جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) فيعرّف الكلمة بقوله: "الكلمة لُغةٌ تطلق على الجمل المفيدة وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين وهو من أمراضها التي لا دواء لها كما يقال، ثم يرى أن أفضل تعريف للكلمة هو أنها: " قول مفرد أو منوي معه"[1].

ما نستخلصه من قوله "منوي معه" فهو يشير به إلى ابضمائر المستترة وجوبا مثل "أنت" مع فعل أمر، أو جوازا مثل "هو" مع الفعل الماضي.

ويلخص ابن مالك (ت 672هـ) في ألفيته موقف النحاة من معنى الكلمة، حين يقول:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم *** اسم وفعل ثم حرف الكلم

واحدة كلمة والقول عـمّ ** * ولكلمة بها كلام قد يـؤم.

وهو هنا يفرّق بين مصطلحات أربعة أرهقت كا هل علماء اللغة القدامى، وهي: الكلمة، والكلم، والكلام، والقول.

ومن هذا كله نستطيع القول بأن **الكلمة** كما حدّدها نحاة العربية عبارة عن صوت منطوق وتتألف من صامت وصائت على الأقل، وتدل على معنى مستقل مفرد، ولها وظيفة نحوية، أي أن تصور القدامى لتحديد الكلمة يقوم على المعايير الآتية:

1- الصوت.

2- البنية أو الصيغة.

3- الدلالة المفردة.

4- الاستقلالية.

5- الوظيفة النحوية .

اهتم أغلب اللغويين العرب المحدثين بالكلمة دون اللفظة فكانت من أكثر المصطلحات ظهورا واستعمالا عندهم، فإذا كان اللغويون القدامى قد قسموا الكلمة تقسيما

1- جلال الدين السيوطي: همع الهوامع، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1327هـ، ص 3

ثلاثيا (الإسم، الفعل، الحرف)، فإن اللغويين المحدثون اختلفول عنهم في تقسيم الكلمة وفق معايير وضعوها لذلك.

حيث ذكر إبراهيم أنيس ثلاثة أسس في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها، وهي:

1- المعنى.

2- الصيغة.

3- وظيفة اللفظ في الكلام[1].

وهو بهذا يطرح وفق هذه الأسس تقسيما رباعيا يتمثل في الضمير وهو القسم الرابع فيها.

أمّا تمّام حسان فقد يتوافق مع إبراهيم أنيس التقسيم الرباعي غير أنه جعل الضمير على ثلاثة أقسام: ضمير الشخص، ضمير الصلة، وضمير الإشارة.

ويضيف تمام حسان في كتابه "مناهج البحث في اللغة" في تعريف الكلمة، وهو تعريف خاص بالكلمة العربية، وليس تعريفا عاما للكلمة بشكل عام، يقول: "إن الكلمة صيغة ذات وظيفة لغوية معيّنة في تركيب الجملة وتقوم بدور وحدة من وحدات المعجم وتصلح أن تفرد أو تحذف أو تحشى أو يتغير موضوعها أو تستبدل في السياق، وترجع مادتها إلى أصول ثلاثة وقد تلتحق بها زوائد"[2].

وقد حاول بعض علماء اللغة المحدثين وضع تعريف عام للكلمة حيث ينطبق هذا التعريف على كل اللغات، آخذين في الحسبان وجهات النظر المختلفة الصّوتية والصّرفية

1- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص 281.

2- تمام حسّان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص 226.

والنحويّة والمعجميّة، ومن ثم تعدّدت التعريفات، وواجه كل تعريف منها نقدا من علماء اللغة على اختلاف مدارسهم[1].

ولعّل أشهر من عرّف الكلمة من علماء اللغة المحدثين بمعناها العام، اللغوي بلومفيلد الذي قال: "الكلمة هي أصغر صيغة حرّة" [2]، ويقصد من قوله أن الكلمة هي أصغر وحدة لغوية يمكن النطق بها معزولة، كما يمكن أن تستعمل أو تدخل في ترتيب جملة أو كلام.

ومع ذلك فإننا نجد في بعض اللغات كلمات لا ينطبق عليها هذا التعريف، ففي اللغة الانجليزية مثلا نجد عناصر لغوية مثل أداة التعريف " the" لا تستعمل بمفردها ومثل ذلك في اللغة الفرنسية وكذلك حروف الجرّ وبعض الضمائر في اللغة العربية.

أمّا عالم اللغة الانجليزي فيرث (Firth)، فقد اعتمد في تعريف الكلمة علىالاستبدال التقابلي في الوحدات الصوتية للكلمة، أي أن حدود الكلمة وماهيتها تحقق عنده بواسطة هذه العمليات الاستبدالية، فكلمة " pin" مثلا قد تصبح طبقا لذلك "Bin" أو " Pit" ، فإذا أضفنا إليها صوتا جديدا قد تصبح " Spin" ، وأما الحذف فيحولهاإلى[3] In.

وعرّفها ما تسيوس (Mathesuis) بأنّها: "أصغر وحدة صوتية لا يمكن أن ترتبط بوحدات أخرى" [4].

1 -Kramisky, JiRi, the word as alinguistic unit, Paris, Mouton the Hague, 1959, p 17.

2- حلمي خليل: مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص 35.

3- أولمان ستيفن: دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1957م، ص 45.

4- حلمي خليل: مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص 35.

ويوضّح ترنكا (Tranka) أكثر بقوله: "الكلمة وحدة يمكن إدراكها عن طريق الفونيمات، وهي قابلة للإبدال ولها وظيفة دلاليّة"[1].

فـ**الكلمة** هي الأساس في التركيب، وتعتبر المادة الخام التي يمكن تحديد ملامحها وشحنها بالمعاني، سواء من الناحية المعجميّة كدلالتها على معنى ما ، أما من الناحية النحويّة كالانتماء إلى أقسام الكلم، بالإضافة إلى اكتساب الدلالة على المقولات النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة، ومن جنس ونوع وعدد، وتعريف، وتنكير وغير ذلك" [2].

وبذلك "أصبحت عنصرا له سماته يحمل في نفسه ما يدّل على دوره في جهاز المعنى"[3].

ويظهر من هذه التعريفات أن البديل الحقيقي لمصطلح "الكلمة" هو المورفيم بأنواع الثلاثة، ومع ذلك يستعمل علماء اللغة بالإضافة إلى ذلك مصطلحات يرون أنها أكثر دقة من مصطلح "الكلمة" مثل، المفردات أو الوحدات اللغوية، أو الوحدات المعجميّة.

فالدراسات التي قام بها علماء اللغة قديما وحديثا حول "الكلمة" كشفت عن أهمية المعلومات الصوتية والصّرفية والنحويّة فيما يتصل بصناعة المعاجم من حيث ضرورة إضافة مثل هذه المعلومات في المعجم، لأنّها تتصل بأهم جوانب المادة المعجميّة وهما: النّطق والدّلالة (المعنى).

ولعّل هذا هو السبب وراء تمسّك علماء المعاجم أو المعجميين بالمفهوم التقليدي للكلمة حتى الآن، ومن ثم ينطلقون في صن اعة المعجم من وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر علماء اللغة، لأن مهمة المعجم الأولى هي بيان وشرح معاني الكلمات وطريقة

1- مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص 35.

2- عبد الحليم بن عيسى: الخفة والسهولة في الحدث اللساني، دراسة تركيبية للبنية اللغوية، أطروحة دكتوراه في اللغة، جامعة تلمسان، 2004، ص 34.

3- عبد القادر المهيدي: نظرات في التراث اللغوي الغربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993، بيروت، ص14.

نطقهالذلك فإن صناعة المعجم تولي أهمية خاصّة للكلمة سواء من ناحية المبنى أ و من ناحية المعنى، نظرا لأهميتها في هذه الصناعة من ناحية تحديد المداخل (المواد).

6- شروط المعجم وظائفه، وكيفية البحث فيه:

6-1- شروط المعجم: للمعجم شرطان أساسيان، هما:

الشمولية والترتيب، فهذان الشرطان لابدّ من تواف رهما في أي كتاب يجمع بين دفتيه مفردات اللغة، شارحا ألفاظها وموضّحا معانيها، فالشمول هو أمر نسبي تتفاوت المعاجم وتتفاضل في تحقيقه، بينما الترتيب فلابدّ من توفره والالتزام به، وإلاّ أصبح المعجم فاقدا لقيمته، يقول أحمد مختار عمر: "وقد كان تعدّد طرق الترتيب المعجمي عند العرب وتفاوت هذه الطرق صعوبة وسهولة سببا في موت معاجم وحياة أخرى وخمول بعضها وشيوع أخرى"[1].

6-2- وظائف المعجم: للمعجم وظائف عدة و هي:

1- شرح الكلمات و بيان معانيها: و ذلك بالوقوف على معانيها في العصور المختلفة، مع ورود الكلمة في سياقات مختلفة و جمل متعددة ليتضح المعنى أمام القارئ أو الباحث عن هذا المعنى المراد للكلمة.

2- تحديد الوظيفة الصرفية للكلمة: بمعنى معرفة الكلمة أنها أنواع اسم أم فعل أم حرف، و من أي الأنواع إن كانت فعلا هل هو ماض أم مضارع، أم أمر، و هل هو لازم أم متعد، مجرد أم مزيد ... الخ.

3- بيان كيفية كتابة الكلمة: و خاصة حين يكون هجاء الكلمة لا يمثل أصواتها المنطوقة، من مثل الرحمن، السموات، و أولئك و هذا و مائة، و لفظ الجلالة (الله) و كذلك كيفية كتابة الهمزة إلى غير ذلك ...

1- أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص 117، مرجع سابق.

4- بيان كيفية النطق بالكلمات: أي بيان كيفية ضبطها بالشكل، و هو ما اتبعه بعض اللغويين العرب في المعاجم حين يقولون أن الكلمة على وزن كذا، أو أن نطقها يشبه نطق كذا، أو يقولون يفتح أولها، و يضم ثانيها إلى غير ذلك.

5- تحديد مكان النبر في الكلمة: و هو إعطاء بروز و ضغط معين لأحد مقاطع الكلمة دون المقاطع الأخرى.

6- تزودنا بالمعلومات الموسوعية المعرفية.

7- تزودنا بمعلومات الاستعمال.

8- تزودنا بالمعلومات الصرفية و النحوية.

9- تزودنا بالتأصيل الاشتقاقي.

10- تحديد الرسم الإملائي أو الهجاء.

6- 3- كيفية البحث في المعاجم اللغوية:

تتوقف عملية البحث في المعاجم عن الكلمة على نوعية المعجم الذي يراد البحث فيه عن هذه الكلمة.

ومن المعلوم أن المعاجم متنوعة، و عليه فان كل معجم يتبع طريقة معينة في البحث و الكشف، فهناك معاجم تعتمد الترتيب الصوتي، و أخرى تعتمد الأبنية، وثالثة تعتمد المعاني.

فمثلا إذا أراد الباحث البحث في المعاجم التي تعتمد طريقة "الترتيب الصوتي" فإننا نلاحظ أن كيفية البحث فيها تستلزم على الباحث أن يكون ملما بمعرفة مخارج الأصوات ومن ثم يبدأ بالبحث عن الكلمة المرادة في المعجم بحسب مخرج الحرف الأول منها مرتبا الكلمات التي يرغب في البحث عن معانيها بحسب المخرج، مبتدئا بالأبعد مخرجا و منتهيا بالأقرب مخرجا.

أما إذا أراد الباحث البحث عن كلمة في "معجم الأبنية" ففي هذه الحالة لابد من معرفة بنية الكلمة، إذا كانت صحيحة أم معتلة، و في حالة كونها صحيحة هل هي سالمة أم مهموزة، أم مضعفة، و في حالة كونها معتلة، أهي ناقصة أم مثالا، أم أجوفا أم لفيفا و أي أنواع اللفيف أهو مقرون أم لفيف مفروق، و هل الكلمة ثلاثية أم رباعية ...و هكذا إلى أن يقف على أصل بنية الكلمة.

أما إذا أراد الباحث البحث في المعاجم التي تعتمد "طريقة الترتيب" بحسب المع اني أو الموضوعات، فلا بد من معرفة مدلول الكلمة، وهل هي من صفات الإنسان أم الخيل أم النبات؟ إلى غير ذلك إلى أن يصل إلى المجال الدلالي [1] الذي يريد الكشف و البحث فيه عن الكلمة.

أما في حالة استخدام معاجم تعتمد طريقة "الترتيب الأبجدي"، و هي على نوعين: معاجم لا تجرد فيها الكلمة من حروف الزيادة و معاجم تجرد فيها الكلمة من حروف الزيادة.

أ- معاجم لا تجرد الكلمة فيها من حروف الزيادة: في هذه الحالة على الباحث أن ينظر إلى حروف الكلمة كما هي، ثم يقوم بترتيبها على الحرف الأول، ثم يكشف عنها في المعجم، بشرط أن يستبعد منها (ال) التعريف و (ابن) و (ابنة).

ب- معاجم تجرد فيها الكلمة من حروف الزيادة: و في هذه الحالة ترد الكلمة إلى أصلها، و ذلك بمراعاة بعض الخطوات:

- تجرد الكلمة من حروف الزيادة سواء أكانت اسما أم فعلا.
- تجرد الكلمة إلى مفردها إن كانت جمعا.
- تجرد الكلمة إلى الماضي إن كانت مضارعا أم أمرا.

1- زين كامل الخويسكي: المجالات الدلالية في القران الكريم، دار المعرف المصرية، ط 3، 1996، نقلا عن المعجم العربية قديما و حديثا، ص 35

– يرد فيها حرف العلة إلى أصله، فإذا كان ألفا مثلا يرد إلى أصله (الواو) أو (الياء)، و كذا إذا كانت (واوا) أو (ياء).

أما المعاجم التي تلزمها هذه الخطوات فهي على نوعين:

1– معاجم تعتمد النظر إلى أول حرف من الكلمة ليعرف بابها ثم ينظر إلى الحرف الثاني فالحرف الثالث. ومن أمثلة هذه المعاجم: معجم أساس البلاغة للزمخشري المصباح الم نير، ومختار الصحاح، و المعجم الوسيط، و المنجد ... فمثلا إذا أراد الباحث البحث عن كلمة "ملأ" المجردة فيجدها في باب الميم و اللام و الهمزة، و إذا كانت الكلمة مزيدة مثل "استعلم" جردت من الزيادة لتصير "علم" فيبحث عنها في باب (العين) ثم باب (اللام) ثم باب (الميم)، و إذا كان الحرف الثاني أو الثالث من الكلمة من حروف العلة (الألف) مثلا في كلمة "راح" و "دعا" فلا بد أن يعرف أصل هذه (الألف) و ذلك بالرجوع إلى الفعل المضارع أو بالرجوع إلى المصدر إذا لم يظهر أصل هذه (الألف) في الفعل المضارع فكلمة راح مضارعها "يروح" فالألف هنا أصلها (الواو) و لهذا تكون مادة الكلمة "روح" فيبحث عنها في باب (الراء) ثم (الواو) ثم (الحاء) و كلمة "دعا" مضارعها "يدعو" فالألف هنا أصلها (واو) و لهذا تكون مادة الكلمة "دعو" فيبحث عنها في باب (الدال) ثم باب (العين) ثم باب (الواو).

2– معاجم تعتمد النظر في الحرف الأخير من الكلمة ليعرف بابها و إلى الحرف الأول ليعرف فصله، ثم إلى الحرف الثاني و من النماذج نجد "معجم لسان العرب" لابن منظور و معجم "القاموس المحيط" للفيروز أبادي و "الصحاح" للجوهري، فيتبع في هذه المعاجم نفس الخطوات المتبعة في المرحلة السالفة من حيث:

– تجريد الكلمة من الزوائد، و ردها إلى المفرد إن كانت مثنى أم جمعا، و إلى الماضي إن كانت مضارعا أم أمرأ أم اسما مشتقا، و ترد "الألف" في الثاني أو الثالث إلى أصلها "الواو" أو "الياء".

– وفي حالة البحث عن موضع الكلمة في هذه المعاجم المذكورة ينظر إلى الحرف الأخير من حروفها الأصلية ليعرف الباب و إلى الحرف الأول ليعرف الفصل، ثم إلى الثاني مثلا كلمة "قرأ"، نجدها في باب (الهمزة) و في الفصل (القاف) ثم (الراء) و كلمة (أنتظر) نجدها فيباب(الراء) و في فصل (النون)، ثم (الظاء) ... وهكذا.

6-4- عناصر بناء المعجم:

هناك عناصر أساسية تدخل في بناء المعجم لابدّ من الوقوف عليها والتعريف بها وهي: مادة المعجم، المداخل، الترتيب، الشرح أو التعريف[1].

6-4-1- مادة المعجم:

ونقصد بمادة المعجم المفردات أو الوحدات المعجمية التي يجمعها المعجمي، ثم يرتبها ويشرح معناها، ويضاف إلى ذلك طريقة النطق والمشتقات.

وهذه المادة تختلف من معجم إلى آخر، تبعا للهدف الذي يسعى إليه واضع المعجم أي الوظيفة التي يرى أن المعجم ينبغي أن يحقّقها، ومن هنا اختلفت المعاجم وتعدّدت فهناك المعاجم الأحادية اللغة، والثنائية اللغة، والتاريخية والوصفية والموسوعية...إلخ.

كما تختلف المادة المعجمية أيضا من حيث الكمّ، فالمعجم الذي يوجّه إلى طلاب المدارس غير المعجم الذي يوجّه لطلاب الجامعات، والمعجم الذي يستخدمه باحث في الآداب غير المعجم الذي يستخدمه الباحث في العلوم والطب ؛ أي ما يسمى بالمعاجم المتخصّصة.

ومعنى هذا أن مادة المعجم تضيق وتتسّع، أو تكون مادة لغوية خاصة أو عامة ذلك أن يأخذوا واضع المعجم في حسبانه لمن يوجّه معجمه، وكل ذلك يدل على أن مادة المعجم عنصر غير ثابت، بل يختلف باختلاف الغرض منها وممن يستعملها.

1- Zgusta, Manual of lexicography, paris, Mouton the Hague, 1971, p 222, p 223.

6-4-2- المداخل: (Les entries)

عبارة عن الوحدة المعجمية التي ستوضع تحتها بقية الوحدات المعجمية الأخرى أو المادة المعجمية التي تتألف في المعاجم اللغوية من الكلمات المشتقة أو غير المشتقةوغالبا ما يتكوّن هذا المدخل في مثل هذا النوع من المعاجم الذي يمثل البنية الأساسية للكلمات والمشتقات، وقد يرمز له في غير المعاجم بعلامة الجذر التفريعي في الرياضيات.

فمثلا مدخل كلمات مثل: المعجم، الإعجام، استعجم، هو الجذر م ج ع $\sqrt{}$ ، وهكذا في بقية المعاجم. أمّا في المعاجم غير اللغوية مثل الموسوعات ودوائر المعارف أو غيرها، فقد تختلف المداخل، إذ ترتّب المادة الموسوعية طبقا لمداخل خاصة بأسماء الموضوعات أو مصطلحاتها الشائعة دون النظر إلى الجذر.

وغالبا ما تلتزم المعاجم اللغوية وغيرها من أنواع المعاجم والموسوعات الترتيب الألفبائي في المداخل أيّا كانت، غير أن المعاجم العربية عرفت طرقا أخرى في ترتيب المداخل.

6-4-3- الترتيب:(Arrangement)

ويقصد به ترتيب المداخل، وكذا ترتيب المشتقات في المعاجم اللغوية تحت الجذر الواحد أو المدخل، ويتمثل ذلك بعد ترتيب المداخل في وضع الكلمات أو المشتقات أيها يأتي أوّلا وأيّها يأتي ثانيا.

ويتفق علماء المعاجم أن ترتيب المشتقات تحت مدخل ما لابدّ أن يخضع لنظام عام في المعجم اللغوي بأكمله، حيث ترتب الأفعال والأسماء والصفات وبقية المشتقات الفعلية أو الاسمية، مثلا طبقا لقاعدة تقول: إن المعاني أو الدلالات الحسية تأتي قبل المعاني المجردة، وأن الكلمات ذات المعنى الحقيقي تأتي قبل المجازية وهكذا، ومعنى ذلك أن

الأفعال قبل الأسماء، والصفات بعد الأسماء، وفي جميع الأحوال لابدّ أن يخضع الترتيب الداخلي تحت المدخل الواحد لنظام ثابت، ممّا يسهل على المستعمل للمعجم أن يعثر على ما يريد بسهولة ويسر.

وما يمكن ملاحظته أن المعاجم العربية القديمة لم تلتزم بهذا المبدأ في ترتيب الكلمات تحت المدخل أو بغيره من المبادئ الواضحة في الترتيب، فمعظم هذه المعاجم تبعثر فيها المشتقات تحت المدخل الواحد، بحيث يصعب رصد منهج واضح اتبعه المعجميون القدماء في وضع المشتقات والكلمات تحت الجذر الواحد، فقد يبدأ أحد المعاجم بذكر الفعال أو الأسماء أو المصادر أو الصفات، وقد يبدأ بالأفعال الرباعية قبل الثلاثية وقد يقدم المعاني المجازية قبل الحقيقية، فيما عدا معجم أساس البلاغة للزمخشري (467هـ-538هـ)[1]، وقد يتكرر ذلك المشتق الواحد في أكثر من موضع، وقد يختلط الفعل المتعدي بالفعل اللازم، وقد يأتي الجمع قبل المفرد، وهكذا.

وربما يعود هذا الخلل والاضطراب في ترتيب الكلمات تحت المدخل أو الجذر إلى الطريقة التي اتبعت في جمع المادة اللغوية للمعاجم العربيّة، يضاف إلى ذلك سيطرة مبدأ حفظ اللغة عليها[2].

6-4-4- الشرح أو التعريف:(Définition)

ويقصد به شرح المعنى، أو بيان دلالة الكلمة أيّا كان نوعها، ويتفق علماء اللغة والمعاجم قديما وحديثا على أن يكون هذا الشرح واضحا لا لبس فيه ولا غموض في عبارة

1- ينظر الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر): أساس البلاغة، الباب السادس من الفصل الرابع، دار المعرفة، بيروت، 1989م.

2- حلمي خليل: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 23، مرجع سابق.

الشرح نفسه، أو نتيجة للاستخدام المعجمي لألفاظ هي نفسها تحتاج إلى شرح وهو ما يطلق عليه علماء المعاجم المعاصرون مصطلح "الدور"[1].

ويقع ذلك غالبا عندما يشرح المعجمي الكلمة بمرادف لها، قد يكون معروفا أو غير معروف أو أن الفروق الدلالية بين المترادفات غير واضحة لمن يستعمل المعجم.

فمثلا كلمة "الرّاوية" لها معنيان: أحدهما وهو الأصلي بمعنى النّاقة التي تحمل الماء في القافلة، والثاني هو المعنى المجازي، ويدل على الرجل الذي يروي الشّعر والقصص ومنه جاء راوي اللغة أو راوية اللغة عند علماء اللغة القدماء[2].

ولما كان الشرح أو التعريف من أشق المهام التي عنى بها علماء المعاجم، فإنهم وضعوا لذلك شروطا عامّة، ينبغي على واضع المعجم أن يلتزم بها، إذا أراد أن يكون شرحه أو تعريفه للمعنى واضحا لا إبهام فيه، وتتمثل هذه الشروط فيما يأتي:

- إحكام ضبط نطق الكلمة.
- ذكر الشّائع المشهور من المعاني دون المهجور غير المعروف.
- ترتيب المعاني الأصلية قبل المعاني المجازية.
- عدم استخدام كلمات لم يسبق شرحها في المعجم.
- عدم استخدام التعريف أو الشرح بالمرادف.

وقد تفطن علماء المعاجم العربية القديمة إلى بعض هذه الشروط، وخاصة فيما يتصل بضبط نطق الكلمة، فكانوا ينصّون أحيانا على حركات الكلمة كأن يقول: "جَمْعَاءْ"

1- علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، جامعة الملك سعود، ط الثانية، 1411هـ - 1991م، الرياض، ص 120.

2- ابن منظور: لسان العرب، طبعة بولاق، مادة (روى)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، نسخة مصورة، (ب ت).

بفتح وسكون وفتح ثم سكون أو وزنها على مثال مشهور كأن يقول: "جمعاء" على وزن "عفراء"[1].

تلك هي العناصر الأساسية التي يقوم عليها بناء المعجم والتي استخلصناها من فنّ صناعة المعجم العربي، أو غيره من المعاجم في اللغات الأخرى.

7- التأليف المعجمي عند العرب:

التأليف المعجمي عند العرب المتقدّمين وحتى المتأخرين لم يكن إلاّ لأجل أن يبقى الكلام الفصيح مفهوما والمعنى ظاهرا غير خفي ولا ملتبس لدى السّامع، ولكي لا ينقرض جزء من الثروة اللغوية، تمّ تصنيفها بشكل تجريدي من خلال الاختبار الفعلي عن طريق التتبّع في الاستعمال بناء على علاقة الألفاظ بالمعاني من جهة وعلاقة الألفاظ بعضها ببعض من جهة أخرى.

وحينما رأى الأوائل ضرورة جمع اللغة سلكوا في ذلك مسالك شتّى، فمن تأليف في شكل رسائل في معنى واحد معيّن، إلى التأليف الشمولي للمادّة اللغوية في أكثر من موضوع، ومن اعتماد الأساس البنوي أو ما يسمى بمعاجم الأبنية ومثاله (كتاب ديوان الأدب) للفارابي (323هـ-393هـ) إلى التصنيف وفق الترتيب الهجائي سواء كان ألفبائيا كما في الصّحاح للجوهري (332هـ-400هـ) أو صوتيا كما في معجم العين للخليل (ت175هـ)، وأيّا يكن المر، فإنّ السبب والهدف على حد سواء كان جزءًا من تسمية المعجم، لأن الإعجام، هو إزالة العجمة أي الغموض بإخراج الكلمة من حيّز الغموض إلى حيّز الوضوح.

والمتتبع لبدايات المعاجم العربية يجد أن اللغويين العرب لم يكونوا أوّل من استعمل لفظ "**معجم**" في معناه الاصطلاحي، وإنّما سبقهم إلى ذلك أحد الصّحابة الذين عنوا بغريب القرآن الكريم وغريب الحديث الشريف في بواكير مصنفاتهم.

1- حلمي خليل: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 25.

فأوّل من يعزى إليه كتاب في غريب التنزيل العزيز عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، (68هـ)، ويمكن القول بأنّ رسائل أو سؤالات نافع بن الأزرق إلى عبد الله بن عباس، كانت النواة الأولى للمعاجم العربية، حيث كانت هذه السؤالات موجهة للبحث عن معاني الألفاظ الغريبة في القرآن الكريم.

وقد رصدها جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) في الباب السادس والثلاثين من كتابه "الاتقان في علوم القرآن"[1]، حيث بدأها بقوله بينما عبد الله بن عباس جالس بفناء الكعبة قد أسدل رجله في حوض زمزم، إذ النّاس قد اكتنفوه من كل ناحية، يسألونه عن تفسير القرآن، وعن الحرام والحلال، وإذا هو لا يتعاين بشيء يسألونه عنه، فقال : نافع بن الأزرق لنجدة ابن عويمر ،قم بنا إلى هذا الذي يجتري على تفسير القرآن والفُتيا بما لا علم له بهفقاما إليه، فقالا: نريد أن نسألك على شيء من كتاب الله عزّ وجلّ، إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين قال ابن عباس: سلاني عما بدا لكما تجدا علمه عندي حاضرا –إن شاء الله– فقالا: يا ابن عباس، أخبرنا عن قوله عزّ وجلّ ﴿عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ قال: عزين حِلقُ الرفاق، قالا: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عبيد بن الأبرص، وهو يقول:

فجاءوا يهرعون إليه حتى *** يكونوا حول منبره عزينـــــا.

وقال: نافع، يا ابن عباس، أخبرني عن قوله تع الى﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾، قال: "الوسيلة"، الحاجة، قال نافع: أوتعرف العرب ذلك؟ قال ابن عباس: نعم، أما سمعت عنترة العبسي، وهو يقول:

إنّ الرجال لهم إليك وسيلة *** إن يأخذوك تكحّلي وتخضّبي.

وهكذا يمضي نافع يسأل وابن عباس يفسّر ويوضّح، ويستشهد على تفسيره ببيت من الشّعر في حوالي مائتين وخمسين موضعا من غريب القرآن الكريم.

1– جلال الدين السيوطي: الاتقان في علوم القرآن، ج1، ص 68 و ص 105..

وعليه يمكن أن يعدّ تفسير ابن عباس لألفاظ القرآن الكريم على هذا النحو بمثابة الإرهاصات الأولى للمعاجم العربية، خاصّة وأن المؤلفات الأولى في المعاجم كانت تحمل اسم "**غريب القرآن**".

وسار على نهج عبد الله بن عباس أبو سعيد أبان بن تغلب بن رباح (141هـ)، ثم توالت المصنّفات في غريب القرآن الكريم منها كتاب أبي فيد السّدومي (174هـ) واليزيدي (202هـ)، والنضر بن شميل (204هـ)، والأصمعي (216هـ)، وابن سلام الجمعي (236هـ) وغيرهم.

أمّا "**غريب الحديث**" فقد ظهر متأخرا، حيث أطلق علماء الدين والحديث النبوي الشريف كلمة "**معجم**" على هذا الكتاب المرتّب هجائيا والذي يجمع أسماء الصّحابة ورواة الحديث[1]، ونسب كتاب "غريب الحديث" إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى (210هـ).

ومن الرسائل التي كان لها دور كبير في نشأة المعاجم العربية تلك الرسائل المؤلفة في الإنسان والإبل والحشرات...، أما كتب الخيل فقد عنى بها اللغويون لما لها من أهمية عند العرب، فالخيل عدته الأساسية في الحرب، وأداة انتقاله وزينته في السّلم، ومن الذين شاركوا في هذه المصنّفات النضير بن شميل (204هـ) وأبو عمرو الشيباني (306هـ) وقطرب (206هـ)، وأبو عبيدة بن المثنى (210هـ) وله ثلاثة كتب في الخيل وأسمائها.

والأسمعي له كتب كثيرة منها كتاب "الإبل"، "كتاب "الخيل"، كتاب "الوحوش" كتاب "خلق الإنسان"، كتاب "النبات والشجر"...، حيث أن في "كتاب الإبل" يتحدث عن نتائجها وحلبها وأسماء أعضائها وألوانها وطريقة ورودها الماء وأدوائها وسيرها... وفي كتاب "خلق الإنسان" يصف الأصمعي تقلّب أحول الإنسان منذ ولادته إلى أن يصير هرما وكذلك أعضاءه.

1- محمد حسين آل ياسين: الدراسات اللغوية عند العرب، ص 220 وص 224، نقلا عن المعاجم العربية قديما وحديثا، ص 42.

8- أنواع المعاجم العربية قديما وحديثا:

أبدع الإنسان على مرّ الزمن في تأليف المعاجم، وفي ترتيب وتصنيف مفردات اللغة تحذوه في ذلك الحاجة الماسّة، وتطورات الحياة وأسباب العيش، ويدفعه حبه للابتكار ورغبته في خدمة المعرفة، أو تقوده دوافع دينيّة أو قومية أو إنسانية معيّنة كما تملي عليه أحيانا تطوّرات وتغيّرات اللغة نفسها لما تستهدفه من تطوّرات حضارية وما ترتبط بهمن معارف وعلوم وما يتولّد عن ذلك من مفردات وصيّغ، ونتيجة لهذه العوامل وعوامل أخرى مختلفة ظهرت في كثير من اللغات معاجم لغوية متنوعة ومتعدّدة الأشكال والمناهج والوظائف والأغراض.

ولأجل ذلك تفنّن العرب قديما في طرق ترتيب وتبويب معاجمهم، وفي هذا يقول أحمد مختار عمر: "لا تعرف أمّة من الأمّم في تاريخها القديم والحديث قد تفنّنت في أشكال معاجمها، وفي طرق تبويبها وترتيبها كما فعل العرب"[1].

ويظهر من قوله أنّ العرب عرفت طرقا متعدّدة ومتنوعة في وضع المعاجم بالنظر إلى جانبين هامين، وهما اللفظ والمعنى، وعليه جاءت معاجمهم إجمالا مرتبة إمّا على اللفظ، وإمّا على المعنى.

وقد أفرز هذا الترتيب قسمين رئيسين من المعاجم وأهمها، معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني أو الموضوعات.

8-1- معاجم الألفاظ:

جاءت في عدة أشكال وفقا لترتيب الحروف الهجائية، وهي:

أ- **الترتيب الصوتي** : حيث ترتب فيه الكلمات تحت حرفها الأوّل بحسب مخرج الحرف من الجهاز الصوتي للإنسان، بمعنى يراعى فيه التشابه الصوتي للحروف وتدرّج مخارجها من الجهاز الصوتي.

1- أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص 120، مرجع سابق.

ويعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) رائد هذا الترتيب، حيث امتاز بعقلية علميّة ورياضية بارعة، فضلا عن الخبرة الواسعة بأمور اللغة وما يتعلق بها.

ب- الترتيب الألفبائي أو الهجائي : حيث يراع ى فيه التشابه الكتابي للحروف، فيضع الثلاثيات متجاورة، ثم الثنائيات، وينتهي بالحروف المفردة.

ج- الترتيب الأبجدي : وهو أقدم ترتيب وضعه وعرفه العرب، وهو ترتيب فينيقي الأصل والعرب لم تستعمل هذا الترتيب وإنّما استعملت الترتيبين الأوّلين فقط.

8-1-1- فالترتيب الصوتي يمكن تعريفه من خلال معجم "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي.

يتميّز معجم العين بما يلي:

- ترتيبه للألفاظ بحسب مخارج أوائلها، ابتداء من أبعدها مخرجا في الحلق وانتهاءً بأقربها مخرجًا من الشفتين.
- كان من المتوقع أن يبدأ ترتيبه للكلمات التي أوّلها حرف (الهمزة)، ثم (الهاء) ثم (العين)....وهكذا إلى أن تنتهي إلى الكلمات التي أوّل حروفها حروف الشّفة، غير أن الخليل ابن أحمد لم يبدأ معجمه من أوّل حرف وهو (الهمزة) ويسمّى كتابه أو معجمه بمعجم (الهمزة)، إلا أنه بدأ بحرف (العين) وسمّي معجمه (العين)، يقول أحمد مختار عمر: "والسّر في ذلك أن الخليل قد وجد بحسّه الصوتي، أنّ الهمزة صوت معرض للتغييرات مثل (التسهيل) أو (الحذف)، فلم يشأ أن يبدأ بها ووجد أن (الهاء) صوت مهموس خفيٌّ، فلم يشأ أن يبدأ بها، وانتقل إلى الحيّز العالي من حروف الحلق فوجد فيه (العين) و(الحاء)، فبدأ بالعين لأنها أنصع أي أوضح لأنها مجهورة"[1].

1- أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص129 وص 130، مرجع سابق.

- كان يلزم تجريد الكلمة من زوائدها، ثم يضعها في مكانها بعد ذلك، أي أنه بنى معجمه على "الأصول"، وأهمل حروف الزّيادة، وقد سارت على نهجه معظم المعاجم حتى الآن.
- رتّب الأصوات بحسب المخارج كالآتي:

ع ح هـ خ ع / ق ك / ج ش ض / ص سز/ ط د ت / ظ ذ ث / ر ل ن / ف ب م / و ا ي والهمزة.

- خصّص لكلّ حرف كتابا أسماه باسمه، فالمعجم إذن عبارة عن كتب بعدد حروف الهجاء، هي "كتاب العين"، "كتاب الحاء"، "كتاب الهاء"... وهكذا.
- وكان في كل كتاب يضع الكلمات التي تشتمل على الحرف الذي يحمل الكتاب اسمه أيّا كان موضع هذا الحرف في الأوّل أو في الوسط، أو في الآخر.
- وحين يتناول كلمة يقلّبُها على جميع أوجهها الممكنة، وكان في كثير من الأحيان يلتزم ببيان الأوجه المستعملة والأوجه المهملة، فكلمة "قد" تقرأ على وجهين إمّا مع البدء (بالقاف) ثم(الدال)، أو مع البدء (بالدال) ثم (القاف)، وكلمة "عند" إذا قلبّت على أوجهها تنتج ستة أوجه هي: ع ن د، ع د ن، ن ع د، ن د ع، د ع ن، د ن ع.
- طبق الخليل في معجمه نظام التقليبات مع جميع كلمات الثنائي والثلاثي، وكان ينص على المستعمل من هذه الصور والمهمل، ولكن مع الرباعي والخماسي، وجد أن العملية طويلة والاحتمالات كثيرة والصّور المهملة كثيرة بالنسبة إلى المستعملة.
- ونتيجة لنظام التقليبات، فإن كل كتاب لا يشتمل على الكلمات التي فيها حروف غير الكتاب الذي صنّفت فيه، فكتاب "الحاء" لا يشتمل على أي كلمة فيها "عين" لأن جميع الكلمات التي تشتمل على حرف "العين" قد سبقت في كتاب "العين". وكتاب "الهاء" لا يشتمل على كلمات فيها عين أو حاء لأنها سبقت... وهكذا.

- خضع تبويب الكلمات إلى نظام الكمية، فمثلا في باب "العين" نجد الكلمات مسجلة حسب التقسيم الآتي:

– الثنائي، الثلاثي الصحيح، الثلاثي الم علّ، اللفيف، الرباعي، الخماسي، أمّا الثنائي فقد قصد به الخليل ما اجتمع فيه حرفان من الحروف الصحيحة، ولو مع تكرار أحدهما في أي موضع، فيشمل مثل: قد وقد قد، كما يشمل مثل: ددن، قلق، وجلل.

– وأما الثلاثي الصحيح فعنده ما اجتمع فيه ثلاثة حروف صحيحة، وأما الثلاثي المعتل ما اجتمع فيه حرفان صحيحان وحرف معتل واحد سواء كان أوّلا (مثالا)، أو وسطا (أجوفا)، أو آخرا (ناقصا)، وأمّا اللفيف فقد عني به ما اجتمع فيه حرفا علة سواء كانا مفروقين مثل وعى، أو مقرونين مثل: كوى.

ومن المعاجم التي حذت حذوه و التزمت نظام مخارج الأصوات أو الترتيب الصوتي نجد:

أ– معجم "اليارع في اللغة" للقالي (ت 356هـ)، ظهر في القران الرابع الهجري وقد التزم فيه القالي بترتيب الحروف بحسب المخارج كما فعل الخليل مع إ دخاله لبعض التغييرات، وقد خطا بحركة تأليف المعاجم إلى الأمام خطوات في المادة قال عنها ابن خير: زاد على كتاب الخليل فأملي فيه زيادة كثيرة، ومما جاء دون شاهد فأمل ى الشواهد فيه"[1].

ب– معجم "تهذيب اللغة" للأزهري (ت 370هـ): يعد تابعا في منهجه لمعجم "العين" تبعية كاملة، وقد بلغ من ذلك أن أخذه نموذجا له حين نقل مقدمته في مقدمة معجمه نقلا حرفيا.

1– ينظر محمد بن خير: فهرسة ما رواه عن شيوخه، ص 354، وينظر، المعجم العربي نشأته وتطوّره، ص 33.

وهذا المعجم يتفوق في حجمه ومادته اللغوية على معجم "العين"، وقد اهتم فيه الأزهري بأسماء البلدان والأماكن والمياه، فضلا عن إيراده للشواهد المتعدّدة من القرآن الكريم والقراءات والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب[1].

ج- معجم "مختصر العين" للزبيدي (ت359هـ): كما يظهر من اسمه فهو اختصار لمعجم "العين" مع شيء من التعديلات وبعض التصرّف ليس بالكثير.

د- معجم "المحيط" للصّاحب بن عباد (ت 385هـ): وقد اتبع فيه الصّاحب ترتيب الخليل والأزهري للحروف، واتبع الأزهري وحده في تقسيم الأبواب على هذا النحو: الثنائي المضاعف، الثلاثي الصحيح، الثلاثي الم ﻋﺘﻞ، اللفيف، الرباعي، الخماسي، كما وافقهما في نظام التقليبات.

هـ- معجم "المحكم" لابن سيده (ت 458هـ): انتهج نظام "العين" ، مع شيء من التغيرات الطفيفة منها أنه أفرز الهمزة بالذكر في حين أن " العين" قد أدرجها ضمن حروف العلة، كذلك تجاهله الألف اللينة في حين أن "العين" احتسبها حرف علة، كما أنه حذف المشتقات القياسية لاطّرادها هنا، وكذلك ميز بين المشتبهات كالجمع، واسم الجمعوجمع الجمع.

8-1-2- الترتيب الهجائي:

يمكن تصنيف هذه المعاجم التي اعتمدت طريقة الترتيب الألفبائي أو الهجائي إلى ثلاثة أصناف، هي:

أ- ترتيب الكلمات تحت حرفها الأوّل بعد تجريدها من الزوائد، وقد ظهر هذا النوع من المعاجم منذ وقت مبكر لا يتجاوز النصف الثاني من القرن الثاني الهجري وأقدم معجم سار على هذا النهج هو: معجم "الجيم" لأبي عمرو الشيباني (ت306هـ): يقال أن مؤلف "الجيم" كان ضنينا به، ولم ينسخ في حياته، ففقد بعد موته إلاّ يسيرا، وحين أراد

1- أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص 136، مرجع سابق.

مجمع اللغة العربية تحقيقه لم يعثر إلاّ على نسخة واحدة ومع ذلك يقول المحقّق عن الكتاب "ولكنه لاشك له صورته النهائية التي أرادها له واضعه، كما أنّه لا يحمل مقدمة تعرّف بمنهجه وتعلّل سبب تلك التسمية"[1]، ويقول أيضا: "هذا إلى أن ورود بعض الأبواب مبتورة يكاد يؤكد لنا أن الكتاب لم يتم استصفاءه على يدي صاحبه أبي عمرو وأن الموت عجّل به عن ذلك"[2].

ويبدو أن عدم تداول الكتاب جعل العلماء يظنون أن سبب التسمية أنه بُدءَ "بالجيم" لكن أبو الطّيب اللغوي قال غير ذلك: "وقفت على نسخة منه فلم أجده مبدوءا من الجيم"[3]ونجد في كلام أبي الطّيب صوابًا، فالمعجم لا يبدأ من "الجيم" لأنه يسير وفق الترتيب الهجائي العادي بحسب أوائل الكلمات بعد تجريدها من الزوائد.

وكانت أهم ميزة لهذا المعجم أن ألفاظه كانت خلاصة استقصاء لشعر شعراء قبائل تزيد عن الثمانين قبيلة، يكاد معظم شعرهم يكون مجهولا، كما أن هذه الكلمات تحمل شروحا، لا نكاد نجدها في معاجم أخرى.

وعليه فإن معجم "الجيم" يمكن تسميته معجما على سبيل التجوّز، لأنه يهتم بغريب الألفاظ التي لا تكاد أن يعرفها غيره.

يبدو أن المؤلف قد أطلق على معجمه لفظا وأراد به معناه الغريب، "فالجيم" فياللغة الديباج، وهذا هو المعنى الذي عناه المؤلف تشبيها لعمله بالديباج لحسنه وجماله[4].

ب- معجم الجمهرة لابن دريد (ت 321هـ): إلتزم في ترتيب معجمه نظام الترتيب الهجائي العادي، مرتبا الكلمات بحسب أوائلها، متبعا في ذلك ما يلي:

1- أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب، ص 58.

2- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

3- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

4- المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

– قسّم الأبنية إلى ثنائي وثلاثي، ورباعي وخماسي، وسداسي ولفي ف، وبدأ بهذا التقسيم.

ولم يكتف بهذه التقسيمات السّداسية، بل قام بتقسيمات فرعيبة أخرى، كاآتي:

فالثنائي، يندرج تحته:

–الثنائي الصحيح، مثل أبب، أزز.

– الثنائي الملحق ببناء الرباعي، وهو مكرّر، أو الذي فيه تضعف حرفان، مثل: زل زل.

–الثنائي المعتل وما تشعب منه، مثل باء وثوى (اعتبر الهمزة من حروف العلة).

– الثلاثي الصحيح، مثل ب أ ل.

– الثلاثي يجمع فيه حرفان مثيلان أو متشابهان، مثل: ب ت ت.

– الثلاثي عين الفعل منه أحد حروف اللين، مثل: بابٌ..

– ثلاثي معتل الآخر (و، ا، ي).

رتّب الكلمات تحت كل باب على الترتيب الهجائي العادي، يقول أحمد مختار عمر: "لأنه اعتبر الترتيب الصوتي مسلكا وعرا لا يقدر السّير فيه إلاّ المتخصصون يقول: وقد ألّف أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي كتاب العين، فاعتبر تحد لغايته وعلى من سما إلى نهايته.... ولكنه رحمه الله ألّف كتابا مشاكلا لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدة أهل دهره، وأملينا هذا الكتاب والنّقص في الناس فاشٍ"[1].

ويضيف قائلا: "وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة، إذ كانت بالقلوب أعبق وفي الأسماع أنفذ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة"[2].

1– أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 140، ويرنظر الجمهرة، ج1، ص 2، طبعة حيدر آباد.

2– ينظر: ابن دريد، الجمهرة، ج1، ص 2.

اتبّع نظام التقليبات كالخليل، ومعنى هذا لانجد الكلمة تحت حرفها الأول، وإنما تحت أدخل حروفها في الترتيب الهجائي مهما كان موضع هذا الحرف، فكلمة "عبد" مثلا نجدها في حرف "الباء" لأنها أدخل الحروف في الترتيب.

يوجد شبه بين معجم "العين" للخليل ومعجم "الجمهرة" لإبن دريد في عنصرين رئيسين، وهما: التقسيم الكميّ والتقاليب.

كما يوجد بينهما اختلاف في وجهين، وهما:

- الترتيب الصوتي في "العين"، والترتيب الهجائي في "الجمهرة"
- بَدْءُ العين بمرحلة الترتيب الهجائي، ثم تقسيم كل حرف تقسيما كميا، أمّا الجمهرة فيبدأ بالتقسيم الكمّي، ثم يقسم كل نوع إلى أبواب بعدد حروف الهجاء.

8-2- معاجم المعاني أو الموضوعات:

فهي المعاجم التي ترتب الألفاظ اللغوية بحسب معانيها أو موضوعاتها ؛أي تلتزم بوضع المفردات المتصلة بموضوع واحد في مكان واحد، كالألفاظ الخاصّة بأعضاء الجسم، أو القرابة، أو الألوان، أو النبات...الخ.

وقد عرفت اللغة العربية هذا النوع من المعاجم منذ بداية حركة جمع اللغة في شكل رسائل معجميّة صغيرة، لا تتعامل إلاّ مع المفردات المتصلة بموضع واحد، مثل: رسالة في خلق الإنسان، أو رسالة في الإبل....الخ، ولعل من أمثلة هذه المعاجم الموضوعية القديمة نجد أكبر معجم يمثل هذا النوع هو معجم "المخصّص" لابن سيد هـ(ت458هـ) وهذا الأخير يرتب الألفاظ التي جمعها لا بحسب لفظها، بل بحسب معناها فعلى الباحث عن لفظة في هذا النوع أن يقرأ الفهرس الموضوعي للكتاب كله، فإذا وقع على الذي يظّن أن اللفظة التي يبحث عنها فيه، عليه أن يقرأ كلمات الباب كله، وبعد هذا التفتيش والبحث قد يعثر الباحث على ضالته وقد لا يعثر.

ومنها نجد أيضا كتاب "الألفاظ الكتابية" للهمذاني (ت 933هـ) الذي صرف همّه لانتقاء تعبيرات بعضها جمل كاملة مرتبة حسب الموضوعات لإمداد الكتّاب بأساليب فصيحة يستخدمونها في كتاباتهم.

كما نجد نموذجا صغيرا لهذا النوع من المعاجم في كتاب فقه اللغة للثعالبي (ت429هـ)[1].

هذا عن تصنيفات المعاجم قديما، فماذا عن التصنيفات التي ظهرت في العصر الحديث؟

أصبحنا نشهد في وقتنا الحاضر أنواعا مختلفة من المعاجم تتخذ أشكالا وأغراضا عدة، منها:

أ- معاجم كبيرة موسعة ؛ تحيط بكل ما أثر من مفردات اللغة وتفسيرها، وتشرح مبهمها، وتبيّن كيفية استعمالها وطريقة نطقها.

ب- ومعاجم تعنى بجمع وتفسير المفردات أو الصّيغ اللفظية النادرة التي سادت بين أبناء جيل واختفت من ذاكرة جيل آخر لاحق من أبناء الجماعة اللغوية.

ج- ثم معاجم خاصّة تميّز الأصيل من الدخيل أو الفصيح من غير الفصيح من مفردات اللغة.

د- ومجموعة من المعاجم تشتمل على مصطلحات العلوم والفنون مجتمعة أو مصطلحات خاصّة بكل علم أو فنّ على حدة، ومنها خاصّة بألفاظ الحرَف، والمهن والأعمال، والصناعات.

هـ- ومعاجم تترجم مفردات اللغة إلى لغة أو لغات أخرى أو العكس.

و- ومعاجم أخرى مخصصة لتراكيب وأساليب لغوية ذات طابع أدبي معيّن.

1- حلمي خليل: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2014، ص 15.

وقد تفرعت عن هذه المعاجم المذكورة بدورها في عدد من اللغات المتطورة أنواع مختلفة أيضا، تتفاوت في أغراضها ووظائفها وأشكالها ومناهجها بحسب تفاوت هذه اللغات واتساعها ودينام يتها، وحسب اختلاف حضارات شعوبها وما تقتضيه هذه الحضارات وتطوراتها من أسباب العيش ومتطلبات الحياة.

وظهرت تبعا لذلك تصنيفات جديدة في العصر الحديث نتيجة لتطوّر صناعة المعاجم والقواميس اللغوية العامّة والخاصّة، ميزت بين أنواع عديدة منها، فكان من بينها معاجم للناطقين بلغة الأصل أو (المتن)، ومعاجم للناطقين باللغة الأجنبية أو (الترجمة) ومعاجم للغة المكتوبة أو (الفصحى)، ومعاجم للغة المنطوقة أو (اللغة العامية ولهجاتها) ومعاجم تاريخية أو (تأصيلية) تتبع أصول ألفاظ اللغة وما يحصل لهذه الألفاظ من تغيّرات في معانيها أو استعمالاتها، تقابلها معاجم وصفية عامة، ومعاجم لغوية مقابل معاجم موسوعية، وأخيرا معاجم ناطقة مسموعة، مقابل معاجم مكتوبة مقروءة، ولكلّ نوع من هذه المعاجم خصائصه ومميزاته التي ينفرد بها[1].

وعليه يمكن تصنيف أهم أنواع المعاجم في العصر الحديث، كما يلي:

أ- المعاجم اللغوية أو (المعاجم العامة):

تتصف عادة بالشمول وغزارة المادة وسعة المحتوى، والإحاطة بمفردات اللغة حيث تقوم بشرح ألفاظ اللغة وكيفية ورودها في الاستعمال بعد أن ترتبها وفق نمط معيّن من الترتيب لكي يسهل على الباحث العودة إليها لمعرفة ما استغلق من معانيها، وهذا النوع من المعاجم هو الذي تندرج ضمنه جلّ المعاجم القديمة.

1- أحمد محمد معتوق: المعاجم اللغوية العربية –المعاجم العامة- وظائفها ومستوياتها وأثرها في تنمية لغة الناشئة- دراسة وصفية تحليلية نقدية، إصدارات المجمع الثقافي، الإمرات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1999، ص 28.

ب- المعاجم الخاصة أو (معاجم التخصص):

وإن كانت تلتقي مع المعاجم العامّة في هدفها العام، وهو خدمة اللغة، وفي هدفها الخاص وهو إمداد الفرد الباحث بما ينمّي محصوله اللفظي، فإن أثرها كبير في مجالاتها المخصصة وأغراضها المعدّة لها، وهي التي تجمع ألفاظ علم معيّن أو فنّ ما ومصطلحاتهما، ثم تشرح كل لفظ أو مصطلح حسب استعمال أهله والمتخصصين فيه فهناك مثلا: معاجم للزراعة، وأخرى للطّب...الخ ومن المعاجم العربية القديمة التي ألّفت على هذه الشاكلة نجد (كتاب "التذكرة" لداوود الأنطاكي الضرير (1200م)، فهو في قسم كبير منه معجم للعقاقير والأعشاب الطبية، وكتاب "حياة الحيوان" للدميري (1405م) الذي جمع فيه أسماء الحيوان والحشرات والزواحف والطيور معرّفا بها وبخصائصها كلّ منها على طريقة عصره)[1] .

ج- معاجم الترجمة أو (المعاجم الثنائية اللغة):

وهي في مقابل المعاجم الأحادية اللغة، التي تستخدم لغة واحدة، أي تكون الكلمات من اللغة نفسها المستخدمة في التعريف أو الشرح، عربي – عربي، أو فرنسي – فرنسي...الخ، وتندرج المعاجم العربية القديمة تحت هذا النوع، في حين أن المعاجم الثنائية اللغة، فهي التي تجمع ألفاظ لغة أجنبية لشرحها واحدًا واحدًا، وذلك بوضع أمام كل لفظ أجنبي ما يقابله في المعنى من الفاظ اللغة الأم أو القومية وتعابيرها، كأن يستخدم المعجم في شرح أو تعريف لغة غير لغة المداخل أو المتن، مثلا: انجليزي – عربي، أو العكس، مثل معجم "المورد" لمنير البعلبكي.

وهذا النوع من المعاجم من أقدم أنواع المعاجم إذ استخدمه السّاميّون في العراق حوالي اللف الثالث قبل الميلاد، وفي عصرنا الحاضر يستخدم هذا النوع من المعاجم في

1- إميل يعقوب : المعاجم اللغوية العربية – بداءتها تطورها- دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، (دت)، ص 18.

التجارة والأعمال المصرفية والعلاقات الدولية . مما جعل الدّقة في الترجمة أمرا لا غنى عنه.

ويلحق بهذا النوع أيضا ما يسمى بالمعاجم متعدّدة اللغات التي تعطى المعنى الواحد بالفاظ للغات عدة في آن واحد.

كما ظهرت في وقتنا الحديث أنواع عكسية لهذا النوع من المعاجم، وهي التي تُرتّب ألفاظ اللغة القومية (اللغة الأم) على نمط معيّن، ثم تأتي بما يرادفها بلغة أجنبية.

ففي المجتمع العربي مثلا نجد، معاجم عربية – فرنسية، وأخرى فرنسية – عربية ومعاجم عربية – إنجليزية، وانجليزية – عربية.

والهدف مها هو التسهيل التلفّظ (الكلام) والكتابة باللغة الأجنبية.

د- المعاجم الاشتقاقية أو (التأصيلية):

وهي التي تبحث في أصول ألفاظ اللغة فتدّلنا إن كانت الكلمة عربيّة الأصل أم فارسية، أم يونانية ...الخ.

وهذا النوع من المعاجم قد يتداخل مع نوع آخر من المعاجم يسمى ب"المعاجم التاريخية". في استعمال المقارنات اللغوية كأداة أصيلة لها، مثلما تستخدم المعاجم التاريخية لذلك.

هـ- المعاجم التاريخية:

وهي معاجم لا تلتزم بفترة زمنية معيّنة، أو مكان محدّد ، مثل المعاجم الوصفية وإنما تنظر إلى المراحل المختلفة التي مرت بها حياة اللغة نظرة شاملة ومتكاملة، خاصّة من ناحية الاستعمال، بحيث تنتهي إلى ترتيب التطوّر في استعمال المفردات من حيث المبنى والمعنى منذ أقدم العصور حتى العصر الذي تم فيه عمل المعجم، ويجد الباحث في مثل هذا النوع من المعاجم جميع مباني ومعاني الكلمات التي تنتمي، أو كانت تنتمي للغة في جميع مراحل حياتها.

ومعنى هذا أن المعاجم التاريخية تقوم بسرد تاريخ الكلمات أو الوحدات اللغوية في إطار حياة اللغة، كما توضح أيضا ميلاد المفردات والمعاني الجديدة لها، واختفاء بعض المفردات من الاستعمال وزمان كلّ منها.

كما تقارن بين المفردات من حيث أصلها داخل عائلة لغوية واحدة، مثل مقارنة اللغة العربية بلغات العائلة السامية مثل الآرامية، والسرّيانية، والعبرية ... وغيرها.

والمعجم اللغوي التاريخي للغة العربية لم يظهر حتى الآن، غير أن مجمع اللغة العربية في مصر أصدر ما يشبه المعجم اللغوي التاريغي للغة العربية تحت عنوان "المعجم الكبير"، ولم يستكمل هذا المعجم حتى االآن[1].

و- المعاجم الموسوعية:

وهي نوع من المعاجم لا يقف عند حدود شرح المفردات ومعانيها وإنّما يتجاوز ذلك إلى معلومات أخرى غير لغوية، حيث يعتبر سجّل للعلوم والفنون وغيرها من مظاهر النشاط العقلي لدى الإنسان، فمادة "النحو" مثلا، إذا كان المعجم اللغوي يفسّرها ويظهر معانيها واشتقاقاتها، فإنّ الموسوعة تعرّف بعلم النحو ونشأته وتطوره وأهم أعلامه ومصادره ومراجعه، (فهي إذن مرجع للتعريف بالأعلام والشعوب والبلدان والوقائع الحربية)[2].

وقد يندرج ضمن هذا النوع من المعاجم معجم "المنجد" الذي أصدره الأب لونيس المعلوف (1867م-1946م) عام 1908م.

ز- المعاجم الموضوعية أو (معاجم المعاني):

وهي نوع من المعاجم تختلف في ترتيب المفردات ونوعها وكمّها، إذ ترتّب المفردات وفق الموضوع أو المعاني التي تتصل به، أي أنها تلتزم بوضع المفردات المتصلة

1- حلمي خليل: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، مرجع سابق، ص 18.

2- إيميل يعقوب: المعاجم اللغوية، مرجع سابق، ص 19.

بموضوع واحد في مكان واحد، ويمثّل هذا النوع من المعاجم معجم المخصّص لابن سيده ومعجم فقه اللغة للثعالبي وغيرها.

وهذا النوع من المعاجم يدرس هـ علم اللغة المعاصر ضمن نظرية علمية تعرف باسم "نظرية الحقول الدلالية" (Les champs sémantiques).

ويبقى من بين هذه الأنواع من المعاجم الأكثر أثرًا وفعاليةً في تنمية الثروة اللغوية للفرد "**المعاجم اللغوية العامّة**" ، لأنها أوسع وأشمل وأكثر استيعابا لمفردات اللغة ولذلك (فإنها تحتل المقام الأوّل من بين أنواع المعاجم الأخرى)[1].

8-3- أهمية المعاجم اللغويّة:

اللغة تنمو وتتسع وتتغيّر من حيث مفرداتها وتراكيبها وصيّغها، وأساليبها، تبعا لتغيّر وتطوّر الناطقين بها فكريًا وحضاريًا، وتبعا لتطوّرات الحياة وظروف العيش.

فألفاظ اللغة ترتبط بالحياة تتحوّل بتحوّلها، وكما أن الحياة لا تثبت على حال فكذلك اللفاظ لا تثبت على وجه من الوجوه على مرّ الزمن والعصور، فالصّلة بين الحياة وبين الألفاظ مستحكمة الأواصر.

كما أن التغيرات السياسية والاجتماعية والتحوّلات الحضارية والتاريخية لا تكون بمنأى عن التغيرات والتحوّلات في مستوى القيّم والمثل والمفاهيم وفي أساليب التفكير ووسائل العيش وأنماط الحياة، فتستحدث صوّر ذهنية وأفكار ومعتقدات، ومواقف ونشاطات، وتستجد مشارب ومأكل وملابس وأدوات، فتنشأ لذلك كلمات ومصطلحات وتعابير، وصيّغ جديدة، كما تستحدث معاني ومفاهيم ومدلولات لكلمات قديمة عن طريق المجاز والتوليد اللغوي بكلّ أشكاله وطرقه.

وقد تتباين الطبقات الاجتماعية فتختلف لذلك لهجاتها واستعمالتها للألفاظوالتراكيب اللغوية. كما قد تحتاج بعض الجماعات اللغوية إلى التغيير في استعمال المفردات أو

1- المعاجم اللغوية ، ص 31.

تنحو إلى ارتجال الألفاظ وابتكارها وإطلاقها على مدلولات ومسميّات جديدة، فتنشأ عن ذلك كلمات وصيّغ لغوية جديدة لمدلولات قديمة، فتضاف إلى سابقتها من الكلمات فتتعدّد وتتكاثر المتادفات اللفظيّة، أو تجتمع معاني متعددة على عدة ألفاظ فتتكون مجموعات من الألفاظ المشتركة المعاني . وهكذا تتزايد وتتطور ألفاظ اللغة وتنمو وتتكاثر وتتشعّب معانيها ودلالاتها على مرّ الزمن. حينها تكون اللغة قد بلغة من السّعة والتشعّب بحيث لا يستطيع أحد الإحاطة بها وبكلّ ما تشتمل عليه من كلمات وصيّغ وتراكيب.

فمهما قويت ذاكرة الإنسان واتسعت يتعذر أن تحتفظ بكلّ ما أودع أو اختزن فيها من معلومات ومعارف لمدة طويلة.

فالإنسان بطبيعته معرض لأن ينسى الكثير ممّا حفظ واكتسب من معلومات ومعارف مع مرور الزمن وخاصة عندما لا تتوافر الحوافز والأسباب لحضور واسترجاع هذه المعلومات أو المعارف في ذهنه، وعليه فمهما كانت معرفة الإنسان باللغة ومهما كثر محفوظه من مفرداتها وتراكيبها فإنّ إحاطته بكل مفردات اللغة تكاد تكون أمرا مستحيلاكما أن احتفاظه بكلّ ما تعلّمه وحفظه من مفردات يبقى أمرا صعبا أيضا، بل إنّه يكاد يقوي ذاكرته إلاّ بأقل القليل وفي حدود ما يستعمله ويستحضره في ذهنه منها، وإذا ثبت ذلك فإنّه يدّل دلالة قاطعة على عجز الإنسان عن الاحاطة بما يفترض أن يستعمله في نشاطاته اللغوية، وعلى حاجته الماسة إلى مراجع تمده بما قد تفتقر إليه حصيلته اللغوية أو تذكره بما قد يغيب عن ذهنه من ألفاظ لغته وصيّغهاوتراكيبها اللفظية الفصيحة، كما تزوده بمعاني ومدلولات هذه الصيّغ والتراكيب.

فالإنسان مهما كان جنسه وأيّا كانت لغته بحاجة إلى مراجع ترصد له مفردات اللغة على مرّ العصور، وتتبع كل معانيها ومفاهيمها عبر تغيّراتها وتحولاتها المستمرة، وتزوده من ألفاظها وصيّغها ما يتلاءم مع ظروف حياته ومتطلبات عيشه وتعينه على التواصل المثمر مع أفراد مجتمعه، و تمكنه من التعبير السليم في شتّى المواقف، كما تساعده على

الارتباط بتراثه واستمداد ما يحتاج إليه من هذا التراث في تنمية خبراته وإثراء معلوماته وبناء أفكاره وتكوين شخصيته[1].

ومن هنا كانت الضرورة قصوى إلى وضع معاجم وقواميس في اللغة على اختلاف أنواعها ومناهجها.

تأليف المعاجم من أعظم ما ابتكره الإنسان لحماية اللغة والحفاظ عليها لأجل بقائها دائما حيّة ومتطوّرة، حيث أن المعاجم هي التي تتولى تفسير مفردات اللغة وتوضيحها وبيان استعمالاتها، كما تتكفل بتمييز الأصيل من الدخيل، والشائع من النادر، والشاذّ من المتداول، والحديث من القديم في كل هذه المفردات. فيرجع الإنسان إليها ليتزوّد منها بما يتلاءم مع حاجاته في العبير عن أفكاره ومشاعره ومعانيه، ونقل خبراته ومعارفه كما يتعرف على ما صعب عليه فهمه من مدلولات وصيّغ، وبذلك يحيي لغته ويبقيها ثابتة حيّة ونامية.

فـ **المعاجم اللغوية** –بلا شك– هي خزائن اللغة وكنوزها التي يستمد منها الإنسان ما يثري حصيلته اللغوية وينميها ويجعلها مرنة وطيّعة في مجالي: مجال الاستيعاب والفهم والتوسّع الفكري والنّمو العقلي والمعرفي، ومجال التعبير والعمل الإبداعي والإنتاج الثقافي[2]. إذ تكمن فاعلية **المعاجم اللغوية** وأثرها في معرفة الإنسان لأنواعها وأصنافها وأشكالها ووظائفها، ثم على مقدار الرجوع إليها والكثرة من ممارستها، من ثم كانت وظيفة المعجم من أكثر المعايير أهمية في تصنيف المعاجم اللغوية.

1– أحمد محمد المعتوق: المعاجم اللغوية العربية، ص 27.

2– المعاجم اللغوية العربية، ص27.

9- مراحل تطور المعجم العربي حسب الترتيب الصوتي ونظام التقليبات:

إن اللغويين الأوائل كانوا يجمعون الكلمات المتعلّقة بموضوع واحد في كتيبات أو رسائل نسميها في وقتنا الحالي كتب الموضوعات، وكانت كلمات وألفاظ هذه الرسائل ترتّب كيفما اتفق، دون مراعاة نظام معيّن أو قواعد محدّدة الترتيب. ويظهر أن الخليل بن أحمد قد رأى أنّه لو ألّف ألف كتاب وكتاب مثل هذا النوع من التأليف لم يأمن التكرار ولم يتأكد من ذكر جميع المواد، ضف إلى ذلك صعوبة البحث عن معاني الكلمات فيه ففكّر باتباع نظام في الترتيب، يضمن له ذكر جميع المواد، ويقيه مغبّة التكرار، ويسهل على قارئيه البحث عن معاني الكلمات التي يريدونها، فأي نظام اتبع الخليل في معجمه "العين"؟ ولماذا خصّ هذا النظام بالاتباع دون غيره؟

لم يتبع الخليل بن أحمد ترتيب نصر بن عاصم لحروف الهجاء العربية، الذي كان شائعا في عصره، ولا نعرف السبب الحقيقي وراء عزوفه عن هذا الترتيب، أيعود ذلك إلى أنفته من أن يكون تابعا لنصر بن عاصم، وهو العالم الفذ، أم إلى رغبته في استكمال ما جاءت به قريحته من ابتكارات التي بدأها بوضع الأوزان الشعرية وبتأليف معجم لغوي عربي حسب ما نعنيه من هذه الكلمة، أم لإيثاره الترتيب المخرجي القائم على التمييز بين الأصوات حيث عاش الخليل في جوّ الأصوات والأنغام، وفي قراءة القرآن وفي تفعيلات العروض، أم لمعرفته وتفضيله ترتيب الحروف في اللغة السنسكريتية الهندية القائم على البدء بحروف الحلق والانتهاء بحروف الشفة، أم لسبب آخر.

مهما يكن السبب، فإنه من الثابت أن الخليل بن أحمد ابتكر لنفسه نظاما خاصا في ترتيب حروف الهجاء سار عليه في ترتيب مواد معجمه.

وما يلاحظ على هذا الترتيب قائم على تقسيم الحروف حسب مخارجها الصوتية ابتداء من اقصى الحلق إلى الشفة. فبدأ الخليل بالحروف الحلقية (ع، ح، ه، خ ، غ) ثم اللهوية (ق، ك)، ثم الشجرية (ج، ش، ض)، فالأ سلية (ص، س، ز)، فالنطعية (ط د، ت)، فاللثوية (ظ، ث، ذ)، فالذلقية (ر، ل، ن)، فالشفوية (ف، ب، م)، فالهوائية أو الجوفية (و، ا،ي).

وهنا يطرح السؤال، لماذا لم يبدأ الخليل بالهمزة، ثم بالهاء وهو أقصى حروف الحلق؟ لقد أُثر عن الخليل أنه قال: "لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف ولا بالألف لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ولا في فعل إلاّ زائدة أو مبدلة ولا بالهاء لأنها م هموسة خفية لا صوت لها، فنزلت إلى الحيّز الثاني وفيه العين والحاء فوجدت "العين" أنصع الحرفين فبدأت به ليكون أحسن في التأليف، وليس العلم بتقدّم شيء على شيء، لأنه كلّه ممّا يحتاج إلى معرفته فبأي بدأت كان حسنا أولاهما بالتقديم أكثرها تصرفا"[1].

هذا بالنسبة إلى الترتيب الصوتي، أما بالنسبة إلى نظام التقليبات الذي اتبعه الخليل فيظهر أن الخليل قد رأى أنه لا يمكن حصر جميع مفردات اللغة إلاّ باتباع نظام رياضي دقيق، فهدته عبقريته الفذة وعقليته الرياضية إلى نظام التقليبات.

رأى الخليل أن الكلمات العربية باعتبار أصولها إما أن تكون مكونة من حرفين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة. فالكلمات الثنائية الأصول يمكن حصرها بأن نفرض أن الحرف الأوّل مثلا "أ"، فالحرف الثاني قد يكون الباء أو التاء أو الثاء...الخ فإذا ضربنا أ x 27 أمكن أن نحصر الكلمات الثنائية المبدوءة بالألف، ثم نأخذ الباء ونضربها x 26، والتاء نضربها x 25،... وهكذا.

1- ينظر جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة، مطبعة الحلبي، القاهرة، ج1، ص 90.

ومجموع كل هذا نضربه x 2 ليكون لدينا مقلوب الحرف، لأن التقديم والتأخير معتبر في التركيب فيكون مجموع ذلك جميع الكلمات المركبة من حرفين.

ويلاحظ بأنه بهذا ترك الكلمات المركبة من حرفين متماثلين مثل: أَ أْ، بَ بْ، ثم عمل كذلك في الثلاثيات، ففرض أن كل ثنائي مما تقدم يعتبر كأنه حرف واحد فتضرب عدد الثانئيات x 26، وما بعده x 25 وهكذا، ومجموع ذلك يضرب x 6 جملة المقلوب وفعل مثل ذلك في الرباعي والخماسي[1].

وعلى هذا النظام نجد المواد: ع ك ب، ع ب ك، ك ع ب، ك ب ع، ب ك ع ب ع ك مجموعة في فصل واحد أو كتاب واحد وهو كتاب "العين"، وكذلك نجد المجموعة: ك ت ب، ك ب ت، ب ت ك، ت ب ك، ت ك ب مجموعة مع بعضها في كتاب "الكاف"، والسبب أن الكاف أسبق من التاء والباء حسب الترتيب الصوتي.

وإن أراد باحث مثلا البحث عن معنى كلمة "وَغْدٌ" في معجم العين، عليه أن يردّ هاته الكلمة إلى أصلها (وَغَدَ) ويفتش عن المعنى في كتاب "الغين" لأن الغين أسبق من الدّال، والواو حرف من الحروف الهوائية.

إذن ترتيب الخليل للحروف حسب مخارجها ونظامه في التقليبات قد أصبحا ميزة مرحلة من مراحل التأليف المعجمي، سار عليها تلاميذ كُثر من أهمهم الأزهري في معجمه "تهذيب اللغة"، والقالي في معجمه "البارع"، وابن سيد هفي معجمه "المحكم" "الزُبيدي" في "مختصر العين".

9-1- التعريف بمعجم العين:

9-1-1- مؤلفه:

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ولد في عمان ولكنه نشأ وتعلّم وعلّم بالبصرة فاشتهر بالبصري، ينتسب إلى بطن فرهود من قبيلة الأزد، فعرف بالفراهيدي.

1- أحمد أمين : صحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط8، ج2، القاهرة، 1974م، ص 206.

برز في العلوم اللغوية من نحو ولغة، كما كان بارعا بالعلوم الشرعية والموسيقى. له كتاب "العين"، وهو أوّل معجم لغوي وصل إلينا، وله مؤلفات عدة لم يصلنا منها شيء لكن كُتب الطبقات ذكرت أسماء بعضها منها: "النقط والشكل" و "النغم" و"العروض"، و"الشواهد"، و"الجمل" و"الإيقاع"[1].

9-1-2- منهجه:

بدأ الخليل بن أحمد الفراهيدي كتابه بمقدمة طويلة شرح فيها الطريقة التي سار عليها في وضع كتابه، ذاكرا مخارج الحروف وبعض النواحي الصوتية التي تراعى في تأليف الكلمات، موضّحا أن اتحاد مخارج الحروف أو تقاربها قد يكون سببا في إهمال بعض الكلمات، وأن الكلمات الرباعية والخماسية لابدّ وأن تشتمل على أحد الحروف الذلقيّة التي يجمعها قولك (مربنفل) وإلاّ كانت الكلمة أعجمية.

أما منهج الكتاب فتميز بـ:

أ- رتب المواد حسب مخارجها وفق النظام التالي: /ع ه ح خ غ /ق ك /ج ش ض /ص س ز /ط د ت /ظ ذ ث /ر ل ن /ف ب م /و ي ا/.

ب- نظم الكلمات تبعا لحروفها الأصلية دون مراعاة الأحرف الزائدة فيها أو الأحرف المقلوبة عن أحرف أخرى، وهذا المبدأ ظلّ متبعا في مراحل تطوّر المعجم العربي.

ج- اتبع نظام التقليبات الذي ابتدعه بنفسه، فعالج الكلمة ومقلوباتها في موضع واحد، فمثلا نجد الكلمات: ع ب د، ع د ب، ب ع د، د ع ب، ب ع د، ب د ع كلّها في مادة واحدة وتحت حرف واحد "العين"، وهذا ما اصطلح عليه اللغويون بعد الخليل بالاشتقاق الكبير.

1- الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، ط5، ج2، بيروت، ص 314.

بقطع النظر عما نطقت به العرب ويسميه الخليل المستعمل، وعما لمتنطق به ويسميه الخليل المهمل، لذلك استهل معجمه بمادة "عَفّ" ثم "عَكَّ"، وإن كان عليه أن يبدأ بمادة "عَجَّ"، ثم "عَهَّ"، لكنه لم يعثر على كلمات تتألف من العين والحاء، أو من العين والهاء، وقد رأى أن الكلمات الثنائية لا تأتي من حروف متحدة المخرج أو متقاربة[1].

د- جعل معجمه أقساما على عدد الحروف، وسمّي كل قسم أو كلّ حرف كتابا وبدأ معجمه ب"كتاب العين"، فكتاب الحاء وكتاب الهاء، وهكذا أسمى كتابه باسم الحرف الأوّل منه من باب تسمية الكلّ بالجزء.

هـ- أخضع بتبويب الكلمات لنظام الكميّة، أو لنظام الأبنية، فرتب كلمات كل كتاب حسب الترتيب الآتي:

- الثنائي: وهو عنده ما اجتمع فيه حرفان من الحروف الصحيحة، ولو مع تكرار أحدهما، أو تكرار الحرفين معا نحو: "لو" و "قد" و "قدّ" و " قد قد"...الخ
- الثلاثي الصحيح: وهو ما شتمل على ثلاثة أحرف صحيحة من أصل الكلمة نحو: "جعل"، و"بَتَرَ"
- الثلاثي المعتل: وهو ما اشتمل على حرفين صحيحين وحرف علة واحد، سواء أكان مثالا، نحو: "وقف"، أم أجوافا نحو: "صام" أم ناقصا نحو: "هدى".
- اللفيف: وهو ما اشتمل على حرفي علة في أي موضع، فيشتمل اللفيف المفروق نحو: "وعى" واللفيف المقرون نحو: "عوى".
- الرباعي: وهو ما تألف من أربعة أحرف، نحو: "دحرج".
- الخماسي: وهو ماكان على خمسة أحرف نحو: "سفرجل".

وجعل الرباعي والخماسي في باب واحدة لقلة الألفاظ التي وردت منهما، ثم أنهى كل بحث بالمعتل مُدخلا فيه الهمزة بحجة أنها تسهل إلى أحد حروف العلة نحو:

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح الأب أنستاس الكرملي، بغداد، 1914، ص 68.

"بئر" ⟵ "بير"، "ذئب"⟵ "ذيب".

و- كان يأتي بالشواهد في معظم ما يفسّره، وكانت هذه الشواهد مستمدة من الشعر والحديث والأمثال والقرآن، واعتماده على القرآن والشعر كان أكثر.

الملاحظ على كتاب العين أنه ورد فيه كثير من الأخطاء والهنات، وهذا أمر غير مستغرب لأن صاحبه هو اول مؤلف في المعاجم، فلم يستفد من تجارب سابقيه، ولعل أهم المآخذ التي وجهت إليه:

- صعوبة استعمال ترتيبه المبني على النظام الصوتي، ونظام التقليبات واشتماله على كثير من التصحيف الذي يعود في معظمه إلى عدم تنقيطه.

- انفراده بكثير من الألفاظ واشتماله على أخطاء صرفيّة واشتقاقية.

- اشتماله على حكايات عن المتأخرين ووصفه بعض الأبنية المستعملة بالممهلة.

9-1-3- أثره:

لم تعرف العرب معجما كان له أثر ككتاب العين، وهذا أمر غير مستغرب لمعجم افتتح التأليف المعجمي، فوضع للغويين منهجه، وسنّ لهم سنته، حتى أضحت السّمات التي اتسّم بها مبادئ التزم بها كثير ممن أتوا بعده وحذوا حذوه في التأليف المعجمي فترتيب المواد حسب نظام معيّن في ترتيب الحروف، لا حسب الموضوعات كما كان شائعا في عصره، أصبح السّمة العامّة لمعظم المعاجم التي أتت بعده، والترتيب المخرجي إلتزم به أكثر من معجمي[1].

وترتيب المواد حسب حروف أصولها سارت عليه المعاجم اللغوية العربية والإتيان بالشواهد نراه في معظم المعاجم التي ألفت بعده.

وكذلك فيما يخص نظام التقليبات الذي ابتدعه، والتقسيم حسيب الأبنية ال ذي سار عليه.

1- كالأزهري في معجمه "تهذيب اللغة"، والقالي في "البارع"، وابن سيده في "المحكم" وغيرهم.

وقد ألفت بعض الكتب لإستدراك النقص الذي جاء في كتاب "العين"، منها "الاستدراك على العين" للسدوسي (ت 195هـ)، و"التكملة" للخازرنجي البشتي (ت 348هـ) كما وضعت بعض الكتب لتفده ولإظهار الن قص فيه، ومنها: "استدراك الغلط الواقع في العين" لأبي بكر الزُبيدي (ت379هـ)، و"غلط العين" للخطيب الإسكافي (ت421هـ).

كما وضع بعض اللغويين كتبا للدفاع عنه، ومنها: كتاب "التوسّط" لابن دريد (ت321هـ) وكتاب "الرد على المفضل" لنظويه (ت 323هـ) وكتاب "الانتصار للخليل" للزبيدي. كما اختصره الزبيدي (ت 1205هـ) نفسه في معجم سمّاه "مختصر العين"، وهو معجم يتفق مع كتاب "العين في الترتيب الاجمالي وشرح المفردات، بحيث اعتبرت دائرة المعارف الإسلامية عند كلامها على الخليل أن مختصر العين يعتبر أفضل كتابا يقوم مقام العين[1].

وممّا تجدر الإشارة إليه أن الدراسة المعجمية في عصرنا الحديث لا تقوم من دون أن تفرد قسما مميزا منها لكتاب العين لأهميته في ساحة التأليف المعجمي.

9-1-4- طريقة البحث فيه:

طريقة البحث في **العين** تقتضي أوّلا تجريد الكلمة من زوائدها، ثم النظر إلى ما اشتملت عليه الكلمة من حروف، فإن كان من بلينهاا حرف العين "ع" أيا كالن موضعه فإنّ مكان الكلمة "كتاب العين" ، وإن لم تكن بهل حرف العين "ع" ووجد بها حرف الحاء "ح" فمكانتها كتاب الحاء... وهكذا، ولهذا لابدّ أن يكون الباحث مزوّدا بمعرفة واسعة حول الترتيب المخرجي للحروف.

وما نستطيع استخلاصه من "كتاب العين" أن الخليل بن أحمد الفراهيدي لم يجمع مفرد عن طريق استقراء ألفاظ اللغة وتتبعها في مؤلفات السابقين وشفاه الرّواة، وإنّما

1- حسين نصار: المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1، ص 305 وص 311.

جمعها بطريقة رياضية منطقية، حين لاحظ أن الكلمة العربية قد تكون ثنائية الأصول وقد تكون ثلاثة الأصول، وقد تكون رباعية، وقد تكون خماسية الأصول.

وفي كل حالة إذا أمكن تبديل حروف الكلمة إلى جميع احتمالاتها، وأمكن تقليب أماكن هذه الحروف إلى جميع أوجهها الممكنة، فمثلا مع الثنائي نجد وجهان، ومع الثلاثي ستة أوجه بضرب ثلاثة احرف X وجها الثنائي نتحصل على ستتة أوجه، ومع الرباعي ستة أوجه X أربعة أحرف نتحصل على أربعة وعشرين وجها، ومع الخماسي أربع وعشرون X خمسة أحرف نتحصل على مئة وعشرين وجها،... وهكذا يكون الحاصل معجما يضم جميع مفردات اللغة من الناحية النظرية، ثم النظر في المستعمل من هذه المفردات أو اللفاظ في هذه الأوجه والمهمل منها، وقد يساعده في التمييز والتفريق بين المستعمل والمهمل ما يتمتع به من قريحة لغوية واسعة وخبرة صوتية شاسعة، معرفة بالتجمعات الصوتية المسموح بها وغير المسموح بها في اللغة العربية وبهذات حكم القوانين الصوتية إلى جانب تحكيمه للمادة اللغوية المسجلة لديه[1].

10- مفهوم علم المعاجم وصناعة المعاجم: (/ Léxicologie Léxicographie)

10-1- مفهوم علم المعاجم أو المعجميات:

يعدّ علم المعاجم فرع من فروع علم اللغة المعاصرة، يقوم بدراسة المفردات وتحليلها في أيّة لغة، وخاصة معناها أو دلالاتها المعجمية، ثم تصنيف هذه المفردات استعدادا لعمل وبناء المعجم.

1- ينظر: أحمد المختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص 123.

أو هو المجال الذي يختص بدراسة الألفاظ من جميع الجوانب الصوتية والصرفية والدلالية والأسلوبية[1]؛ أي المعجمية النظرية [2] التي تهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وأبنيتها ودلالاتها ومرادفاتها، والتعابير الااصطلاحية والسياقية التي تتألف منها.

إذن علم المعاجم يهتم بتحليل البنى الصرفية والعلاقات الشكلية التي تربط أطراف الكلام بمستواه الدلالي، فهو يطمح إلى المقاربة بين البنية الشكلية للفظة وبين بعدها الدلالي.

وينقسم **علم المعاجم**بدوره إلى فرعين أساسيين، هما:

- علم المعاجم النظري (Léxicologie)
- علم صناعة المعاجم (Léxicographie)

فـ**علم المعاجم النظري** ، هو "علم يهتم بدراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة أو عدة لغات من حيث المبنى والمعنى" [3]، فيتناول من حيث المبنى دراسة طرق الاشتقاق والصيغ المختلفة، ودلالة هذه الصيغ من حيث وظائفها الصرفية والنحوية وكذا العبارات الاصطلاحية وطرق تركيبها، أمّ ا من حيث المعنى، فيتناول دراسة العلاقات الدلالية بين الكلمات مثل: الترادف والمشترك اللفظي وتعدّد المعنى...الخ.

أمّا **علم صناعة المعاجم**، أو **علم المعاجم التطبيقي** ، فهو يقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره، وتتمثل هذه العمليات فيما يلي:

- جمع المفردات أو الوحدات المعجمية من حيث المعلومات والحقائق المتصلة بها.

1- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 264.

2- علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المصطلح، ط2، السعودية، 1991م، ص 17.

3- حلمي خليل: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2014م، ص 13

- اختيار المداخل أو المواد.
- ترتيب المداخل وفق نظام معين.
- كتابة الشروح أو التعريفات وترتيب المشتقات تحت كل مدخل.
- نشر الناتج في صورة معجم أو قاموس.

ويبدو أن هذه العمليات تشكل أهم العناصر اللازمة في بناء المعجم.

وبما أن علم المعاجم يقوم على المفردات، فنظرية المعجم هي نظرية المفردات والمفردات هي الوحدات المعجمية ؛ أي العناصر الأساسية التي يتكوّن منها المعجم سواء عنينا به الرصيد العام الذي يكوّن لغة جماعة من الجماعات اللغوية، أ م المعجم المدوّن أي الكتاب المشتمل على جزء من الرصيد العام الذي يكوّن اللغة.

والوحدة المعجمية قد تكون عامّة، وقد تكون خاصّة، فالوحدة المعجمية العامّة هي اللفظ اللغوي العام القابل لتأدية الوظيفة الأدبية، فيكون مفردة من المفردات المكونة لنص أدبي ما، ومن أهم خصائص اللفظ اللغوي العام ؛ الاشتراك، التعدد الدلاليوالدلالة الإيحائية والارتباط بالسياقات المختلفة التي تخوّل له الاسيتعمال والانتظام فيها.

أما الوحدة المعجمية الخاصّة، فهيالمصطلح سواء كان علميا، أم كان فنيا، ذو خصائص تميّزه عن غيره أي (اللفظ اللغوي العام).

فالتعميم في اللفظ تقابله الخصوصية في المصطلح، والإيحائية في اللفظ تقابلها ذاتية الدلالة في المصطلح، وكذلك الاشتراك أوالتعدد الدلالي تقابله الأحادية الدلالية.

وهذه الخصائص في المصطلح تجعله غير صالح للوظيفة الأدبية، فهو ذو وظيفة اصطلاحية والوظيفة الاصطلاحية تقت ضي الانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتحديد الدقيقين.

وهذان الصنفان من الوحدات المعجمية قوام **علم المعجم** ، ولذلك فإن علم المعجم يتكوّن من فرعين كبيرين، يقوم أولهما على ألفاظ اللغة العامة، أي الوحدات المعجمية

العامّة ونسميها **المعجمية العامة** ، ويقوم الثاني على الوحدات **المعجمية المخصّصة** أي المصطلحات ونسميه المعجمية المختصة[1].

و**المعجميّة العامة** بدورها تتفرع إلى:

أ- **معجميّة عامّة نظرية** : تبحث في الوحدات المعجمية العامّة، من حيث هي كيانات مجردة معقدة، لها مكوناتها وأحوالها واشتقاقاتها ودلالاتها وخصائصها التميزية.

ب- معجميّة عامّة تطبيقية : تبحث في الوحدات المعجمية العامّة، من حيث هي مكوّنات المعجم المدوّن، أي من حيث هي مداخل في معجم مدوّن، مجموعة من مصادر معيّنة ومنتمية إلى مستويات لغوية محدّدة، وموضوعة في الكتاب بحسب منهج قد أختير في ترتيبها وتعريفها.

كما تتفرع **المعجمية المختصة** إلى فرعين أيضا، وهما:

أ- **معجمية مختصة نظرية** أو كما اصطلح عليها ابراهيم بن مراد "المصطلحية النظرية"، وهي تبحث في المصطلحات من حيث هي كيانات مجردة معقدة، لها مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها وخصائصها التمييزية.

ب- **معجمية مختصة تطبيقية** أو كما اصطلح عليها ابراهيم بن مراد "المصطلحية التطبيقية"، وهي تبحث في المصطلحات من حيث مناهج تقسيمها، ومناهج تكنيزها جمعا ووضعًا، والتكنيز هو وضع المكانز المصطلحية سواء بتأليف المعاجم العلمية والفنية المختصة، أم بالتخزين في الحواسيب.

ومن خلال هذه الأصناف المكونة **لعلم المعاجم** نصل إلى تأليف ما يسمى بـ **المعجم المختص** ، وهو معجم مدوّن مشتمل على جزء قليل أو كبير من مصطلحات علم من العلوم أو فن من الفنون، أو مصطلحات جملة من العلوم والفنون ينتمي إلى المعجمية

1- إبراهيم بن مراد: المعاجم العربية المختصة ودور الحاسوب، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الرابع، 2001، الجزائر، ص 91.

المختصة التطبيقية، وهذا ينتمي إلى المعجمية المختصة التي تكوّن مع المعجمية العامة "**علم المعاجم**".

كما يؤكد إبراهيم بن مراد على ضرورة الارتباط بين شقي المعجمية النظري والتطبيقي للوصول إللى إخراج المعجم الجيد بقوله: "الصناعة المعجميّة لا يمكن أن تنفصل عن النظرية المعجمية، وهذا الارتباط بين النظرية والتطبيق في تأليف المعجم ضروري لإنتاج المعجم الجيّد"[1].

فإذا كانت "**المصطلحية**" تجمع بين القسم النظري وهو **(علم المصطلح)** وبين القسم التطبيقي وهو **(صناعة المصطلح)** ، فإن "**المعجمية**" هي الأخرى تجمع بين القسم النظري **(علم المعجم)** وبين القسم التطبيقي **(صناعة المعجم)**.

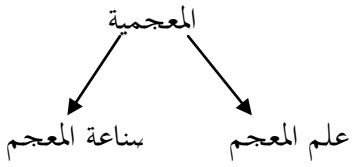

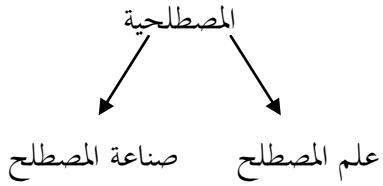

10-2- صناعة المعجم: (Léxicographie)

وهو الجانب الذي يتعلق بجمع البيانات واختيار المداخل وكتابة المواد، ونشر الناتج النهائي في شكل معجم[2]، فموضوع **صناعة المعجم** هو البحث في الوحدات المعجمية من

1- إبراهيم ابن مراد : المعاجم العلمية العربية المختصة ودور الحاسوب، ص 94.

2- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 264.

حيث هي مداخل معجميّة تجمع بين مصادر ومن مستويات لغوية ما ومن حيث هي مادة كتاب قد ألف بحسب منهج في الترتيب وتعريف معيّن[1].

"**علم المعجم**" و"**صناعة المعجم**" مصطلحين ضروريين في تأليف المعاجم، وهما أشمل وأوسع من "**علم المصطلح**" و"**صناعة المصطلح**" يقول أحمد مختار علي: "إذا كان المصطلح أحد الفروع الهامة لعلم اللغة التطبيقي، وهو في الوقت نفسه أحد الفروع الأساسية لصناعة المعاجم، باعتباره نوعا من المعاجم الخاصّة، فقد كان من المتوقع أن يكون المصطلح اللغوي هو النموذج الذييجب احتذاؤه من أصحاب التخصّصات الأخرى وكان اولى باللغويين أن يضربوا المثل لغيرهم في الانضباط، وأن يكونوا قدوة للآخرين في إخضاع مصطلحاتهم للمواصفات اللغوية الضرورية، وهو مع الأسف مالم يحدث حتى الآن"[2] .

ما يلاحظ من قول أحمد مختار عمر أنّه شدّد على ضرورة الاهتمام بالمصطلح اللغوي وإيلاء الأهمية الكبرى له من قبل اللغويين الذين تسند لهم مهمة وضع المصطلحات وفقا للمواصفات اللغوية المعمول بها.

10-3- العلاقة بين علم المعجم وعلم المصطلح:

يشترك **علم المصطلح** و**علم المعجم** في مجموعة من السّمات النظرية:

- في استرداد المفردات وتحليلها ومعالجتها وبنائها وخزنها للغات.

- كما يشتركان في السّمات التطبيقية، حيث تتطابق العلوم التطبيقية للمصطلحية وصناعة المعجم في توزيع المفردات بشكل مطبوع أو مجموعة حقائق.

وهكذا ينظم **علم المصطلح** وتطبيقاته **صناعة المعجم**، فالعلاقة بينهما علاقة مغلقة.

1- إبراهيم بن مراد: مقدمة النظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، دط، 1997م، تونس، ص 8.

2- أحمد مختار عمر: التعددية في المصطلح اللغوي، آثارها ووسائل القضاء عليها، مجلة كلية العلوم، العدد الثالث والعشرون، جوان 1989م، ص 5 وص 6.

علم المصطلح فرع من **علم المعجم** ، إذ أن علم المعجم يتكوّن من فرعين كبيرين هما: **المعجميّة العامّة** وقوامها الألفاظ العامّة، و **المعجمية المختصة** وقوامها المصطلحات، وينقسم بدوره كل فرع إلى قسمين، وهما قسم نظري والآخر تطبيقي.

ف **المعجميّة العامّة** تشتمل على مبحث نظري يسمى (Léxicilogie) موضوعه البحث في الوحدات المعجميّة من حيث مكوّناتها وأصولها واشتق اقها ودلالاتها، ومبحث تطبيقي يوافق ما يسمّى (Léxicographie) موضوعه البحث في الوحدات من حيث هي مداخل معجميّة تُجمع من مصادر ومستويات لغوية ما.

و**المعجميّة المختصّة** أيضا تشتمل على مبحث نظري يوافق ما يسمّى (Terminologie) موضوعه البحثفي المصطلحات من حيث مكوّناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها، ومبحث تطبيقي يوافـق ما يسمّى (Terminographie) موضوعه البحث في المصطلحات من حيث مناهج تقييسها ومناهج تكنيزها جمعًا ووضعًا[1].

ويمكن تلخيص هذه العلاقة بين **علم المعجم** و**علم المصطلح** في المعادلة الآتية:

علم المعجم = معجميّة عامّة + معجميّة مختصّة.

معجميّة عامّة = معجميّة عامّة نظرية + معجمية عامة تطبيقية
↓ ↓
علم معجم صناعة المعجم

معجميّة مختصّة = معجميّة مختصة نطرية + معجمية مختصّة تطبيقية
↓ ↓
علم المصطلح صناعة المصطلح

فالعلاقة تظهر جليّة بين **علم المعجم** و **علم المصطلح** متمثلة في الاشتمال واالاحتواء حيث أن كلّ علم لا يقوم بمعزل عن العلم الآخر.

ونتيجة لهذه العلاقة الوطيدة بين العلميين أضحت ضرورة ملحة إلى تكاثف جهود اللغويين واللسانيين العاملين على تخطيط استراتيجيات لغوية ولسانية في تكوين

1- إبراهيم بن مراد: مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيربوت، 1997، ص 13.

مصطلحيين ومعجميين مطبّقين تسند لهم مهمة جمع المصطلحات الخاصّة بالعلوم والتقنيات ودراستها وتحليلها، ثم وضعها في معاجم خاصة بها لاستعمالها عند الحاجة وفي هذا الصدّد يقول عبد الرحمان الحاج صالح: "دراسة الألفاظ الخاصة بالعلوم والتقنيات بتجميعها ورصدها وتحليلها ووضع بعضها عند الاقتضاء"[1].

1- عبد الرحمان الحاج صالح: الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما ضمن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 371 وص 372.

الفصل الثاني:

المصطلح الصوتي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي

بدأ التأصيل للمصطلح اللغوي مع أولئك النحاة القدماء وعلى رأسهم أبو الأسود الدؤلي(ت 69هـ) الذي تمكّن من وضع العلم الحافظ لقواعد النحو، ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) وتلاميذه ليخطوا بالنحو إلى التطوّر وتأسيس مصطلحاته وقضاياه حيث كان لمصطلحات الخليل دور كبير في تأصيل الدرس اللغوي العربي، ثم يأتي دور تلميذه سيبويه (ت 180 هـ) الذي يشكل مرحلة استكمال ما بدأه أستاذه الخليل فبلغ العمل المصطلحي مرحلة من النضج والرقي، تعّد مرحلة بلغ فيها المصطلح تقدما ملحوظا وبخاصّة على يد الخليل الذي أصّل للقضايا اللغوية جاعلا لها ملامح خاصة بها.

ولعّل استخدام الخليل لتلك المصطلحات هو الذي لفت انتباه تلميذه سيبويه فشاعت في الدرس اللغوي العربي من خلال " الكتاب" الذي كان للخليل دور كبير فيه.

إنّ المصطلح اللغوي لم يعرّف تعريفا شاملا إلاّ بعد أن نضج على يد الخليل بن أحمد الذي عمق ما تركه السابقون حتى قال عنه القفطي (ت 624هـ):"فقد استنبط من علم النحو ما لم يسبق إليه" [1]، كما عاش الخليل بعبقريته حيا في فكر تابعيه و من حذوا حذوه في الدرس اللغوي، فهذا "الكتاب" الذي ألفه سيبويه فضل الخليل فيه لا يجحد حتى قيل إنّ الأوفق أن ينسب " الكتاب" إلى الخليل وحده أو إليهما معاً، يقول أبو الطّيّب اللغوي (ت 351هـ):" عقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل" [2]، ويقول ثعلب (ت 291هـ):" اجتمع على صنعة الكتاب اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه والأصول والمسائل

[1]– القفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف): إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تح :محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986م، ج1، ص378.

[2]– أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي): مراتب النحويين، تح :محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2002م، ص73.

للخليل"[1]، ومعنى هذا أن الجهد النحوي الذي تضمنه "الكتاب" قد شمل جهد سيبويه و جهد سابقيه و بخاصة الآراء اللغوية لأستاذه الخليل.

وقد أكّد هذا الرأي قول طلالة علامة :" إنّ الفراهيدي شرّع وفكر وأسّس والفارسي نقل وسجّل وأصّل وتابع واستنفذ" [2]، وعليه فعمل سيبويه يعدّ تتمة لعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي.

أمّا " الكتاب" فهو أوّل أثر استوعب ما كان قبله من مفاهيم وآراء لغوية، الأمر الذي يجعلنا نقول أنّ عمل سيبويه، العلمي نضج متأخر لآراء متقدمة ومباحث سبقته منذ أيّام أبي الأسود الدؤلي حتى أيّام الخليل التي مهدت له الطريق وساعدت على إيجاد هذا الإرث اللغوي الجليل، فلولا أبو الأسود الدؤلي لما كان للنحو أصل يبحث فيه ويتحدث به رغم بساطة تلك المفاهيم وقتئذ.

وخلاصة القول إنّ المادة اللغوية التي احتواها الكتاب تتمتع بدرجة من الغزارة والنضج مما يحمل على التأكيد بأنها نتيجة مخاض طويل ومجهودات أجيال متعاقبة " يمثل الخليل بن أحمد وسيبويه آخر حلقاتها" [3]، لهذا قيل إنّ الكتاب هو مرجع المراجع في النحو[4].

---

[1]– مقدمة الكتاب، ج1، ص24.

[2]– طلال علامة: تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص152.

[3]–ينظر محمد زغوان: إرهاصات النشأة في النحو العربي، مجلة التراث العربي ، المجلد25، العدد99 والعدد100، رمضان 1426هـ–2005م، ص258.

[4]– محمود سليمان ياقوت: مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية، طنطا، مصر، 2003م، ص10.

1- التعريف بالخليل بن أحمد الفراهيدي:

- **اسمه ونسبه:**

هو أبو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي [1] من الفراهيد بن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن نضر بن الأزد بن الغوث، ويقال الفرهودي وهو منسوب إلى فرهود بن شبابة بن فهم؛ والفراهيد: صغار الغنم[2].

قال ابن أبي خثيمة: أحمد أبو الخليل أوّل من سمي في الإسلام بأحمد، وأصله من الأزد من فراهيد[3]

- **مولده ونشأته:**

ولد الخليل رحمة الله عليه سنة مائة[4]. في قرية من قرى عمان، ثم انتقل إلى البصرة وعاش فيها، وقيل: إنه مولى الفراهيد وأصله من الفرس[5].

لم تكن حياته كلّها صفوا، فقد كان فقير الحال، ولم يسع إلى متاع الدنيا، فكان سعيه إلى مجالس العلم ولقاء العلماء يأخذ عنهم ويأخذوا عنه، ويدّرس في المسجد الجامع بالبصرة، فأعطى للعلم وقته وحياته وهذا جلّ اهتمامه، وعاش فقيرا صابرا وكان شعث الرأس شاحب اللون، قشف الهيئة متمزّق الثياب، متقطع القدمين مغمورا في الناس لا

---

[1]- ينظر: ياقوت الحموي: معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ-1993م، ج3، ص1260، وينظر: إنباه الرواة، ج1، ص376.

[2]- ينظر: القفطي: إنباه الرواة، ج1، ص376.

[3]- ينظر: ابن النديم: الفهرست، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1417هـ-1997م، ص65.

[4]- ينظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ-1985م، ج7، ص430؛ وينظر: الحموي: معجم الأدباء، ج3، ص1269.

[5]- الحموي: معجم الأدباء، ج3، ص1270.

يُعرف. قال عنه تلميذه النضر بن شميل: ما رأى الرأوون مثل الخليل ولا رأى الخليل مثل نفسه[1].

- **أخلاقه وصفاته:**

كان الخليل ورعا تقيا زاهداً عفيف النفس، متقشف لم يشغله من هموم الدنيا شيء ورُوي أن سليمان بن حبيب والي فارس والأهواز وجّه إلى الخليل يستدعيه لتأديب ولده فأخرج الخليل إلى رسوله خبزا يابسا، وقال له: كل فما عندي غيره، وما دمت أجده فلا حاجة لي إلى سليمان، وقال:

أبلغ سليمان أني عنه في سعة *** وفي غنى غير أني لست ذا مال.

سخي بنفسي أني لا أرى أحد *** يموت هزلا ولا يبقى على حال.

وأن بين الغنى والفقر منزلة *** محطومة بجديد ليس بالبالي.

الرزق عن قدر لا الضعف ينقصه *** ولا يزيدك فيه حول محتال.

إن كان ضن سليمان بقائله *** فالله أفضل مسؤول لسؤال.

والفقر في النفس لا في المال نعرفه *** ومثل ذاك الغنى في النفس لا المال.[2]

ومثلما كان قمة في العلم كان قمة في الزهد والورع، لم يقبل أن يكون خادما للملوك والأمراء والولاة، في حين أن كثيرا من العلماء كانوا يريدون الصلّة بهم، وكان الشعراء يتكسبون بشعرهم والأدباء يتقربون بنثرهم، أمّا الخليل فقد ترفّع عن كلّ ذلك وكان يعيش من بستان خلفه عليه أبوه بالحربية.

[1]– الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، ط1، ماي2002م، ج2، ص314.

[2]– ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج3، ص1266.

وقد قيل فيه:" أقام الخليل في خص من أخصاص البصرة لا يقدر على فلسين وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال"[1].

ويروى عن تلميذه النضر بن شميل أنّه قال: كنا نميّل بين ابن عون والخليل بن أحمد أيّهما نقدّم في الزهد والعبادة ؟ فلا ندري أيّهما نقدّم، وكان يقول: ما رأيت رجلا أعلم بالنسبة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد، وكان يقول:" أكلت الدنيا بعلم الخليل بن أحمد وكتبه وهو في خص لا يشعر به"، وكان يحجّ سنة ويغزو سنة، وكان من الزهاد المنقطعين إلى الله تعالى، وكان يقول: إن لم تكن هذه الطائفة أولياء الله تعالى فليس لله ولي.

لقد كان الخليل سمح التعامل طيّب النفس صافي السريرة وقورا لا يعادي أحدا، ولا يعارض أحدا من العلماء، بل يسمع منهم كثيرا حتى يقنع من كلامهم، وكان يتغاضى عن المسيء، ويتسامى عن صغائر الأمور ويرى ذلك لا قيمة له، لأن العلم والأخلاق لا يفترقان.

وقد قال فيه سفيان الثوري:" من أحبّ أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والفضة فلينظر إلى الخليل بن أحمد"[2].

وقال أيوب بن المتوكل: (كان الخليل إذا أفاد إنسانا شيئا لم يره أنه أفاده وإن استفاد من أحد شيئا أراه بأنّه استفاد منه)[3].

---

[1]– معجم الأدباء، ج3، ص1268.

[2]– المصدر نفسه، ج3، ص1270.

[3]– ينظر: البخاري (أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي): التاريخ الكبير، تح هاشم البدوي وآخرون، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، (دت)، (دط)، ج1، ص434.

كما قال عنه الحموي:" سيد الأدباء في علمه وزهده"[1].

وقال عنه ابن حبان(كان من خيار عباد الله من المتقشفين في العبادة)[2].

- **علم الخليل وذكاؤه:**

الخليل بن أحمد عبقري من كبار عباقرة الحضارة العربية الإسلامية، ومبدع من أبرز المبدعين في علوم العربية، تميز بالعلم الرصين والعقلية الفكرية الفذة التي فقهت كتاب الله عز وجل وانقطعت للعلم والبحث والدرس، إنّه عبقري العربية الأول وأحد أئمتها الكبار كان أستاذا للعربية وإماما في دراستها، وكان آية في الذكاء وهذا ما أدى بالعلماء إلى الثناء عليه.

جاء في كتاب نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري: أن الخليل (سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله)[3].

ويقول أيضا: (هو أوّل من استخرج علم العروض وضبط اللغة، وأملى كتاب العين على الليث بن المظفر)[4].

وكان أوّل من حصر أشعار العرب، وكان يقول البيتين والثلاثة ونحوها في الآداب مثل ماروي عنه أنه كان يقطّع العروض، فدخل عليه ولده في تلك الحالة، فخرج إلى

---

[1]– ينظر: معجم الأدباء، ج3، ص1360.

[2]– ينظر: ابن حبان: الثقات، تح: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط1، 1393هـ–1973م، ج8، ص230.

[3]– الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1405هـ–1985م، ج1، ص45.

[4]– المصدر نفسه، ج1، ص45.

الناس وقال: إنّ أبي قد جنّ، فدخل الناس عليه فرأوه يقطّع العروض، فأخبروه بما قال ابنه، فقال له:

لو كنت تعلم ما أقول عذرتني *** أو كنت تعلم ما تقول عذلتكا

لكن جهلت مقالتي فعذلتـــني *** وعلمت أنك جـــاهل فعذرتكا [1].

ولشغفه بالعلم دعا بمكة أن يرزقه الله تعالى علما لم يسبق له، فرجع وفتح الله عليه بالعروض، وكانت له معرفة بالإيقاع والنغم، فقد نظر في شعر العرب وأحاط بإيقاعاته ودفعه حسّه المرهف وذوقه الرفيع إلى استخراج علم العروض، حيث اهتدى إلى أوزان الأشعار وبحورها وقوافيها، وبهذا قدّم خدمة جليلة للشعر العربي لم يسبق إليها .

كما قال عنه السيوطي:" أوّل من صنّف في جمع اللغة الخليل بن أحمد ألّف في ذلك كتاب العين المشهور"[2].

ويقول الحموي:" وكان الخليل أعلم الناس وأذكاهم وأفضل الناس وأتقاهم، وكانوا يقولون: لم يكن في العرب بعد الصحابة أذكى من الخليل بن أحمد ولا أجمع"[3].

ويقول السيرافي:" كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله"[4].

وقال عنه ابن خلكان:" كان إماما في النحو، وهو الذي استنبط علم العروض وأخرجه إلى الوجود، وحصر أقسامه في خمس دوائر يستخرج منها خمسة عشر بحرا

---

[1]– نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ج1، ص46.

[2]– السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: جاد المولى وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، (دط)، (دت)، ج1، ص76.

[3]– ينظر: معجم الأدباء، ج3، ص1262.

[4]– المصدر نفسه، ج3، ص1261.

وكان الخليل رجلا صالحا عاقلا"[1].

وقال الذهبي:" الإمام صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، وكان رأسا في لسان العرب، ودينا ورعا، قانعا متواضعا، كبير الشأن، وكان رحمة الله عليه مفرط الذكاء وكان هو ويونس إمامي أهل البصرة في العربية"[2].

وقال عنه أيضا:" كان إماما كبير القدر في لسان العرب، خيرا متواضعا، فيه زهد وتعفّف"[3].

وقال إبراهيم بن إسحاق الحربي:(كان أهل البصرة، يعني أهل العربية منهم أصحاب الأهواء إلاّ أربعة، فإنّهم كانوا أصحاب سنة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل ويونس، والأصمعي"[4].

وأمّا عن ذكاء الخليل فقيل: (كان عند رجل دواء لظلمة العين ينتفع به الناس فمات الرجل وأضرّ ذلك بمن كان يستعمله، فقال الخليل بن أحمد: أله نسخة معروفة ؟ قالوا: لم نجد نسخته. قال: فهل له آنية يعمله فيها ؟ قالوا: نعم: إناء كان يجمع الأخلاط فيه قال: فجيئوني به، فجعل يشمّه ويخرج نوعا نوعا حتى ذكر خمسة عشر نوعا، ثم سأل عن جمعها ومقدارها فعرف ذلك ممن يعالج مثله، فعمله وأعطاه الناس فانتفعوا به تلك المنفعة

---

[1]– ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978م، ج3، ص344 و345.

[2]– الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج7، ص429 وص430.

[3]– الذهبي: العبر في خَبَرَ من عَبَر، تح وضبط على مخطوطتين: أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985م، ج1، ص306.

[4]– ينظر: ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ، ج3، ص162 وص163.

ثم وجدت النسخة في كتب الرجل فوجدوا الأخلاط ستة عشر خلطا كما ذكر الخليل لم يغفل إلاّ خلطا واحدا)[1].

ومن الأقوال التي تبرز ذكاء الخليل وفطنته أنه قال: كنت أخرج من منزلي فألقى رجلا من أربعة: رجلا أعلم مني فهو يؤم فائدتي، ورجلا مثلي فهو يؤم مذاكرتي، ورجلا متعلّما مني فهو يؤم ثوابي، ورجلا دوني في الحقيقة، وهو يرى أنه فوقي ويحاول أن يتعلم مني وكأنه يعلّمني فذاك الذي لا أكلمه ولا أنظر إليه. وقال أيضا: الرجال أربعة: رجل يدري وهو يدري أنه يدري فذاك عالم فاتبعوه، ورجل يدري ولا يدري أنه يدري فذاك غافل فنبهوه، ورجل لا يدري ويدري أنه لا يدري فذاك جاهل فعلّموه، ورجل لا يدري ولا يدري أنه لا يدري فذاك مائق فاحذروه[2].

وقد كان للخليل مكانة عند الليث بن المظفر، فلما صنّف كتاب العين خصّه به وحظي عنده حبّا، ووقع منه موقعا عظيما، ووهب له مائة ألف درهم، وأقبل على حفظه وملازمته فحفظ منه النصف، واتفق أن يشتري جارية نفيسة فغارت ابنة عمّه، وقالت: والله لأغيظنّه وإن غظته في المال لا يبالي، ولكني أراه في كل ليله ونهاره على هذا الكتاب والله لأفجعنّه به، فأحرقته، فلما علم الليث اشتد أسفه ولم يكن عنده غيره منه إلا نسخة، وكان الخليل قد مات، فأملى النصف من حفظه وجمع علماء عصره وأمرهم أن يكملوه على نمطه، وقال لهم" مثلوا واجتهدوا، فعملوا هذا التصنيف الذي بأيدي الناس.

[1]–ينظر: معجم الأدباء، ج3، ص1263.

[2]– ينظر: معجم الأدباء، ج3، ص1263.

- **شيوخ الخليل وتلامذته:**
  - **شيوخه:**

أخذ الخليل العلم عن نحويين مشهورين كعبد الله بن إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء، وحدّث عن أيوب االسختياني، وعاصم الأحول والعوام بن حوشب، وغالب القطان.

  - **تلامذته:**

من أشهر العلماء الذين أخذوا عنه[1]:

الأصمعي، سيبويه، النضر بن شميل، هارون موسى النحوي، ووهب بن جرير وعلي بن نصر بن علي الجهضمي، ومؤرج بن عمرو السدوسي.

- **مؤلفات الخليل:**

من أشهر مؤلفاته كتاب العين [2]؛ مات ولم يتممه كتابا، ولا هذبه، ولكن العلماء يغرفون من بحره [3]. وهو أوّل معجم في العربية وقد فكر فيه الخليل وطلب من تلميذه الليث بن المظفر أن يكتب عنه، ثم بعد موته أتم تلميذه هذا الكتاب.

وللخليل مصنفات أخرى منها:

- ✓ **كتاب النغم:** وهذا الكتاب يؤكد معرفة الخليل بعلم الموسيقى معرفة تامّة وقد احتذاه من جاء بعده.
- ✓ **كتاب الإيقاع:** وهو الآخر يلخّص ثمرة ثقافة الخليل الموسيقية.
- ✓ **كتاب العروض:** وقد ضمّه ما توصل إليه في علم العروض.

---

[1]– ينظر: سير أعلام النبلاء، ج7، ص330، وينظر: معجم الأدباء، ج3، 1262.

[2]– ينظر: الفهرست، ص65.

[3]– ينظر: سير أعلام النبلاء، ج7، ص430 وص431.

- ✓ **كتاب النقط والشكل:** وقد ذكر أن الخليل هو أوّل من وضع النقط ورسمه في كتاب وذكر علّله، وأن الذين جاءوا بعده سلكوا طريقته واتبعوا سنته، وقد ذكر فيه ما توصل إليه في باب النقط والشكل. ابتكارات لم يسبق إليها، وهي ابتداعه الشكل المعروف الذي أخذه من صور الحروف.
- ✓ **كتاب الشواهد:** وهو كتاب يحتوي على بعض الشواهد التي سمعها من الأعراب.
- ✓ **كتاب العوامل:** يختص بالعوامل النحوية.
- ✓ **كتاب فائت العين:** استدراك لما فاته في كتاب العين.
- ✓ **كتاب المعمي:** وهو عبارة عن مؤلف في الألغاز.
- ✓ **كتاب معاني الحروف.**

- **وفاة الخليل:**

توفي الخليل بالبصرة سنة سبعين ومائة، وعمره أربع وسبعون سنة[1].

وقيل: مات سنة خمس وسبعين و مئة عن أربع وسبعين سنة[2].

وقيل: مات سنة ستين ومائة [3]، والأوّل هو المشهور [4]. ويقال أن سبب وفاة الخليل أنه قال أريد أن أعمل نوعا من الحساب تمضي به الجارية إلى الفامي (البقال) فلا يمكنه أن يظلمها، فدخل المسجد وهو يعمل فكره فصدمته سارية وهو غافل فانصرع فمات من ذلك وقيل: بل صدمته السارية وتوفي بعدها وهو يقطع بحراً من العروض.

---

[1]– ينظر: الفهرست، ص65.

[2]– ينظر: معجم الأدباء، ج3، ص1260.

[3]– ينظر: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1417هـ–1997م، ط1، ج5، ص222.

[4]– ينظر: ابن كثير: البداية والنهاية، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1418هـ–1997م، ط1، ج3، ص565.

2- الصّوت عند اللغويين العرب القدماء:

أدرك القدماء أهميّة الصوت في استعمال اللفظ لذلك اهتموا بدراسته من حيث هو ظاهرة فيزيولوجية واعتبروه الأساس المعوّل عليه في وضع القوانين والمعايير التأسيسية للصرف والنحو، ذلك أن الصوت قد وجدت آثاره في دراسات قد لا تبدو علاقتها واضحة بالصّوت، فالنظام الصّرفي والنحوي في مرحلتهما التمهيدية الأولى قد نشآ في رحاب معاينة الظاهرة الصّوتية.

من ذلك نجد المصطلحات الدّالة على الحركات الإعرابية ، فهي أصوات من جهة تشكل صوائت إمّا قصيرة أو طويلة، ومن جهة أخرى هي علامات دالة على الفاعلية والمفعولية ، ضف إلى ذلك صلة الأصوات وثيقة بالبحث الصّرفي عند العرب بكل جزئياته الصوتية، فكان ما توصل إليه العلماء العرب في البحث الصّرفي عبارة عن استجابة فعلية لمفاهيم صوتية قبل أن تتبلور دلالتها المعاصرة.

ولعّل لهذا السبب يقول سامي عوض:" لم يقدّم سيبويه مصطلحات تميّز في وضوح الأصوات وبناء الكلمة وبناء الجملة، فكل هذا يدخل عنده في مجال واحد هو مجال النحو"[1].

كما ربط الخليل بن أحمد اللغة بالصوت باعتباره امتداد للبنية التركيبية وأصل الأفكار المنطوقة في اللغة، وهذا ما توصل إليه دي سوسير (1857م-1913م) بعد قرون حينما رأى أن اللغة فكرة منظمة مقرونة بالصوت من خلال الربط بينهما يقول فردينان دي سوسير (F.De saussure) :" إنّ الدور المميّز للغة بالنسبة للفكر ليس

[1]-سامي عوض: دراسة في النحو البصري والكوفي، المؤسسة الشرقية للطباعة والصناعة، اللاذقية، سوريا، 1981م-1982م، ص6.

وسيلة صوتية مادية للتعبير عن الأفكار، بل القيام بوظيفة حلقة الوصل بين الفكر والصوت في ظروف تؤدي بالضرورة إلى التمييز المتبادل لوحدات الفكر والصوت"[1].

وهذا التفاعل الصوتي هو الذي كان يرنو إليه الخليل في مقدمة العين ليخلص إلى العلاقة الجامعة بين الأفكار والأصوات، ومن هنا يرى مهدي المخزومي أن الخليل لم يتناول اللغة بالدرس من قمة الهرم كما فعل سابقوه ومن عاصروه، ولكنه تناولها من القاعدة فبدأ الدرس اللغوي من الصوت الذي تتألف منه مفردات اللغة واستطاع بذلك أن يفسّر ظواهر لغوية لم تكن لتفهم دون فهم سابق لطبيعة الحروف وتفاعلها.[2]

وعليه فالصوت ومصطلحاته في الدراسات اللغوية التراثية ليس جديدا، بل كان معروفا منذ زمن الخليل بن أحمد، الذي يعدّ أوّل من وضع الصوت اللغوي موضع التطبيق في دراسته التي انتظمها كتابه "العين" وبخاصّة مقدمته التي تنّم عن حسّ لغويّ دقيق فقد أحسّ الخليل بكثير من جوانب الظاهرة الصّوتية لذلك يعد الأول الذي جعل الصوت اللغوي أساس اللغة المعجمي. فكان بذلك المؤسس والرائد بلا منازع، ضف إلى ذلك جهود تلميذه سيبويه، فهو الممثل الحقيقي للأفكار الصّوتية التي نقلها لنا من علم الخليل في مؤلفه " الكتاب"، وقد ورث عن شيخه الوصف الدقيق لأصوات العربية في مخارجها وصفاتها وتبقى أفكار الخليل ونظرياته النور الذي يهتدي به علماء اللغة والنحو والصرف واللسان وما قدّمه أيضا ابن جني (ت 392هـ) في القرن الرابع الهجري يعدّ تأصيلا صوتيا لكثير من الخصائص المكتشفة في ضوء علم الأصوات الحديث.

وهكذا فليس جديدا القول بسبق العرب إلى تأصيل الصوت اللغوي واضطلاعهم بمصطلحاته ومفاهيمه منذ القدم وفي هذا يقول إبراهيم أنيس:" ولقد كان للقدماء من علماء العربية بحوث في الأصوات اللغوية شهد المحدثون أنها جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم

[1] -F.De saussure : cours de linguistique generale, ed payot, paris,p110.

[2] –ينظر: مهدي المخزومي: عبقري من البصرة، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية،1972م، ص35.

وقد أرادوا بها خدمة اللغة العربية والنطق العربي، ولا سيما في الترتيل القرآني، ولقرب هؤلاء العلماء من عصر النهضة العربية واتصالهم بفصحاء العرب كانوا مرهفي الحسّ دقيقي الملاحظة، فوصفوا لنا الصّوت العربي وصفا أثار دهشة المستشرقين وإعجابهم" [1].

حيث قدم العرب مفصلا صوتيا يمثل غاية في الدّقة والتقعيد، وهو يهدف إلى وضع ضوابط للأداء الفعلي انطلاقا من القراءة الصّحيحة للقرآن الكريم، وهي القراءة التي تخضع للكفاءة اللغوية للسان العربي.

وما توصل إليه العرب من نتائج صوتية قد أيّدها الدرس الصوتي الحديث نتيجة لعمق مفاهيم المصطلحات الصوتية التي خاض غمارها العلماء القدماء العرب وأوجبت تهافت ثلة من اللغويين الغربيين للاعتراف بها من ذلك :

- قول المستشرق الألماني برجستراسر:" ولم يسبق الغربيين في هذا العلم إلاّ قومان من أقوام الشرق وهما أهل الهند والعرب".[2]
- وقول فيرث الإنجليزي:" إنّ علم الأصوات نما وشبّ في خدمة لغتين مقدستين هما السنسكريتية والعربية".[3]
- وأيضا اعتراف جورج مونان(G.Mounin) بجودة الدرس الصوتي عند العرب بقوله: " منذ القرن الثامن الميلادي كان علماء اللغة في البصرة يسعون إلى وصف لغتهم وصفا صوتيا، وسواء أوجدوا تلقائيا علماء للأصوات جديرا بأن يذكرنا بالعلامة بانيني أنهم اقتبسوا هذا العلم عنه فتلك مشكلة على حدة ولكن لا

[1]– إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975م، ص5.

[2]– برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وعلّق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، 1982م، ص11.

[3]– أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1991م، ص101.

بد لنا – بادئ ذي بدء– أن نعترف بوجود هذا العلم في الأصوات وأنه علم فذ ممتاز".[1]

ولقد استمرت اللغة العربية في استقطابها لأكثر العقول تميّزا في اللسانيات فكان من أبرز المهتمين بها مايكل بريم (Micheal .Brâme) الذي يقول:" يبدو أن اللسانيات السامية في وصفها الراهن مفلسة، فليس هناك إلى الآن وصف صوتي معاصر لأية لغة سامية تتجاوز تحليل النحويين العرب القدماء".[2]

وقد كتب المستشرق الألماني شاده رسالته لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان: علم الأصوات عند سيبويه، سنة 1911م، حيث رجح فيها أن العرب لم يقتبسوا علم الأصوات من أحد، وأنه من وضعهم واستنباطهم لخدمة القرآن الكريم وأدائه.[3]

ومن خلال تشريح آليات المصطلح الصوتي عند العلماء القدماء تبين لنا أن المعطيات المعرفية التي بلورها علماؤنا فيما يخص الدراسة الصوتية يمكن تفريعها إلى نوعين هما:

- مستوى الصوت اللغوي المنفرد، حيث يدرس الصوت في مادته وتحقيقه أي دراسة هجائية نطقية للصوت، وهي تندرج ضمن ما أطلقت عليه اللسانيات الحديثة علم الصوت العام أو الصوتيات العامة (phonetique) .

---

[1]– جورج مونان: تاريخ علم اللغة من نشأتها حتى القرن 20، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، 1972م، ص107.

[2]- Michael Brâme : Arabic phonology implication for phonological theory and historical semitic .phd dissertation mit, 1970,p40.

[3]– ينظر: عبد الفتاح المصري: الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة ، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، العدد15و16، أفريل 1984م، دمشق، ص238.

- ومستوى التشكيل الصوتي، حيث يدرس الأصوات اللغوية من خلال وظائفها التمييزية وهذه الدراسة تندرج ضمن علم الأصوات الوظيفي أوالصوتيات الوظيفية (phonologie)، وهي تقف على دراسة الطبيعة الاختلافية للأصوات اللغوية و بالتالي الوقوف على دور الأصوات في تأدية المعنى وتبليغه أي وظيفتها في تحديد المعنى .

3- التفكير الصوتي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي:

بدأ التفكير الصوتي عند العرب بعد مجيء الإسلام في القرن الأوّل الهجري نتيجة انتشار اللحن وتفشيه في غياب الحركات التي تعّد معياراً للنطق الصّحيح، وتشابه بعض الحروف تشابها تاماً يستحيل معه التفريق بين حرف وآخر، فلم تعرف الكتابة العربية آنذاك الحركات ولم تميّز الحروف المتشابهة بالإعجام، ومن هنا أخذ اللحن يتسرب إلى اللغة العربية ومنه إلى قراءة القرآن الكريم، فكان لابدّ من وضع ضوابط معيارية للنطق السليم للحفاظ على كتاب الله عزّ وجلّ وصونه من التحريف والتّصحيف.

فمن الثابت الأكيد أن الاهتمام بدراسة الأصوات قد نشأ عند العرب مرتبطا بالدراسات القرآنية.[1]

ولأجل ذلك قام العلماء العرب بمحاولتين : إحداهما للضّبط والشكل والأخرى لإزالة اللّبس، وقد قام بالمحاولة الأولى أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) بتكليف من زياد بن أبيه أمير العراق عام (67هـ) لضبط المصحف بالشكل .

وكانت هذه الطريقة التي اهتدى إليها الدؤلي في نقط المصحف علمية عملية تربط بين الحركة وهيئة الشفتين وتميّز بين الحركات بموضع كلّ منها، حيث وضع رموزاً تقي من الوقوع في أخطاء نطقية أثناء قراءة القرآن الكريم، فيروى أنّه سمع قارئا يقرأ : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ

[1]– عبد العلي الودغيري: لمحة عن المصادر العربية القديمة لدراسة الصوت، مجلّة المناهل ، وزارة الشؤون الثقافية، العدد 28، الرباط، المغرب، ص485.

بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾[1] بكسر لام رسُولُه، فاستدعى كاتبا وقال له: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه وإن ضممت فمي فنقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فاجعل نقطة من تحت الحرف، وإن مكنّت الكلمة بالتنوين فاجعل إمارة ذلك نقطتين.[2]

يفهم من كلام أبي الأسود الدؤلي أنّه لم يركّز على أواخر الكلام في وضع نقاط الإعراب، بل ركز على حركة الشّفتين وهو جانب فيزيولوجي عضوي يعتمده علم الأصوات الحديث، لأنّه وصف مباشر قائم على الملاحظة المباشرة، وتلك النقاط التي وضعها إنّما من أجل الحفاظ على النطق الصحيح للقرآن الكريم.

وهذه الطريقة التي لجأ إليها الدّؤلي تضمنت أفكاراً صوتية قيمة تتجلى فيما يأتي:

-وضع معايير لنطق الحركات العربية.

-وضع رموزاً كتابية لها.

-الصّلة بين نوع الحركة وهيئة الشفتين من الفتح والكسر والضّم.

-التمييز بين الحركات كتابة بالموضع وبهيئة الشفتين نطقا.

-القيمة الصوتية للحركتين آخر الكلمة وهي الغنة.

وقد قام بالمحاولة الثانية نصر بن عاصم الليثي(ت 89هـ) وهي إعجام الحروف المتشابهة وترتيب الحروف في مجموعات متشابهة ترتيبا داخليا مراعيا في معظمها الترتيب الكمي للنّقط، كما في (ب، ت، ث) و(ف، ق) والخلو من النقاط والتحلي به مثل (د، ذ) و (س، ش)، و(ص، ض)، و(ط، ظ)، و(ع، غ) غير أنه لم يراع هذا الترتيب في (ج، ح، خ) ولعّله راعاه في الحاء والخاء وفصل بين الجيم ذات النقطة التحتية والخاء ذات النقطة الفوقية بالحاء المهملة، وقام بترتيب كمي للمجموعات

[1]-سورة التوبة ، الآية 03

[2]- القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج1، ص40.

المتشابهة، فبدأ بالثلاثيات، ثم الثنائيات، ورتب الحروف جميعها ترتيبا ألفبائيا مكوّنا منها أبجدية هجائية لا غنى للغة العربية عنها .

ثم تتالت المحاولات الصّوتية في القرن الثاني الهجري متخذة أسلوبا أكثر تطوراً على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تمثلت في وضع رموز للحركات الإعرابية التي حاولها أبو الأسود الدؤلي، فالفتحة وضع لها رمزاً هو ألف صغيرة مضجعة فوق الحرف، والكسرة وضع لها رمزاً هو ياء صغيرة تحت الحرف، والضّمة وضع لها رمزا هو واو صغيرة بين يدي الحرف.

ثم تطورت الحركات إلى النموذج الذي بين أيدينا اليوم وهي الفتحة (ﹷ) والكسرة (ﹻ) والضمة (ﹹ) وذلك للتفريق بينها وبين نقط الإعجام.

وقد ابتكر الخليل الهمزة في صورة رأس عين صغيرة (ء) وميّز بها بين الحركة الطويلة وحرف الألف بوضعها فوق الألف (أ) آخذا لها من صدر كلمة (ألف).

و وضع علامة السكون الخفيف رأس خاء صغيرة للخفة بلا نقطة (ح) أو دائرة(0) وميّز الحرف المضاعف مشيراً بذلك إلى ثنائية الحرف (ب ب) أي توالي صامتين من جنس واحد من غير فاصل، ووضع همزة الوصل لتمييزها من همزة القطع .

وهكذا وضع الخليل بن أحمد على المستوى الصوتي الحركات الثلاث والسكون وعلامة التضعيف وهمزتا الوصل والقطع مدركا خاصيتها من قطع النفس، كما وضع على مستوى الأداء الرّوم و الإشمام، يقول السيوطي:" أوّل من وضع الهمزة والتشديد والرّوم والإشمام الخليل".[1]

وأهم محاولة قام بها الخليل وأجدرها بالإشارة تلك المحاولة العلمية التي ابتكر بها أبجدية صوتية مرتبا إياها ترتيبا صوتيا قائما على أساس علمي ومبنيا على أساس

[1]– السيوطي: الاتقان في علوم القرآن، دار الحلبي، القاهرة،(دت)، ج2، ص171.

فيزيولوجي (وظيفي) ومعرفة بمخارج الأصوات اللغوية وحدودها، فهو حين أراد تحديد الأصوات العربية لم يرقه التأليف التقليدي المتمثل في الألفباء العادية أ، ب، ت،... ولكنه رأى أن يبتكر نظاماً جديداً مبنياً على فيزيولوجية النّطق وإمكانية جهاز النطق عند الإنسان[1]،فاهتدى إلى طريقة جديدة نال على إثرها فضل السبق وهي ترتيب حروف اللغة العربية بحسب مخارجها اعتماداً على تذوّقها ونطقها وتقدير مواضعها.

صنّف الأصوات العربية إلى مجموعات بحسب المخارج وسمّاها بصفاتها المخرجية نسبة إلى مواضع تكوينها، فقال:" فالعين والحاء والهاء والخاء والغين حلقية نسبة إلى الحلق والقاف والكاف لهويتان نسبة إلى اللهاة، وهكذا يستطرد في تصنيفه حتى ينهيها بقوله : "والياء والواو والألف والهمزة هوائية نسبة إلى الهواء في مجراه"[2].

كما قسم الحروف إلى نوعين صوامت وصوائت معبراً عنها بالحروف الصّحاح وحروف العّلة أو اللين باستثناء الهمزة التي رأى أن العلة فيها سياقية وليست ذاتية كما هو الحال مع ما يسمى بحروف العلة، فيقول:" في العربيّة تسعة وعشرون حرفا منها خمسة وعشرون حرفا صحيحا لها أحياز ومدارج وأربعة هوائية وهي : الياء، الواو والألف اللينة والهمزة، لأنها هاوية في الهواء لا يتعلق بها شيء."[3]

من خلال هذا القول يتضّح لنا أن الخليل كان على دراية واسعة بمواضع النّطق وأعضائه ونشاط هذه الأعضاء عند تكوين الصوت وإخراجه وحالة مجرى الهواء من الانغلاق الكلي والجزئي والانفتاح عند نطق الأصوات، وقد استخدم في ذلك كلّه طريقته الخاصة" ذوق الحروف"، يقول الليث:" وإما كان ذواقه إيّاها، أنه كان يفتح فاه بالألف ثم

---

[1]–كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، ط 2005م، ص386.

[2]– الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين ، تح :عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد، 1967م، ج1، ص58.

[3]– العين، ج1، ص57.

يظهر الحرف نحو :أبْ، أتْ، أخْ، أغْ فوجد العين أدخل الحروف في الحلق" [1]، وقد أراد بذلك إيجاد وسيلة لإخراج الصوت الساكن الذي يصعب إخراجه بغير الألف، حيث يرى أن الصوت السّاكن محتاج في نطقه إلى وسيلة لإخراجه ويتضّح ذلك من قوله: " لأن اللسان لا ينطق بالسّاكن من الحروف فيحتاج إلى ألف الوصل"[2].

والملاحظ من هذه الطريقة اهتداء الخليل إلى وسيلة مخرجية واعتماده على التجربة الحسية بنطق الصّوت ساكنا ليعرف المواضع (المدارج والأحياز) وكيفية صدور الأصوات وطبيعتها وصفاتها المخرجية.

وبهذه الطريقة العلمية القائمة على تذوّق الحروف توصل الخليل إلى تحديد المخارج وترتيب الحروف ترتيبا جديدا يبدأ بحرف العين.

يمكننا أن نستخلص من تفكير الخليل الصوتي جملة من الحقائق الصوتية:

- وضع أبجدية صوتية للغة ممّا يعّد سبقا علمياً.
- صنّف الأصوات العربية إلى صوامت وصوائت مصطلحا عليها الحروف الصّحاح وحروف العلة.
- صنف الأصوات ووصفها بحسب مواضع النّطق.
- وضع الحركات في صور أقرب ما تكون إلى هيئة مصدرها (الفتحة من الألف الضمة من الواو، الكسرة من الياء).
- وضع علامات كتابية صوتية مثل همزتي القطع والوصل، والتّضعيف.
- رتّب الأصوات حسب تذوقه ترتيبا علميا في مجموعات مرتبة ترتيبا داخلياً.
- اهتداء الخليل إلى ملمحين أدائيين وهما الرّوم والإشمام.

[1]– المصدر نفسه، ج1، ص47.

[2]– العين ، ج1، ص11، ص12.

- ابتكاره وسيلة مخرجية لنطق الأصوات منفردة بعيدة عن السّياق.[1]

ولم يكتف الخليل بن أحمد بدراسة الصوت اللغوي معزولا مفردا، بل درس وظيفته في اللغة دراسة علمية رائدة، كدراسته زيادة الألف في الخماسي و"ال" التعريفية والإدغام والإعلال، والإبدال وحكاية الصّوت... وغيرها من الموضوعات البالغة الأهمية في الفكر الصوتي العربي القديم، مما يسمح لنا بالقول إنّ الخليل درس أصوات العربية دراسة فونولوجية وبهذا هيأ الأرضية التي ستؤسس عليها الأبحاث الصوتية الموالية.

استطاع الخليل أن يتوصل إلى نتائج فاقت حدود عصره بالاعتماد على ما يحسّه بنفسه من اختلاف في أوضاع النطق معها على العملية العضلية التي يقوم بها الإنسان عند إصدار كل صوت، على وقع هذا الصوت في أذن السّامع دون أن يكون لديه شيء من الوسائل والأجهزة أو معرفة أولية بنظريات التشريح.

ثم تطورت الدراسات الصّوتية بعد الخليل بن أحمد الفراهيدي لتصبح أكثر دقة في الوصف والتصنيف لمخارج الأصوات وصفاتها، ويتجلى ذلك التطوّر فيما قدّمه سيبويه فقد تحدث في باب الإدغام في الجزء الرابع من الكتاب عن عدد الحروف ومخارجها وصفاتها وصنفها إلى أصول وفروع.

يسمي سيبويه الحروف التسعة والعشرين الحروف الأصلية والتي وصفها حرفا حرفا ودعا الدارسين إلى تجربة النطق بالصوت ساكنا كما فعل شيخه الخليل لئلا يختلط بغيره ويلتبس على الناطق معرفة كيفية صدوره و مخرجه الدقيق.

[1]– صلاح الدين محمد قناوي: التفكير الصوتي عند العرب بين الأصالة و التحديث ، الجريسي للكمبيوتر و الطباعة و التصوير ، القاهرة ، دت ، ص 10.

رتبها على الشكل الآتي:" الهمزة، الألف، الهاء، العين، الحاء، الغين، الخاء الكاف والقاف، الضاد، والجيم، والشين، والياء والراء والنون، الطاء والدال والتاء، الصاد والزاي والسين، الظاء والذال والثاء، الفاء والباء والميم والواو".[1]

وحصر مخارجها في ستة عشر مخرجاً.[2]

ويذكر صنفا آخر من الحروف يسميه الحروف الفرعية، ثم يقسّم هذا الصّنف بدوره إلى صنفين ثانويين، يذكر في الصّنف الأوّل ستة حروف منه يسميها مستحسنة هي: " النون الخفيفة والهمزة التي بين بين والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم والصاد التي كالزاي، وألف التفخيم يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلوات، الزكواة والحيواة ويصفها بأنها:" ...كثيرة ويؤخذ بها في قراءة القرآن والأشعار."[3]

ثم يذكر سبعة حروف فرعية أخرى يصّنفها بأنها:"...غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشّعر، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة والصاد التي كالسين والطاء التي كالتاء، و الظاء التي كالثاء و الباء التي كالفاء."[4]

وكان سيبويه يتصور الهواء والنفس بعد صدوره من الرئتين مروره بالحنجرة يتخذ طريقه حتى الشفتين في مجرى يتسع حينا ويضيق حينا آخر، وينحبس حينا ثالثا، وقد يتم هذا الاتساع أو الضّيق أو الانحباس لدى كل نقطة من نقط هذا المجرى الطويل ولدى كل نقطة يتكون صوت لغوي يأخذ صورة حين يتسع المجرى لدى هذه النقطة ، و صورة أخرى حين يضيق ، و صورة ثالثة حين ينحبس و هذه الأحوال الثلاثة تعَّد هذه النقطة مجرى للحرف أو مكانا لنشوئه.

---

[1]–سيبويه: الكتاب، ج4، ص431.

[2]– المصدر نفسه، ج4، ص433.

[3]– الكتاب، ج4، ص404.

[4]–المصدر نفسه، ج4، ص404.

وتبدو الأفكار الصّوتية التي قدّمها سيبويه جلية فيما يلي:

- خصّص سيبويه للحروف ستة عشر مخرجا وتحدث عنها بالتفصيل.
- رتّب الحروف ترتيباً صوتيا كما فعل شيخه الخليل مع مخالفة طفيفة في بعض الحروف في وضع (اللام ، والراء، والنون).
- فرّق بين الحروف الأصول والفروع ، كما فرّق بين الفروع من حيث الاستعمال مشيرا بذلك إلى ما يعرف اليوم بالفرق بين الوحدة الصوتية الأساسية والصورة الصوتية وهو ما يعبّر عنه حديثا في علم الأصوات بالفونيم والألفون (phonème- allophone).
- بين كيفية حدوث الأصوات وبنى على هذه الكيفية وصفه للحروف معرّفا بالصّفات التي ذكرها من المجهورة والمهموسة والشديدة والرّخوة، وما بين الشّدة والرخاوة والمتوسطة) والمنحرفة والمكررة والغنة، واللّيّنة والمدية والهاوية والخفية والواسعة والمطبقة والمنفتحة ، مع حصر الحروف التي تتدرج تحت كلّ صفة.

وعلى الرغم من هذه الدّقة في وضع المصطلحات الصّوتية للصّفات والمخارج إلاّ أنه يكتنفها بعض الغموض في تحديد مدلولاتها، وهذا نظرا لاعتمادها الوصف على أساس ذاتي ونظري .

من خلال هذه الدّقة في وصف المخارج وصفاتها قدّم سيبويه الأفكار والمبادئ الصوتية لمن جاء بعده، فقد تأثر بآرائه الصّوتية ابن جني (ت 392هـ) حيث حفل كتابه سر صناعة الإعراب بكلام سيبويه في عدد المخارج ووصف الحروف، فكثيرا ما يرد كلامه في الأصوات دون زيادة عليه، فضلا على أن تقسيم سيبويه للحروف إلى أصول وفروع قد أفاد منه كذلك الغربيون في إطار ما يعرف بنظرية الفونيم(théorie de phonème) .

هذا وقد ظلّت الأصوات جزءا من كتاب سيبويه مختلطة ببحوث لغوية أخرى، إلى أن استقلت في القرن الرابع الهجري على يد ابن جني الذي أفرد الأصوات العربية بمؤلف مستقل عالج فيه موضوعات صوتية عديدة، وهو في هذا الكتاب (سر صناعة الإعراب) يضع معالم علم الأصوات ويعرضه في أرقى صورة وأدقها متخذا من ذوق أصوات الحروف والمقارنة طريقا إلى الوصف الدقيق. فدراسته الصّوتية اتسمت بالشرح والتفسير والتوجيه في شكل علمي مشتمل على المعطيات الصوتية الآتية:

- وصف مخارج الحروف وصفا تشريحيا دقيقا قائما على معرفة مخارج وأعضاء النّطق.
- بيان الصّفات للحروف وتقسيمها إلى أقسام مختلفة.
- بيان ما يعرض للصوت في بنية الكلمة من تغيير يؤدي إلى الإبدال أو الإدغام أو النقل أو الحذف.
- نظرية التأليف في اللفظ المفرد وأنها راجعة إلى تأليفه من أصوات متباعدة المخارج.[1]

لم يكتف ابن جني بهذه المعطيات الصوتية بل أضاف إضافات خاصة بالأصوات ومن هذه الإضافات أن وضع مصطلحا صوتيا للدلالة على هذا النوع من الدراسة اللغوية وهو" علم الأصوات" الذي تناول فيه الأصوات صوتا صوتا بمنهج وصفي استقرائي في قالب علمي يتناسب وعصره وإمكاناته.

ومن الإضافات العلمية العملية التي تشّد الانتباه وتثير الإعجاب تشبيهه جهاز النطق عند الإنسان بالناي ووتر العود مقدّما بذلك وسيلة لإيضاح كيفية حدوث الأصوات

[1]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، تج : مصطفى السقا وآخرين، دار مصطفى الحلبي، القاهرة، ط1، ج1، 1954، ص14.

وتنوعها فيشبه مخارج الأصوات بفتحات النّاي، وأوضاع أعضاء النّطق بالأصابع، يقول ابن جني:" وقد شبه بعضهم الحلق والفم بالناي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجا كما يجري الصوت في الأنف غفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات وسمع لكلّ حرف منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والفم بالاعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة، نظير ذلك أيضا العود..."[1]

ما نستنتجه من كلام ابن جني أنه أراد أن يوضّح مخارج الأصوات وتنوعها والفرق بين حال جهاز النّطق مع الأصوات الصّامتة وحال نطق الحركات الطويلة، والإشارة إلى العلاقة بين الأصوات والموسيقى ، والشرح بطريقة عملية لكيفية صدور الأصوات فليس هناك طريقة في ذلك الوقت أوضح وأدّق من هذه الطريقة.

ظلّت الدّراسات الصّوتية بعد ابن جني في ركود لم يظهر بعد كتابه الصوتي كتاب مستقل في الأصوات إلاّ رسالة ابن سينا(ت 428هـ) سمّاها أسباب حدوث الحروف عالج فيها على أساس تشريحي الأصوات مبينا أسباب حدوث الأصوات وانتقالها في موجات عبر الهواء إلى الأذن، والفرق بين الصوت الحاد والثقيل بأثره السّمعي مقارنا بين أصوات عربية وبين أصوات غير عربية تشبهها.

والملاحظ على الدراسة الصوتية عند القدماء يغلب عليها جانب العناية بأصوات اللغة العربية وهي معزولة مجردة عن السّياق اللغوي، أي دراسة الصوت منفرداً بعيداً عن السياق وهو ما يعرف حاليا بعلم الأصوات العام(la phonétique).

وهذا لا يعني أن العرب القدماء لم يهتموا بدراسة الأصوات في التركيب ودليل ذلك تفريع سيبويه لثلاثة عشر حرفـــا من الحروف الأصول لتغيير الأداء النطقـــــي لها في

[1]– سر صناعة الإعراب ، ج1، ص9 وص10.

اللهجات فيتغير شكلها الصوتي، وما يحدث لنطق الأصوات في الإدغام من حيث هيئة المخرج وتماثل الصوتين أو تقاربهما وما يحدث لبعض الأصوات من قلب نحو: قلب السين صاداً حين تقع قبل القاف في قولهم :

سُقْتُ ←صُقْتُ أوقلبها بفاصل في قولهم سَبَقْتُ ← صَبَقْتُ أو قبل الخاء بفاصل نحو: سَلخ ←صَلخ، أو قبل الغين بفاصل نحو :سالغ ←صالغ ، أو قبل الطاء نحو: سَاطع ← صاطع[1].

وقد جاءت الدراسات الصّوتية الحديثة مؤيدة لكلام سيبويه في مخارج الأصوات وصفاتها في أغلب الحالات رغم أنّه لم تكن لديه الإمكانات الحديثة من آلات وأجهزة التصوير والتسجيل وغيرها.

وبذلك فدراسة سيبويه تعدّ بحق من أصّح الدراسات المتقدمة [2]، وهي فضلا عن هذا" مصدر أساس من المصادر التي اعتمد عليها ابن جني في بحثه."[3]

وفي الأخير يظّل كتاب سيبويه من ذخيرة المصادر التي تناولت الأصوات، بل أنّه أكثر المصادر تأثيراً في دراسة ابن جني [4]. وقد بدا ذلك جليّا من خلال الإطّلاع على ما كتبه ابن جني وما كان سيبويه وشيخه الخليل قد كتبا فيها.

4- ماهية الصّوت اللغوي عند اللغويين القدماء:

تعرض اللغويون القدماء لدراسة الأصوات من حيث ماهيتها ووظيفتها ممّا جعلهم يميزون في مصنفاتهم بين مصطلحي الحرف والصّوت، فكان انشغالهم بالصّوت من

---

[1]–سيبويه: الكتاب، ج4، ص431(بتصرّف).

[2]–حسام سعيد النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1980م، ص57.

[3]– المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[4]– ا الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص58.

خلال البحث في معرفة إصداره وصفاته والتوقف عندها، ومن ثم كانت نظرتهم للصّوت نظرة عملية تطبيقية.

وعلى هذا الأساس مرّت الدراسة الصّوتية قديما بمراحل عديدة وقطعت أشواطا في سبيل البحث عن الجديد بدءا بمرحلة البناء والتأسيس وصولا إلى مرحلة التأصيل والتنظير.

4-1- الحرف لغة:

عرف مصطلح الحرف قديما قبل الخليل وسيبويه مع أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) في قوله:" إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط فوقه على أعلاه..."[1].

وهنا يستخدم أبو الأسود الدؤلي الحرف بمعنى الصّوت، وهو المعنى نفسه الذي جاء في معجم العين للخليل، فقد ورد فيه :" إذا سئلت عن كلمة وأردت أن تعرف موضعها فانظر إلى حروف الكلمة ."[2]

فالخليل استعمل مصطلح " حرف" للدلالة على إرادة (صوت) منه، وأهم ما توصل إليه الخليل هو بناء معجم عربي بأبعاد صوتية غايته حصر أبنية اللغة العربية فضلا عن وصف الأصوات (الحروف) منفردة ومجتمعة ومنضمة إلى سواها.

والحرف في اللغة كما جاء عند ابن جني: الحرف مفرد الحروف[3]، وقد نبه ابن جني في مستهل دراسته للمصطلح إلى مادة (ح ر ف) أينما وقعت في الكلام يراد بها حدّ الشيء وحدّته من ذلك: حرف الشيء ، إنّما هو حدّه وناحيته، وطعام حريف يراد به حدّته

---

[1]- ابن النديم: الفهرست: اعتنى بها وعلّق عليها إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1997م، ص61.

[2]- الخليل: العين: ج1، ص52وص53.

[3]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، ج1، ص41.

ورجل مُحَارف، أي محدود عن الكسب والخير[1]، وقولهم: انحرف فلان عني من هذا أيضا كأنه جعل بيني وبينه حداً بالبعد والانعدال[2].

وقال عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾[3]. والمراد بالحرف في هذه الآية، الشّك أو على غير طمأنينة، أي أنه قلق في دينه على غير ثبات ولا استحكام بصيرة.

ومنه قولهم " ناقة حرف" أي ضامر، أو المهزولة من شدة السّير والمضي وتلك علامة لنجابتها وتشبيها بحرف السيّف أو بحرف الهلال.

وقال بعضهم" الناقة الحرف" التي كأنها حرف جبل في شدتها وصلابتها ، ومن هذا قولهم لمكسب الرجل وطعمته:" الحرفة" كأنها الجهة التي انحرف إليها عمّا سواها من المكاسب.

والمحراف: الميل سمي بذلك لحدته، أو لأنه يعرف به حدُ الجراحة و قدرها

و التحريف في الكلام: تغييره عن معناه، كأنه ميل به إلى غيره و انحرف به نحوه و يقال: انحرف الإنسان و غيره عن الشيء وتحرّف و احرورف.

وجاء في لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ) الحرف لغة:" الطرف والجانب... وحرفا الرأس شقاه، وحرف السفينة والجبل ؛ جانبهما، والجمع أحرف وحروف وحرفة".[4]

ومن المعاني اللغوية للحرف أيضا:

- اللهجة اللغوية، نحو قولنا: هذا حرف بني فلان.

---

[1]– سر صناعة الإعراب ، ج1، ص 13و ص14.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص14.

[3]– سورة الحج، الآية 11.

[4]–ابن منظور: لسان العرب، مادة (ح ر ف)، ج4، ص404.

- كذلك إحدى القراءات القرآنية المتواترة: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم(أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى على سبعة أحرف)[1].
- كذلك أحد حروف الهجاء التسعة والعشرين المعروفة .

4-2- الحرف اصطلاحا:

أما الحرف اصطلاحا فيدل على :

1- "حدّ منقطع الصوت وغايته وطرفه"[2].

2- سميت حروفا لأنها جهات للكلم كحروف الشيء وجهاته المحذوفة به، ومن هذا قيل :" فلان يقرأ بحرف أبي عمر وغيره من القراء، وذلك لأن الحرف حدّ ما بين القراءتين وجهته وناحيته"[3].

3- يجوز أن يكون قولهم" حرف فلان" يراد به حروفه التي يقرأ بها، أي القارئ يؤديها بأعيانها من غير زيادة ولا نقص فيها، فيكون الحرف في هذا ، واحد واقعا موقع الحروف وهي الجماعة"[4].

4- " ومن هذا سمى أهل العربية أدوات المعاني حروفا نحو: من، قد، في، هل، بل... وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحـــدود

[1]- صحيح البخاري: فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، 1407هـ-1986م، عدد الأجزاء 13.

[2]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص14.

[3]- سر صناعة الإعراب ، ج1، ص14.

[4]- سر صناعة الإعراب ، ج1، ص14 و ص15.

له"[1].وقال بعضهم إنما سميّت حروفا لانحرافها عن الأسماء والأفعال.[2]

كما يعّرف ابن منظور الحرف اصطلاحا بقوله هو :" صوت معتمد على مقطع من مقاطع الحلق واللسان والشفتين ويسمى حينئذ ذلك المقطع حرفا هجائيا"[3]

ويرى ابن جني أن الصّوت يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا."[4]

وتختلف أجراس الحروف باختلاف مقاطعها [5]:" وإذا تفطنت لذلك وجدته على ما ذكرته لك، ألا ترى أنك تبتدئ الصّوت من أقصى حلقك ثم تبلغ به أي المقاطع شئت فتجد له جرسا ما، فإن انتقلت منه راجعا عنه، أو متجاوزا له، ثم قطعت أحسست عند ذلك صدى غير الصدى الأول، وذلك نحو الكاف، فإن قطعت بها سمعت هناك صدى، فإذا رجعت إلى القاف سمعت غيره، وإن جزت إلى الجيم سمعت غير ذنيك الأولين."[6]

ولقد ذكر ابن جني أن الحروف تختلف أحوالها في مخارجها ومدارجها، كما تختلف أحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورخوها، وصحيحها ومعتلها، ومطبقها ومنفتحها وساكنها ومتحركها، ومضغوطها ومهتوتها، ومنحرفها، ومشربها، ومكررها ومستعليها ومنخفضها إلى غير ذلك من أحكامها وأجناسها، وقد قسم الحروف إلى قسمين:

---

[1]– المصدر نفسه، ج1، ص15.

[2]– الخفاجي(عبد الله بن محمد بن سنان): سر الفصاحة، المقدمة الصفحة أ ، موجود على شكل PDFعلى الشبكة -.alhakawati-net <up loads,civilization .

[3]– ابن منظور : لسان العرب، مادة (ح ر ف)، ص404.

[4]– سر صناعة الإعراب ، ج1، ص6

[5]– سر صناعة الإعراب ، ج1، ص8.

[6]– ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص6.

- **حروف أصول:** وعددها تسعة وعشرون حرفا[1]، ساقها ابن جني وفق الآتي: (الهمزة والألف والهاء، والعين، والحاء، والغين، الخاء، والقاف، والكاف والجيم والشين والياء، والضاد، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد والزاي والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو) [2]، " فهذه حروف العرب المركب منها كلامها"[3]
- **وحروف فروع:** تلك الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفا، وهذه الستة الحسنة يؤخذ بها في قراءة القرآن وفصيح الكلام، وهي :(النون الخفيفة، ويقال الخفيّة ، والهمزة المخففة، وألف التضخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي) [4]، وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف هي فروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ولا تكاد توجد إلاّ في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة، وهي(الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالميم)[5]

وكما يظهر من تحديد ابن جني للحرف والصوت، أن الصوت سلسلة من الذبذبات الهوائية والحرف حبس لهذا الصوت وقطع له، وعليه فالحرف منتهى الصوت وغايته.

---

[1]– سر صناعة الإعراب ، ج1، ص46.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص45.

[3]– ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، 1386هـ، ج2، ص249.

[4]–ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص46.

[5]– سر صناعة الإعراب، ج1، ص46.

ولقد عّمق ابن جني فكرة الصوت باعتباره ملازما للحرف الكلامي من خلال وقوفه على ماهية الصوت الذي يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى تعرض له مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فحينها يسمى المقطع أينما عرض له حرفا. وكما يبدو فإنّ الحرف عند ابن جني هو ما يعرض للصّوت اللغوي من مقاطع تثنيه عن الامتداد والاستطالة حيث يسمي ابن جني وقفة الانثناء مقطعا في صيغة اصطلاحية دقيقة، ويسمى المقطع عند الانثناء حرفا.

ولقد فسر ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) سبب تسمية العرب لأجزاء الكلام حروفا " لأن الحرف في كلام العرب يراد به حدّ الشيء وحدته ومن ذلك حرف السيف إنّما حدّه وناحيته... وسميّت الحروف حرفا لأن الحروف حد منقطع الصوت" [1]. والقطع لا يحدث إلاّ بحركة ما من أعضاء النطق في موضع ما وهو الأمر الذي أشار إليه الدرس اللساني الحديث حينما فسّر عملية انحباس مجرى الهواء نتيجة التقاء عضوين من أعضاء النطق عضو متحرك، وعضو ثابت، ونقطة الانحباس هي النقطة التي يتحدد فيها مخرج الصوت وهو ما عبّر عنه ابن جني بمصطلح" المقطع"، فالمقطع ههنا هو موضع خروج الحرف من الصوت أي انفصاله عند توليده، باعتبار أن المخرج هو الذي "يحدّد اللحظة التي ينجز فيها الحرف على محور الزمن، فهي لحظة تقطع فيها سلسلة الزمن المتواصل وهي كذلك يحبس فيها مسار الصوت الهوائي ليتحول إلى تصويت لغوي."[2]

ممّا تجدر الإشارة إليه أن المقطع بمعنى المخرج هو من اصطلاحات اللغويين القدماء وبخاصّة ابن جني، أما المقطع بالمعنى الحديث فهو:" الوحدة الأساسية للكلمة ويستعمل كجزء في المستوى الفونولوجي، ويشير إلى مجموعة من التتابعات المختلفة من الصوامت والصوائت مع ملامح أخرى مثل النبر والطول، وتهتم بها اللغات كمجموعة

[1]– الخفاجي: سر الفصاحة، موجود في شكل -.pdf alhakawati-net <up loads,civilization

[2]– عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص256.

موحدة للتحليل" [1] حيث يؤكد رشاد الحمزاوي أن مصطلح "المقطع" لم يعرفه القدماء إلاّ بمفهوم المخرج، مقررا أن مفهوم المقطع بمعنى (SYLLABE) هو توليد معنوي معاصر داخل الدراسات العربية بعد مخاض زمني[2].

من خلال هذه الحقائق يتبين أن المخرج هو المقطع الذي ينتهي الصوت عنده فحيث ينقطع صوت الحرف يكون ذلك مخرجه ولهذا سمي الصوت حرفا، والمقصود بالصوت هنا هو الصوت اللغوي والحروف هي أصوات لغوية موجودة في مواضع (مخارج) خاصة، و بالتالي فالحرف هو الصورة المادية للصوت، وهو بذلك وحدة بنائية في اللغة.

أمّا اللغويون المحدثون، فقد كانوا أكثر دقة ووضوحا في تحديد مصطلح الحرف والتمييز بينه وبين الصوت اللغوي، حيث جعلوا مصطلح "الحرف" مساويا للصورة الرّمزية الكتابية للصوت المنطوق المسموع، أمّا مصطلح " الصوت" فإنه يمثل الجانب النطقي الحركي ، وفي هذا يقول تمام حسان:" والحروف وحدات من نظام، وهذه الوحدات أقسام ذهنية لا أعمال نطقية على نحو ما تكون الأصوات. و الفرق واضح بين العمل الحركي الذي للصوت وبين الإدراك الذهني الذي للحرف، أي بين ما هو مادي محسوس وبين ما هو معنوي مفهوم." [3] وفي السياق ذاته ذهب كمال بشر حينما فرّق بين الرّمز والصّوت حيث يرى أن الحرف رمز وهو وسيلة كتابية تستخدم لتمثيل النطق وتصويره وعليه فإنه ينظر إليه في إطار نظام الكتابة الإملائية.أمّا الصوت فهو الأثر السّمعى أو الحدث النطقي الذي يصدر طواعية عن أعضاء النطق، ويدرس في إطار النظام الصوتي للغة.[4]

---

[1]– عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1987م، ص127.

[2]– ينظر: محمد رشاد الحمزاوي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص261.

[3]– تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص73.

[4]– كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م،ص17.

ويوافقه رمضان عبد التواب في هذا الطرح إذ يقول:" الصّوت هو ذلك الذي نسمعه ونحسّه، أمّا الحرف فهو ذلك الرمز الكتابي الذي يتخذ وسيلة منظورة للتعبير عن صوت معيّن أو مجموعة من الأصوات لا يؤدي تبادلها في الكلمة إلى اختلاف المعنى".[1]

من هنا يتضّح أن الدرس اللساني الحديث جعل الحرف مقابلا للصوت في كونه هيئة له، والحرف شيء مجرد أي مجموعة من العناصر المحسوسة، أمّا الصوت فهو مادة الحرف، وبالتالي فالصوت هو الأصل لأن " الكتابة كما قال العلماء العرب تابعة للفظ لأنها رموز له والصوت اللغوي هو الذي بنيت عليه الكتابة الهجائية".[2]

ومن التحديد نستنتج أن اللغويين المحدثين توصلوا إلى أن هناك حرفا خطيا و صوتا لغويا، و هناك ترابط بينهما حيث أن حقّ كلّ صوت لغوي أن يصور بحرف خطي يختص به وحق كلّ حرف خطي أن ينفرد بصوت لغوي، فلا يترك أي حرف خطي دون مقابل صوتي.

ولعّل تسمية العرب القدماء الصوت حرفا إنّما تعود إلى الحرف في أصل اللغة هو طرف الشيء والحد الذي ينتهي إليه التحليل، ولهذا استعمل للدلالة على أصغر القطع اللفظية وأصغر القطع الخطية، وبالتالي علينا أن ننظر إلى الحرف على أساس أنه عنصر ثلاثي الأبعاد؛ البعد الأول يتمثل في التّسمية التي يعرف بها كالتاء والثاء، والبعد الثاني يعنى بالجانب المسموع وهو صوت الحرف، والبعد الثالث ويتمثل في الجانب المقروء وهو رمزه الكتابي.

وإلى جانب مصطلحي "الحرف" و"الصّوت"نجد مصطلحا ثالثا يعتبر أساس التحليل الفونولوجي وهو الفونيم(phonème)، حيث ذهب بعض اللغويين إلى أن التفرقة بين الصوت والحرف توصلنا إلى جعل الحرف مساويا للاصطلاح الغربي (phonème)

[1]– رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م، ص83.

[2]– طنطاوي محمد دراز: في أصول اللغة، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1985م، ص51.

يقول محمود فهمي حجازي:" هذه الأصوات المختلفة التي تعبّر عنها في الكتابة برمز واحد ولا تستخدم في اللغة للتفريق بين المعاني المختلفة هي ما يطلق عليه الغربيون اسم phonème "[1].

والمقصود بالفونيم في الفونولوجيا أصغر وحدة أساسية في الدراسة الصوتية الحديثة أي أصغر وحدة صوتية تتكون منها الكلمة، وهو العنصر الأساسي في النظام التعبيري وعليه فالفونيمات ملامح للأصوات وأشكال الكلام [2].

وما يمكن أن نستخلصه في تحديد مفهوم الفونيم أنه أصغر وحدة صوتية تستعمل في بناء الكلام وتؤثر فيه، حيث لا يمكن استبدالها بفونيم آخر دون تغيير في المعنى، لذا قد يحمل الصوت اللغوي الواحد عدة تأديات في لغة واحدة، وقد تشكل هذه التأديات فونيمات مختلفة في لغات أخرى مثال ذلك :" صار" و"سار"، فيكون صوت " الصاد" متمايزاً عن صوت " السين"، لأن اختلاف الكلمتين في المعنى يرجع إلى الاختلاف بين صوتي الحرفين، فالصاد والسين في العربية فونيمان مختلفان، بينما في اللغة الفرنسية أو الإنجليزية فهما صوتا واحدا، وقد عبّر تروبتسكوي عن هذا بقوله:" أصغر وحدة فونولوجية مميزة، والتي لا يمكن تحليلها إلى وحدات فونولوجية أصغر" [3]، والوحدة الفونولوجية عند تروبتسكوي هي تلك الوحدات التي حين تقع في تقابل تظهر قدراتها على تمييز المعاني المعجمية لكلمات التقابل.

[1]– رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، ص83.

[2]– محمود سلسمان الياقوت: فقه اللغة وعلم اللغة، دارالمعرفة الجامعية الاسكندرية، 1995م، ص 200 وص201.

[3]– محمد أحمد محمود: علم الأصوات، دار إشبيليا، الرياض، 1434هـ، ص109.

ومحصلة ذلك أن الفونيم هو أصغر وحدة صوتية أو هو " الصورة العقلية للصّوت"[1]

فحسب تروبسكوي أن الذي يتحقق في الكلام ليس الفونيم بل تنوعاته الصوتية أو ما يسمى في الاصطلاح اللساني الحديث الألوفون(Allophone)، وهو صوت كلامي حقيقي يتوزع بطريقة تكاملية ويتغير بشكل حرّ، وينطق في صوّر متعددة، وتجمع آراء الكثير من اللغويين على أن هذا العنصر أو الصورة الصوتية صوت حقيقي تغييره لا يغيّر المعنى، عكس الفونيم الذي هو صوت غير منطوق. وهذه التنوعات الصوتية التي يتحقق بها الفونيم ويتوقف ذلك على موقع الصوت في الكلمة وعلى الأصوات المجاورة[2].

من خلال هذه المفاهيم يتبين لنا أن البحث اللساني الحديث قد ميّز بين مصطلحين كانا لهما أثر بالغ في الدراسات الوظيفية الحديثة، وهما:

- **الفونيم(phonème)**: وهو صوت تجريدي يتحقق وجوده الموضوعي في الخارج عن طريق الألوفون، ويؤكد تروبتسكوي أن الفونيم ثابت في كل نظام لغوي وعدده محدود.
- **الألوفون(Allophone)**: وهو التنوعات الصوتية التي يتحقق بها الفونيم وهذه الألوفونات غير ثابتة وتأخذ أشكال متنوعة حسب المجاورة والنطق والاحتكاك وما إلى ذلك.

والألوفونات عند دي سويسر عنصر مركب من جانبين، جانب سمعي وآخر عضوي،إذ لا يكفي الاعتماد على الجانب الثاني لتحديد ماهية الفونيم دون الجانب الأول حتى يكتمل المفهوم بالمعنى العام، ولذلك نجده يقول عن الفونيم:" هو مجموعة

---

[1]– كرامسكي بيري: الفونيمات ، ص77 نقلا عن كتاب دراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر، ص175.

[2]– ماريوباي: أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1987م، ص88.

الانطباعات السّمعية والحركات النطقية للوحدتين الكلامية والمسموعة اللتين تشترط إحداهما الأخرى"[1] إذ أن الفونيم لا يتطابق مع صوت واقعي، بل إن الفونيمات تتحقق عن طريق أصوات الكلام[2].

إنّ هذا التمييز بين المصطلحين يحيلنا إلى مصطلحين اثنين عرفا في الدراسات اللغوية العربية التراثية قديما، وهما : الحرف الأصل والحرف الفرع، فحروف العربية هي حروف أصول وحروف فروع، يقول سيبويه:" فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا... وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هي فروع، وأصلها من التسعة والعشرين...وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته..."[3].

ولعل ما تطرق إليه سيبويه باسم الحروف الأصول وهي أصغر القطع الخطية يقابل في الدراسات اللسانية النطقية المعاصرة اسم فونيم(phonème) وما أشار إليه باسم الحروف الفروع وهي أصغر القطع الكلامية أو اللفظية وهي تقابل اسم (Allophone) الوفون، حيث أنّ أصوات أي لغة من اللغات لاحد لها وأن ما نسميه صوتا واحدا قد يتردّد هو نفسه أكثر من مرّة، لكنه لا ينطق بالصورة نفسها في كل مرّة على خلاف الحروف الخطية التي تعّد ثابتة نسبياً، من هنا فعدد الحروف الأصول عند سيبويه تسعة وعشرون حرفا أمّا أصواتها المنطوقة فعددها اثنان وأربعون، وما قرره سيبويه قديما أشار إليه أحد اللغويين المحدثين قائلا:" كل لغة فيها من الأصوات أكثر ما في كتابتها من العلامات..."[4]

---

[1]– دي سويسر فرديناند: محاضرات في الألنسية العامة، تّرجمة يوسف غازي، مجيد مضر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، دط، 1986م، ص57.

[2]– أحمد محمد قدور: مبادئ في اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1999م، ص101.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص432.

[4]– فندريس: اللغة، ترجمة عبد المجيد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1950م، ص62.

ومعنى ذلك أن الحروف الفروع هي الحروف الأصول محققة تحقيقات مختلفة وإن اختلفت نطقا وإنتاجا، يقول سيبويه:" وهذه الحروف التي تتمتها اثنين وأربعين جيّدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون لا تتبيّن إلاّ بالمشافهة..." [1]، حيث أن الحروف الأصول بالمعنى الوظيفي عددها تسعة وعشرون ، أما الحروف الفروع فليست تمييزية من حيث الوظيفة والدور الدلالي المنوط بها، لأنها فقط تأديات، فالباء التي كالفاء مثلا ليست حرفا جديدا متميزا عن غيره، وإنّما هي تأدية خاصّة للباء.

5- المصطلحات الصوتية في التّراث العربي:

يزخر التراث العربي بثروة كبيرة من المصطلحات الصوتية، تميز المصطلح فيها بالتعبير عن مفهوم محّدد، وقد برز في هذا المجال كثير من اللغويين أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه والمبّرد الذين توصلوا إلى حصر ماهية الصّوت اللغوي وقدّموا إرثا صوتيا خالصا غاية في الدّقة والتقعيد ممّا يعّد شاهدا حيّا عن الآثار الصوتية في أمهات الممارسات العربية ، و هي بدورها تكفي للتدليل على أصالة الدراسة الصوتية عند العرب بحقّ ما وصل إليه المتقدمون في البحث الصوتي وبخاصّة في وضع المصطلحات الخاصة بالمخارج والصفات يعدّ مفخرة يحتذي بها كل من له اهتمام بمجال الأصوات.

5-1- المصطلحات الصوتية الخاصّة بالاستعمال النّطقي (العضوي):

تعدّ الأصوات اللبنات الأولى في بناء النظام اللغوي، ومن ثم فدراستها من أولى الاهتمامات لما لها من فائدة جمّة في ربط الجانب الصرفي بالجانب النحوي للغة: والعلم الذي يدرس الأصوات ويبحث في ماهيتها يعرف " بعلم الأصوات"(la phonétique) وهو يدرس الصوت معزولا مجردا عن بنيته اللغوية التي ورد فيها من خلال تركيزه على

[1]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص432.

طبيعة الصوت اللغوي، ثم دراسة الأصوات اللغوية وتحليلها وتصنيفها من حيث مخارجها وصفاتها، وكيفية صدورها ، وكذا إنتاج تلك الأصوات وانتقالها واستقبالها.

وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن علم الأصوات يدرس الأصوات مجردة دون الاهتمام بوظيفتها وفي هذا يقول كمال بشر:" يطلق (الفوناتيك)... ويراد به دراسة الأصوات من حيث كونها أحداثا منطوقة بالفعل (actual speech event)، لها تأثير سمعي معيّن(audible effect) دون نظر في قيّم هذه الأصوات أو معانيها في اللغة المعينة إنّه (الفوناتيك) يعنى بالمادة الصّوتية لا بالقوانين الصّوتية وبخواص هذه المادة أو الأصوات بوصفها ضوضاء (noise)لا بوظائفها في التركيب الصوتي للغة من اللغات".[1]فهي دراسة لذاتها ومن أجل ذاتها تتم بالتعاون مع فروع رئيسة حددّها الدّارسون والباحثون اللغويون فيما يأتي:

- **علم الأصوات النّطقي أو الفيزيولوجي(la phonétique Articulatoire):** يهتم بدراسة الأصوات المنطوقة من حيث المخرج والكيفية التي تنطق بها، أي دراسة شاملة لحركات أعضاء النطق المسؤولة عن إصدار الأصوات اللغوية وإنتاجها، ومن هذه الأعضاء (الرئتين، الحلق، الحنجرة، الوترين الصوتيين اللسان، الأسنان الحنك، الشفتين، اللثة، الأنف...إلخ).
- **علم الأصوات الفيزيائي أو الأكوستيكي (la phonétique accoustique)** :يهتم بدراسة الوسط الذي ينتقل عبره الكلام إلى أذن السّامع بوصفه المجال الذي jتنتظم فيه الذبذبات أو الموجات الصوتية (الشدة، السعة)، أي موضوعه دراسة موجات الأصوات اللغوية وكيفية انتقالها إلى الأذن من المتكلم إلى السامع.

[1]– كمال بشر: علم اللغة العام (الأصوات)، دار المعارف، ط2، دب، 1975م، ص28.

- **علم الأصوات السمعي (la phonétique Auditive)** : يهتم بدراسة ما يحدث في الأذن عند وصول الصّوت إليها، وكذا العملية السّمعية والإدراك السّمعي وماهيته.
- **علم الأصوات التجريبي أو الآلي: (la phonétique expérimentale)**: يهتم بدراسة خصائص الأصوات اللغوية باستعمال الأجهزة وصور الأشعة وما إلى ذلك من أدوات مخبرية متعددة[1].

والذي يهمنا في هذا المجال هو استقراء المصطلح الصوتي من حيث الاستعمال النطقي من خلال البحث في أمهات المؤلفات الصوتية التراثية التي أولت العناية بالجانب النطقي حيث يظهر هذا جليا في المصطلحات الصوتية التي ميّزت النشاط المصطلحي عند القدماء الذين جمعوا المادة الصوتية وعالجوها من حيث مخارجها وصفاتها، وكيفية النطق بها متعمدين في دراستهم لها على الذّوق،لأنهم لم تتوفر لديهم الأجهزة العلمية آنذاك.

5-1-1- المصطلحات الصّوتية الدّالة على مخارج الأصوات:

أ -**المخرج لغة:** جاء في لسان العرب:" الخروج نقيض الدخول، خرج يخرج خروجا مخرجا فهو خارجٌ خروجا مخرجاً، فهو خارج وخرّاج، وقد أخرجه وخرج به الجوهري: قد يكون المخرج موضع الخروج، يقال :خرج مخرجا حسنا، وهذا مخرجه".[2]

ب- **المخرج اصطلاحا**": استخدم علماء العربية قديما عدة مصطلحات للدلالة على مخارج الحروف، فقد سمى الخليل (ت 175هـ)مخرج الصوت مدرجا وموضعا [3] وسمّاها

---

[1]- محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، 1982م، ص3.

[2]-ابن منظور: لسان العرب، مادة (خ ر ج)، ص 61.

[3]- الخليل: العين، تح : مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، دار الرشيد، العراق، ج1، 1980م، ص58.

سيبويه(180هـ) مخارج الحروف [1]، وسمّاها ابن جني (ت 392هـ) المقاطع [2]، وسماها ابن دريد(ت 321هـ) مجاري الحروف [3]، وسمّاها ابن سينا (ت 428هـ) المحابس[4].

والمخرج عند ابن منظور (ت 711 هـ) موضع الخروج [5]، يقول :" مخرج الحرف الموضع الذي ينشأ منه"[6].

والمخرج تعريفا هو مكان النطق[7]، ويسميه اللغويون المحدثون" موضع النطق" (point d'articulation) وهو" موضع ينحبس عنده الهواء أو يضيق مجراه عند النطق بالصوت مثل الشفتين ينحبس الهواء بانطباقهما عند النطق بالباء ومثل طرف اللسان بأصول الثنايا فيضيق مجرى الهواء عند النطق بالسين والزاي ونحوهما"[8].

ومصطلح "المخرج" من مصطلحات الخليل ورد عنده مصدرا، فاستعمله مرّة بمعنى الحيّز ،والحيّز منطقة أوسع من المخرج، فالحيز مكان لحدوث أكثر من صوت ، وهذا

---

[1]– سيبويه: الكتاب، تح : عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج4، 1991م، ص434.

[2]–ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح : حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج1، ط2، 1993م، ص6.

[3]–ابن دريد: جمهرة اللغة، تح : رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ج1، ط1، 1987م، ص8.

[4]– ابن سينا: رسالة أسباب حدوث الحروف، تح : محمد حسان الطيان ويحيى سير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1983م، ص60.

[5]– ابن منظور: لسان العرب، مادة (خ ر ج)، ج2، ص149.

[6]– خليل ابراهيم عطية: الدرس الصوتي عند الكوفيين، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، مج5، أكتوبر– ديسمبر، 2003م، ص110.

[7]– ريمون طحان: الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنات، ط2، 1981م، ص43.

[8]– محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية (معجم عربي– أعجمي– أعجمي–عربي)، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1987م، ص58.

المعنى عند الخليل يظهر في قوله:" في العربية تسعة وعشرون حرفا منها خمسة وعشرون حرفا صحيحا لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف جوف، وهي الواو والياء والألف الليّنة والهمزة، وسمّيت جوفا لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيّز تنسب إليه إلاّ الجوف"[1].

استعمل سيبويه مصطلح "المخرج" بمعنى الموضع الذي يولد فيه الصّوت اللغوي غير أن الشّائع عنده هو المخرج ليدل به على الموضع الذي يولد الصوت اللغوي فيه[2].

وقد انتقد المستشرق الألماني شاده(shaade) هذا الاستعمال مفضلا مصطلح الموضع للدلالة على مكان اتصال العضوين، أما المخرج في رأيه– فهو الطريق الذي يتسرب منه النفس إلى الخارج.[3]

أما إبراهيم أنيس فقد أبقى على مصطلح سيبويه و اقترح مصطلحا جديدا هو المجرى و رأى أن ذهاب شاده إلى تغيير معنى المصطلح لمكان التقاء العضوين و تسميته بالمخرج لا مبرر له، فقد اشتهر بين الدارسين بهذا المعنى [4] . و المجرى يشير إلى مفهوم محدد هو طريق النفس من الرئتين إلى الخارج، و يكون مخرج الصوت حينئذ هو نقطة معينة في هذا المجرى ، فالنون بهذا المعنى مخرجها أي نقطة اتصال العضوين

[1]– الخليل: العين، ج1، ص57.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

[3]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1975م، ص112.

[4]– إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص113.

فيها هو طرف اللسان و فويق الثنايا، أما مجرى النفس معها فيتخذ طريقه من الأنف إلى الخارج[1].

وقد شاع استخدام مصطلح المخرج عند القدماء وجاء تعريفه عند ابن يعيش (ت 643هـ)بقوله: " المخرج هو المقطع الذي ينتهي الصوت عنده" [2]. والمخرج في هذا التعريف يدل على النقطة التي يتشكل فيها الصوت اللغوي، وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن مصطلح المخرج هو المصطلح الوحيد الوارد ذكره بهذا المعنى عند القدماء أو أنه بهذا المعنى عندهم بالإجماع، فقد ذكر ابن جني مصطلح المقطع في المعنى ذاته وهذا واضح في قوله:" اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته."[3]

وخالف ابن سينا القدماء في استعماله لمصطلح المخرج فقد استعمله مرات عدّة فذكره في سياق حديثه عن اختلاف أجراس الحروف في قوله:" وقد يكون الحابس أصغر وأعظم والمحبوس أكثر وأقل، والمخرج أضيق وأوسع ومستدير الشكل مع الدّقة" [4]. ويعني بمصطلح الحابس العضو الذي يتم على مستواه إعاقة مجرى الهواء ليتشكل بذلك الصوت اللغوي أي مخرج والمحبوس يشير به إلى كمية الهواء، والمخرج يشير به إلى المجرى الذي يتخذه الهواء عند خروجه.

ولعّل ابن سينا أراد بمصطلح المخرج في بعض المواقع الموضع الذي يحدث فيه الصوت، ففي حديثه عن الميم ذكر لفظ المخرج في قوله:" وكان ليس الحبس كلّه عند المخرج بين الشفتين، ولكن بعضه إلى هناك وبعضه إلى ناحية الخيشوم حتى الهواء عند

---

[1]– الأصوات اللغوية، ص112.

[2]– ابن يعيش: شرح المفصل، علم الكتب، المجلد الثاني، بيروت، ص124.

[3]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص6.

[4]– ابن سينا: رسالة أسباب حدوث الحروف، ص63.

اجتيازه بالخيشوم، والفضاء الذي في داخله دوياً حدث الميم."[1] أي أن العضوين اللذين يتم على مستواهما الحبس هما الشفتان، ولكن بحديثه عن خروج الهواء من الخيشوم يمكن أن نظن بأن قصده من استعمال مصطلح المخرج هو في معنى المجرى.

وبالدّقة نفسها والشرح يتعرض كريم زكي حسام الدين لهذه القضية، فيفرق بين مصطلحي الممر (المجرى) والمخرج ذاهبا إلى أن الصوت اللغوي يتم من خلال توافر ثلاثة عوامل [2]:

- وجود تيار هواء متحرك.
- وجود ممّر مغلق.
- وجود نقطة اعتراض مؤقت لتيار الهواء.

حيث يجري تيار الهواء الصادر من الرئتين خلال ممّر مغلق ويتعرض هذا التيار لنقاط اعتراض لها دور أساس في تنوع الأصوات واختلافها، حيث هذا الاعتراض عندما يمس عضو من أعضاء النطق المتحركة عضوا آخر من الأعضاء الثابتة، فيسمى موضع التلاقي بموضع النطق أو مخرجه.

وهكذا فقد بين سيبويه كيف يختلف حال الحرف باختلاف محله فتنقطع الحروف بالمخارج ويتغير الصوت حسب مصدر خروجه، فيقول:" ولحروف العربية ستة عشر مخرجا، فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء وأدناها مخرجا من الفم: الغين والخاء"[3].

وكما يبدو فإن سيبويه استعمل مصطلح المخرج للدلالة على القذفة الصوتية المحصورة بين عضوين من أعضاء الجهاز الصوتي، وهو المفهوم نفسه الذي عبّر عنه

---

[1]– رسالة أسباب حدوث الحروف ، ص 83.

[2]– كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط2، 1984م، ص146.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

ابن جني موظفا مصطلح المقطع كمرادف للمخرج ليدل به على المكان الي ينحبس فيه الهواء ويثني النفس عن امتداده فيتولد إثر ذلك الحرف.

من خلال هذه الشروح، نقول إن المصطلحات التي استخدمها علماء العربية القدماء للدلالة على مخرج الحرف رغم تنوعها فهي تشير إلى مفهوم مصطلحي واحد وهو نقطة الانسداد أو التضييق الذي يحدث عندها فهي تشير إلى مفهوم مصطلحي واحد وهو نقطة الانسداد أو التضييق الذي يحدث عندها حبس للهواء حيث ينتج الصوت الذي نسمعه وبالتالي يكون مخرج الحرف ميزانا تعرف به ماهيته.

ولقد توصل اللغويون القدماء إلى أن الكلام لا يتحقق إلاّ بالحروف المختلفة المخارج ولكل حرف أو مجموعة فيما بينها بالمخارج المختلفة، بالإضافة إلى اختلاف صفاتها وهي حقيقة أثبتها البحث الصوتي الحديث، والمقصود بالصفة في هذا المقام: " هيئة الإنتاج، أي هيئة أداء الصوت." [1] فيقول سيبويه أن مخرج الضاد هو حافة اللسان والثنايا العليا [2]، فمعنى المخرج هنا هو مكان حدوث الحرف، حيث تنبه إلى ضرورة احتكاك عضوين، وعلى هذا الأساس فإن للحرف بعدين: مخرجه وصفته، فالمخرج هو المكان الذي يتولد فيه الحرف أي مكان الخروج، والخروج ها هنا هو خروج الحرف من العدم أمّا الصّفة فهي هيئة أو كيفية الخروج.

فالصّفة بهذا المنظور هي التي تميز الحروف المشتركة في المخرج ولولاها لكانت الحروف المشتركة حرفا واحدا، فالطاء مثلا: لولا الاستعلاء والإطباق لكانت دالا لاتفاقهما في المخرج، والميم لولا الغنة لكانت باءً لاتفاقهما في المخرج الشفوي، ولولا الإطباق لصارت الظاء ذالا والصاد سينا.

---

[1]– ديفيدا بركومبي: مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة محمد فتيح، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط1، 1988م، ص75.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج4، ص433.

من هنا يظهر أن الحروف تتمايز بينها بإخراجها من جهة ثم صفة ذلك الإخراج من جهة أخرى. وعليه اعتمد اللغويون المحدثون في تعريفهم للأصوات اللغوية على مجموعة من الصفات ناتجة من طريق النطق بالصّوت، فوجدوا أن أوّل ما يميّز الصّوت هو مخرجه الذي يتحدد حسب الحاجز الذي يعترض الهواء الصّادر من الرئتين فيكون حلقيا أو لهويا أو شفويا... ولكن المخرج لا يكفي لتمايز الحروف، لأن هناك أصوات تشترك في المخرج فتضاف صفات أخرى لتحديد الصّوت كالجهر والهمس والشّدة والرّخاوة، والإطباق والاستعلاء...وهكذا فإذا جهرت وهمست وأطبقت وفتحت اختلفت أصوات الحروف التي تخرج من مخرج واحد، وهذا ما يطلق عليه جاكبسون(jakbson) السّمات المميّزة وهي صفات ذات مفهوم فونولوجي يكمن في تجزيء الأصوات إلى مكونات تكون حاضرة في التركيب بصفة غير خطية يعبر عنها بطريقة تقابل ثنائي، وهو الأمر الذي أكده جاكبسون فوضع تنظيما فونولوجيا يحتوي على سمّة معينة أو عدم احتوائها عليها مثلا سمة [+ جهر] [1]، ومثال ذلك الأصوات الشفوية في اللغة العربية التي يمكن أن نبين نظامها التقابلي بهذا الشكل:

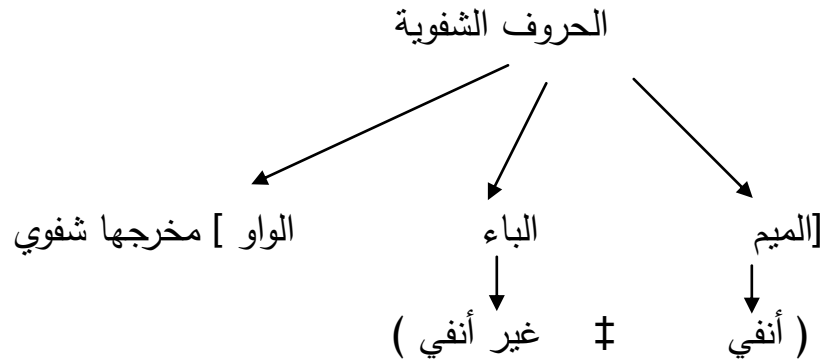

[1]– ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1980م، ص244.

بناء على هذه الحقائق يصنّف الصّوت اللغوي إلى اعتبارين أساسيين:اعتبار عضوي فيزيولوجي يتمثل في مخرج ، واعتبار صوتي فزيائي يتمثل في الصّفة التي يظهر بها الصّوت في أثناء النطق، ولعّل ما قام به القدماء من دراسات قيمة حول مخارج الحروف وصفاتها كانت في مجملها ترتكز على الجانب النطقي الفيزيولوجي للصوت اعتمادا على خصائصه النطقية.

ولم يتوقف جهد القدماء العرب واجتهادهم عند حد وضع المصطلحات الخاصّة بل وقفوا على تحديد عدد مخارج الحروف، فذهبوا في ذلك مذاهب ثلاثة .

- ذهب الخليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب ، والحافظ بن الجزري وغيرهم إلى أنها سبعة عشر مخرجا.
- وذهب سيبويه والشاطبي إلى أنها ستة عشر مخرجا، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق ، والواو من مخرج الواو المتحركة، والياء من مخرج الياء المتحركة.
- وذهب فريق ثالث كالفراء وقطرب والجرمي إلى أنها أربعة عشر مخرجا، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية، ووزّعوا الحروف التي تخرج منه كالمذهب السابق، وأسقطوا مخرج النون واللام والراء وجعلوها من مخرج واحد وهو طرف اللسان، فجعلوا مخارج اللسان ثمانية بدلا من عشرة.

وما يمكن أن نستند إليه قول ابن الجزري (ت 833هـ) عن اختلاف العلماء في عددها كالخليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم وأبي الحسن سريح وغيرهم

سبعة عشر مخرجا ..."[1]. وهذا الرأي أثبته ابن سينا من خلال مؤلف أفراده في مخارج الحروف وصفاتها.

ولقد نظم الحافظ بن الجزري في متن الجزرية تأكيدا لما جاء به ابن سينا أن عدد المخارج سبعة عشر بقوله :[2]

مخارج الحروف سبعة عشر ***على الذي يختاره من اختبـــر

فألف الجوف وأختاها وهــي * **حروف مدّ للهواء تنتهـــــي

ثم لأقصى الحلق همز وهاء *** ثم لوسطه فعين حـــــــاء

أدناه غين خاؤها القـــــاف ***أقصى اللسان فوق قم الكـاف

أسفل الوسط فجيم الشين يـا *** والضاد من حافتــه إذ وليـا

الأضراس من أيسرو يمـناها *** والام أدنـاها لمنتهـــــاها

والنون من طرفه تحت اجعلوا *** والرّا يدانيه لظـــــهر أدخلوا

والطّاء والدّال وتا ومنه ومن عليا الثنـــايا والصفير مستـــــكن

ومنه ومن فوق الثنايا السفلى *** والظّاء والذّال وثا للـعليـــا

من طرفيهما ومن بطن الشفة *** فالفا مع أطراف الثنايا المشرفة

وما يظهر من قول ابن الجزري أن هناك إجماعا لعدد من العلماء على عدد المخارج وهي سبعة عشر موزعة على خمسة مخارج رئيسية كالآتي:

---

[1]–ابن الجزري(الحافظ محمد بن محمد): النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط)، (دت)، ص198.

[2]– ابن الجزري: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ضبط وتعليق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ–1997م، ص27.

- **الجوف:** وفيه مخرج واحد.
- **الحلق:** وفيه ثلاثة مخارج(أقصى الحلق– وسط الحلق – أدنى الحلق).
- **اللسان:** وفيهما عشرة مخارج.
- **الشفتان:** وفيهما مخرجان.
- **الخيشوم:** وفيه مخرج واحد.

ولعّل سبب اختلاف هؤلاء اللغويين يعود الى اعتمادهم على الملاحظة الذاتية التي تقوم أساسا على التجربة الفعلية عن طريق تذوّق الأصوات، وهي من أهم الوسائل التي اعتمدها القدماء آنذاك في ظل غياب الوسائل والأجهزة المساعدة على معرفة الخواص النطقية وإدراكها، ولقد كان الخليل بن أحمد أسبق العلماء إلى هذه التجربة، حيث ذاق الحروف معتمدا تجربة النطق بالصّوت ساكنا، يقول عنه تلميذه الليث بن المظفر:" وإنّما كان ذواقه إيّاها، أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف نحو : أبْ، أت، أح، أع أغ..."[1] إذ أحس الخليل بن أحمد أن نطق الأصوات بالإشارة إلى مواضع نطقها أساسه الخبرة الفعلية والعادة النطقية التي تدرج عليها المتكلم، وهذه الطريقة تقترب إلى ما يدعوا إليه المحدثون كما عبّر عبد العزيز الصيغ بقوله: نظرية المخارج من المباحث الصّوتية الرائدة في الدراسات، وهو سبق للعرب في مجال الدراسات الصوتية عامة "[2].

على هذا الأساس قسّم الخليل بن أحمد الأصوات بحسب مخارجها واصفا بدقة مناطق انطلاق أو إخراج الصوت في شتّى تقلباتها المكانية، وهو بهذا يعدّ صانع النواة الصوتية للعربية إذ يعتبر الأوّل الذي اعتمد الترتيب المخرجي وأعطى لكل مخرج اسما

[1]– الخليل: العين، ج1، ص58.

[2]–عبد العزيز الصّيغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2000م، ص58.

محددا على خلاف تلميذه سيبويه الذي عبر عن المخارج ليس عن طريق مصطلحاتها وإنما من خلال الشرح والتفسير الموضح لنقطة إخراجها.

أما بالنسبة للمصطلحات فهي تدل على سعة الإطلاع والدراية بالجانب النطقي والتي تشكل الأساس الحقيقي للدرس الصوتي عند اللغويين القدماء، وهي تكشف بوضوح عن الحلقة النطقية المكوّنة لبنية الصّوت. حيث تولدت مصطلحات الحروف من مخارجها واشتركت جملة من الحروف أو الأصوات في مصطلح واحد كالآتي:

5-1-1-1- الحروف الحلقية: (la gorge):

سميّت كذلك نسبة إلى الحلق (la gorge) ، وهو عضو من أعضاء الجهاز النطقي " الجزء الذي بين الحنجرة والفم" [1]، والحلق مصطلح من مصطلحات الخليل بن أحمد خصه لخمسة حروف وهي : [العين، الحاء، الهاء، الخاء، والغين]، وقد علل الخليل سبب هذه التسمية بقوله: " حلقية لأن مبدأها من الحلق" [2]، دون أن تكون لديه دراية عن الحلق من حيث هو عضو من أعضاء النطق، كما أطلق مصطلح **الحلق** على منطقة واسعة تسع لمخرج الحروف الخمسة، واستثنى الهمزة جاعلا مخرجها من الجوف[3].

أمّا المحدثون فينسبون للحلق حرفين اثنين هما (العين، والحاء) [4]، فالعين صوت حلقي يتم نطقه بتضييق الحلق عند لسان المزمار وتهتز الأوتار الصوتية معه[5].

---

[1]- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص18.

[2]- الخليل: العين، ج1، ص65.

[3]- العين، ج1، ص64.

[4]- ريمون طحان: الألسنية العربية، ص46.

[5]- رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، ص55.

وأمّا **الحاء** فهو النظير المهموس للعين لا يفترق في طريقة نطقه عن العين إلاّ أن الوترين الصوتيين لا يهتزان معه بخلاف العين، فالمحدثون جعلوا الحلق صوتان لا غير باعتبار أن الحلق " هو تجويف أشبه بفراغ واقع بين الحنجرة وأقصى الحنك"[1].

وأمّا **الغين** و**الخاء** فهما من الأصوات الطبقية عند المحدثين، ويتم نطقهما نتيجة اتصال مؤخرة اللسان، والطبق هو الجزء الرخو من مؤخرة سقف الحنك[2].

ولقد عدّهما الخليل من أصوات الحلق ، بقول تمام حسان:" يستطيع الباحث أن يقف منهم أحد الموقفين ينبني كل منهما على طريقة فهمهم لاصطلاح (الحلق)، فإذا كان مفهوم هذا الاصطلاح في أذهانهم مطابقا لما نفهمه الآن فهم ولا شك مخطئون في القول بأن صوت العين يخرج من الحلق، أما إذا كان فهمهم للاصطلاح أوسع من فهمنا له حتى يشمل مؤخر اللسان والطبق فلا داعي للقول بخطئهم"[3].

أمّا صوت **الهاء** فقد جاء في الترتيب المخرجي عند الخليل بين صوتي العين والحاء وصوتي الغين والخاء، وعند المحدثين بالإضافة إلى الهمزة أعمق وأدخل الأصوات جميعا وهما من مخرج واحد وهو المخرج الحنجري، ويتكون نطقهما بانغلاق ثم انفتاح الوترين الصوتيين فجأة فينطق معهما الهواء متفجراً.

وعليه **فالهمزة** عند المحدثين صوت حنجري على خلاف الخليل الذي يرى أنها هوائية وجمعها مع حروف المد الثلاثة (الألف، الواو، والياء).

---

[1]– كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص 143.

[2]– ريمون طحان : الألسنة العربية، ص 44.

[3]– تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م، ص 101 و ص102.

أمّا القول بأن **الهمزة** هوائية بالمعنى الذي أراده الخليل، وهو كون الهواء يخرج حراّ طليقا دون اعتراض، فهذا أمر أكّد البحث الصوتي الحديث عكسه، لأن الهواء يقابل باعتراض تام في منطقة الحنجرة نتيجة انطباق الوترين الصوتيين.

كما أن جعل **الهمزة** مع حروف المدّ ليس صحيحا، لأن (الألف، الواو، والياء) حركات طويلة على خلاف الهمزة فهي صوت صامت؛ ولقد علّل كمال بشر هذه الهفوة التي وقع فيها الخليل بقوله:

" ويمكن تعليل هذا الخطأ الذي وقع فيه الخليل ومن تابعه بأنه حين نطقها لمعرفة طبيعتها لم ينطقها وحدها، وإنما نطقها متلوة بحركة، فبدت كما لو كان هواؤها حرا طليقا على أن حرية الهواء إنما تنسب إلى الحركة المصاحبة للهمزة لا إلى الهمزة ذاتها"[1].

وممّا يمكن التنويه إليه أن مصطلح **الحلق** قد استقر مدلوله أيضا عند سيبويه في قوله:" فللحلق منها ثلاثة ، فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف ، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجا من الفم الغين والخاء"[2].

يتضّح من قوله أن الأصوات رتبت في مجموعات حسب الحيّز المخرجي الذي تشغله في النّطق، بل إنّ هذه المجموعات تنقسم ذاتها داخليا إلى مجموعات فرعية، حيث نسب سيبويه أصوات [الهمزة، الهاء، الألف، العين، الحاء، الغين، والخاء] إلى حيّز مخرجي واحد وهو الحلق، ثم قسم هذا الأخير إلى ثلاث مجموعات وزعت عليها الأصوات بالتّساوي إذا استثنينا الألف من أقصى الحلق موضحا نقاط صدورها كما يلي:

- **مخرج أقصى الحلق:** وهو أوّل المخارج وأعمقها في الحلق ويكون لأصوات ثلاثة هي(الهمزة، الهاء، والألف)، وقد وافقه المحدثون أمثال جان كانتينو" الذي أكّد أن

[1]– كمال بشر: علم الأصوات العام، ص 290.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

أقصى الحلق هو مخرج الهمزة والهاء والألف" [1].وأوضح المراد بحروف أقصى الحلق بأنها" التي تقرع في أقصى الحلق، أو بالأحرى في رأس قصبة الرئة، وهو قادر على الانفتاح أو الانغلاق."[2]

أمّا القول بأنّ **الهمزة** هي أوّل الأصوات العربية مخرجا فهذا حكم سليم ولكنها ليست من الحلق عند المحدثين، بل من الحنجرة وهي سابقة للحلق، وفي هذا يعلّق شادة على تقسيم سيبويه للمخارج فيقول:" شاهد غاية التفصيل مثلا في تقسيمه للأسنان، وقد قسّمها إلى الثنايا والرباعيات، والأنياب والأضراس، ويخالف التدقيق معاملته للحلق، فإنّ سيبويه وإن قسّمه إلى أقصى الحلق، وأوسط الحلق، وأدنى الحلق لم يكن يعرف الحنجرة ولا أجزاءها كالمزمار والأوتار الصوتية"[3].

وربما يرجع السبب في هذا أن القدماء لم يستطيعوا أن يحدّدوا الحلق تحديدا دقيقا فاتسع هذا الجزء ليشمل الحنجرة نظرا لاعتمادهم على الملاحظة الذاتية وعدم توفر الأجهزة كما توفرت عند المدحدثين حتى تمكنهم من تحديد كل جزء من أجزاء الجهاز الصوتي. ويبرّر كمال بشر هذا القصور بأنه إمّا أن يكون راجعا لعدم استطاعتهم التفريق بين مخارج الأصوات، وإمّا لأنهم اعتبروا الحنجرة من الحلق.[4]

أمّا اعتبار حرف (**الألف**) من الحروف الحلقية، فقد ذكر المحدثون أن ما يؤخذ على سيبويه هو إقحامه في أصوات الحلق ما سمّاه بالألف، حيث ذكر سيبويه (الألف)

---

[1]– جان كانتيون: دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، الجامعة التونسية، مركز االدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1966م، ص31.

[2]– المرجع نفسه، ص23.

[3]– رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، ص33.

[4]– كمال بشر: علم اللغة العام، القسم الثاني، ص123.

في سلسلة الأصوات الكلامية الصّامتة وينسحب الأمر نفسه على المبرّد [1]. في حين أنها بإجماع المحدثين هي حركة، وهذه الحركة هي الفتحة الطويلة.

ويبرّز البعض كلام سيبويه ويفسره على أنّه ضرب من الترادف فيقول:" فربما أراد بكلمة الألف تفسير المقصود من كلمة الهمزة التي – فيما يبدو– كانت مصطلحا صوتيا غير مألوف في أيّامه، أو حديث العهد بين الدارسين، فأراد توضيحه بذكر مرادفا له أكثر شهرة وألفة وهو الألف"[2].

وحقيقة الأمر أن علماءنا الأوائل حينما أضافوا **(الألف)** إلى أصوات الحلق، إنّما قصدوا **(الهمزة)** لوجود شبه خطي بينهما؛ فقد سمّى الخليل همزة الوصل ألف الوصل [3]. ووافقه في ذلك سيبويه بقوله: "واعلم أن هذه الألفات، ألفات الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها الكلام"[4] كما سمّى المبرد همزة الاستفهام ألف الاستفهام[5].

أمّا المحدثون فشأنهم في ذلك يخالف شأن القدماء باعتبار الهمزة والألف صوتان متمايزان؛ إذ أن مكان نطق الهمزة هو الحنجرة، أمّا الألف فهو صوت لين ومد و" ليس لها في الحقيقة نقطة إنتاج معينة على طول مجرى الهواء، لأن اللسان يكون معها في واقع الأمر في وضع إراحة، أي ممتد في قاع الفم"[6].

---

[1]– المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، ج1، ص192.

[2]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص115.

[3]– الخليل: العين، ج1، ص54.

[4]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص150.

[5]– المبرّد: المقتضب، ج1، ص74.

[6]– أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص345.

- **مخرج أوسط الحلق:**

ذكر سيبويه" **أوسط الحلق** " واعتبره المخرج الثاني من مخارج الحلق ويكون لصوتي (**العين والحاء)** ؛ ولما كانت منطقة وسط الحلق عند سيبويه هي منطقة الحلق عند المحدثين، فإن صوتي (**العين والحاء)** يوصفان بأنهما حلقيان.

- **مخرج أدنى الحلق:**

وهو من مصطلحات سيبويه وقد خصه لصوتي (**الغين والخاء)** ، وهما صوتان طبقيان حسب اصطلاح المحدثين ينطقان من سقف الحنك الرخو؛ ولذلك فهذا المخرج لم يتفقوا فيه مع القدماء اسما وموضعا.

-من حيث التسمية(**فالغين والخاء)** عند سيبويه حلقيان، وعند المحدثين طبقيان.

-من حيث موضع النطق، فهما عند سيبويه من أدنى الحلق، وعند المحدثين من أقصى الحنك؛ أي منطقة الحنك الرخو، وهي منطقة تلي الحلق، وتلي أيضا اللهاة وبالتالي فإن المخرج الطبقي لا صلة له عندهم بالحلق، ويضم ثلاثة أصوات هي: (الخاء الغين، الكاف)[1].

ويرى مصطفى حركات أن الحلق يمكن تقسيمه إلى قسمين فقط: الحنجرة وهو مخرج لصوتي (**الهمزة والهاء)**، والحلق وهو مخرج (**الحاء والعين)**، عوض تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء كما فعل سيبويه. فالحنجرة تطابق مصطلح (la glotte) أو (la larynx) في اللغة الفرنسية. أمّا مصطلح الحلق فيخصص للحيّز الذي يقع بين الحنجرة واللهاة، وهو ما يعرف في الفرنسية (le pharynx)[2].

[1]– ريمون طحان: الألسنية العربية، ص47.

[2]–مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، دار الآفاق، الأبيار، الجزائر، ص86.

وما ذهب إليه مصطفى حركات يقترب إلى ما توصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة التي أثبتت أن **(الهمزة والهاء)** يخرجان من الحنجرة، و**(الغين والخاء والكاف)** من الطبق وأن الذي يخرج من الحلق هو **(العين والحاء)** لا غير.[1]

5-1-1-2-الحروف اللهوية:

سمّيت كذلك نسبة إلى اللهاة (la luette)، وهي عضو في الجهاز الصوتي تمثل نهاية الحنك اللين، و**اللهاة** من مصطلحات الخليل خصّ له صوتين هما: **القاف** و**الكاف** إذ يقول:" والقاف والكاف لهويتان، لأن مبدأهما من اللهاة" [2]. أمّا سيبويه فقد حدّد هذا المخرج دون ذكر لفظ **اللهاة**، فقال:" أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى".[3]

إنّ مصطلح " **لهوي**" الذي وظّفه الخليل قديما استخدمه المحدثون بهذه التسمية غير أن ريمون طحان انفرد بإطلاق مصطلح "**غاري خلفي**" على هذا المخرج وقد أورده مقابلا للمصطلح الأجنبي (post palatale)[4].

والملاحظ أنّ **اللهاة** عند المحدثين هي مخرج لصوت واحد فقط وهو " **القاف**" حيث تلتقي مؤخرة اللسان باللهاة، أمّا صوت " **الكاف**" فيجمعونه مع صوتي **الخاء** و**الغين** مصطلحين على تسمية مخرجه بالمخرج الطبقي [5]. ويرى بعض الدارسين أن هذا المصطلح ابتكره بعض المحدثين دون أن يكون لكلمة " **طبق**" أي معنى متصل بأجزاء الفم.

---

[1]-رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، ص 223.

[2]-الخليل: العين، ج1، ص65.

[3]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

[4]- ريمون طحان: الألسنية العربية، ص47.

[5]- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص107.

5-1-1-3- الحروف الشّجرية:

وتنسب إلى شجر الفم أي مخرج الفم وهو يتضمن أصوات وسط الحنك الأعلى ومخرج شجرة الفم من مصطلحات الخليل الذي استعمله للدلالة على مخرج الأصوات الآتية:" الجيم، الشين، الضاد" ويقول:" والجيمو الشين والضاد شجرية لأن مبدأها من شجر الفم"[1].

وعليه فقد جعل الخليل هذه الأصوات في حيّز واحد بقوله:" ثم الجيم والشين والضاد في حيّز واحد"[2]. وهو الأمر الذي خالفه فيه سيبويه إذ أشار إلى أن "الجيم" و"الشين"من مخرج، و" والضاد" من مخرج آخر مضيفا إلى الجيم والشين الياء، فيقول:" ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء" [3]. أمّا مخرج " الضاد" فهو " من بين أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس"[4].

كما يوضّح المبّرد مخرج " **الضّاد** " فيقول :" الضاد مخرجها من الشدق، فبعض الناس تجري في الأيمن، وبعضهم تجري له في الأيسر".[5]

ومن بين المحدثين الذين اهتموا بمخرج " **الضاد**" وحاولوا تحديده بدقة كمال بشر الذي اعتمد رأي سيبويه في وصفه لمخرج " الضاد" بقوله:" تخرج من منطقة قريبة من وسط الحنك، أو هي بتعبير حديث : لثوية حنكية".[6]

يتضح من هذه الأقوال أنّ هناك فرقا في نطق " **الضاد**" بين القدماء والمحدثين حيث أنها كانت عند القدماء جانبية وهي عند المحدثين أسنانية لثوية، ونجد من الضرورة

---

[1]- العين، ج1، ص65.

[2]- العين، ج1، ص64.

[3]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

[4]- المصدر نفسه، ج4، ص433

[5]- المبرّد: المقتضب، ج1، ص193.

[6]- كمال بشر: علم اللغة العام، القسم الثاني الأصوات، ص105.

الإشارة هاهنا إلى ما ذكره تمام حسان في قوله:" الضاد الفصحى كانت جانبية مع رخاوتها، أي أن الهواء الخارج في نطقها يخرج من جانب اللسان ويحتك به وهذه الأوصاف مجتمعة تشير إلى ضاد غير شبيهة بما ننطقه في الوقت الحاضر"[1].

كما أن صوت " الضاد" الذي ننطقه اليوم هو المقابل المطبق لصوت " **الدال**"، أمّا " **الضاد**" القديمة فلا يقابلها شيء من الأصوات، إذ يقول سيبويه:" ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا ، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها."[2]

إنّ ما وقف عليه سيبويه في وصف نطق " **الضاد**" أكّده الدرس الصوتي الحديث حيث أشار المحدثون إلى أن " **الجيم**" و" **الشين**" من مخرج، و " **الضاد**"من مخرج آخر وقد أضافوا إلى الجيم والشين الياء، واصطلحوا على تسمية نقطة إنتاجها **بالغار** وهو الجزء الصلب من سقف الحنك.

أمّا إبراهيم أنيس فقد فضل مصطلح الخليل " **شجرية**" عن المصطلح الحديث " **الغار**" بقوله:" وكذلك الشأن في مصطلحهم الشجرية الذي يتضمن أصوات وسط الحنك كالجيم الفصيحة، أو الجيم الشامية الكثيرة التعطيش وكالشين، ولا داعي إذن لأن ننهج منهج هؤلاء الدارسين حين يطلقون عليها لفظ الغارية، لأن الغار في الحقيقة يشمل كل أجزاء الحنك الأعلى "[3].

ويتفق رشاد الحمزاوي [4] مع رأي إبراهيم أنيس في أن " **الغار**" من حيث هو عضو في الجهاز الصوتي يشمل كل أجزاء الحنك الأعلى.

---

[1]– تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص93.

[2]– سيبوية: الكتاب، ج4، ص436.

[3]–إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص107.

[4]محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص140.

بينما يتوسع ريمون طحان في تناول هذه القضية بالتحليل جاعلا المخرج " **الغاري**" شاملا للجزء الأمامي من الحنك ووسطه، ثم مؤخرته مقسما إياه إلى[1]:

- **الغاري الأمامي (prépalatale)**:في حال اتصال سطح اللسان بالجزء الأمامي من الحنك ويضم : (الجيم، والشين والياء).
- **الطّبقي(vélaire)**: في حال اتصال سطح اللسان بالطبق (وهو الجزء الرخو من مؤخرة سقف الحنك، ويشمل الأصوات الآتية (الكاف، والغين والخاء).

ويرى إبراهيم أنيس أن الأصوات (الجيم، الشين، والياء) تتشكل عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى ولهذا اصطلح على تسميتها بأصوات وسط الحنك [2]، إذ يفضل نسبة موضع النطق إلى العضو الثابت لا المتحرك، وإلى السياق نفسه أشار مصطفى حركات عندما حدّد الأصوات التي تقع تأديتها في الجزء الصلب من الحنك وسمّاها بالأصوات الحنكية[3].

من هذا المنطلق يرى عبد العزيز الصّيّغ أن " نسبة المخرج إلى الحنك شائعة في كتب المحدثين لا في مؤلفات القدماء"[4]. وهذا لا يعني أن القدماء لم يشيروا إلى مصطلح وسط الحنك عند حديثهم عن أصوات (الجيم، الشين، والياء)، فقد وظّف سيبويه مصطلح وسط الحنك في قوله:" ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء"[5]. حيث نسب المخرج إلى العضو البارز في عملية التصويت وهو اللسان مع إشراك الحنك، وهي طريقة درج عليها القدماء من العلماء حيث اعتادوا على نسبة المخرج إلى العضو المتحرك.

---

[1]– ريمون طحان: الألسنية العربية، ص44.

[2]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص76.

[3]– مصطفى حركات، الفونولوجيا والصوتيات، ص56.

[4]– عبد العزيز الصّيغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص72.

[5]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

5-1-1-4-الحروف الأسلية:

يقصد **بالأسلة** طرف اللسان إذا كان في وضع صلب [1]، وهو مصطلح استعمله الخليل ونسبه إلى أصوات (الصّاد، السين والزاي) يقول:" والصّاد والسين والزاي أسلية لأن مبدأها من أسلة اللسان، وهي مستدق طرف اللسان"[2].

ويصف سيبويه مخرج هذه الأصوات فيقول:" ممّا بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد" [3]. حيث تفطّن سيبويه إلى ضرورة الربط بين اللسان والثنايا حتى يحدّد المكان الذي تنقطع فيه هذه الحروف.

وهذا ما أثبته المبرد، حيث حدّد مخرج هذه الأصوات بدقة، فقال:" من طرف اللسان وملتقى حروف الثنايا."[4]

أمّا المحدثون فإنهم اختلفوا في وصف وتحديد هذه الأصوات، حيث أطلق عليها بعضهم[5] مصطلح"**لثوي**" مضيفا إليها الحروف الذلقية وهي (اللام، الراء والنون)، كما أطلق بعضهم الآخر [6]مصطلح **أسناني لثوي** مضيفا إليها الحروف النطعية حسب اصطلاح الخليل وهي (الدال ، التاء، الطاء، الضاد)، وقد انفرد محمد رشاد الحمزاوي بتسمية مخرج هذه الأصوات بالمخرج " **المغارزي**" (Alvéolaire)[7] وهو مصطلح يفتقد إلى الدقة والوضوح الضرورين في البناء المصطلحي.

---

[1]-الفونولوجيا والصوتيات، ص82.

[2]- الخليل: العين، ج1، ص65.

[3]-سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

[4]- المبرد: المقتضب، ج1، ص193.

[5]- كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص151.

[6]-رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، ص46.

- [7]محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص139.

أمّا إبراهيم أنيس فإنّه يفضّل تسميّة (السين، الصاد، الزاي) **بالأصوات الأسلية** ويرى أنها مجرد تسمية ذات صفة ومخرج واحد [1]، حيث أنها أصوات صفيرية، وهذا المصطلح الأخير هو من المصطلحات التي حفل بها الكتاب، فلقد سمي سيبويه هذه الأصوات بالأصوات الصفيرية لإحساسه بالعلاقة الصوتية المتشابهة بين هذه الأصوات حيث يضيق مجرى هذه الأصوات عند مخرجها فيحدث عند النطق بها صفيرا لا يشاركها فيها غيرها من الأصوات. وهذا ربما ما أدى ببعض المحدثين إلى تسمية هذه الأصوات الثلاثة بـ "**سنية**" لأن مقدم اللسان يلتقي بالأسنان التقاء خفيفا من شأنه أن يحدث الإحتكاك الذي نسمعه عند نطقها[2].

5-1-1-5- الحروف النطعية:

سميّت كذلك نسبة إلى **نطع الغار الأعلى** وهو أدنى الحنك، وهو مصطلح استعمله الخليل لأصوات (الطاء، الدال والتاء) حيث جمع هذه الأصوات الثلاثة واصفا إيّاها بقوله" نطعية"[3].

ولاقت هذه التّسمية قبولا عند إبراهيم أنيس، حيث يقول:" فأمّا تسميتهم " الدال "و"الطاء" و" التاء" بالأصوات النطعية، فيبدوا أن هذا المصطلح قد جانبه التوفيق لأن النطع كما شرحته المعاجم، – وكما يفهم من هؤلاء العلماء– هو أقرب جزء من الحنك الأعلى إلى أصول الثنايا"[4].

---

[1]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص75.

[2]–كمال بشر: علم الأصوات، ص193.

[3]– الخليل: العين، ج1، ص65.

[4]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص107.

أما سيبويه فقد شرح مخرج هذه الأصوات من خلال تحديد نقطة التقاء العضوين فقال:" ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال، والتاء"[1].

وقد توصلت الدراسات الحديثة إلى أن طرف اللسان مع هذه الأصوات يتصل بأصول الثنايا، ولذلك اصطلح بعضهم[2] على تسميتها **بالأصوات الأسنانية اللثوية** وعددها سبعة وهي (الطاء، الدال، التاء، الصاد، السين، الزاي،والضاد)، وهذه الأصوات متفقة المخرج إذ لا يفرق بين الدال والتاء إلاّ صفة الجهر في الأولى ولا يفرق بين التاء والدال إلاّ صفة الإطباق في الثانية، كما لا يفرق بين الصاد والسين والزاي إلاّ صفة الإطباق في الصاد وصفة الهمس في السين أمّا الضاد فهي المقابل للدال.

5-1-1-6- الحروف اللثوية:

اصطلح الخليل بن أحمد على أصوات (الذال، الظاء، والثاء) مصطلح الأصوات اللثوية" لأن مبدأها من اللثة" [3]، و**اللثة** هي مقدم الحنك وهي " الجزء الواقع خلف أصول الأسنان العليا، وهو محدب ومحزز الشكل"[4].

أمّا سيبويه فقد وصف مخرج هذه الأصوات بقوله:" مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا"[5].وهذا الوصف أكّد دقته المحدثون، لأن اللثة لا تقوم مع هذه الأصوات بأي دور بل هي – كما وصفها سيبويه– تخرج ممّا بين الأسنان، ولهذا فالتسمية الشائعة لها في

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

[2]– ينظر: ريمون طحان، الألسنية العربية، ص46.

[3]– الخليل: العين، ج1، ص65.

[4]– ينظر: كريم حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص142.

[5]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

كتب المحدثين هي **بين أسناني** (inter dentale) وتستعمل أحيانا مختصرة فيقال لها "أسناني"[1]

5-1-1-7- الحروف الذلقية:

يرجع أصل هذا المصطلح للخليل بن أحمد الفراهيدي، حيث أطلق هذه التسمية على حروف (الراء، اللام، والنون) وسميت **ذلقية** " لأنها مبدأها من ذلق اللسان" [2] والذلق هو " طرف اللسان إذا كان في وضع لين"[3].

ولعّل الخليل بفضل تذوقه أحسّ بالعلاقة الصوتية بين هذه الأصوات فجمعها تحت مسمى واحد، والذلاقة ؛ هي خروج الحرف معتمدا على ذلق اللسان، وهو صدره وطرفه [4] وحروف الذلاقة خلاف الحروف المصمتة [5] وهي التي" يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه" [6].وكان الخليل بن أحمد يميز بين مصطلحين هامين وشديدي التقارب بينهما وهما : " **الحروف الذلقية**" و" **الحروف المذلقة**" فالحروف الذلقية ثلاثة هي(الراء اللام، النون) سمّاهن الخليل بذلك لأنهن ينسبن إلى الموضع الذي منه مخرجهن، وهو طرف اللسان وطرف كل شيء ذلقه" [7]، أما الحروف المذلقة فهي الحرف الستة قاطبة (الراء، اللام، والنون، والفاء، والباء، والميم) [8]، وذكر الجوهري في صحاحه:" إنّما

---

[1]– عبد العزيز الصيّغ: المصطلح الصوتي في الدراسات الصوتية، ص84.

[2]– الخليل: العين، ج1، ص65.

[3]– ينظر: رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، ص47، وينظر : إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص187.

[4]–ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص64.

[5]–المصدر نفسه، ج1، ص64.

[6]– المصدر نفسه، ج1، ص64.

[7]– ابن الجزري: التمهيد في علم التجويد، تح على حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 1985م، ص98.

[8]– التمهيد في علم التجويد، ص98.

سميّت هذه الحروف ذُلقًا لأن الذلاقة في المنطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة"[1]. وفي هذه الحروف الستة سر طريف ينتفع به في اللغة وذلك أنك متى رأيت اسما رباعيا أو خماسيا غير ذي زوائد فلا بدّ فيه من حرف من هذه الحروف الستة أو حرفين وربما كان فيه ثلاثة، وذلك نحو (جعفر) ففيه الفاء والراء و (قعضب) فيه الباء، (سهلب): فيه اللام والباء، (سرفجل): فيه الفاء والراء واللام (فرزدق) : وفيه الفاء والراء ، (...) فهكذا عامة هذا الباب" [2].

فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من بعض هذه الأحرف الستة، فاقض بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه[3].

وكذلك هي الحال عند المحدثين فلقد رأوا أوجه شبه بين هذه الحروف الثلاثة وأثبتت تجارب هؤلاء أن الخليل كان على صواب في الربط بين هذه الحروف الثلاثة ذلك أنها تشترك في المخرج والوضوح السمعي وكثرة الدوران على الألسنة لسهولتها، وهي متوسطة بين الشّدة والرّخاوة، حيث أن، " **اللام**" هو صوت جانبي مجهور، و " **الراء**" تكراري مجهورو" **النون**" أنفي مجهور، ولقد جمع المحدثون هذه الأصوات الثلاثة في مخرج واحد واصطلحوا على تسميته بالمخرج " **اللثوي**".

وإذا كانت هذه الأصوات جمعت في مخرج واحد عند الخليل وعند المحدثين إلاّ أنّ سيبويه قد تناولها متفرقة " فمن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا –لانحرافه إلى اللام– مخرج الراء"[4].

---

[1]– الجوهري: الصحاح، مادة " ذلق"، ج4، ص1479.

[2]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص64.

[3]–سر صناعة الاعراب، ج1، ص65.

[4]–سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

ولعل سبب التآخي بين " **النون** "و" **الراء**" كما يراه سيبويه هو بسبب الإبدال بينهما؛ وقد ذكر المبرّد أن أقرب المخارج من مخرج " الراء" هو مخرج " النون" مؤكدا ذلك بقوله " فإذا ارتفعت عن مخرج النون نحو اللام، فالراء بينهما على أنها إلى النون أقرب"[1].

وفي الحقيقة هناك قربا شديدا بين " **اللام**" و"**الراء** " و"**النون**" لذلك جمعها العلماء المحدثون في مخرج واحد، وكان جمعهم لها لسببين:

- قرب مخرجها، هي من أوضح الصوامت في السمع ولهذا يرى بعض المحدثين أنها تشبه من هذه الناحية أصوات اللين وتسمى جميعا بأشباه الحركات [2].حيث أضاف بعض المحدثين إلى مصطلح " **لثوي**" الدال على مخرجها مصطلحا آخر يدل على قربها من أصوات اللين في صفاتها وهو **سائلة** (liquide) وسمّاها حينئذ **لثوية سائلة**(alvéolaire liquide)[3]كما اصطلح بعضهم على تسميتها بالأصوات **المائعة**[4].

5-1-1-8- الحروف الشّفوية:

سميّت شفوية نسبة إلى **الشفة**، والشفتان من أعضاء النطق، يقعان في صدر الفم [5] إحداهما عليا والأخرى سفلى [6]، والشفتان من أماكن قطع الصّوت فينثني عن امتداده واستطالته[7]. وتتخذ أوضاعا مختلفة حال النطق ويؤثر ذلك في نوع الأصوات وصفاتها

---

[1]- المبرّد: المقتضب، ج1، ص193.

[2]- ينظر: مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، ص54.

[3]- ريمون طحان: الألسنية العربية، ص45.

[4]- ينظر: مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، ص54.

[5]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص53 و54.

[6]- المصدر نفسه، ج1، ص48.

[7]- المصدر نفسه، ج1، ص6.

وقد حصر الخليل بن أحمد الفراهيدي هذه التسمية على أصوال (الفاء، الباء، الميم) ونسبها إلى المخرج الشفوي" لأن مبدأها من الشّفة"[1].

أمّا سيبويه فقد أخرج " **الفاء**" وأحل محله صوت" **الواو**" غير المدية محددا مخرجه في قوله:" ممّا بين الشفتين مخرج الباء والميم و الواو"[2]؛ أمّا " **الفاء**" فمخرجها " من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا" [3].ويرى ابن جني أن الباء والميم من الشفة [4]. و"**الواو**"تقتضي أن :" تضم لها معظم الشفتين وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت" [5]. وهو الأمر الذي أكده الدرس الحديث، حيث قصر المحدثون هذه التسمية الشفوية على (الباء، الميم، الواو)، أما صوت " **الفاء**" فقد اصطلحوا على تسمية مخرجه بالمخرج **الشفوي الأسناني** حيث تلتقي الشفى بالأسنان العليا عند النطق بهذا الصوت.

وهكذا نجد توافقا بين المحدثين وبين سيبويه في تحديد هذه الأصوات الثلاثة إلاّ أن بعضهم يرى أن صوت " **الواو**" يشترك في إخراجه أقصى الحنك ولذلك قالوا عنه إنّه " **شفوي- حنكي**" يقول كمال بشر :" ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو وهذا واضح فهي الأصوات التي سميناها بالأصوات الشفوية مع فرق واحد وهو أن الواو صوت يمكن عدّه كذلك من أصوات أقصى الحنك"[6].

ويقول في موضع آخر:"" هذا الوصف ليس خطأ لأن للشفتين دخل كبيرفي نطق هذا الصّوت، ولكن الوصف الأدق أن يقال: إن الواو من أقصى الحنك، إذ عند النطق

---

[1]- الخليل: العين، ج1، ص65

[2]-سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص433.

[4]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص55.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص8.

[6]-كمال بشر: علم الأصوات، ص183.

بها يقترب اللسان من هذا الجزء من الحنك" [1]غير أن ما يمكن قوله في هذا المقام أن الحنك وإن اشترك في تشكيل مخرج" الواو" باقتراب اللسان من أقصى الحنك، إلاّ أن "**الواو**"يبقى صوتا شفويا يتم النطق به نتيجة اتخاذ الشفتين وصفا معينا.

من خلال هذا التوضيح والوصف نكون قد وقفنا على مصطلحات مخارج الأصوات وأحيازها في نطق أصوات اللغة العربية من خلال المقاربة بين أقوال القدماء والمحدثين.

والجدير بالذكر أن الترتيب المخرجي للأصوات في التراث العربي اللغوي اتخذ شكلا مخالفا لنظيره في الدرس الصوتي الحديث؛ فإذا كان الترتيب الأول عند القدماء تصاعديا يبدأ من مؤخرة الجهاز النطقي إلى مقدمته، فإن الترتيب الثاني تنازليا من مقدمة الجهاز النطقي إلى مؤخرته.

وقد تجلى هذا واضحا عند الخليل بن أحمد الفراهيدي مبتدع هذا النوع من الترتيب الصوتي المخرجي وعند تلميذه سيبويه ومن تبعه من اللغويين العرب القدماء.

والذي تستخلصه من هذه الدراسة أن الخليل قد خص كل مفهوم بمصطلح محدد على خلاف سيبويه والمبرد حيث انعدمت عندهما التسمية الاصطلاحية فوصفات الظاهرة الصوتية دون تسميتها باسم خاص وعبّرا عن المفاهيم بجملة كاملة أو عبارة تحمل مدلول المصطلح دون أن تكون قد تضمنت صيغته النهائية، من هنا نجد أن سيبويه والمبرد قد اهتما بوصف مكان إنتاج الحرف والوصف –كما يقول عبد القادر المهيري–يعروض التسمية تعويضا تاما إذا لم يسبق أن سميت الظاهرة المدروسة [2]. وهذا دليل على أن سيبويه اهتم بتصحيح نظرة أستاذه الخليل لأحياز الأصوات أكثر من اهتمامه بتسمياتها. ثم إنّ غياب المصطلح لا يعني بالضرورة غياب المفهوم حيث يقول علاء إسماعيل

[1]– علم الأصوات ، ص188.

[2]–عبد القادر المهيري: كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف، حوليات جامعة التونسية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، العدد11، 1974م، ص138.

الحمزاوي:" فإن وجود المفهوم لدى أصحاب العلم–أي علم– ليس مرهونا بوجود المصطلح الموضوع له، فقد يكون المصطلح ضمنيا، وقد يعبّر عنه تلميحا لا تصريحا وقد يشرح قبل أن تتاح فرصة التعبير عنه بالمصطلح"[1].

5–1–2– المصطلحات الصوتية الدالة على صفات الحروف (الأصوات):

أ– **الصّفة لغة:** الصفات جمع صفة" والصفة في الأصل مصدر: وصفت الشيء وصفا وضعت حليته أي ذكرت حليته المبينة له الكاشفة على حقيقته" [2]أو هي الاسم الدّال على بعض أحوال الذّات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وغيرها.

ب–الصّفة اصطلاحا: المراد بصفات الأصوات الحالات التي تصاحبها عند النطق وهي

" عوارض تعرض للأصوات الواقعة في الحروف من الجهر والرخاوة والهمس والشّدة وأمثال ذلك" [3].ومعنى هذا أن الحرف تعرف ماهيته وكميته بالمخرج كما تعرف هيئته بالصّفة، ذلك أن الصّفة هي التي تميّز بعض الحروف المشتركة في المخرج ولولاها لكانت الحروف المشتركة حرفا واحدا، ولكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة.

أو هي كيفية ثابتة تعرض للحرف عند حصوله في مخرجه.

وللصفة فوائد منها :

---

[1]–علاء اسماعيل الحمزاوي: الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه– دراسة وصفية تحليلية، جامعة المنيا، 12 ديمسنبر 2011م، المكتبة الشاملة .shamila-ws> rep.php>pook

[2]–أوديت بيتي: بحث في فونولوجيا اللغة العربية، مجلة الفكر العربي، معهد الإنكاء العربي، العدد8 و9 ، لبنان، 1979م، ص176.

[3]–مبارك حنون: مدخل إلى الدراسة الصوتية عند العرب القدماء، عرض بالمركز التربوي، فاس ج5 مج3، ذو الحجة 1421هـ–2000م، مارس، ص585 mohamedrabeea.net>pdf

- تمييز الحروف المشتركة في المخرج.
- معرفة الحرف القوي من الضعيف ليعلم ما يجوز إدغامه وما لا يجوز.
- تحسين لفظ الحروف.

تعرض القدماء من علماء العربية للنظام الصوتي، وعالجوا جملة من الصفات حيث ميزوا بين قواعد الكلام والخصائص المنتمية إلى مجال التعبير، ولعّل هذا التمييز هو الذي وجه التقييم الذي وضعوه للصّفات إلى **ذاتية** لابد منها من أجل المحافظة على الفهم وإلى **عرضية** ليست مما لابدّ منه؛ **فالصّفات الذاتية** هي صفات ملازمة للحرف (الصوت) حيث لا تفارقه أبدا كصفة الهمس والجهر والشدّة والرّخاوة وغير ذلك، وهي التي تخص ذات الحرف (الصوت) وتميّزه عن الحروف الأخرى مثلا: صفة الجهر لحرف (**الزاي**) فهي صفته الذاتية في العربية، كما أن صفة الهمس لحرف (**السين**) هي صفته الذاتية بالنسبة للزاي لأن هذه الصفة هي التي تميز
(**السين**) من (**الزاي**) إذ أن مخرجهما واحد وهما من الحروف الصفيرية ولا يتميزان إلا بهذه الصفة. بهذا المنظور فإن نظام التقابل بين الحروف يبنى على الصفات الذاتية التي تميّز بين تلك الحروف[1].

أمّا **الصّفات العرضية؛** فهي الصّفات التي تلحق بالحرف أحيانا وتفارقه أحيانا كالمد والقصر، والإدغام و الاخفاء، والتفخيم والترقيق، وهي تنشأ عن الصّفات الذاتية كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي، وهي صفات يستوجبها سياق صوتي محدّد [2]، من هذا المنطلق يمكن القول إن هناك صفات ذات مقابل مثل الجهر الذي يقابله الهمس والشدة التي تقابلها الرخاوة وصفات لا مقابل لها .

أمّا المصطلحات الدّالة على هذه الصّفات بنوعيها فقد حدّد اللغويون العرب تسع عشر صفة، ومنهم من ذكر أكثر من ذلك، حيث أطلقوا عليها المفردات الآتية:

---

[1]– ينظر: طنطاوي محمد دراز: في أصول اللغة، ص271.

[2]– ينظر: مبارك حنون، مدخل إلى الدراسة الصوتية عند العرب القدماء، ص587.

5-1-2-1-مصطلح الجهر:

الجهر لغة:

هو الكلام بصوت مرتفع يقول الجوهري:" جهر بالقول: رفع به صوته (...) و إجهار الكلام: إعلانه"[1]، وقال الخليل :" كلام جهير، وصوت جهير، أي : عال [2]. وجاء في اللسان:" يقال : جهر بالقول؛ إذ رفع به صوته، فهو جهير وأجهرْ إذا عرف شدة الصوت وجهر الشيء: علن وبدا، وجهر بكلامه ودعائه وصوته وصلاته وقراءته يَجْهَرُ جَهْرًا وجهَارًا"[3].

أما **الجهر اصطلاحا:**

فهو" إشباع الاعتماد في موضع الحرف، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت"[4].

والجهر ينشأ من نشاط الوترين الصوتيين داخل منطقة الحنجرة:" ويمكن الإحساس بأثر ذلك بوضوح على صفحة الجزء الأمامي من الرقبة خاصة إذا ما كانت الذبذبية تتحقق بقوة وذلك بوضع الأصابع عليها، وإذا ما سدت الأذنان بالأصابع وقت تحقق الجهر أمكننا سماعه على أنه ضوضاء داخل الرأس ذات طنين متميز تماما"[5].

وهو أيضا:" تقارب أو تضام الوترين الصوتيين بصورة لا تسمح بمرور تيار الهواء الصادر من الرئتين الذي يندفع خلال التجويف الحلقي بسرعة فيعترضه الوتران الصوتيان

---

[1]-الجوهري: الصحاح، مادة (جهر)، ج2، ص618.

[2]-الخليل: العين، ج3، ص388.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، باب الجيم، مادة (جهر)، ص211.

[4]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص60.

[5]- كرومبي ديفيد آبر: مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة وتعليق: محمد فتيح، مكتبة المدينة، ط1 1988م، ص45.

ويفتحهما ويغلقهما بسرعة وانتظام ممّا يجعل الوترين الصوتيين يتذبذبان نتيجة اهتزازهما"[1]. فالجهر بهذا المعنى خاصة سمعية تتوقف على سعة الذبذبات المرتبطة بالصوت، فكلما زادت زاد علو الصوت، وكلما نقصت نقص علوه.

ومصطلح" **الجهر**" من مصطلحات سيبويه حيث يقول:" حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد [عليه] ويجري الصوت "[2].

وقد صار هذا التعريف قانونا سار عليه معظم من جاء بعده، فرددوا ألفاظه دون تغييرها باستثناء المبرد الذي لم يتقيد بعبارة سيبويه فعرّف الأصوات المجهورة بقوله:" حروف إذا رددتها ارتدع الصوت فيها" [3]. وفي تعريفه هذا أشار إلى تلك الخاصية السّمعية التي تتصل بالصّوت وتعرّف حسب الاصطلاح الحديث باسم التردد أو (la fréquence) وتشير إلى الذبذبات (les vibrations)التي تهتز معها الأوتار الصوتية فيسمع معها مثل هذا التردد وهو ناتج – حسب المحدثين– عن اهتزاز الوترين الصوتيين وتتراوح عادة بين (400–60 هرتز)[4].

وما نستخلصه من خلال تفسيرنا لظاهرة " **الجهر**" كما حددّها القدماء وبخاصة سيبويه والمبرد تختلف عن التصور الأول الذي حرّك تفكير المحدثين، ومعنى ذلك أن مفهوم

" **الجهر**"عند القدماء يختلف عن مفهوم المحدثين الذين ركزوا على عامل تذبذب الوترين الصوتيين. على خلاف العلماء القدماء الذين ضبطوا " الجهر" من حيث منع النفس من

---

[1]– ينظر: كريم حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص158.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص434.

[3]– المبرد: المقتضب، ج1، ص194.

[4]–دروس الموسوعة العربية للكمبيوتر والانترنيت، التعرف على الأصوات وتمييز الأنماط http://www.charab.com/show Lesson

الجريان. وعلى ضوء هذا حاول إبراهيم أنيس تحديد هذا المصطلح (الجهر) للكشف عن خباياه الدّلالية وأول ما يمكن أن نقف عليه في هذا الصّدد أنه فسّر العبارة الأولى لسيبويه بدلالتها على القوة والوضوح اللذين يميّزان الصّوت المجهور حيث أن:" إشباع الاعتماد" هو " العملية العضوية المطلوبة في إصدار الصوت"[1].وهي "العملية التي تلازم النفس منذ خروجه من الرئتين إلى انطلاقه إلى الهواء الخارجي"[2].

وبالدقة نفسها تعرض تمام حسان لهذه القضية المصطلحية، فربط بين مفهومي " **الإشباع**" و"**التقوية**" ، ومفهومي " **الاعتماد**" و"**الضغط**" موضحا أن إشباع الاعتماد هو تقوية الضغط الناشئ في الحقيقة عن ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين لإفراغ ما فيهما من هواء. والملاحظ أن تمام حسان أعاد ما توصل إليه سيبويه في تحديد مصطلح " **الجهر**" باستعماله مفاهيم حديثة يقول:"فالمجهور صوت شدد الضغط في الحجاب الحاجز فهو لم يسمح للهواء المهموس أن يجري معه حتى ينتهي الضغط عليه"[3].

وتتوضح فكرة " **الاعتماد**"جليّا عند عبد الصبور شاهين، حيث يرى أن سيبويه جعل للمجهور موضعين:" موضعا في الفم هو مخرج الفم، وموضعا في الصدر هو مخرج الجهر ولذا كان الجمهور مشبعا لقوة اعتماده بازدواجه في حين كان المهموس ضعيفا لأنه معتمد على موضع واحد، وهو مخرج الفم، والنفس جر معه دون احتباس"[4].فالمقصود من قوله إنّ للمجهور موضعين في الصّدر والفم يحدّد نقطة تشكل الصوت ، فيتم في الفم وهي حقيقة أثبت حقيقتها الدرس الصوتي الحديث حينما أوضح أن ذبذبة الوترين الصوتيين تكون على مستوى الحنجرة ولعل لهذا السبب استعمل سيبويه مصطلح "

[1]–إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص125.

[2]–المرجع نفسه، ص124.

[3]– تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص62.

[4]– عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط11987م، ص202.

الموضع" إحساسا منه أن إشباع الصوت نحسّ به في الصدر سببه تلك الذبذبات التي تجري في الحنجرة.

أمّا العبارة الثانية التي استعملها سيبويه للدلالة على مصطلح " الجهر" فهي " منع النفس" وهو ما وضعه علم الأصوات الحديث رادًا هذا المنع إلى اقتراب الوترين الصوتيين وتذبذبهما.

يظهر جلياّ أن سيبويه أغفل الإشارة إلى الوترين الصوتيين ودورهما في تحديد صفة " الجهر" ، إذ يرى المحدثون أن " الجهر" صفة صوتية ترتبط بتذبذب الأوتار الصوتية حين النطق.

وتفسير ذلك أن الوترين الصوتيين يهتزان اهتزازا منتظما مع الصوت المجهور ولا يهتزان مع المهموس[1]

ونستخلص ممّا سبق أن مصطلح " **الجهر**" في الفكر الصوتي التراثي يتحدد في ثلاثة مستويات هي :

- إشباع الاعتماد.
- منع النفس من الجريان، وهذا يطابقه تقارب الوترين الصوتيين بصورة لا تسمح لتيار الهواء بالمرور ممّا يؤدي إلى تذبذبهما.
- جريان الصوت وهو ما فسّره المحدثون بانفراج الوترين الصوتيين بعد أن كانا متقاربين فيجري الصوت ثم ينحبس انحباسا مؤقتا في نقطة من نقاط الجهاز النطقي حيث تكون هذه النقطة هي مكان نشوء الحرف.

[1]– شرف الدين علي الراجحي: في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002م، ص42.

والأصوات المجهورة تسعة عشر حرفاً وهي :{ الهمزة، الألف، العين، الغين، القاف الجيم، الياء، الضاد، اللام، النون، الراء، الطاء، الدال، الزاي، الظاء، الذال، الباء، الميم الواو}.

ومصطلح " **الجهر**"الذي وضعه سيبويه يقابل المفهوم الأجنبي(sonore)الذي أطلقه المحدثون على الأصوات المجهورة.

إذن مصطلح " **الجهر**" عند المحدثين معناه اهتزاز الوترين الصوتيين، بينما عند القدماء فهو كما أوضحه سيبويه يتلخص في قوة الاعتماد وعدم جريان النفس مع الحرف . وعلى الرغم من هذا التباين في تحديد المفهوم إلاّ أن الطرفين قد اتفقا على الأصوات العربية المجهورة باستثناء ثلاثة أحرف وهي :

-**الهمزة:** مجهورة عند القدماء، وعند المحدثين إمّا مهموسة وإمّا لا مهموسة ولا مجهورة.

وما يلاحظ أن المحدثين قد اختلفوا في تحديد الهمزة إذ عدّها بعض الصوتيين الآن مهموسة ومنهم تمام حسان الذي يرى أن النحاة والقراء أخطئوا حين عدوا هذا الصوت مجهورا وهو – حسب رأيه–مستحيل استحالة مادية مادامت الأوتار الصوتية مقفلة في أثناء نطقه. ذلك أن صوت الهمزة يتم نطقه بإقفال الأوتار الصوتية وحبس الهواء خلفها ثم إطلاقه بفتحها فجأة. ويطلق على هذا الصوت مصطلح "**وقفة حنجرية**"، أي ما يقابله بالأجنبية(glortal shop)[1].

أمّا حسب إبراهيم أنيس **فالهمزة** عنده صوت لا هو مجهور ولا هو مهموس، إذ يقول :" فالهمزة إذن صوت شديد، لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس، لأن فتحة المزمار

[1]– تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص97.

معها مغلقة إغلاقا تاما، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلاّ حين تنفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة"[1].

ولهذا يرى كمال بشر أن القول بأنّ الهمزة صوت لا بالمجهور ولا بالمهموس هو الرأي الراجح لأنّ" وضع الأوتار الوتية حال النطق بها لا يسمح بالقول بوجود ما يسمى بالهمس"[2].

رغم وصف العلماء القدماء للهمزة بأنها صوت مجهور، إلاّ أنهم لم يذكروها ضمن حروف القلقلة، وهي حروف مجهورة باتفاقهم جميعا.

-**الطّاء:** هو دال مفخم عند القدماء وبخاصة البصريين من العلماء، ويعتبرها المحدثون مهموسة وتقابل التاء في التفخيم، والفرق بينهما أن مؤخرة اللسان ترتفع نحو الطبق عند نطق الطّاء ولا ترتفع نحوه في نطق التّاء.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصّدد أن مقابلة الطاء بالتاء في المخزون العربي التراثي يؤكد لنا أن (**الطّاء**) كانت فعلا مجهورة في زمن سيبويه والمبّرد وغيرهما وذلك لأنها قوبلت بالمجهور الذي هو (الدال) وليس بالمهموس الذي هو (التاء) وعلى هذا الأساس مال جلّ الصوتيين المحدثين إلى القول بأن صوت (الطّاء) قد تعرض لتغير صوتي أفقده صفة الجهر، وهنا يذكر برجستراسر أن الطاء المهموسة اليوم مجهورة عند القدماء فنطق الطاء العتيق قد انمحى وتلاشى تماما[3].

-**القاف:** حالها كحال " الطاء" و" الهمزة"، فهي مجهورة عند القدماء ويقال إنها مهموسة عند المحدثين الآن، ومعنى ذلك أن هناك نقطتي خلاف في صوت " القاف" بين القدماء والمحدثين.

---

[1]- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص90.

[2]- كمالا بشر: علم الأصوات، ص288.

[3]- برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص16 وص 17.

- النقطة الأولى تتصل بالجانب النطقي الحركي لصوت (**القاف**)؛أي مخرجه.
- النقطة الثانية تتصل بالجانب السمعي لصوت (القاف)؛ أي صفته.

فلقد وضع الخليل بن أحمد صوت (الغين) و(الخاء) قبل (القاف)، والأمر نفسه نجده عند سيبويه ومن جاء بعده من العلماء، إذ وضعوا (القاف) تالية (للغين) و (الخاء). وهكذا ومن خلال استقراء النص التراثي عند القدماء نستنتج أن صوت (القاف) يخرج من أقصى الحنك في حين أنها لهوية في النطق الحديث. وهذا الاختلاف في تحديد المخرج مرده أن (القاف) قديما ربما يختلف عنه حديثا، ويؤيد هذا الاحتمال ترتيبهم المخرجي لهذا الصوت ثم وصفهم له بالجهر.

5-1-2-2-مصطلح الهمس:

إذا كان الجهر من حيث الدلالة اللغوية رفع الصوت فإن الهمس في الكلام هو إخفاؤه يقول تعالى:﴿ **وَخَشَعَتِ ٱلۡأَصۡوَاتُ لِلرَّحۡمَٰنِ فَلَا تَسۡمَعُ إِلَّا هَمۡسٗا**﴾[1].

ذكر ابن جني أن للحروف انقسامات كثيرة، فمن ذلك انقسامها في الجهر والهمس[2]

و" **الهمس**" في الاصطلاح الصوتي كما عرفه الخليل بن أحمد هو " حس الصّوت في الفم ممّا لا إشراب له من صوت الصّدر"[3].

أمّا سيبويه فقد أوضح مصطلح " **الهمس**" شارحا مفهومه من خلال عبارتي ضعف الاعتماد وجري النفس بقوله:" وأمّا المهموس فحرف أضعف لاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه"[4].

---

[1]– سوره طه، الآية 108.

[2]–ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص60.

[3] – الخليل: العين، ج4، ص10

[4]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص434.

" **فالمهموس**" عند سيبويه يتميز بصفتين هما:

- ضعف الاعتماد إذ له موضع واحد في الفم؛ وهو مكان إنتاج الحرف.
- جريان النفس وهو ما يعني عند المحدثين انطلاق النفس من الرئتين دون اهتزاز الوترين الصوتيين.

وبالتالي" **فالهمس**" عند سيبويه هو انعدام الجهر، والفرق بينهما أن الصّوت المهموس إذا أخفيته ثم كررته أمكنك ذلك على خلاف الصوت المجهور.

ويشرح إبراهيم أنيس فكرة سيبويه في التفريق بين المهموس والمجهور، فيقول : " إنها تتضمن آراء قيمة في الدراسة الصّوتية تتفق مع أحدث النظريات إلى حد كبير فسيبويه يحيلنا هنا إلى وسيلة أخرى لتمييز المجهور من المهموس، وذلك عن طريق إخفاء الصوت، وأنه يمكن هذا الإخفاء مع المهموسات دون أن تفقد معالمها. أما الإخفاء مع المجهورات فيترتب عليه أن الحرف تضيع صفته المميزة، فلا تسمع الدال دالاً حينئذ وإنما نسمع صوتا آخر هو التاء" [1]. ولعّل الذي قصده سيبويه ب " الإخفاء" هو ما يعنيه المحدثون بصمت الذبذبات التي تحدث مع كل مجهور متى انقطعت تلك الاهتزازات تحول المجهور إلى المهموس.

ويطرح سيبويه القضية نفسها في سياق آخر بقوله:" وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، ولو أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه. فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك وإن شئت بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها، وإن شئت أخفيت."[2]

[1]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص121.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص434.

ولعل سبب استخدام سيبويه لحروف اللين والمد كونها تساعد على إظهار الصوت المجهور فرأى أن الحركة بعد الحرف تساعد على توضيح معالمه، وتفسير ذلك أن الأصوات المهموسة هي التي يمكن أن تتردد في اللسان بنفسها خلال جرى النفس، إذ لا يمتنع الصوت الذي يخرج معها وتكلفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك لأن المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت، ومعنى ذلك أننا لو أطلقنا النفس وحاولنا خلال ذلك النطق بالسين مكررة لسمعنا صوت السين مكررا دون أن يلحقه صوت مدّ، أما في الجهر فلا يمكن النطق بالصوت مرددا مع انطلاق النفس وحده إذ يحتاج النطق به إلى رفع الصوت ولا بد من النطق بحركة تساعده على تكرار نطقه وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله:" فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها وإن شئت أخفيت" حيث يوضح ذلك عبد الصبور شاهين ، فيقول:" فحالة الإخفاء لن تظهر حروف مد أو لين ولا ما هو من جنسها من الحركات القصيرة، لأن الحركات جميعا مجهورة، فمتى أخفينا –أي همسنا– لم يعد لها وجود"[1].

وقد حاول المبرد توضيح هذا الأمر فقال في تحديده لمصطلح " **الهمس**" :" ومنها حروف إذا رددتها في اللسان جرى معها الصوت." [2]وفي السياق نفسه أشار " الرضي" مستخدما عبارات سيبويه ففرّق بين مصطلحي الجهر والهمس قائلا:" فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت ومن ضعف الاعتماد يحصل الهمس والإخفاء"[3].

ويتفق ابن جني مع سيبويه في التفريق بين المجهور والمهموس بقوله:" وأمّا المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس، وأنت تعتبر ذلك

[1]– عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو االعربي، ص205.

[2]– المبّرد: المقتضب، ج1، ص194.

[3]– الأستراباذي (رضي الدين) : شرح الشافية، تح محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، 1982م، ج3، ص258.

بأنه يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت نحو: سَسَسَ، كَكَكَ، هَهَهَ، ولو تكلّفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك"[1].

ويرى ابن الجزري أن هذه الحروف:" إنّما لقبت بالمهموسة، لأن الهمس: الحسّ الخفي الضعيف، فلما كانت ضعيفة لقبت بذلك"[2].

ويضيف ابن جني واصفا الحروف المهموسة بقوله:" فأمّا حروف الهمس فإن الصّوت الذي يخرج معها نفس، وليس من صوت الصدر وإنما يخرج منسلاً، وليس كنفخ الزاي والظاء، والذال، والضاد، والراء شبيهة بالضاد"[3].

وفي إطار هذا التحديد لمصطلح " **الهمس**" عند القدماء لا يختلف عنه عند المحدثين كما أن تصنيف العلماء القدماء للأصوات المهموسة لا يختلف عنه لدى المحدثين باستثناء
(الطاء والقاف)؛ إذ أن الأصوات المهموسة في اللغة العربية كما تقرّها الدراسات الحديثة هي (التاء الثاء، الحاء، الخاء، السين، الشين، الصاد، الطاء، الفاء، القاف، الكاف الهاء) غير أن سيبويه وغيره من العلماء القدماء قد أغفلوا الإشارة إلى الوترين الصوتيين ودورهما في تحديد صفة الهمس، وهذا ما أثبته الدرس الصوتي الحديث مقررا أن حالة الهمس تعد من الظواهر العضلية التي تصاحب النطق، وفي هذا يقول بعض المحدثين" أن تظل الأوتار الصوتية مفتوحة بدون ذبذبة"[4].

---

[1]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص4.

[2]– ابن جزري: التمهيد في علم التجويد، تح علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 1985م، ص86.

[3]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص63.

[4]– ماريو باي: أسس علم اللغة، ص78.

5-1-2-3- مصطلح الشّدة:

الشدة لغة:

جاء في لسان العرب "(الشّدة) الصّلابة، وهي نقيض اللين تكون في الجواهر والأعراض والجمع شددُ...، شيء شديدٌ : بيّن الشّدة ، وشيء شديد: مشتد قوي...والشّدة المجاعة...والشّدة: صعوبة الزّمن، وقد اشتد عليهم... وشدة العيش شظفه، ورجل شديد: شحيح".[1]

وقد نقل الشنقيطي عن لسان العرب ما نصّه" الشدة- لغة- هي الانحصار في كل شيء"[2].

ونقل عن ابن الجزري في المقدمة الجزرية ما لفظه: الشدة لغة:القوة؛ سميت حروفها شديدة لمنعها النفس أن يجري معها لقوتها في مخارجها"[3].

أمّا **المعنى الاصطلاحي** لمصطلح " **الشدة**" فهو:" انحصار صوت الحرف عند مخرجه فلا يخرج معه صوت ولا يجري معه نفس"[4].

ويضيف ابن الأنباري:" ومعنى الشديدة أنها حروف صلبة لا يجري فيها الصّوت ولذلك سميّت شديدة"[5].

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، باب الشين، مادة (شدد)، ص95.

[2]- الشنقيطي (حامد بن محمد بن محنض): تحقيق في حرف الجيم، المطبعة الملكية، الرباط 1974م، ص26.

[3]-المصدر نفسه، الصفحة 27.

[4]- المصدر نفسه، الصفحة 26.

[5]- الشنقيطي: تحقيق في حرف الجيم، ص29.

وفسّر ابن جني معنى الشّدة في الحرف بقوله:" يمنع الصوت من أن يجري فيه" [1].

والشديد نظير الرّخو وقد حدّه ابن جني بقوله:" ومعنى الشديد أنه الحرف الذي يمنع الصّوت أن يجري فيه، ألا ترى أنك لو قلت (الحقْ) و(الشطْ)، ثم رمت مد صوتك في القاف والطاء لكان ذلك ممتنعا"[2].

والفراء كان يلقب الصوت الشديد " **بالأخرس**" والصوت الرّخو ب" **المصوّت**" ففي وصفه للباء ذكر أن الشفتين:" تنضمان انضمام الأخرس الذي لا صوت له وضعف الانضمام بالميم لأن الصّوت من الخيشوم يبقى في الميم مع انضمام الشفتين"[3].

ويقصد من قوله " الذي لا صوت له" إشارة إلى انحباس الهواء المندفع من الرئتين عند مخرج الصوت.

وقد حدّ ابن الجزري الصوت " **الشديد**" بألفاظ مسهبة جلّها شرح لألفاظ سيبويه بقوله:" ومعنى الحرف الشديد: أنه حرف اشتد لزومه لموضعه وقوي فيه حتى منع النفس أن يجري معه عند النطق به. والشّدة من علامات قوة الحرف، فإن كان مع الشدة جهر وإطباق واستعلاء فذلك غاية القوة، فإذا اجتمع اثنان من هذه الصّفات أو أكثر فهي غاية القوة (...) فالجهر والشدة والإطباق والصفير والاستعلاء من علامات القوة والهمس والرخاوة والخفاء من علامات الأضعف." [4] وإنما لقبت بالشدة لاشتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوت ألا ترى أنك تقول في الحروف الشدة (اجْ) (اتْ) فلا يجري النفس مع الجيم والتّاء وكذا أخواتها."[5]

---

[1]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص61.

[2]–المصدر نفسه، ج1، ص61.

[3]– السيرافي: ماذكره الكوفيون من الإدغام، ص60.

[4]– ابن الجزري: التمهيد في علم التجويد، ص87 و 88.

[5]–التمهيد في علم التجويد، ص88.

أما **المعنى الاصطلاحي" للشدة"** لدى المحدثين فهو الصوت الذي ينحبس معه الهواء عند مخرجه نتيجة التقاء عضوين من أعضاء النطق، فإذا ابتعدا يخرج الصوت مع الهواء فجأة، يقول أحمد حساني:" تحدث هذه الصّفة عند مرور الهواء عبر الممّر الصوتي ويسد ذلك الممر بفعل عائق عضوي ثم فجأة ينفرج، فيحدث انفجاراً"[1].

والأصوات الشديدة هي الأصوات الإنفجارية(plosives) عند المحدثين وتسمى أيضا الوَقْفَات (stops)أو الانحباسية [2]؛ أو الأصوات الفورية لأنها تنطلق فورا وتمنع إطالة الصّوت أو المنغلقة(occlusives)[3]. ويصف ماريو باي عملية إنتاج الأصوات الإنفجارية بقوله:" في حالة الأصوات :(ب، ك، ت، د...) يقف تيار النفس خلف حاجز ربما يكون هو الشفتين: (پ و ب)أو مؤخر اللسان والطبق (ك)(...) وحينما يرفع الحاجز يخرج الصّوت مع انفجار" [4] فالأصوات الانفجارية (الشديدة) تتكون بأن ينحبس مجرى الهواء الخارج من الرئتين حبسا تاما في موضع من المواضع، وينتج عن هذا الحبس أو الوقف أن يضغط الهواء ثم يطلق سراح المجرى الهوائي فجأة، فيندفع الهواء محدثا صوتا انفجاريا، ومن ثم فالصوت الانفجاري يتكون من : حبس أو وقف (stop)، وإطلاق (release)وصوت يتبع الإطلاق"[5].

---

[1]– أحمد حساني: مباحث في اللسانيات– مبحث صوتي– مبحث دلالي– مبحث تركيبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص86.

[2]– عبد الرحمان أيوب: أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، ط2، القاهرة، 1968م، ص177.

[3]– ينظر جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص35.

[4]– ماريو باي: أسس علم اللغة، ص82.

[5]– عبد الرحمان أيوب: الكلام إنتاجه وتحليله، جامعة الكويت، الكويت، 1984م، ص250.

أمّا ابن سينا فقد ميّز بين نوعين من الحروف: **الحروف المفردة** و**الحروف المركبة** فالحروف المفردة هي الحروف الشديدة التي تحدث عن " حبسات تامّة للصوت أو للهواء الفاعل للصوت تتبعها إطلاقات دفعة"[1].

وهذه الحروف الشديدة أو كما عبّر عنها ابن سينا المفردة هي (الباء، التاء، الجيم الدال الضاد، الطاء، القاف، الكاف، اللام، الميم، النون) [2]. وهذه الحروف المفردة تشترك في وجودها وحدوثها في الفاصل بين زمان الحبس وزمان الإطلاق. وذلك أن زمان الحبس التام لا يمكن أن يحس فيه بصوت حادث عن الهواء وهو مستكن بالحبس" [3]. أمّا الحروف المركبة فإنها تحدث عن حبسات غير تامّة لكن تتبعها إطلاقات وتشترك في أنها" تمتد زمانا ما وتفنى مع زمان الإطلاق التام، وإنما تمتد في الزمان الذي لا يجتمع فيه الجبس مع الإطلاق" [4]. والحروف المركبة عند ابن سينا هي مجموعة الحروف التي اصطلح عليها القدماء الحروف الرخوة، واصطلح عليها المحدثون الحروف أو الأصوات الاحتكاكية.

وما يلاحظ أن هذين المصطلحين (الحروف الرّخوة والحروف الشديدة) لم يرد ذكرهما عند الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب العين ولا فيما نقله عنه الأزهري من مصطلحات في مقدمة التهذيب[5].

وممّا تقدم فإنّ مصطلح " **الشّدة** "يتبيّن في جوانب ثلاثة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الإغلاق: اتصال عضوين من أعضاء النطق.

---

[1]– ابن سينا : أسباب حدوث الحروف، راجعه وقدّم له عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية لصاحبها حسين محمد أمبابي المنياوي، 1978م، ص10.

[2]– المصدر نفسه، ص10 وص11.

[3]– أسباب حدوث الحروف ، ص11

[4]– المصدر نفسه والصفحة نفسها

[5]– الأزهري: مقدمة التهذيب، تح بسام عبد الوهاب، الجابي، ص9.

- الإمساك: حبس تيار الهواء نتيجة تلاقي عضوين.
- الفتح والانفجار: انفصال العضوين فجأة والسماح لتيار الهواء بالمرور ممّا يحدث انفجارا.

ومصطلح " **الشّدة**" من مصطلحات سيبويه عرفه بقوله:" ومن حروف (الشديد) وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء والتاء والدال والباء"[1].

والمفهوم عينه نجده عند العلماء الذين جاءوا بعده إذ تبعوه فراحوا يفسرون المصطلح باستخدام عباراته باستثناء المبرد الذي خالفه في التحديد المفهومي للمصطلح رغم تقيده بالتسمية نفسها، فيقول:" ومنها حروف تمنع النفس، وهي التي تسمى الشديدة"[2].

ومن خلال هذا العرض نلاحظ أن مصطلح " **الشّدة**" عند القدماء عرف بعبارتين: عبارة " منع الصوت" عند سيبويه، وعبارة " منع النفس" عند المبرد.

واستخدام سيبويه لعبارة" منع الصوت" في تعريفه لمصطلح "الشّدة" قد أوجد التباسا عند بعض المحدثين بين معنى الجهر والشدة كما فهمها سيبويه؛ ومعنى هذا أن ما قاله سيبويه في التفريق بين الشّدة والجهر فيه خلط في التحديد المفهومي لهذين المصطلحين. فهذا رمضان عبد التواب يرى أن" لا فرق بين المجهور والشديد في كلام سيبويه، فتعريفه للشديد يقرب جدا من تعريفه للمجهور"[3].

أمّا إبراهيم أنيس فيرى أن الفرق بين المصطلحين في تعريف سيبويه لم يتبيّن بوضوح إذ هما :" متفقان في خاصية المنع، وإن كان المنع في حال المجهور هو منع

[1]–سيبويه: الكتاب، ج4، ص434.

[2]–المبّرد : المقتضب، ج1، ص194.

[3]– رمضان عبد التواب: مدخل إلى علم اللغة، ص40.

النفس، وفي الشديد منع الصوت، ولكن لا ندري بالدقة الفرق بين النفس و الصوت على الرغم من احتمال تفسير الصوت بالهواء"[1].

أمّا عبد الصبور شاهين فقد رأى أن استخدام سيبويه لعبارة المنع في حالة الشديد منصب على " الصوت" لا على " النفس" فيقول:" ويقصد بالصوت هنا ما يشمل المجهور والمهموس؛ أي ما يشمل ما يجتمع فيه صوت الصدر والفم معا، أو صوت الفم وحده، فكلاهما عنده صوت وهو في حالة الشدة محتسب احتسابا كاملا، لأن التوتر قد بلغ أكمل حالاته"[2]. فالمقصود من هذه العبارة هو رصد الخليط بين الجهر والشدة في تحديد سيبويه لمفهوم هذين المصطلحين إذ أن الصوت الشديد هو الذي يحدث في نقطة المنع (حبس الهواء عند نقطة المخرج ثم ينطلق الصوت مع الهواء محدثا انفجارا بعد المنع (انفصال العضوين والسماح للهواء بالمرور)، حيث أن انفصال العضوين اللذين يمنعان النفس من المرور هو انفصال سريع ومفاجئ، وتعد السرعة والمفاجأة شرطا من شروط تسمية الصوت شديدا.

وبناء على ما تقدم فالمتتبع للدرس اللغوي العربي يسجل بوضوح أن مصطلح " **الشدة**" درج في استعمال القدماء بدءا من سيبويه، وعلى الرغم من صعوبة التفريق الذي قدموه لهذا المصطلح إلاّ أنهم حين انتقلوا إلى حصر الشديد من الأصوات فقد اتفقوا مع ما أقرّه الدرس اللغوي الحديث باستثناء صوتين وهما (الضاد والجيم)، حيث أن الأصوات الشديدة بحسب نطقنا اليوم هي (الهمزة، الباء، التاء، الدال، الضاد، الطاء، الكاف القاف).

[1]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص117.

[2]– عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص206.

فالاختلاف بين القدماء والمحدثين ينحصر في:

- إخراجهم " الضاد" من الأصوات الشديدة على خلاف المحدثين الذين عدوها صوتا شديدا.

ولعّل هذا الاختلاف يعود إلى شيئين هما: تحديد موضع النطق، وكيفية مرور الهواء عند النطق، أمّا كيفية أدائه فقد نسب الخليل بن أحمد صوت " الضاد" إلى المخرج الشجري مع صوت الجيم والشين، فقال وهو يذكر أحياز الحروف:" ثم الجيم والشين والضاد في حيّز واحد" [1] . كما يرى سيبويه أن "مخرجه هو حافة اللسان وما يليه من الأضراس"[2].

وهو عند المحدثين يخرج من نقطة (الدال، التاء، الطاء، الصاد، السين، والزاي) وهي أصوات أسنانية لثوية.

أمّا كيفية مرور الهواء عند النطق بصوت " الضاد" فلقد ذهب القدماء إلى أن

" الضاد" هو صوت جانبي لأن هواءه ينحرف إلى جانبي الفم يقول المبرد:" الضاد ومخرجها من الشدق فبعض الناس تجري له في الأيمن، وبعضهم تجري له في الأيسر" [3]. ويؤيّده ابن جني بقوله:

" ومن أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد إلا أنك من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر" [4]. ومعنى هذا الكلام أن الهواء في أثناء النطق بالضاد يخرج من أحد جانبي الفم أو منهما معا. فكان الضاد بهذا الاحتمال صوت جانبي كاللام تماما.

---

[1]– الخليل: العين، ص64.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

[3]– المبرد: المقتضب، ج1، ص193.

[4]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص47.

يذكر برجستراسر في كتابه التطور النحوي أن مخرج الضاد عند القدماء من حافة اللسان ومن القدماء من يقول من كليهما، فمخرجها قريب من مخرج اللام من بعض الوجوه[1].

وهذه" الضاد" هي صوت رخو عند القدماء، حيث لم يذكروها ضمن الأصوات الشديدة يقول سيبويه:" ومنها الرخوة وهي : الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين والصاد، والضاد والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والفاء."[2]

وممّا سبق يرى المحدثون أن الوصف الذي وضعه القدماء لصوت " الضاد" ينحو بخواص الصوت نحو صفات أصوات أخرى وبخاصة (الظاء)و(اللام)، فإذا كان " الضاد" صوتا رخوا فهو قريب من (الظاء). وإذا كان جانبيا فهو قريب من (اللام) يقول هنري فليش:" ولقد كان العرب يتباهون بنطقهم الخاص لصوت الضاد، وهو عبارة عن صوت مفخم يحتمل أنه كان ظاءً جانبية (أي أنه يجمع الظاء واللام في ظاهرة واحدة) [3].

ومنه نستخلص أن " الضاد" في المفهوم القديم صوت " رخو" ، وهي بهذا الوصف تختلف عن "الضاد" التي ننطقها اليوم، فهناك أقوال وردت عنهم تؤيّد هذا الاحتمال منها قول سيبويه:" ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، و لخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها[4].

يتضح من قول سيبويه أن " الضاد" القديمة لها مقابل منفتح حيث إذا زال عنها الإطباق لم يبق منها في العربية شيء، كما أن " الطاء" هي النظير المفخم لصوت

---

[1]– برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص18.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص435.

[3]– هنري فليش: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1983، ص37.

[4]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص436.

" الدال"، وهذا في الحقيقة يختلف عما نمارسه اليوم في نطق (الضاد) فهي المقابل المطبق لصوت (الدال) أما (الطاء) فهي المقابل المطبق لصوت (التاء).

كما أدرج القدماء صوت (الجيم) ضمن الأصوات الشديدة إذ عدّها سيبويه والمبرد صوتا شديدا، أما المحدثون فيرون أن صوت (الجيم) هو الصوت الوحيد في اللغة العربية الفصحى الذي يجمع بين الشدة والرخاوة؛ إذ يبدأ شديدا وينتهي رخوا، ولهذا سماه بعضهم[1] بالصوت المزدوج، كما سمّاه آخرون[2] بالصوت المركب، وانفرد مصطفى حركات بتسميته بالحرف نصف الرّخو[3].

والصوت المركب يحدث حين ينحبس الهواء عند بداية النطق به يعقبه مباشرة تسرب بطيء للهواء ممّا يحدث صوتا رخوا في ذات الموضع فتكون النتيجة صوتا مركبا من شدة ورخاوة متلازمين. يعرّف فتدريس هذا النوع من الأصوات مصطلحا على تسميتها بالأصوات شبه الانفجارية أو الانفجارية الاحتكاكية، وتتميز بالإغلاق الذي لا يستمر إحكامه، وفيها كما في الانفجارية حبس ولكن هذا الحبس تتبعه حركة خفيفة من الفتح بحال يجعل الانفجاري ينتهي بالاحتكاكي" فالانفجاري الاحتكاكي هو انفجاري فاشل"[4].

من خلال هذا التحديد يمكن القول إن (الجيم) تشترك مع الأصوات الشديدة في خاصة حبس الهواء عند بداية النطق، لكنها تختلف عنها في كيفية مرور الهواء، ففي حالة(الجيم) تنفصل أعضاء النطق ويتسرب الهواء ببطء محدثا صوتا احتكاكيا في المخرج نفسه.

أمّا الأصوات الشديدة فتسرّب الهواء فيها يكون سريعا ومفاجئا ممّا يحدث انفجاراً .

---

[1]– رمضان عبد التواب: مدخل إلى علم اللغة، ص34.

[2]– ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص103.

[3]– مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، ص60.

[4]– فندريس : اللغة، ص50.

من هنا (فالجيم صوت مركب مكوّن من وقفة متبوعة بصوت احتكاكي علما أن الصوت المركب هو صوت ينتج عن تعديل طريقة النطق لاعن تغيير المخرج ، ويبدو أن هذا الازدواج في نطق هذا الصوت لم يكن واضحا في تصوّر القدماء أثناء وصفهم للجيم حيث نظروا إلى بداية نطق (الجيم) ولم يلتفتوا إلى نهاية نقطه المتمثل في الانتقال من المحبس إلى الاحتكاك.

ومصطلح"**الشّدة**" تأرجح بين الاستعمال والإهمال ، فقد شاع استخدامه في مؤلفات القدماء وبخاصة علماء البصرة منذ أن استعمله سيبويه، أما الفراء وهو من علماء الكوفة فقد استخدم تسمية أخرى للدلالة على المصطلح نفسه، حيث أشار أبو سعيد السيرافي في رسالته الموسومة بـ" ما ذكره الكوفيون من الإدغام" أن الفراء سمى الصوت الشديد أخرسا قال السيرافي:" أراد بالأخرس الحروف الشديدة التي يلزم اللسان فيها مكانه ، وهو الثمانية الأحرف الشديدة التي يجمعها قولك: أجدك طبقت"[1]

فتسمية الفراء لمصطلح " **الشّديد**" " **بالأخرس**" فيها قدر كبير من الدقة والوضوح ذلك أن الخرس في اللغة هو ذهاب الكلام [2]. وكأن الفراء جعل مقاربة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية بهذه التسمية، وتفسير ذلك أن التلّفظ بالصوت الشديد يتم في مرحلة أولى بحبس للمجرى الهوائي نتيجة لانضمام عضوين من أعضاء النطق ثم يتسرب في مرحلة ثانية الهواء بسرعة مفاجئة محدثا انفجارا، والحال نفسه ينسحب على نطق الإنسان الأخرس الذي قد تضم شفتاه فينحبس مجرى التيار الهوائي ثم يخرج الصوت منفجرا بعد انفتاحهما.

[1]– الخليل: إراهيم العطية: الدرس الصوتي عند الكوفيين، ص144.

[2]– ابن منظور: لسان العرب ، باب الخاء، مادة (خرس)، ص168.

أمّا عند المحدثين فقد احتفظ بعضهم[1] بمصطلح الشّدة وهي التسمية التي درج عليها القدماء منذ سيبويه، وانصرف عنها آخرون وأبدعوا مصطلحات جديدة فسمّاها بعضهم بالأصوات الوقتية(stops)[2]، وسمّاها آخرون بالأصوات الانفجارية(explosives)[3].

وممّا يلاحظ أن التّسمية الأولى تشير إلى المرحلة الأولى من تكوين الصوت الشديد (وقوف الهواء وانحباسه) وتشير التسمية الثانية (الأخرس) إلى المرحلة الأخيرة من تكوين الصوت" الشديد" وهي الانفجار، غير أن الصوت الشديد هو وقفة وانفجار متلازمين لذلك يفضل بعض المحدثين جمع المصطلحين ليؤلف مصطلحا واحدا يشير إلى الوقفة من جهة وإلى الانفجار من جهة أخرى وهو " **الوقفة الانفجارية**" (plosive stop)[4].

وهناك تسميات أخرى استعملت للدلالة على مصطلح الشّدة" ومنها انحباسية [5] أو انسدادية[6](occlusives)، حيث يبدو من التسمية التأكيد على المرحلة الأولى من تكوين الشديد.أما مصطلح آنية [7]فقد استخدمه برجستراسر للإشارة إلى الصّوت الشديد بوصفه صوتا آنيا ينتهي بمجرد زوال العائق وخروج الهواء.

---

[1]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص126.

[2]– ماريو باي: أسس علم اللغة، ص82.

[3]– كريم حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص160.

[4]– كمال بشر: علم الأصوات، ص209.

[5]– مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، ص90.

[6]– ريمون طحان: الألسنية العربية، ص49.

[7]–برجستراسر : التطور النحوي، ص14.

5-1-2-4- مصطلح الرّخاوة:

جاء في اللسان أن **المدلول اللغوي** للرخاوة" " الرّخو والرَّخْوُ و الرُّخْوُ الهشّ من كل شيء غيره، وهو الشيء الذي فيه رخاوة" [1]. أما **المدلول الاصطلاحي** لهذا المصطلح فقد رأى المحدثون أن " الرّخو" هو الصوت الذي يضيق معه المجرى الهوائي في مخرجه وهذا التضييق أو الاعتراض جزئي يسمح بمرور الهواء مما يحدث حفيفا مسموعا، يقول إبراهيم أنيس:" أمّا الأصوات الرّخوة فعند النطق بها لا ينحبس الهواء انحباسا محكما وإنما يكتفي بأن يكون مجراه عند المخرج ضيقا جدا ، ويترتب على ضيق المجرى أو النفس في أثناء مروره بمخرج الصوت يحدث نوعا من الصفير أو الحفيف تختلف نسبته تبعا لنسبة ضيق المجرى"[2].

ومصطلح "الرّخاوة" من مصطلحات سيبويه، وهو نقيض الشّدة، يقول سيبويه:"ومنها الرخوة وهي : الهاء والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد والزاي، والسين والظاء، والثاء، والذال، والفاء، وذلك إذا قلت الطسّ وانقض، وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت"[3].

أمّا المبرد فقد عرف مصطلح الرخاوة بقوله:" ومن الحروف حروف تجري مع النفس وهي التي تسمّى الرّخوة"[4].

وما يمكننا الإشارة إليه أن استخدام سيبويه لعبارة " جري الصوت" كضابط للرّخاوة قد أوجد التباسا لدى بعض المحدثين، فرأو أن سيبويه قد أخلط بين الهمس والرخاوة في تحديده لمفهوم هذين المصطلحين، إذ كلاهما يتصف بجريان شيء ما هو النفس في

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، باب الراء، مادة (رخا)، ص558.

[2]- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص24.

[3]- سيبويه : الكتاب، ج4، ص434، وص435.

[4]- المبرد: المقتضب، ج1، ص194.

الصوت المهموس والصوت الرّخو، وفي هذا يقول كمال بشر:" ذلك لأن أسلوب التحديد لكل زوجين متشابه (إن لم يكن متماثلا) و أن المصطلحات التي ينتظمها هذا الأسلوب متقاربة وغامضة في الوقت نفسه كما في حال المصطلحين النفس و الصوت" [1]. و يؤكد ما قاله كمال بشر رمضان عبد التواب ليقرر أن تحديد سيبويه للرّخو يقرب من تحديده للمهموس و التفريق بينهما غير واضح وضوحا تاما بل "كان من الممكن القول بأن سيبويه يقصد بالمجهور و المهموس ما نعنيه نحن بالشديد و الرّخو، لولا أن سيبويه قسّم الأصوات بعد ذلك إلى شديد و رخو"[2].

وما نستخلصه من عبارة "جريان الصوت" التي استخدمها سيبويه في تعريفه للصوت الرّخو إنّما تشير إلى ما أحسّ به الدارسون المحدثون حينما حددوا مفهوم الرّخاوة، ففي الصوت الرخو يكون اعتراض المجرى الهوائي اعتراضا جزئيا مما يسمح بتسرب الهواء وهذا التسرّب هو الذي عبّر عنه سيبويه بجريان الصوت.

وما يمكن الإشارة إليه أن المتتبع لمسار الدرس اللغوي التراثي يستخلص بوضوح أن مصطلح "**الرّخو**" هو مصطلح لصيق بسيبويه و تبعه المبرد وغيره من علماء عصره و الأصوات الرّخوة عند هؤلاء القدماء هي نفسها عند المحدثين من الدارسين العرب باستثناء صوتي "العين" و"الضاد".

فصوت (العين) عند القدماء و خاصّة علماء البصرة صوت بين الشدّة و الرّخاوة وهي عند المحدثين صوت "رخو" يقول تمام حسان :"وقد اتضح بصورة الأشعة أن في نطق العين تضييقا كبيرا للحلق، وهذا ما يدعونا وما دعا غيرنا من المحدّثين قبل ذلك إلى اعتبار صوت العين رخوا لا متوسطا."[3]

---

[1]– كمال بشر: علم الأصوات، ص178.

[2]– رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، ص40.

[3]– تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص102.

أمّا بالنسبة لصوت (الضاد) فقد صنفه القدماء ضمن الأصوات الرّخو، وهو صوت شديد بالنسبة إلى المحدّثين.

ومصطلح "**الرّخاوة**" عند المحدثين عُرف بعدة تسميات إضافة إلى مصطلحات القدماء من ذلك مصطلح "**الاحتكاك**" ويقابله اللفظ الأجنبي (fricative)، وهو المصطلح الشائع في جلّ أبحاثهم حيث استخدمه محمود السعران [1]وكمال بشر [2]ورمضان عبد التواب[3].

ووجدت إلى جانب مصطلح "**الاحتكاك**" مصطلحات أخرى للدلالة على صفة "الرخاوة" على نحو "**صافرات**" و"**شينيات**" عند ريمون طحان[4]، و الأصوات "التسريبية" عند طنطاوي محمد دراز[5].

ولعّل هذه التسميات مستمدة في الأساس من كيفية مرور الهواء في النطق بالصّوت الرّخو، إذ أن الصّوت الرّخو يمر فيه الهواء دون عارض يعترض مجراه بل ينسل فيه و يتسرّب.

أمّا برجستر اسرفي مؤلفه " التطور النّحوي للغة العربية "يذهب بعيدا في تحديد مصطلح الرّخو بدقة ويسميه بصوت متماد (une consonne continue) وهي تسمية تشير إلى أن الأصوات الرّخوية مداها الفيزيائي متجاور لمدى الحروف الشّديدة ؛ حيث أن الحروف الرّخوة هي الصوامت التي تقبل التمديد، أمّا الحروف الشّديدة فلا تمتد أبدا. ومعنى ذلك أن الصّوت الرّخو يمكن أن يمتد –عندما يكون ساكنا– أي أن يردد وتطول مدة حدوثه إن شاء المتكلم، لأن حدوثه ينشأ بتضييق المخرج فقط، أي بانغلاق غير تام

[1]– محمود السعران : علم اللّغة –مقدمة للقارئ العربي– دار النهضة العربية، بيروت، ص166.

[2]– كمال بشر: علم الأصوات، ص198.

[3]– رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللّغة، ص35.

[4]– ينظر: ريمون طحان: الألسنة العربية، ص49.

[5]– ينظر: طنطاوي محمد دلراز: في أصول اللّغة، ص275.

للقناة الصّائتة في مخرج الصوت الشّديد، فلا يمكن فيه ذلك لأن حدوثه يحصل بانغلاق تام للقناة الصّائتة في مخرج الصوت. وهذا الانغلاق التّام يحول دون امتداد الصّوت. من هنا كان وصف الأصوات الشديدة بأنها "**آنية**" في مقابل غيرها من الأصوات الرّخوة التي يطلق عليها لفظ **متمادة** أو **منطلقة**، والصّوت المنطلق هو تسمية محمد رشاد الحمزاوي والمقصود به الصّوت الذي يتسرب معه الهواء خلال مجرى ضيّق عند المخرج[1].

5-1-2-5- مصطلح بين الشّدة و الرّخاوة:

أدرك القدماء من خلال تذوقهم أصوات اللغة العربية أن هناك أصواتا لها صفات معيّنة ترشحها لتشكيل صنف خاص في النظام الصوتي للعربية و سمّوها بـ "**الأصوات البينية**" أو "بين الشّدة و الرّخاوة"؛ و أساس هذه التسمية يرجع الفضل فيه إلى سيبويه الذي يعّد أوّل من تطرق إلى هذا الصنف من الأصوات. فبعد أن صنّف الأصوات إلى صنفين: أصوات شديدة و أصوات رخوة رأى أن هناك صنفا جامعا للشدّة و الرخاوة يتسّم بذوق نطقي مختلف لا يمكنه الانضمام إلى الصنفين السّابقين، وهو يضّم أصوات (اللام النون الميم، الراء، والعين). فهذه الأصوات من وجهة نظر سيبويه شبيهة بالأصوات الشديدة من جهة ولها صلة واضحة بالأصوات الرخوة، إذ يحصل في جميعها اعتراض مع انفتاح لأنها تتراوح بين الشدة و الرخاوة ونطق الصّوت يتسّم بشدة و رخاوة متزامنين. وهو ما فسّره المحدثون بأن هذه الأصوات يمكن نسبتها إلى الشدّة و الرّخاوة معا، فهي شديدة لأن الهواء عند النطق بها يقف في موقع النطق المحدّد، وهي رخوة لأن الهواء أثناء الوقوف يخرج حرا طليقا. ولكنها ليست شديدة محضة لأن الهواء عند حدوثها يقف في مخرج الصوت ويخرج في الوقت نفسه حرا طليقا بدلا من خروجه منفجرا. وهي ليست

[1]- ينظر: محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص111.

رخوة محضة لأن الهواء في نطق الصّوت الرّخو لا يخرج حرا طليقا و إنما ينفذ من منفذ ضيّق من الفم محدثا احتكاكا مسموعا[1].

من هذا المنطلق يمكن القول إن الأصوات التي تجمع بين الشدّة و الرّخاوة تقع ضمن الأصوات الشديدة من جهة و تنفرد من جهة أخرى بسمات نطقيّة تميز الأصوات الرّخوة وهي تشمل صوتين أنفيين فيهما غنة هما (الميم، والنون)، و صوت منحرف هو (اللام) وصوت تكراري وهو (الرّاء)، وتفسير ذلك أن (اللام، والنون، والميم) حروف شديدة رخوة؛ إذ يحدث فيها اعتراض مقترن بانفتاح. ففي (اللام) شدة في مستوى المخرج وجريان الصوت في مستوى جانبي الفم. أما (الميم) و (النون) ففيهما شدة في مستوى مخرجهما وجري الصّوت في مستوى الأنف، أما (الرّاء) فتقع فيها اعتراضات و انفتاحات متتالية لأنها متكررة يحصل فيها ارتعاد طرف اللسان.

وعليه فإن هذه الأصوات الأربعة تجمع بين الشدّة و الرخاوة، وهذه الفكرة هي التي دفعت ببعض علماء العربية القدماء بعد سيبويه إلى وصفها بالأصوات المتوسطة أو البينية. ففي رأيهم من صنف الأصوات الشديدة كما لها صلة بالأصوات الرخوة لعدم انحباس الصوت كانحباسه في الحروف الشديدة وعدم كمال جريانه كما في الحروف الرخوة.

أمّا سيبويه فلم يستخدم مصطلح "**الأصوات المتوسطة**" لكنه صرّح بهذه البينية عندما تعرض لصوت "العين" فقال: "وأمّا العين فبين الرخوة و الشديدة، تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء"[2]، إذ تمثل (العين) حالة خاصة عند القدماء وفي مقدمتهم سيبويه الذي لم يصف (العين) بالشدة كما فعل بالأصوات الأربعة الأولى واكتفى بالإشارة إلى توسطها وهي دلالة على عمق تذوّقه للخصائص النطقية لهذا الصوت.

---

[1]– ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص199.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص435.

أمّا المحدثون فقد جعلوا صوت (العين) من الأصوات الرخوة، لا يكون الاحتكاك فيه واضحا بل هو أضعف الأصوات الرخوة احتكاكا [1]. وعليه قال تمام حسان :" لقد عدّ النحاة صوت العين من الأصوات المتوسطة وربما كان ذلك لعدم وضوح الاحتكاك في نطقها وضوحا سمعيا"[2].

وبهذا نخلص إلى القول بأن الأصوات التي تجمع بين الشدّة و الرّخاوة و التي تحققت في نطقها المعايير التي وضعها سيبويه هي (اللام، الميم، النون، الراء، العين) أما (الواو والياء، والألف) فلم يدرجها ضمن هذه الفئة لا سيما وأن ضابطه في هذه الفئة هو أنها حروف شديدة يجري فيها الصوت، بينما وصف حروف اللين و المد بإشباع المخرج على عكس ما فعله المبرّد الذي أضاف إلى (اللام، الميم، النون، الراء، و العين) الواو والياء والألف، فيقول:" وهذه الحروف تعترض بين الرخوة و الشديدة، هي شديدة في الأصل وإنّما يجري فيها النفس لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة كالعين...وكالنون...وكحروف المد واللين التي يجري فيها الصوت لينها"[3].

أمّا المحدثون فقد توصلوا في أبحاثهم الصّوتية إلى أن هذه الأصوات الأربعة (اللام النون، الميم، والراء) تؤلف مجموعة خاصّة تقع بين الشدة و الرخاوة، غير أنهم اختلفوا في وضع مصطلح موحد لها، فقد رأى مصطفى حركات أن اللغويين الحاليين يطلقون عليها اسم "**الجرسية**" (Sonante)[4]،بينما ذهب رمضان عبد التواب وريمون طحان إلى أن المصطلح الشائع الذي وضعه المحدثون لتمييز هذه الأصوات هو "**الأصوات المائعة**"[5]

---

[1]– ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص353.

[2]– تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص102.

[3]– المبرد: المقتضب،ج1، ص196.

[4]– مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا،ص47.

[5]– رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص226.

أو "**السائلة**"[1] (liquides)، أمّا كمال بشر فقد أطلق على هذه الفئة من الأصوات مصطلح "**أشباه الحركات**"[2] مفسرّا المصطلح القديم "**التوسّط**" من حيث أنّه التوسّط بين الأصوات الصامتة (الشديدة و الرخوة)؛ ويرى أن هذه الأصوات نعتت بـ"أشباه الحركات" لأنها ذات شبه كبير بالحركات من الناحيتين النطقية و السّمعية: (اللام، الميم النون والراء) تشترك مع الحركات في أنها مجهورة مثلها.

وهذه الأصوات (اللام والميم، النون، والراء) تشبه الحركات في خاصّية سمعية تتمثل في قوّة الوضوح السمعي[3].

ووفق هذا النهج يرى إبراهيم أنيس أن (اللام، والميم، والنون، والراء) هي أقرب الأصوات الصّامتة إلى طبيعة أصوات اللين، ولذا يميل بعضهم إلى تسميتها بـ "**أشباه أصوات اللين**" وهي تعّد حلقة وسطى بين الأصوات الصّامتة وأصوات اللين[4].

ويرى شرف الدين على الراجحي أن ما قاله القدماء على الحروف البينية حديث لا يخلو من الغموض في تحديد العلاقة بينها، حيث أن الصّفة العامّة المشتركة بينها ينقصها شيء من الوضوح. ولهذا اتبع المحدثون طرقا أخرى في تفسير هذه الأصوات وتأصيلها وسمّوها "**أصوات إنسيابية**" (constrictive)[5].

ومنه فالمحدثون لم يأخذوا المصطلحات القدماء خاصّة المصطلح الذي وضعه سيبويه واصطلحوا مسميات جديدة تعتبر عن المفهوم نفسه.

---

[1]– ريمون طحان، الألسنة العربية، ص45.

[2]– كمال بشر: علم الأصوات، ص360.

[3]– ينظر: علم الأصوات، 358 و ص366.

[4]– إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية، ص27.

[5]– شرف الدين علي الراجحي: في علم اللغة عند العرب و رأي علم اللغة الحديث، ص45.

5-1-2-6 مصطلح الإطباق والاستعلاء والتفخيم:

الإطباق لغة: الإلصاق والتغطية، من قولهم: "أطبقت الشيء أي غطيتّه وجعلته مطبقا"[1].

وجاء في لسان العرب "الطّبق غطاء كلّ شيء والجمع أطباق، وقد أطبقته وطبّق وانطبق وتطبّق: غطاه وجعله مطبّقا، ومنه قولهم:" لو تطبّقت السّماء على الأرض ما فعلت كذا"[2]

والإطباق اصطلاحا: ذكر ابن جني أن للحروف انقساما إلى الإطباق والانفتاح؛ ومعنى الإطباق: "أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له(...)"[3].

وقد عرّف ابن سنان الخفاجي (ت 466 هـ)الإطباق بقوله: «معنى الإطباق أن يرفع المتلفظ بهذه الحروف لسانه يطبق بها الحنك الأعلى فينحصر الصوت بين اللسان والحنك[4] » .

و الإطباق عند المحدثين عملية عضوية يترتب عليها أثر سمعي متميّز ويكون ذلك بارتفاع مؤخر اللسان وتراجعه إلى الخلف في اتجاه ما يليه من الحلق والحنك الأعلى (الجزء اللين منه)، في الوقت الذي يرتفع فيه طرف اللسان (مقدمته) إلى أعلى بدرجات متفاوتة حسب كل مخرج من مخارج أصوات الإطباق، حيث يكون وسط اللسان مقعّرا فتتكوّن بذلك حجرة رنين لها شكل خاص ينتج عنها أثر سمعي معيّن يميّز هذه الأصوات عن غيرها[5].

---

[1]- الجوهري: الصحاح، مادة (طبق)، ج4، ص1512.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، باب الطاء، مادة (طبق)، ص137.

[3]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1،ص241.

[4]- ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ، 1982م، ص31.

[5]- ينظر: الأصبيعي (عبد الحميد الهادي إبراهيم): الدراسات الصوتية عند علماء العربية، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ط1، 1992م،ص92وص93.

وهذا ما يؤكّده أحمد حساني في تحديده للإطباق بقوله: «ارتفاع مؤخر اللسان نحو الطبق دون أن يتصل به. والإطباق يلوّن الصّوت برنين خاص تتميّز به الأصوات المطبقة عمّا سواها»[1] .

لقد وقف العلماء القدماء بالدرس والتمحيص على هذه العملية الفيزيولوجية المميّزة لنطق (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء)، وخلفوا لنا إرثا لغويا اصطلاحيا لهذه الخاصيّة "**الإطباق**" أو كما تنعت "**المطبقة**"، يقول ابن جني: " فالمطبقة أربعة وهي: الضاد، والطاء والصاد، والظاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق" [2]. والإطباق والمطبقة لفظتان شاعتا في استعمال سيبويه الذي يقول: "ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها" [3]. ويقول أيضا: "فأمّا المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء..."[4].

وقد وسّع ثعلب من دائرة مصطلح "**الإطباق**" بالمقارنة مع سيبويه، فالاستعلاء عند ثعلب فرع عن الإطباق، وعدد الحروف المطبقة عنده سبعة [5]. كما سمّى "**الحروف المطبقة**"بـ "الحروف المفردة"[6]. وسمّاها مكي "حروف التفخيم"[7]. ويبدو أنّ التسمية القديمة لحروف الإطباق هي "الحروف الفخام"[8] .

---

[1]– أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص89.

[2]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص61.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص436.

[4]– المصدر نفسه، ج4، ص436.

[5]– ينظر: ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى): كتاب الأمالي، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دت،ج1، ص474.

[6]– كتاب الأمالي ، ج1، ص474.

[7]– مكي (ابن أبي طالب) : الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، تح محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط3، 1984م، ج1، ص137.

[8]– الخليل: العين، ج8، ص167.

وهذا المصطلح استعمله الخليل وأطلقه على صوت واحد في العربية وهو (الميم) "لأنها تطبّق الفم إذا نطق بها" [1]. ولقد ذكر الأزهري أن الخليل كان "يسمي الميم مطبقة لأنك إذا كلمت بها أطبقت" [2]. وكما هو واضح فهناك تباين في استخدام المصطلح بين الخليل وسيبويه ممّا يبيّن أن سيبويه قد أدرك الخصائص المميّزة للصوت المطبق، وهي خصائص أكدها الدرس الصوتي الحديث؛ حيث يشرح سيبويه عملية الإطباق بقوله: " وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف. وأمّا الدال والزاي ونحوهما فإنّما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن"[3].

نستنتج من قول سيبويه أنّه أدرك الملامح المميّزة للحرف المطبق والتي تتلخّص فيما يلي:

- الإطباق هو عملية عضوية (فيزيولوجية) تتّم برفع اللسان إلى الحنك الأعلى.
- الإطباق هو حصر للصوت؛ حيث ميّز سيبويه بين حرف محصور عاد نحو الدال والزاي وحرف له موضعان من اللسان نحو (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء).
- أصوات الإطباق تتميّز بوقوع الحصر فيها في موضعين من مواضع النطق: موضع المخرج وموضع النطق من حيث أن الإطباق هو نطق ثانوي يضاف إلى النطق الأساسي للحروف.

وإلى جانب مصطلح "**الإطباق**" هناك مصطلح آخر تناوله القدماء بالدرس ونسبوه إلى الأصوات المطبقة وهو "**الاستعلاء**" والمقصود بالاستعلاء هو أن "يستعلي اللسان عند

---

[1]– العين ، ج1، ص64.

[2]– الأزهري، تهذيب اللغة، ج2، ص1995.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج4، ش436.

النطق بالحرف إلى جهة الحنك الأعلى" [1]. وحروفه سبعة (الخاء، الصاد، الضاد، الغين الطاء القاف، الظاء). ذكر سيبويه مصطلح "**الاستعلاء**" حين تحدث عن الأصوات السبعة: الصاد الضاد، الطاء، الظاء، الغين، القاف، والخاء إذا كان حرف منها قبل الألف و الألف تليه وذلك قولك: قاعد، غائب، خامد، صاعد، وطائف، ضامن، وظالم.

وإنّما منعت هذه الحروف الإمالة لأنّها حروف مستعليّة إلى الحنك الأعلى[2].

ويتطرّق المبرّد إلى هذا المصطلح مع شيء من التفصيل فيقول: "والحروف المستعليّة: الصاد (...) وإنّما قيل لها مستعليّة لأنّها حروف استعلّت إلى الحنك الأعلى وهي الحروف التي تمنع الإمالة"[3].

وممّا يلاحظ أن "**الإطباق**" أخّص من "**الاستعلاء**"، إذ لم يلزم من الاستعلاء الإطباق ولم يلزم من الإطباق الاستعلاء، ومعنى هذا أن كلّ صوت مطبق مستعل وليس كّل مستعّل مطبّقا؛ ذلك أنّ الأصوات المطبّقة مستعليّة بطبيعتها أي بغض النظر عن سياقاتها، واستفالها يعني خروجها من النظام الصوتي.

وقد عبّر النحاة والقرّاء القدماء عن مصطلح "**الطبقيّة**" و "**الإطباق**" بمصطلح "**الاستعلاء**" وقصدوا بذلك علو مؤخّر اللسان في اتجاه الطبق سواء اتصل به كما في الطبقية أو لم يتصّل كما في الإطباق [4]. فالطبقية أو النطق في مخرج الطبق (vélar articulation) هي ارتفاع مؤخّر اللسان حتى يتصل بالطبق فيسد المجرى أو يضيّقه تضييقا يؤدّي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما. "فالطبقية" إذا حركة عضوية

---

[1]– مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1974م، ج1، ص124.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص128، وص129.

[3]– المبرد: المقتضب، ج1، ص225.

[4]– ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص115.

مقصودة لذاتها يبقى طرف اللسان معها في وضع محايد [1]. أمّا "الإطباق" (vélarisation) فهو ارتفاع مؤخّر اللسان في اتجاه الطبق بحيث لا يتصل به، على حين يجري النطق في مخرج آخر غير الطبق يغلب أن يكون طرف اللسان أحد الأعضاء العاملة فيه[2]. فالإطباق إذا حركة مصاحبة شائبة للنطق الحادث في آخر اللسان وتنتج عنه قيمة صوتية معيّنة تلوّن الصوت المنطوق برنين خاص.

وما يلاحظ من تحديد القدماء وعلى رأسهم سيبويه قد اقتصروا في حديثهم عن الإطباق والاستعلاء على الناحية الفيزيولوجية في النطق وأغفلوا الإشارة إلى تقعّر اللسان في الأصوات المطبّقة والمستعليّة. فهذا التقعّر يعمل على تغليظ الصوت وتفخيمه، وهو الأمر الذي أكّده المحدّثون حين ركّزوا على هذه القيمة التفخيمية الناتجة في الأساس عن تقعّر وسط اللسان، أي اتساع الفراغ بين وسط اللسان والحنك الأعلى فتنتج أصوات مطبقة مفخمة.

ومن المصطلحات الحديثة التي أطلقت على الأصوات المطبقة بوصفها مكوّنا من مكونات منظومة الصوامت للغة العربية، نجد:

مصطلح الإطباق (vélarisation)، ومصطلح التفخيم(Emphase) ومصطلح التعليق (pharyngalisation)، وما يلاحظ أن التفخيم صفة ثانويّة للنطق حيث أشار بعض المحدثين إلى مفهومه فاعتبره مساويا للإطباق، يقول: "هو رفع مؤخّر اللسان نحو الطبق ممّا يجعل الصوت مطبّقا مفخّما" [3]. والمفهوم نفسه نجده عند مصطفى حركات الذي ربط بين الإطباق والتفخيم عن طريق إدماجهما في مصطلح واحد يقابل المصطلح

[1]– مناهج البحث في اللغة، ص115.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995م، ص300.

الأجنبي (Vélarisation Emphatique)[1]. ويضيف رمضان عبد التواب يجعل الإطباق مساويا للتفخيم بقوله: "التفخيم أو الإطباق وصف لصوت لا ينطق في الطبق وإنّما ينطق من مكان آخر، وتصحبه ظاهرة عضليّة في مؤخرة اللسان"[2].

وهناك بعض الدارسين [3] من نظر إلى مصطلح "**الإطباق**" على أنه أخّص من "**التفخيم**" ذلك أن التفخيم ينتظم إلى جانب أصوات الإطباق أصوات أخرى قد ترد مفخمة في سياقات معيّنة على نحو:

- أصوات مفخمة بطبيعتها وهي: (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء) ويكون تفخيمها جزءا لا يتجزأ من بنيتها وهي الأصوات المطبقة حسب اصطلاح القدماء.
- أصوات لها حالات من التفخيم والترقيق وهي (القاف، الغين، الخاء) وهي لا توصف بتفخيم أو ترقيق بذاتها، وإنّما تكتسب تفخيمها من السّياق الذي ترد فيه هذه الأصوات منضمة إلى أصوات الإطباق تسمّى عند القدماء حروف الاستعلاء.
- أصوات مرققة في الأصل وقد يصيبها التفخيم تبعا لورودها في سياقات معينة نحو صوتي (اللام والراء) وهما يندرجان في الاصطلاح القديم ضمن الحروف المستقلة التي يجوز تفخيمها[4].

فالتفخيم بهذه الدلالة صفة لأصوات الاستعلاء القوي في أصوات الإطباق وتضعف في غيرها لأن تفخيمها متوقف على السياقات التي ترد فيها. ولقد أدرك قديما ابن الجزري هذه الخاصيّة حين قال: "وقيل حروف التفخيم هي حروف الإطباق ولا شك أنّها أقواها

---

[1]– مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، ص46.

[2]– رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، ص38.

[3]– كمال بشر: علم الأصوات، ص396.

[4]– علم الأصوات، ص396 وص404.

تفخيما"[1]. ضف إلى ذلك أن الإطباق قد ارتبط عند بعض المحدثين [2] بمصطلح "**التحليق**"(pharyngalisation) من حيث أنه عنصر من عناصر التفخيم، حيث ينتج التفخيم عن عوامل فيزيولوجية (عضوية)، فهو يحدث بتكامل عاملين هما:

- عامل الإطباق (velarisation): وهو ظاهرة عضلية "ينتج عنها تغيّر شكل حجرة الرنين تغيّرا يؤدي إلى خلق أثر صوتي معيّن يسمّى التفخيم" [3]. والإطباق يختلف عن الطبقية (Articulation vélaire)، حيث أن الإطباق هو ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق دون التقائهما، حيث يجري النطق في مخرج آخر غير الطبق. أمّا الطبقية فهي صفة لمخرج الطبق والمقصود بها مخرج الصوت وتكون لأصوات معينة (الكاف، الخاء، الغين) ويتم النطق بها نتيجة التقاء مؤخرة اللسان بالطبق.
- عامل التحليق (pharyngalisation): وهو العنصر الآخر من عناصر التفخيم وهو "قرب مؤخر اللسان من الجدار الخلفي للحلق نتيجة لتراجع اللسان بصفة عامّة"[4].

ومصطلح "**التحليق**" يختلف عن مصطلح "**الحلقية**" (articulation pharyngale) التي تحدّد مخرج صوتي العين والحاء.

ومن خلال هذا العرض يتّضح لنا أن الموروث اللغوي القديم وقف على تحديد مصطلح الإطباق، وهو المصطلح الأشهر والأعّم فيما وصل إلينا.

والقدماء قد خصّصوا هذا المصطلح (الإطباق) لما هو فونولوجي، أي ما يميّز حرفا عن حرف آخر واعتبروه من الصّفات اللاّزمة التي لا يمكن لمجموعة معيّنة من الأصوات الاستغناء عنها.

---

[1]– ابن الجزري : النشر في القراءات العشر، ص85.

[2]– ينظر: ريمون طحان: الألسنية العربية، ص51 وص52.

[3]– تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص92.

[4]– محمد رشاد الحّمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص53.

أمّا مصطلح "**التّفخيم**" فلم يدرجوه ضمن صفات الحروف ولم يشيروا إلى الصلة بينه وبين الإطباق إلا فيما أشار إليه الخليل في قوله: "الحروف الفخام" [1]، وكان يقصد بها حروف الإطباق، كما خصصه لصوت الألف يقول: "وألف مفخم يضارع الواو وقد فخم فخامة"[2].

ومصطلح "**التفخيم**" قد وجد في أعمال سيبويه الصوتية حيث استخدمه ليصف به أحد الفروع المستحسنة التي يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن الكريم والأشعار وهي ألف التفخيم، فقال: "وألف التفخيم يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم الصلاة والزكاة والحياة"[3]. حيث تقابل ألف التفخيم الألف التي تمال إمالة شديدة، ولعّل لهذا السبب لم يذكر سيبويه صفة التفخيم في موضع آخر في الكتاب واكتفى بالإشارة إلى مقابله وهو الإمالة فلقد قال: "وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف"[4].

والملاحظ أن سيبويه استخدم لفظ "**الإمالة**" باعتباره ضدّ "**التفخيم**"، وعليه فالتفخيم في نظر سيبويه بديل لمفهوم منع الإمالة.

وقد سار المبرد على خطوات سيبويه حيث أشار إلى مصطلح "**التفخيم**" في أثناء حديثه عن الأصوات الفروع المستحسنة حيث ذكر ألف التفخيم بعد ألف الإمالة[5].

بناء على ما سبق يمكن القول أن العلماء القدماء العرب قد عالجوا "**التفخيم**" من خلال التقابل مع "**الإمالة**" وخصصوه لصوت (الألف) كونه صوت من الأصوات الفروع المستحسنة وهذه إشارة إلى أنّ (الألف) باعتباره فونيما له تأديات يفرضها السّياق وأشهره

---

[1]– الخليل: العين، ج8، ص167.

[2]– العين، ج1، ص1317.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص121.

[4]– الكتاب، ج4، ص120.

[5]– المبرد، المقتضب، ج1، ص194.

الألف المفخّمة والألف الممالة، وهذه الألف في حالة تفخيمها أو إمالتها ليست فيها قيمة دلالية، أي ليست وحدة صوتية مستقلّة تفرّق بين معاني الكلمات. وعبارة سيبويه صريحة في عدّه ألف التفخيم وألف الإمالة فرعين للألف الأصليّة[1].

والإمالة هي ضرب من الترقيق، وهي عبارة حديثة نوع من المماثلة تؤدّي إلى الانسجام بين الأصوات الصّائتة.

وممّا يجب الإشارة إليه في هذا المقام أن تفخيم الألف بالمعنى المذكور إنّما هو مقيّد بالسيّاق الذي يقع فيه، وهو يشبه من هذه الناحية (اللام والراء)، يقول ابن الجزري: "فأمّا الألف فالصحيح أنّها لا توصف بترقيق ولا بتفخيم، بل بحسب ما يتقدّمها فإنّه تتبعه ترقيقا وتفخيما"[2].

5-1-2-7- مصطلح الانفتاح، التسفّل، الترقيق:

الانفتاح لغة: الفتح نقيض الإغلاق، والفتح عند الخليل ضد الإغلاق [3]، وجاء في المعجم الوسيط "باب فتح لا يكاد يغلق، وقارورة فتح واسعة الرأس لها صمّام"[4].

أمّا **الانفتاح في الاصطلاح** الصوتي فقد عرّفه مصطفى صادق الرافعي بقوله: "هو عدم انحصار الصوت بين وسط اللسان والحنك عند النطق بالحرف لانفتاح ما بينهما سواء انطبق الحنك على أقصى اللسان أولا"[5].

ومصطلح "**الانفتاح**" استخدمه القدماء مقابلا لمصطلح "**الإطباق**" وهذا ما يظهره قول سيبويه: "ومنها المطبقة والمنفتحة، فأمّا المطبقة فالصاد، والضاد، الطاء والظاء

---

[1]- ينظر: سيبويه: الكتاب، ج4، ص432.

[2]- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص90.

[3]- الخليل: العين، ج3، ص194.

[4]- المعجم الوسيط: ج3، ص107.

[5]- مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ج1، ص124.

والمنفتحة: كل ما سوى ذلك من الحروف، لأنّك لا تطبق لشيء منهن لسانك ترفعه إلى الحنك الأعلى"[1].

وما تجب الإشارة إليه أن مصطلح "**الانفتاح**" يشكل قيمة تمييزيّة بالنسبة إلى الأصوات المطبقة، وهي حقيقة أثبتها الدرس الصّوتي القديم، فلقد قام سيبويه بمقارنته الطاء بالدال والصاد بالسين، والظاء بالذال، تقابلا مثلما يجري في الفونولوجيا الحديثة حيث تقابل أصوات الإطباق (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء) بحسب نطقنا اليوم بنظائرها المنفتحة وهي (السين ، الدال، التاء، الذال) لنحصل على الأزواج التقابلية الآتية: (س ص)، (د، ض) (ت، ط)، (ذ، ظ) أمّا بقية الأصوات المنفتحة فليس لها نظائر.

كما استخدم ابن جني مصطلح "**الفتح**" بمعنى التفخيم[2]، ونقل ابن الجزري عن أبي الأصبغ ما يفيد أصالة هذا المصطلح وتجذّره في الأعمال القرائية، يقول أبو الأصبغ: "وهو يقع في كتب الأوائل من علمائنا، وهو عبارة عن التغليظ" [3]. وجاء في كتاب ابن الجزري النشر في القراءات العشر ما نصه: "الفتح هو عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهره، ويقال له: التفخيم، وربما قيل له النّصب"[4].

ومصطلح "**التفخيم**" من مصطلحات سيبويه التي استعملت في مقابل الإمالة إلى جانب مصطلح "الفتح" و "النّصب"[5].

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص436.

[2]– ينظر: ابن جني، سر صناعة الاعراب، ج1، ص79.

[3]– ابن الجزري: التمهيد في علم التجويد، ص57.

[4]– ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص29.

[5]– ينظر سيبويه، الكتاب، ج4،ص125 وص126.

وذكر مصطلح "**الفتح**" عند الخليل كما ذكر عند الخوارزمي على أنّه "ما وقع في أعجاز الكلم غير منوّن"[1] نحو باء (ضرب)، وتفيد بعض المصادر التراثيّة أنّ الخليل كان يميّز بين "الفتح" و"التفخيم" القاصر على ما وقع في أوساط الكلم على الألفاظ المهموزة نحو: (سأل)، ثم مصطلح "**الإرسال**" الذي يختّص بما وقع في أعجازها على الألفاظ المهموزة كذلك نحو: ألف (قرأ)، ومصطلح "**الغغر**" الذي يختّص بما وقع في صدورها نحو: ضاد (ضرب)[2].

وإلى جانب مصطلح "**الانفتاح**" أشار القدماء إلى مصطلح آخر هو مصطلح "**الاستفال**" أو "**التسفّل**" حيث أن الحروف المنفتحة هي حروف مستفلة، والتسفّل أو السّفال في المعنى اللغوي خلاف الاستعلاء أو التعالي [3]، أي نقيض الاستعلاء، ومعناه في الاصطلاح الصوتي هو "انخفاض اللسان إلى قاع الفم" [4]. أي أن التسفّل يكون بنزول اللسان عن الحنك الأعلى إلى قاع الفم عند النطق بالحرف، وحروفه ما عدا حروف الاستعلاء، وعرّفه الشنقيطي بقوله: "الاستفال: انحطاط اللسان عن الحنك عند لفظه (الحروف المستفلة)"[5].

---

[1]– الخوارزمي (أبو عبد الله محمد بن أحمد): مفاتيح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د.ت)، ص30.

[2]– المصدر نفسه، ص30.

[3]– ينظر: ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، ص168.

[4]– عبد القادر مرعي العلي الخليل: المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة عين شمس، القاهرة، 1989، ص143.

[5]– الشنقيطي (حامد بن محمد بن محنض): تحقيق في حرف الجيم، ص25.

وقد استخدم سيبويه مصطلح "**التسفّل**" عند وصفه للهمزة وحروف الحلق بقوله: "الهمزة أقصى الحروف وأشّدها سفولا، وكذلك الهاء" [1]، ويقول أيضا: "إنّما فتحوا هذه الحروف (حروف الحلق) لأنّها سفلت في الحلق"[2].

ومصطلح "**التسفّل**" عند ابن جني جاء وصفا لصوت (التاء)، حيث ذكر بأنّها خافية مستفلّة في مقابل (الطاء) التي هي سامية متصعدة، [3] ونحن ندرك أن (الطاء من حروف الإطباق التي ينطبق فيها اللسان على الحنك الأعلى "آخذا شكلا مقعرا، بحيث تكون النقطة الأمامية من اللسان هي مخرج الصّامت المرقّق، وتكون النقطة الخلفية هي مصدر التفخيم في حالة الإطباق" [4]. وأسفل الحروف المستقلة كما جاء عند ابن الجزري هو الياء.[5]

وقد تناول سيبويه أيضا مصطلح "**التّسفّل**" بالشرح أثناء حديثه عن الإمالة بقوله: "ألا تراهم قالوا: "صبقت، وصقت، وصويق، لما كان يثقل عليهم (أن يكونوا) في حال تسفّل ثم يصعّدون ألسنتهم، أرادوا أن يكونوا في حال استعلاء وألا يعلموا في الإصعاد بعد التّسفّل فأرادوا أن تقع ألسنتهم موقعا واحدا. وقالوا: قسوت وقست فلم يحوّلوا السّين لأنّهم انحدروا فكان الانحدار أخّف عليهم من الاستعلاء من أن يصعّدوا من حال التسفّل"[6].

أمّا اللغويون الذين جاءوا بعد سيبويه فقد مال بعضهم إلى التّخلي عن مصطلح "**التسفّل**" مستخدمين بدله مصطلح "**الانخفاض**" للدلالة على المعنى نفسه الذي يؤديه

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص102.

[2]– المصدر نفسه، ج4، ص101.

[3]– ابن جني: الخصائص، ج2، ص162.

[4]– برتيل مالميرج: علم الأصوات، تعريب عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، 1985م ص115.

[5]– ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص202.

[6]– سبيويه: الكتاب، ج4، ص130.

التّسفّل، من اولئك ابن سنان الخفاجي (ت 466 هـ)[1]، والزمخشري (ت 538هـ)[2]، وابن الأنباري (ت 517هـ)[3] وابن يعيش (ت 643هـ)[4]، والرضي (ت 688هـ)[5]، والسّيوطي (ت911هـ)[6].

ومصطلح "**الترقيق**" أو الرّقة في الصوت تعني الضعف والليونة في الصوت فالسين فيها رقّة لعدم جهرها، والحاء فيها رقّة بالنسبة إلى غلظ الخاء [7]. و "الرّقّيق" هو خاصّة صوتية تميّز الأصوات المنفتحة؛ ذلك أنّ الصوت المنفتح يتّصف بالترقيق، كما يتّصف الصوت المطبق بالتفخيم. وعلى هذا الأساس يقابل مصطلح "**الإطباق**" مصطلح "**الانفتاح**"ويقابل مصطلح "**التّفخيم**" مصطلح "**التّرقّيق**"، فيشير المصطلحان الأوّلان إلى العملية الفيزيولوجية عند النّطق ويشير المصطلحان الآخران إلى الأثر السّمعي الناتج عن هذا النطق (أي الناحية الفيزيائية). والمقصود "بالترقيق" نحافة الحرف بحيث يكون جسمه ناحلا لا يمتلئ الفم بصداه على خلاف "التفخيم" فهو تغليظ الحلاف في مخرجه بحيث يمتلئ الفم بصداه[8].

---

[1]– ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص31.

[2]– الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر): المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت،(دت) ص395.

[3]– ابن الأنباري (أبو البركات): أسرار العربية، تح : فخر صالح قدارة، دار الجيل، ط1، 1995م ص362.

[4]– ابن يعيش: شرح المفصل، ج10، ص129.

[5]– الرضي: شرح الشّافية، ج3، ص262.

[6]– السّيوطي (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980م، ج6، ص297.

[7]– ينظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص19.

[8]– ينظر: مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ج1، ص124.

وبناء على هذا فالأصوات المرقّقة هي الأصوات الخالية من التفخيم أو الممنوعة منه وهي كل الأصوات المستفلة. وحروف التسّفّل هي حروف منفتحة و كلّها مرققة باستثناء حرفي (الراء) و (اللام) فلهما حالات خاصّة من حيث التفخيم والترقيق، ثمّ ألف المد فإنّها تابعة لما قبلها تفخيما وترقيقي ومعنى هذا أن (الراء) و (اللام) هما صوتان مرققان حيث أنّ تفخيمهما ليس صفة أصلية فيهما وليس له دور دلالي يؤدي إلى تغيير المعنى، إذ ليس لها نظائر مرققة تختلط بها–فالراء مثلا– قد تؤدى مفخمة أو مرققة وفي تأديتها بإحدى الطريقتين لا تخرجها عن كونها راء، وسبب ذلك أنّها أسرة صوتية واحدة تتميّز بوظيفة نطقية محضة تستنتج من النطق والسّمع، وهي تنوعات صوتية لا تؤدي وظيفة تميزية وكذلك هي الحال بالنسبة إلى حرف اللام، على خلاف أصوات الإطباق– مثلا– التي يقوم فيها التفخيم بدور دلالي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير المعنى فتفخيم (السين) يؤدّي إلى حرف آخر هو حرف (الصاد)، لأن التفخيم فيها هو صفة أصلية ثابتة وبالتالي فاستبدالها بنظيرها المفخّم يؤدي إلى تغيير المعنى.

مما سبق نستخلص أنّ مصطلح "**الترقيق**" هو مصطلح صوتي درج استعماله في أعمال القدماء و المحدثين من الدارسين العرب، كما استعمله القرّاء مقابلا "**للتفخيم**"، فقد عبّر عنه ابن الجزري بقوله: "الحروف المستقلّة كلّها مرققّة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى بعد فتحه وضمّه إجماعا أو بعد بعض حروف الإطباق في بعض الروايات و إلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقا في أكثر الروايات والسّاكنة في بعض الأحوال"[1].

[1]– ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص90.

5-1-2-8- مصطلح الذّلاقة:

الذّلق لغة: هو الطرف، وذلق اللسان: هو حدته وبلاغته وطلاقته، وجاء في اللسان "الذّلق حدّة الشيء، وحدّ كل شيء ذَلْقُهُ وذَلْقُ كلّ شيء حدّه... وذَلَقُ اللسان وذَلْقَتُهُ: حدّته وذَوْلَقَهُ: طرفه، وكل محدّد الطرف مُذْلَقٌ. ذَلَقَ ذَلاَقَةً فهو ذَليقٌ وذَلْقٌ، وذَلُقٌ، وذُلُقٌ"[1].

أمّا "**الذّلاقة**" في **الاصطلاح الصوتي** فهي: خفّة وسرعة النّطق بالحرف لخروجه من ذلق اللسان والشّفة (أي طرفيهما)[2].

ومصلح "**الذّلاقة**" وما اشتق منه (الذلق، الذلقية..) هو من ابتكار الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي ميّز بين مصطلحين هامين وشديدي التقارب وهما: "الحروف الذّلقية" و "الحروف المُذْلقة"، فالحروف الذّلْقية ثلاثة: (الراء، اللام، والنون) "سمّاهن الخليل بذلك لأنّهن ينسبن إلى الموضع الذي منه مخرجهن، وهو طرف اللسان، وطرف كل شيء ذَلْقَه"[3]. وأمّا الحروف المذلقة فهي الحروف الستة قاطبة: (الراء، اللام، النون الفاء، الباء، والميم)[4].

وذكر الجوهري في صحاحه ما نصّه: "إنّما سميت هذه الحروف ذلقا لأنّ الذّلاقة في المنطق إنّما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين، وهما مدرجتا هذه الحروف الستة"[5].

وقد جمع الخليل بين الحروف الذلقية والحروف المذلقة في مصطلح (الذُّلْق) في قوله: "اعلم أن حروف الذّلق والشفوية ستة وهي (ر، ل، ن، ف، ب، م)، وإنّما سمّيت هذه الحروف ذلقا لأنّ الذلاقة في النطق إنّما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما

---

[1]- ابن منطور: لسان العرب، باب الذال، مادة (ذلق)، ص71 وص72.

[2]- الدرس الثالث في صفات الحروف .http:// www.almaaref.org.pagelesson3

[3]- ابن الجزري: التمهيد في علم التجويد، ص85.

[4]- المصدر نفسه، ص98.

[5]- الجوهري (اسماعيل بن حماد): الصحاح، مادة(ذلق)، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، ط2، 1979م، ج4، ص1479.

مدرجتا هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذلقية: (ر، ل، ن) تخرج من ذلق اللسان من طرف غار الفم وثلاثة شفوية (ف، ب، م) مخرجها بين الشفتين خاصّة"[1].

فمصطلح "**الذّلاقة**" هو مصطلح خليلي لم يرد ذكره عند تلميذه سيبويه، غير أنّه تردّد بعد ذلك في كتب اللغويين الذين جاءوا بعده، فأخذ به ابن جني في كتابه سرّ صناعة الإعراب، حيث أشار إليه بقوله: "خروج الحرف معتمدا على ذلق اللسان، وهو صدره وطرفه"[2]. ويرى أنّ الباء واللام تجتمعان في الذّلاقة[3]. كما أخذ به غيرهم من علماء القراءات والتجويد.

والجدير بالذكر أنّ الخليل في تحديده لهذه الحروف الستة قد أخذ في الحسبان خصائصها ومميزاتها النطقية دون أن يغفل خصائصها السّمعية، يقول الأزهري عن الخليل: "قال: والميم من الحروف الصحاح السّتة المذلقة التي هي في حيزّين: حيز الفاء والآخر حيّز اللام. وجعلها في التأليف الحرف الثالث الفاء والباء، وهي آخر الحروف من الحّيز الأوّل، وهذا الحيّز شفوي"[4]. والاتجاه نفسه أخذ به ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ) حيث مال نحو رؤية الخليل في تحديده لهذا المصطلح فقال: " ومنها حروف الذلاقة ومعنى الذلاقة أن يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو طرفه وذَلْقُ كل شيء حدّه، وهي ستة أحرف: اللام، والراء، والنون والفاء والباء والميم، وما سواها من الحروف فهي مصمتة"[5].

بالإضافة إلى ذلك فالخليل حدّد حروف الذّلاقة استنادا إلى خصائصها السّمعية فهي أخّف الحروف وأحسنها امتزاجا بغيرها، ولذلك كانت أكثر الأصوات العربية ورودا في أبنية الكلمة وبخاصّة الأبنية ذات الأصل الثلاثي، وهذه السّمة هي التي رشّحت

---

[1]– الخليل: العين، ج1، ص57.

[2]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص64.

[3]– المصدر نفسه، ج1، ص144.

[4]– الأزهري: تهذيب اللغة، ج2، ص1995.

[5]– ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص31.

حروف الذلاقة لأن تكون معيارا للحكم على الكلمات الرباعية والخماسية على أنّها أعجمية أو عربية فهي تدخل في تركيب معظم الأصول الرباعية والخماسية، وإذا خلت منها كلمة رباعية أو خماسية فهي أعجمية.[1] "وفي هذه الحروف الستة سر طريف ينتفع به في اللغة، وذلك أنّك متى رأيت اسما رباعيا أو خماسيا غير ذي زوائد، ، فلابدّ فيه من حرف من هذه الستة أو حرفين، وربما كان فيه ثلاثة، وذلك نحو: (جعفر): ففيه الفاء والراء و(قعضب): فيه الباء و(سهلب): وفيه اللام والباء، و(سفرجل): ففيه الفاء والراء واللام و(فرزدق): فيه الفاء والراء (...)، فهكذا عامّة هذا الباب"[2]. فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من بعض هذه الأحرف الستة، وهو قليل جدا منه: (العسجد) و (العسطوس)، و(الدّهدقة) و(الزهزقّة)[3].

فالواضح أن حروف الذلاقة هي أكثر استعمالا لما فيها من الخفّة والسهولة في النطق دون كلفة سواء كان ذلك من اللسان أو من الشفة، وهذا يوافق النظرة الحديثة لهذه الأصوات. فأصوات (الراء، اللام، الميم، والنون) تتميّز عند المحدّثين بقوّة الوضوح السّمعي وكثرة إطّرادها ودورانها على اللسان وخفتها في النطق ممّا يقربها من الحركات ولعّل هذه الخاصّة الصّوتية المميّزة هي التي جعلت بعض المحدثين يطلقون على هذه الأصوات الأربعة مصطلح "أشباه الحركات"[4]

5-1-2-9- مصطلح الإصمات أو الصّتم:

الإصمات في اللغة : ضدّ الإذلاق ، وجاء في اللسان: "المصمت الذي لا جوف له... وباب مصمت وقفل مصمت: مبهم قد أبهم إغلاقه...، وثوب مصمت، لونه لون

---

[1]- ينظر: الخليل: العين، ج1، ص58.

[2]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص64.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص65.

[4]- كمال بشر: علم الأصوات، ص202 وص359.

واحد لا يخالطه لون آخر...، وفرس مصمت، وخيل مصمتات إذا لم يكن فيها شبه وكانت بهما وأدهم مصمت؛ لا يخالطه لون غير الدهمة"[1].

والإصمات في الاصطلاح الصوتي فهو: "الأصوات التي أصمتت أن تختص بالبناء إذا كثرت حروفه لاعتياصها على اللسان" [2]. وحروف الإصمات هي ممنوعة من الانفراد بتكوين الكلمات المجردة الرباعية والخماسية، ومعنى ذلك أن كلّ كلمة من هذا النوع يشترط أن يكون فيها حرفا فأكثر من حروف الذلاقة من الدخيل على كلام العرب.

فحروف الإصمات إذا ممنوعة من أن تختّص في لغة العرب ببناء كلمة مجرّدة رباعية أو خماسية، وفي هذا يقول ابن منظور: "والحروف المصمتة: غير حروف الذّلاقة سميّت بذلك لأنه صمت عنها أن ينبني منها كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلاقة"[3].

ومصطلح "**الإصمات**" أو "**الصتم**" من مصطلحات الخليل حيث أشار إليه مستخدما عبارة "الحروف الصّتم" [4]. وذكره ابن دريد (ت 321هـ) حيث قسّم الأصوات إلى قسمين هي المذلقة أو الذلقية والمصمتّة [5]. ولم ينسب مصطلح "**الإصمات**" إلى الخليل وإنّما ذكر رواية منقولة عن الأخفش في تفسير معنى مصطلحي (الإذلاق-الإصمات) فقال: "وسمعت الأشناندانى يقول: سمعت الأخفش يقول: سميت هذه الحروف مذلقة لأن عملها في طرف اللسان، وطرف كل شيء ذلقه، وهي أخف الحروف وأحسنها امتزاجا بغيرها:

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، باب الصاد، مادة (صمت)، ج2،ص56.

[2]- ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري): جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت (دت)، ج1، ص7.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، باب الصاد، مادة (صمت)، ص36.

[4]- الخليل: العين، ج1، ص60.

[5]- ينظر: ابن دريد: جمهرة اللغة، ج1،ص6.

وسمّيت الأخر مصمتة لأنّها أصمّتت أن تختّص بالبناء إذا كثرت حروفه لاعتياصها على اللسان"[1].

ومصطلح "**الإصمات**" لقي شيوعا عند اللغويين وعلماء القراءات الذين جاءوا بعد الخليل كابن جني [2] وابن سنان الخفاجي [3]، وابن الأنباري [4]، وابن عقيل [5]، وابن الجزري [6] والسيوطي[7] وغيرهم.

أمّا عند اللغويين المحدثين فمصطلح "**الإصمات**" يندر استعماله، إلاّ في كتب التجويد القديمة والحديثة[8].

وبالنظر إلى ما سبق نجد أن مصطلح "الإصمات" أو "الصّتم" إنّما استخدم مقابلا لمصطلح "الذّلاقة" أو "الإذلاق". وهذا المعنى التقابلي كان أساس التمييز بين هذين المصطلحين سواء عند الخليل أو عند غيره من اللغويين، يقول الجوهري: "والحروف الصّتم ما عدا الذّلق"[9]، والفرق بين مصطلح "الإصمات" و "الذّلاقة" قائم على خفة النطق بحروف الذلاقة وثقله عند النّطق بحروف الصّتم. بهذا فكلّ كلمة رباعية أو خماسية الأصل لابدّ أن تشتمل على أحد الأصوات المذلقة لخفتها، وهو أمر تنبه إليه الخليل وعدّه قانونا يحكم به على أصالة الكلمة العربية.

---

[1]– جمهرة اللغة ، ج1، ص22.

[2]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص64.

[3]– ابن سنان الحقاجي: سر الفصاحة، ص21.

[4]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص422.

[5]– ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تح محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، 1984م ج4، ص249.

[6]– ابن الجزري: التمهيد في علم التجويد، ج4، ص249.

[7]– السيوطي: همع الهوامع، ج2، ص230.

[8]– محمد الصّاوي قمحاوي: البرهان في تجويد القرآن، دار القرآن الكريم، 1404هـ، ط1، ص31.

[9]– الجوهري: الصحاح،ج1، ص380.

5-1-2-10- مصطلح القلقلة (sonorisation):

القلقلة لغة: هي التحريك والاضطراب جاء في اللسان: "قَلْقَل الشيء قَلْقَلَةً وقَلْقَالاً فتَقَلْقَلَ وقُلْقَالاً، عن كراع وهي نادرة، أي حرّكه فتحرّك واضطرب فإذا كسرته فهو مصدر وإذا فتحته فهو اسم... وقال اللحياني: قلقل في الأرض قلقلة وقلقالا ضرب فيها والاسم القلقال... وقلقل: أي صوّت وهو حكاية... والقلقلة: شدّة الصياح، والقلقلة والتقلقل قلّة الثبوت في المكان"[1].

أمّا القلقلة اصطلاحا: فهي اضطراب الحرف وتحرّكه بحركة عند النطق به وهو ساكن حتى يسمع له نبرة قويّة [2]. والقلقلة صوت يشبه النّبرة عند الوقف على عدد من الأصوات وإرادة إتمام النطق بهن[3].

ومصطلح "**القلقلة**" من مصطلحات سيبويه الذي حدّد معالمه قائلا: "إنّ من الحروف حروفا مشربة ضغطت من مواضعها فإذا وقفت خرج معها من الفم صويت ونبا اللسان عن موضعه وهي حروف القلقلة... وذلك القاف والجيم، والطاء، والدال، والباء والدليل على ذلك أنّك تقول: الحذق فلا تستطيع أن تقف إلاّ مع الصّويت لشدّة ضغط الحرف"[4].

وعرف مصطلح "**القلقلة**" استقرارا في كتب العلماء القدماء من بعد سيبويه فتناوله المبرّد في أثناء حديثه عن صفات الحروف في اللسان العربي مستبدلا الصويت بالنّبرة

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، باب القاف، مادة (قلقل)، ج11، ص566 و567.

[2]- صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، لبنان،(دت)، ص283.

[3]- مكي بن أبي طالب: الرعاية، تح أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط2، 1984م، ص124.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص174.

قائلا: "إنّ من الحروف حروفا محصورة في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه، وهي حروف القلقلة[1].

وحاول ابن جني أن يكون أكثر دقة وتوضيحا في تحديد معنى القلقلة حين قال: "حفز الحرف في الوقف وضغطه عن موقعه" [2]. فوظّف كلمة "حفز" التي أعطت لمعنى المصطلح وضوحا أكثر.

هكذا فحروف القلقلة بالنسبة إلى سيبويه هي حروف مشربة أي التي يخالطها التحريك الخفيف، وهي حروف محصورة حسب تحديد المبرد، لأنّها ضغطت في مواضعها لشدّة ضغط صوتها عند الوقف؛ وتفسير ذلك أنّ القلقلة تعّد جزءا لا يتجزّأ من عملية النّطق بالأصوات الشديدة، وبهذا فإنّ حروف الشدّة الثّمانية تحوي حروف القلقلة الخمسة (الهمزة الجيم، الدال، القاف، الطاء، الباء، الكاف، التاء) فمجموعة حروف الشّدة تحتوي على مجموعة حروف القلقلة (القاف، الطاء، الباء، الجيم، الكاف، الدال) فكّل حرف مقلقل شديد وليس كل حرف شديد مقلقلا، وبالتالي فالحرف المقلقل هو جزء من الحروف الشديدة، وبهذا محتواة في الشدّة.

والغرض من القلقلة هو التخلّص من الشدّة المزعجة لجهاز النّطق، فالحروف الشديدة فيها ثقل على نطق اللسان، فتخلص العرب من شدّة هذه الحروف بأنّ قلقلوا خمسة منها.

والملاحظ أن القلقلة عند القدماء لا تعدو أن تكون تحريكا بصويت كما عبّر عنه سيبويه أو بنبرة كما عبّر عنه المبرّد للصوت الشديد إكمالا لنطقه، وهو ما عبّر عنه بعد

[1]– المبرد: المقتصب، ج1، ص196.

[2]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص61.

ذلك الزمخشري (ت538هـ) حين عرف القلقلة بقوله: "والقلقلة ما تحسّ به إذا وقفت عليها من شدّة الصّوت المتصعّد من الصّدر مع الحفز والضّغط"[1].

"فالقلقلة"– حسب رأيه– صوت متصعّد من الصّدر، وهنا إشارة إلى صفة الجهر التي تجمع أصوات القلقلة، كما أنّ وصفه القلقلة "بشدّة الصّوت" إشارة إلى صفة الشدّة وبهذا يكون الزمخشري قد وافق علماء التجويد الذين اشترطوا في حصول القلقلة اجتماع الشدّة والجهر في الحرف، حيث أنّ سبب التحريك –في نظرهم– يعود إلى كون حروف القلقلة مجهورة شديدة "فالجهر يمنع النّفس أن يجري معها، والشدّة تمنع أن يجري صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان، وهو امتناع النفس معها جرى صوتها فاحتاجت إلى التكلّف في بيانها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى لا تكاد تخرج إلى شبه تحركّها لقصد بيانها، إذلولا ذلك لم تتبيّن"[2].

أمّا المحدثون العرب فقد عالجوا مصطلح "**القلقلة**" من حيث اجتماع الجهر والشدّة ورأى بعضهم أنّ صفة الجهر لا يمكن اعتبارها شرطا للقلقلة، فكمال بشر يرى "أنّ صفة الجهر للأصوات الشديدة التي تقلقل ليست ضرورية ولا ينبغي اشتراطها لقلقلة الصوت الشديد؛ فالقلقلة خاصّة صوتية يؤتى بها لإتمام النطق بالصوت الشديد ولا علاقة لهذا الإتمام بالجهر، وبهذا تكون كّل الأصوات الشديدة–حسب رأيه– حروفا مقلقلة"[3].

وما توصّل إليه كمال بشر في هذا المجال وقف على أبعاده سيبويه تمّ المبرّد، فقد قال سيبويه بقلقلة (التاء) وهي صوت مهموس، يقول في هذا ابن الجزري: "وذكر معها

---

[1]– الزمخشري: المفصل في علم العربية، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، (دت)، ص395.

[2]– ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر (ت 646هـ)): الإيضاح في شرح المفصل، تح : موسى بنيان العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م، ج2، ص488.

[3]– كمال بشر: علم الأصوات، ص390.

سيبويه التاء مع أنّها مهموسة" [1]. أمّا المبرّد فقد عدّ (الكاف) وهو صوت مهموس من حروف القلقلة إلاّ أنّها دون القاف لأّن حصر القاف أشّد [2]. كما نصّ القدماء وبخاصة علماء البصرة على إخراج الهمزة من حروف القلقلة رغم أنّها صوت شديد مجهور وعلّل ابن الجزري هذا بقوله: "وحروف القلقلة ويقال لها اللقلقة خمس يجمعها قولك (قطب جد) وأضاف إليها الهمزة لأنّها مجهورة شديدة، وإنّما لم يذكرها الجمهور لما يدخلها من التخفيف حال السكون، ففارقت أخواتها لما يعتريها من الإعلال"[3].

يتضّح ممّا سبق أنّ مصطلح "**القلقلة**" في نظر القدماء هي صُويْت يضاف إلى الأصوات الشديدة عند الوقف عليها تخفيفا للجهد الذي يتطلبه نطقها، حيث ينطق بالصوت الشديد المقلق ساكنا حتّى تسمع له نبرة مميّزة. وهذا ما أشار إليه سيبويه صراحة، إذ تناول صفة القلقلة في باب الوقف، وهو يعني بالوقف السكون وهو ما أكّد عليه ابن الجزري من خلال عدد من العلماء الذين أخذوا بظاهر لفظ سيبويه، بقوله: "ذهب متأخروا أئمتنا إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكا بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أنّ القلقلة تظهر في هذه الحروف بالوقف فظنوا أنّ المراد بالوقف ضدّ الوصل وليس المراد سوى السكون، فإنّ المتقدمين يطلقون الوقف على السكون"[4].

من هنا سميّت حروف (قطب جد أو أجدب كقط) بحروف القلقلة، إذ تجب قلقلتها أي تحريكها إذا وقعت ساكنة لأنّها "هي التخلّص من الشدّة إنّما تكون في حالة حدوث

[1]– ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص86.

[2]– المبرّد: المقتضب، ج1، ص196.

[3]– ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص86.

[4]– ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص86.

الإزعاج، والإزعاج لجهاز النّطق لا يحدث إلاّ عند انغلاق المخرج، وهذا الانغلاق لا يحدث إلاّ في حالة السكون[1].

فالقلقلة بهذا المفهوم ليست اختيارية بل هي اضطرارية وقسرية فلا نستطيع كما يقول سيبويه "أن نقف إلاّ مع الصّويت لشدّة ضغط الحرف" [2]؛ وهذا الصّويت ليس حرفا جديدا متحرّكا بل هو على –حدّ تعبير الحاج صالح– صوت ناتج عن إطلاق الهواء بعد الوقف أي عند انتهاء النطق بالحرف السّاكن واسترخاء العضو الناطق[3].

ومعنى هذا أنّ الصويت يحدث بعد انتهاء الضّغط أو الحصر بعبارة المبرّد. إذ تنتج النّبرة عن ارتفاع العضو وإطلاق الهواء بعد حصره، ولهذا يسمع للحرف المقلقل صويت هو من نفس الحرف، ثمّ إنّ توظيف سيبويه للفظة "صويت" بصيغة التّصغير تنفي عنه أن يكون صوتا كاملا.

ولعّل التسميات التي أطلقت على حروف القلقلة في ذاتها تشير إلى مفهومها الاصطلاحي فلقد سمّاها الخليل بالأصوات "**شديدة الصّياح**"، يقول: "والقلقلة شدّة الصيّاح والإكثار في الكلام"[4] ويقول أيضا: "اللقلقة: شدّة اضطراب الشيء في تحركّه، يقال يتلقلق ويتّقلقل، لغتان"[5]. أمّا صاحب القاموس المحيط فقد سمّاها الحروف المحقورة" [6]. وقد علّل ابن منظور هذه التسمية فقال: " سمّيت بذلك لأنّها تحقر في الوقف وتضغط عن

---

[1]– فرغلي سيد عرباوي: أصوات حروف القلقلة بين القدامى والمحدثين، ص22.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص174.

[3]– الشيخ جلال الحنفي : مسائل في مصطلحات التجويد والإجابة عنها للأستاذ عبد الرّحمان الحاج صالح، مجلة في علم اللسان البشري، جامعة الجزائر، ع6، 1982م، ص16.

[4]– الخليل: العين، ج1، ص1512.

[5]– المصدر نفسه، ج1، ص1513.

[6]– الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ج2، ص64.

مواضعها وهي حروف مقلقلة لأنّك لا تستطيع الوقوف عليها إلاّ بصوت وذلك لشدّة الحفز والضّغط وذلك نحو: الحقْ، اذهبْ، اخرجْ"[1].

وقيل قديما أنّ العرب أخذت مصطلح "**القلقلة**" من قول بعضهم تقلقلت القدر على النّار، والعرب كانوا يضعون هذه القدر بين ثلاثة أحجار ويشعلون النّار فإذا اشتدّت النّار يضطرب القدر ويهتّز فتقول العرب تقلقلت القدر على النّار[2].

والملاحظ أنّ تسمية القدماء ووصفهم لحروف القلقلة فيه كثير من الدّقة، كما أنّ هناك مقاربة بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحي لهذه الظاهرة الصّوتية إذ أنّ هذه التّسمية تدلّ على شدّة الصوت، وهي اهتزاز الصّوت المقلقل في مخرجه ساكنا حيث تسمع له نبرة مميّزة.

وحروف القلقلة عند الدارسين المحدثين العرب هي نفسها عند القدماء، حتّى أنّ دلالة القلقلة هي نفسها إلاّ أنّ المحدثين اصطلحوا على تسمية هذه الظاهرة الصوتية "**بالأصوات الانفجارية الشديدة**"، فالأصوات الخمسة (ق، ط، ب، ج، د) كلّها شديدة وهي انفجارية لأنّها يضاف إليها صويت أثناء الوقوف عليها في حالة السّكون، ويظهر هذا الصويت على شكل انفجار من الفم[3].

ويرى بعض الدارسين أن العلماء القدماء اشتهروا باستعمالهم مصطلح "**القلقلة**" إلاّ أنهم ركزوا على جانب الشدّة في تفسير هذه الظاهرة، بقوله: "وقد أدرك النحاة أنّ

---

[1]– ابن منظور: لسان العرب، باب الحاء مادة (حفز)، ص253.

[2]– ينظر: فرغلي سيد عرباوي: أصوات حروف القلقلة بين القدامى والمحدّثين، ص8، http:// www.ammar- ca.com/fargali/ abhath.php

[3]– عبد القادر مرعي العلي الخليل: المصطلح الصوتي عند علماء العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص151.

الخاصية الصّوتيّة التي تشترك فيها هذه المجموعة من الأصوات راجعة لكونها شديدة انفجارية ومجهورة"[1].

5-1-2-11- مصطلح الصّفير:

الصفير لغة: صوت يشبه صوت الطائر؛ جاء في اللسان: "الصّفير: من الصوت بالدواب إذا سقيت، صفر يصفر صفيرا، وصفر بالحمار: دعاه إلى الماء... وصفر الطائر يصفر صفيرا، أي مكاء ومنه قولهم في المثل: أجبن من صافر، وأصفر من بلبل... وقولهم ما في الدّار صافر أي أحد يصفّر"[2].

أمّا الصّفير اصطلاحا: فهو صوت يسمع عند نطق ثلاثة أصوات، حيث يضيق جدّا مجرى الهواء عند مخرجها فتحدث عند النطق بها صفيرا عاليّا.[3]

ومصطلح "**الصفّير**" من مصطلحات سيبويه ذكره في أثناء حديثه عن إدغام أصوات الصفير قائلا: "وأمّا الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهن لأنهّن حروف الصفير"[4].كما استخدم المبرد المصطلح نفسه محتذيا برأي سيبويه في تحديد مخرج هذه الأصوات الثلاثة [5]. أمّا الخليل بن أحمد الفراهيدي فقد فضل استخدام مصطلح آخر سمّاه بمصطلح "**أسلية**" ونسبه إلى أصوات (ص، س، ز)[6]، وعلّل الأزهري هذه التسمية، فقال: "قيل للصاد والزاي والسين: أسلية لأنّ مبدأها من أسلة اللسان، وهو

---

[1]- محمود السعران: علم اللّغة، ص160.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، باب الصاد مادة 'صفر)، ص149.

[3]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص74.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص464.

[5]- ينظر: المبرد: المقتضب، ج1، ص193.

[6]- الخليل: العين، ص65.

مستدق طرفه"[1]. غير أنّ مصطلح الخليل لم يذهب صيته مقارنة بمصطلح سيبويه الذي كثر استعماله في كتب اللغة[2]. وشاع عند علماء التجويد والقراءات[3].

أمّا عن سبب تسمية أصوات (ص، س، ز) بالأصوات الصّفرية فلأنّها "أندى في السّمع"[4]، وهذا راجع إلى كثرة الرخاوة فيها عن بقية الأصوات الرخوة "لأنّ الرخاوة فيها تفوق كل الأصوات" [5]، فقد وصف سيبويه مخرجها قائلا: "ممّا بين طرف اللسان وفويق الثنايا"[6]. وقد فسّر ابن يعيش كلام سيبويه بقوله: " لأنّ صوتها كالصفير لأنّها تخرج مما بين الثنايا وطرف اللسان، فينحصر الصوت هناك فيصفر به"[7].

وبقي مصطلح "**الصّفير**" سائدا في استخدام المحدثين إلاّ أنه عرف تحليلا أوسع وتحديدا أدّق، لأنّه: "ليس إلاّ نتيجة ضيق المجرى عند مخرج الصوت"[8].

وتتميّز أصوات الصّفير بأنّها "أضيق الأصوات الرخوة مجرى والهواء معها أكثر احتكاكا بالمخرج"[9]. وهي الصاد والسين والزاي حيث تقابل السين الزاي في اللغة العربية من ناحية الهمس والجهر، وكل واحد منهما فونيم كما تقابل السين الصاد من ناحية الإطباق والانفتاح وكل صوت منهما فونيم أيضا، لأنّ معنى الكلمة يتغيّر بإحلال إحداهما محل الأخرى.

---

[1]– الأزهري: تهذيب اللغة، ج2، ص1337.

[2]– ينظر، ابن يعيش: شرح المفصل، ج10، ص128.

[3]– ينظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص90.

[4]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص446.

[5]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص108.

[6]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

[7]– ابن يعيش: شرح المفصّل، ج10، ص130.

[8]– إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص74.

[9]– محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص101.

وما يعاب على وصف القدماء لمصطلح "**الصّفير**" رغم توفقهم في اختياره وتعليل معناه إلاّ أنّهم أخطأوا في ترتيبهم لأصواته الثلاثة، وهذه الملاحظة سجلها كمال بشر مشيرا إلى الخطأ الذي وضع فيه القدماء وهو وضع حروف الصفير بعد الأصوات النّطعية (الدال والتاء، والطاء)، والصحيح عكس ذلك، لأنّ النطق الفعلي للسين والرّاي والصاد يجعلها قبل–لا بعد– التاء والدال والطاء من جهة الخلف[1].

5-1-2-12-مصطلح التكرير:

"**التّكرير**" **لغة**: هو إعادة الشيء مرّة بعد مرّة، جاء في اللسان: "الكرّ: الرّجوع... و"الكرّ" مصدر كرّ عليه كراً وكروراً وتكراراً: عطف. وكرّ عنه: رجع، وكرّ على العدو يكرّ، ورجل كرّار ومكّر... وكرّر الشيء وكركره: أعاده مرة بعد أخرى. والكرّة: المرة ولجمع الكرّات...والكرّ: الرجوع على الشيء، ومنه التكرار...الجوهري: كررت الشيء تكرارا وتكرارا."[2]

أمّا "**التكرير**" **في الاصطلاح الصوتي** فهو: "ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف وحرفه الراء فقط"[3]. وهي صفة لصوت يتكوّن "بأنّ تتكرّر ضربات اللسان على اللثة تكرارا سريعا"[4]. والملاحظ أنّ هناك مطابقة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية حيث أنّ "التكرير" اصطلاحا هو إعادة "الراء" نطقا أي الإحساس "بالراء مكرّرة نتيجة ارتعاد طرف اللسان عند النطق بها.

ومصطلح "**التكرير**" من مصطلحات سيبويه ذكره قائلا: "ومنها المكرّر وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام فتجافى للصوت كالرّخوة، ولو لم يكرّر

---

[1]– ينظر: كمال بشر: علم اللغة العام–الأصوات–ص120.

[2]– ابن منظور: لسان العرب، باب الكاف، مادة (كرر)، ص120.

[3]– مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ج1، ص124.

[4]– كمال بشر: علم اللغة العام –الأصوات، ص129.

لم يجر الصوت فيه، وهو الرّاء" [1]. والذي يقصد من كلام سيبويه أن "التكرير" صفة ذاتية لصوت الراء، وسببه تعثر طرف اللسان [2]. وهذا الأخير هو صوت بين الشدّة والرخاوة، فهو شديد إذ يحدث عند النطق به وقوف الهواء عند نقطة إنتاجه، وهو رخو إذ يجري فيه الصوت حيث أنّ الوقوف والجريان يحدثان متكررين، وإلى مثل هذا يشير ابن الجزري بقوله: "الحرف المكرّر قال سيبويه وغيره هو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكرره وانحرافه إلى اللام فصار كالرخوة، ولو لم يكرّر لم يجر فيه الصوت"[3].

وما يمكن الخلوص إليه أنّ تفسير سيبويه لمصطلح "**التكرير**" إنّما ينّم عن عمق تذوّقه للخصائص النطقية لصوت "الراء"، وهذا ما وقف عليه الدرس الصوت الحديث بأنّ "الراء" صوت مكرّر لأن "التقاء طرف اللسان بحافة الحنك ممايلي الثنايا العليا يتكرّر في النطق بها كأنّ يطرق طرف اللسان حافة الحنك طرقا ليّنا يسيرا مرتين أو ثلاثا لتتكوّن الرّاء العربية"[4].

ما يلاحظ على صوت "الراء" أنّه اتفق المحدثون مع القدماء في وصفه "**بالتكرير**" حيث أبقوا على التسمية ولم يضيفوا عليها سوى بعض التفسيرات التي قصدوا من ورائها توضيح مفهوم "التكرير" مثل ما ذهب إليه مصطفى حركات حين وصف الحروف المكرّرة بأنّها اهتزازية (des consonnes vibrantes)، لأنّ اللسان فيها يهتز بقرع متكرّر [5] أمّا محمود فهمي حجازي، فإنّه يرى الرّاء بأنّها تردّدية فيقول: "أمّا الرّاء في معظم اللغات

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص435.

[2]– ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص63.

[3]– ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص86.

[4]– محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص107.

[5]– مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، ص54.

الصوتية مكررة أو تردّدية (trille) أو (frape) يتّم نطقها في مقدمّة اللسان مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية"[1].

ورغم التباين الموجود في وصف صوت "الرّاء" بين القدماء والحدثين إلاّ أنّهما يلتقيان في تأكيدهما على خاصيّة "**التكرير**" سواء نعتت "الرّاء" بأنّها اهتزازية أو تردّدية.

5-1-2-13- مصطلح الانحراف (Diviation):

"**الانحراف**" **في اللغة** هو الميل، جاء في اللسان: "حرف على الشيء يحرف حرفا وانحرف وتحرّف واحرورف: عدل . الأزهري: وإذا مال الإنسان عن الشيء يقال: تحرّف وانحرف واحرورف... وتحريف القلم: قطه محرفا... وقلم محرف: عدل حرفيه عن الآخر... وتحريف الكلام عن مواضعه: تغييره"[2].

أمّا "**الانحراف**" **اصطلاحا** : فهو "خروج الهواء من أحد جانبي اللسان أو كليهما معا وهو الصفات المفردة، وسميّ منحرفا لانحراف اللسان معه."[3]

ومصطلح "**الانحراف**" من مصطلحات سيبويه ذكره قائلا: "ومنها المنحرف وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان معه، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام"[4].

وما نلمسه من قول سيبويه أنّ حرف (اللام) هو صوت بين الشدّة والرخاوة وفيه انحراف، وقد حقّ سيبويه في تسميته هذه التي توصل إليها من خلال تذوقه لهذا الصوت وبتعبير حديث أنّ "اللام"، صوت شديد لكنه غير انفجاري إذ يقف الهواء عند موضع النطق به ثمّ ينحرف فيخرج حرّا طليقا من جانب اللسان أو من جانبيه معا. وهذا ما أكّده

[1]- محمود فهمي حجازي: أسس علم اللغة، ص86.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، باب الحاء، مادة (حرف)، ص406.

[3]- كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص168.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص435.

ابن جني في شرحه للعملية العضلية التي يقوم بها اللسان في أثناء إصدار حرف اللام بقوله: "ومن الحروف حرف منحرف لأنّ اللسان ينحرف فيه مع الصوت وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من ثنيك الناحيتين ومما فويقهما"[1].

واستعمل المبرّد المصطلح نفسه "الانحراف" صفة للام [2] محتذيا بخطى سيبويه في وصف هذا الصوت، وهو ما نجده عند العلماء الذين جاءوا بعد سيبويه منهم الزمخشري [3] وابن يعيش[4] الاستراباذي[5]، بالإضافة إلى علماء القراءات والتجويد الذين تقيدوا باستخدام مصطلح سيبويه وعرفوه على أنّه: "الميل بالحرف عن مخرجه عند النطق به إلى مخرج غيره"[6].

وما تجدر الإشارة إليه أنّ "الانحراف" هو ميل الحرف عن صفة إلى صفة أخرى فـ"اللام" صوت لثوي، وكونه صوتا منحرفا إنّما يرجع في أساسه إلى ميل الحرف عن صفة الشدّة إلى صفة الرخاوة. وتفسير ذلك أنّ صوت "اللاّم" يجد اعتراضا تاما في طريق الهواء خلال الفم ثمّ يخرج الهواء بعد حبسه من جانبي الفّم بدلا من خروجه متفجّرا، فهو بذلك يبدأ شديدا وينتهي رخوا. وقد نّص سيبويه ومن حذا حذوه على أنّ حرف "اللام" صوت شديد اكتسب صفة الرخاوة.

وكما يظهر جليّا أن "**الانحراف**" صفة ذاتية لصوت "اللام"، غير أن بعض علماء العربية من الكونيين أشركوا صوت "الراء" في صفة الانحراف إلى جانب "اللام"، فقد ذكر

---

[1]– ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص63.

[2]– المبرّد: المقتضب، ج1، ص213.

[3]– الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص395.

[4]– ابن يعيش: شرح المفصل، ج10، ص130.

[5]– الاستراباذي: شرح الشافية، ج3، ص258.

[6]– الشرح الصوتي لأحكام التلاوة، صفات الحروف، ص160.

السيوطي أن الكوفيين جعلوا الانحراف اللام والراء معا لأنّهما قد انحرفا من مخرج النون"[1].

وما ذكره السيوطي عن الكوفيين نجد أصله عند سيبويه الذي قال حين وصف "الراء": "هو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام" [2]. حيث زاوج سيبويه بين مصطلحي "**التكرير**" و "**الانحراف**"، فأمّا التكرير يمكن توضيحه بأنّه النطق الفعلي لهذا الصوت يبدأ إصداره بحبس الهواء عند مخرج الصوت مصحوبا بجريان الصوت إلى الخارج مع تكرار العمليتين.

وأمّا "**الانحراف**" فيشير سيبويه إلى أنّ "الراء" عند النطق به ينحرف جهة "اللام" وعلى هذا الأساس يمكن القول إنّ "الرّاء" تشبه "اللام" من حيث أنّ كلا منهما من الأصوات المتوسطة بين الشدّة والرخاوة، وأنّ كلا منهما مجهور، إلاّ أنّ كلا منهما يتميّز بصفة ذاتية هي "التكرير" بالنسبة إلى "الراء"، و"الانحراف" بالنسبة إلى "اللام". وهذا ما أكده المحدثون الذين أقرّوا أنّ صوت "اللام" هو الصوت الجانبي الوحيد في النظام الصوتي للغة العربية إذ استخدم مصطلح "**جانبي**" مرادفا لمصطلح "**الانحراف**"إلاّ أنهم لم يتخلوا عن المصطلح القديم جاء به سيبويه، يقول كريم زكي حسام الدّين: "تتكون الصوامت الجانبية أو المنحرفة بوجود عقبة في طريق تيار الهواء الذي يجد منفذا عن طريق أحد جانبي العقبة كما نجد في نطق اللام"[3].

[1]– السيوطي: همع الهوامع، ج6، ص298.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج4، ص435.

[3]– كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص168.

ويقصد بمصطلح "**جانبي**" في نطق صوت اللام أنّ: أحد جانبي اللسان أو كليهما يسمح للهواء الخارج من الرئتين بالمروربينه وبين الأضراس في الوقت الذي لا يمكنه فيه المرور من وسط الفم لحيلولة طرف اللسان المتصّل باللثة دون ذلك"[1].

5-1-2-14- مصطلح الغنة (nasalitée):

"**الغنة**" **لغة** : هي صوت يخرج من الخيشوم، جاء في معجم العين للخليل قوله: "الغنة: صوت فيه ترخيم نحو الخياشيم يفور من نحو الأنف بعون من نفس الأنف(...) والنون أشّد الحروف غنة" [2]، كما جاء في اللسان: (الغنّة) صوت في الخيشوم، وقيل: صوت فيه ترخيم نحو الخياشيم تكون من الأنف نفسه، وقيل: الغنة: أن يجري الكلام في اللهاة، وهي أقل من الخنّة، المبرد: الغنّة أن يشرب الحرف صوت الخيشوم، والخنّة أشدّ منها والترخيم حذف الكلام ، غنّ يغنّ وهو أغن، وقيل: الأغنّ الذي يخرج كلامه من خياشمه، وظبي أغنّ: "يخرّج صوته من خيشومه"[3].

أمّا "**الغنّة**" **اصطلاحا** : فهي "صوت من اللهاة والأنف نحو النون الخفيفة، لاحظ للسان فيها مثل نون عنه ومنه وذلك أنّك إذا أمسكت أنفك أخلّ بهما ذلك"[4].

ومصطلح "**الغنّة**" استعمله القدماء من خلال النطق الفعلي لصوتي "الميم" و"النون" إذ ذكر سيبويه مصطلح "الغنّة" في أثناء حديثه عن الأصوات التي بين الشدّة والرخاوة فقال: "ومنها حرف شديد يجري معه الصوت لأنّ ذلك الصوت غنّة من الأنف، فإنّما

---

[1]- رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ص47 وص48.

[2]- الخليل: العين، ج4، ص348 وص349.

[3]- ابن منظور: لسان العرب: باب الغين، مادة (غنن)، ج12، ص315.

[4]- ابن دريد: جمهرة اللغة، ج2، ص345.

تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنّك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت وهو النون، وكذا الميم"[1].

يتبيّن من قول سيبويه أنّ حرفي "الميم" و"النون" حرفان يتصفان بالتوسّط؛ أي بين الشدة والرّخاوة حيث يشترك في نطقها الفم بالتصويت والأنف بالغنّة.

فهذان الصوتان يبدآن شديدين وينتهيان رخوين؛ فهما شديدان لأنّ الهواء ينحبس في نقطة إنتاجهما، وهما أيضا رخوان إذ يجري معهما الصوت فيمر حرّا طليقا من الأنف أو الخيشوم، ولهذا يقال النون والميم "خيشوميان" و يقال لهما "المغنونان"، كما عبّر عنهما ابن جني: والصوتان المغنونان هما النون الساكنة، والميم الساكنة [2]. ويدّل على أنّ النون الساكنة: "إنّما هي من الأنف والخياشيم، أنّك لو أمسكت بأنفك ثمّ نطقت بها لوجدتها مختلة"[3].

وكما يظهر ممّا سبق فإنّ سيبويه وصف هذه الظاهرة الصوتية (الغنّة) اعتمادا على الحقائق الفيزيولوجية والصوتية المميّزة لصوتي النون والميم، ويوضّح المبرّد الأمر بقوله: "والميم يرجع إلى الخياشيم لما فيها الغنّة، فلذلك تسمعها كالنون، لأنّ النون المتحركّة مشربة غنّة، والغنّة من الخياشيم، والنون الخفيفة خالصة من الخياشيم، وإنّما سميّت باسم واحد لاشتباه الصوتين وإلاّ فإنّهما ليسا من مخرج واحد"[4].

يتضّح من قول المبرّد أنّه وقف على الفرق بين النون الخفيفة (السّاكنة) والنون المتحرّكة، حيث أنّ الغنّة تكون أوضح في النون الخفيفة منها من النون المتحركة وهذا ما

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص435.

[2]– ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص48.

[3]– المصدر نفسه: ج1، ص48.

[4]– المبرد: المقتضب، ج1، ص194.

أكّده ابن جني حين أقرّ أنّ النون الخفيفة إنّما هي من الخياشيم، أمّا النون المتحركة فهي من حروف الفم إلاّ أنّ فيها بعض الغنّة من الأنف[1].

وما ذكره المبرد وأكّده ابن جني التفت إليه سيبويه سابقا في كتابه حيث عدّ النون الخفيفة أولى أصوات الفروع وهي خلاف جميع الأصوات الفروع تفرّدت بمخرج خاص هو آخر المخارج وهو الخياشيم، فيقول: "ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة".[2]

وما يستخلص من قول سيبويه أنّ النون الخفيفة اكتسبت صفة "الغنّة" عن طريق مرور الهواء من الخيشوم، ولذلك لو أنّك أمسكت بأنفك حين النطق بها لأخّل ذلك بها.

من خلال ما سبق نخلص إلى نتيجة وهي أنّ النون ذات الغنّة هي مجرّد عوض تعاملي من النون المتحركة ذات المخرج اللثوي، أو كما عبّر عنها ابن جني: "وأمّا النون المتحركة فمن حروف الفم..."[3]، حيث تكوّن النون الخفيفة والمتحركة فونيما واحدا.

ومصطلح "الغنّة" شاع في استعمالات علماء التجويد واعتمدوه في الأداء القرآني حيث أنّ خروج الصوت من الخيشوم يسمى–عندهم– بالغنّة، والغنّة "صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم"[4].

أمّا مصطلح "الغنّة" عند اللغويين المحدثين فعرف تسميات أخرى منها مصطلح "**الأنفية**" (nasalisation)، والمقصود "بالأنفية "غنة أو رنين معيّن يصاحب بعض الأصوات تعرفه كثير من اللغات كما نرى في العربية في صوتي الميم والنون" [5]. حيث

---

[1]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص48.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص434.

[3]– سر صناعة الإعراب: ج1، ص48.

[4]– يحيى بن علي المباركي: الكم الزمني لصويت الغنّة في الأداء القرآني، متاح على الشبكة http:// uqu.edu.sa/majalat/sharia ramag/

[5]– كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص168.

تتفق الميم مع النون في الخاصيّة الأساسية للنمط الذي تمثله وهي مرور الهواء من الأنف ومن ثم كان إطلاق هذا المصطلح "**الأنفية**".

كما تطرّق محمد حلمي هليل إلى خاصيّة الغنّة ويعتبرها صفة ثانوية للنطق ويسميها "التأنيف"[1] وهو الجرس الذي يكتسبه الصوت اللغوي نتيجة نفاذ الهواء عن طريق التجويف الأنفي.

أمّا إبراهيم أنيس فإنّه اصطلح على تسميتها بالأصوات "**الأنفموية**"[2]، وهي إشارة إلى كون الصوامت الغنّاء تتكون بأن ينحبس الهواء في موضع النطق من الفم يصحبه مرور الهواء حرّا طليقا من الأنف، غير أنّ الفرق بين النون والميم أنّ حبس الهواء مع النون يكون نتيجة التقاء اللسان باللّثة، أمّا الميم فإنّ الذي يمنع مرور الهواء هما الشفتان أمّ مجرى الهواء فهو التجويف الأنفي (fosses nasales) وحده مع كل منهما.

ما يستنتج أنّ الدرس الصوتي الحديث لم يخرج في تحديده لمفهوم الأنفية، أو التأنيف والأنفموية عن مفهوم المصطلح العربي القديم "الغنّة" فهي مسميات لمفهوم واحد.

تدور دلالتها حول:

- الصوامت التي يفتح لها جهاز الغنّة تعّد صوامت أنفية.
- تعّد الغنّة أو الأنفية أو التأنيف أو الأنفمويّة صفة واحدة خاصة بحرف النون اللثوي أو حرف الميم الشفوي، وهي تشير إلى كيفية مرور الهواء من الأنف.
- تقوم فكرة "الغنّة" عند القدماء أو "الأنفية" عند المحدثين على النظر إلى هذه الخاصيّة باعتبارها صفة صوتية تلزم حرفا النون والميم. وهي صوت يخرج

[1]– محمد حلمي هليل: المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، ص115.

[2]– إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص71.

من الخيشوم عند النطق بهذه الحروف من مخارجها وهذا الصوت هو مجرّد عوض تعاملي للصوت الأصلي.

5-1-2-15- مصطلح التّفشي:

التفشّي لغة : معناه الانتشار والاتساع [1]، وجاء في اللسان: "فشا خبره يفشو فشوا وفشيا: انتشر وذاع... وفشا الشيء يفشو إذ ظهر، وهو عام في كلّ شيء ومنه إفشاء السّر"[2].

أمّا "**التفشي**" **اصطلاحا:** فهو انتشار الهواء وكثرته في الفم، فيقول ابن الجزري: "هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بها حتى يتّصل الحرف بمخرج غيره"[3].

ومصطلح "**التّفشي**" من مصطلحات سيبويه الذي أشار إليه أثناء حديثه عن الإدغام حيث وصف الشين بالتفّشي[4]. التفشي عنده هو استطالة الصّوت في الفم.

"ووافقه المحدثون في المصطلح نفسه، فهذا ابراهيم أنيس يعلّل بقوله: "لأنّ هواء التنفس معها لا يقتصر في تسرّبه إلى الخارج على مخرجها أي من الفراغ الذي بين العضوين المتصلين في حالة الشين، بل يتوزّع في جنبات الفم"[5].

---

[1]- الخليل: العين، ج6، ص289.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، باب الفاء، مادة (ف ش و)، ج15، ص155.

[3]- ابن الجزري: التمهيد في علم التجويد، ص97.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص448.

[5]- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص71.

وقد ذكر سيبويه إلى جانب صوت الشين أصواتا أخرى وهي الراء وأصوات الإطباق فـ: "الراء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنّها مكرّرة، وهي تفشى إذا كان معها غيرها فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشّى في الفم مثلها ولا يكرّر"[1].

وكذلك هي الحال من الأصوات المطبقة. "والمطبق أفشى في السّمع" [2]. ولعلّه أراد في كلا القولين المعنى نفسه وهو درجة الوضوح السّمعي لما في صوت الرّاء من تكرير والصّوت المطبق من زيادة في التّصويت.

وفضلا عن وصف (الشين) بالتّفشي أضاف المبرّد إليها صوت (الضاد) مؤكّدا أنّ أصوات التفّشي هي أكثر من صوتين، فيقول: "لا تدغم الشين في الجيم البتة، لأنّ الشين من حروف التّفشي"[3].

وقد عبّر أيضا ابن جني عن استطالة مخرج (الضاد) وامتداده بمصطلح التّفشي بقوله: "وأمّا الضاد فإنّ فيها طولا وتفشيّا، فلو أدغمت في الطاء لذهب ما فيها من التّفشي"[4]. فقد عبّر عن ذلك الطول والتّفشي بمصطلح "**الامتداد**".

وما يستخلص من أقوال سيبويه والمبرد وابن جني أنّ صفة "التّفشي" لم تستقر كمصطلح محدّد عندهم، فمفهومها وحروفها غير محددين بصورة جلية، غير أنّ حرف التّفشي هو "الشين" اتفاقا، وسبب نعت الشين بالتفّشي يقول ابن الجزري: "سمّيت بذلك لأنّها تفشّت في مخرجها عند النطق بها حتى اتّصلت بمخرج الطاء"[5].

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص448.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص460.

[3]– المبرّد المقتضب، ج1، ص211.

[4]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص106.

[5]– ابن الجزري: التمهيد في علم التجويد، ص96 وص97.

وما ينبغي الإشارة إليه أنّ مصطلح التّفشي شاع في استعمال علماء القراءات وعلماء التجويد، كما شاع في استعمالات الدرس الصّوتي الحديث، إذ استخدمه علماء الأصوات الحديث كصفة مخصوصة بصوت "الشين"، يقول محمد رشاد الحمزاوي: "التّفشي (chuintante) ويتميّز بأنّ مجرى الهواء معه أكثر اتّساعا منه في أصوات الصفير وأنّ الهواء لا يقتصر تسرّبه على المخرج بل يتوزّع في جنبات الفم"[1].

ويستخدم مصطفى حركات مصطلح "**الشأشأة**" للدلالة على صفة التّفشي وهي حروف رخوة نموذجها الأشهر هو "الشين" مهموسا والجيم مجهورا حيث لقبت بهذا الاسم لأنّها –حسب رأيه– "نوحي بنداء الرعاة على الإبل أو الحمير فبقولون شأشأ وذلك السين ونظيراتها التي توحي بالصفير"[2].

وما يمكن الوقوف عليه أن مصطلح "**التّفشي**" هو صفة مخصوصة بصوت "الشين" اتفاقا سواء عند القدماء أو المحدثين، فحرف التفشي عند سيبويه والمبرد هو "الشين" وهو عند المحدثين "الشين" ومجهورها ولا خلاف بينهم في هذه القضية، فالشين والجيم من مخرج واحد، والجيم بمنزلة الشين، يقول ابن جني في وصف الشين التي كالجيم "هي الشين التي يقلّ تفشّيها واستطالتها" [3]، فالتّفشي عند ابن جني يرادف الاستطالة، ومعنى ذلك أنّ مخرج الشين قد امتد حتى اتّصل بمخرج الطاء، أي الاحتكاك الذي امتازت به قد زاد في المساحة التي تشغلها من اللسان والفم، فامتّد مخرجها نحو اللّثة قليلا، وهذا ماعناه سيبويه بقوله: "والشين لا تدغم في الجيم، لأنّ الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتّصل بمخرج الطاء"[4].

---

[1]– محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص106.

[2]– مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، ص55.

[3]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص50.

[4]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص448.

وهذا ما يعكس المقاربة بين رؤية القدماء والمحدّثين لصفة "التّفشي"، يقول بعض المحدّثين عن "التّفشي": "أن يشغل الصوت من عرض اللسان مساحة ينتج بها هذا الوشيش"[1]. وهو تعريف القدماء نفسه ولكنه بألفاظ جديدة.

5-1-2-16- مصطلح الاستطالة :

"**الاستطالة**" **لغة**: هي الامتداد، جاء في اللسان: "تطاول: تمدّد إلى الشيء ينظر نحوه.... واستطال الشّق في الحائط: امتدّ وارتفع"[2].

و "**الاستطالة**" **اصطلاحا**: هي جريان الصوت حرّا طليقا دون أن يعترضه حاجز فيعوق امتداده بالتضييق أو الانسداد التّام، كامتداد الصوت بالضاد من أول حافة اللسان إلى آخرها حتى تتصّل بمخرج اللام"[3].

ومصطلح "**الاستطالة**" من مصطلحات سيبويه الذي ذكره أثناء حديثه عن الإدغام فقال: "ولا تدغم في الصاد السين والزاي لاستطالتها، يعني الضاد"[4].

ويقول أيضا "والإدغام في الضاد لأقوى لأنّها قد خالطت باستطالتها الثنية"[5].

وهناك إشارة إلى أنّ صوت "الضاد" هو صوت مستطيل، لأنّه استطال فاتّصل بمخرج اللام وفي هذا يقول عبد الصبور شاهين عن صوت "الضاد" بأنّه: "امتداد مخرجه

---

[1]- عبد الصبور شاهين: أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنّحو العربي، ص210.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، باب (الطاء)، مادة (طال)، ص194 وص195.

[3]- ينظر: صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص283

[4]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص466.

[5]- سيبويه : الكتاب، ج4، ص466.

من الفم حتى يتّصل بمخرج صوت آخر هو اللام"[1]. وهذا عين ما عناه سيبويه بقوله: "إنّ الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام"[2].

يتبيّن لنا أنّ "الضاد" كما وصفها سيبويه تختلف عن "الضاد" التي ننطقها اليوم؛ إذ أنّ "الضاد" القديمة جانبية وليست أسنانية لثوية ومخرجها من حافة اللسان"[3].

و"الضاد" عند القدماء منهم من يقول: من جانبه الأيسر، ومنهم من يقول: الأيمن [4] وعليه فالضاد كانتفي نطقها قريبة من اللام، فلقد ذكر الزمخشري أن بعض العرب كانت تقول: الطجع بدل: اضطجع[5].

وممّا يقوي رأينا أنّ "الضاد" القديمة ليس لها مقابل من الأصوات بحيث إذا زال عنها الإطباق لم يبق منها في العربية شيء على خلاف "الضاد" التي تنطق اليوم، فهي المقابل المطبق للدال، وهي تنطق بالطريقة نفسها التي تنطق بها "الدال" والفرق بينهما أن "الضاد" مطبق و"الدال" منفتح.

والحقيقة أن القدماء استخدموا مصطلح "**الاستطالة**" استخدامات متنوعة فإلى جانب "الضاد" أدرجوا حروفا أخرى، حيث يضيف سيبويه حرف الشين ويرى بأنّه صوت مستطيل موضّحا ذلك في موضعين اثنين، يقول أولهما: "والشين لا تدغم في الجيم، لأنّ

---

[1]– عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص227 وص228.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، 457.

[3]– المصدر نفسه، ج4، ص433.

[4]– المبرد: المقتضب، ج1، ص193.

[5]– الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص402.

الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء" [1]. ويقول في ثانيهما: "ولا تدغم الطاء والدال والتاء في الشين لاستطالتها حين اتّصلت بمخرجها"[2].

نستشف من قول سيبويه أنّ مصطلح "**الاستطالة**" يرادف مصطلح "**التفشي**" فالضاد من أصوات التفشي وهو منفرد بالاستطالة، والشين من أصوات الاستطالة وهو منفرد بالتفشي، وعلى هذا الأساس فإذا كان معنى الاستطالة أن الصوت يتصل مخرجه بمخرج صوت آخر يجاوره، حيث أنّ استطالة الشين بمخرج الطاء واستطالة الضاد تصلها بمخرج اللام، فهذا المفهوم يناسب المفهوم الذي يؤديه مصطلح التفشي.

وبالمعنى نفسه استعمل المصطلح عند علماء القراءات وعلماء التجويد، فقد عرفه ابن الجزري وخصّه بصوت الضاد في قوله: "والحرف المستطيل هو الضاد لأنه استطال عن الفم عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام، وذلك لما فيه من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء"[3].

وكما يبدو فإنّ "الضاد" بحسب وصف القدماء لها تجمع في نطقها بين ظاهرة خروج هوائها من جانبي الفم كاللام، وظاهرة الرخاوة، أي أنّها تجمع بين الاستطالة والرخاوة.

أمّا المحدّثون فوصفوا "الضاد" بالشدة بدلا من الرخاوة، وهي عندهم حرف أسناني لثوي انفجاري مجهور مطبق[4].

والنتيجة التي نخلص إليها ممّا تقدّم أن مصطلح "**الاستطالة**" عرف عند اللغويين القدماء بدءا بسيبويه ثم تلقفه علماء التجويد فيما بعد واعتمدوه في قراءة القرآن الكريم وهو في عرفهم امتداد الصوت بالضاد حتى يتصل مخرجها بمخرج اللام، فتكون الضاد بهذا

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص448.

[2]– المصدر نفسه، ج4، ص466.

[3]– ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص86.

[4]– كمال بشر: علم الأصوات، ص253.

المعنى ذات صفة جانبية كاللام، غير أنّ "الضاد" كما وصفها القدماء قد فقدت استطالتها المميّزة لها في وقتنا الحاضر وأصبحت المقابل المطبّق لصوت "الدال"، وهذا ما جعل بعض المحدثين يقول: "فلا نستطيع أن نقصر صفة الاستطالة على صوت أو صوتين فقط"[1].

5-1-2-17 مصطلح اللّين :

"**اللّين**" **لغة:** ضد الخشونة، وهو نعمة الصوت وامتداده واستطالته، جاء في اللسان: "اللّين: ضد الخشونة، يقال في فعل الشيء اللّين لاَن الشيء يلين لَيْنا ولَيَانا وتليّن، وشيء ليّن وليْن مخفف منه، والجمع ألييناء، وفي الحديث: "يتلون كتاب الله لينا" أي سهلا على ألسنتهم....وألانه هو ولينه وألينه، صيّره لينا...وتلين له، تملق والليان، نعمة العيش"[2].

و"**اللّين**" **اصطلاحا:** فهو "إخراج الحرف من غير كلفة على اللسان" [3]، يكون باندفاع الهواء عند النطق بالصوت من الرئتين مارا بالحنجرة، فالحلق، فالفم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه فتضيّق مجراه.

ومصطلح "**اللين**" من مصطلحات الخليل جاء في معجم العين قوله: "في العربية تسعة وعشرون حرفا، منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا لها أحياز" ومخارج وأربعة هوائية وهي: الواو والياء والألف الليّنة والهمزة" [4]، ولعّل الخليل خصّ الألف بهذه الصّفة حتى يميّز بينها وبين ما سمّوه الألف اليابسة أو الهمزة.

أمّا سيبويه فقد استخدم هذا المصطلح للدلالة على صوتي الواو والياء غير المديتين دون الألف في قول: "ومنها اللينة وهي الواو والياء، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت

---

[1]– الأصبيغي: الدراسات الصوتية عند علماء العربية، ص86.

[2]– ابن منظور: لسان العرب، باب اللام، مادة (لين)، ص280.

[3]– صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص283.

[4]– الخليل: العين، ج1، ص64.

أشد من اتساع غيرهما"[1]. والسبب في اتساع المخرج أن الهواء مع أصوات اللين يمر حرا طليقا دون أن يعترض مجراه أي عائق وهي حقيقة توصل إليها الدرس الحديث فيما بعد.

وما يلاحظ أن سيبويه فصل بين الألف وبين الواو والياء، فسمى "الألف" صوتا هاويا ملاحظا أن مخرج الألف أكثر اتساعا من مخرج الواو والياء، ومخرج الواو والياء أكثر اتساعا من مخارج الأصوات الأخرى، ويعدّ سيبويه أوّل من قال بفكرة اتساع حروف اللين في باب "الوقف في الواو والياء والألف" بقوله: "وهذه الحروف غير المهموسات وهي حروف لين ومد مخارجها متسعة لهواء الصوت، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ، ولا أمّد للصوت" [2]. وهذا ما أكده ابن جني بعده في قوله: "والحروف التي اتّسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو وأوسعها وألينها الألف"[3].

وقد تلقف هذه الفكرة علماء التجويد أيضا حيث نصّوا على أنّ حروف المّد واللين هي أوسع المخارج وهم يميلون إلى ما قاله سيبويه بقولهم: "وسميت حروف المد واللين لأنّها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها، فإنّ المخرج إذا اتّسع انتشر الصوت وامتد ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب" [4].ويضيف ابن الجزري: "سمين بذلك لأن الصوت يمتد بها ويلين، وذلك في مخرجها حين يسمع السّامع مدّها"[5].

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص435.

[2]– المصدر نفسه، ج4، ص176.

[3]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص8.

[4]– محمود بن محمد عبد المنعم بن عبدالسلام العبد: الروضة الندية شرح متن الجزرية، تح السادات السيد منصور أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 1422هـ– 2001م، القاهرة، ص20.

[5]– ابن الجزري: التمهيد في علم التجويد، ص92.

والحروف اللينة عند القدماء فضلا عن اتساع مخرجها فهي مجهورة، حيث ربط القدماء بين حروف اللين والمد وبين صفة الجهر الموجودة فيها، وفي هذا يقول سيبويه: "وهذه الحروف غير مهموسات وهي حروف لين ومدّ"[1].

ويمكننا تفسير عبارة سيبويه بمفهوم حديث، وهو أنّ صفة الجهر تشكل العنصر البارز في هذه الحروف ممّا يكسبها قوة الوضوح السمعي بحيث أن الناطق لو أوقف اهتزاز الوترين الصوتين في أثناء النطق بها لاستحالت نفسه.

ومن المرادفات التي تدخل في صميم مفهوم مصطلح "**اللين**" ذلك الذي اصطلح على تسميته بـ"**المد**"، فالعلماء القدماء عند تعرضهم لحروف "اللين" أشاروا إلى مصطلح "المدّ". والمقصود "بالمد" "مطل وإطالة الصوت الهوائي اللين، وهو جوهر حروف المدّ واللين"[2]. ويظهر ذلك واضحا في كلام سيبويه حين قال: "ومنها اللينة وهي الواو والياء....وإن شئت أجريت الصوت ومددت"[3].

أمّا المبرد فقد أطلق على (الألف والواو والياء) مصطلح "**اللين**" تارة، وتارة أخرى يصفها **بالمد** و**اللين**، بقوله: "إنّ الألف التي هي أمكن حروف اللين"[4] .

وقال: "وبعد هذا فإنّ حروف المد واللين..."[5].

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص176.

[2]– الشيخ جلال الحنفي : مسائل في مصطلحات التجويد والإجابة عنها للأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح، ص20.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص435.

[4]– المبرد: المقتضب، ج1، ص210.

[5]– المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وممّا يجب الإشارة إليه أن مصطلح "**اللين**" شاع استعماله في كتب العلماء بعد سيبويه فلقد قال ابن دريد في الجمهرة: "وأمّا حروف المد واللين فثلاثة لا غير الواو والياء والألف"[1].

وقال الشريف الجرجاني: "حروف اللين وهي الواو والياء والألف سميت حروف اللين لما فيها من قبول المد"[2].

وتسمى هذه الثلاثة عند علماء القراءات بحروف المد والين [3]، وهما وصفان لازمان "للألف" من غير شرط لأنّها لا تكون إلاّ ساكنة ولا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحا، ويكونان في الواو والياء بشرط أن يكونا متولدين عن حركة تجانسهما حيث يخصص كثير من علماء التجويد مصطلح حروف المد واللين للألف مطلقا وللواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما، كما خصصوا مصطلح حروف اللين للواو والياء إذا كانا غير ذلك.

وما يلاحظ أن "الألف" تتميّز بسمات خاصّة تميّزها عن "الواو" و"الياء"، وفي هذا يقول ابن جني: "أصل المد وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه، إنّما هو للألف. وإنّما الياء والواو في ذلك محمولان عليها وملحقان في الحكم بها"[4].

والمقصود من كلام ابن جني أن "الألف" تكون دائما صوتا صامتا غير قصير وتحمل الياء والواو على الألف حين تكونان مدّيين مسبوقين بحركة تجانسهما وتكونان صوتين صامتين إذا لم يسبقا بحركة مناسبة صوتيا لكل منهما.

---

[1]– ابن دريد: جمهرة اللغة، ج1، ص23.

[2]– الشريف الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنات، بيروت، 1978م، ص90.

[3]– ينظر: محمود بن محمد عبد المنعم بن عبد السلام العبد: الروضة الندية في شرح متن الجزرية، ص20.

[4]– ابن جني: الخصائص، ج3، ص127.

إنّ هذا التمييز بين حالتي الواو والياء نلمس آثاره عند علماء القرن الثاني للهجرة إذ يقول سيبويه عن الياء: "لما تحركت الياء أشبهت غير المعتّل" [1]، لما تحركت خرجت من أن تكون حرف لين، وصارت مثل غير المعتل نحو باء ضربه، وبعد شبهها من الألف لأن الألف أبدا إلاّ ساكنة [2]. من هنا يلاحظ أن سيبويه وغيره من القدماء قد ميّزوا في أثناء وصفهم النطقي للياء والواو بين حالتيهما الصامتة والصائتة.

- ويمكن تلخيص هذا التمييز في الشكل الآتي:

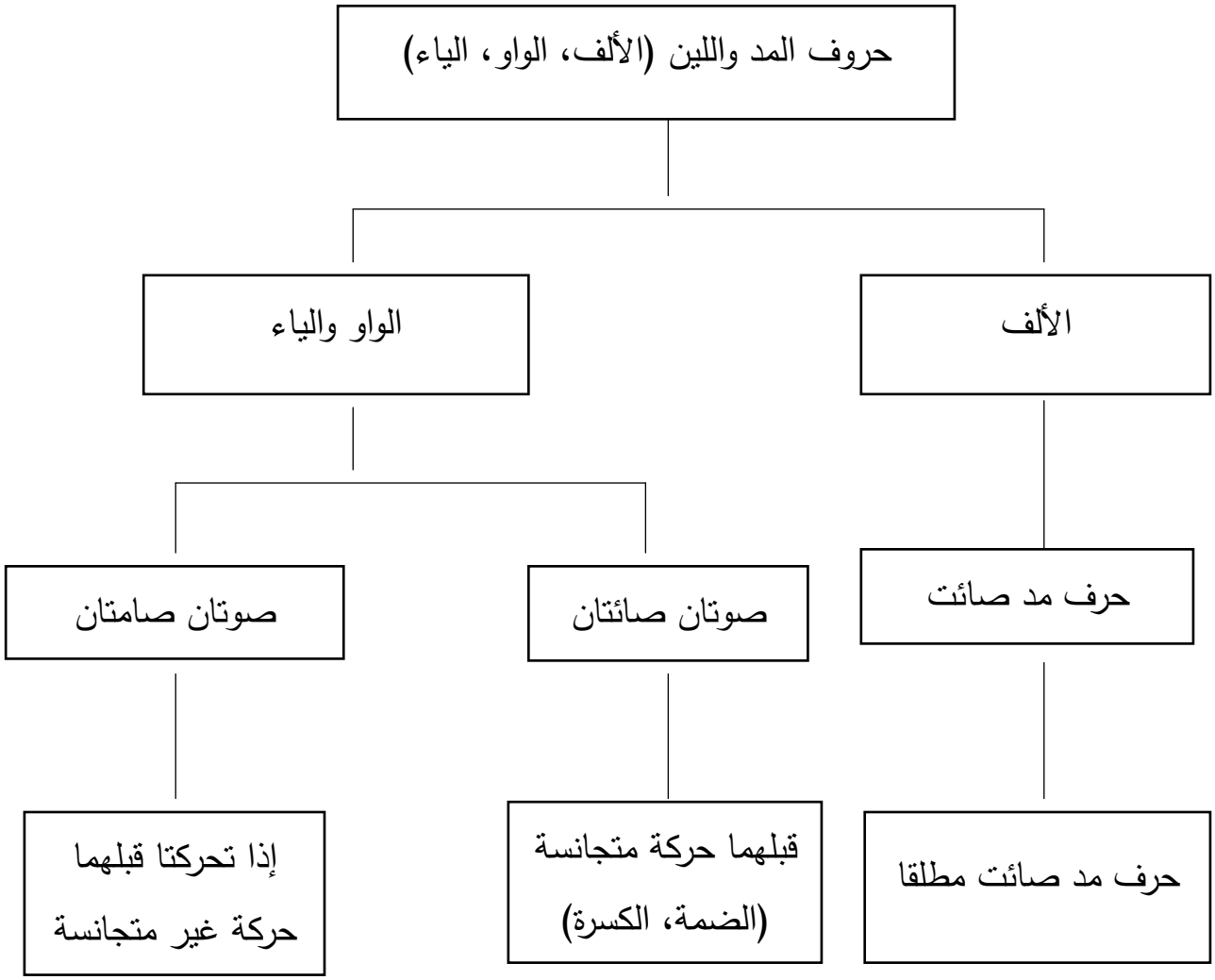

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص184.

[2]– الكتاب،ج4، ص193.

وما يمكن استخلاصه أنّ "الواو" و"الياء" لا يمكن اعتبارهما فونيما واحدا، إذ هناك فرق بين الواو المسبوقة بحركة متجانسة والواو المتحركة، كما هناك فرق بين الياء المسبوقة بحركة مجانسة والياء المتحركة ويمكن أن نوضّح ذلك كالآتي:

- قلة وضوح الثانية بالنسبة للأولى.
- ضيق مجرى الهواء مع الثانية بالنسبة للأولى.

وعلى هذا الأساس فالقدماء لم يفتهم معرفة أن للواء والياء طبيعة مزدوجة وهذا ما أكّدته الدراسات الصوتية الحديثة لما توصلت إلى أن النظام الوظيفي للغة العربية يشتمل على فونيمين يؤديان وظيفتين في النظام اللغوي الصوتي وهما الواو والياء، فهما حركتان خالصتان، كما يقومان بدور الأصوات الصّامتة وأطلقوا عليها مصطلح "شبه الصائت (semi– Voyelle)، وهذا المصطلح يشير في الدراسات الحديثة إلى الأصوات اللغوية التي لها بعض خصائص الصوائت من جهة وبعض خصائص الصوامت من جهة أخرى حيث يعبّر عن مفهوم شبه الصائت في اللسانيات الغربية بأحد المصطلحين (semi– Voyelle) أو (semi–consonne) ويوضّح جورج مونان هذا المفهوم بقوله: "يقصد بالمصطلحين شبه صائت وشبه صامت المترادفين عند عدد كبير من المؤلفين الإنتاجات الصوتية التي يمكن النظر إليها على أنّها صنف واسط بين الصوائت والصوامت لخصائصها النطقية (الانفتاح) وتوزيعها داخل المقطع"[1].

واستخدم اللغويون العرب مصطلحات عديدة للدلالة على هذا الصّنف من الأصوات فلقد اصطلح إبراهيم أنيس على كل من الواو والياء مصطلح صوت انتقالي [2]. ومن أجل هذه الصفة الانتقالية يمكن–حسب رأيه– أن يعدّا من الأصوات الصّامتة، كما أنّهما

[1]-J.Dubois et autres : Dictionnaire de linguistique, Larousse, dernière édition, 1991, p433.

[2]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص43.

قابلان للتحول إلى أصوات لين خالصة، وهي التسمية نفسها التي اعتمدها المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات في ترجمة المصطلح الإنجليزي (glide)[1]، فضلا عن استخدامه مصطلح "**شبه مصوّت**" ويقابله المصطلح الأجنبي(semi-voyelle)[2].

أمّا أحمد مختار عمر فقد فرّق بين الواو والياء من حيث وضعيهما الصائتي والصّامتي وانطلاقا من هذه التّفرقة يرى أن الواو والياء في وضعهما الأوّل هما "**نصف حركة**" (Semi-voyelle) وفي وضعهما الثاني فهما "**نصف ساكن**" Semi-consonne"[3].

ومن المصطلحات التي استخدمت أيضا للدلالة على هذا الصنف من الأصوات "**أشباه الصّوائت**"، وهي تسمية اعتمدها محمد أمنزوي في دراسته الصوتية ممثلة في مقاله سمّاه "أشباه الصوائت في اللغة العربية نظامها ووظائفها"[4].

وكذلك مصطلح "**أنصاف الحركات**" وهذه التسمية وردت عند كمال بشر في قوله "فمن الثابت أن نطق صوتي الواو والياء الصّامتين يشبه نطق صوتيهما بوصفهما حركتين إلى حد ما ولهذا كانت تسميتها أنصاف الحركات"[5].

نستخلص ممّا سبق أن المصطلحات المذكورة من حيث بنيتها تتركب من مضاف (نصف، شبه) ومضاف إليه (صوائت، حركات) ما يقابلها بالأجنبية (semi-voyelle) غير أن ترجمة اللاحقة (semi) بالمفردة العربية "شبه" أدّق من "نصف"، لأن "نصف" تشير في دلالتها إلى الحكم، أمّا "شبه" فهو يشير إلى أن الواو والياء صوائت قريبة من

---

[1]- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص57.

[2]- المرجع نفسه، ص129.

[3]- أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللّغوي، ص330.

[4]- محمد أمنزوي: أشباه الصوائت في اللغة العربية (نظامها ووظائفها)، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، 2017/08/03. www.m-a-arabia.com

[5]- كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص36.

الصوامت، وهي أيضا صوامت قريبة من الصوائت، وهذا ما يبرّر تسميتها بـ "**أشباه الصّوائت**".

وفي كلّ الأحوال تبقى الواو والياء متميّزتين عن باقي الأصوات العربية صوتّيا وفونولوجيا فتميّزها الفونولوجي هو أصل تسميتها بالصوامت نظرا للدور الذي تقوم به في البناء اللغوي كتكوين جذور الاشتقاق في معجم اللغة العربية.

ويمكن أن نوضّح بعض الخصائص التي تتميّز بها "الحروف اللينة" عند المحدثين إلى جانب تسميتها باعتبار انتمائها إلى نظام الصوائت والصوامت، وباعتبار صفاتها فكل صفة وضعت لهذه الحروف عدّها المحدثون تسمية لها.

وعليه فالمحدثون استخدموا مصطلحات عدّة إلى جانب المصطلح التراثي للدلالة على هذه الأصوات، كل مصطلح منها يوضّح خاصية من خصائص الأصوات اللينة ومنها:

- **حروف العلة** ؛ وهذه التسمية وردت عند تمام حسان [1]. كما أطلق عليها أحمد مختار عمر، لفظ "**العلل**"، والعلة عنده "تتميّز بنطق مفتوح وغياب أي عائق" [2]. والتسمية نفسها اعتمدها نديم آل ناصر الدين في معجم دقائق العربية في قوله: "أحرف العلة: الأحرف الثلاثة التي هي الألف المنفتح ما قبلها، والياء المنكسر ما قبلها، والواو إذا انضم ما قبلها تسمّى أحرف العلة وأحرف المد واللين"[3].

وملامح هذا المصطلح "**حروف العلة**" تعود في الأصل إلى الدلالة الاصطلاحية التراثية حيث استخدمه علماء العربية قديما وبخاصّة في علم الصرف، فاهتموا بحروف

---

[1]– تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص108.

[2]– أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص135.

[3]– نديم آل ناصر الدين: معجم دقائق العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص5.

العلة من حيث وظائفها الصرفية والنحوية أكثر من اهتمامهم بها من حيث وظيفتها الصوتية.

- **الصوائت الطويلة:** ويشير الموصوف إلى قوة الوضوح السّمعي المميّز لحروف المد واللين، وتشير الصفة إلى خاصية الطول أو الفترة الزمنية التي يستغرقها نطق كل منها قياسا بالصوائت القصيرة. وعلى هذا الأساس يسميها بعض المحدثين [1] بالحركات الطويلة، ويسميها جعفر دك الباب الأصوات الصائتة غير القصيرة [2]. وهي الألف والواو والياء المدات المسبوقات بحركة مناسبة لكل منها حيث إذا طال الزمن مع صوت الفتحة نتج عنه ألف المد، وإذا طال مع الكسرة نتج عنه ياء المد، وإذا طال مع الضمة نتج عنه واو المد؛ إذ أن الصائت قصيرا كان أم طويلا هو الحركة المرافقة للحرف، والحرف هو الصوت الحامل له والذي تشكل بسبب عائق سدّ مجرى الهواء في نقطة المخرج. ولذلك اعتبرت الصوائت القصيرة زمانية عارضة للصوت، أمّا الصوائت الطويلة فهي آنية لأنّها اعترضت الصوت وقطعته وأوقفت القصيرة امتداده لذا سميت الصوائت الطويلة حروف مدّ لأنّها ممتدة.

ويمكننا القول بأن الفرق بين الصائت الطويل والصائت القصير ليس اختلافا رمزيا (كتابيا) يتمثل في تخصيص رمز للصائت الطويل ورمز آخر للصائت القصير وإنّما هو اختلاف صوتي يتمثل في تباين الزمن الذي يستغرقه النطق بكل منهما.

ومعنى هذا أن كلا منهما فونيمات مستقلة، حيث أن التقابل بينها هو أن يقع إحداها موقع الآخر قد يؤدي إلى تغيير في المعنى والصيغة أيضا.

---

[1]– محمد محمد داود: الصوائت والمعنى في العربية– دراسة دلالية ومعجم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2001م، ص19.

[2]– جعفر دك الباب: نحو نظرية جديدة إلى فقه اللغة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ط1، 1989م، ص60.

ولعل هذا ما أشار إليه القدماء في أعمالهم، حيث أدركوا حقيقة كل من حروف المدّ والحركات كما جاء في كتاب "الأشباه والنظائر للسيوطي": "أن الحركات والحروف أصوات، وإنّما رأى النحويون صوتا أعظم من صوت فسمّوا العظيم حرفا والضعيف حركة، وإن كان في الحقيقة شيئا واحدا"[1].

وملامح هذه الفكرة تعود إلى الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه، فلقد أشار الخليل بن أحمد إليها بقوله: "الياء خلقتها من الكسرة،... والواو خلقتها من الواو"[2].

وكما قال أيضا: "الواو خلقت من الضمة" [3]. "والياء خلقت من الكسرة" [4] تردّد هذا المعنى كثيرا عند العلماء القدماء، فلقد أفاض المبرد في شرح تلك العبارات الواردة في كلام سيبويه بوضوح قائلا: "الحركات أبعاض حروف المد وأن الفتحة من الألف، والضمة من الواو والكسرة من الياء"[5].

وممّا سبق نستخلص أن المحدثين قد اتفقوا مع القدماء في تحديدهم مفهوم " **اللين**" وإن اختلفوا معهم في التسميات التي أطلقوها على هذا الصنف من الأصوات، فتسمية حروف اللين بالمصوتات الطويلة هي أقرب إلى المصطلح الإنجليزي (long voyelles)[6]، كما أنّ كلمة "**المصوّت**" مصطلح عربي تراثي عرف عند علمائنا القدماء فقد أطلقه المبرد على الحركات الطويلة و حذا حذوه ابن جني كذلك، ضف إلى ذلك أنّ هذا المصطلح يكشف عن الحلقة السمعية المكوّنة لبنية الصّوت لما تمتاز به هذه

[1]– جلال الدين السيطوي، الأشباه والنظائر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ج1، ص381.

[2]– الخليل: العين، ج1، ص522.

[3]– المصدر نفسه، ج2، ص1340.

[4]– المصدر نفسه، ج1، ص467.

[5]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص101.

[6] - Bloom field (leonard) :langage, un win university books, great britianlondon first published, 1935, p387.

المصوّتات من قوة الوضوح في السّمع وخلو المجرى الصوتي من أي عارض عضوي بهذا المعنى يفسّر دانيال جونز المصوتات، فيقول: "هي الأصوات المجهورة التي ينبعث الهواء عند النطق بها على شكل مستمر من الحلق والفم، بحيث لا توجد معه إعاقة أو تضييق يسمح بوجود احتكاك مسموع[1].

5-1-2-18- مصطلح الهاوي :

مصطلح "الهاوي" استعمل وصفا لصوت الألف، فهذا سيبويه يقرّ أن الألف هو الحرف الوحيد الهاوي بقوله: "ومنها الهاوي وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشدّ اتساع من مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك وهي الألف"[2].

وما يستخلص من قول سيبويه ومن حذا حذوه، أنّه قد استخدم هذا المصطلح **(الهاوي)** نسبة إلى الهواء الذي يتّسع مجراه أثناء حدوث هذا الصوت دون أن يعترضه أي عائق في مجراه حيث يكون فيه مجرى الهواء متسعا أكثر من أي صوت آخر، ويعّد سيبويه أوّل من اعتمد فكرة اتساع حروف المد كوسيلة لتحديدها، غير أنّ المد الذي في الألف أكثر من المد الذي في الياء والواو. لأن اتساع الصوت بمخرج الألف أشّد من اتساعه لهما (الياء والواو)، حيث اختار سيبويه الألف بالذات لأن مرور الهواء وانطلاقه إنّما يتحقق بصورة أوضح في نطق الألف. كما خصّ المبرد مصطلح "**الهاوي**" بصوت الألف وحده أثناء حديثه عن الهمزة ومخرجها بقوله: "أبعد الحروف ويليها في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك" [3]. وبالمفهوم ذاته استخدم هذا المصطلح عند أغلب اللغويين الذين جاءوا بعد سيبويه، فهذا ابن جني يفرد حرف الألف مصطلح "**الهاوي**" ويقول سمي

---

[1]- R-H Robins : liguistiquegénérale , une introducyion, librairie armand colin, paris, 1973,p34.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص436.

[3]– المبرد: المقتضب، ج1، ص192.

بذلك لأنه: "أشّد امتدادا وأوسع مخرجا" [1] ولعله يشير بالهاوي إلى ما يعنيه من جاء بعده من وصفه **(بالهوائية)**، وهو أن يخرج من الجوف، وهو المقصود بالانطلاقية في كلّ أصوات اللين"[2] وكذلك رضي الدين الاستراباذي استخدم هذا المصطلح "**الهاوي**" ليدل به على اتساع المخرج لهواء الصوت فيقول: "والهاوي الألف لاتساع الصوت به"[3].

نستنتج ممّا سبق أن مصطلح "**الهاوي**" من التسميات الموضوعة من قبل الخليل بن أحمد والتي اعتمدها كي يفرّق بين صوامت وصوائت اللغة العربية: فهناك إشارات في أعمال الخليل تشير إلى استخدامه مصطلح "**هوائي**" للدلالة على أهم خصائص المصوّتات الطويلة وهو خروج النفس معها حرا طليقا من غير أن تعترضه عوائق من شأنها أن تعيق انسيابه فيقول: "في العربية تسعة وعشرون حرفا، منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا لها أحياز ومخارج وأربعة هوائية وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة" [4]. ويقول في موضع آخر: "الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنّها في الهواء" [5]. كما يرادف هذا المصطلح عند الخليل مصطلح "**الجوف**"، فيقول: "والحروف الثلاثة الجوف لا صوت لها ولا جرس، وهي الواو والياء والألف اللينة وسائر الحروف المجروسة"[6].

وقد استخدم علماء التجويد هذه المفاهيم، إذ استخدم ابن الجزري مصطلح "**هوائي**" للدلالة على حروف المد الثلاثة (الألف، والياء، والواو) وسمّاها بالحروف الهوائية في قوله: "وإنّما سميت بالهوائية لأن كل واحد منهنّ يهوي عند اللفظ به الفم، فعند خروجها من هواء الفم، وأصل ذلك الألف. والواو والياء ضارعتا الألف في ذلك. والألف أمكن في

---

[1]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص62.

[2]– عبد الصبور شاهين: في التطور اللغوي، ص211.

[3]– رضي الدين الاستراباذي: شرح الشافية، ج3، ص258.

[4]– الخليل: العين، ج1، ص64.

[5]– المصدر نفسه، ج1، ص9.

[6]– المصدر نفسه، ج2، ص406.

هواء الفم من الواو والياء، ولا يعتمد اللسان عند النطق بها إلى موضع الفم" [1]. ومصطلح "**هوائي**" ذكره سيبويه أيضا عندما تصدّى لوصف حروف المد واللين، بقوله: (...) فيهوي الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة" [2]. ويعتبر الخليل بن أحمد أول من استخدم المصطلح فقد ذكره في رصده لملامح أصوات الجوف أنّها: "سميت (جوفا) لأنّها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق ولا من مدارج اللهاة، إنّما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيّز تنسب إليه إلاّ الجوف"[3].

أمّا المحدثون فلم يستخدموا مصطلحات القدماء (هاوي، هوائي، جوفي)، بل فضّلوا وصف الألف بالحركة الطويلة، حيث يتألف النظام الصائتي للغة العربية في نظرهم من ثلاثة صوائت طويلة هي الألف والواو والياء، وثلاثة صوائت قصيرة هي (الفتحة والضمة، والكسرة) أمّا الواو والياء فقد ميّزوا بين حالتيهما الصائتية وشبه الصائتية. والألف في نظرهم لا يكون إلا حرف مد صائت. ولعل لهذا السبب سمّاه سيبويه "**بالهاوي**"، حيث أنّ وصف المحدثين للألف هو وصف للصائت الطويل، وهو رمز دال على مدّ الفتحة ولحروف المدّ في نظام الكتابة للغة العربية دور هام باعتبارها رموزا إملائية تشير إلى إطالة الحركات.

5-1-2-19- مصطلح الحرف الحي والحرف الميّت :

قدّم العلماء القدماء صورة واضحة عن العلاقات الخاصّة بالنظام الصوتي العربي فميّزوا في أثناء دراساتهم لخصائص البنية الصوتية العربية بين الحرف الحي والحرف الميّت، "**فالحرف الحي**" مصطلح ينعت به الحرف المتحرك الذي يقبل الحركات الثلاثة

[1]- ابن الجزري: التمهيد في علوم التجويد، ص92.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص176.

[3]- الخليل: العين، ج1، ص57.

(الفتحة، والضمّة، والكسرة)، يقول المبرد: "المتحرك حرف حيّ"[1]. أمّا **الحرف الميّت** فالمراد به الحرف السّاكن الذي لا تدخل عليه إحدى الحركات الثلاث، يقول سيبويه: "وهذه الحروف لمّا لم يكن أصلها التحريك وكانت ميّتة لا تدخلها الحركة على حال"[2].

ويضيف في موضع آخر: "وإنّما كانت هذه الأحرف الثلاثة الزوائد: الياء والواو والألف وما بعدها بمنزلة زيادة لسكونها وضعفها، فجعلت وما بعدها بمنزلة حرف واحد إذا كانت ميّتة خفية"[3].

ويظهر من كلام سيبويه أن الألف والواو، والياء حروف ميّتة لأنّها لا تقبل الحركة وهي لذلك ساكنة وضعيفة. ويؤيّد ابن جني رأي سيبويه بقوله: "الهمزة حرف حي متحرّك والألف ساكنة"[4].

وما يلاحظ أن القدماء أطلقوا مصطلح "**ميّت**" على ما ليس بمتحرك، أي لم تعقبه حركة حيث تعدّ الصوائت غير القصيرة في نظرهم حروف ميّتة لأنها أصوات ساكنة وهي خفية إذ لا يمكن النطق بها بمفردها، ولهذا كان من الضروري دعمها بصوت صامت متحرّك ومعنى ذلك أن الحركات الطويلة في النظام الصوتي للعربية مرتبطة في وجودها بصوت صامت يلفظ قبلها ويتصل بها، كما أطلقوا وصف (حيّ–ميّت) على الصوت الصّامت لأنه تدخله إحدى الحركات الثلاث (الفتحة، أو الضمّة، أو الكسرة) فتلفظ بعده حركة متصلة به فيكون متحركا. وقد سمّاه ابن جني الحرف "**القوي**" لاحتماله الحركة ذلك أن "الحركة إنّما يحملها ويسوغ فيها من الحروف الأقوى لا الأضعف"[5].

---

[1]– المبرد: المقتضب، ج2، ص286.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص356.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص262.

[4]– ابن جني: المنصف لكتاب التصريف، تح: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ج2، ص83.

[5]– ابن جني: الخصائص، ج2، ص291.

والذي يمكن الإشارة إليه في هذا الصّدد أن وصف القدماء للحرف الميّت بالسّاكن وصف تنقصه الدّقة، لأن وصف الصوت بكونه ساكنا أو متحركا لا يمكن إلاّ في الصوامت فقط، أمّا في الأصوات الصّائتة فلا يمكن أن نطلق عليها تسمية متحركة أو ساكنة لأن الحركة أو انعدامها يتبعان الأصوات الصّامتة فقط، وفي هذا السّياق يقول تمام حسان: "الحروف الصّحيحة تقبل التحريك والإسكان أمّا حروف العلة فلا تقبل تحريكا ولا إسكانا" [1] ومعنى هذا أن الصوت الصّامت قد يكون متحركا أو ساكنا. فإذا تلفظت بعده بحركة متصلة به فيكون متحركا وإذا لم تتلفظ بعده بحركة متصلة به فيكون ساكنا. أمّا الأصوات الصّائتة غير القصيرة فلا يمكن وصفها بالساكنة، إذ أن حروف المد هي حركات ممدودة، وإذا كان السكون هو انعدام الحركة فكيف تكون الحركة ساكنة.

ولقد حاول جعفر دك الباب تفسير سبب تسمية القدماء للحرف الميّت بالساكن فرأى أن الحركات الطويلة هي حركات مشبعة، فالألف هي فتحة مشبعة، وياء المد هي كسرة مشبعة، وواو المد هي ضمة مشبعة، ولهذا فإنّ "وصف حرف المد في علوم العربية بأنها سواكن يقصد به الإشارة إلى أن إشباع لفظ حركة المتحرك يشبه السكون من حيث أن الإشباع كالسكون لا يؤدي إلى ظهور مقطع صوتي جديد، بل يؤدي فقط إلى تغيير وصف المقطع"[2].

وعلى هذا الأساس رفض المحدثون استخدام تسمية "**الساكن**" لوصف الحرف "**الميّت**" بل وظفوا هذا المصطلح للدلالة على مفهوم اصطلاحي جديد، حيث أصبح مصطلح "**ساكن**" يشير إلى الأصوات التي كان يسميها القدماء الحروف أو الصوامت حسب الاصطلاح الصوتي الحديث. وعليه فالصوت الصامت في عرف المحدثين هو صوت ساكن، والمقصود بالسكون ههنا هو كل صوت ليس بحركة سواء أكان مشكلا

[1]– تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص70.

[2]– جعفر دك الباب: نحو نظرية جديدة إلى فقه اللغة، ص67.

بالسكون أم بغيره من علامات الحركات [1]. ونستطيع القول أن مصطلح "**صامت**" يوحي لفظه بضعف الوضوح السّمعي لذا فهو ساكن والذي يحركه إنّما هو الحركة، أمّا مصطلح "**المصوّت**" صائت فيوحي لفظه بدرجة عالية من الإسماع.

والجدير بالذكر أن الألف في النظام الصوتي للعربية لا يكون إلاّ حرفا ميّتا حسب اصطلاح القدماء، لأنه لا يقبل الحركات. أما الواو والياء فقد يكونان صوتين حيّين لقبولهما إحدى الحركات الثلاث، وقد يكونان ميّتين في حالة عدم تحملهما الحركة. والقدماء قد راعوا ذلك جيّدا عند تعرضهم للنظام الصوتي للعربية، فلقد قال سيبويه: "الألف لا تحرك أبدا"[2].

وما نستخلصه أن الدراسات الحديثة تؤيّد ما ذهب إليه العلماء القدماء، فالألف في نظر المحدثين حرف مدّ صائت مطلقا ولا يكون متحرّكا أبدا، أمّا الواو والياء فلهما تأديّتان:

- يكون حرف الواو حرفا متحركا إذا كان صوتا صامتا نحو: مواكب... ويكون حركة مطابقة للضمة عندما يكون ساكنا.
- يكون حرف الياء متحركا إذا كان صوتا صامتا نحو: نيام، ويكون حركة مطابقة للكسرة عندما يكون ساكنا.

ولعّل لهذا السبب سمّى هنري فليش الياء والواو في وضعهما السّاكن بالصوامت الضّعيفة فقال: "كراهة النطق بالصوامت الضعيفة. الواو والياء. مشكلة بمصوتات من جنسها فلا تنطق الواو مع الضمّة ولا الياء مع الكسرة"[3].

---

[1]– كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص25.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص179.

[3]– هنري فليش: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ص46.

وما توصلنا إليه من دراسة القدماء للمصطلح الصوتي يبعث فينا مشاعر الفخر والإعجاب، فتلك النتائج التي توصلوا إليها، وهي على قدر كبير من الدقة حيث ضاهت ما هو كائن اليوم من دراسات مماثلة، و كانت هذه النتائج الدقيقة ميدانا خصبا للدارسين على اختلاف مشاربهم من لغويين وصوتين ونحو بين وقراء.

فقد كان للقدماء من العلماء العرب دور رائد في تأسيس الدرس الصوتي، حيث المطلع على الرصيد الصوتي التراثي يدرك تمام الإدراك أن المصطلح الصوتي قد حظي بدرجة عالية من الاهتمام من لدن الدارسين الأقدمين وخاصّة الخليل وسيبويه والمبرد ويبدو أن المصطلحات اللغوية المتوافرة حاليا في العربية هي من نصيب علم الأصوات نظرا لما وجد في التراث العربي من مصطلحات تؤدي مفاهيمه في معظمها.

ولهذا فإن إعادة إحياء المصطلح التراثي من جديد تغنينا عن الانبهار بما جدّ في السّاحة الصوتية الحديثة، ويكون ذلك ب:

- تعقّب محطات تشكل المصطلحات الصوتية في التجربة التراثية.
- الاستفادة من المخزون المصطلحي التراثي وإعماله في الدرس اللساني الحديث.

وهذا العمل من شأنه أن يشكّل حلقة وصل بين التراث والحديث.

الفصل الثالث:

المصطلح الصّرفي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي

تعدّ المصطلحات مفاتيح العلوم وبفضلها يحصل لدينا الفهم السليم والتحصيل الصحيح للعلم والمعرفة، حيث لا نستطيع أن نلج باب العلوم إلاّ بمفاتيح تتمثل في فهم مصطلحات هذه العلوم وأسرار تحصيلها.

والصّرف من علوم اللغة العربية وميزانها لا يستغني عنه متكلّم اللغة باعتباره خاص لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ولما كان من الواجب علينا التنقيب عن آثار الخليل بن أحمد الفراهيدي في ميدان الصّرف أو التّصريف وإخراجها إلى ساحة الوجود والتعريف بها ودراستها وتمحيصها وكشف المصطلحات الصّرفية التي يزخر بها كتاب " العين"، فقد قيل: إنّ التّصريف علم تتشوّق إليه الهمم العلية ويتوقف عليه وضوح الحكم العربية .

لاحظ الخليل بن أحمد الفراهيدي كلام العرب فوجد أن الأبنية العربية للكلمة محصورة بين النّظام الثّنائي والخماسي، وهذا الأمر لم يكن مستحيلا أو صعبا أمامه لأن الصّرفيين قد فرّعوا من ذلك واستقرت ضوابط اللغة وقوانينها تماما في عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي، ونتيجة لحصر مفردات اللغة فالكلمات العربية إمّا ثنائية أو ثلاثية أو رباعية، أو خماسية، ولا شيء غير ذلك. وقد جعل الخليل ذلك أساسا لتقسيم كتاب العين إلى أبواب مستقصيا تنقل حرف من نظامه في مخت لف الأبنية، وبهذا رأى أن حرف العين مثلا يمكن أن يغيّر موضعه في البناء الثّنائي مرتين بأن يكون أوّلا أو ثانيا، وفي الثلاثي يمكن أن يكون أوّلا أو ثانيا أو ثالثا وفي الرّباعي بأن يكون أوّلا أو ثانيا، أو ثالثا أو رابعا.

وقد نجم عن هذا التّغيير في المواضع في البناء الثنائي صورتين أو وجهين، مثاله مع العين: (عب، بع).

وفي البناء الثلاثي ست صوّر أو أوجه (عبد، بعد، بدع، عدب، دعب، دبع) وكذلك في البناء الرباعي أربع وعشرون صورة أو وجها، وفي البناء الخماسي مائة وعشرون صورة أو وجها.

ولما كانت هذه الوجوه أو الصّور المتعدّدة تأتي من تقليب حروف الكلمة الواحدة في المواضع المختلفة سمّيت تقاليب، وقد تابع الخليل هذه الوجو هوالتقاليب في كتاب العين لبيان المعاني والأبنية التي تعدّد المعاني وتغيّر من بنية الترتيب للكلمات العربية. وهذا التغيير تولّدت عنه مصطلحات صرفية تعن ى بالكلمة العربية والتغييرات التي تطرأ عليها سواء في الأسماء أو الأفعال أو في كليهما معا. ومنه تنشأ مصطلحات خاصّة بالأسماء ومصطلحات خاصة بالأفعال ومصطلحات تشمل الأسماء والأفعال معا.

1 - نشأة المصطلح الصّرفي:

نشأ المصطلح الصّرفي في بدايات البحث في علم **الصرف** أو **التّصريف** وتحدّدت مفاهيمه وحدوده بدقة باتّساع البحث في أبواب الصّرف ومسائله، فاستقرت هذه المصطلحات بعد أن أرسى العلماء الأوائل قوانينه وضبطوا معالمه وأوضحوا حدوده وأبوابه.

والحديث عن نشأة المصطلح الصرفي يدفعنا إلى الحديث عن نشأة علم الصرف إذ المصطلحات خدم للعلم، وأدوات تساعد على فهمه وكشف الغامض منه.

ومنذ نشأة علم الصرف أو التصريف(Morphologie) قرّر أهل الاختصاص من الباحثين في مسائله وموضوعاته إيجاد مصطلحات تحمل مقولاتهم[1].

[1]- ينظر: وصال حميد: الاصطلاح الصرفي بين اللسانيات وفقه اللغة،71.

وقد نشأ الصّرف جنبا إلى جنب مع النحو في بدايات القرن الثالث الهجري، ويظهر ذلك في مؤلفات القدماء ككتاب" التصريف" للمازني (ت 247 هـ)، وقد تضاربت الآراء واختلفت وجهات النظر في تاريخ نشأته ما، والمتفق عليه أن معالمهما اتّضحت ومباحثهما تكاملت بعد النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة وتمثلت في كتاب سيبويه(ت 180 هـ).

ولعّله أولى المؤلفات اللغوية في الصّرف تمثلت في كتاب " المقصود في علم الصرف"[1] والمنسوب لأبي حنيفة النعمان (ت150 هـ).

ثم جاء بعد هسيبويه (ت 180) الذي استعمل مصطلح التصريف قائلا:" هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف أو الفعل"[2].

فبعد أن عنون سيبويه هذا الباب، ذكر أبنية الأسماء والصفات بما فيها الثلاثية المجردة والمزيدة، و كذا الأفعال ال معتلة منها والصحيحة وغيرها من المسائل الصرفية كالإبدال والإدغام، والقلب، وفي كلام سيبويه إشارة إلى أن التصريف كان معروفا قبله وهذا ما يظهر في عبارته " ولم يجئ في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه".

[1]– ينظر: أبو حنيفة النعمان: المقصود في علم الصّرف، تح عبد الله جاد الكريم حسن، مكتبة الآداب، القاهرة، ص46.

[2]– سيبويه: الكتاب، تح عبد السلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج4، ص 242.

ومعنى " التصريف" عند سيبويه (ت 180 هـ) هو أن " تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم وهذا هو المعروف عند المتأخرين بمسائل التمرين"[1].

فظهور مصطلح " **التصريف**" أو " **الصّرف**" كان منذ القرن الثاني للهجرة، ومع بداية القرن الثالث الهجري ألف أبو عثمان المازني (ت 247هـ) كتابا سمّاه " التصريف" وهو ثاني من ألّف في هذا العلم مؤلفا مستقلا عن علم النحو بعد ما كانا مباحثهما متداخلين في كتاب واحد.

ثم توالت حركة التأليف في علم الصّرف، فألّف ابن جني (ت 392 هـ) كتابه " المصنف" الذي شرح فيه تصريف المازني، حيث عرفه قائلا:" هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتّى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ فتبني منه مثل جَعْفَرَ فيقول: ضَرْبَبَ ومثل قِطْمَر: ضِرْبَبْ...فالتصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة"[2].

ويقول في موضع آخر:" معنى التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرّف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرّف فيها والتصريف لها"[3].

---

[1]– خديجة الحديثي: أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، مكتبة ناشرون، لبنان، ط1، 2003م، ص19.

[2]–ابن جني: المنصف، تح: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ص3وص4.

[3]– ابن جني: التصرف الملوكي، تح: ديزيرة سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1998م، ص12.

وفي القرن الرابع الهجري تناول ابن السّراج (ت 316 هـ) مصطلح التصريف في كتابة " الأصول في النحو" معلّلا سبب تسمية هذا العلم بالتصريف بقوله: " التصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة"[1].

كما شرح السير افي (ت 368 هـ) كتاب سيبويه حيث حافظ على المفهوم نفسه الذي ورد عند سابقيه، فعرّفه بقوله:" وأمّا التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها بها."[2]

كما ألّف أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) كتاب " التكملة" وجعل التصريف فيه باب من أبواب ذلك العلم الذي يعني التغيير الذي " يلحق أنفس الكلم وذواتها نحو التثنية والجمع... والتصريف والإدغام."[3]

كما ظهر مصطلح "**التصريف**" في القرن الخامس الهجري مع عبد الق اهر الجرجاني (ت 471هـ) في قوله:" أن تصرّف الكلمة المفردة فتتولّد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة"[4].

فهنا الجرجاني أشار إلى **التصريف** من خلال توليد ألفاظ جديدة ومعان مختلفة من كلمة مفردة.

---

[1]– أبو بكر بن السّراج: الأصول في النحو، تح عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط3، ج3، ص231.

[2]– خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص20.

[3]– أبو علي الفارسي: التكملة، تح كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1999م، ص185.

[4]– عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، تح محسن بن سالم العميري الهذلي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1424هـ، ص1.

ومع بداية القرن السّادس الهجري ألّف الميداني (ت 518 هـ) كتابا سمّاه " نزهة الطرف في علم الصرف"[1]، حيث تعّرض فيه إلى تعريف **الصرف** كما ذكره الجرجاني دون أن يضيف عليه شيئا.

أمّا الزمخشري (ت 538هـ) فلم يؤلّف كتابا خاصّا بعلم **التصريف** أو **الصّرف** وإنما بسط موضوعاته مع موضوعات علم النحو في كتابه" المفصّل" كالتجرّد والزّيادة في الاسم والفعل وما اشترك بينهما من اعتلال وإدغام وإبدال.

وفي القرن السّابع الهجري ألّف السكاكي (ت 626 هـ)كتابه" مفتاح العلوم" حيث ضمنّه عدّة علوم منها علم **الصّرف**، فعرّفه بقوله:" اعلم أنّ الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة، ونعني بالاعتبارات... جنس المعاني ثم قصد لجنس جنس منها... ثم قصد لتنويع الأجناس شيئا فشيئا متصّرفا في تلك الطوائف بالتقديم والتأخير والزيادة فيما بعد أو النقصان منها ممّا هو كاللاّزم للتنويع وتكثير الأمثلة ومن التبديل لبعض تلك الحروف"[2].

وقد أراد السكاكي بعبارة(جنس المعاني ثم قصد لجنس جنس منها) المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول، وقصد بعبارة (تنويع الأجناس بالتقديم والتأخير) القلب والإبدال والحذف والإدغام.

وألّف ابن الحاجب (ت 646هـ) مؤلفه" الشافية في علم التصريف" تناول فيه **التصريف** بقوله:" التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست

[1]– أحمد الميداني: نزهة الطرف في علم الصرف، تح لجنة إحياء التراث، دار الأنفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1981م، ص4.

[2]– السكاكي: مفتاح العلوم، ضبط ودراسة: : نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م، ص10.

بإعراب"[1]. يظهر من قول ابن الحاجب أنه كان أكثر وضوحا في تحديد مصطلح الصرف أو التصريف كونه تميّز بصفة العلمية.

كما تعرّض رضي الدين الاستراباذي(ت 686هـ) إلى شرح الشافية مشيرا إلى مصطلح **التصريف** بقوله:" هو علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال، وإدغام ، وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك."[2]

والملاحظ من قول الاسترابا ذي أنه وسّع في شرح علم الصّرف حيث تعرض لما يطرأ على حروف الكلمة من أصالة وزيادة إضافة إلى التغييرات التي تطرأ على أصواتها من علّة وإدغام وحذف... الخ.

أمّا ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) فقد عرّف **علم الصّرف** بقوله:" معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، والتصريف ينقسم إلى قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيّغ لضروب من المعاني... والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة ."[3]

وتناول ابن مالك (ت 672هـ) مصطلح **الصرف** أو **التصريف** أيضا، وعرّفه بأنه: " علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة، وإعلال، وشبه ذلك"[4].

---

[1]–ابن الحاجب: الشافية في علم التصريف، تح: حسن أحمد العثمان، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1995م، ص6.

[2]– رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون ، دار الكتب العلمية، بيروت، مج1، ص7.

[3]– ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في علم التصريف، تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة،، بيروت، الدار العربية للكتاب، ط5، 1403هـ–1983م، ج1، ص31.

[4]– ابن مالك (جمال الدين): تسهيل القواعد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967م، ص290.

ويوافقه في ذلك عبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت 672هـ)[1] شارح ألفية ابن معط الزواوي (ت 628 هـ) الذي يقول فيها عن التصريف:

القول في الصرف وهو يشتملْ *** على زيادة وحذف وبَدَلْ[2].

فهذا البيت يشرحه بقوله:" العلم بذات الكلم أي جوهرها من حيث معرفة الأصل منها والزائد، والصحيح، والمعتل والتّام، والنّاقص، والمظهر والمدغم والمبدل والأصل والفرع".[3]

كما لاقت ألفية ابن مالك عدّة شروح منها، شرح بدر الدين بن مالك (ت 686هـ)الذي يقول عن **التصريف:**" تصريف الكلمة : هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء اسم الفعل واسم الفاعل والمفعول، ولهذا التغيير أحكام كالصّحة والإعلال، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها يسمّى علم التصريف."[4] أي أن علم الصّرف أو التصريف هو معرفة الأحكام الخاصّة بالتغيير الذي يطرأ لبنية الكلمة مثل تغيير المفرد إلى الجمع واشتقاق اسم الفاعل والمفعول من المصدر، فبدر الدين بن مالك لم يعبّر عن التصريف بلفظ " علم" وإنّما عبّر بلفظ " معرفة" للدلالة على أن العلم والمعرفة لهما المعنى نفسه.

وألّف أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) في القرن الثامن الهجري كتابا سمّ ـاه " المبدع في التصريف" تلخيص للممتع لابن عصفور، حيث عرّف **التصريف** قائلا :

---

[1]– عبد العزيز بن جمعة الموصلي: شرح ألفية ابن معط، تح: علي موسى الشوملي، دار البصائر، ط1، 2007م، ج1، ص89.

[2]–ينظر: عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معط ،ج2، ص604.

[3]– ينظر: شرح ألفية ابن معط، ج2، والصفحة نفسها.

[4]– بدر الدين بن مالك: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، ص582.

" التصريف هو جعل الكلمة على صّيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير... والآخر تغييرها عن أصلها لمعنى طارئ عليها وينحصر في النقص والقلب والإبدال والنقل"[1].

وبالمعنى نفسه ورد مصطلح " **التصريف**" عند ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) حين تعرّض لشرح ألفية ابن مالك يقول:" التصريف هو تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، والثاني كتغيير (قوْل) و (غزوْ) و(غزا) ولهذين التغييرين أحكام كالصّحة والإعلال"[2].

فالتغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة ارتبط بغرضين أحدهما لفظي والآخر معنوي والأحكام الخاصّة بهذا التغيير هي علم التصريف.

وبقي **علم التصريف** أو **الصّرف** منحصرا في أنّه:" العلم بأحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك"[3].

وإذا كان ابن الحاجب (ت 646 هـ) حدّد مصطلح " **التصريف**" بمعنى جديد وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، وبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855 هـ) في شرحه على المراح في التصريف جاء بمصطلح "القواعد" إذ يقول:" التصريف عبارة عن القواعد الموصلة إلى أحوال الأبنية غير النحوية"[4].

---

[1]– أبو حيان الأندلسي: المبدع الملخص من الممتع في علم الصرف، تح: مصطفى أحمد خليل النحاس، المكتبة الأزهرية للتراث والجزيرة، 2007م، ص32 وص 33.

[2]– ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003م، ج2، ص184.

[3]– ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمان العقيلي الهمداني): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 2003م، ج2، ص 485 .

[4]– بدر الدين العيني: شرح المراد في التصريف، تح: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، ط1، 2007، ص22.

ولم يخرج خالد الأزهري (ت 905 هـ) عن سابقيه في تناوله لمصطلح التصريف[1] ووضع مؤلف الأزهري يس الحمصي حاشية عرّف فيها **التصريف** بقوله:" أمّا حدّه بالمعنى العلمي فهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة صحة وإعلالا"[2].

ونخلص في الأخير أن مصطلح " **التصريف**" ظلّ مقترنا بمصطلح " **النحو**" ردحا من الزمن ولم يتجه نحو التخصّص إلاّ في القرن الثاني الهجري على يد أبي حنيفة النعمان (ت 150 هـ) وفي القرن الثالث هجري على يد أبي عثمان المازني (ت 247هـ)استقل علم الصرف عن علم النحو وبعده نشطت حركة التأليف فيه، فأفرد له بعض العلماء مؤلفات خاصّة، وبعضهم الآخر جعل موضوعاته تندرج ضمن موضوعات علم النحو.

وأمّا تعريفه في التراث اللغوي العربي، فقد أجمع علماء الصّرف أو التصريف على أنّه ذلك العلم الذي يبحث في التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة، ولكنه عرف بالمعنى العملي ولم يعرف بمعناه العلمي إلاّ مع ابن الحاجب (ت 646 هـ) الذي أضاف لفظ " علم " لتعريف **التّصريف** أو **الصّرف**.

والذين جاءوا بعده لم ي ضريفوا شيئا، بل استقر معناه على معنى التّغيير الذي يصيب الكلمة لمعرفة بنيتها كتحويل المفرد إلى المثنى أو الجمع أو " جعل الكلمة على صريغ مختلفة لضروب من المعاني المختلفة، سواء تعلق ذلك بالأفعال... أم له علاقة بالتصغير والتكسير"[3].

ولم يخرج عبد الكريم الفكون (ت 1073 هـ) هو الآخر عن سابقيه في تعريفه لعلم **الصرف** إلاّ أنّه أكد على ضرورة إضافة لفظ "علم "أو "معرفة" ، فبهما تتبيّن حقيقة

---

[1]– خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، تح: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج4، ص 514.

[2]– حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح التصريح على التوضيح، ج4، ص 515.

[3]– ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التّصريف، ج1، ص27 و ص 28.

التصريف و سار على منوال السابقين كل من جاء بعده في تعريفهم لهذا العلم الذي يحمل معنيين أحدهما عملي و الآخر علمي.

2 – مصطلح الصّرف لغة واصطلاحا:

من النّادر أن نتفحص عملا لغويا قديما أو حديثا، ولا نجد فيه إشارة عابرة إلى علم الصرف أو شرحا مستفيضا حول مبحث من مباحثه، بل إنّ علماء اللغة القدماء والمحدثون تهافتوا إلى معرفة أسراره واستنباط أحكامه، فلا نكاد نجد علما من علوم اللغة يقوم بدونه، وبهذا المعنى استهل جهابذة هذا العلم مصنفاتهم الصّرفية فهاهو الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن حذا حذوه كسيبويه وابن جني يتبينون منزلة هذا العلم الذي يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة وهم إليه أشد فاقة لأنّه (ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها) [1]، فابن جني وضع قواعد علم الصرف بأسسه الراسخة وقوانينه الواضحة.

أ –الصّرف لغة:

تذكر معاجم اللغة العربية معاني لغوية متشابهة للجذر اللغوي (ص ر ف)، فهو التغيير عن الأصل من وجه إلى وجه، ومن حال إلى حال، والزيادة فيه، ومنه صرف الحديث، أي تزيينه بالزّيادة فيه وتحسينه.

وإذا تتبعنا لفظ (**صرف**) نجده جاء من صرف الشيء أي ردّه على وجهه، وصرف الأجير من العمل خلىّ سبيله، وصرف المال أنفقه، وأصرف الشراب: قدّمه صرفا لم يمزجه بغيره، و"الصرف فضل الدرهم في القيمة، وجودة الفضة وبيع الذهب بالفضة ومنه الصيرفي لتصريف أحدهما بالآخر، والتصريف اشتقاق بعض من بعض.

وصيرفيات الأمور متصرفاتها، أي : تتقلب بالنّاس. وتصريف الرياح : تحويلها من جهة إلى جهة ، و من حال إلى حال ... و قال : الصريف صوت ناب البعير يصرفه إذ

[1]– ابن جني: المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص2.

حرّك أحدهما بالآخر، والصريف صوت البكرة، والصريف اللبن، الحليب ساعة يحلب والصريف الحجر الطّيب" [1].

ويقال:" رجل صيرف متصرّف في الأمور مجدّ فيها" [2]، فالصرف " شيء صُرفَ إلى شيء، كأن الدّينار صُرفَ إلى الدّراهم، أي رجع إليها إذا أخذت بدله"[3].

وجاء في لسان العرب:" صَرف الصرف: ردّ الشيء عن وجهه، وصرفه يصرفه صرفا، فلفصرف، وصارف نفسه عن الشيء صرفه عنه، وقوله تعالى:" ثم انصرفوا " رجعوا عن المكان الذي استمعوا فيه... والصرف أن يصرف الفعل الثاني معنى الأوّل. " وصرفنا الآيات؛ أي بيناها"[4].

وجاء في مختار الصّحاح: " الصّرف: التوجه، يقال : لا يقبل منه صرفا ولا عدلا... وصرف الدّهر: حدثانه ونوائبه...وصرفت صروفا وصرافا، وتصريف الخمر شربها صرفا"[5].

ويضيف ابن منظور في موضع آخر:" أن تصرف إنسانا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك وصرّف الشيء أعمله في غير وجه يريده أي مصرف غير ذلك" [6]. أما إذا " صرفت الأجير والصّبي خليت سبيله" [7]. فالتصريف في الدراهم والبياعات: إنفاقها والتصريف في الكلام اشتقاق بعضه من بعض"[8].

---

[1]– الخليل: العين، تح: مهدي المخزومي وابراهيم السّامرائي، مكتبة الهلال، ج7، ص 109.

[2]–ابن دريد: جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي: دار الملايين، ط1، 1987م، مادة (صرف).

[3]–أحمد بن فارس: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، مادة (صرف).

[4]– ابن منظور: لسان العرب، مادة (صرف)، ج5، ص319.

[5]– الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، مكتبة دار الحديث، القاهرة، 2009م، ص642.

[6]– ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، ط3، 1994 م، مادة (صرف).

[7]– الفيومي (أحمد بن محمد بن علي): المصباح المنير، مادة (صرف).

[8]– الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مادة (صرف).

و قد جاء ذكر لفظ (صرف) في القرآن الكريم بمختلف اشتقاقاته، فمنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1] فمعنى تصريف الرياح في هذه الآية هو تغيير هبوبها قبولا ودبورا وجنوبا وشمالا، وجعلها حارة أو باردة في أحوالها، وقيل: بالعذاب تارة وبالرحمة تارة أخرى[2].

كما ورد لفظ " **صرف** و**انصَرف** " في قولهﭽعزّوجلّ﴿إِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾[3].

والمعنى المقصود من هذه الآية يراكم أحد المسلمين لنذهب ونغير مكاننا حتى لا نسمع حديثهم، فبتغييرهم للمكان غير الله ما كان في قلوبهم، وهذا دعاء عليهم بالخذلان بتبديل قلوبهم عمّا في قلوب أهل الإيمان من الطمأنينة والانشراح[4].

كما ورد لفظ " **صرّف**" في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾[5]، أي أعدنا وكررنا ورددنا للناس من كل معنى لعلّهم يؤمنون، ولكن أصروا على الكفر والعصيان.

---

[1]–سورة البقرة، الآية 164.

[2]– ينظر : الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض الترتيل وعيوب الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتحقيق:أبو عبد الله الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2006 م، ج1، ص 162.

[3]–سورة التوبة، الآية 127.

[4]–ينظر: الكشاف، ج2، ص 243.

[5]– سورة الإسراء، الآية 89.

ب -الصّرف اصطلاحاً:

الصرف في الاصطلاح يشمل على معنيين: الأوّل عملي، وهو تحويل الأصل إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلاّ بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل والتثنية والجمع... إلى غير ذلك.

والمعنى الثاني علمي، وهو " علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء"[1].

أو هو العلم الذي يبحث في أبنية الوحدة اللغوية وتكوينها على وجوه وأشكال عدّة بما يكون لأصولها: من الأصالة والزيادة والحذف والصحة والإعلال، والإدغام، والإمالة لما يعرض لتواليها من التغيّرات مما يفيد معان مختلفة.

ويعرّفه ابن السراج (ت 316هـ)، بقوله:" إنّما سمّي تصريف لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصّوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير، وهو ينقسم إلى خمسة أقسام: زيادة وإبدال، وح ذف، وتغيير بالحركة والسكون وإدغام، وله حدٌّ يعرف به "[2].

وعرّفه ابن جني (ت 392هـ) بقوله:" معنى قولنا (التصريف) هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرّف بها نحو قولك:" ضَرَبَ" فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت:" يَضْربُ"، أو اسم فاعل فقلت:" ضَاربٌ" أو المفعول قلت :" مَضْرُوبٌ" أو المصدر قلت :" ضَربًا"، أو ما لم يسمّ فاعله قلت :" ضُربَ"، فمعنى التصريف هو ما رأيناك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المادة منها وغير ذلك " [3].

---

[1]-الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص 8 .

[2]- ابن السراج: الأصول في النحو، ح3، ص 23.

[3]-ابن جني: التصريف الملوكي، ص9 وص10.

وعرّفه الشريف الجرجاني (ت 871 هـ) بقوله :" الصّرف علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال"[1].

ويعرّفه جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) بقوله:" علم الصرف أصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب."[2]

ومن خلال هذه التعاريف يظهر أن هناك مصطلحين ؛ مصطلح " **الصرف**" ومصطلح " **التصريف**"، حيث أن الصّرف والتصريف في الأصل مصدران لصَرَفَ و صَرَّفَ يدور معناهما حول التحويل والتغيير والتقليب.

وفي هذا السياق يقول عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) :" اعلم أن التصريف تفعيل من الصّرف، وهو أن تصرف الكلمة المفردة فتتولّد منها ألفا ظ مختلفة ومعان متفاوتة"[3].

أما امحمد بن يوسف أطفيش (ت 1332 هـ) فعقد بابا فصل فيه بين مصطلحي " الصرف" و" التّصريف" بقوله:" ويسمى (التصريف) للمبالغة لكثرة تصرّفات هذا الفن وتصرّفات الألفاظ، وذكرته بلفظ (الصرف) ليناسب لفظ النحو الذي قرنته به، ولأنّ لفظ (الصرف) أصل للفظ (التصريف) ويطلقان على معرفة أحوال الصيّغ وعلى غير ذلك، فانظر المُرادي وحاشيتي عليه." [4]

---

[1]– الشريف الجرجاني: التعريفات، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1924هـ–2003 م، ص109.

[2]–جلال الدين السيوطي: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تح محمد ابراهيم عبدة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2004م، ص90.

[3]–عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م، ص26.

[4]– امحمد بن يوسف أطفيش: الكافي في التصريف، تح ودراسة: عائشة بن يطو، إشراف المختار بوعناني، رسالة ماجستير في اللغة، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة السانية، وهران، 2002م، ص48.

ويقول الميداني (ت 518هـ) :" التصريف تفعيل من الصرف" [1] وأصل " صرّفت الشيء إذا جعلته متنقلا في جهات مختلفة"[2]، أي كثيرة.

وإنّما شاع مصطلح " **التصريف**" على مصطلح " **الصّرف**" لما في الأوّل من الكثرة ف " التصريف كالصّرف إلاّ في التكثير" [3]. وإنّما التصريف بهذا الاسم " لكثرة التصرّف فيه" [4].

ويضيف بعض العلماء على معنى الكثرة أن مصطلح " **الصرف**" أخف وموافقا للنحو"وأصلا لأنه ثلاثي"[5].

وهذا ماذهب إليه الفكون (ت 1073 هـ)، إذ يقول:" حقيقة التصريف هو تغييرك بنية الكلمة لمعنى أتى وعرض (...) واختار الناظم عبارة التصريف دون عبارة الصرف لما في عبارة التصريف من إفهام التكثير فقابل بها ما في الصرف من كثرة التغييرات"[6].

وفضّل الفكون مصطلح" **التّصريف**" اسما لهذا العلم لأنه يناسب كثرة التغييرات التي تطرأ على الكلمة.

ومن العلماء المحدثين من يربط **علم الصّرف** بالمعنى العلمي و **علم التصريف** بالمعنى العملي، كما فعل فخر الدين قباوة الذي يقول:" علم الصرف هو أصول وقواعد

---

[1]–أحمد الميداني: نزهة الطرف في علم الصرف، ص4.

[2]– عبد العزيز جمعة الموصلي: شرح الفية ابن معط، تح ودراسة: علي موسى الشّوملي، دار البصائر للنشر والتوزيع، حسين داي، الجزائر، ط1، 2007م، ج2، ص 604.

[3]– عبد اللطيف يوسف: زبدة المفردات للطلاب والطالبات، مختصر المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2002م، ص 278.

[4]–أبو زكريا الأنصاري: شرح على شافية ابن الحاجب، المكتبة الأزهرية، 1427هـ–2006م، ج2، ص 4.

[5]– الفاضل أحمد: شرح مراح الأرواح، المطبعة العامرية، مصر، 1302هـ، ص 3.

[6]– عبد الكريم الفكون:فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، دراسة وتحقيق: السعيد بن ابراهيم ، إشراف: عبد الله بوخلخال، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2004م، ص115 وص116.

تعرف بها أحوال أبنية الكلمة(...) أما التصريف (...) هو تحويل الكلمة من بنية إلى أخرى بالزيادة أو الحذف، وتغيير الحركات."[1]

فالصّرف والتّصريف هما مصطلحان لعلم واحد، يدرس التغيّر الذي يطرأ على أبنية الكلمة ، و إنما اختير لفظ التصريف لمناسبته كثرة التغييرات التي تصيبها،أما اختيار مصطلح الصرف لخفته و موافقته لمصطلح النحو في الوزن.

وقد خصّ الصرفيون الصرف بالبحث في " الكلمة المفردة قبل أن تدخل في تركيب الكلام."[2]

أمّا **التصريف** فموضوعه:" التغيير الذي يتناول صيغة الكلمة وبنيتها لإظهار ما في حروفها من أصالة وزيادة، أو حذف، وإعلال، أو إبدال."[3]

إذن فمصطلح **الصّرف** و**التصريف** مصطلحان لهذا العلم المعروف بأنّه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب." [4] وقد جمع بينهما علماء اللغة القدماء على أنهما يدلان الدلالة نفسها، ولا يحمل مصطلح " التصريف" إلاّ دلالة التكثير زيادة على مصطلح" الصّرف".

وهناك من المحدثين من يفصل بينهما إذ " الصّرف هو مصدر المجرّد الثلاثي والتّصريف هو مصدر الثلاثي المزيـــد فيه بالتّضعيف(...) ولا يمكن أن يكون معنـــى

[1]–فخر الدين قباوة: تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط3، 1998م، ص 13.

[2]– أحمد قبش: الكامل في النحو والصرف والإعراب، دمشق، 1968م، ص225.

[3]– الكامل في النحو والصرف والإعراب ، ص288.

[4]– المختار بوعناني: التصريف موضوعاته ومؤلفاته، ط2ن 1419هـ–1998م، ص17.

المصدرين واحدا(...) لأن في معنى الثاني زيادة لابدّ من ملاحظتها بالرغم من أن النحاة القدامى لم يميّزوا بينهما."[1]

كما تعرض المختار بوعناني إلى الفرق بين **الصّرف** و**التصريف** بقوله:

"(التصريف) كلمة تدلّ على المبالغة والكثرة من فعل (صرّف) بتشديد الرّاء ولأنها أقرب إلى محل التغيير وفي صيغة التكثير إشارة إلى أن في هذا الفن تصرفات كثيرة وتصرّف الشيء تقلّبه من حال إلى حال، وتصريفه: تقليبه، وبه سمي هذا العلم، أمّا مصطلح (الصّرف) فهو مصدر صرف من باب (ضَرَبَ) ووزنه (فَعَلَ) ومعناه التبديل والتغيير والتصريف والصّرف علمان لهذا العلم المعروف بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب."[2]

وهذا ما أكده الراغب الأصفهاني (ت 403 هـ) قبله أنّ (التصريف كالصّرف إلاّ في التكثير، وأكثر ما يقال : في صرف الشيء من حالة إلى حالة، ومن أمر إلى أمر)[3].

3 -أهمية الصّرف وفائدته:

لعلم الصّرف فضل كبير وفائدة جليلة بين علوم العربية" لأنه يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وهم إليه أشدّ فاقة، لأنه ميزان العربية"[4].

ويبرز ابن عصفور (ت 669 هـ) فضل **التصريف** وشرفه في اللغة العربية بقوله:"أشرف شطري العربية وأغمضهما، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيّما حاجة، لأنه ميزان العربية ألا ترى أنه يؤخذ جزء كبير

---

[1]-عصام نور الدين : المصطلح الصرفي. مميزات التذكير والتأنيث، دار الكتاب العالمي، ط1، 1988م، ص48.

[2]- المختار بوعناني: التصريف موضوعاته ومؤلفاته، ص 16 و ص 17.

[3]-ينظر: الراغب الأصفهاني: معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص 210.

[4]-ابن جني: المنصف، ص2.

من اللغة بالقياس ولا يوصل إلى ذلك إلاّ من طريق التصريف(...) وممّا يبيّن شرفه أنّه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به "[1].

ويف صرَّل أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) في ذكر شرف **التصريف** وفضله في قوله:"علم التصريف يلطف إدراكه على ذوي الأفهام ويشرف المتحلي به على سائر الأنام، إذ هو أشرف شطري اللسان العربي وأجمل ذخيرة للفاضل النحوي ولغموضه فيه قلّ التصنيف والخلاف"[2].

وعن فائدة **التصريف** في بناء الكلمة وتشكل معناها يقول أبو البقاء عبد الله العبكري (ت 616 هـ) :" وأمّا فائدة التصريف فحصول المعاني المختلفة المتشعّبة عن معنى واحد، والعلم به أهم من معرفة النحو في تعرّف اللغة، لأن التصريف نظر في ذات الكلمة، والنحو نظر في عوارض الكلمة "[3].

ويفيض بدر الدين العيني (ت 855 هـ) في ذكر فائدة **الصرف** من خلال وضع مقاربة تبرز مكانته بين علوم اللغة، إذ يقول:" الصّرف أمّ العلوم والنحو أبوها، وكما أن الأمّ تتولّد منها الأولاد ، فكذلك التصريف تتولّد منه الألفاظ، وكما أن الأب سبب لإصلاح الفراش، فكذلك النحو سبب لإصلاح اللفظ، وكما أن الأب يمنع الأولاد من الوقوع في الفساد، فكذلك النحو يمنع المتكلّم من الوقوع في الفساد: أعني الخطأ في الإعراب"[4].

إذن ف **للصرف** أو **التصريف** فائدة تكمن في " صون اللسان عن الخطأ في تأدية اللفظ مع ما في معرفته من فائدة ككيفية أداء الأحاديث النبوّية على الهيئة العربية

---

[1]– ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج1، ص27 و ص 28.

[2]– أبو حيان الأندلسي: المبدع الملخص من الممتع في علم الصرف، ص 31.

[3]–أبو البقاء عبد الله العبكري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات ،دار الفكر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، مطبوعات مركز الماجد للثقافة والتراث بدبي، 2001م، ج2، ص 219.

[4]–بدر الدين العيني: شرح المراح في التصريف، ص23.

والأسلوب اللغوي ناهيك شرفا بما يوصل إلى تعلّق بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليما"[1].

أمّا عن ثمرته فلخصّها أحمد الحملاوي (ت 1351 هـ) في :" صون اللسان عن الخطأ في المفردات ومراعاة قانون اللغة في الكتابة" [2]، أي التمكن من اللغة العربية مشافهة وكتابةً.

ما يمكن أن نستنتجه من هذه الأقوال أن **للصرف** أو **التصريف** أهمية كبيرة وفائدة جمّة وغاية سامية إذ به يجد الحاذق بعلم التصريف متعة فريدة في تحليل النصوص العربية واستيعاب الدروس اللغوية، ممّا يزيده تعلّقا واعتزازا بلغة القرآن الكريم، ولعظمة هذه الغاية صنّفت في شأنه مصنفات عدّة تعكف على شرحه وتوضيحه من أجل إفادة الباحث في مجال الصّرف، باعتباره يتناول ألفاظ اللغة العربية من حيث أبنية الكلمة كالصحة والاعتلال، والأصالة والزيادة وغيرها من المسائل الصّرفية.

4 -المصطلحات الصّرفية الخاصّة بالأسماء:

4-1- مصطلح الاسم:

أ -الاسم لغة:

يعّرفه الخليل بن أحم د الفراهيدي (ت 175 هـ) في معجمه العين بقوله:" الاسم من سما الشيء يسمو سمّواً: أي ارتفع، وسما إليه بصري، أي ارتفع بصرك إليه وسما الفعل والاسم، والاسم: أصل تأسيسه: السموّ"[3].

وقد تناول المحدثون مصطلح " **الاسم**" ومن هؤلاء امحمد بن يوسف أطفيش

---

[1]- عبد الكريم الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص 103.

[2]-أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، شرحه واعتنى به: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1426هـ-2005م، ص 15.

[3]-الخليل: العين، ج2، ص 281.

(ت 1332 هـ) الذي عرّف الاسم بقوله:" أقول لفظ اسم مشتق عند البصريين من السّمّو بضم السّين والميم، وهو العلّو، لأن ما صدق لفظ الاسم ومدلوله مثل لفظ زيد يدلّ على مسمّاه ويظهره، وأصله يسمو بكسر السين وسكون الميم"[1].

أمّا نور الدين عبد القادر (ت 1404 هـ) فيعرفه بقوله:" الاسم كلمة يسمّى بها الإنسان أو الحيوان، أو النبات، أو الجماد"[2].

ب -الاسم اصطلاحًا:

تحدّث الخليل عن مصطلح "**الاسم**" في قوله:" الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف حرف يبتدئ به، وحرف يحشى به، وحرف يُوقَفُ عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل سَعْد وعَمْر ونحوهما من الأسماء"[3].

كما عبّر سيبويه(ت 180 هـ) عن مصطلح " **الاسم**" باعتباره أوّل أقسام الكلام قائلا:" فالكلم اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل، فالاسم: رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ "[4].

وحدّه الرّماني (ت 384 هـ) بقوله:" الاسم كلمة تدلّ على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان "[5].

---

[1]-امحمد بن يوسف أطفيش: شرح لامية الأفعال، وزارة التراث القومي والثقافة، مطابع سجل العرب، سلطنة عمّان، 1407هـ-1986م، ج1، ص11

[2]- نور الدين عبد القادر: الوسيلة لعلم العربية، المطبعة الثعالبية، الجزائر، (دت)، ص 8.

[3]- الخليل: العين، ج1، ص49.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص12.

[5]- الرّماني (أبي الحسن بن عيسى): رسالتان في اللغة- منازل الحروف والحدود – حقّقهما وعلّق عليهما وقدّم لهما إبراهيم السامرائي، دار للنشر والتوزيع، عمان، 1984م، ص 67.

كما عرّفه ابن عصفور الإشبيلي (ت 669 هـ) بقوله:" لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته لزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه"[1].

وقد أورد عماد الدين أ بو الفداء اسماعيل (ت 732 هـ) تعريفا تطرق فيه إلى دلالة **الاسم** مع ذكر الخصائص المميزة له في قوله:" هو ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وله خصائص منها: النعت والتصغير، ومنها التثنية والجمع"[2].

وقد أوضح أبو بكر بن السراج (ت 316 هـ)أن لمصطلح " **الاسم**" علامات حدّدها في قوله:" فالاسم تخصّه أشياء يعبّر به ا منها: أن يقال أن الاسم ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك: عمرو منطلقٌ وقام بكرٌ، والاسم يعرف أيضا بأشياء كثيرة منها دخول (ال) ودخول الخفض عليه، ويعرّف أيضا بامتناع (قد) و (سوف) من الدخول عليه، والاسم أيضا ينعت، والفعل لا ينعت، والاسم يضمر ويكنى عنه." [3]

ولخص يحيى بن معط (ت 628 هـ) علامات الاسم في قوله:

فالاسم عرّفه أخبر عنه *** وثنهْ واجمعه أونـــونهْ

واجرره أو ناده أو صغرّه *** وانعته أو أثنه أو اضمرهْ [4].

---

[1]– ابن عصفور الاشبيلي: المقرّب ومعه مثل المقرّب، تح وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418 هـ – 1998م، ص 68.

[2]– عماد الدين أبو الفداء اسماعيل: الكناش في النحو والصرف، دراسة وتحقيق: رياض حسين الخوام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1420 هـ–1983م، ج1، 116.

[3]– أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو: ج1، ص37 و ص 38.

[4]– عبد العزيز بن جمعة الموصلي: شرح الفية ابن معط، ج1، ص 191.

وهذا ما ذهب إليه الزمخشري (ت 538 هـ) سابقا في قوله:" باب الاسم هو ما صحّ الحديث عنه ودخله حرف الجرّ وأضيف وعُرّف ونوّن"[1].

4-1-1- مصطلح الاسم المجرّد:

أ -لغة :

جاء في معجم العين:" الجرد فضاء لإثبات فيه اسم للفضاء، فإذا نعت به قلت: أرض جرداء، ورجل أجرد: لا شعر على جسده، والمجرّد الذي أجرده الناس فتركوه في مكان واحد "[2].

ب -اصطلاحا:

يقول الخليل :" كلام العرب على أربعة أصناف: على الثنائي، والثلاثي، والرباعي والخماسي، فالثنائي على حرفين نحو : قَدْ، لَمْ، هَلْ، لَوْ، بَلْ، ونحوه من الأدوات والزجر والثلاثي من الأفعال نحو قولك : ضَرَبَ، خَرَجَ، دَخَلَ مبني على ثلاثة أحرف ومن أسماء نحو: عَبْقَرَ و عَقْرَبَ وجَنْدَبَ وشبهه..."[3].

ويقول ابن مالك (ت 672 هـ) :" وكلّ ما ليس بعض حروفه زائداً يسمى مجردًا ولا يتجاوز المجّرد خمسة أحرف إن كان اسماً ولا أربعة أحرف إن كان فعلاً "[4].

---

[1]- الزمخشري: شرح الأنموذج في النحو بشرح الأردبيلي جمال الدين محمد بن عبد الغني، تحقيق وتعليق: حسن عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، (د ت)، ص 8.

[2]- الخليل : العين، ج1، ص 228 و ص 229.

[3]- الخليل: العين، ج1، ص 48.

[4]- ابن مالك: إيجاز التعريف في علم التصريف، تح ودراسة محمد عبد المهدي وعبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاسلامية، المملكة السعودية، ط1، 1422 هـ - 2002م، ص 59.

4-1-2- مصطلح الاسم المزيد:

أ -لغة:

جاء في لسان العرب: الزيادة : النموّ وكذلك الزّيادة: خلاف النّقصان، زاد الشيء يزيد زيْداً وزيادة، ومزيدا، ومزاداً، أي ازداد، والزّيْد والزّيادة والمزيد: الزّيادة، وتقول: افعل ذلك زيادة والعامّة تقول: زائدة وتزيد السعر: غلا[1].

ب -اصطلاحا:

قال الخليل:" وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو في اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة، مثل: قرَعْبلانة، إنّما أصل بنائها: قَرَعْبَلَ، ومثل عنكبوت، إنّما أصل بنائها عَنكَبْ..."[2].

ووضّح الفكون (ت 1073 هـ) أن الاسم ينقسم إلى قسمين: قسم يجرد من الزوائد وقسم مزيد فيه[3]. وقصد من عبارة (مزيد فيه) " الاسم المزيد".

ويوضح أكثر في موضع آخر:" الاسم المزيد فيه لا يتعدى السبعة أحرف، فبلغ بالزيادة إلى ستة أحرف، يعني أنه لا يتجاوزها إلا بهاء التأنيث، أو زيادة التثنية أو التصحيح أو النّسب"[4].

وتحدّث سيبويه (ت 180 هـ) عن مصطلح " **الاسم المزيد**" في " هذا باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصّفات غير مزيدة وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل"[5].

---

[1]- ينظر: ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص 445.

[2]- الخليل: العين، ج1، ص 49.

[3]-ينظر: الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص 122.

[4]- المصدر نفسه، ص 123 و ص 124.

[5]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص 288.

وهذا ما أقرّه المبرد (ت 285 هـ) فيما بعد في (باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد وباب معرفة الزوائد ومواضعها) [1].وذكر أبو بكر بن السراج (ت 316 هـ) مصطلح " الاسم المزيد في أثناء حديثه عن قسمي الأبنية في الأسماء، فالأول: اسم لا زيادة فيه، والثاني: اسم فيه زيادة، والأسماء التي لا زيادة فيها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ثلاثي ورباعي وخماسي"[2].

4-1-3- أبنية الاسم المجرّد:

4-1-3-1- الثلاثي المجرّد:

حصر ابن معط (ت 628 هـ) أوزان الاسم الثلاثي المجرّد في عشرة أبنية فقال " فالأسماء الثلاثية المفردة عشرة أبنيةٍ (فَعْلٌ) كـ فَلْسٌ، (فَعَلٌ) كـ جَمَلٌ، (فَعُلٌ) كـ عَضَدٌ و(فَعِلٌ) كـ كَتِفٌ، و(فَعْلٌ) كـ قَفْلٌ، (فُعَلٌ) كـ صُرَدٌ، و (فُعُلٌ) كـ عُنُقٌ (فِعْلٌ) كـ حِبْرٌ، (وفِعِلٌ كـ إبِلٌ، و(فِعَلٌ) كـ عِنَبٌ"[3].

وأضاف الفكون (ت 1073 هـ) على ما ذكره ابن معط وزنين هما:

وزن (فُعِلٌ) بضم الفاء وكسر العين، وهذا الوزن شاذ لأن هذا البناء مختص بالفعل وهو صيغة مالم يسم فاعله من الثلاثي.

وزن (فِعُلٌ) بكسر الفاء وضم العين وهو مهمل تنكبته العرب للاستثقال، و الانتقال من كسر إلى ضم، ولما فيه من تشويه العضو[4].

---

[1]- المبرد: المقتضب، ج1، ص 53 و ص 54.

[2]-أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص 179.

[3]- يحيى بن معط الزواوي: الفصول الخمسون، تح ودراسة: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1972م، ص 258.

[4]- ينظر: عبد الكريم الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص 127 و ص 128.

وقد علّق سيبويه (ت 180 هـ) على هذين الوزنين الأخيرين بقوله:" واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات (فُعِلٌ)، ولا يكون إلاّ في الفعل، وليس في الكلام (فِعُلٌ) " [1].

ويؤكد ابن جني (ت 392 هـ) أن الاسم الثلاثي يكون على عشرة أوزان بقوله: " فالأسماء الثلاثية على عشرة أمثلة: فَعْلٌ و فَعَلٌ، و فَعِلٌ، وفَعُلٌ، وفِعْلٌ، وفِعِلٌ، وفِعَلٌ وفُعُلٌ، وفُعُلٌ، وفُعَلٌ" [2]. ويعلّق على الوزنين الأخيرين، بقوله:" وليس للمفعول على نحو: ضُرِبَ قُتِلَ إلا في اسم واحد، هو دُئِلَ، وهو دويبة وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي"[3].

وفي السياق نفسه يتحدث أبو بكر بن السراج (ت 316 هـ) قائلا:" ولا يكون (فُعِلَ) إلاّ في الأفعال دون الأسماء لثقل الكسرة بعد الضمة، فعدد أبنية السواكن الوسط ثلاثة وأبنية المتحرّك العين تسعة، فذلك اثنا عشر، يسقط منها (فِعُلٌ) في الأسماء والأفعال ويسقط (فُعِلٌ) في الأسماء دون الأفعال فتكون جميع أبنية الأسماء الثلاثية عشرة أبنية " [4].

4-1-3-2 الرباعي المجرّد:

أجمع الصّرفيون القدماء على أن أبنية الاسم الرباعي خمسة أوزان، ومن القائلين بذلك يحيى بن معط الزواوي (ت 628 هـ)، حيث حدّدها فيما يلي[5]:

- (فَعْلَلٌ) كـ جَعْفَرٌ.
- (فَنْعَلَلٌ) كـ زَنْبَرَجٌ.
- (فِعْلَلٌ) كـ دِرْهَمٌ.
- (فُعْلُلٌ) كـ بُرْثُنٌ.
- (فِعْلَلٌ) كـ سِبْطَرٌ.

---

[1]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص 244.

[2]- ابن جني: المنصف، ص 46.

[3]-المصدر نفسه، ص 48.

[4]- أبو بكر السراج : الأصول في النحو، ج3، ص 180 و ص 181.

[5]- ينظر: يحيى بن معط الزواوي: الفصول الخمسة، ص 258.

وتبعه في ذلك الفكون(ت 1073هـ)، وهذه الأوزان التي حدّدها يحيى بن معط هي نفسها وجدت عند سيبويه (ت 180هـ) الذي ذكر الأوزان الخمسة في باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء و الصفات غير مزيدة " فالحروف من بنات الأربعة يكون على مثال (فَعْلَلٌ) فيكون في الأسماء والصّفات، فالأسماء نحو: جَعْفَرٌ وجَنْدَلٌ، والصفة نحو: سَهْلَبٌ و خَلْجَمٌ، وشَجْعَمٌ " [1]. يظهر أن سيبويه استخدم مصطلح بنات الأربعة للدلالة على الرباعي المجرّد.

وهناك جملة من العلماء القدماء الذين تبعوا سيبويه في تحديد أبنية الرباعي بخمسة أوزان، كأبي بكر بن السراج (ت 316هـ)[2]، وأبي بكر الزبيدي (ت 376هـ)[3]، وأبي الفتح بن جني (ت 392هـ)[4] وعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)[5]وابن يعيش (ت 643 هـ)[6]، وابن الحاجب (ت 646 هـ)[7]وابن مالك (ت 672هـ)[8] وابن وابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)[9]، وأبي حيّان الأندلسي (ت 745هـ)[10].

وهناك من الصّرفيين من أضاف وزنا آخر ليصبح عدد الأوزان ستة وهذا ما نجده عند عمر أبي حفص الزّموري (ت 1411 هـ)، وهو (فُعْلَلٌ)بضم الأوّل وفتح الثالث

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص 288.

[2]– ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص179.

[3]– ينظر: أبو بكر الزبيدي: الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه)، تح: أحمد راتب حموش، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، مطابع دار البعث، ص66.

[4]– ينظر: ابن جني: المنصف، ص 53 و ص54.

[5]– ينظر: عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص6.

[6]– ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، تح وضبط وإخراج: أحمد السيد سيد، راجعه ووضع فهارسه: عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوقيفية، القاهرة، ج3، ص 201 .

[7]– ينظر: ابن الحاجب: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، ج1، ص 37.

[8]– ينظر: ابن مالك: إيجاز التعريف، ص 62.

[9]– ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج1، ص66.

[10]– ينظر: أبو حيّان الأندلسي: المبدع الملخص من الممتع في علم التصريف، ص37.

وسكون ما بينهما كـ جُنْدُبُ(ذكر الجراد) [1]. وهذا الوزن ذكره ابن جني (ت 392هـ) وعدّه" المثال الذي يتنازع فيه الناس"[2]، وكذلك ابن عصفور (ت 669 هـ)[3]، وابن حيان حيان الأندلسي (ت 745 هـ)[4].

ويتضّح ممّا سبق أن أبنية الاسم الرباعي المجرد التي أوردها العلماء القدماء الأوائل والمتأخرون هي خمسة أوزان.

4-1-3-3- الخماسي المجرّد:

ذكر يحيى بن معط الزواوي (ت 628 هـ) أن للخماسي المجرّد أربعة أبنية وهي[5]:

- فَعَلْلَلٌ) كـ سَفَرْجَلٌ.
- فَعْلَلِلٌ) كـ جَحْمَرِشٌ[6].
- فِعْلَّلٌ) كـ قِرْطَعْبٌ[7].
- فُعَلَّلٌ) كـ قُذَعْمِلٌ[8].

وتبعه في هذا التحديد عبد الكريم الفكون (ت 1073 هـ)[9]، وأبو حفص الزموري (ت 1411 هـ)[10].

---

[1]- ينظر: أبو حفص الزموري: فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1991م، ص 59.

[2]- ينظر: ابن جني: المنصف، ص 55.

[3]- ينظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج1، ص67.

[4]- ينظر: أبو حيان الأندلسي: المبدع الملخص من الممتع في علم التصريف، ص37.

[5]- يحيى بن معط الزواوي: الفصول الخمسون، ص258.

[6]- الجحمرش: العجوز الكبيرة.

[7]- القرطعب: القطعة من الخرقة.

[8]- القذعملة: الناقة الشديدة، مفرد قذعميل.

[9]- ينظر: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص135.

[10]- ينظر: فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، ص60.

وهذه الأوزان أشار إليها سيبويه (ت 180 هـ) في باب (تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة)[1]، وذكر الأوزان الأربعة السابقة.

وتبعه في ذلك جملة من العلماء القدماء كـ أبي بكر الزبيدي (ت 379 هـ)[2]، وعبد وعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) [3] ، وأحمد الميداني (ت 518 هـ) [4]، وابن عصفور الإشبيلي (ت 669 هـ)[5]وغيرهم.

بيدأن ابن جني (ت 392 هـ) أضاف وزنا خامسا لم يذكره سيبويه، وهو : (فُعْلَلِلٌ) نحو: هُنْدَلِعٌ[6]. وفي هذا يوافقه أبو بكر بن السراج (ت 316 هـ)[7].

يستخلص ممّا سبق أن أبنية الخماسي المجرد عند علماء الصرف المتقدمين وحتى المتأخرين هي نفسها وتحصر في أربعة أبنية.

4-1-4- أبنية الاسم المزيد:

4-1-4-1- مزيد الثلاثي:

تلحق الاسم الثلاثي زيادة واحدة، وقد تلحقه زيادتان، وقد تلحقه ثلاث، وقد تلحقه أربع فيصير على سبع أحرف، فهو أقصى ما يصل إليه المزيد.

- المزيد بحرف:

جمع الفكون (ت 1073 هـ)أبنية المزيد وفق فصول أحرف الزيادة، فهي عشرة مجموعة في قولك:" سألتمونيها"، فتحدث عن كل حرف من حروف الزيادة ومواضعها وأمثلتها، ويمكن تلخيص أهم أبنية الثلاثي المزيد بحرف واحد على النحو الآتي:

---

[1]- ينظر: الكتاب، ج4، ص301 و 302.

[2]- ينظر: أبو بكر الزبيدي: الأسماء والأفعال والحروف، ص66.

[3]- ينظر : عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في التصريف، ج1، ص60.

[4]- ينظر: الميداني: الممتع في التصريف، ج1 ، ص70.

[5]- ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: نزهة الطرف في علم الصرف، ص108.

[6]- ينظر : ابن جني: المنصف، ص60.

[7]- ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص184.

- على وزن (فَيْعَل) في الاسم كـ (خَيْعَلَ) وهو من أسماء الذئب، وهو أيضا اسم لثوب مخيط و(جَيْئَلْ)، و (الجيئل) هو الضّبع، ويأتي نحو (صَيْرَفْ) و (خَيْفَقْ) فهي السريعة من الخيل[1].
- وعلى وزن (فِيَعْل) نحو (صِيَهْم)، وقيل (الصِّيَهْم):إنّه الجميل الغليظ و(حَيْفَسَ) وهو الجيد البضعة، وقيل الغليظ القصير من الرّجال، وهما صفتان، ولم يأت اسما في هذا الوزن[2].
- وعلى وزن (فَعِيل) نحو (بَعِيد)، و(سَعِيد) في الصّفات، و(القضيب)، و(بعير) في الأسماء.
- وعلى وزن (فِعْيَل)نحو (حِمْيَر) و (حِثْيَل) اسم بنت، وفي صفة : رجل (طِرْيَمٌ) أي طويلٌ[3].
- وعلى وزن (فَأْعَلْ) مثل: (شَأْمَل)، وهي الرياح الشمالية، و(فَعْأل) مثل : (شَمْأل)[4].
- وعلى وزن (فَعْلَأْ) مثل: (ضَهْيَأْ)، وهي المرأة الشبيهة بالرجل[5].
- وعلى وزن (فَاعِلْ) مثل: (عَازب) و(ساعد)، و(كاهل) فرع الك ثف في الاسم ونحو (ضارب) و(قَاتِل)، و(جَالِس) في الصفة.
- وعلى وزن (فَاعَل) نحو: (طَابق) و(خَاتَم) بفتح الباء والتاء[6].

---

[1]– ينظر: الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص180 و ص181.

[2]– ينظر : المصدر نفسه، ص180.

[3]– ينظر : المصدر نفسه، ص181.

[4]– ينظر: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص201.

[5]– المصدر نفسه، ص 202.

[6]– المصدر نفسه، ص186.

- وعلى وزن (فَعَال) نحو: (جَماد) وهي الأرض التي لم تمطر ومثله (جَبَان) و(صَنَاع) و(الصّناع الحاذقة بيدها، وهذه في الصّفة، ويكون اسما نحو: (قَذَال) و(غَزَال)، و(سَحَاب)[1].
- وعلى وزن (فَعْلَى)، في الأسماء نحو: (سَلْمَى)، و(رَضْوى)، وفي الصفات نحو: (عَطْشى) و (عَبْرى) ، و هي الكثيرة البكاء و الحزن[2].
- وعلى وزن (فَعْلى)، مثل: (أَرْطى) إن كانت الهمزة أصلية، كانت الألف زائدة، وإن كانت الهمزة زائدة كان وزنه (أفْعَل)، والألف منقلبة عن الأصل[3].
- وعلى وزن (أفْعَل) نحو (أوْلَق) والهمزة فيه زائدة والواو أصلية، وإن كان على وزن (فَوْعَل) فالواو فيه زائدة والهمزة أصلية[4].
- وعلى وزن (مَفْعَل) في الأسماء مثل (مَحْلَب)، و(مَقْتَل)، وفي الصفات (مَثْنَى) و(مَوْلى).
- وعلى وزن (فِعْوَل) مثل : (خِرْوَع) بنات ليّن، و(فَعْوَل) مثل (جَدْوَل)[5].
- وعلى وزن(مِفْعَل) بكسر الميم نحو: (مِرْوَد)، من (راديرود) لأنه: (مِفْعَل) و(المِرْوَد) هو الميل، وهو أيضا الحديد في اللّجام[6].
- وعلى وزن (فَوْعَل) نحو: (أولق) وهو الجنون، و(مَوْجَر)[7].
- وعلى وزن (فُعْلى) كـ بُهْمَى[8].

---

[1]- فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف ، ص187.

[2]- المصدر السابق، ص187.

[3]- المصدر نفسه، ص198.

[4]- المصدر نفسه، ص 199.

[5]- ينظر: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص193.

[6]- المصدر نفسه، ص177.

[7]- المصدر نفسه، ص177.

[8]- ينظر: المصدر نفسه، ص 187.

- وعلى وزن (أَفْعَل) يكون في الاسم والصفة، فالاسم: (أَفْكَل) للردعة، و(أَيْدَع) و(أَجْدَل) وهو الصقر، والصفة نحو: (أَحْوَر)، وهو مذكر (حوراء)[1].
- وعلى وزن (أَفْعِلْ) بفتح الهمزة وكسر العين، نحو (أَنْقَرة): اسم بلد[2].
- وعلى وزن (إِفْعِل) بكسر الهمزة وكسر العين، نحو (إِثْمِد): حجر الكحل[3].
- وعلى وزن (فَنْعَل)، نحو: (عَنْسَلٌ)، و(عَنْبَسٌ)، و(العَنْسَلُ) الناقة الخفيفة من العسلان وهو السرعة، و(العَنْبَسُ) من صفات الأسد[4].
- وعلى وزن (فِنْعَل) بكسر الفاء وفتح العين كـ جِنْدَبٌ[5].
- وعلى وزن(تَفْعَلُ) بفتح التاء وسكون الفاء، وضم العين نحو: (تَنْصَبُ) وهو شجر ذو شوك قصير[6].
- وعلى وزن (فِعْلِيَةٌ) مثل: عِفْرِيَةٌ، وهو الخبيث، وهوفي الصّفة، ويكون اسما كـ (حِذْرية) وهي الأرض الخشنة[7].
- وعلى وزن (تُفْعُل) نحو (تُتْفُل) بضم التاء و الفاء[8].
- وعلى وزن(تِفْعَل) نحو(تِحْلَىء) وهو اسم القشر الذي في الشعر فوق الجلد، ويقال حَلَأْتُ الأديم إذا قشرته وأخرجت تحلته[9].

---

[1]– ينظر: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص196.

[2]– المصدر نفسه، ص 197.

[3]– المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[4]– ينظر: المصدر نفسه، ص217.

[5]– ينظر: المصدر نفسه، ص218.

[6]– ينظر:المصدر نفسه، ص221.

[7]– ينظر: المصدر نفسه، ص184.

[8]–ينظر: المصدر نفسه، ص121.

[9]- ينظر: المصدر نفسه، ص121

وما يلاحظ على هذه الأوزان أنها هي نفسها التي تحدّث عنها الأقدمون الأوائل كالمبرد(ت 285 هـ)[1]، وابن السراج(ت 316 هـ)[2]، وأبو الفتح ابن جني(ت 32 هـ)[3])[3] وغيرهم.

- **المزيد بحرفين:**

ذكر الفكون (ت 1073 هـ) أبنية الثلاثي المزيد بحرفين على النحو الآتي:

- على وزن (فَيْعُول) ويكون اسما كـ (القيْصُوم) وهو اسم نبلت ومثله (الخيْشوم) و(الحَيْزُوم) وهو الصدر، ويكون صفة مثل (عيثُوم) وهو الجمل العظيم الخِفّ و(القيّوم) و(الديّوم) صفة من الدوام[4].
- وعلى وزن (فَوْعَلَلٌ) نحو: (كَوْأَلَلٌ) وهو صفة القصير من الناس[5].
- وعلى وزن (فَعْيُول) ويكون اسما نحو: (كَدْيُون) وهو درديُّ الزيت ومثله:(ذهيوط) وهو موضع، ويكون صفة نحو: (عَذيوط)[6].
- وعلى وزن (فَعَلَّلٌ) مثل: (عَجَنَّسٌ)، وهو الضخم من الإبل[7].
- وعلى وزن (فَعَيْلَلَ)، نحو: (الحفيدَدْ) وهو الضخم الطويل الساقين من الظلمان[8].
- وعلى وزن (فُعَلْنيةٍ) بضمّ الفاء وفتح العين وسكون اللام نحو: (بُلَهْنيَةٌ)[9].

---

[1]- ينظر: المبرد: المقتضب،ج1، ص57.

[2]- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص203.

[3]- ينظر: ابن جني: شرح الملوكي في التصريف، ص122 و ص123.

[4]- ينظر: الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص181 و ص182.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ص193.

[6]- ينظر: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف ، ص183.

[7]- ينظر: المصدر نفسه، ص212.

[8]- ينظر: المصدر نفسه، ص183.

[9]- ينظر: المصدر نفسه، ص184.

- وعلى وزن (فُعَنْلِيَةٌ) مثل: (قُلَنْسية) وهو اسم[1].
- وعلى وزن (فَعَلْنَى) مثل: (العَفَرْنَى) وهو الأسد[2].
- وعلى وزن (فَعَنْلَلَ) نحو: (الوَرَنْتَل)، وهو الشّر وعبّر عنه بالدّاهية[3].
- وعلى وزن (فَعْلُوَة) بفتح الواو وضم اللام، نحو(العً رْقُوَة) خشبة معروضة على فم الدلو، والتَرْقُوَة) عظم بين ثغرة النحر والعاتق[4].
- وعلى وزن (أَفَنْعَل) بفتح الهمزة، وفتح الفاء، وسكون النون وفتح العين مثل (أَبَيْنَم) والأبينم اسم موضع[5].
- وعلى وزن (إفْعِلَةٌ) في الصّفات، و(فِعّلةٌ) نحو: (إمعّة)[6].
- وعلى وزن (فَعْلاءٌ) مثل (حمراءٌ) و(صحراءٌ)[7].
- وعلى وزن(مُفْتَعَل) مثل: (مُسْتَلَمٌ)[8].
- وعلى وزن(فُعَالِلٌ) مثل: (دُلاَمص)، و(فُعَامِل)[9].
- وعلى وزن (فُعْلُولٌ) مثل: (خُرْنُوبٌ)، وهو شجر[10].
- وعلى وزن (فَعْلانْ) مثل: (سَكْرَانْ)، و(فَعْلانةٌ) كـ (نَدْمَانَةٌ)[11].

---

[1]- ينظر: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص185.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ص188.

[3]- المصدر نفسه، ص193.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ص194.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ص197.

[6]- ينظر: المصدر نفسه ، ص 200.

[7]- ينظر: المصدر نفسه، ص203.

[8]- ينظر: المصدر نفسه، ص206.

[9]- ينظر: المصدر نفسه، ص210

[10]- ينظر: المصدر نفسه، ص212.

[11]- ينظر: المصدر نفسه، ص214.

- وعلى وزن (التَّفَعُّل) مثل: (التَّجَبُّر)، و(التَّكَبُّر)، و(التَحَكُّم)، و(التَعَلُّم) وعبّر عنها بتاء المطاوعة[1].
- وعلى وزن (التّفَاعُل) نحو: (التَّخَاصُم)، و(التقاتُل)،و(التضاربُ)[2].
- وعلى وزن (فَعَلُوت) مثل: (مَلَكُوت)، و(جَبَرُوت)، وفي الصّفة قالوا: (خَلَبُوت) و(ناقة تربوت) وهي الخيار الفرهة ، والخلبوت: الرجل الخداع، وهو ال ذَلول من الجمال[3].

وهذه الأبنية والأوزان أثبتها الأقدمون من الصرفيين كالمبرد(ت 285هـ)[4] في كتابه كتابه المقتضب وابن السراج (ت 316هـ)[5] في كتابه الأصول في النحو، وابن جني (ت392هـ)[6] في كتابه شرح الملوكي.

المزيد بثلاثة أحرف:

أوزان أبنية الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف حصرها الفكون كالآتي:

- وزن (فَنْعَلِيل)، وهو قليل ومثله: (خَنْشَلِيل)، وهو الماضي من الرجال في أموره و(الخَنْفَقِيق): الدّاهية، وقيل المرأة الخفيفة الجريئة[7].
- ووزن (الإفْتِعَال) مثل: (الاقتدار)[8].

---

[1]- ينظر: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص219.

[2]- ينظر: المصدر نفسه و الصفحة نفسها.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ص223.

[4]- ينظر: المبرد: المقتضب، ج1، ص57.

[5]- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص203.

[6]- ينظر: ابن جني: شرح الملوكي في التصريف، ص122 و ص123.

[7]- ينظر: الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص185.

[8]- ينظر: المصدر نفسه، ص219.

- وعلى وزن(فَيْعُلان) ويكون في الاسم مثل (ضَيْمُرَان) وهو نبات، ومثله (فَيْقلبَن) و(سَيْسَبان) وهما شجر، ويكون في الصّفة مثل: (الهَيْبَان) و(النَيْحَان) الكثير الحرة و(الهَيْبَان): الرجل الجبان الهيوب[1].
- وعلى وزن (فِعِّيْلَى) مثل: (هِجِّيرَى) و(قِتِّيى) و(حِتِّيثى)، وهذه مصادر، و(هِجِّيرى) وهي العادة، والدأبُ، وهو كلام الرجل الذي يرددّه ويدأبُ عليه، و(الحِتِّيثى) مصدر بمعنى الحثُ[2].
- وعلى وزن (فُنْعَلان) مثل: (خُنْفُسَاء) النون زائدة إذ يقال (خَنْفَسَاء) بفتح الفاء، ولو كانت النون أصلية لكان وزنها (فَعْلُلَاء) بضم اللاّم[3].
- وعلى وزن (تَفْعَلُوت) بفتح التاء وسكون الفاء، وفتح العين، وضم اللام، وهذا الوزن قليل مثل: (تَرْنْمُوت) اسم، وهو ترنّم القوس وصوتها[4].
- ووزن(اسْتَفْعَلَ) مثل: (استطلع)[5].

وقد تحدّث أيضا أبو حفص الزموري (ت 1411 هـ) عن هذه الأبنية الخاصّة بالاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف[6].

---

[1]- ينظر: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف ، ص189.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ص189 و190.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ص219.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ص223.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ص227.

[6]- ينظر: عمر أبي حفص الزموري: فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، 1993م، ص163 وص164.

وهذه الأبنية هي نفسها عند القدماء من الصرفيين كأبي بكر السراج (ت 316هـ)[1] وأبي بكر الزبيدي (ت 379هـ)[2]، وابن عصفور(ت 669 هـ) [3]، والرضي الاستراباذي (ت686هـ)[4] في شرح شافية ابن الحاجب، وغيرهم.

المزيد بأربعة أحرف:

تناول القدماء من علماء الصّرف المزيد بأربعة أحرف، فنجد أبو بكر بن السراج (ت316هـ) عن وزن (مَفْعولاء) مثل: (مَعْيُراء)، والصفة(مَشْيُوخاء)، وعلى وزن (فَاعُولاء) نحو (عاشوراء)[5].

ونجد ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) تناول أيضا أبنية المزيد بأربعة أحرف حيث حدّدها وضبطها كالآتي:

- وزن (افْعِيْلال) نحو: (اشْهَيْبَاب)، و(احْمِيْرَار).
- وزن (فاعولاء)، نحو: (عاشوراء)، و(فُعْلُعُلَان) نحو: ذُبْذُبان.
- وزن (مَفْعُولاء)، ويأتي في الاسم نحو (مَعْيُوراء)، والصّفة نحو: (مَعْلوجاء) و(مَشْيُوخاء).
- وزن (أَفْعُلَاوي) نحو: (أَرْبُعَاوي)، و(فُعَّيْلاء) نحو: (دُخَّيْلاء)[6].

وحذا حذوه أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)[7] وغيرهم.

ويتفق عبد الكريم الفكون (ت 1073هـ) مع هؤلاء في تحديد أبنية الثلاثي المزيد بأربعة أحرف مضيفا إليها أوزان أخرى، وهي:

---

[1]- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص195 وص196.

[2]- ينظر: الزبيدي: الأسماء والأفعال والحروف(أبنية كتاب سيبويه)، ص145.

[3]- ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج1، ص126 وص127.

[4]- الرصي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص39.

[5]- ينظر: الأصول في النحو، ج3، ص203.

[6]- ينظر: الممتع في التّصريف، ج1، ص144.

[7]- ينظر: أبو حيان الأندلسي: المبدع الملخّص من الممتع في علم الصّرف، ص54.

- وزن (مَفْعُولاء) بالمدّ، ويكون في الاسم والصّفة مثل: (مَشْي وخاء)، فهو جماعة الشيوخ ومثله(معلوجاء)، والاسم(مَعْيُوراء)، والمعيوراء هو العظم الناتئ في الكتف، و(المعلوجاء): جماعة العلوج[1].
- وزن (أَفْعُلاَوى) نحو: (أَرْبُعَاوَى) وهي حجارة بيض رقاق تلمع[2].
- وزن (اِفْعِنْلال) نحو: (احرنجام)[3].
- وزن (استفعال) نحو: (استخراج)، و(استحباب)، و(استصحاب)[4].

كما تحدّث عمر أبو حفص الزّموري(ت 1411هـ) هو الآخر عن أوزان من الثلاثي المزيد بأربعة أحرف في شرحه لأرجوزة المكودي في التّصريف[5].

يظهر ممّا سبق أن أبنية الثلاثي المزيد بأربعة أحرف عند الفكون والزّموري هي ذاتها عند قدماء الصرفيين كابن السّراج، وابن عصفور الإشبيلي، وأبو حيان الأندلسي.

4-1-4-2- مزيد الرّباعي:

تلحق الاسم الرباعي الأصول زيادة واحدة، وقد تلحقه زياد تان، وقد تلحقه ثلاث زيادات فيصير الاسم على سبعة أحرف، وقد تحدّث الفكون(ت 1073هـ) عن أوزان الرباعي المزيد كالآتي:

- وزن (فَنْعَلِيل) مثل: (الخَنْفَقِيق)، ثم ذكر أنّه مثال لما زيد فيه الياء خامسة، وأشار إلى أن هذا الوزن قليل مثله(خَنْشَلِيل)، والخنشليل هو الماضي من الرجال في أموره و(الخنفقيق)، الدّاهية وقيل المرأة الخفيفة والجريئة[6].

---

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: فتح اللطيف شرح أرجوزة المكودي في التّصريف، ص190.

[2]- ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ص213.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ص220.

[5]- ينظر: أبو حفص الزّموري: فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، ص154.

[6]- ينظر: الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص185.

- وزن (فَعْلَلَان) مثل: (زَعْفَران)، و(فَعَوْلُلَان) نحو: (عَبَوْثُران)، بنت طيّب الرائحة و(فُعْلان) نحو: (عُثمان)[1].
- وزن(اِفْعَلَينة) مثل:(اِصْطَفَلِينة) الجرز المأكول[2].
- وزن(فَعْلَلُوت) مثل: (عَنْكَبُوت)، و(تَخْرَبُوت)، وهو الناقة الفارهة[3].

وذكر عمر أبو حفص (1411هـ) أبنية مزيد الرباعي مفصلة من خلال شرحه لأرجوزة المكودي في التصريف كالآتي:

(فُعَالِل)، و(فِعْلَال)، و(فَعْلَال)، و(فَعْلَالَاء)، و(فُعْلَال)،و(فِعِنْلال) و(فَعْلِلَاء) و (فَعْلَلَان) و(فَعْلَلَاء) وغيرها من الأوزان[4].

وهذا ماو رد عن قدماء الصرفيين كسيبويه (ت 180هـ)[5]، وأبي بكر ابن السراج (ت316هـ)[6] وابن جني (ت392هـ)[7]، وابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)[8] وغيرهم.

4-1-4-3- مزيد الخماسي:

تحدث أبو حفص الزّموري (ت 1411هـ) في شرحه لأرجوزة المكودي عن أبنية مزيد الخماسي وهي كالآتي:

- وزن (فَعْلَلَى) نحو (قَبَعْثَرَى) وهو الجمل العظيم والفصيل المهزول، ودابة تكون في البحر، والعظيم الشّديد[9].

---

[1]- ينظر: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص214.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ص216.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ص222.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ص172 وص173.

[5]- قال سيبويه:" أما النون فتزاد في فعلان خامسة ونحوه، وسادسةفي زعفران ونحوه"

[6]- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص219 وص220.

[7]- ينظر: ابن جني: التصريف الملوكي، ص77.

[8]- ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج1، ص161 وص162.

[9]- ينظر: أبو حفص الزّموري: فتح اللطيف على البسط والتعريف، ص147.

- وزن (فَعْلَلِيل) بفتح الفاء واللام الأولى، ويكون للاسم نحو: (سَلْسَبيل) اللين الذي لا خشونة فيه، والخمر، وعين في الجنة، وللصّفة (دَرْدَبيسْ) الدّاهية والشيخ العجوز الفانية[1].
- وزن (فُعَلِّيل) بضمّ ففتح فكسر اللام المشدّدة، فالاسم (خُزعبيل) الباطل، وللصفة (قُذَعْمِيل) الشيخ الكبير[2].
- وزن (فَعْلَلُول) بفتح الفاء واللام الأولى، وهو قليل، قالوا: (مَنْجَنُون) وهو اسم و(حَنْدَقُون) وهو صفة، و(المَجْنُون) التي تديرها الدّابة فارسي معرّب، و(حَنْدقُون) الرجل المضطرب والأحمق[3].
- وزن (فِعْلَلُول)، وهذا الوزن قليل، وهو صفة، قالوا: قِرْطبُوس، وإنّما المذكور في القاموس (طرقبوس) بتقديم الطاء الشديدة من العقارب[4].

وهذا ما أشار إليه قدماء الصرفيين كالمبرد (ت 285هـ)[5]، وابن السراج (ت316هـ)[6] (ت316هـ)[6] وابن جني (ت 392هـ)[7] في شرحه لكتاب التصريف للمازني، وابن عصفو ر عصفور الإشبيلي (ت669هـ)[8] وأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)[9]، وغيرهم.

---

[1]- ينظر: فتح اللطيف على البسط والتعريف، ص190.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ص150.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ص19.

[4]- ينظر: فتح اللطيف على البسط والتعريف، ص199.

[5]- ينظر :المبرد: المقتضب، ج1، ص57.

[6]- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص222.

[7]- ينظر: ابن جني: المنطق، ص76.

[8]- ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج1، ص163 وص164.

[9]- ينظر: أبو حيان الأندلسي: المبدع الملخّص من الممتع، ص61.

نستنتج ممّا سبق أن أبنية مزيد الخماسي التي تحدّث عنها أبو حفص الزموري (ت1411 هـ) هي نفسها التي تحدّث عنها علماء الصّرف الأقدمون كالمبرد وابن جني وغيرهم.

4-2- مصطلح الجامد:

أ -لغة:

جاء في معجم العين للخليل(ت 175هـ):" جَمَدَ:جَمَدَ الماء يَجمُد جَمادًا، ويقال لك: جامد هو المال وذائبه، والذائب: الظّاهر، والجامد" الغائب، الباطن، ويقال: ذابل فلان عليك حق، أي وجب وظهر، ومخّه جامدة، أي صلبة، ورجل جامد العين: قَلّ دمعه وسنة جامد: جامدة لا كلأ فيها ولا خصبٌ، وعينٌ جامد لا دمع فيها.

والجَمَدُ: الماء الجامد، وأجمد القوم: قلّ خيرهم وبخلوا..."[1] .

وجاء في لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ):" ما جُمِدَ من الماء، وهو نقيض الذوبان ورجل جامد العين قليل الدّمع، وشاة جامد، لا لبن فيها، وسنة جامد لا مطر فيها ورجل جماد الكفّ بخيل، والجماد البخيل، والجامد: الحدّبين الدارين..."[2].

أمّا علي الشريف الجرجاني (ت 816هـ) فقد عرّف الجمود بقوله:" الجمود هيئة حاصلة للنفس بها يقتصر على استيفائها ما ينبغي وما لا ينبغي"[3].

ب -اصطلاحا:

تعرّض القدماء من الصرفيين إلى مصطلح " **الجامد**" في مصنّفاتهم وذكر وه وبأنّه فالجامد ما لم يؤخذ من غيره، ودلّ على حدث أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء

---

[1]- الخليل: العين، ج1، ص257.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ج2، ص193 وص194.

[3]- الشريف الجرجاني: التعريفات، ص63.

الأجناس المحسوسة، مثل: رجل، شجر، بقر، وأسماء الأجناس المعنوية كـ: بصر، فهم وقعود، وقيام، وضوء، ونور، وزمان"[1].

ويرى بعضهم أن " **الاسم الجامد**" على ثلاثة أضرب هي:

- **الاسم الذات:**

وهو ما دلّ على شيء مادي محسوس يمكن أن يلمس أو يدرك بالحواس، نحو: فرس، جمل، رجل، وكلّ أسماء الأشخاص، والبقاع، والجبال، والأنهار، والبحار، والدوّل والمدن.

- **الاسم المعنى:**

وهو ما دلّ على شيء معنوي يدرك بالعقل نحو: الصّبر، العلم، الفهم، الذّكاء الحكمة.

- **الاسم المبني:**

و هو " الذي يلزم آخره صورة واحدة، سواء أكان يلزم السّكون أو حركة ثابتة كالضمائر وأسماء الإشارة، ما عدا " هذان" و" هاتان"، والأسماء الموصولة ماعدا " اللذان" و" اللتان" وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال، والأسماء المركبة نحو: أحد عشر وسيبويه، وبعض الظروف: حيثُ، أمس، الآن"[2].

4-3- مصطلح الاسم المشتق:

أ -لغة:

يقول ابن منظور:" اشتقاق الشيء بنيانه من المرتجل، واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف، أخذه منه، ويقال: شقّق الكلام إذا أخرجه

---

[1]- أحمد الحملاوي: شذ العرف في فن الصّرف، ص83.

[2]- ينظر: رجب عبد الجواد إبراهيم: أسسعلم التصريف- تصريف الأفعال والأسماء الخمسة، دار الآفاق العربية، 2002، ص133.

أحسن مخرج، واشتق الخصمان، تشاقا : تلاحا وأخذا في الخصومة يمينا وشمالا مع ترك القصد هو الاشتقاق، والشقّة: الأعداء..."[1].

ب -اصطلاحا:

يقول الخليل:"... والعرب تشتق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثلاثي المثقّل بحرفي التّضعيف، ومن الثلاثي المعتل، ألا ترى أنهم يقولون: صَلَّ اللّجام يصل صليلا ، فلو حكيت ذلك قلت: صَلَ تمُدُّ اللاّم وتُ ثقّلها، وقد خففتها في الصلصة وهما جميعا صوت اللّجام، فالثقّل مدٌّ والتضاعف ترجيعٌ يخ ف فلا [يتمكن لأنّه على حرفين] فلا يتقدّر للتصريف حتى يضاعف أو يثقّل [فيجيء كثير منه متفقً] على ما وضعت لك، ويجيء منه كثيرٌ مختلفا نحو قولك: [صَرّ الجندب صريرًا] وصرصر الأخطب صَرْصَرة فكأنهم [توهموا] في صوت الأخطب ترجيعا، ونحو ذلك كثـيرٌ مختلفٌ "[2].

وعقد يحيى بن معط (ت 628هـ) فصلا خاصّا بالمشتقات قائلا:

القول في بيان الاسم العامل *** كالفعل في المفعول أو في الفاعل

فالأول اسم فاعل للحـــال *** أو اســـم فاعل للاستقبـــال

ينصب مفعولا به كالفعـــل *** تقول: زيدٌ مبغـــض ذا البخـــل[3].

والملاحظ من قول ابن معط أنه استعمل مصطلح " الاسم العامل" للدلالة على مصطلح" الاسم المشتق" .

وتحدّث البجائي (ت744هـ) عن حروف الزّيادة وعلاماتها، وأشار إلى أن حروف الزيادة عشرة يجمعها قولك:" أمانٌ وتسهيل" وأمّا علاماتها فكثيرة وأصلها سقوط الحرف من

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص160.

[2]- الخليل: العين، ج1، ص56.

[3]- ينظر: عبد العزيز جمعة الموصلي: شرح ألفية ابن معط، ج1، ص216 وص217.

الأصل كسقوط ألف ضارب في أصله، وهو المصدر الذي يسميه أهل التصريف الاشتقاق، وهو ضربان: أكبر وأصغر...[1].

وذكر الفكون (ت 1073هـ) أن **المشتق**:" تغييرك للأصل الذي هو المصدر، وهو (فَضَل) إلى (أفْضَل) وهو أفعل تفضيل لإرادتك به الزيادة في الفضل، وكذلك تصييرك (عدلا) الذي هو مصدر أيضا (عادلا) اسم فاعل لإرادة معناه، وإلى (عَدَل) فعل ماض لإرادة الحدث الماضي، فهذه كلها تغيّرات في بنية الكلمة لتلك المعاني المرادة من المغيّر في تلك الأبنية"[2].

وفي باب المصدر تحدّث أيضا أطفيش (ت1332هـ) عن مصطلح **المشتق** بقوله: " المصدر: أصل المشتق من الفعل، والصّفات وأسماء المكان والزمان، والآلة والكثرة فكلّ من (نَصَرَ) و(يَنْصُرُ) و(انْصُرْ) مشتق من النصر بلا واسطة وذلك مذهب البصريين..."[3].

وأطلق عدّة بن تونس المستغانمي (ت 1371هـ) مصطلح "**الأمثلة المختلفة**" للدلالة على مصطلح **المشتقات** العشرة، وهي: المصدر، واسم المرّة، واسم النوع، واسم الزمان واسم المكان، واسم الآلة، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأسماء التفضيل، وأمثلة المبالغة[4].

---

[1]– ينظر: محمد بن يحيى البجائي:شرح لامية الأفعال، دراسة وتحقيق عيسى الغرري، وإشراف: المختار بوعناني، رسالة ماجستير في اللغة، جامعة وهران، الجزائر، 2007م، ص96 وص97.

[2]– الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص117 وص118.

[3]– امحمد بن يوسف اطفيش: الكافي في التصريف، دراسة وتحقيق: عائشة بن يطو، إشراف: مختار بوعناني، رسالة ماجستير في اللغة، جامعة وهران، الجزائر، 1423هـ–2002م، ص55.

[4]– ينظر: عدّة بن تونس المستغانمي: فك العقال عن تصرّف الأفعال، المطبعة العلوية، مستغانم، الجزائر، 1368 هـ، ص1.

وما أشار إليه هؤلاء الصرفيين ذكره القدماء الأوائل في مصنفاتهم كابن السراج (ت316هـ)[1] وابن جني (ت 392هـ)[2]، وعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)[3]، والزمخشري (ت538هـ)[4]، وابن الحاجب (ت646هـ)[5] وغيرهم.

4-4- مصطلح الاسم المذكر:

أ -لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ):" الذكّر الحفظ للشيء، والتذكير خلاف التأنيث، والذّكرُ خلاف الأنثى والجمع ذكور، وذكورة، وذكار، وذكارة، وذكرا ن وذكرة ويوم مذكّر، إذا وصّف بالشدة والصعوبة، وكثرة القتل، وطريق مذكّر: مخوّف صعبٌ"[6].

وذكر نور الدين عبد القادر (ت 1404هـ) أن " **الاسم المذكّر** " هو الذي يدلّ على ذكرأو على شيء معتبر كالذكر نحو: رجلٌ، وَلَدٌ، وثَوْرٌ [7]. وقسم الاسم المذكّر إلى نوعين هما:

- **الاسم المذكّر الحقيقي** : وهو ما دلّ على الذكور من الناس والحيوانات مثاله: سعيدٌ، أسدٌ.

---

[1]- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص122.

[2]- ينظر: ابن جني: المنصف، ص33 والخصائص، ج2، ص139 وص140.

[3]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص48.

[4]- ينظر: الزمخشري: شرح الأنموذج في النحو، ص124 وص125.

[5]- ينظر: ابن الحاجب: شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-2000م، ج2، ص422.

[6]- ابن منظور: لسان العرب، ج3، ص512.

[7]- ينظر: نور الدين عبد القادر: الوسيلة لعلم العربية، ص16.

- **الاسم المذكّر المجازي** : هو الذي اعتبروه مذكراً وهو في الحقيقة لاحياة له وليس بذكر ولا أنثى، مثاله: قصرٌ، سقفٌ، جبلٌ[1].

ب -اصطلاحا:

ورد مصطلح " **الاسم المذكّر**" عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) في قوله:" هذا شيء لم نسمع بالابن لحال الأب والأم، كما يقولون ذكور وبنات، [فإذا ذكروا ابن لبون وابن مخاض قالوا] ولكنهم يقولون: بنات لبون ذكور وبنات مخاض ذكور، هكذا كلام العرب، ولو حمله النحوي على القياس فذكّر وأنّث كان صوابا"[2].

كما ورد ذكر مصطلح " **الاسم المذكّر**" عند أبي علي الفارسي في باب المذكّر والمؤنّث في كتابه التكملة:" أصل الأسماء التذكير والتأنيث ثان له، فمن ثمّ إذا انضم إلى التأنيث في الأعلام والتعريف لم ينصرف نحو: امرأة سميت بقدم، وزينب، وإذا انضم إلى التذكير انصرف نحو: رجل يسمى أو جعفر"[3].

كما عرّف التهانوي (ت 1158هـ)مصطلح " **المذكر**" بنوع من التوسيع والتدقيق في قوله:" المذكر اسم مفعول من التذكير في اللغة ضدّ المؤنث، وعند النحاة اسم لا توجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديراً ولا حُكماً[4].

4-5- مصطلح الاسم المؤنث:

أ -لغة:

يقول ابن منظور (ت 711هـ) في لسان العرب:" والمؤنث: ذكر في خلق أنثى والإناث: جماعة أنثى ويجيء في الشعر أناثى، وإذا قلت للشيء تؤنّثه فالنعت بالهاء مثل المرأة فإذا قلت يؤنّث، فالنعت مثل: الرجل بغيرهاء، كقولك: مؤنثة ومؤنّث ويقال للرّجل:

---

[1]- الوسيلة لعلم العربية ، ص18 وص19.

[2]- الخليل: العين، ج1، ص259.

[3]- أبو علي الفارسي: التكملة، ص86.

[4]- التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص154 وص155.

أنثت تأنيثا، أي لنت له ولم تتشدّد، وبعضهم يقول: تأنّث في أمره وتخنّث والأينث من الرجال: المخنّث شبه المرأة"[1].

وذكر نور الدين عبد القادر (ت 1404هـ) أن " الاسم المؤنّث هو ما دلّ على أنثى أو على شيء معتبر كالأنثى مثاله: امرأةٌ، بنتٌ، بغلةٌ." [2] والاسم المؤنّث عنده على ضربين:

- **الاسم المؤنّث الحقيقي:** هو ما دلّ على الإناث من النّاس والحيوانات مثاله: أمّ أختٌ، عمّةٌ.
- **الاسم المؤنّث المجازي :** هو الذي اعتبروه مؤنثا وهو في الحقيقة ليس بمؤنث مثاله: مسطرة، مطرقة، حديقة[3].

ب -اصطلاحا:

ورد ذكر مصطلح " **الاسم المؤنّث**" عند الخليل (ت175هـ) في قوله: قال: الليث قلت للخليل: ما علامة اسم التأنيث؟ قال: ثلاثة أشياء: الهاء في قوله: قائمة والمدّة في : حمراء، والياء في : حَلْقَى وعَقْرى. وإنّما أنّث الإصْبَع لأنّها منفرجة فكلّ ما كان مثل هذا ممّا فيه الفرْج فهو مؤنث، مثل المنخرين، وهما منفرج ما بينهما."[4]

يظهر من قول الخليل أنه وضّح " **الاسم المؤنّث**" من خلال ذكر العلامات الثلاث الخاصّة به، وهي: الهاء، والمدّة، والياء.

وفي السياق نفسه يقول سيبويه (ت180هـ) في (باب تسمية المؤنث):" اعلم أن في مؤنث سميته بثلاثة أحرف كان منها حرفان بالتحريك لا ينصرف، فإنّ تسميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنا، وكانت شيئا مؤنثا، أو اسما الغالب عليه المؤنث: كسعاد، فأنت

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص179.

[2]- نور الدين عبد القادر: الوسيلة لعلم العربية، ص17.

[3]- التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص154.

[4]- الخليل: العين، ج1، ص312.

بالخيار: إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود . وتلك الأسماء نحو: (قِدر) و(عَنز)، و(دَعد)، و(جمل)، و(نعم)، و(هند)..."[1].

يقول أبو سعيد السيرافي (ت 268هـ):" قد قدمت أن الاسم المؤنث الذي إذا سمي به رجل لم ينصرف ممّا ليس علم التأنيث على ضربين ؛ أحدهما: أن يكون اسما معروفا مؤنثا قبل التسمية كـ (عناق) و(عقرب).

والآخر: أن يكون اسما اشتق لتسمية المؤنث المعرفة فقط، ولم يكن قبل ذلك اسما لشيء جاز أن يشتقوه للمذكر، فما اشتقوه للمذكر(قِباء)، و(حِراء)"[2].

وما يفهم من قول السيرافي أنّه ما اشتق للمذكر يصرفونه، ولو كان للمؤنث لم يصرفوه بحال، لأنّه أكثر من ثلاثة أحرف.

وقد تحدّث المبرد (ت285هـ) عن مصطلح " **المؤنّث**" في معرض حديثه عن هاء التأنيث في نحو: شاة، وثبة[3].

أمّا الفكون (ت 1073هـ) فلم يتحدث عن مصطلح "**المؤنّث**" و "**المذكّر**" صراحة وإنّما تعرّض إلى الحديث عن هاء التأنيث وتاء التأنيث، فخص الأولى بالأسماء والثانية بالأفعال.[4]

نستخلص ممّا سبق أن الصرفيين المتقدمين والمتأخرين في تناولهم لمصطلح "**المؤنّث**" و "**المذكّر**" لم يختلفوا كثيرا في تحديدهم لهما.

---

[1]– أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه للسيرفي، تح أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، المجلد الرابع، بيروت، لبنان، 1974م، ص11 وص12.

[2]– المصدر نفسه، المجلد4، ص16.

[3]– ينظر : المبرد: المقتضب، ج3، ص352.

[4]– ينظر: الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص124.

4-6- مصطلح الصحيح:

أ -لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ):" الصَّحُ والصّحة، والصّحاح خلاف السّقم وذهاب المرض، وقد صحّ فلان من علته واستصح وصحّحه الله، فهو صحيح وصَحاح بالفتح وكذلك صحيح الأديم، وصحاح الأديم بمعنى غير مقطوع، وهو أيضا البراءة من كل عيب وريب، وفي الحديث:" يُقاسم ابن آدم أهل النّار قسمة صِحَاحاً يعني قابيل الذي قتل أخاه هابيل، أي أنه يقاسمهم قسمة صحيحة، فله نصفها ولهم نصفها والصّحاح بالفتح يعني الصّحيح، يقال: دِرهم صَحِيح وصِحاحٌ."[1]

ب -اصطلاحًا:

تناول الخليل (ت 175هـ) مصطلح " الصّحيح" في معرض حديثه عن البناء الثلاثي الصحيح قائلا:" ... الثلاثي الصحيح أن يكون على ثلاثة أحرف ولا يكون فيها واو ولا ياء ولا ألف لينة، ولا همزة في أصل البناء، لأن هذه الحروف يقال لها حروف العِلل فكلّما سلمت كلمة على ثلاثة أحرف من هذه الحروف، فهي ثلاثي صحيح مثل: ضَرَبَ خَرَجَ، دخَلَ..."[2].

ويعدّ الخليل أوّل من استخدم مصطلح" الصّحيح" [3].

ويوضّح أبو علي الفارسي (ت 377هـ) مصطلح " الصّحيح" من خلال تقسيمه الأسماء إلى ضربين: صحيح ومعتل." فالصّحيح ما لم يكن فيه ياءٌ، ولا واوٌ، ولا ألفٌ

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص279.

[2]- الخليل: العين، ج1، ص59.

[3]- العين، ج1، ص57 وص58.

منقلبة أو ملحقة أو للتأنيث، وذلك نحو: بشر، وبكر، وجعفر، والمعتل: ما كان فيه ياءٌ أو واوٌ أو ألف منقلبة أو ملحقة للتأنيث"[1].

وعرّفه ابن جني(ت 392هـ) بـ: هو الحرف الذي يحمل الحركات [2]، ولا يلحقه الانقلاب الذي يلحق الياء، والواو [3]، ومثّل له بالحاء والسين والباء في الفعل (حَسِبَ يَحْسِبُ)[4].

وفي السياق نفسه يقول يحيى بن معط الزواوي (ت 628هـ):" وهو ما ليس بآخره ياء قبلها كسرة، ولا واو قبلها ضمة، ولا ألف"[5].

ويوضّح محمد بن عبد الكريم الطرفاوي البيضي (ت 1399هـ) مصطلح " **الصّحيح**" من خلال حديثه عن تصريف الأسماء بقوله:" إذا كان الاسم الذي نريده صحيحا أو منزلا منزلة الصحيح كرجل، وامرأة، وظبي، ودلو، زيدت الألف والنون، أو الياء والنون بدون عمل سواها فنقول: رجلان، امرأتان، ظبيان، دلوان"[6].

4-7- مصطلح الاسم المقصور:

أ -لغة:

ورد ذكر مصطلح " **المقصور**" عند الخليل (ت 175هـ) في قوله:" القصر الغاية وهو القصارى والقصر: المجدال: أي الفدان الضّخم، وجمع المقصورة : مقاصير ؛ وهو

---

[1]- ابو علي الفارسي: مقاييس المقصور والممدود، تح حسن هنداوي، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة السعودية العربية، الرياض، 1424هـ، ص15.

[2]- ابن جني: المنصف، ج1، ص225.

[3]- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[4]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، ج1، ص178.

[5]- يحيى بن معط الزواوي: الفصول الخمسون، ص155.

[6]- محمد بن عبد الكريم الطرفاوي البيضي: تمتع الطرف في علم الصّرف، ص53.

حيث يقوم الإمام في المسجد، وهذا قصرك: أي أجلك وموتك وغايتك، واقتصر على كذا أي قنع به.

والقصر: كفك نفسك عن شيء، وقصرت طرفي أي لم أرفعه إلى ما لا ينبغي، وقاصرات الطّرف في القرآن أي: قصرن طرفهنّ على أزواجهن لا يرفعهنّ إلى غيرهم ولا يردن بدلا والمقصورة المحبوسة في بيتها وخدرها لا تخرج[1].

ويسوق الخليل أمثلة " **للاسم المقصور**" مع تصاريفه في قوله:" العشى- مقصورا- مصدر الأعشى، والمرأة عشواء، ورجل عشوٌ، والأ عشى هو الذي لا يبصر بالليل وهو بالنهار بصير.وقد يكون الذي ساء بصره من غير عمى، وهو عرض حادث ربما ذهب. وتقول: هما يعشيان وهم يَعْشون، والنساء يَعْشيْن، والقياس الواو، وتعاشى تعاشياً مثله لأن كل واو من الفعل إذا طالت الكلمة فإنها تقلب ياءً"[2].

ويضيف أيضا بإيراد مثال آخر:" غِنى : الغنى : مقصور في المال، و استغنى الرجل: أصاب الغنى ، والغُنية: اسم من الاستغناء، وتغنّى على معنى استغنى . والغناء ممدود في الصوت"[3].

ب -اصطلاحا:

ورد مصطلح " **المقصور**" عند سيبويه (ت180هـ) بتسمية أخرى حيث أطلق عليه مصطلح " المنقوص" في قوله:" فالمنقوص كلّ حرف من بنات الياء، والواو وقعت لِؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنّما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصبٌ ولا رفعٌ ولا جرٌّ"[4].

---

[1]- الخليل: العين، ج3، ص394.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص188.

[3]- العين، ج4، ص450.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص536.

وقد مثّل بـ (مِنسَجْ) المقصورة عن (مِنْسَاج)[1].

و**الاسم المقصور** عند ابن جني (ت392هـ): هو الاسم الذي حذف حرف المدّ من وسطه نحو (لَبِقَ) فإنّه مقصور من (لبيق)، و(سَمِجَ) فإنّه مقصور من (سَمِيج)[2].

و (ثِيرة) فإنّه " مقصور" من " فِعالة " كأنّه في الأصل " ثيارة"، (...) ثم قصرت الكلمة بحذف الألف."[3]

كما عرّفه أبو علي الفارسي (ت 377هـ) بقوله:" والمقصور من الأسماء ما كان آخره ألفا، وكانت منقلبة عن ياء أو واو، أو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق، فالتي للتأنيث نحو: بشرى وحُبلى، ودَعوى...، والتي للإلحاق نحو: أرطى، ومِعْزى، ومصروف في النكرة وأمّا المنقلبة عن الواو والياء نحو: رجا ورحى، فرجا من الواو لقولهم: رجوان ورحى من الياء لقولهم: رحيان"[4].

وعرّفه ابن مالك (ت 672هـ) بمزيد من التوضيح بأنّه:" الاسم المتمكّن الذي في آخره ألف لازمة كـ " الفتى" احترز (بالمتمكن) عن (ذا) و نحوه من المبنيات التي آخرها ألف، و باللّزوم من المثنى المضاف المرفوع من الأسماء الستة في حال النصب لأنّ آخرها حينئذ ألف لكنها غير لازمة "[5].

وعرّفه يحيى بن معط الزواوي (ت 628هـ) بقوله:" المقصور هو ما آخره ألف مفردة نحو: عصا، ورحى، وحبلى"[6].

وذكر الفكون (ت1073هـ) مصطلح " **المقصور**" في فضل زيادة الألف، حيث قال:

---

[1]- الكتاب، ج4، ص356.

[2]- ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، 1986هـ، ج1، ص265.

[3]- ابن جني: المصنف، ج1، ص347.

[4]- أبو علي الفارسي: التكملة، ص75.

[5]- ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص86 وص87.

[6]- يحيى بن معط الزواوي: الفصول الخمسون، ص159.

" الألف وردت زائدة، وهي سادسة في أوزان منها وزن (فِعِّيلي) بتشديد العين مقصورا ومثله (هِجِّيرى)، و(قِتِّيتى)، و(حِثِّيتى)"[1]

أمّا أطفيش (ت 1332ه) فقد ذهب إلى وضع مقاربة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية في تحديد مصطلح " **المقصور**" بقوله: " يقال في الاصطلاح الألف المقصورة، والاسم المقصور حيث كانت الألف لازمة بعد فتحة لازمة في الاسم المعرب ويسمى مقصورًا لأنه قصر عن ظهر الحركة، أي منع أو قصر عن المدّ، أي منع منه،أو لأنه حبس عليه، أي كان آخر لا همزة بعده، فلا يسمى أخاك مقصورًا "[2].

وما نستخلصه أن مصطلح " **المقصور**" في مفهومه عند المتأخرين من علماء الصّرف هو نفسه عند المتقدمين .

4-8- مصطلح الاسم المنقوص:

أ -لغة:

ورد مصطلح " **المنقوص**" عند الخليل (ت 175ه) في قوله:"... ثب ى: الثّبة: العصبة من الفرسان، ويجمع: ثُبات وثُبين، قال عمر بن كلثوم:

فأمّا يوم لا نخشى عليهم *** فنصبح في مجالسنا ثُبينا.

والثُّبّى أيضا مثل: الثبات، وما كان من المنقوص مضموما أو مكسورًا فإنه لا يجمع بالتمام.

والثَّبة: وسط الحوض يثوب إليه بقية الماء، ومن العرب من يصغّرها: ثُوَيْبة يقول: هو من ثاب يثوب، والعامّة يصغّرونها على ثُبيّة، يتبعون اللفظ. والثّبة من الخيل لا يختلفون في تصغيرها على ثُبيّة، والذين يقولون: ثويبة في تصغير ثُبة الحوض لزموا القياس فردّوا إليها النّقصان في موضعها، كما قالوا في تصغير (رئة) رُوَيّة "[3].

---

[1]- الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص189.

[2]- أطفيش: شرح لامية، الأفعال، ج3، ص217.

[3]- الخليل: العين، ج8، ص248.

وعرّف ابن منظور (ت 711هـ) " **النقص**" بقوله:" النّقص: الخسران في الحظّ والنقصان يكون مصدرا، ويكون قدر الشيء الذّاهب من المنقوص. نقص الشيء نقصا ونقصانا، ونقيصة ونقصه، هو يتعدّى ولا يتعدّى، وأنقصه لغة وانتقصه وتنقصه: أحد منه قليلا قليلاً على ما يجيء عليه هذا الضرب من الأبنية بالأغلب"[1].

ب -اصطلاحا:

ذكر سيبويه (ت 180هـ) مصطلح " **المنقوص**" في (هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلى حرفا مكسورا إلى هذه الياء)، حيث قال:" اعلم أن الياء علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى، وذلك قولك: هذا قاضيّ هؤلاء جواريٌّ وسكنت في هذا الأّن الياء تصير فيها مع هذا الياء في الجرّ، لأن هذه الياء تكسر ما تلى"[2].

و استخدم سيبويه مصطلح " **المنقوص** " للدلالة على مصطلح " **المقصور**"[3]، وقد تبعه الفراء(ت207هـ) في هذه التسمية حيث لم يفرّق بين المنقوص والمقصور، ويؤيّد هذا قوله: " وما كان من اسم فيه ميم مفتوحة زائدة فهو من الواو والياء مقصور يكتب بالياء في نوعين مثل: (المقضى) و(المثوى)، وكذلك كل مصدر فيه زيادة من الفعل إذا كانت فيه الميم فهو منقوص مثل: (مقتضى) و(مُدّعى)[4].

وقد عدّ الخوارزمي (ت 232هـ) الأسماء المكوّنة من حرفين: (يدٌ) و(دمٌ) و(أخٌ) و(أبٌ) أسماء منقوصة[5]. بالنظر إلى نقص البنية.

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص675.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص414.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص536.

[4]- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد): المقصور الممدود، تح: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص12.

[5]- الخوارزمي: مفاتيح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دت)، ص31.

وعرّفه ابن معط الزواوي (ت 628 هـ) بقوله:" ما كان آخره ياءٌ قبلها كسرة نحو: القاضي فإعرابه: نصبا بفتخة ظاهرة، وفي رفعه وجرّه تقدّر الضمّة والكسرة استثقالا " [1].

كما عرّفه ابن مالك (ت 672هـ) بقوله:" والمنقوص هو الاسم المتمكّن الذي آخره ياء خفيفة لازمة بعد كسرة "[2].

وعرّفه ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) في معرض حديثه عن الذي تقّدر فيه الحركتان وأشار إلى "**المنقوص**" بقوله:" وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو: " القاضي" و " الداعي، تقول: (جا ء القاضي)، و(مررت بالقاضي)، و(رأيت القاضي) "[3].

وقد مثّل الفكون (ت 1073هـ) للدلالة على مصطلح " **المنقوص**" بقوله:" وأصل (راط) على هذا (راطيٌ) فأعِلّ إعلال (قاض)، فهو منقوص"[4].

في حين ذكر أبو عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي (ت 1372هـ) مصطلح "المنقوص " عندما تحدّث عن ياء المنقوص، فقال:

نواح جمع ناحية فمهـما *** كان المنصوب أصلا أومَنَابـا

وإلاّ فاحذف الياء اقتضاء*** من المنقوص يعرض كيف جاء[5].

---

[1]– يحيى بن معط الزواوي: الفصول الخمسون، ص159.

[2]– ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص87.

[3]– ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، (دت)، ص66.

[4]– الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص199.

[5]– أبو عبد لي البطيوي الرزيوي: المخطوطة الصرفية الثالثة (حذف ياء المنقوص)، دراسة وتحقيق: المختار بوعناني، مجلة القلم، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة السانية، وهران، العدد 3 مارس 2006م، ص68.

وذكر بعض المحدثين حين تكلّم عن (تصريف الأسماء)، فقال:" وإذا كان منقوصا محذوف الياء كقاضٍ وداعٍ رددتها في التثنية فتقول: قاضيان، وداعيان "[1].

4-9- مصطلح الاسم الممدود:

أ -لغة:

جاء في معجم العين للخليل (ت 175هـ) أنّ: " المدّ: الجَذْبُ، و المَدُّ: كثرة الماء أيّام المدود، والمديد: شعير يحبش ثم يبل فتضفره الإبل. ومدّ الله عمرك؛ أي جعل لعمرك مدّة طويلة "[2].

و ورد مصطلح " **الممدود**" في قوله:" والعَيْر: الحمار الأهلي والوحشي والجمع أعيار، والمعيوراء ممدودً: جماعة من العَيْر، وثلاث كلمات جئن ممدودات المعيوراء والمعلوجاء، والمشيوخاء على مفعولاء، ويقولون: مشيخة، أي مفعلة ولم يجمعوا مثل هذا والعَيْر: العظم الباقي في وسط الكتف، و الجميع: العيرة، و عَيْرُ النعل: وسطه"[3].

و" امرأة مديدة: أي طويلة، ورجل مديد القامة، أي طويل القامة، وطرف ممدّد أي ممدود بالأطناب، وشدّد للمبالغة، وتمدّد الرجل أي تمطى"[4].

ب -اصطلاحاً:

ورد مصطلح " **الممدود**" في كتب القدماء منها كتاب سيبويه (ت 180هـ)، حيث عرّف الممدود بقوله:" وأمّا الممدود فكلّ شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف، فأشياء يعلم أنّها ممدودة، وذلك نحو: الاستفتاء لأن استفتيت استفعلت مثل استخرجت "[5].

ويذهب أبو علي الفارسي (ت 377هـ) مذهب سيبويه في تحديد مصطلح

---

[1]- محمد بن عبد الكريم الطرفاوي البيض: تمتع الطرف في علم الصرف، ص53.

[2]- الخليل: العين، ج4، ص127.

[3]- العين، ج2، ص238.

[4]- ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص228.

[5]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص593.

" **الممدود**" بقوله:" وأمّا الممدود فما وقعت ياؤه أو واوه طرفا بعد ألف زائدة وذلك نحو: الاستشراء والاستسقاء لأنها بمنزلة الاستخراج، فكما أن الألف منه تقع قبل اللام كذلك تقع في الاستسقاء فيلزم أن تبدل من الياء إلى الهمزة فيكون ممدودًا لوقوع الهمزة بعد الألف الزائدة، وكذلك الاحتواء والاستشراء لأنهما بمنزلة الاحتقار "[1].

وي نفق ابن جني (ت 392هـ) معهما في تحديد مصطلح " **الممدود**" بقوله:" أمّا الممدود فكلّ اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف"[2]، نحو (كساء) و(شفاء) و(علاء)[3]. والممدود أيضا ما اكتنفه حرف المدّ نحو: (العواوير)[4].

وورد مصطلح " **الممدود**" عند يحيى بن معط الزواوي (ت 628هـ) في أثناء حديثه عن أقيسة الممدود، حيث قال:" ومن أقيسة الممدود أن يكون مصدرا لـ أفعل كـ أعطى إعطاءً، وكذلك مصدر ما زاد على ثلاثة أحرف نحو: رمى رما ء، واستدعى استدعاءً ومنها ما كان على فُعال من الأصوات كالعُواء، والدُّعاء، والبُكاء، وقد يقصر البكاء على معنى الحزن"[5].

وأشار أطفيش (ت 1332هـ) إلى مصطلح " **الممدود**" بقوله:" كراهة اجتماع المثلين ومن اجتماع ثلاث صور، الممدود المنوّن، المنصوب، ألف المدّ وألف الهمزة وألف التنوين نحو: قبضت عطاا، ولبست كساا، وشربت ماا "[6].

وتحدث محمد بن عبد الكريم (ت 1399هـ) عن مصطلح" **الممدود**" في تصريف الأسماء وذلك في قوله:" وإذا كان ممدودًا، فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية نحو: قراءان

---

[1]– أبو علي الفارسي: التكملة، ص76.

[2]– ابن جني: اللمع في العربية، تح: حامد المؤمن، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1985م، ص58.

[3]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص93.

[4]– ابن جني: المنصق، ص42.

[5]– يحيى ابن معط الزواوي: الفصول الخمسون، ص255.

[6]– أطفيش: الرسم في تعليم الخط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص11.

وضاءان في القرء، ووضاء، والأوّل: الناسك، والثاني: وضيء الوجه، ويجب قلبها واو وإذا كانت في التأنيث نحو: حمروان، وصحروان، في حمراء وصحراء"[1].

يتضّح ممّا سبق أن مصطلح " **الممدود**" في مؤلفات الصرفية الحديثة هو نفسه المستخدم في المصنفات القديمة عند سيبويه، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن مالك وغيرهم.

4-10- مصطلح الاسم المثنى:

أ -لغة:

ورد مصطلح " **المثنى**" في معاجم اللغة، فقد جاء في اللسان:" الثني: ضمّ واحد إلى واحد والثني الاسم، وأصل الثني الكفَ، وثن ى الشيء: جعله اثنين" [2]، وثنيت الشيء ثنية: جعلته اثنين، وثنى رجله عن دابته، ضمّ ساقه إلى فخذه فنزل عن دابته واثنان: اسمان قرينان لا يفردان، والمثنى: الثاني من أوتار العود"[3].

ب -اصطلاحا:

ورد مصطلح " **المثنى**" عند سيبويه في قوله:" اعلم أنك إذا ثنَيت الواحد لحقته زيادات: الأولى منهما حرف المدّ واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوّن يكون في الرفع ألفا، ولم يكن واو ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفا ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعا لما الجرّمنه أولى[4].

وتعرّض الزمخشري (ت 538هـ) إلى ذكر مصطلح " **المثنى**" في قوله:" المثنى : اسم لحقت آخره ألفا أو ياءً مفتوح ما قبل تلك الياء معنى التثنية ولحقت بعد الألف والياء

---

[1]- محمد بن عبد الكريم: تمتع الطرف في علم الصرف، ص53.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص710.

[3]- الخليل: العين، ج1، ص208.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص17.

نون مكسورة حال كونها عوضا عن الحركة، والتنوين اللّين في المفرد نحو: رجلان رجلين، فإن الألف والياء فيهما إنما لحقتا لتدلا على معنى التثنية"[1].

ولا يتبعد يحيى بن معط الزواوي (ت 628هـ) في تحديده لمصطلح " **المثنى**" عن سابقيه بقوله:" المثنى: وهو ما ألحقته ألفا رفعاً وياءً مفتوحًا ما قبلها نصبا وج را، ونونا في الأحوال الثلاثة مكسورة بدلا من التنوين، فتحذف لإضافة كحذفه، ولا يخلو المثنى من أن يكون صحيحًا أو معتلا، أو مقصورا، فيرد إلى أصله إن كان ثلاثيا نحو: رحى يردّ إلى الياء، وعصا يردّ إلى الواو، ومازاد على الثلاثي فكله يرد إلى الياء"[2].

أمّا عبد الكريم الفكون (ت 1073هـ) فقد ذكر مصطلح " **المثنى**" في أثناء حديثه عن زيادة النون في الجمع والمثنى، فقال:" هنا من محال اطراد زيادة النون، وذلك في جمع التصحيح وهو جمع المذكر السالم، وكذلك في المثنى، فمثال الأوّل (زيدون) و(عمرون) ومثال الثاني: (زيدان) و(عمران)"[3].

يتضّح ممّا سبق أن مصطلح "**المثنى**" الذي ورد عند المتأخرين من علماء الصرف هو نفسه عند المتقدمين الأوائل.

4-11- مصطلح جمع التكسير:

أ -لغة:

جاء في لسان العرب:"جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعًا، وجمّعه واجمعه فاجتمع، والمجموع: الذي جمع من هنا وهنا، وإن لم يجعل كالشيء الواحد، والجمع: اسم لجماعة من الناس، والجمع: مصدر قولك: جمعت الشيء، والجمع: المجتمعون وجمعه جموع"[4].

---

[1]- الزمخشري: شرح الأنموذج في النحو، ص92.

[2]- يحيى بن معط الزواوي: الفصول الخمسون، ص160 وص161.

[3]- الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص215.

[4]- ابن منظور: لسان العرب، ج2، ص200.

وجاء في معجم العين:" جمع: الجمع مصدر جمعت الشيء، والجمع أيضا: اسم لجماعة من الناس، والجموع: اسم استجمع السيل، أي: اجتمع واستجمع الفرس جريا قال: وسمي جمعٌ جمعًا، لأن الناس يجتمعون إليها من المزذلفة بين الصلاتين المغرب والعشاء الآخرة "[1].

ب -اصطلاحًا:

اهتم الصرفيون بمصطلح "**جمع التكسير**" اهتمامًا بالغًا قديما وحديثا، وقد ذكر سيبويه(ت180ه) مصطلح" **الجمع**" في باب سمّاه (هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية)، حيث يقول: " وذلك قولك: مسلمون، ورجلان ونحوهما، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل فأضفت إليه، حذفت الزائدتين الواو والنون، والألف والنون والياء والنون "[2].

وقال في موضع آخر (هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم لحقته التاء للجمع):" وذلك مسلمات وتمرات ونحوهما، فإذا سميت شيئا بهذا النحو، ثم أضغت إليه قلت: مُسلميٌ وتمريٌّ " [3].

أمّا عن مصطلح " **جمع التكسير**" ، فذكره سيبويه(ت 180ه) في (هذا باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم)، حيث قال:" سألت الخليل عن قولهم: الأشعرون فقال: إنّما ألحقوا الواو والنون كما كسّروا، فقالوا: الأشاعر، والأشاعث، والمسامع، فكما كسّروا مسمعا، والأشعث حين أرادوابني مَسْمَعٍ وبني أشعث ألحقوا الواو والنون، وكذلك الأعجمون، وقد قال بعضهم: النّميرون، وليس كلّ هذا النحو تلحقه الواو والنون، كما ليس كلّ هذا النحو يكسّر، ولكن تقول فيما قالوا، وكذلك وجه هذا الباب"[4].

وأشار سيبويه في موضع آخر إلى أوزان " **جموع التكسير**" ، فقال:" هذا باب تكسير الواحد للجمع)،أمّا ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) فإنّك إذا ثلثته إلى

---

[1]- الخليل: العين، ج1، ص239 و240.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص372.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص373.

[4]- الكتاب، ج3، ص410.

أن تعشره فإنّ تكسيره (أَفْعُل)، وذلك قولك: كَلْبٌ أَكْلُبْ، وكَعْبٌ أَكْعُبْ، وفَرْخٌ أفْرُخٌ ونَسْرٌ أَنسُرْ."[1]

وهذا ما أكّده المبرد (ت285هـ) في قوله:" أمّا ما كان من غير المعتل على (فعل) فإنّ بابه في أدنى العدد أن يجمع على (أَفْعُل)، وذلك قولك: كَلْبٌ وأَكْلُبْ، وفَلْسٌ وأَفْلُسْ فإن جاوزت إلى الكثير خرج إلى (فِعَال و(فُعُول)"[2].

وتعرّض يحيى بن معط (ت628هـ) إلى مصطلح " **الجمع**" من خلال تقسيم الجموع إلى جمع التكسير وجمع السلامة ويظهر هذا في قوله:" ما تغيّر فيه بناء الواحد إمّا بزيادة نحو: رجَال أو بنقصان نحو: كُتُبْ، أو بتغيير الحركات نحو: أُسْدٍ، وإلى جمع سلامة وهو إمّا مذكرّ أو مؤنّث"[3].

وعرّف نور الدين عبد القادر (ت 1404هـ) مصطلح " **الجمع**" بقوله:" ما دلّ على أكثر من اثنين مثاله (رِجَال) فهو جمع تكسير ومفرده (رَجُلٌ)، وكُتُب، وهو جمع (كِتاب)[4].

وأطلق على مصطلح " **جمع التكسير**" مصطلح " **الجمع المكسّر**" ، حيث استخدم المصطلحين على الخيار في قوله:" جمع التكسير أو الجمع المكسّر هو ما تغيّر فيه صورة المفرد مثاله: (رِجَال) وهو جمع تكسير ومفرده (رَجُلٌ)، فسمي هذا الجمع بهذا الاسم لأننا نكسر المفرد ونغيّره جمعا(رِجَالٌ)، وهو جمع تكسير ومفرده (رَجُلٌ)، فالرّاء في الجمع مكسورة وهي في المفرد مفتوحة، والجيم في الجمع مفتوحة وبعدها ألف، والجيم في المفرد مضمومة، فالمفرد وزنه (فَعُلٌ) والجمع وزنه (فِعَالٌ) "[5].

---

[1]– الكتاب، ج3، ص567.

[2]– المبرد: المقتضب، ج2، ص195.

[3]– يحيى بن معط الزواوي: الفصول الخمسون، ص161 وص162.

[4]– نور الدين عبد القادر: الوسيلة لعلم العربية، ص21.

[5]– المصدر نفسه، ص22.

ووظّف الفكون (ت 1073هـ) مصطلح " **الجمع**" حين تحدث عن حروف الإبدال (إبدال الياء واوا)، في قوله:" ومعناه: أن الياء المذكورة إنما يحكم لها بالإبدال إذا كانت في مفرد وأمّا إذا كانت في جمع، فإن الضمّة هي التي تقلب كسرة، والياء تصحّح ولا تبدل"[1].

واستعمل الفكون مصطلح " **جمع التكسير**" أثناء حديثه عن شروط وجوب إبدال الواو ياء ثم الإدغام، فقال:" بقي على الناظم شرط رابع لوجوب إبدال لم ينبه عليه وهو ألا يكون الثاني من الحرفين واواً تحركت في مفرد وجمع تكسير غير لام بعد ياء التّصغير، فإنّه يجوز فيه الإبدال والإدغام، كما يجوز التّصحيح، نحو: (جدول) و(جداول)"[2].

نستنتج ممّا سبق أن مصطلح " **جمع التكسير**" لقي الدلالة نفسها عند المتقدمين والمتأخرين من علماء الصرف.

4-12- مصطلح جمع الكثرة:

أ -لغة:

يعرّف مصطلح " **الكثرة**" في معجم لسان العرب" الكثرة، والكثْر، والكُثُر: نقيض القلّة ولا تقل الكِثرة بالكسر، فإنها لغة رديئة، وقوم كثير، وهو كثيرون، والكثرة نماء العدد يقال: كَثُرَ الشيء يَكْثُرُ كَثْرَةً، فهو كثير وكَثُرَ الشيء: أكثره، وقلّة وأقلّه، والكُثُر بالضّم من المال الكثير، يقال: ماله قلّ ولا كُثر"[3].

---

[1]- عبد الكريم الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص314.

[2]- المصدر نفسه، ص345.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، ج7، ص602.

ب -اصطلاحا:

يقول سيبويه (ت 180هـ) في أوزان الكثرة أنه إذا تجاوز العدد هذا البناء " قد يجيء على (فِعَال) وعلى (فُعُول) وذلك قولك: كلاب وكباش، ويقال، وأما(فُعُول) فنسور وبطون... وربما جاء(فعيلا) وهو قليل نحو :كليب وعبيد "[1].

وقال أيضا:" اعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به، وهي له في الأصل فأبنية أدنى العدد(أفْعُل) نحو: أَكْلُب، وأَكْعُبْ، و(أفعال) نحو: أجمال، أعدال، وأحمال و(أفعلة) نحو: أجْربة وأنصبة، و(فِعْلة) نحو غِلْمَةٌ، وصِبْيَةٌ، وفِتْيَةٌ، وإِخْوَةٌ، ووِلْدَةٌ، فتلك أربعة أبنية فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر، وإن شاركه الأقل "[2].

وأطلق أبو علي الفارسي (ت 377هـ) مصطلح " **العدد الكثير**" ليدل به على مصطلح " **جمع الكثرة**" حيث قال:" فأمّا جمعه الكثير فعلى (فِعال)، و(فُعول)، و(فُعْلان) و(فِعْلاَن)"[3].

وتحدّث يحيى بن معط الزواوي (ت628هـ) عن جمع الكثرة والقلّة، في قوله:

وبابُ فَعْلٌ في القلــة *** مالم يكن ثانية حرف علّة.

والكثرة الفُعول والفعال *** وغيره قِلّته الأفعـــــــال.[4]

وذكر الفكون (ت1073هـ) بناء المفعِلة للمكان للدلالة على الكثرة.[5]

وعرّف أطفيش (ت1332هـ) مصطلح " **الكثرة**" بقوله:" ومعنى اسم الكثرة موضع وشيء وكثرته، فمعنى مَذْأَبة: أرض، وذئاب، وكثرة الذئاب[6].

---

[1]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص567.

[2]- الكتاب، ج3، ص490.

[3]- أبو علي الفارسي: التكملة، ص148.

[4]- عبد العزيز بن جمعة الموصلي: شرح ألفية بن معط، ج2، ص452.

[5]- الفكون : شرح لامية الأفعال، تح ودراسة وردة أمسيلي، إشراف: عبد الله بوخلخال، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، رسالة دكتوراه، 1429هـ-2008م، ص314.

[6]- أطفيش: الكافي في التصريف، ص55.

ويذكر الطيّب المهاجي (ت1389هـ) في بناء (المَفْعَلة) بفتح الميم والعين وصفا للمكان للدلالة على الكثرة من اسم ما كثر فيه كقولهم الأرض مَسْبَعَة ومَأْسَدَة من : سَبَعٌ وأَسَدٌ كثير السُبُع والأسدة، وكذا مَذْأبة: كثيرة الذئب، ومضبعة كثيرة الضّبع، وما إلى ذلك من أسماء الأعيان الثلاثية المجردة، أمّا الثلاثي المزيد فيه، فقولهم: أرض مَفْعَاة كثيرة الأفعى بحذف الهمزة في أفعى، وقولهم: أرض مَثْقَاة، كثيرة القثا، فحذفوا إحدى التاءين والألف التي قبل الهمزة . ولا يصاغ وزن المفْعَلة إلاّ من أسماء الأعيان، كما أنها لا تصاغ إلاّ من اسم عين ثلاثي. إذا أريد الدلالة على كثرة الشيء بالمكان من غير الثلاثي وصف المكان بالكثرة مضافة إلى اسم ما كثر بالمكان من غير الثلاثي، كأن يقول: أرض كثيرة الضفدع، وكثيرة الثعلب، كما يقال، كثيرة التفاح، وكثيرة السفرجل أو الزعفران، أو البرتقال"[1].

أمّا ابن مالك (ت 672هـ) فقد فضّل تحديد أوزان جموع الكثرة على النحو الآتي:[2]

- (فُعْلٌ): وصف يكون للمذكّر على (أفْعُل) وللمؤنث على (فعلاء) نحو: أحمر حمراء، حُمْرٌ.
- (فُعُل): في كلّ اسم رباعي زيد قبل آخره مدّة نحو: قُذال، وقُذُلٌ، و حِمارٌ وحُمُرٌ.
- (فِعَلٌ): وهو جمع لاسم على (فِعْلَةٍ) نحو: كِسَرَةٌ، كِسَرٌ، وحِجَةٌ حِجَجٌ.
- (فُعْلَةٌ): وهو مطّردٌ في كلّ وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل كـ رَامٍ ورُمَاةٍ وقاضٍ وقُضَاة.
- (فَعَلَة): وهو مطّرد في وصف على فاعل نحو: كَامِلٌ وكَمَلَة، وسَاحِرٌ و سَحَرَة.
- (فَعْلَى): وهو جمع لوصف على (فعيل) بمعنى (مفعول) دال على هلاك أو تجوّع كقتيل وقَتْلَى وجَرِيح وجَرْحَى، وأَسِيرٌ، وأَسْرَى.

---

[1]– الطيّب المهاجي: مبادئ الصّرف، دراسة وتحقيق، فاطمة عبد الرحمان، إشراف: المختار بوعناني، جامعة السانية، وهران، رسالة ماجستير في اللغة، 2005م، ص57.

[2]– ينظر: ابن مالك: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص457.

- (فِعَلَةٌ):وهو جمع (الفُعُل) اسمًا صحيح اللام نحو: قُرُطٌ، وقِرَطَةٌ، ودُرُجٌ ودَرَجَةٌ ويحفظ في اسم على (فِعْل) نحو: قِرْدٌ وقِرَدَةٌ، أو على (فُعْل) نحو: غَرْدٌ و غَرَدَةٌ.
- (فُعَّلٌ): نحو ضَاربٌ وضُرَّبٌ، وصَائِمٌ وصُوَّمٌ، ومنها (فُعَّالٌ) نحو: صَائِمٌ وصُوَّامٌ وقائمٌ وقُوَّامٌ، ونَدَرُ(فُعَّل) و(فَعَّال) نحو: غَازٍ وغُزَّى، وعانٍ وعُنَّى.
- (فِعَالٌ): نحو: كَعْبٌ وكِعَابٌ، وثَوْبٌ وثِيَابٌ، وقِصْعَةٌ وقِصَاعٌ.
- و(فِعَالٌ) في (فَعَل) و(فَعَلة) نحو: جَبَلٌ وجِبَالٌ، وجَمَلٌ وجِمَالٌ.
- (فِعَالٌ) في (فِعْل) و(فُعْل) نحو: ذِئبٌ وذِئَابٌ، ورُمْحٌ ورِمَاحٌ.

واطّرد أيضا وزن (فِعَال) في كلّ صفة على (فَعِيل) بمعنى (فاعل) كـ كريم وكِرامٌ وكريمة وكِرامٌ ومَريضٌ ومِرَاضٌ.

واطّرد أيضا مجيء (فِعَال) جمعا لوصف على (فعلان) أو على (فعلانة) أو على (فعلى) نحو عطشان وعِطاش وعَطْشى، وندمانة ونِدَامٌ.

وكذلك اطّرد (فِعَالٌ) في وصف على (فُعْلاَن) أو على (فُعلانة) نحو: خُمصان خِماص و خمصانة و خماصٌ . و التزام (فِعال) في كل وصف على (فعيل) أو (فعيلة) معتل العين نحو: طويل و طِوَالٌ، و طويلة و طِوَالٌ.

- و(فَعُولٌ) في الاسم الثلاثي على (فَعِلَ) نحو: كَبِدَ وكَبُود، واطّرد (فُعُول) في اسم على (فَعِلَ) نحو: كَعِبَ وكُعُوبٌ، فَلِسَ وفُلُوسٌ.
- و(فُعْلَان) في اسم صحيح العين على (فُعْلٍ) نحو: ظُهْر وظُهْرَان، أو على (فعيل) نحو: قضِيبٌ وقُضْبَانٌ، أو على (فَعَل) نحو: ذَكَرٌ وذُكْران، وحَمَلٌ وحُمْلان.
- و(فِعْلان): في اسم (فُعَال) نحو: غُلامٌ وغِلْمان ، وغُرَابٌ وغِرْبَان، واطّرد (فِعْلَان) من (فُعْل) أو (فُعَل) نحو: عُودٌ وعِيدَان، حوتٌ وحِيتان.
- (فُعَلاء) نحو ظريف وظُرفاء، وكريمٌ وكُرماء، وينوب عن (فُعَلَاء (أَفْعِلَاء) نحو: شديد أشدّاء.

- (فَوَاعِل): وهو اسم على (فَوْعَل) نحو: جَوْهَر وجَوَاهِر، أو على (فَاعِل) نحو: طَابِع وطَوَابِع أو على (فاعلاء) نحو: قاصعاء قواصع، أو على (فاعِل) كاهل وكَوَاهِل.
- (فَعَائِل): نحو: سحابة وسحائب، رسالة ورَسَائِل.
- (فَعَالي) و(فَعَالَى) ويشتركان فيما كان على (فَعْلاء) اسما كـ صحراء وصَحَاري وصَحَارى أو صفة كعذرا عَذَارِي وعذارى.
- (فَعَالِيّ): هو جمع لكلّ اسم ثلاثي آخره ياء مشدّدة نحو: كرسيٌ وكراسيٌّ، وبرديٌ وبراديٌّ.
- (فَعَالِل): وشبهه في كلّ اسم رباعي مزيد فيه نحو: جعفر وجَعَافِر ويجمع بشبهه كلّ اسم رباعي مزيد فيه كـ جَوْهَرْ وجَوَاهِر، ومَسْجد و مساجد، وصَيْرِف صَيَارف.

نستخلص ممّا سبق ذكره أن هناك اتفاق في تحديد مفهوم مصطلح **جمع الكثرة** بين المتقدمين والمتأخرين من الصرفيين.

4-13- مصطلح جمع القِلّة:

أ -لغة:

جاء في معجم اللسان لابن منظور (ت 711هـ): " يُراد بالقلّة خلاف الكثرة، والقل خلاف الكثر، وقد قَلَّ قِلَّةً وقِلاًّ، فهو قليل وقُلال، وقَلال بالفتح عن ابن جني وقلّلَه وأقلّه جعله قليلا."[1]

ب -اصطلاحا:

ورد ذكر مصطلح " **جمع القلّة**" من غير تصريح عند سيبويه (ت 180هـ) في قوله:" أمّا ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) فإنّك إذا ثلّثته إلى أن

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج12، ص181، مادة (قلل).

تعشره فإنّ تكسيره (أفعُل) وذلك قولك: كَلْبٌ وأكْلُبٌ، وكَعْبٌ وأكْعُبٌ، وفَرْخٌ وأَفْرُخٌ ونَسْرٌ وأَنْسُرٌ."[1]

في حين نجد أبو علي الفارسي (ت 377هـ) يُسمي مصطلح " **جمع القلّة**" بـ مصطلح " **العدد القليل**" في قوله:" فما كان من الأسماء على (فَعْل) فإنّ جمعه في العدد القليل (أَفْعُل)، والعدد القليل يحدّ بأنه العشرة فما دونها، وأبنية الجمع القليل: (أَفْعُل) و(أفْعَال) و(أَفْعِلة) و(فِعْلَة)، وذلك نحو: كَعْبٌ وأَكْعُبٌ، كَلْبٌ وأكلُبٌ، ونَسْرٌ وأنْسُر، وفَرْخٌ وأَفْرُخٌ"[2]. وقد حدّه ابن الحاجب (ت646هـ)[3] بالمفهوم نفسه.

وذكر يحي بن معط الزواوي (ت 628هـ) مصطلح " **جمع القلّة**" مع " جمع الكثرة" [4].

أمّا أطفيش (ت 1332هـ) فقد تحدّث عن **جمع القلّة** من باب جمع الكثرة، إذ يقول: " جمع الكثرة: وهو جمع الكثرة أريد به القلّةإن أريد مثل (الفعليلة) لقلّتها أو الكثرة إن أريد (الافعلاّل) بتشديد اللام الأولى، وهو الكثير أو أراد الكثر ة، ولو أراد مثل (الفعليلة) لأن من تتبعها وجد كثيرا زائدا على عشرة وجمع القلّة، أو أراد المثل منطلقا."[5]

نستنتج مما سبق أن مصطلح " **جمع القلّة**" عند القدماء هو نفسه عند المتأخرين من علماء الصّرف.

4-14- مصطلح اسم الجمع:

أ -لغة:

جاء في معجم العين للخليل (ت 175هـ):" وقال بعضهم: العِرْقَاةُ إنّما هي أرومة الأصل التي تتشعب منها العروق على تقدير سعلاة، وهي عرق يذهب في الأرض سُفلاً

---

[1]- سيبويه : الكتاب، ج3، ص567.

[2]- أبو علي الفارسي: التكملة، ص 148.

[3]- ينظر: ابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو، ج2، ص190.

[4]- عبد العزيز بن جمعة الموصلي: شرح ألفية ابن معط، ج2، ص452 وص453.

[5]- أطفيش: شرح لامية الأفعال، ج4، ص372.

ويقال: العَرَقات: جمع العَرَق، الواحدة عَرَقَةٌ، وهي أرومة التي تذهب سُفلا في الأرض من عُروق الشّجر في الوسط، وتاؤه كتاء جمع التأنيث، ولكنهم ينصبونه كقولهم: رأيتُ بناتك لخفته على اللسان، لأنه مبنيٌّ على فِعَال، والعِرْق: نبات أصفر يصبغ به وجمعه عُروق."[1]

ب -اصطلاحا:

تحدّث سيبويه (ت 180هـ) عن مصطلح " **اسم الجمع**" في (هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحدة، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلاّ أن لفظ هـمن لفظ واحده) وذلك قولك: ركب، وسفر، فالركب لم يكسر عليه راكب)[2].

وفي السياق نفسه تحدّث أبو علي الفارسي (ت 377هـ) في (باب ما يقع في أبنية الأسماء المفردة على الجميع كقوم وذود، إلاّ أنّه من لفظ واحده)[3].

وعرّف الرضي الاستراباذي (ت 686هـ) مصطلح " **اسم الجمع**" في شرحه لشافية ابن الحاجب بقوله:" اسم الجمع اسم مفرد بخلاف لفظ الجمع ، والدليل على إفراده جواز تذكير ضميره."[4]

ويوضّح نور الدّين عبد القادر (ت 1404هـ) مصطلح " **اسم الجمع**" بقوله: " ما دل على جماعة ولا مفرد له من لفظه نحو: خيل بل نقول في ال مفرد: حصانٌ، وفرس للذكر والأنثى ويجمع خيل على خيول، فخيل لا واحد له من لفظه بل من معناه."[5]

---

[1]- الخليل: العين، ج1، ص152 وص153.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص624.

[3]- أبو علي الفارسي: التكملة، ص178.

[4]- الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص333.

[5]- نور الدين عبد القادر: الوسيلة لعلم العربية، ص23.

وذكره عبد الكريم الفكون (ت 1073هـ) في شرحه لكلمة (صَحْبة) فقال:" صَحْبة هو اسم جمع لصاحب كـ (ركب) و(راكب)."[1]

يتبيّن لنا ممّا سبق أن مصطلح " **اسم الجمع**" عند المتأخرين هو نفسه عند المتقدمين من علماء الصّرف الأوائل.

4-15- مصطلح جمع الجمع:

تحدّث سيبويه (ت 180هـ) عن مصطلح " **جمع الجمع**" في (باب جمع الجمع) حيث قال:" أمّا أبنية أدنى العدد فتكسر منها (أَفْعِلة) و(أَفْعُل) على (أَفَاعِل) لأنّ (أَفْعُلاً) بزنة أفعل، و(أفعِلة بزنة أفعلة، كما أن (أفعالاً) بزنة (إفيعال) وذلك نحو: أيدٍ أيادٍ."[2]

وتناول أبو علي الفارسي (ت 377هـ) مصطلح " **جمع الجمع**" بالدلالة نفسها التي ساقها سيبويه، في قوله:" اعلم أنهم قد جمعوا أفْعِلة وأفعُلاء على أفَاعِل، فقالوا: أيد وأيادٍ وأوطب وأواطب وأسيقة أساقٍ وأسورة أساور."[3]

أمّا عند المتأخرين من العلماء فنجد نور الدين عبد القادر(ت 1414هـ) الذي وظّف مصطلح " **جمع الجمع**" مطلقا عليه تسمية **صيغة منتهى الجموع** في قوله:" قد تجمع بعض الجموع جمعا ثانيا، ذلك للدلالة على المبالغة، أي الكثرة، وجمع الجمع يسمى أيضا صيغة منتهى الجموع وهو مسموع عند العرب."[4]

نستنتج ممّا سبق ذكره أن المصنفات الصرفية الحديثة تعرضت لـ لمصطلح " **بصيغة منتهى الجموع**" للدلالة على ما جاء عند القدماء من علماء الصرف بـ مصطلح " **جمع الجمع**".

---

[1]- الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص100.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص618.

[3]- أبو علي الفارسي: التكملة، ص185.

[4]- نور الدين عبد القادر: الوسيلة لعلم العربية، ص23.

4-16- مصطلح التّصغير:

أ -لغة:

ورد مصطلح " **التصغير**" في معجم العين للخليل(ت 175هـ) في قوله:"... والثّبة وسط الحوض يثوب إليه الماء، ومن العرب من يصغّرها. ثويبة، (...) والعامّة يصغّرونها على ثبيّة" [1].

وجاء في لسان العرب لابن منظور(ت 711هـ) مصطلح " **التّصغير**":" الصّغر ضدّ الكبر وصغره وأصغره، جعله صغيرا، وأصغرت القِربَة: خرزتها صغيرة، والتّصغير للاسم والنعت يكون تحقيرًا، ويكون شفقةً ويكون تخصيصًا، والتصغير يجيء بمعان شتّى: منها ما يجيء للتحقير في غير المخاطب، ومنها ما يجيء للذم والعطف والشفقة نحو: يا بنيّ يا أخيٌ، ومنها ما يجيء بمعنى التقريب، ومنها ما يجيء للمدح"[2].

ب -اصطلاحا:

ورد مصطلح " **التّصغير**" في كتب القدماء، فقد عرّفه سيبويه(ت 180هـ) في (هذا باب التّصغير) بقوله:" اعلم أنّ التَصغير إنّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة على فُعَيْل وفُعَيْعِلْ وفُعَيْعِيل، أمّا (فُعَيْل) فلمّا كان عدّة حروفه ثلاثة أحرف وهو أدنى التّصغير، لا يكون مصغّر على أقلّ من فُعَيْل، وذلك نحو: فُلَيْس، وجُمَيْل، وجُبَيْل.

وأمّا (فُعَيْعِل) فلمّا كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني، وذلك نحو: جُعَيْفِر ومُطَيْرِف.

وأمّا (فُعَيْعِيل) فلمّا كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واوًا أو ألفًا أو ياءً، وذلك نحو قولك: في مصباح: مُصَيْبيح، وفي قنديل: قُنَيْديل، وفي كردوس: كريديس"[3].

---

[1]- الخليل: العين، ج8، ص248.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص341 وص342.

[3]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص415 وص416.

وهذا ما ذهب إليه المبرد(ت 285هـ) حين قال:" وذلك أن كلّ تصغير لا يخرج من مثال: فُلَيْس، و دُزَيْهم، ودُنَينِير، فإن كانت في آخره زائدة لم يتعدّ بها، وصغّر على أحد هذه الأمثلة ثم جيء بالزوائد مسلّمة بعد الفراغ من هذا التّصغير"[1].

وعرّفه يحيى بن معط (ت 628هـ) بقوله:" والتّصغير: أن تأتي إلى اسم فتضمّ أوّله وتفتح ثانيه، وتلحق ياء التّصغير ثالثة ساكنة، وتكسر ما بعدها إلاّ أن يكون حرف إعراب أو فيه هاء التأنيث، أو ألفه الممدودة، أو المقصورة، أو ألف أفعال، أو ألف فعلان. وأبنية التّصغير ثلاثة: (فَعِيلٌ)، و(فُعَيْعِلْ)، و(فُعَيْعِيل) كـ فُلَيْس، ودُرَيْهِم ودُنَيْنِير.

- فُعَيْل: هو تصغير كُلّ بناء ثلاثي.
- فُعَيْعِل: هو تصغير كُلّ بناء رباعي أو خماسي حذفَ منه ولم يعوّض.
- فُعَيْعِيل: هو تصغير كلّ بناء خماسي زاد على أربعة أحرف قبل آخره حرف مدّ ولين، أو حذف منه وعوّض، تقول: سفرجل إذا لم تعوّض منه، فإن عوّضت قلت سُفَيْرِيجْ. وإن زاد على خمسة أحرف حذفته فتقول: في نحو: مُكَيْسيبٌ: مُكَيْسِبٌ وإن كان نافصا عن ثلاثة أحرف ردَدْت ما حُذِف منه، وإن كان في أوّله: تقول في عدّة: وُعَيْدة وأُعَيْدة، وإن كان في وسطه رددته، فتقول: في سنة سُنَيّة، وسنيهة وفي مُذْ مُنَيْذ.

وكذلك إن كان في آخره، فتقول: في أبٍ: أبِيٌّ، وفي فمٍ: فُوَيْهٌ، وفي ذو: ذوي مالٍ وكلّ مؤنث على ثلاثة أحرف ليست فيه علامة التأنيث، فإنك تردّ إليها الهاء في تصغيره إلاّ في ستة مواضع: القوس ، والنّاب، والدّرع، والحرب، والعرب، والعِرس"[2].

وقد اختصر ما جاء به يحيى بن معط من مفاهيم حول مصطلح " **التّصغير**" الحضرمي (ت930هـ) في تحفته قائلا:

---

[1]– المبرد: المقتضب، ج2، ص236.

[2]– يحيى بن معط الزواوي: الفصول الخمسون، ص248 وص249.

وإن تُرِدْ تصغير الاسم المحتقرْ *** أمّا لهوان وإمّا لِصِغَرْ

فضمّ مبْـــداهُ لهذي الحادثة *** وزده ياءً ليكون ثالثَهْ

تقول في فُلَيـــْسٌ يـا فتى *** وهكذا كُلُّ ثلاثي أتى.[1]

والمقصود من قول الحضرمي أنّك إذا أردت تصغير الاسم إمّا لإهانته أي تحقيره وإن كان كبيرًا كجُمَيْل في جمل، وإمّا لكونه صغيرًا في نفسه كـ طُفيل في طفل، فيكون بضمّ أوّله، وزده ياء بعد ثانيهـ ثالثة، فيكون على وزن (فُعَيْل) وهذا الوزن مطّرد في كلّ اسم ثلاثي سواء كان مفتوح الأوّل كـ فَلْسٌ أو مكسور كـ حِبْرٍ، أو مضموم كـ قُفْل.

ثم يضيف إنّ كان الاسم الثلاثي مؤنثا ومعرى عن تاء التأنيث أردفته هاءً بقوله:

وإنْ يَكُنْ مُؤنثًا أردفتـهـ *** هَاءً كما تُلحق لو وصفتهْ

فصغّر النّار على نويرة *** كما تقول ناهمنيـــــرة

وصغّر القِدرَ فقل قُدَيره *** كما تقول قِدرة كبيـــرة[2].

أي إن لم يكن الاسم الثلاثي مؤنثا عاريا عن تاء التأنيث كنار، وقدر، وعين، وأذن وكتف، وكبد، وساق، وقدم ألحقته في تصغيره تاء التأنيث، كما تلحق التاء في الوصف لأن التصغير نوع من الوصف، فتقول: نُوَيْرة وقُدَيْرة.

[1]– الحضرمي (محمد بن محمد عمر بحرق): تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب على ملحة الإعراب وسُنخة الآداب، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ-2000م، ص35.

[2]– تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب على ملحة الإعراب وسُنخة الآداب ، ص 35.

وورد مصطلح " التصغير" بهذه الدلالة عند جملة من الصرفيين المتأخرين كـ عبد الكريم الفكون (ت 1073هـ)[1] ومحمد بن أب المزمرّي (ت 1160هـ)[2]وأمحمد بن يوسف أطفيش (ت1332هـ)[3]، وعمر بن أبي حفص الزموري (ت1414هـ)[4] وغيرهم.

4-17- مصطلح النّسب:

أ -لغة:

جاء في معجم العين للخليل (ت 175هـ): " النّسب في القرابات، فلان نسيبي وهؤلاء أنسابي، ورجل منسوب: ذو حسب ونسب، والنسبة مصدر الانتساب."[5]

و" النسب: نسبُ القربات: وهو واحد الأنساب . ابن سيده: النِّسْبةُ والنُّسْبَةُ.والنّسْبُ:القرابة و قيل : هو في الآباء خاصّة ؛ و قيل : النِسبة مصدر الانتساب و النِّسْبَةُ : الاسم . التهذيب: النّسب يكون بلآباء، ويكون إلى البلاد، ويكون في الصناعة"[6].

ب -اصطلاحا:

تحدّث القدماء من الصرفيين عن مصطلح " **النّسب**" ونجد في مقدمتهم سيبويه(ت180هـ) حيث يسمي باب النّسبة بباب الإضافة، فيقول:" اعلم أنّك إذا أضفت رجلا إلى رجل فتجعله من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيّ أو قبيلة.

---

[1]- ينظر: الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص100.

[2]- ينظر: محمد بن أب المزمرّي: شرح روضة النسرين في مسائل التمرين، دراسة وتحقيق: أحمد جعفري، إشراف: المختار بوعناني، رسالة ماجستير في اللغة، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2003م، ص59.

[3]- ينظر: أمحمد بن يوسف أطفيش: الكافي في التصريف، ص87.

[4]- ينظر: عمر بن أبي حفص الزموري: فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، ص273.

[5]- الخليل: العين، ج4، ص214.

[6]- ابن منظور: لسان العرب، ج14، ص242.

و اعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنهم ممّا يغيّرونه عن حاله قبل أن تُلحق ياءي الإضافة، وإنّما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجّعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه مالم يكن"[1].

وهذا ما أكده المبرد (ت 285هـ) حيث عقد بابًا سمّاه (هذا باب الإضافة وهو باب النّسب)، إذ يقول:" اعلم أنّك إذا نسبت رجلا إلى حيّ أو بلد أو غير ذلك ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياء شديدة، ولم تخفّفها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم وذلك قولك: هذا رجل قيسيٌ وبكويٌ، وكذلك كُلُّ ما نسبته إليه"[2].

ويتفق أبو علي الفارسي(ت 377هـ) مع المبرد في تحديد مصطلح " **النّسب**" في باب النّسب، حيث يقول:" إذا نسبت رجلا إلى أب، أو بلد، أو صناعة زدت على اسم الأب واسم البلد اللذين تنسُب إليهما ياءين الأولى منهما مدغمة في الثانية، وكسرت ما كان آخر قبل إلحاق الياءين بالاسم وذلك نحو قولك: هاشميٌ، وتميميٌّ، وبصريٌّ وكوفيٌّ ونحويٌّ(...)و يصير الاسم الملحق الياءين له صفة للذي تنسب إليه هذه امرأة تميميّة وتلك عمامة كوفيّةٌ، ومررت برجل هاشميٌّ أبوه، ومصريٌّ حماره"[3].

وفي السياق نفسه عرّفه يحيى بن معط الزواوي (ت 628هـ) بقوله:" هو أن تعزو الاسم إلى أب أو قبيلة، أو حيّ، أو صناعة بياء مشدّدة في آخر الاسم مكسور ما قبلها فقد يعوّض عن إحدى الياءين ألف فتقول في يمنيٌّ يمانٍ وكذلك في شاميٌّ شامٍ، ولا يجوز التشديد مع الألف، لأنه جمع بين العوّض والمعوّض عنه، وبين ياء النّسب وهاء التأنيث شبه لأنها للفرق بين الواحد والجمع، فتقول: رُومٌ للجنس، ورومميٌّ للواحد، كما تقول: ثمر للجنس، وللواحدة ثمرة.

---

[1]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص335.

[2]- المبرد: المقتضب، ج3، ص133.

[3]- أبو علي الفارسي: التكملة، ص50.

وتلحق الياء لا للنسب فيه، فتقول: بخيٌّ وكرسيٌّ، كما تلحق الهاء بمعنى التأنيث لا للتأنيث في نحو: ظلمة وغرفة، فلذلك إذا لحقت ياء النّسب لما فيه ها ء التأنيث حذفت فتقول في النّسب إلى مكّة: مكيٌّ، وإن ألحقته هاء التأنيث، فتقول: مكيّة لأن الهاء وقعت بعد ياء النّسبة"[1].

ويلخّص الحضرمي (ت930ه) مصطلح "**النّسب**" في أمثلة من خلال هذه الأبيات:

وكلُّ منسوب إلى اسم في العربْ *** أو بلدة تلحقه ياء النّسبْ

فشدّد الياء بلا توقف *** من كُلّ منسوب إليه فاعرِفْ

تقول قد جاء الفتى البكريُّ *** كما تقول الحسن البصريُّ

وإن يكن في الأصل هاءً فاحذف *** كمثل مَكيْ وهذا حرفي.[2]

ومعنى قوله أنّك إذا نسبت إلى قبيلة أو بلد أو نحوهما ألحقت في آخره ياء النّسب وهي مشدّدة ومكسور ما قبلها،وسبب تشديدها لئلا تلتبس بياء النفس وإن كان فيه تاء تأنيث كمكة والبصرة حذفتها لئلا يجتمع في اسم زيادتان متطرفتان، فتقول: قرشيْ وبكريْ وملكي.

واتفق معه جملة من الصرفيين كـ الفكون (ت 1073ه)[3]، ومحمد بن أب المزمرّي (ت1160ه)[4]، وأطفيش (ت1332ه)[5].

نستنتج ممّا سبق ذكره أن مصطلح " **النسب**" لقي اهتماما بالغًا لدى القدماء من علماء الصّرف كسيبويه والمبرد وأبي علي الفارسي، وبالاهتمام نفسه عند المتأخرين كالفكون وأطفيش والحضرمي.

---

[1]– يحيى بن معط الزواوي: الفصول الخمسون، ص251 وص252.

[2]– الحضرمي: تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب، ص38.

[3]– ينظر: الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص124.

[4]– ينظر: محمد بن أب المزمرّي: روضة النسرين في مسائل التمرين، ص36.

[5]– ينظر: أطفيش: شرح لامية الأفعال، ج1، ص92.

5 -المصطلحات الصّرفية الخاصّة بالمصدر ومشتقاته:

5-1- مصطلح المصدر:

أ -لغة:

جاء في لسان العرب: " الصّدر أعلى مقدم كلّ شيء، وأوّله حتّى إنّهم يقولون صدر النّهار والليل، والصّدر: واحد الصّدور، والمصدور: الذي يشتكي صدره، صُدِرَ فهو مصدور، يريد : أن من أصيب صدره لابّد له أن يسعل، وصدور الوادي: أعاليه ومقادمه والمصدّر: أوّل القداح الغفل التي ليست لها فروض ولا انصباء التهذيب، قال الليث: المصدر أصل الكلمة التي تصدر عنها الأفعال وتفسيره: أن المصادر كانت أو الكلام: كقولك الذهاب والسّمع، والحفظ، وإنّما صدرت الأفعال عنها."[1]

ويضيف محمد بن محمد بن أحمد بن علي الصباغ الهواري (ت 936هـ):" اعلم أن المصدر هو الموضع الذي تصدر من الإبل عند شربها الماء."[2]

ب -اصطلاحا:

ورد مصطلح " **المصدر**" في كتب التراث، إذ نجد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) يذكره بقوله:" والمصدر: أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال وتفسيره أن المصادر كانت أوّل الكلام، كقولك: الذّهاب، والسّمع والحفظ، إنّما صدرت الأفعال عنها فيقال: ذهب ذهابًا، وسَمِعَ سَمْعًا وسَمَاعًا، وحَفِظَ حِفْظًا"[3].

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص291.

[2]- أحمد بن علي الصباغ الهواري: الدّرر الصّباغية في شرح الأجرومية، دراسة وتحقيق: عطية هزرشي، إشراف: الشريف مريبعي، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2005م/2006م، ص164.

[3]- الخليل: العين، ج4، ص383.

وذكر سيبويه (ت 180هـ) مصطلح " **المصدر**" في باب (هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به، ومصادرها) أنّ " الأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ، ويكون المصدر فعلا والاسم فاعلاً."[1]

وقوله أيضا في (باب مصدر ما لحقته الزّوائد من الفعل من بنات الثلاثة):

" فالمصدر على أَفْعَلْتُ إفعالا أبداً . وذلك قولك: أَعْطَيْتُ إعطَاءً، وأخرجت إخراجًا، وأما افتعلت فمصدره عليه افتعالا، وألفه موصولة كما كانت موصولة في الفعل".[2]

وذكره المبرد(ت 285هـ) في (هذا باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة) بقوله:

" أمّا ما كان من ذوات الأربعة، فإنّ الفعل منه يكون على (فَعْلَلَ) ماضيا، ويكون مستقبله على (يُفعْلِلُ) ومصدره على (فَعْلَلَة) و(فعلال) نحو: دحرجته دحرجةً، وزلزل الله بهم زلزلةً"[3].

كما تحدّث أبو علي الفارسي(ت 377هـ) عن مصطلح " **المصدر**" في (باب المصادر والأفعال المشتقة منها وأسماء الفاعلين والمفعولين الجارية عليها وأسماء الأمكنة المأخوذة من ألفاظها)، فقال:" اعلم أنّ أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سنن في القياس، كما لم تحتلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلفت المصادر اختلف سائر أسماء الأجناس دلّ على أنّ الأفعال مشتقة منها، وأنها غير مشتقة من الأفعال"[4].

وما يستخلص من قول أبي علي الفارسي أن أسماء الفاعلين والمفعولين هي مشتقة من المصادر وليس من الأفعال.

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص5.

[2]– المصدر نفسه، ج4، ص78.

[3]– المبرد: المقتضب، ج2، ص95.

[4]– أبو علي الفارسي، التكملة، ص211.

وذهب محمد بن يحيى البجائي (ت 774هـ) إلى الوقوف على أبنية المصادر في شرحه للامية الأفعال لابن مالك، إلى أن للمصادر صّيغ وحصرها في ستة وأربعون وزنا منها مقيس وغير مقيس[1].

وحاول المتأخرون من علماء الصّرف كالشّيخ أطفيش(ت 1332هـ) تحديد مصطلح" **المصدر**" من خلال الوقوف على مباحثه بقوله:" المصدر أصل اشتق منه الفعل والصفات وأسماء المكان والزمان، والآلة والكثرة . فمعنى المصدر: الحدث فقط ومعنى الفعل: الحدث والحدوث والزمان، والمصدر معناه: موضع الصدور: أي موضع تصدر منه الصيّغ من فعل وغيره"[2].

كما عرّف الطيّب المهاجي (ت 1389هـ) مصطلح " **المصدر**" من خلال تحديد أوزانه بقوله: " للفعل مدلولان: الحدث والزّمان، المصدر أحد المدلولين: وهو الحدث والمصدر مقيس ومسموع، والمسموع ليس له ضابط وطريق معرفته تتوقف على ثبوت السّماع الصحيح والمقيس منضبط وله أوزان تطّرد في أنواع أفعاله: (فَعْل) و(فَعَل) و(فَعُول) و(فِعَال)، و(فُعال)، و(فَعِيل)، و(فَعْلان)، و(فِعَالة)، و(فَعَالة)، و(فَعُولَة). فهذه عشرة أوزان وكلّها مقيسة.

وغير الثلاثي: وهو الرباعي، والخماسي، والسداسي، والمصادر المقيسة لهذه الأفعال الثلاثة تأتي على أوزان منها: (التَفْعِيل)، و(التّفْعِلَة، و(التَّفَعْلُلْ)، و(الفَعْلَلَة)

[1]– محمد بن يحيى البجائي: شرح لامية الأفعال، دراسة وتحقيق: عيسى العزري، إشراف: المختار بوعناني، رسالة ماجستير في اللغة، جامعة وهران، الجزائر، 2007م، ص180.

[2]– امحمد بن يوسف أطفيش: شرح لامية الأفعال، ج3، ص258 وص259.

و(التّفْعال)، و(الإفعال)، و(افتعال)، و(الفعّال)، و(انفعال)، و(استفعال)، و(فِعَال) و(مُفَاعَلَة)"[1].

ويتفق نور الدين عبد القادر (ت 1404هـ) مع الطيّب المهاجي (ت 1389هـ) في تحديد مصطلح " **المصدر**" بقوله:" هو ما دّل على حدث دون زمان كالكتابة والقراءة وهما مصدران لـ كَتَبَ وقَرَأَ بدون دلالة على الزمان، وهو من الثلاثي المجرّد سماعي والسماعي ما ليس له قاعدة يجري عليها، ومن الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرّد والمزيد فيه قياسي، والقياسي ماله قاعدة يتمشّى عليها"[2].

وعرّفه الحضرمي (ت930هـ) من خلال تحفته بقوله:

والمصدر الأصل وأيّ أصل *** ومِنهُ يا صاحِ اشتقاق الفِعْل

وأوْجَبت له النحاة النّصـــبْ *** كقولهم ضربت زيدا ضـــربًا.[3]

ويقصد من وراء قوله أن **المصدر** هو الأصل الذي اشتقت منه الأفعال والصفات لأنه هو في الحقيقة الفعل المعنوي، والقيام، والقعود والضرب مثلا هي الفعل الصّادر من قَامَ وقَعَدَ وضَرَبَ، والصّفات كـ قائم وقاعد وضارب أخبار عنه فذكرها يُغني عن ذكره فإذا ذكر معها صار تأكيدا ووجب نصبه لأنه المفعول في الحقيقة.

نستنتج ممّا سبق أن مصطلح " **المصدر**" في مصنّفات المحدثين هو نفسه لدى القدماء وفي مقدمتهم الخليل وتلميذه سيبويه.

---

[1]– الطيّب المهاجي: مبادئ الصّرف، دراسة وتحقيق: عبد القادر بوزياني، إشراف: المختار بوعناني، رسالة ماجستير في اللغة، جامعة السانية بوهران، كلية الآداب واللغات والفنون، 2007م، ص37 وص38.

[2]– نور الدين عبد القادر: تعليقات على لامية الأفعال لابن مالك، المطبعة الثعالبية، بن مراد، الجزائر، ص37.

[3]– ينظر: الحضرمي: تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب، ص21 وص22.

5-2- مصطلح مصدر المرّة:

أ -لغة:

جاء في معجم العين للخليل (ت 175هـ):" المرُّ: المرّة، تقول في المرّة الأولى والمرُّ المعزّق يعزّق به الطّين، يعني المسحاة." [1]. ومرّعليه، وبه يمرّ مرًّا، أي اجتاز، ومرّ يمرّ مرًّا، ومرورًا ذهب واستمر مثله، وأمرّه على الجسر، سلكه فيه، قال الليحاني: أمررت فلانًا على الجسر أمرّه مرارًا، إذا سلكت به عليه، والاسم من كلّ ذلك المرّة ابن سيده والمرّة: الفعلة الواحدة"[2].

وذكر أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد(ت 361هـ) أن المرت: القفز من الأرض والجمع أمرات، ومروت[3].

ب -اصطلاحا:

تحدّث الأوائل من الصرفيين العرب على مصطلح " **مصدر المرّة**" ، ومن بينهم سيبويه (ت180هـ) في (باب ما تجيء فيه العلّة تريد ضربا من الفعل) بقوله:" وإذا أردت المرّة الواحدة من الفعل جئت به أبدا على فَعْلة على الأصل، لأن الأصل فَعْل فإذا قلت الجلوس، والذهاب، ونحو ذلك، فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل ولم تكن من الفعل وليس هذا الضرب من المصادر لازما بزيادته لباب (فَعَلَ) كلزوم الأفعال والاستفعال ونحوهما لأفعالهما، فكان ما جاء على (فَعَل) أصله عندهم (الفِعْ لُ) في المصدر، فإذا جاءوا بالمرّة جاءوا بها على " فَعْلةٍ ، كما جاءوا بتمرة على تمر وذلك: قَعَدْتُ قعدة وأتيتُ أتيةً، وقالوا: أتيته إتْيانة، ولقيته لقاءة واحدة، فجاءوا به على المصدر المستعمل في

[1]- الخليل: العين، ج4، ص132.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص249 وص250.

[3]- ابن دريد: جمهرة اللغة، ج1، ص431.

الكلام، كما قالوا: أعطى إِعْطاءةً، واستدرج استدراجة، ونحو: إتيانة قليلً، والاطراد على (فَعْلةٍ) "[1].

كما تحدّث محمد بن يحيى البجائي (ت 744هـ) عن مصطلح " **مصدر المرّة**" في قوله: " وضعوا للدلالة على المرّة من كلّ فعل ثلاثي (فَعْلة) بفتح الفاء، نحو: ضَرْبَة وقَعْدَة وشَرْبَة، وفَرْحة"[2].

كما استخدم الفكون (ت 1073هـ) مصطلح " **المرّة**" ومثّل له بقوله:" جَلَسَ جَلْسَةً وضَرَبَ ضَرْبَةً، وسمّاه المرّة الواحدة"[3].

كما حدّد امحمد بن يوسف أطفيش (ت 1332هـ) مصطلح " **المرّة**" من خلال عرضه لمرّة الثلاثي ومرّة غير الثلاثي، ويؤكّد الثلاثي بوزن (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين كـ ضَرْبة، وخَرْجة، وفَرْحة، وإن بني المصدر على ذلك كـ رَحْمة دلّ على المرّة بـ" واحدة" أو نحو ذلك كـ " رحمة واحدة"، ومرّة غير الثلاثي بزيادة التاء نحو: إكرامة وانطلاقة واستخراجة، وإن بني عليها فمثل: واحدة كـ إقامة واحدة، واستقامة واحدة ودحرجة واحدة، ومقاتلة واحدة، وشذّ عن الثلاثي:" إِتْيانة، ولُقاءة" والقياس: أُتية ولُقية"[4].

يتضّح ممّا سبق أن مصدر " **المرّة**" الذي استخدمه المتأخرون من علماء الصّرف هو ذاته المتعارف عليه لدى قدماء الصّرف الأوائل.

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص45.

[2]– محمد بن يحيى البجائي: شرح لامية الأفعال، ص180.

[3]– الفكون: شرح لامية الأفعال، ص281.

[4]– أطفيش: الكافي في التصريف، ص149.

5-3- مصطلح مصدر الهيئة أو (النّوع):

أ -لغة:

جاء في لسان العرب:" الهَيئة والهِيئة حال الشيء وكيفيته، ورجل هَيّئ: حسن الهيئة الهيئة للمتهيئ في ملبسه ونحوه، وقد هَاءَ يُهاءُ هَيْئَةً، ويَهيئُ والهيّئُ على مثال هَيَّعَ: الحسن الهيئة من كل شيء"[1].

والهيئة: الحالة الجميلة والسّارة ، وتهيئت للأمر إذا استعددت إليه، وتقول للرجل: هيت لك، أي أسرع[2]. وهي النوع من الأنواع: الضرب والمثل[3].

ب -اصطلاحا:

ورد مصطلح " **الهيئة**" عند القدماء، فقد تعرّض إليه سيبويه(ت 180 هـ) في (هذا باب ما تجيء فيه الفعلة تريد ضربا من الفعل) وذلك قولك:" حسن الطعمة وقتلته قَتْلَةَ سوءٍ وبئست المَيْتَة، وإنّما تريد الضرب الذي أصابه من القتل، والضرب الذي هو عليه من الطعم، ومثل هذه الرّكْبَة والجَلْسَةُ، والقَعْدَةُ"[4].

وما يفهم من قول سيبويه أن مصطلح " **مصدر الهيئة**" لم يكن معروفا بهذا الاسم وإنّما عُرف باسم " النّوع" أو "الضرب".

وهذا ما يؤكّده ابن الحاجب (ت 646هـ) في قوله:" والمرّة من الثلاثي المجرّد الذي لا تاء فيه على فَعْلَة نحو: ضَرْبَةً، وقَتْلَةً بكسر الفاء للنوع، نحو: ضِرْبَةً وقِتْلَةً"[5].

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج9، ص172.

[2]- ابن دريد : جمهرة اللغة، ج، ص239.

[3]- أبو الحسن الهنائي: المنجد في اللغة، تح: أحمد مختار عمر، صاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1988م، ص343.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص44.

[5]- الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص124.

وتطرّق محمد بن بير البركلي (ت 981هـ) بالمفهوم نفسه من خلال تركيزه على التفريق بين بناء المصدر " **المرّة**" ومصدر " **النّوع**" بقوله:" وأمّا بناء المرّة فهو ما دلّ على حدث أو كميّة، وبناء النوع فهو: ما دلّ على حدث "[1].

في حين تحدّث البجائي (ت 744هـ) عن مصطلح "**مصدر الهيئة**" من خلال التمثيل لبنائه (فِعْلة) يقول:" بأنهم وضعوا للدلالة على الهيئة(فِعْلة) بكسر الفاء، نحو: حسن القِعْدة والطِّعمة، والمِشية، وبئست المِيْتة والقِتْلة، يريد بذلك نوعاً من الفعل، لا حقيقة مطلقة فالهيئة هي الحالة المخصوصة التي يلازمها المتصّف من قعود وجلوس، أو غيره وما تقدّم مقيد بها إذا لم يكن المصدر مبنيا على صيغة الهيئة، فإن كان كذلك، فإنّه يحتاج حينئذ في الدلالة على الهيئة إلى قرينة فمثال الهيئة: حَمَيْتُهُ حِمْيَةً المريض ونشدته نِشْدَة الرفيْس"[2].

وقد تبعه في هذا المفهوم جملة من الصرفيين أمثال الفكون (ت 1073هـ)[3]، وامحمد بن يوسف أطفيش (ت1332هـ)[4]، والطيّب المهاجي (ت1389هـ)[5].

نستنتج ممّا سبق ذكره أن علماء الصرف المتأخرين قد حذوا حذو العلماء القدماء الأوائل في تحديد مصطلح" **مصدر الهيئة**" أو "**النّوع**".

5-4-مصطلح المصدر الميمي:

استخدم مصطلح "**المصدر الميمي**" في كتب التراث الصرفي غير أنّه كان متداولا بأسماء أخرى، فهذا سيبويه(ت180هـ) يقول في (هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات

---

[1]- محمد بن بير علي البركلي: كفاية المبتدئ في التصريف، تح وتعليق: أحمد محمد عبد النعيم، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1409هـ-1989م، ص145.

[2]- محمد بن يحيى البجائي: شرح لامية الأفعال، ص180 وص181.

[3]- ينظر: الفكون: شرح لامية الأفعال، ص281.

[4]- ينظر: أطفيش: شرح لامية الأفعال، ج1، ص259 وص353.

[5]- ينظر: الطيّب المهاجي: مبادئ الصّرف، ص44.

الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها): "أمّا ما كان من فَعَل يَفْعِلُ، فإن موضع الفعل مِفْعِل وذلك قولك: هذا مَحْبِسُنَا ومَضْرِبُنَا ومَجْلِسُنَا كأنهم بنوه على بناء يَفْعِلُ، فكسروا العين كما كسروها في (يَفْعِلُ)"[1].

بينما يوضّح ابن الحاجب (ت 646هـ) أن " **المصدر الميمي**" يأتي على وزن " مَفْعَل" في الثلاثي المجرّد في قوله:" ويجيء المصدر من الثلاثي المجرّد أيضا على " مَفْعَل" قياساً مطّردا كـ مَقْتَل ومَضْرَب"[2].

وعرّفه أطفيش (ت 1332هـ) بقوله:" المصدر الميمي فقيل مصدر، وقيل اسم مصدره، وحدّه :الاسم الدّال على الحدث وحده المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة" [3].

ومنه نستنتج أن "**المصدر الميمي**" يمتاز عن المصدر العام من الناحية اللفظية بميم زائدة في أوّله، وإن شارك المصدر الصريح في مجرّد الدلالة على الحدث.

5-5- مصطلح المصدر الصناعي:

أ -لغة:

جاء في معجم العين في كلمة (صَنَعَ): " صَنَعَ يَصْنَعُ صُنْعًا، وما أحسن صُنْعًا لله عنده، وصنيعه، والصُّناع: الذين يعملون بأيديهم، تقول: صنعته فهو صناعتي."[4]

واصطنعه: اتّخذه والاصطناع: افتعال من الصنيعة، وهي العطية والكرامة والإحسان، والصّناعة: حرفة الصّانع، وعمله الصّنعة، والصّناعة: ما تستصنع من أمر"[5].

أمر"[5].

---

[1]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص87.

[2]- الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص117.

[3]- أطفيش: شرح لامية الأفعال، ج4، ص394.

[4]- الخليل: العين، ج2، ص417.

[5]- ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص408 وص409.

" والصناعة ملكة نفسية تصدر عنها الأفعال الاختيارية من غير روية"[1].

والصّنع: إجادة الفعل، فكلّ صنع فعل، وليس كلّ فعل صُنعًا، ولا ينسب إلى الحيوانات والجمادات، كما ينسب إليها الفعل، لقوله تعالى :﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ [2] ولقوله تعالى: ﴿صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ ﴾[3]

ب -اصطلاحا

عرّف هذا المصطلح بأنه:" ما صيغ للدلالة على حقيقة الاسم وما يحيط بها من الهيئات والأحوال"[4].

كما أنّه " يطلق على كلّ لفظ زيد في آخره حرفان هما: ياء مشدّدة بعدها تاء تأنيث مربوطة ليصير بعد زيادة الحرفين اسما دالاً على معنى مجرّد لم يكن يدلّ عليه قبل الزّيادة، وهذا المعنى المجرّد الجديد هو مجموعة الصّفات الخاصة بذلك اللفظ، مثل: كلمة إنسان، فإنّها اسم، معناه الأصلي:" الحيوان الناطق"، فإذا زيد في آخره الياء المشدّدة وبعدها تاء التأنيث المربوطة صارت الكلمة " إنسانيّة" وتغيّرت دلالتها تغيّرا كبيرا إذ يراد منها في وضعها الجديد معنى مجرّد، يشمل مجموعة الصّفات المختلفة التي يختص بها الإنسان كالشّفقة، والحلم والرحمة، والمعاونة والعمل النّافع"[5].

---

[1]- الشريف الجرجاني: التعريفات، ص111.

[2]سورة النمل، الآية 88.

[3]- سورة الأنبياء، الآية 80.

[4]- أحمد عبد المنعم هريدي: إنباء الأبناء بآخر أنباء تصريف الأسماء، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، مصر، ص187.

[5]- عباس حسن: النحو الوافي: دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، ج3، ص186.

5-6-مصطلح اسم الفاعل:

أ -لغة:

يقول الخليل (ت175هـ) في معجم العين في كلمة (النّبل):" اسم للسهام العربية وصاحبها نابل، وحرفته النّبالة وهو أيضا النّبال، وإذا رجعوا إلى واحد قالوا:" سَهْمٌ ونقول: نَبَلْتُ فلانًا كِسرة أو بطعام أنبله نبلاً: إذا ناولته شيئا بعد شيء..."[1].

"وقولك: طريق قاصر سابلٌ أي: مقصور مس سول، ومنه قوله تعالى:" في عيشة راضية أي مرضية[2].

ويراد بالفعل في لسان العرب" كناية عن كلّ عمل متعدّ أو غير متعدّ، قال الليث: والفِعَال اسم للفعل الحسن من الجود والكرم ونحوه. وكانت منه فعلة حسنة أو قبيحة والفعلة صفة غالبة على عمله الطّين، والحفر ونحوهما، لأنهم يفعلون، وقال ابن الأعرابي: والنجار يقال له فاعل"[3].

ب - اصطلاحا:

تعرّض القدماء من علماء الصّرف إلى مصطلح " **اسم الفاعل**" في كتبهم، فنجد سيبويه(ت180هـ) يقول:" هذا باب ما جرى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل وذلك قولك: أزيداً أنت ضَارِبٌ له، وأعمرًا أنت مُكْرِمٌ أخاه، وأ زيدًا أنت نازِلٌ عليه كأنّك قلت: أنت ضَارِبٌ، وأنت مُكْرِمٌ، وأنت نازِلٌ، كما كان ذلك في الفعل لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلّها والنكرة"[4].

---

[1]- الخليل: العين، ج8، ص329.

[2]-المصدر نفسه، ج1، ص137.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، ج7، ص131 وص132.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص108.

ويعقد المبرد (ت 285هـ) بابًا سمّاه (هذا باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل) ."فإن بنيت فاعلاً من قلت، وبعت لزمك أن تهز موضع العين لأنّك تبنيه من فعل معتل فاعتل اسم الفاعل لاعتلال فعله، ولزم أن تكون علّته قلب كلّ واحد من الحرفين همزة و ذلك قولك : قائل و بائع"[1].

كما تحدّث ابن جني(ت 392هـ) عن مصطلح "**اسم الفاعل**" في أبواب الإعلال المختلفة بقوله:" إنّما وجب همز عين الفاعل إذا كان على وزن فاعل نحو: قائم وبائعلأن العين كانت قد اعتلت فا نقلبت في قام وباع ألفا"[2].

وتحدّث ابن معط (ت628هـ) عن **اسم الفاعل عمل الفعل** بقوله:" اسم الفاعل للحال أو للاستقبال، أمّا الذي للماضي فهو عامل إلاّ أن يدخله الألف واللام فيتساوى جميعه في العمل نحو قوله تعالى :﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[3]. ويجوز حذف النون والنصب معرفا[4].

وعرّفه ابن الحاجب (ت 646هـ) بقوله:" اسم الفاعل ما اشتقت من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث"[5].

ويعرّفه ابن مالك (ت 672هـ) بقوله:" الصّفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسّكنات على المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي"[6].

---

[1]– المبرد : المقتضب، ج1، ص99.

[2]– ابن جني: المنصف، ص244.

[3]– سورة النساء، الآية 162.

[4]– يحيى بن معط: الفصول الخمسون، ص218.

[5]– ابن الحاجب: الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، دت، ص40.

[6]– ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، دط، 1967م، ص136.

ويتفّق البجائي(ت 744هـ) مع ابن مالك في تحديد مفهوم مصطلح " **اسم الفاعل**" بقوله:" اسم الفاعل هو الصّفة الدّالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو لمعنى الماضي هكذا حدّه في التّسهيل."[1]

أمّا المحدثون فلا يكاد يخرج أيّ منهم عن نهج القدماء في تحديد مصطلح " **اسم الفاعل**" فقد عرّفه الغلاييني بقوله:" هو صفة تؤخذ من الفعل المعلوم لتدل على معنى وقع من الموصوف بها، أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت كـ كاتب ومجتهد"[2].

ويحدّه عبد الحميد السيّد بصيغة أوضح قائلا:" اسم مصوغ للدلالة على الحدث من وقع منه أو تعلق به على جهة الحدوث والطروء، فإذا قلنا (كاتب) فقد عنينا الدلالة على الكتابة ومن وقعت منه، وإذا قلنا (ضوء خافت) فقد عنينا الدلالة على الخفوت وما تعلق به، والكتابة والخفوت في الفاعل على وجه الحدوث والطروء لا على جهة الدّوام والثبوت"[3].

والملاحظ من هذه التعاريف أن العلماء القدماء والمحدثين يجمعون على أن مصطلح "**اسم الفاعل**" يدلّ على الحدث ومن قام به على وجه الحدوث لا الثبوت، و أن " **اسم الفاعل**" مشتق من الفعل المتصرّف المبني للمعلوم ويجري مجرى الفعل في إفادة الحدوث.

أمّا عن صيغة " **اسم الفاعل**" وبنائه، فقد تحدّث ابن مالك (672هـ) عن ذلك في قوله:

---

[1]– محمد بن يحيى البجائي: شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمان السيّد ومحمد بدوي المختون، مجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ–1990م، ج3، ص70.

[2]– مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه: محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط39، 1422هـ–1995م، ج1، ص178.

[3]– عبد الحميد السيّد: المغني في علم الصرف، دار صفاء، عمان، دط، 1998م، ص200.

كفاعل صُغ اسم فاعل إذا *** من ذي ثلاثة يكون كفدا[1].

وما يفهم من قول ابن مالك أنّ **اسم الفاعل** يُصاغ من الثلاثي المجرّد المبني للمعلوم على زنة (فاعل) سواء أكان لازما أم متعدّيا، صحيحا (سالما، مهموزا ومضعّفا) أم معتلا. وعليه فاسم الفاعل من الثلاثي المجرّد على زنة (فاعل).

ويؤكّد هذا القول محمد بن العباس الوهراني(ت 871هـ) في قوله:" بناء اسم الفاعل من فعل مطلقا على (فاعل) سواء كان متعدّياً أو لازمًا نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ فاسم الفاعل ضَارِبٌ وقتله فهو قاتلٌ، وشَرِبَهُ فهو شاربٌ. واللازم نحو: جَلَسَ فهو جَالِسٌ، وقَعَدَ فهو قَاعِدٌ"[2].

أمّا ما زاد عن ثلاثة" فيبنى اسم الفاعل من الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف بأن تأتي بمثال المضارع وتجعل مكان أوّله ميمًا مضمومة وتكسر ما قبل آخره كقولك: أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ، وانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ فهو مُنْطَلِقٌ، وتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فهو مُتَعَلِّمٌ"[3].

إذن يصاغ " **اسم الفاعل**" من الفعل الثلاثي المجرّد على زنة " فاعلٌ" ومن الفعل الثلاثي المزيد على زنة " مُفْعِل" و" مُفـاعِل"، و" مُنْفَعِل"، و" مُفْعَل"، و" مُسْتَفْعِلٌ" و" مُفْعَوْعِلٌ" حسب الأمثلة الآتية:

(فَعَلَ- يَفْعَلُ): مفتوح العين في المضارع متعديًا كان أو لازماً، نحو: ذَهَبَ – يَذْهَبُ – ذَاهِبٌ.

[1]- ابن مالك: الألفية في النحو والصرف، شارع جوهر، القاهرة، ط1، 1428هـ-2007م، ص29.
[2]- محمد بن العباس الوهراني: شرح لامية الأفعال، (مخطوط)، كتبه سمير سمراد، ص17.
[3]- المصدر نفسه، ص18.

- (فَعَلَ –يَفْعِلُ): مكسور العين في المضارع متعديًا أو لازمًا، نحو: جَلَسَ – يَجْلِسُ – جَالِسٌ.
- (فَعَلَ – يَفْعُلُ): مضموم العين في المضارع متعديا كان أو لازما، نحو: قَتَلَ – يَقْتُل – قاتل.

أمّا صياغة "اسم الفاعل" من الثلاثي المزيد تكون على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر كالآتي:

- الثلاثي المزيد بحرف: أَفْعَلَ – يَفْعَلُ – مُفْعِلٌ، نحو: أَكْرَمَ – مُكْرِمٌ.
  فَاعَلَ – يُفَاعِلُ – مُفَاعِلٌ، نحو: قاتلَ – مُقاتِلٌ.
- الثلاثي المزيد بحرفين: انْفَعَلَ – يَنْفَعِلُ – مُنْفَعِلٌ، نحو: اِنْكَسَرَ – مُنْكَسِرٌ.
  أَفْعَلَّ – يَفْعَلُّ – مُفْعَلٌّ، نحو: اِحْمَرَّ – مُحْمَرٌّ.
- الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف:اسْتَفْعَلَ – يَسْتَفْعِلُ – مُسْتَفْعِلٌ، نحو: اسْتَخْرَجَ مُسْتَخْرِجٌ.
  افْعَوْعَلَ – يفْعَوعِلُ – مُفْعَوْعِلٌ، نحو: اعْشَوْشَبَ – مُعْشَوْشِبٌ.
- الرّباعي المجرّد: فَعْلَلَ – يُفَعْلِلُ – مُفَعْلِلٌ، نحو: دَحْرَجَ – مُدَحْرِجٌ.
- الرباعي المزيد: تَفَعْلَلَ – يَتَفَعْلَلُ – مُتَفَعْلِلٌ، نحو: تَدَحْرَجَ – مُتَدَحْرِجٌ.
  افْعَنْلَلَ – يَفْعَنْلِلٌ – مُفْعَنْلِلٌ، نحو: احْرَنْجَم – مُحْرَنْجِمٌ[1].

نستنتج ممّا سبق أن مصطلح " **اسم الفاعل**" لقي اهتماما كبيرا من لدن الصرفيين القدماء والمحدثين على السواء.

[1]– ينظر: خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص265 وص266.

5-7- مصطلح اسم المفعول:

أ -لغة:

ورد ذكر مصطلح " **المفعول**" في معجم العين للخليل (ت 175هـ) في كلمة (الحق):

" الحق: نقيض الباطل، حقّ الشيء يحقُّ، أي وجَبَ وُجُوبًا، وتقول: يُحِقُ عليك أن تفعل كذا، وأنت حقيقٌ على أن تفعله. وحقِيقٌ فَعِيل في موضع مفعول، وقول الله عز وجلّ حقيقٌ علي أن لا أقول، معناه محقوق، كما تقول : واجبٌ، وكلُّ مفعول رُدَّ إلى فَعِيل فمذكره ومؤنثه بغير الهاء، وتقول للمرأة: أنتِ حقيقة لذلك، وأنتِ محقوقة أن تفعلي ذلك قال الأعشى:

لمحقوقة أن تستجيبي لصوته *** وأن تعلمي أن المُعانَ مُوَفَّقٌ"[1].

وجاء في لسان العرب:" قالت عائشة، عليكم بالمشَنيئة النّافعة التلبينة، تعني: الحساء مفعولة من شَنِئْتُ، فقال: البعيضة، قال ابن الأثير: وهذا البناء شاذّ فإنّ أصله " مشنوء" بالواو، ولا يقال في " مقروء" و" موطوء" : مقريٌّ وموطيٌّ، ووجه أنّه لما خفّ ف الهمزة صارت ياءً، فقال: مشنيّ كمرضيّ، فلما أعاد الهمزة استصحب الحال المخفّفة"[2].

ب-اصطلاحا:

ورد مصطلح " **اسم المفعول**" في أمهات الكتب التراثية، فنجد سيبويه (ت 180هـ) الذي عقد له بابًا سمّاه" هذا باب ما جرى الاستفهام في أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل." [3] على أساس أن اسم الفاعل يشبّه بالفعل إلا أنه

---

[1]- الخليل: العين، ج3، ص6.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص103، مادة (شَنَأَ).

[3]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص108.

يجعله من الأسماء، فيقول:" لأن الاسم على فَعَل يَفْعَلُ فاعِلٌ وعلى فُعِلَ يُفْعَلُ مَفْعُولٌ." [1]ثم يتحدّث عن صياغته من الثلاثي الأجوف، فيقول:" ويعتل مفعول منها كما اعتل فُعِلَ لأن الاسم على فُعِل مفعول، كما أن الاسم على فَعَل فاعِلٌ، فنقول: مَزُورٌ ومَصُوغٌ، وإنّما الأصل: مَزوُورٌ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ وفَعَلَ، وحذفت واو مَفْعُولٍ لأنه يلتقي ساكنان، وتقول في الياء: مَبِيعٌ ومَهيبٌ"[2].

و عن صياغته من الثلاثي النّاقص يقول:" ونقول في مفعول من قويت: وهذا مكان مَقْوِيٌّ فيه لأنهنّ ثلاث واوات بمنزلة ما ذكرت لك في فعلول من غَزوْت، وإنّما حدّها مَقْوَوٌّ، كما أنّه إذا قال مفعول من شقيت قال مكان مشقوّ فيه"[3].

أمّا المبرد (ت 285هـ) فعقد له بابًا سمّاه (هذا باب اسم الفاعل من هذا الفعل) ويقول: " فإذا بنيت (مفعولا) من الياء أو الواو قلت في ذوات الواو: كلام مَقُولٌ، وخاتمٌ مَصُوغٌ وفي ذوات الياء ثَوْبٌ مَبيعٌ وطعامٌ مَكِيلٌ، وكان الأصل: مكيول ومقوول، ولكن لما كانت العين ساكنة كسكونها في قول ولحقتها واو مفعول، حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين"[4].

وصنّف ابن جني (ت 392هـ) كتابًا سمّاه " المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين"" وفيه يقول:" هذه جملة من القول في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين إنّما ذلك فيما كان منه معتادا مألوفا أو مقربا، فإن كان الفعل متعدّيا لم تحتج مع اسم المفعول إلى حرف جرّ وذلك نحو: قِدْتُ الفَرَسَ فهو مَقُودٌ، وكِلْتُ الطّعَامَ فهو مَكِيلٌ"[5].

---

[1]- الكتاب، ج1، ص117.

[2]- الكتاب، ج4، ص348.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص407.

[4]- المبرد: المقتضب، ج1، ص100

[5]- ابن جني: المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، تح وتعليق: مازن المبارك دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، ص17.

أمّاعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) فقد جعل **اسم المفعول** من العوامل فيعمل على الفعل في قوله: " اسم المفعول يعمل عمل (يُفْعَل) تقول: هذا رجل مضروب غلمانه كما تقول: يُضْرَبُ غلْمَانُه"[1].

بينما جعل الميداني (ت 518هـ) صيغة (فَعِيل) بمعنى مفعول في قوله:" ويجيء (فَعِيل) بمعنى (مفعول) مثل: قَتِيل وجريح، ويستوي فيه المذكر والمؤنّث"[2].

ولم تختلف نظرة العلماء المحدثين في تحديد مصطلح " **اسم المفعول**" مع العلماء القدماء، يقول الشيخ الحملاوي (ت1351هـ):" اسم المفعول ما اشتق من المصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل"[3].

ويعرّفه الطنطاوي (ت 1959م) :" هو اسم مَصُوغٌ لمن وقع عليه الفعل كمعلوم ومستخرج"[4].

أمّا فخر الدين قباوة فيعرّف " **اسم المفعول**" على أساس أنّه صفة تشتق من المصدر بقوله:" اسم المفعول هو صفة تشتق من مصدر الفعل المتصرّف المبني للمجهول للدلالة على وقع الفعل حدوثا لا ثبوتًا"[5].

---

[1]– عبد القاهر الجرجاني: كتاب الجمل في النحو، شرح ودراسة وتحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1410هـ-1990م، ص90.

[2]– أحمد الميداني: نزهة الطرف في علم الصّرف، ص190.

[3]– أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرّف، ص123.

[4]– محمد الطنطاوي: تصريف الأسماء، مطبعة وادي الملوك، 1375هـ – 1955م م، ط5، ص88.

[5]– عبد العزيز عتيق: المدخل إلى علم الصرف، دار النهضة العربية، 1976م، ط2، ص78.

وتعرّض البجائي (ت 744هـ) للفرق بين "**اسم الفاعل**" و"اسم المفعول" بقوله: " وأنّه لا فرق بين اسم الفاعل من غير ذي الثلاثة، وبين اسم المفعول منه إلاّ في كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل، وفتحه في اسم المفعول وهذا واضح"[1].

يظهر ممّا سبق أن مصطلح " **اسم المفعول**" يدلّ على الحدث ومن وقع عليه على وجه الحدوث لا الثبوت، وأن " **اسم المفعول**" مشتق من الفعل المتصّرف المبني للمجهول.

ويصاغ اسم المفعول من الفعل المبني للمجهول سواء أكان متعدّيا أم لازما، لكنه لا يصاغ من اللاّزم مع الجار و المجرور أو الظّرف[2].

وعليه ف "**اسم المفعول**" من الثلاثي يكون على زنة" مفعول" وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وفي اسم مفعول ثلاثي اطّرد *** زنة مفعول كآت من قصد.[3]

أمّا صياغته من غير الثلاثي، فيقول سيبويه:" وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلاّ الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة وليس اسم منها إلاّ والميم لحقته أولاً مضمومة"[4].

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

وإن فتحت منه ما كان انكسر *** صار اسم مفعول كمثل المنتظر[5].

---

[1]– محمد بن يحيى البجائي: شرح لامية الأفعال، ص156.

[2]– ياسين حافظ: اتحاف الطرف في علم الصرّف، ص107.

[3]– ابن مالك: الألفية في النحو والصّرف، ص30.

[4]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص332.

[5]– ابن مالك: الألفية في النحو والصرف، ص29.

5-8- مصطلح اسم الزمان:

أ -لغة:

يقول الخليل (ت175هـ) في شرحه للمذهب:" يكون مصدرا كالذهاب، ويكون اسما للموضع، ويكون وقتا من الزمان[1].

جاء في لسان العرب أن الزمن" اسم لقليل الوقت وكثيرة، والجمع أزمنٌ، وأزْمَنَ بالمكان أقام به زمانا، والزمن يقع على الفصل من فصول السنة وعلى مدّة ولاية الرجل وما أشبه"[2].

ب -اصطلاحا:

استخدم القدماء مصطلح " **اسم زمان**" وفي مقدمتهم سيبويه (ت180هـ) مطلقا عليه مصطلح " الحين" ، حيث قال:" وقد يجيء (المَفُعِل) يراد به الحين، فإذا كان من فَعَلَ يَفْعِلُ بنيته على (مَفْعِل)، تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان"[3].

وقوله أيضا:" وكذلك (المِفْعَل) إذا كان حينا نحو قولهم: أتت النّاقة على مَضْرِبها أي: على زمان ضرابها، وكذلك مَبْعِثُ الجيوش، وتقول: سير عليه مبعث الجيوش ومَضْرِبُ الشول"[4].

وسار المبرد (ت285هـ) على خطاه في تحديد مصطلح " **اسم الزمان**" بقوله: " واعلم أن المصدر، واسم المكان والزمان بزيادة الميم في أولها يكون لفظها لفظ المفعول إذا جاوزت الثلاثة من الفعل"[5].

---

[1]- الخليل: العين، ج4، ص41.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص408.

[3]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص88.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص234.

[5]- المبرد: المقتضب، ج1، ص108.

ويتفق أبو علي الفارسي (ت 377هـ) في استخدام مصطلح " **الحين**" مع سيبويه للدلالة على مصطلح " **اسم الزمان**" في قوله:" فأمّا اسم الحين فقد بنوه من فَعَل يَفْعِلُ على مَفْعِل جعلوه على لفظ اسم المكان، وذلك قولهم: أتت النّاقة على منتجِها، وعلى مضربها يُراد حين النِتَاجِ " [1].

وذكره محمد بن العباس الوهراني (ت 871هـ) في (باب المَفْعَل والمَفْعِل ومعانيهما) في قوله:" يُبنى من كلّ فعل ثلاثي للدّلالة على مصدره، أو ما يقع فيه من الزمان والمكان (مَفْعَل) بفتح العين و(مَفْعِل) بكسرها، وقد تلحقها تاء التأنيث فما كان مضارعه على غير(يَفْعِل) بكسر العين أو كان معتل اللآم، فقياس اسم المصدر منه والزمان والمكان على (مَفْعَل) بفتح العين "[2].

ويضيف في موضع آخر:" وما كان مُضارعه (يَفْعِلُ) بكسر العين، وليس لامه معتلة فإن كانت فاؤه واو فقياس اسم المصدر منه، والزمان والمكان على (مَفْعِل) بكسر العين كقولك: وعَدَ يَعِد مَوْعدًا، ومثله: وَجَدَ يَجِدُ مَوْجِدَةً، وهو الوعد لوقت الوعد أو مكانه"[3].

وذكره الفكون (ت 1073هـ) في صدد حديثه عن صياغة المصدر، واسمي الزمان والمكان من مزيد الثلاثي، ومثّل له بقوله: هذا مُدْخَلُ زيد، أي: مكانه وزمانه ومنه قوله تعالى : ﴿ **رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ**﴾[4]، أي : إدخال وإخراج[5]. وإخراج[5].

---

[1]– أبو علي الفارسي: التكملة، ص221.

[2]– محمد بن العباس الوهراني: شرح لامية الأفعال، ص24.

[3]– شرح لامية الأفعال، ص25.

[4]– سورة الإسراء، الآية 80.

[5]– الفكون: شرح لامية الأفعال، ص312.

واستخدم أطفيش (ت 1332هـ) مصطلح " **اسم زمان** " محدّدًا إيّاه بـ " واسم الزمان ما اشتق مصدر لزمان وقع فيه الفعل، أو يقع"[1].

وما يلاحظ على هذه الأقوال أن دلالة " **اسم الزمان**" رغم اختلاف تسميتها إلاّ أنها تعبِّر عن المفهوم نفسه سواء عند المتقدمين أو المتأخرين من العلماء.

5-9- مصطلح اسم المكان:

أ -لغة:

ورد ذكر مصطلح" **اسم المكان**" في معجم العين للخليل (ت 175هـ) في قوله: " المكان في أصل تقدير الفعل: (مَفْعَل) لأنه موضع للكينونة غير أنه لما كَثُرَ أجروه في التصريف مجرى الفِعال" [2]. ويقول أيضا:" والمَشْرَب: الوجه الذي يُشْرَبُ منه، ويكون موضعا ومصدرا."[3]

ويضيف ابن منظور (ت 711هـ):" المكان الموضع، والجمع أمكنة، كقذال وأقذلة وأماكن جمع الجمع"[4]، إذن فالدلالة اللغوية" لاسم المكان" تكمن في الموضع الذي يكون على وزن (مَفْعَل).

ب -اصطلاحا:

وظّف القدماء تسميات عدّة للدلالة على مصطلح " **اسم المكان**" في مصنفاتهم حيث نجد سيبويه (ت 180هـ) الذي استخدم مصطلح " **اسم الموضع**" للدلالة على مصطلح

---

[1]- أطفيش: الكافي في التصريف، ص146.

[2]- الخليل: العين، ج4، ص161.

[3]- المصدر نفسه، ج6، ص256.

[4]- ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص343.

" **اسم المكان**" في قوله" أمّا ما كان من فَعِلَ يَفْعِلُ، فإنّ موضع الفعل (مَفْعِل)، وذلك قولك: هذا مَحْبِسُنَا ومَضْرِبُنَا، ومَجْلِسُنَا، كأنّهم بنوه على بناء يَفْعِلُ فكسروا العين كما كسروها في يَفْعِلُ"[1].

واستخدم في موضع آخر مصطلح " **اسم المكان**" في قوله: " وأمّا ما كان يفعَل منه مفتوحًا فإن اسم المكان يكون مفتوحا كما كان الفعل مفتوحا وذلك قولك: شَرِب يشرِبُ ونقول للمكان مَشرِب، ولبِسَ يَلْبِسُ والمكان المَلْبَس"[2].

واستخدم المبرد (ت285ه) مصطلح " **اسم المكان**" في قوله:" واعلم أنالمصدر واسم المكان، والزمان بزيادة الميم في أوّله يكون لفظها لفظ المفعول إذا جاوزت الثلاثة من الفعل وذلك لأنها مفعولات."[3]وذلك نحو قوله تعالى:﴿**وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا**﴾[4].

كما استخدمه أبو علي الفارسي (ت 377ه) بالدلالة نفسها حين قال:" اعلم أن ما كان على يفعل فاسم المكان فيه على مَفْعِل وذلك قولك: جَلَسَ يَجْلِسُ فيه، وكذلك مَحْبِسُنَا ومَضْرِبُنَا العين فيه مكسورة كما كان في الفعل كذلك"[5].

وورد مصطلح " **اسم المكان**" عند أطفيش (ت 1332ه) في قوله:" اسم المكان ما اشتق من مصدر المكان وقع فيه الفعل أو يقع"[6].

واستخدم الط رفاوي(ت1399ه) مصطلح " **اسم المكان**" في أثناء حديثه عن بناء اسمي الزمان والمكان حين قال: وهو اسم وُضِعَ لزمان أو مكان يقع فيه الفعل من غير

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص87.

[2]– الكتاب، ج4، ص89.

[3]– المبرد: المقتضب، ج1، ص108.

[4]– سورة المؤمنون، الآية 29.

[5]– أبو علي الفارسي: التكملة، ص221.

[6]– أطفيش: الكافي في التصريف، ص146.

تغيير ولهما صيغة واحدة مشتركة بينهما صالحة لهما مثلا: المجلس يصلح لمكان الجلوس وزمانه يختص بواحد منهما حسب القرينة.

تقول بناء اسمي الزمان والمكان من (يفعِل) بالكسر يجيء على وزن (مَفعِل) مكسور العين للمتابعة كالمجلِس من يَجْلِسُ والمَبْيتُ من يبيت وأصله المَبْيَتْ، نقلت كسرة الياء إلى الباء.

وبناء اسمي الزمان والمكان من يَفْعَل أو يَفعُلُ بفتح العين وضمها، يجيء على وزن (مَفْعَل) مفتوح العين للمتابعة في الأوّل، وخفة الفتح في الثاني كـ المَذهَب من يَذهب بفتح العين، والمقْتَل من يقتل بضمها، والمشرَب بالفتح، والمقام من يقوم، أصله: المُقوم نقلت فتحة الواو إلى القاف، وقلبت ألفا"[1].

يتضّح ممّا سبق أن مصطلح " **اسم المكان**" لا تختلف دلالته بين القدماء والمحدثين.

5-10- مصطلح اسم الآلة:

أ -لغة:

ورد ذكر مصطلح " اسم الآلة" في معجم العين للخليل (ت 175هـ) في مادة (كَحَلَ): " كَحَلَ: الكُحْلُ: ما يُكْتَحَلُ به، والمِكْحَالُ : المِيل تكحل به العين من المُكْحَلَةِ والكَحَلُ مصدره والأكحلُ الذي يعلو مَنَابِت أشفاره سَوَادُ خِلقةٍ . والأكحل: عِرْقُ الحياة في اليدوفي كلَّ عضو منه شعبة على حدّة. والكُحْلُ: شدّة المَحْلِ، والكُحَيْل: ضَرْبٌ من القِطْران"[2].

[1]- عبد الكريم الطرفاوي البيضي: تمتع الطرف في علم الصّرف، ص50.

[2]- الخليل: العين، ج3، ص62.

وجاء أيضا في مادة (قبض) قوله:" قَبَضَ: القَبْضُ بجمع الكفّ على الشيء ومَقْبِضُ القوس أعمّ وأعرف من مِقْبَضِ، وهو حيث يُقْبَضُ عليه بجمع اليد، ومن السكين أيضا. والقبضُ: السريع نقل القوائم من الدّواب. وانْقَبَض القومُ: أسرعوا في السير"[1].

وجاء في لسان العرب: " الآلة: الشدّة، والآلة: الأداة، والجمع الآلات، والآلة: ما اعْتَمَلَتْ به الأداة، والآلة: الجنازة، والآلة: سرير الميّت"[2].

واسم الآلة :" هو ما يعالج به الفاعل المفعول بوصول الأثر إليه." [3]، والآلة: " الحالة"[4].

ب -اصطلاحا:

ورد ذكر مصطلح " **اسم الآلة**" عند القدماء الأوائل، فنجد سيبويه (ت180هـ) الذي تحدّث عنه تحت اسم " ما عالجت به"، حيث قال:" أمّا المقصّ فالذي يُقصّ به والمِقصّ: المكان والمصدر، وكل شيء، يعالج به هو مكسور الأوّل كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحْلَب، ومِنْجَل، ومِكْسَحَة، ومِسَلّة، والمِصفى، والمِخرّز، والمِخيط وقد يجيء على (مِفْعَال)، نحو: مِقْرَاض، ومِفْتاح، و مِصْباح، و قالوا: المِفْتَح، كما قالوا : المِخْرَز، وقالوا: المِسْرَجة، كما قالوا: المِكْسَحَة."[5]

---

[1]- العين، ج5، ص53.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص278 و279.

[3]- الشريف الحرجاني: التعريفات، ص20.

[4]- ابن فارس: مقاييس اللغة، ص82.

[5]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص94 وص95.

كما تحدّث المازني (ت 247هـ) عن مصطلح " **اسم الآلة**" من خلال وزن (مِفْعَل) حيث قال:" ويتم (مِفْعَل) منهما: قال الخليل: إنّما تمّ لأنه منقوص من (مِفْعَال)، قالوا: مِفْتَح ومِفْتَاح، ومِخْيَط ومِخْيَاط، ومِنْسَج ومِنْسَاج."[1]

ووظّف محمد بن العباس الوهراني (ت 871هـ) مصطلح " **اسم الآلة**" في أثناء حديثه عن بناء الآلة وصياغته، حيث قال:" يبنى من الفعل الثلاثي للدلالة على ما يفعل به اسم على (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين نحو:مِخْلَبٌ، ومِقَصّ، ومِعْزَل، وقد تلحقه التاء كـ مِرَوحة، ومِسرجة، ومِسلّة،و أصله مسالة فنقلت حركة اللام إلى السين، و أدغمت اللام في اللام فصارت مسلّة، والمصفّى، والمِخْزَن و(مِفْعَال) كـ مِفْتاح، ومِقرَاض ومِصْباح وقالوا: المِفْتح، وقالوا: مِسْراج، وجاء من أسماء الآلة على (مُفْعَل) بضم الميم، وضمّت العين على الاتباع فقالوا: المُدّق، والمُسْعُط، والمُكحُلَة، والمُدهُن، والمُنْصُل، والمُنْخُل بنيت على ذلك لأنها أسماء لتلك الأشياء، وإن لم يعمل بها، فإذا قصد بها العمل جاز أن تكسر نحو: المِنْخَل، ودققت بالمِدّق"[2].

واستخدم أطفيش (ت 1332هـ) مصطلح " **اسم الآلة**" محدّدًا إياه من خلال الوقوف على صيغته (مِفْعَل) في قوله:" اسم الآلة ما اشتق من مصدر لما فعل به وصيغته " مِفْعَل" بكسر الميم وفتح العين، ولو ضمَّ الميم مع فتح العين لا التبس باسم المفعول الرباعي بالهمزة، أو مع كسرها لا التبس باسم فاعله ولو فتح مع فتح العين أو كسرها لا التبس بما فتحت عينه أو كسرت من أسماء المكان والزمان، والمصدر الميمي، وذلك كـ" المقراع" أي آلة القرع وهو الضربُ"[3].

---

[1]– ابن جني: المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، ص271.

[2]– محمد بن العباس الوهراني: شرح لامية الأفعال، ص27.

[3]– أطفيش: الكافي في التصريف، ص148.

كما تناول أطفيش صيّغ أسماء الآلات التي خرجت عن القياس وهي التي ضمّت عيونها وميماتها، وحصرها في ستة أسماء، وهي:

- **الأوّل:** المُدُق: – بضم الميم والدّال– المفتوح في الأصل، ومعناه يَدُقُّ، ويطلق على ما يُدَقُ فيه، لأنه آلة أيضا للدق وتسبّب في الدّق.
- **الثاني:** مُسْعُط: – بضم الميم والعين– سمّوه آلة لأنه الآلة تكون فيه السَّعوط، وهو الإناء الذي يجعل فيه السّعوط بفتح السين، وهو دواء يُصَبُّ في الأنف.
- **الثّالث:** مُكحُلة:– بضم الميم والحاء– وبفتح الحاء، لما يجعل فيه الكحل، أي الإثمد وأمّا المِكْحَل –بكسر الميم وفتح الحاء – والمكحال كذلك الآلة التي يوضع بها الكحل.
- **الرّابع:** المُدْهُن، للوعاء الذي يجعل فيه الدُهن بضم الهاء وفتح الميم وكسرها وضمها.
- **الخامس:** مُنْصُل:– بضم الميم والصّاد– وقد تكسر الميم وتفتح الصاد على القياس وقد تضمّ صاده مع فتح الميم، وهو السّيف.
- **السّادس:** مُنْخُل الآتي من نخل، وهو ينخل به الدقيق بضمّ الميم والخاء، وتكسر الميم مع فتح الخاء على القياس أيضا، وتضم الميم مع فتح الخاء أيضا"[1].

نستنتج ممّا سبق ذكره أنه رغم اختلاف التسميات، فإنّ المدلولات تبقى نفسها سواء عند الأوائل أو عند المتأخرين من علماء الصرف.

[1]– أطفيش: الكافي في التصريف، ص472.

6- المصطلحات الصّرفية الخاصّة بالأفعال:

6-1- مُصطلح الصّرف:

أ- لغة:

ورد ذكر مصطلح " **الصرف**" في لسان العرب:" الصّرف ردّ الشيء عن وجهه صرفه يصرفه صرفا فانصرف، وصارف نفسه عن الشيء: صرفها عنه، ومنه تصريف الرياح: جعلها جنوبًا وشمالاً وصبا ودبورًا"[1].

ب- اصطلاحا:

ورد ذكر " **التصريف**" أو " **الصّرف**" عند قدماء التراث الصّرفي، حيث نجد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) يتعرض " للاسم المشتق" في " باب المضاعف" بقوله: " فالمضاعف جائز فيه كل غثّ وسمين من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك (...) والعرب تشتق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثلاثي المثقّل بحرفي التضعيف والثلاثي المعتل، ألا ترى أنهم يقولون: صَلَّ اللجام يَصل صليلا فلو حكيت ذلك قلت : تَمُدُّ اللاّم وتثقلها، وقد خفّفتها في الصلصلة، وهما جميعا صوتا للجام، فالثّقل مدٌّ والتضاعف ترجيع يخفُّ فلا يتمكّن لأنه على حرفين فلا يتقدّر للتصريف حتى يضاعف أو يثقّل فيجيء كثيرا منه مختلفا نحو قولك صَرَّ الجندب صريرا"[2].

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص229.

[2]- الخليل : العين، ج1، ص56.

6-2- مصطلح الميزان الصّرفي:

أ -لغة:

ورد ذكر مصطلح " **الميزان**" في معجم العين الخليل(ت 173هـ) في قوله:" الوزن معروف والوزن ثقل شيء بشيء مثله، كأوزان الدراهم، ويقال: وزن الشيء إذا قدره ووزن تمر النّخيل إذا خرصه، ووزنت الشيء، وَزَنَ يَزِنُ وَزَنًا"[1].

وجاء في معجم لسان العرب:" الميزان: الكتاب الذي فيه أعمال الخَلْقِ، قال ابن سيدة: وهذا كلّه في باب والاحتجاج سائغ، إلاّ أن الأولى أن يتبع ما جاء بالأسانيد الصحاح فإن جاء في الخبر أنه ميزان له كفتان، من حيث ينقل أهل الثّقة، فينبغي أن يقبل ذلك وقوله تعالى: ﴿ **فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا** ﴾[2] قال أبو العباس: قال ابن الأعرابي: العرب تقول ما لفلان عندي وزن، أي قدر لخسته، وقال غيره: معناه خفة موازينهم من الحسنات، ويقال: وزن فلان الدراهم وزنا بالميزان، وإذا كان له فقد وزنه أيضا. ويقال: وزن الشيء إذا قدره، ووزن ثمر النخل إذا خرصه"[3].

ويضيف ابن منظور (ت 711هـ): " الميزان: المقدار أصله موزان انقلبت الواو ياء لكسرة قبلها وجمعه موازين."[4] و" وازنه عادله وقابله وحاذاه"[5].

ب -اصطلاحا:

لقد اهتم الصرفيون العرب القدماء والمحدثون بمصطلح " **الميزان الصّرفي**" وأطلقوا عليه تسميات عدّة منها: مصطلح " التمثيل" و" المثال"، " الوزن"، و" الفعل" .

فنجد سيبويه (ت 180هـ) يطلق على مصطلح " **الميزان**" تسمية " **الفعل**" في قوله:

---

[1]- العين، ج4، ص368.

[2]- سورة الكهف، الآية 105.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، ج13، ص447، مادة (وزن)

[4]- المصدر نفسه، ج15، ص202.

[5]- الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ص1751، مادة (وزن).

" هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصّفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل"[1].

أمّا ابن جني (ت392هـ) فقد وظّف مصطلح " **التمثيل**" للدلالة على " **الميزان**" في قوله:" وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل وعينه ولامه"[2].

كما وافقه الجرجاني (ت 471هـ) في تسمية مصطلح " **الميزان**" بـ **التمثيل**، في قوله:" والتمثيل هو أن تقابل حروف الكلمة الثلاثية بالفاء والعين واللام"[3].

ويتفق معهما في هذا المفهوم ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)[4]، بينما يجمع أحمد الميداني(518هـ) بين المصطلحين:" الميزان" و" التمثيل" في قوله:" البناء مثال ووزن وزنة وصيغة" [5]. ويضيف أيضا مصطلح " **الصّياغة**" الذي يشاركه فيه محمد بن أب المزمرّي (ت 1160هـ) في قوله:" كيف تصوغ: أي تبني من كذا مثل كذا، أي لفظا يماثله"[6].

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص242.

[2]– ابن جني: التصريف الملوكي، ص15.

[3]– عبد القاهر الجرجاني : المفتاح في التصريف، ص2.

[4]– ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م، ج2، ص187.

[5]– أحمد الميداني: نزهة الطرف في علم الصّرف، ص4.

[6]– محمد بن أب المزمرّي: شرح روضة النسرين في مسائل التمرين، ص33.

بينما يُبقي جملة من الصرفيين على مصطلح "الميزان"، كابن الدّهان (ت 569هـ) [1] وابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) [2] ، وابن مالك (ت 672هـ) [3] والرضي الاستراباذي(ت786هـ)[4]... وغيرهم.

ووظّف أطفيش (ت 1332هـ) مصطلح " **وزن**" و" **تمثيل**" جنبا إلى جنب للدلالة على مصطلح " **الميزان الصرفي**" في قوله:" ويسمى مقابلة أصول الكلمة بالفاء والعين واللاّم وزنا تمثيلا لمماثلة الموزون لحروف الميزان في عدد الحروف، وفي هيئتها، والفائدة بيان الحركات والسكنات، والأصول والزوائد، والتقديم والتأخير، والحذف وعدمه"[5].

ويعلّل سبب المقابلة بالفاء والعين واللاّم لدى أعلام التراث اللغوي بقوله:" وليست المقابلة بالفاء، والعين، واللاّم هي المعنية للحروف الأصول إلاّ بالنظر إلى السّامع أو لأن المقابلة بها وزع العلم بالأصول لأنه لا يقابل بها حروف بعد معرفة أنه أصول وإنّما المراد بها تعليم المتعلم وإخباره بأنّ هذه الحروف مثلا في النحو: ضرب الأصول وأن الحركة والثاني الفتح، كما أن حروف (فعل) كذلك، فهي تسمية ضاد ضَرَبَ فاء، أنه مثل فاء (فَعَلَ) في كونها هي الأصل الأوّل وكونها مفتوحة، ومعنى تسمية رائه عينا أنّه مثل عين(فَعَلَ) في كونها هي الأصل الثاني وكونها مفتوحة، ومعنى بائه لاما أنّه مثل لام (فَعَلَ) في كونها هي الأصل الثالث، وإنما يراعى في الوزن ما هو الأصل، أي ليس

---

[1]- ينظر: ابن الدّهان: الممتع في النحو والصرف، دار النفيس، 2006م، ص94.

[2]- ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج1، ص308.

[3]- ينظر: ابن مالك: تسهيل النوائد وتكميل المقاصد، ص293.

[4]- ينظر: الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص10.

[5]- أطفيش: شرح لامية الأفعال، ج1، ص290.

مبدلا عن غيره، ولو كان ليس من أصول الكلمة دون العارض من إبدال حرف وتسكين وتحريك"[1].

في حين فضّل الفكون (ت 1073هـ) استخدام مصطلح " **المثال**" مرادفا لمصطلح " **الميزان**" ويظهر ذلك في قوله:" لقد كان غرض أهل التصريف معرفة الموزونات وهي لا تكاد تنضبط جعلوا لها أمثالا يُعرف بها حكمها."[2]

وما يلاحظ أن الفكون أطلق هذه التسمية على " **الميزان الصّرفي**" ، الذي يعرف به حكم الموزونات وكيفية ضبطها، ولكنه ليس هو من ابتكر هذا المصطلح، وإنما جذوره ضاربة في أعماق التراث اللغوي العربي.

نستنتج ممّا سبق أن مصطلح " **الميزان الصّرفي**" وظّفه جملة من الصرفيين المتقدمين أمثال سيبويه وأستاذه الخليل والمبرد وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم وكذلك جملة من المتأخرين، أمثال الفكون، وأطفيش، وغيرهم إلا أن الدلالة واحدة ف "**التمثيل**" أو "**الميزان الصرفي**" أو "**البناء**" أو "**الصّياغة**" هي كلّها مصطلحات تدلّ على ما تقاس به أحرف الكلمة بمقابلتها لأحرف الميزان (ف ع ل)ولتضبط حركاتها وسكناتها، ويتحدد فيها ما هو أصلي، وما هو زائد.

[1]– شرح لامية الأفعال، ج1، ص290.

[2]– الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص143.

6-3- مصطلح الفعل:

أ -لغة:

جاء في لسان العرب:" الفعل كناية عن كلّ عمل متعدّ أو غير متعدّ، فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلاً وفِعْلاً، فالاسم مكسور والمصدر مفتوح، وفعَلَه به، والاسم الفِعْلُ، والجمع فِعَالٌ مثل: قِدْحٌ وقِدَاحٌ، وبِئْرٌ وبِئَارٌ، وقيل: فَعَلَهُ يَفْعَلُهُ..."[1].

وذهب الفكون(ت1073هـ) إلى أن الأفعال:" الحدث"[2].

ب -اصطلاحا:

ورد ذكر مصطلح " **الفعل**" في مصنّفات القدماء الأوائل من علماء اللغة، فقد أشار إليه الخليل(ت175هـ) وهو بصدد الحديث عن أبنية كلام العرب في قوله:"(...) والثلاثي من الأفعال نحو قولك: ضَرَبَ، خَرَجَ ودَخَلَ مبني على ثلاثة أحرف، ومن الأسماء نحو: عُمَر وجمل وشجر، مبني على ثلاثة أحرف..."[3].

كما ورد ذكر مصطلح " **الفعل**" عند سيبويه (ت 180هـ) والذي عرّفه بأنّه:" أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وماهو كائن لم ينقطع"[4].

وكذا المبرد(ت 285هـ) الذي فسّر وجوه العربية بقوله:" الكلام كلّه: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى."[5]

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج11، ص361.

[2]- الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص41.

[3]- الخليل: العين، ج1، ص48.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص12.

[5]- المبرد: المقتضب، ج4، ص3.

كما استخدمه جملة من الصرفيين العرب أمثال أبي بكر بن السراج (ت 316هـ)[1] وأبي علي الفارسي(ت 377هـ)[2]، وابن الحاجب (ت 646هـ)[3]، وابن مالك (ت 672هـ)[4] وعرفه ابن معط (ت628هـ) من خلال ألفيته بقوله:

الفعل ما دلّ على زمان *** ومصدر دلالة اقتران[5].

وما يستنتج من قول ابن معط الزواوي أن مصطلح " **الفعل**" كلمة تدلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان معيّن.

وبالمفهوم نفسه ذكره محمد بن يحيى البجائي (ت 744هـ)[6]، والفكون (ت1073هـ)[7] (ت1073هـ)[7] وأطفيش(ت1332هـ)[8].

6-4- مصطلح الفعل المجرّد:

أ -لغة:

جاء عند الزمخشري (ت 538هـ):" جرّد من ثيابه فتجرّد، وانجرد فهو المجرّد والمتجرّد أيضا، ومن المجاز: جرد السّيف من غمده، وسيف مجرّد كقولهم: سيف عريان ورجل أجرد: لا شعر على جسده، وأرض جرداء، متجردة عن النبات"[9].

جَرَدَ يَجْرُد جَرْدًا، فهو جاردٌ، والمفعول: مَجْرودٌ.

---

[1]- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص38.

[2]- ينظر: أبو علي الفارسي: التكملة، ص14.

[3]- ينظر: ابن الحاجب: الكافية في النحو، ج2، ص223.

[4]- ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص3.

[5]- عبد العزيز جمعة الموصلي: شرح ألفية ابن معط، ج1، ص189.

[6]- ينظر: البجائي: شرح لامية الأفعال، ص34.

[7]- ينظر: الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص410.

[8]- ينظر: أطفيش: شرح لامية الأفعال، ج1، ص117.

[9]- الزمخشري: أساس البلاغة، ص55 وص56.

ومن استعمالات الفعل " جرّد" في هذه الجمل لدينا:

- جَرَدْتُ الطّماطم: قشرتها.
- جُرَّدَ الفارس سيفه: سَلَّهُ.
- جَرَدَ الجِلدَ: نزع شعره.
- جَرّده من ثيابه: عرّاه منها.
- جَرّدَ الأرض: صيّرها جرداء.
- جَرَدَ الجَرَادُ الأرض: أكل ما عليها من النبات وأتى عليه فلم يبق منه شيئاً.

ب -اصطلاحا:

جاء ذكر مصطلح " **المجرد**" عند القدماء، فهذا الخليل (ت175هـ) تناول المصطلح في قوله:" وليس للعرب بناء في الأسماء والأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء"[1].

وقد أشار إلى مصطلح " **المجرد**" قبل الخليل أبو حنيفة النعمان (ت 150هـ) في قوله: " الفعل على ضربين: أصلي وذو زيادة"[2].

ووضّح ابن مالك (ت672هـ) مصطلح " **المجرد**" أكثر بقوله:" وكلّ ما ليس بعض حروفه زائدة ويسمى مجردًا"[3].

وتناول محمد بن العباس الوهراني (ت 871هـ) مصطلح " **المجرّد**" بقوله: " المجرّد من الزوائد ليس فيه إلاّ أصول الكلمة "[4].

---

[1]- الخليل: العين، ج1، ص49.

[2]- أبو حنيفة النعمان: المقصود في الصّرف، ص106.

[3]- ابن مالك: إيجاز التعريف في علم التصريف، ص59.

[4]- محمد بن العباس الوهراني: شرح لامية الأفعال، ص1.

وذهب أبو بكر بن العربي التجيني المضاوي الوهراني (ت 1414هـ) إلى أن الفعل المجرّد الثلاثي لا يتضمن حرفا من حروف الزيادة، وأنه لا يكون على أقلّ من ثلاثة أحرف أصول وذلك في قوله:

الفعل من كان ثلاثيا بدت *** أحرفه أصلية تجردّت[1].

إذن فـ **المجرّد** هو ما كانت حروفه كلّها أصلية لا تسقط إلاّ لعلّة تصريفية.

6-5- مصطلح الفعل المزيد:

أ -لغة:

جاء في القاموس المحيط للفيروز آبادي (ت 817هـ) :" (الزّيدُ) بالفتح والكسر والتحريك والزّيادة، والمزيد والزيدان، وزاده... خيرا، وزيّده فزاد، وازداد واستزاده استعصره وطلب منه الزّيادة، والتزيّد الغلاء والكذب"[2].

ب -اصطلاحا:

ورد ذكر مصطلح " **الفعل المزيد**" في مصنّفات القدماء بتسميات مختلفة كـ " **ذو الزّيادة**" فقد ذكر أبو حنيفة النعمان (ت 150هـ) في باب الأفعال بين التجرّد والزّيادة الأفعال على ضربين:" أصلي، وذو زيادة."[3]، وهو يقصد " بالأصلي" " الفعل المجرّد" وبـ " ذو الزّيادة" " الفعل المزيد".

كما استخدم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) مصطلح " **الزيادة**" للدلالة على المزيد في قوله:"... فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم

---

[1]- أبو بكر بن العربي التجيني المضاوي الوهراني: تصريف الفعل، دراسة تحليلية في ضوء التراث الصرفي العربي، خالد يعقوب، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2007م، ص35.

[2]- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ج1، ص298 وص299.

[3]- أبو حنيفة النعمان: المقصود في الصّرف، ص106.

أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة، مثل: قَرَّعْبَلاته، إنّما أصل بنائها: قَرَعْبَلَ ومثل : عنكبوت، إنّما أصل بنائها عَنْكَبَ"[1].

فالمقصود من قول الخليل أن الفعل والاسم يكون على ضربين مجرّدا ومزيدًا فإذا كانت الزيادة على خمسة أحرف في بناء الاسم أو الفعل، فهذا يعتبر مزيدا وليس أصلا.

ووظّف الخليل مصطلحات أخرى للدلالة على مصطلح " **الزّيادة**" منها مصطلح " **الحشو**" في قوله:" وجميع التصغير صدره مضموم، والحرف الثاني منصوب ثم بعدهما ياء التصغير، ومنعهم أن يرفعوا الياء التي هي في التصغير، لأن هذه الأحرف دخلت عمادا للسان في آخر الكلمة فصارت الياء التي قبلها في غير موضعها، لأنها بنيت للسان عمادًا فإذا وقعت في الحشو لم تكن عمادًا"[2]. إذن" فالحشو" عنده هو الحرف الزائد داخل الكلمة.

كما وظّف مصطلح " **الزائد**" للدلالة على " **الزيادة**" أيضا في قوله:" لا: حرف يُنفى به ويُجْحَد، وقد تجيء زائدة (...) صار (لا) صلة زائدة"[3].

وعقد سيبويه (ت 180هـ) بابًا سمّاه " هذا باب ما لحقه الزوائد من بنات الثلاثة"[4].

ثم يذكر مصطلح " **المزيد**" في باب سمّاه هذا " باب ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة"[5].

---

[1]- الخليل: العين، ج1، ص49.

[2]- العين، ج8، ص143.

[3]- المصدر نفسه، ج8، ص349.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص245.

[5]- المصدر نفسه، ج4، ص282.

وذكر المبرد (ت 285هـ) مصطلح " **المزيد**" في (باب معرفة الأفعال أصولها وزوائدها) ويذكر أنّه " يقع على ثلاثة أبنية إن كان ماضيًا"[1].

واستخدم ابو علي الفارسي (ت 377هـ) مصطلح " **المزيد فيه**" وذلك أثناء حديثه عن (باب الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرها ويذكر أن زوائد الأفعال الثلاثية على ضربين: زيادة على وزن الأربعة تلحق بها بنات الأربعة، وزيادة على وزن الأربعة لا تلحق بها)."[2]

ثم يتحدث عن زيادة الهمزة وكثرة زيادتها في الأسماء والأفعال،" ففي الفعل نحو: أذهب، وأجلس، وأقتل"[3].

أمّا ابن الحاجب (ت 646هـ) فأطلق مصطلح " **ذو الزيادة**" ليدلّ به على مصطلح "**المزيد**" حيث قال:" ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطّردة في إفادة معنى ليصير ذلك التركيب بتلك الزّيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات."[4]

وعُرِف مصطلح " **الفعل المزيد**" عند محمد بن يحيى البجائي (ت 744هـ) بمصطلح " المزيد فيه" [5]، ويوافقه في هذا المعنى نور الدين عبد القادر (ت 1404هـ) إذ يقول:" بأنّه ما يزيد فيه حرف على أصله."[6]

وبعد تحديد علماء الصرف القدماء لمصطلح " **المزيد**" الذي عَرف دلالات وتسميات مختلفة، عكفوا على الحديث بعد ذلك عن حروف الزيادة والتي حصروها في

---

[1]– المبرد: المقتضب، ج1، ص71.

[2]– أبو علي الفارسي: التكملة، ص215.

[3]– المصدر نفسه، ص231.

[4]– الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص40.

[5]– البجائي: شرح لامية الأفعال، ص94.

[6]– نور الدين عبد القادر: الرسالة الصرفية، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1351هـ–1932م، ص6.

قولهم:" سألتمونيها"، أو " هناء تسليم" [1]. وجمعها المازني (ت 247هـ) في عبارة:" هويت السِّمان" في قوله:

هويت السِّمان فشيّبنني *** وما كنت قدما هويت السِّمانا.[2]

وما نستخلصه ممّا سبق ذكره أن علماء الصرف القدماء الأوائل والمتأخرون وظّفوا المصطلح ذاته، واتفقوا على حروف الزّيادة نفسها.

6-6- مصطلح أبنية الفعل:

أوّلا: الفعل المجرّد:

1 مجرّد الثلاثي:

فصل علماء التصريف القدماء في " **أبنية الفعل**" بتسمية المجرّد والمزيد، ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) حين حدّد أبنية الأفعال الثلاثة في قوله:" كلام العرب مبني على أربعة أصناف على الثنائي والثلاثي، والرباعي والخماسي(...) والثلاثي من الأفعال نحو قولك: ضَرَبَ، وخَرَجَ، ودَخَلَ مبني على ثلاثة أحرف..."[3].

والمقصود من قول الخليل أن وزن الثلاثي المجرّد هو (فَعَلَ).

ويضيف ابن معط (ت628هـ) لهذا الوزن، أوزان أخرى هي " فَعِلَ وفَعُلَ"[4].

وحصرها البجائي (ت744هـ) هو الآخر في ثلاثة أوزان[5]، هي(فَعَلَ وفَعِلَ، وفَعُلَ).

حيث أن وزن (فَعَلَ) هو أكثر الأبنية استعمالا لخفّته، ولهذا جاء للدلالة على جميع المعاني، ويأتي متعدّيًا ولازما، والأكثر تعدّيه، ومن أمثلته: فَتَحَ، كَتَبَ، حَذَفَ...

---

[1]- ينظر: البجائي: شرح لامية الافعال، ص96.

[2]- ينظر: أطفيش: الكافي في التصريف، ص118.

[3]- الخليل: العين، ج1، ص49.

[4]- يحي بن معط: الفصول الخمسون، ص259.

[5]- ينظر: محمد بن يحيى البجائي: شرح لامية الأفعال، ص43.

ووزن (فَعِلَ) وهو الآخر يكثر استعماله من (فَعُلَ) وأقلّ من (فَعَلَ)، ويأتي لازمًا ومتعدّيًا، والأكثر لزومه، ويجيء للدلالة على معاني منها : الأمراض والأعراض والألوان والمطاوعة، مثال : مَرِضَ، سَخِطَ، عَمِشَ، حَمِرَ، خَضِرَ، زَرِقَ، هَدِمَ، كَسِرَ.

ووزن (فَعُلَ) يأتي لازمًا أبدًا، ويكثر في الطبائع والسّجايا، وهي الصّفات الملازمة لصاحبها، ومن أمثلته: فَصُحَ، جَلُدَ، فَحُشَ، لَطُفَ، شَغُفَ.

أمّا أطفيش (ت 1332هـ)، فقد حصر أبنية الثلاثي المجرّد في ستة أبنية وأوزان كالآتي:

- الوزن الأوّل: ما فتح فيه عين الماضي، وكسر عين المضارع، كـ: " ضَرَبَ يَضْرِبُ."
- الوزن الثاني: ما فتح فيه عين المضارع، وكسر عين الماضي، كـ: "عَلِمَ، يُعْلَمُ".
- الوزن الثالث: ما فتح فيه عين الماضي، وضمّ عين المضارع، كـ: " نَصَرَ يَنْصُرُ"
- الوزن الرّابع: ما فتح عين الماضي والمضارع،كـ: " فَتَحَ، يَفْتَحُ"
- الوزن الخامس: ما ضُمَّ عين الماضي ومضارعه، كـ: " كرُمَ، يُكْرُمُ"
- الوزن السّادس: ما كسرت عين ماضيه ومضارعه، كـ: " حَسِبَ، يَحْسِبُ"[1].

ولقد ذكر معانيها ومثّل لها محمد بن يحيى البجائي (ت 744هـ) من خلال شرحه للامية الأفعال لابن مالك.

ويذكر عبد الخالق عضيمة أن:" المجرّد ما كانت حروفه كلّها أصلية، فهو إمّا ثلاثي وإمّا رباعي، ولا يتجاوز المجرّد في الفعل أربعة أحرف لثقله عن الاسم، وأن أوزانه ثلاثة (فَعَلَ) بفتح العين، و(فَعِلَ) بكسرها، و(فَعُلَ) بضمّها، وقد انحصرت الأوزان في هذه الثلاثة لأن أوّل الفعل لا بدّ أن يكون متحرّكا، إذ لا يبتدئ بالساكن، واختيرت الفتحة من بين الحركات لخفّتها وآخره مبني على فتح لفظا أو تقديرا، ولم يكن ساكنا لأنه تتصل به

[1]– ينظر: امحمد بن يوسف أطفيش: الكافي في التصريف، ص69 وص70.

الضمائر، وبعضها ملازم للسكون كواو الجماعة، وألف الاثنين، والعين لا تكون إلاّ متحركة، لئلا يلزم التقاء السّاكنين إذا سكن آخر الفعل لاتصاله بضمير رفع متحرّك والحركات الثلاث"[1].

ثم ينتقل إلى الحديث عن هذه الأبنية الثلاث بقوله:

- (فَعَلَ): أكثر الأبنية وأوفرها، مما يختص بهذا البناء باب المغالبة نحو: كارمني فكرمته، أي غلبته في الكرم.
- (فَعِلَ): ويكثر في الأعراض من الأدواء، والعلّل نحو: مَرِضَ، وسَقِمَ، وجَرِبَ وعَطِبَ و بَرِصَ، والحزن نحو: حَزِنَ، ، وسَخِطَ، وحَرِدَ، ويكثر في العيوب نحو: عَرِجَ وعَوِرَ وعَمِشَ، ويكثر في الألوان نحو: كَدِرَ، وشَهِبَ، وسَوِدَ، وحَمِرَ وخَضِرَ وصَفِرَ ويأتي لمطاوعة (فَعَلَ) جدعه فَجَدَعَ، عقره فعقر.
- (فَعُلَ) يكثر (فَعُلَ) في الطبائع والسّجايا، وهي الصفات الملازمة لصاحبها نحو: الحُسْنُ والقُبْحُ، والقسامة والوسامة، والطول والقصر، والكبر والصغر، والغلط والصواب، والسهولة والصعوبة، والحلم والرفق، ونحو ذلك.[2]

ثم يذكر صيغا فرعية للفعل الثلاثي المجرّد لخصها كالآتي:

- (فَعْل) نحو: عَلْم في عَلِمَ، وشَهْد في شَهِدَ، وكَبْر في كَبِرَ.
- (فِعْل) نحو: نِعْمَ وبِئْسَ من نَعِمَ وبَئِسَ.
- (فَعِل) نحو: شَهِدَ من شَهِدَ.[3]

[1]– محمد عبد الخالق عضيمة: المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1420هـ-1999م، ص112 وص113.

[2]– المرجع نفسه، ص113 وص114.

[3]– محمد عبد الخالق عضيمة : المغني في تصريف الأفعال، ص116.

2 مُجرّد الرّباعي:

للفعل **الرباعي المجرّد** وزن واحد هو (فَعْلَلَ) لدى جلّ الصّرفيين، وهذا ما أكّده علماء الصرف القدماء، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) يقول:" والرّباعي من الأفعال نحو: دَحْرَجَ، وهَمْلَجَ، وقَرْطَسَ مبني على أربعة أحرف"[1].

وما يفهم من قول الخليل أن مجرّد الرباعي يبنى على وزن (فَعْلَلَ).

وهذا يؤكّده المبرد في قوله:" ما كان من ذوات الأربعة، فإنّ الفعل منه يكون على (فَعْلَلَ) ماضيا، ويكون مستقبلا على (يُفَعْلِلُ)"[2].

ويوافقه ابن السراج (ت 316هـ) في تحديد مجرّد الرباعي بقوله:" بناء الأفعال من بنات الأربعة بلا زيادة (فَعْلَلَ): دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً..."[3].

وذهب ابن جني (ت392هـ) إلى ذكر أنواع الأفعال، وأنّها على ضربين: فعل مبني للفاعل، وفعل مبني للمجهول، وأن المبني للمفعول لا يكون إلاّ على مثال (فَعْلَلَ)، وهو على ضربين: متعدّ وغير متعدّ، فالمتعدي، نحو: دَحْرَجَ، وغير المتعدّي، نحو: خَنْدَقَ وهَمْلَجَ"[4].

أمّا يحيى بن معط الزواوي (ت628هـ) فقد ذكر الرباعي كالآتي:

" فَعْلَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ" [5]. ويمثّل لذلك بقوله:" أوّل المضارع من الرباعي مضموم نحو: أعطى، يُعطي، مصدره: إفعال، نحو: إعطاء، و(فَعْلَلَ) مصدره فعللة، وفعلال، نحو:

---

[1]– الخليل: العين، ج1، ص49.

[2]– المبرد: المقتضب، ج2، ص95 وص107.

[3]– أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص230.

[4]– ابن جني: المنصف، ص57.

[5]– يحيى بن معط الزواوي: الفصول الخمسون، ص259.

دَحْرَجَ دَحْرَجَةَ ودِحْرَاجَا، وكاذبه، مكاذبة، وكذبًا، وذكره، تذكيرًا، وما زاد على أربعة فأوّل مضارعه مفتوح لاغير"[1].

وقد ذكره الفكون (ت 1073هـ) في صدد شرحه لبيت الناظم ابن مالك (ت 672هـ) المتعلّق بالفعل الرباعي المجرّد، يقول:" ذكر الناظم في هذا البيت حكم الرباعي المجرّد وأنّه ليس إلاّ بناءان بنية الفاعل كما مثّل من لفظ دحرج، ويكون متعدّيًا كهذا المثال ولازما نحو: درنج، وبنية المبني لما لم يسم فاعله، نحو: دحرج الشيء إذا دوره"[2].

وفيما يتعلق بمعاني (فَعْلَلَ) فقد ذكرها محمد محيى الدين عبد الحميد على النحو الآتي:

- **الأوّل:** الدلالة على اتخاذ ذلك الاسم المشتق منه، وصيغته نحو: قَمْطَرَتُ الكِتَابَ ودَخْرَصْتُ الثّوب، وقَرْمَضْتُ، أي: اتخذت قِمْطَرًا[3]، ودِخْريصًا[4] وقرموضًا[5].
- **الثّاني:** الدلالة على مشابهة المفعول لما أخذ منه الفعل نحو: بَنْدَقْتُ الطين[6]. وعقربت فاطمة صُدْغها[7]، وعَثْكلتْ شَعْرَها[8]، ونحو: حنظل خلق فلان وعلقم[9].
- **الثّالث:** الدلالة على جعل الاسم المأخوذ منه في المفعول، نحو: عَصْفَرَتْ الثّوب وزبرقته وعندمته، أي صبغته بالعصفر والزبرق والعندم، ونحو: عبهرت الدّواء

---

[1]– الفصول الخمسون، ص261.

[2]– عبد الكريم الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص141.

[3]– القمطر: وعاء الكتب.

[4]– الدخريص: بنيقة القميص.

[5]– القرموض: واحد القراميض، وهي حفر صغار يسكن فيها من البرد.

[6]– بندقت الطين: أي جعلته قطعًا صغيرة تشبه البندق.

[7]– أي جعلته ملتويا كالعقرب.

[8]– أي صار شبها بالحنظل.

[9]– أي صار شبها بالعلقم

ونرجسته، أي جعلت فيه العبهر، والنرجس، نحو: فلفل الطعام وكزبره، وشبرمه أي: وضع فيه الفلفل، والكزبر، والشبرم.

- **الرّابع:** الدّلالة على إصابة ما أخذ منه الفعل، نحو: عرقبته وغلصمته، وحرقدته أي أصبت عرقوبه وغلصمته وحرقدته.
- **الخامس:** الدلالة على الاسم المأخوذ منه آلة للإصابة به، نحو: عرفصته وعرجنته وعثلكته، وقحرنته، أي ضربته بالعرفاص، والعرجون، والعثكال والقحرنة نحو: فَرْجَل الدّابة، أي حكمّها بالفرجون.
- **السّادس:** الدلالة على ظهور ما أخذ الفعل منه، نحو: عسلجت الشجرة، وبرعمت أي ظهرت عساليجها وبراعمها. وقد يصاغ هذا البناء قصدا لاختصاره للدلالةعلى ما يسميه العلماء" النحت"، نحو: " بسمل"، و" سَبْحَل"، و" حَمْدَلَ"، و" حَوْقَلَ" و" طَلْبَقَ"، و" حَسْبَلَ"، و" جَعْفَل"، أي قال: بسم الله، سبحان الله، والحمد لله ولاحول ولا قوة إلاّ بالله، وأطال الله بقاءك، وحسبي الله، وجعلني الله فداك[1].

نستنتج ممّا سبق ذكره أن علماء الصّرف المحدثين قد تأثروا بعلماء الصّرف القدماء كالخليل، والمبرد، وابن السراج، وابن جني وغيرهم.

ثانيا: الفعل المزيد:

1 مزيد الثلاثي: وهو على ثلاثة أقسام:

1 1 المزيد بحرف:

الثلاثي المزيد بحرف واحد عند علماء الصّرف هو (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) و(فَاعَل). وهذا ما وجد عند الجرجاني (ت 471هـ) الذي يسمّى **الأفعال المزيدة** بمصطلح "**الأفعال المنشعبة**" و عرفها بقوله:" الأفعال المنشعبة هي ما زادت على ثلاثة أحرف أصول أو

[1]– ينظر: محمد محيى الدين عبد الحميد: دروس التصريف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1424هـ–2003م، ص68 وص69.

على أربعة أصول وتسمّى المزيد فيها وأبنيتها من الثلاثي ثمانية عشر بناءً." [1] وذكرها كالآتي:

- أفْعَلَ، يَفْعَلُ، كـ :أَخْرَجَ يُخْرِجُ.
- وفَعَّلَ، يَفْعَلُ، كـ :قَطَّعَ يَقْطَعُ.
- وفَاعَلَ، يُفَاعِلُ، كـ :قَاتَلَ يُقَاتِلُ[2].

وقد اختصر البجائي (ت744هـ) معاني المزيد بحرف فيما يلي:

- معاني (أَفْعَلَ):

-للتعدية، كـ :أحرجت زيدا وأعلمت عمرا.

-للكثرة، كـ :أذاب المكان، كثر ذئابه.

-للصيرورة، كـ :أغّد البعير، صار ذا غدّة.

-وللإعانة، كـ :أرعيت فلانًا.

-وللسبب، كـ :أشكيته، أزلت عنه شكواه.

-ولموافقة تفعّل وفعّل كـ فكّر وتفكّر، وللإغناء عنه كـ هجّرت المرأة ولموافقة فعّل كقدّر الله، وللإغناء كـ جرّبت الشيء[3].

وهذه المعاني الخاصّة بفاعل وفعّل ذكرها الجرجاني (ت 471هـ)[4]، وابن مالك (ت672هـ)[5].

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص19 وص20.

[2]- عبد القاهر الجرجاني : المفتاح في التصريف، ص20.

[3]- ينظر: محمد يحيى البجائي: شرح لامية الأفعال، ص101، وص102.

[4]- ينظر: الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص28.

[5]- ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص451.

1 2 المزيد بحرفين:

المزيد بحرفين لدى جهابذة الصّرف خمسة أبواب، وهي:

- انفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالاً بابه انكسر ينكسر انكسارًا.
- افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ اِفْتِعالاً بابه اجتمع يجتمع اجتماعًا.
- افْعَلَّ يَفْعَلُّ اِفَعِلالاً بابه احمرّ يَحْمَرُّ احمرارًا.
- تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً بابه تكلّم يتكلّم تكلّمًا.
- تَفَاعَل يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً بابه تباعد يتباعد تباعدًا[1].

وهذا ما أشار إليه أبو حنيفة النعمان (ت 150هـ) في أوزان الفعل المزيد الثلاثي والرباعي، والخماسي، وهي خمسة أبواب:

(انْفَعَلَ) و(افْتَعَلَ) و(افْعَلّ) بتشديد اللام، و(تَفَعَّلَ) بتشديد العين، و(تفاعل)[2].

وتبعه في هذا التحديد جملة من العلماء كالجرجاني (ت 471هـ)[3]، وابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)[4]، وابن مالك (ت 672هـ)[5]، وابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)[6] وغيرهم.

ومن معاني أبنية المزيد بحرفين ما يلي:

❖ معاني (انْفَعَل):

- وهو لمطاوعة (فَعَلَ) ثلاثي دال على علاج، وتأثير على حقيقته فيما يصح منه الفعل كـ صرفته فانصرف.

---

[1]– ينظر: عدّة بن تونس المستغانمي: فك العقال عن تصرّف الأفعال، المطبعة العلوية، مستغانم 1368هـ، ص8.

[2]– ينظر: أبو حنيفة النعمان، المقصود في علم الصرف، ص150.

[3]– ينظر: الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص20.

[4]– ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج1، ص170 وص171.

[5]– ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص455 وص456.

[6]– ينظر: ابن هشام الأنصاري: نزهة الطرف في علم الصرف، ص112.

- ومجاز في غيره: كـ قطّعت الحبل فانقطع، ومحوت الكتاب فانمحى[1].

❖ **معاني (افْعَلْ):**

- (افْعَلّ) للألوان نحو: احمرٌ، وقد يدلّ على عيب حسي كـ اعورٌ أو اعوارّ، وعلى غير عيب كانقضّ الحائط، وابهارّ الليل: انتصف[2].

❖ **معاني (افْتَعَلَ):**

- وهو خماسي كاعتدل، وهو للاتخاذ، والتسبّب والتخيّر.
- ولمطاوعة (أَفْعَلّ)، ولموافقة (تَفَعَّلَ)، و(استفعل)، والمجرّد وللاستغناء عنه كانتفى وللخطب كاتّقى، واعتمل: تتسبب في العمل.
- ويدلّ على الكثرة، وانتقى، وانتصب، واقتتلوا، وابتسموا، واقتسم، وارتاح وافترى واستلع، واسلب[3].

❖ **معاني (تَفَاعَل):**

- وهو ملحق (تَفَعْلَلَ)، وهو الإشراك في الفاعلية لفظا، وفيها وفي المفعولية معنى نحو: تَضَاربزيدٌ وعمرو.
- ولمطاوعة (فَاعَلَ) الموافق ل (فَعَّلَ) كباعدته فتباعد، ولموافقة المجرّد، كـ تعالى وعلا، وتوانى ووفى، وللإغناء عنه كـ تشاء وتمارى[4].

❖ **مَعَاني (تَفَعَّلَ):**

- وهو لمطاوعة (فَعَل) كعلّمته فتعلّم، وللتكلّف كتشجّع، وللتجنّب كتحرجّ وللصّيرورة كتحجّر الطّين، وللتلبيس بمسمى ما اشتق منه كتقمّص، لبس القميص.
- وللعمل فيه كتسّحّر، وللاتخاذ كتبنّى الصّبي.

---

[1]– ينظر: البجائي: شرح لامية الأفعال، ص103 وص104.

[2]– المصدر نفسه، ص104.

[3]– ينظر: البجائي: شرح لامية الأفعال، ص105.

[4]– ينظر: المصدر نفسه، ص107.

- ولمواصلة العمل في مهلة كـ تفهّم، وللتختّل كتفعلته.
- وللتوقّع كـ تخوّفته، وللطلب كـ تنجّز حوائجه، ولموافقة (استفعل)، أو(استفعل) يكون لموافقة (تفعّل)، نحو: استكبر ولموافقة المجرّد: كتعجّب وللإغناء عنه كتكلّم وعن (فعّل) كتويّل، وللموافقة كتوالى[1].

وهذه المعاني هي نفسها التي وجدت في كتب التراث الصرفي العربي، كقول سيبويه: " هذا باب ما طاوع الذي فعله على فعل، وهو يكون على (انفعل) و(افْتَعَل) وذلك قولك: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم، وحسرته فانحسر، فانشوى، وبعضهم يقول: فاستوى وغممته فاغتم، وصرفته فانصرف، وقطعته فانقطع نظير فعلته فانفعل وافتعل: ففعل، نحو أدخلته فدخل، وأخرجته فخرج، ونحو ذلك"[2].

1 3 المزيد بثلاثة أحرف:

المزيد بثلاثة أحرف له أربعة أوزان، وهي:

(اسْتَفْعَلَ) و(افْعَوْعَل)، و(افْعَوّل) و(افْعَالٌ)، وهي الأبنية التي ذكرها معظم العلماء القدماء، أمثال يحيى بن معط (ت628هـ)[3] ومحمد بن يحيى البجائي (ت744)[4].

❖ **وزن (اسْتَفْعَلَ):** بزيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل فاء الفعل ومن معاني هذا الوزن:

- الطلب والسؤال نحو: استكتبت زيدًا طلبت منه أن يكتب، ولوجود الشيء على صفة نحو: استحسن الشيء وجده حسنا واستعظم الأمر وجده عظيمًا.
- وللتحوّل من حالة إلى أخرى نحو: استحجر الطّين، أي صار حجرًا، وللتكلّف نحو: استجرأ أي تكلّف الجرأة وهي الشّجاعة، والإقدام على المهالك.

---

[1]– ينظر: الهجائي : شرح لامية الأفعال، ص108.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص65.

[3]– ينظر: يحيى بن معط: الفصول الخمسون، ص259.

[4]– ينظر: البجائي: أبنية الفعل المزيد فيه من شرح لامية الأفعال، ص185.

- وللمطاوعة نحو: أراحه فاستراح، وقد يكون بمعنى فعل المجرد نحو: استقر بمعنى قَرَّ؛ أي ثبت.

❖ **وزن (افعالّ):** بزيادة همزة الوصل قبل فاء الفعل والألف بعد عين الفعل وتكرار اللام مضارعه يفعالّ ويدلّ على الألوان نحو: احمارّ واصفارّ، الفعل المجرّد منهما حمروصفر وقد يدلّ على العيوب الحسية نحو: اعوارّ فعله المجرّد عَوِرَ.

❖ **وزن (افْعَوْعَلَ):** بزيادة همزة الوصل قبل فاء الفعل والواو، وإحدى العينين مضارعه (يَفْعوعِلُ)، نحو: اعْشَوْشَبَ المكان، أي أكثر عشبه في مبالغة عشب المكان إذا نبت عشبه، واحدودب ظهره انحنى في مبالغة حدب يحدب حدبًا.

❖ **وزن (افعوّل):** بزيادة همزة الوصل قبل فاء الفعل والواوين بين عين الفعل ولامه نحو: اعلوّط البعير تعلّق بعنقه ليركبه.

❖ **ووزن (افوعلّ):** بزيادة همزة الوصل قبل فاء الفعل والواو بين الفاء والعين مع تضعيف اللاّم نحو: أكوال الرجل قصر، واجتمع خلفه أصله كأل.

❖ **ووزن (افْعَنْلَلَ):** بزيادة همزة والنون وإحدى اللامين، نحو: اقعنسر الرجل خرج صدره ودخل ظهره خلفه، وفعله المجرّد قعيس ضد حدب، وهذا الوزن قليل الاستعمال ومثله أفعول.

❖ **وزن (افْعَنْلى):** بزيادة همزة الوصل والنون والألف مضارعه يفعنلي نحو:" اسلتقى نام على ظهره ووقع على قفاه"[1].

وهذه الأوزان والأبنية كلّها وردت في كتب قدماء الصرف، فقد أشار إليها الجرجاني (ت471هـ) في المفتاح[2]، وابن عصفور (ت669هـ) في الممتع[3]، وابن مالك

---

[1]– نور الدين عبد القادر: الرسالة الصّرفية، ص15 وص16.

[2]– ينظر: عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص20 وص21.

[3]– ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج1، ص170.

(ت672هـ) في التسهيل[1]، وغيرهم.

❖ **معاني (استفعل):**

- للطلب كاستغفر وللتحول كاستحجر الطّين، وللاتخاذ كاستعبد عبدًا، ولإلقاء الشيء بمعنى ما صنع منه كاستعظمته واستصغرته.
- ولمطاوعة (أفعل) كأراحه فاستراح.
- ولموافقته كاستجعله، ولموافقة (تَفَعَّلَ) كتبثر واستكبر، واستقام، و(افتعل) كاستعصم، والمجرّد، وكاستبان واستغنى، وللإغناء كاستعان، وعن (فَعَل) كاسترجع[2].
- (افْعَوْعَلَ) نحو: المدودن الشعر: إذا طال، واخضوضل الشيء: إذا خضل: إذا ابتل واحلولى الشيء : طاب[3].
- (افعالّ): وهو السداسي نحو: إجفاظّ بالجيم، أي أشرف على الموت[4].
- (افعوّل): وهو السداسي، وهو على ضربين : متعد، وغير متعد، نحو: اخرّوط الشعر إذا امتد، واجلوّذ[5].

وهذه الأوزان ومعانيها وردت في كتب التراث اللغوي كعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في كتابه " المفتاح"[6]، وابن مالك (ت672هـ) في كتابه" التسهيل"[7]، وغيرهم.

---

[1]- ينظر: ابن مالك: التسهيل، ج3، ص459 وص460.

[2]- ينظر: البجائي، شرح لامية الأفعال، ص102 وص103.

[3]- المصدر نفسه، ص107.

[4]- المصدر نفسه، ص113.

[5]- ينظر: نور الدين عبد القادر: الرسالة الصرفية، ص15 وص16.

[6]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في التصريف، ص32 وص33.

[7]- ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص457.

2 -مزيد الرباعي:

2 1 المزيد بحرف:

له وزن واحد هو (تَفَعْلَلَ) وهذا ما وجد في مصنفات القدماء، حيث اصطلح عليها الجرجاني مصطلح " المنشعبة"[1]، منه ثلاثة أبنية:

- تَفَعْلَلَ، كـ :تدحرج.
- وافْعَنْلَلَ، كـ :احرنجم.
- وافْعَلَلَّ، كـ :اقشعرّ[2].

ومن معاني أبنية مزيد الرباعي بحرف، نجد مايلي:

*معاني تَفَعْلَلَ:معنى هذا الوزن ودلالته لمطاوعة الرباعي المجرّد نحو: دحرجته فتدحرج وسربلته فتسربل[3]، وهذا المعنى ذكره ابن مالك (ت 672هـ) في قوله:" وتزاد التاء قبل متعدياتها للإلحاق بـ (تَفَعْلَلَ) وهو (افعنلل) لمطاوعة (فعلل) تحقيقا أو تقديرًا."[4]

2 2 المزيد بحرفين:

له وزنان هما (افْعَنْلَلَ) و(افْعَلَلَّ)، وقد ورد ذلك عند قدماء الصرفيين أمثال عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)[5]، ويحيى بن معط الزواوي (ت 628هـ)[6]، وابن عصفور الإشبيلي(ت669هـ)[7]، ومحمد بن يحيى البجائي (ت 744هـ)[8]، وعند متأخري الصرفيين

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص22.

[2]- المفتاح في التصريف، ص22.

[3]- ينظر: البجائي: شرح لامية الأفعال، ص106.

[4]- ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص461.

[5]- ينظر: المفتاح في التصريف، ص22.

[6]- ينظر: يحيى بن معط الزواوي: الفصول الخمسون، ص259.

[7]- ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج1، ص179.

[8]- ينظر: محمد بن يحيى البجائي: شرح لامية الأفعال، ص94.

أمثال امحمد بن يوسف أطفيش (ت 1332هـ) [1] ، وعدّة بن تونس المستغانمي (ت1371هـ)[2] ونور الدين عبد القادر (ت1404هـ)[3] وغيرهم.

*ومن معاني المزيد بحرفين:

- **معاني (افْعَنْلَلَ):**

تحدّث البجائي (ت 744هـ) عن معاني هذا الوزن في قوله: حرجمت الإبل فاحرنجمت، أي اجتمعت، فهو مطاوع الرباعي [4]. وهو عند نور الدين عبد القادر لمطاوعة (فَعْلَلَ)[5].

- **معاني(افْعَلَلَّ):**

نحو: استبطرّ الشعر وغيره، أي طال، واشمعلّ أسرع [6]، واقشعرّ الشعر أي قام وانتصب من خوف أو برد[7].

وما نستخلصه أن هذه المعاني وجدت عند علماء الصّرف الأوائل كابن الحاجب (ت646هـ)[8]، وابن مالك (ت 672هـ)[9]، وأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)[10]، وجلال وجلال

---

[1]– ينظر: امحمد بن يوسف أطفيش: الكافي في التصريف، ص83.

[2]– ينظر: عدّة بن تونس المستغانمي: فك العقال عن تصرّف الأفعال، ص13.

[3]– ينظر: نور الدين عبد القادر: الرسالة الصرفية، ص17 وص18.

[4]– ينظر: البجائي: شرح لامية الأفعال، ص103.

[5]– ينظر: نور الدين عبد القادر: الرسالة الصرفية، ص17.

[6]– ينظر: البجائي: شرح لامية الأفعال، ص107

[7]– ينظر: نور الدين عبد القادر: الرسالة الصرفية، ص18.

[8]– ينظر: الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص82.

[9]– ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص461.

[10]– ينظر: أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي والمؤسسة السعودية، مصر، ط1، 1998م، ج1، ص82.

الدين السيوطي (ت911هـ)[1]، وغيرهم.

وفيما يتعلق بأبنية الملحق بالرباعي، فقد ذكرها أطفيش (ت 1332هـ) على النحو الآتي:

*أبنية الملحق بـ (تَفَعْلَلَ): خمسة للإلحاق بـ (تَفَعْلَلَ):

- **(تَفَعْلَلَ)**: كـ :تَجَلْبَبَ.
- **(تَفَوْعَل)**: كـ :تَجَوْرَبَ، أي لبس الجورب.
- **(تَفَيْعَل)**: كـ :تَشَيْطَنَ، أي فعل فعلا مكروها.
- **(تَفَعْوَلَ)**: كـ :ترهوك، أي تبختر.[2]
- **(تَمَفْعَل)**: كـ :تمسكن، أي أظهر الذل، وتمنطق، أي لبس المنطق.[3]

*أبنية الملحق ب (افْعَنْلَلَ: وزنان للإلحاق بـ (افْعَنْلَلَ):

- **(افْعَنْلَلَ)** نحو: اقْعَنْسَسَ، أي تأخر، ورجع من القعس: وهو خروج الصدر ودخول الظهر، ضد الحدب.
- **(افْعَنْلَى)** نحو: اسْلَنْقَى، أي اضطجع على قفاه[4].

وهذا ما أكّده علماء التراث الصّرفي حين تحدثوا عن الملحق بالرباعي المزيد فيه كابي بكر بن السراج (ت316هـ)[5]، وابن جني (ت392هـ)[6]، وعبد القاهر الجرجاني

---

[1]– ينظر: جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1428هـ–1998م، ج3، ص301.

[2]– امحمد بن يوسف أطفيش: الكافي في التصريف، ص85.

[3]– المصدر نفسه، ص86.

[4]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– ينظر: أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص229.

[6]– ينظر: ابن جني: المنصف، ص111.

(ت471هـ)[1]، وأحمد الميداني (ت518هـ)[2]، وغيرهم.

نستنتج ممّا سبق أن ما ذكره الصرفيون المتأخرون، هو نفسه ما ذكره المتقدمون فيما يتعلق بمصطلح أبنية " **الفعل المزيد**".

6-7- مصطلح الماضي:

أ -لغة:

جاء في لسان العرب:" مَضَى الشيء يَمْضِي مَضيًا، ومَضاءً، ومُضوًّا: خلا وذهب ومضى في الأمر، وعلى الأمر مضوا، وأمر مَمضو عليه نادر جيء به باب فعول بفتح الفاء ومضى سبيله: مات، ومضى في الأمر: مضاء: نفذ، وأمضى الأمر: أنفذه وأمضيت الأمر، أنفذته، وفي الحديث:" ليس لك من مالك، إلاّ ما تصدقت فأمضيت" أي أنفذت فيه عطاءك ولم تتوقف فيه. ومضى السّيف مضاء: "قطع"[3].

ب-اصطلاحا:

ينقسم الفعل عند النحويين إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارع، وأمر.

فالماضي عند الصرفيين هو "ما دلّ على زمان مضى كـ قرأ."[4]

واستخدم الخليل (ت 175هـ) مصطلح" **الماضي**" في معرض حديثه عن الفعل " عسى" في قوله" وعسى في النّاس بمنزلة لعلّ، وهي كلمة مطعمة، ويُستعمل منه الفعل الماضي فيقال: عَسَيْتُ وعَسَيْنَا وعَسَوْا وعَسَيَا وعَسَيْنَ..."[5].

---

[1]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص22 وص23.

[2]- ينظر: أحمد الميداني: نزهة الطرف في علم الصّرف، ص341.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص309.

[4]- نور الدين عبد القادر: الرسالة الصّرفية، ص4.

[5]- الخليل: العين، ج2، ص201.

واستخدم سيبويه (ت 180هـ) مصطلح " **بناء ما مضى**" للدلالة على مصطلح " **الماضي**" في قوله:" فأمّا بناء ما مضى، فذهب، وسمع، ومكث، وحمد"[1].

أمّا بعد سيبويه ظهر مصطلح " **الماضي**" مع ابن السراج (ت316هـ) في قوله: " الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل"[2].

ثم استخدمه من بعده ابن جني (ت 392هـ) في أثناء حديثه عن معنى التصريف في قوله:" فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها، نحو قولك: ضَرَبَ، فهذا مثال الماضي"[3].

وذكر هذا المصطلح عند جملة من علماء الصّرف أمثال يحيى بن معط (ت628هـ)[4] ومحمد بن يحيى البجائي (ت 744هـ)[5]، وعبد الكريم الفكون (ت 1073هـ)[6] (ت1073هـ)[6] وغيرهم.

وقد استخدم متأخري علماء الصّرف وعلى رأسهم امحمد بن يوسف أطفيش (ت1332هـ) مصطلح " فعل المضي" [7] للدلالة على "الفعل الماضي" في شرحه للامية الأفعال لابن مالك.

نستنتج ممّا سبق ذكره أن الصرفيين المتأخرين قد اقتفوا آثار من سبقهم من العلماء القدماء حتى وإن اختلفت التسميات فالدلالة هي نفسها.

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص12.

[2]– ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص38.

[3]– ابن جني: التصريف الملوكي، ص9.

[4]– ينظر: يحيى بن معط: الفصول الخمسون، ص170.

[5]– ينظر: محمد بن يحيى البجائي: شرح لامية الأفعال، ص62.

[6]– ينظر: عبد الكريم الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص410.

[7]– ينظر: امحمد بن يوسف أطفيش: شرح لامية الأفعال، ج2، ص122.

6-8- مصطلح المضارع:

أ -لغة:

يقال:" وسمي مضارعًا لمشابهته اسم الفاعل في الحركة والسكون المطلقين، أعني تقابل الحركة بأخرى، ولو ضمة بفتحة وسكون بآخر، ولو كان أحدهما حيًّا، والآخر ميّتًا ومشابهة الاسم في الإبهام والتخصيص، فإنّه على القول باشتراكه بين الحال والاستقبال مبهم محتمل حتّى يخصّص لأحدهما بقرينة كـ " الآن" و" سوف"، وأداة الشرط والنواصب كالنكرة مبهمة حتّى تعرّف"[1].

فالمقصود أن مصطلح " **المضارع**" لغة يراد به المشبّه، والمضارعة للشيء أن يضارعه كأنّه مثله أو شبهه مثلما ذكر صاحب اللسان"[2].

وقيل :" أصل المضارعة تقابل السخلتين على ضرع الشّاة عند الرّضاع تأخذ كلّ منهما الحلمة منها كان الاسم والمضارع ارتضعا من ضرع واحد حتّى زعم أن الأصل (مراضع) فقلبت قلبًا مكانيًا"[3].

ب -اصطلاحا:

استخدم سيبويه (ت 180هـ) مصطلح " **المخبر**" للدلالة على مصطلح " **المضارع**" في قوله:" ومخبرًا يَقْتُلُ، ويَذْهَبُ، ويَضْرِبُ"[4].

وذكر المبرّد (ت285هـ) مصطلح " **المضارع**" في باب تجريد إعراب الأفعال، حيث قال:" اعلم أنّ هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة"[1].

---

[1]- أطفيش: الكافي في التصريف، ص109.

[2]- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص496.

[3]- أطفيش: الكافي في التصريف، ص110.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص12.

وقوله أيضا في موضع آخر في باب الحروف التي تنصب الأفعال:" فأمّا وقوعها على المضارع، فنحو: يسرني أن تقدم"[2].

وأوّل تحديد دقيق لمصطلح " **المضارع**" تناوله أبو علي الفارسي (ت 377هـ) في باب: " ما يلزم فيه بدل الياء من الواو إذا وقعت رابعة فصاعدًا في الفعل نحو: أُزَيْتُ وغَازَيْتُ. وغازَيْتُ قلبت في الماضي ياء لانقلابها إليها في المضارع ألا ترى أنّك قلت: يُغْزَى ويُغَازَى انقلبت اللاّم ياءً"[3].

في حين يرى أحمد الميداني (ت 518هـ) أن مصطلح" **المضارع**" هو **المستقبل** في قوله:" والمستقبل يقال له مضارع، وغابر، ومستقبل"[4].

ووافقه في هذا التحديد يحيى بن معط (ت 628هـ) حين أطلق على مصطلح " **المضارع**" تسمية " المستقبل"[5]

وقد سار على خطاهم جملة من الصرفيين الذين أتوا بعدهم أمثال البجائي (ت744هـ)[6] ومحمد بن العباس الوهراني (ت871هـ)[7]، والفكون(ت1073هـ)[8] وغيرهم.

نستنتج ممّا سبق أن الصرفيين المتأخرين تأثروا بمن سبقهم من علماء التراث اللغوي، فاصطلحوا تسميات للدلالة على " **المضارع**" منها" **المستقبل**".

---

[1]– المبرد: المقتضب، ج2، ص5.

[2]– المقتضب، ج2، ص6.

[3]– أبو علي الفارسي: التكملة، ص270.

[4]– أحمد الميداني: نزهة الطّرف في علم الصّرف، ص73.

[5]– يحيى بن معط: الفصول الخمسون، ص171.

[6]– ينظر: البجائي: شرح لامية الأفعال، ص117.

[7]– ينظر: محمد بن العباس الوهراني: شرح لامية الأفعال (باب المَفْعَل والمَفْعِل ومعانيهما)، ص30.

[8]– ينظر: عبد الكريم الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص213.

6-9- مصطلح الأمر:

أ -لغة:

جاء في لسان العرب:" أن الأمر: نقيض النهي، أمره وأمره به، وأمره، وأمير: ذو الأمر، والأمير: الآمر، والأمر: الحادثة، والجمع أمور"[1].

ب -اصطلاحا:

تحدّث قدماء علماء الصّرف العربي عن مصطلح " **الأمر**" ونجد في مقدّمتهم سيبويه (ت180ه) الذي أطلق على مصطلح " **الأمر**" مصطلح " **بناء ما لم يقع**" في قوله:" وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرًا: اذهب، واقتل، واضرب"[2].

وقوله أيضا في باب (الأمر والنهي):" وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم وذلك قولك: عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونبهت المخاطب له لتعريف باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر، ومثل ذلك: أمّا زيد فاقتله، فإذا قلت: زيدٌ فاضربه، لم يستقم أن تحمله على الابتداء... وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله اضربه"[3].

وقد توسّع المبرد (ت285ه) في تحديد مصطلح " **الأمر**" من خلال عدّه أنّه من **فعل المستقبل** وعلّل ذلك بقوله:" لأنّك إنّما تأمره بما لم يقع"[4].

وقوله أيضا في (باب الأمر والنهي) " وذلك قولك: ليقم زيدٌ، ليذهب عبد الله وتقول: زرني لأزورك، فتدخل اللاّم، لأن الأمر لك"[5].

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص212.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص12.

[3]- الكتاب: ج1، ص138.

[4]- المبرد: المقتضب، ج1، ص83.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص131.

واستخدمه أبو بكر بن السراج(ت316هـ) في أثناء حديثه عن " الفعل" بقوله:" الفعل ما دلّ على معنى وزمان وذلك الزمان إمّا ماضٍ، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل"[1].

كما استخدمه أبو علي الفارسي (ت 377هـ) في باب همزة الوصل في قوله: " وهذه همزة تدخل في أمثلة الأمر من فعل يفعل." [2]وقوله أيضا:" إذا أردت أمثلة الأمر فبقيت الحروف التي كانت تكون بعد الحروف المضارعة ساكنة اجتلبت لها همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالسّاكن، فإذا اتصل شيء من ذلك بكلام قبله سقطت، تقول: يا زيد اضرب ويا عمرو اسمع، ويا بكر اقتل"[3].

وأطلق عليه يحيى بن معط (ت628هـ) مصطلح " الحال"[4] في ألفيته. وعرّفه بعض المتأخرين من الصرفيين " بأنّه ما دلّ على طلب حدث في المستقبل نحو: اكتب، واكتبي واكتبا"[5].

وتبعه في ذلك جملة من الصّرفيين كالفكون (ت1073هـ)[6]، وأطفيش (ت1332هـ)[7] (ت1332هـ)[7] وعبد القادر المجاوي (ت1332هـ)[8].

نستنتج ممّا سبق أن مصطلح " **الأمر**" عند علماء الصّرف المتقدمين أو المتأخرين هو نفسه حتى وإن اختلفت التسميات.

---

[1]– أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص38.

[2]– أبو علي الفارسي: التكملة، ص16.

[3]– المصدر نفسه، ص16.

[4]– يحيى بن معط: الفصول الخمسون، ص170.

[5]– الطيّب المهاجي: مبادئ الصّرف، ص33.

[6]– ينظر: الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص142.

[7]– ينظر: أطفيش: شرح لامية الأفعال، ج1، ص159، وينظر، ج2، ص54.

[8]– ينظر: عبد القادر المجاوي: نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصّرف، ص82.

6-10- مصطلح الفعل اللاّزم:

أ -لغة:

ورد ذكر مصطلح " **اللاّزم**" في معجم القاموس للفيروزآبادي إذ يقول:" إذا لزم شيئا لا يفارقه"[1].

وجاء في معجم لسان العرب:" اللزوم: معروف والفعل لَزِمَ يَلْزَمُ، والفاعل لاَزم و المفعولبه ملزوم ، لزم الشيء وألْزَمَهُ إيّاه فالتزمه، ورجل لزمه يَلْزَمُ الشيءِ فلا يفارقه ، واللاّزم: الفيصل جدًا، وقوله عزّ وجلّ:﴿**قُلْ مَا يَعْبَؤُاْ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا**﴾[2]، وألزمت خصمي إذا حججته"[3].

ب -اصطلاحا:

تعرض علماء الصّرف المتقدّمون منهم والمتأخرون إلى مصطلح " **اللاّزم**" ، فنجد الخليل بن أحمد الفراهيدي يستعمله ليدل به على معنيين هما:

- **الأوّل:** بمعنى الفعل **اللاّزم:** وهو (ما لا مفعول به أصلاً، لا بنفسه ولا بحرف جرّ)[4]، وضرب لهذا المعنى مثالا، فقال: ورجعته يستوي فيه اللاّزم والمجاوز [5]. والمجاوز[5]. فهما يستعمل " اللاّزم" بمعناه المعروف.
- **الآخر:** استعمل الفعل " **اللاّزم**" بمعنى المصدر، وقد أكثر من هذا الاستعمال ومثل له ب (الصّفرة: لون الاصفرار، وفعله اللاّزم اصفرر)[6].

---

[1]- الفريروزآبادي: القاموس المحيط، ج4، ص145، وينظر: لسان العرب، ج12، ص514 مادة (لَزِمَ).

[2]- سورة الفرقان، الآية 77.

[3]- ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص71.

[4]- الشريف الجرجاني: التعريفات، ص107.

[5]- الخليل: العين، ج1، ص225.

[6]- المصدر نفسه، ج7، ص113.

كما تعرّض له سيبويه (ت 180هـ) مطلقا عليه مصطلح " **الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول**" في(باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول) في قوله:" فأمّا الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيدٌ، وجَلَسَ عمرو..."[1].

وأطلق أبو علي الفارسي (ت 377هـ) مصطلح " الفعل غير المتعدّي" [2]للدلالة على مصطلح " **الفعل اللاّزم**".

بينما عرّفه عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) بأنّه:" هو ما يلزم الفاعل، فلم يتجاوزه نحو: قام، أوقعد، ويسمى غير واقع ومطارعًا"[3].

نلاحظ من قول الجرجاني أنّه أطلق على مصطلح " **اللاّزم**" مصطلحين وهما مصطلح " **غير واقع**" ومصطلح " **مطاوع**".

وفي السياق نفسه وقف أطفيش (ت 1332هـ) على تحديد مصطلح " **اللاّزم**"، حيث سمّاه الفعل الذي لا يطلب المفعول به، ولازمًا لأنه لزم نفسه ولم يجاوز فاعله إلى طلب مفعول به، وحدّه البعض" بأنّ اللاّزم ما يلزم الفاعل ولم يتجاوزه ، أي ما يلزم تعلّقه وتصوّره تتعقل محل صدوره، وهو الفاعل، ولم يتجاوز تعقله منه إلى المفعول به"[4].

وما يلاحظ من تحديد أطفيش أنّه ألّم إلماما وافيا بمصطلح " **اللاّزم**"، وأطلق عليه أيضا تسمية أخرى سمّاه "**الفعل القاصر**" ، و"غير واقع" لعدم وقوعه على المفعول به الصّريح وغير متعدّ، وغير مجاوز، لأنه لم يجاوز الفاعل، ويسمى مطاوعًا لأنه أثر للفعل المتعدي فيما كان حاصلا من المتعدّي سُمّي مُطاوعًا.

ومن خلال هذا الشرح للفعل " اللاّزم" يظهر أن أطفيش يتفق اتفاقا كبيرا مع الجرجاني في تحديد مصطلح " **اللاّزم**".

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج، ص33.

[2]– أبو علي الفارسي: التكملة، ص212.

[3]– عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص38.

[4]– امحمد بن يوسف اطفيش: شرح لامية الأفعال، ج1، ص249.

ويذهب نور الدين عبد القادر (ت 1404هـ) في تعريف مصطلح " **اللاّزم**" مذهب أطفيش إذ يقول:" الفعل الذي لا يتعدى إلى مفعول به، بل يلزم الفاعل، أي يبقى معه"[1].

كما يطلق عليه أيضا مصطلح " **الفعل القاصر**" لقصوره وعدم وصوله إلى المفعول وغير واقع، لأنه لا يقع على المفعول به، وغير مجاوز لأنه لا يجاوز فاعله"[2].

نلاحظ ممّا سبق أن مصطلح " اللاّزم" عند المتقدمين أو المتأخرين لقي الدلالة نفسها حتى وإن اختلفت التسميات كالقاصر، وغير الواقع، والمطاوع، وغير المجاوز

6-11- مصطلح الفعل المتعدّي:

أ -لغة:

جاء في معجم العين:" عدّي تعدية، أي: جاوزه إلى غيره، وتقول الفعل المجاوز يتعدى إلى مفعول بعد مفعول، والمجاوز مثل: ضَرَبَ عمر وبكرًا، والمتعدي مثل: ظنّ عمرو بكراً خالدًا"[3].

وجاء في لسان العرب:" التّعدّي مجاوزة الشيء إلى غيره، يقال: عديته فتعدّى ، أي تجاوز. وقد قالت العرب: اعتدى فلان عن الحق (...) كأنّ معناه جاز عن الحق إلى الظّلم، وعدّى عن الأمر: جازه إلى غيره(...) وقوله تعالى: ﴿ **فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ** ﴾[4] سمّاه اعتداء لأنّه مجازاة"[5].

وعرّفه أيضا بأنه: المتجاوز صاحبه إلى غيره[6]، وفرق بينه وبين مصطلح المجاوز: فهو الذي سلك الطريق وسار فيه[7].

---

[1]- نور الدين عبد القادر: الرسالة الصرفية، ص8.

[2]- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3]- الخليل: العين،ج2، ص215، مادة (عدا).

[4]- سورة البقرة : الآية 194.

[5]- ابن منظور: لسان العرب، ج6، ص133.

[6]- المصدر نفسه، ج15، ص38، مادة (عدا).

[7]- المصدر نفسه، ج5، ص326، مادة (جوز).

ب -اصطلاحا:

تعرّض الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) إلى مصطلح " **المتعدّي**" ويقصد به المتعدي إلى مفعولين فحسب، وأمّا المتعدّي إلى مفعول واحد، فقد استعمل له مصطلح "**المجاوز**"، وفيما بعد أصبح المصطلحان يدلان على شيء واحد، وفي هذا يقول الخليل:" وتقول للفعل المجاوز: يتعدّى إلى مفعول بعد مفعول، والمجاوز مثل: ضرب عمرو بكرًا والمتعدي مثل ضَرَبَ عمرو بكرًا"[1].

إذن فالخليل اصطلح للدلالة على مصطلح " المتعدي" مصطلح " **المجاوز**" فضلا عن **المتعدّي** وهما مصطلحان مترادفان.

وعقد سيبويه (ت180هـ) بابًا سمّاه " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: ضَرَبَ عبد الله زيدًا، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب" وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب وانتصب زيدٌ، لأنه مفعول يتعدّى إليه فعل الفاعل"[2].

ويقول في موضع آخر " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين"[3].

وذكر المبرد (ت285هـ) بابًا يتعلق" بالفعل الذي يتعدّى الفاعل إلى مفعولين، وذلك قولك: أعطيت زيدًا درهمًا، وكسوت زيدًا ثوبًا..."[4].

وأطلق يحيى بن معط (ت 628هـ) مصطلح" **التعدي**" للدلالة على " المتعدّي" في ألفيته في باب تعدّي الأفعال ولزومها في قوله:

القول في الأفعال في التعدّي *** وتنتهي لسبعة في العدّ[5].

ويقصد ابن معط بمصطلح " **المتعدّي**" ما نصب المفعول به ولا يكتفي بفاعله.

---

[1]- الخليل: العين، ج2، ص215 وص216.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص34.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص39.

[4]- المبرد: المقتضب، ج3، ص93.

[5]- ينظر:عبد العزيز جمعة الموصلي: شرح ألفية ابن معط، ج1، ص468.

واستخدم الفكون (ت1073هـ) مصطلح " مُعدّى" للدلالة على " المتعدّي" في أثناء حديثه عن " المضاعف المعدّى"[1]. وسمّاه أطفيش (ت 1332هـ) أيضا " معدى" معلّلاً ذلك بقوله:" وسمّي مُعدّى ومتعدّيًا، لأنه جاوزه إلى المفعول به، وتجاوز إليه، وحدّه بعضهم بأنّه ما يتعدّى من الفاعل إلى المفعول به، أي يتجاوزه إليه، ويلزم عليه الدور لذكره التعدّي في تعريف المتعدّي، ومعرفة الكلّ تتوقف على معرفة الآخر"[2].

ثم ينتقل إلى تبيين المقصود من المتعدّي بقوله:" أن المتعدي ما يدلّ على معنى يتجاوز الذّهن عن تصوّره، وعن تصوّر محل صدور ذلك المعنى المفعول وذلك المحل هو الفاعل"[3].

في حين أطلق نور الدين عبد القادر (ت 1404هـ) على مصطلح "المتعدّي" مصطلح " الواقع" ومصطلح "مُجاوز" معلّلا ذلك بقوله:" فواقع لوقوعه على المفعول به ومجاوز لمجاوزته الفاعل"[4].

نستنتج ممّا سبق أن مصطلح " **المتعدّي**" عرّف عند قدماء الصرفيين بمصطلحات عدّة منها " **المجاوز**" ، و " **الواقع**" ، وحذا حذوهم المتأخرين أمثال عبد القادر المجاوي (ت1332هـ) [5] ، وعدّة بن تونس المستغانمي (ت 1371هـ) [6] ، والطّيب المهاجي (ت1389هـ)[7].

---

[1]– الفكون: شرح لامية الأفعال، ج1، ص133.

[2]– أطفيش: شرح لامية الأفعال، ج1، ص292.

[3]– المصدر السابق، ج1، ص293.

[4]– نور الدين عبد القادر: الرسالة الصرفية، ص7.

[5]– ينظر: عبد القادر المجاوي: نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف، ص63 وص65.

[6]– ينظر: عدّة بن تونس المستغانمي: فك العقال عن تصرّف الأفعال، ص8.

[7]– ينظر: الطّيب المهاجي: مبادئ الصّرف، ص46 وص49.

6-12-مصطلح الجامد والمتّصرّف:

أولا: مصطلح الجامد:

أ -لغة:

جاء في اللسان:" أن الجمد بالتحريك: الماء الجامد، وهو نقيض الذّوب، وهو مصدر سمّي به، والجَمَدُ: الثّلج، ولك جامده وذائبه، أي ما جمد منه وما ذاب، وقيل: صامته وناطقه وقيل: حجره وشجره، وشاة جَمادٌ: لا لبن فيها، وناقة جماد كذلك لا لبن فيها، وقيل: هي أيضا البطيئة، وسنة جماد: لا مطر فيها، ورجل جماد الكفّ: البخيل والجماد: البخيل"[1].

" والجمود هيئة حاصلة للنفس بها يقتصر على استيفائها ما ينبغي ومالا ينبغي"[2].

ب -اصطلاحًا:

الفعل هو ما دلّ على حدث وزمن، غير أن هناك أفعال تدلّ على الزمان، وهو ما يسميه علماء اللغة بـ**الأفعال الجامدة.**

ومصطلح" **الجامد**" ورد ذكره عند أبي بكر بن السراج (ت 316هـ) في قوله:" أن الأفعال التي لا تتصرّف لا يجوز أن يقدّم عليها شيء ممّا عملت فيه وهي نحو: نعم وبئس، وفعل التعجب، وليس، " تجري عندي ذلك المجرى لأنها غير متصرّفة"[3].

كما تعرّص عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) لمصطلح " **الجامد**" بقوله:" بخلاف المتصرف كنعم، وبئس، وعسى، وليس، وحبّذا، وفعلي التعجّب"[4].

ويوضّح يحيى بن معط (ت 628هـ) مصطلح " **الجامد**" أكثر من خلال تسميته بمصطلح " الأفعال غير المتصرّفة" مقسمًا إيّاها ثلاثة أقسام:

---

[1]- لسان العرب، ج2، ص193 وص194.

[2]- الشريف الجرجاني: التعريفات، ص63.

[3]- أبو بكر بن السراج: الاصول في النحو، ج2، ص228.

[4]- عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص39.

-**الأوّل:** فعلان ماضيان: أحدهما للمدح وهو (نِعْمَ)، والآخر للذّم وهو (بِئْسَ).

-**الثاني:** حَبّذا.

-**الثالث:** فعل التعجب وله لفظان: ما أفعله، وأفعل به، كقولك: ما أحسن زيدًا وأحسن بزيد[1].

ويعرّف عدّة بن تونس (ت 1371هـ) مصطلح " **الجامد**" من خلال التمثيل بالفعلين (بئس) و(نعم)، وهما فعلان جامدان لا يصاغ منهما المضارع ولا الأمر، ولا بقية المشتقات"[2].

في حين حدّد الطيّب المهاجي (ت 1389هـ) مصطلح " **الجامد**" بقوله:" مالا يستعمل منه إلاّ الماضي كنعم، وبئس، وليس"[3].

ويعلّل أطفيش (ت1332هـ) أن الأفعال الجامدة لا يدخلها التصريف قياسًا والأسماء المبنية لشبهها بالحروف في الجمود[4].

بينما يذكر الفكون (ت1073هـ) مصطلح " **الجامد**" من خلال تحديده لموضوع علم التصريف بأنّه هو (...) والأفعال فلا يدخل التصريف في الحروف ولا فيما أشبهها من الأسماء المبنية ولا الأفعال غير المتصرفة كـ (نِعْمَ) و(بئس)، ونحوهما إذ لاحظ لهما في ذلك لزومهما طريقة واحدة"[5].

إذن فمصطلح" **الجامد**" هو الذي يلزم صورة واحدة ولا تأتي منه صورة أخرى ومنه ما يلزم صورة الماضي، ومنه ما يلزم صورة المضارع، ومنه ما يلزم صورة الأمر، وهذا ما أثبته العلماء من خلال الأمثلة التي سقوها لتحديد مفهوم" **الجامد**".

---

[1]- يحيى بن معط: الفصول الخمسون، ص177 وص178.

[2]- عدّة بن تونس المستغانمي: فك العقال عن تصرّف الأفعال، ص18.

[3]- الطيّب المهاجي: مبادئ الصرّف، ص19.

[4]- أطفيش: شرح لامية الأفعال، ج1، ص157.

[5]- الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص120.

ثانيا: مصطلح المتصرّف:

أ -لغة:

جاء في اللسان:" الرجل صَيْرَفٌ، متصرّف في الأمور، الصيرف والصيرفي المحتال في أموره المتصرّف في الأمور المجرّب لها، والصّرف، والتقلب والحيلة"[1].

ب -اصطلاحا:

ورد ذكر مصطلح " **المتصرّف**" عند الخليل (ت175هـ) عندما تكلم عن الفعل كأحد أقسام الكلم، ولم يُرد به الحدث أو نحوه ولكنه استعمل هذا الاصطلاح ليعبّر به عن الفعل في حال كونه عاملا أو معمولا متصرّفا أو غير متصرّف، مسميًا الفعل المتصرّف (بالفعل المتمكّن)[2].

ويوضّح عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) مصطلح " **المتصرّف**" أكثر بقوله: " الفعل المتصرّف هو ما يجيئ له الأمثلة كلها." [3] ويقصد من قوله أن الفعل المتصرّف يكون منه الماضي والمضارع والأمر.

ويرى أطفيش (ت 1332هـ) أن التصريف في الفعل " أصل الكثرة تغييره بظهور الاشتقاق فيه."[4] بمعنى أن الفعل المتصرّف نستطيع أن نشتق منه الأزمنة الثلاث.

أمّا عدّة بن تونس (ت 1371هـ) فيعرّف مصطلح " **المتصرّف**" بأنه (نقيض الجامد ويتنوع إلى خمسة عشر نوعا"[5]. فالمتصرّف عنده هو ما يجئ على أمثلة متنوعة.

ويرى أحمد الحملاوي (ت1351هـ) أن المتصرّف "ما لا يلزم صورة واحدة، وهو إمّا أن يكون تام التصرّف، وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر ك: نَصَرَ ودَحْرَجَ أو

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص320، مادة (صرف).

[2]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص189.

[3]- عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص39.

[4]- أطفيش: لامية الأفعال، ج1، ص118.

[5]- عدّة بن تونس المستغانمي: فكّ العقال في تصرّف الأفعال، ص18

ناقص فهو يأتي منه الماضي والمضارع فقط، كـ زال، يزال، وبَرِحَ، يَبْرَحُ، وفَتِئَ يَفْتَأُ وكاد يكاد، وأوشك، يوشك" [1]. والملاحظ أن الحملاوي وضّح مصطلح "**المتصرّف**" أكثر حيث أنه يكون تامًا وناقصا من خلال التمثيل لذلك.

ويضيف الطيّب المهاجي (ت 1389هـ) في السياق نفسه الذي حدّه الحملاوي في تحديد مصطلح " **المتصرّف**" بقوله:" والمتصرّف ما يستعمل منه الماضي، وغير الماضي من مضارع وأمر، ومصدر، ويُصاغ منه اسما الفاعل والمفعول، كما تبنى منه المرّة واسما الزمان والمكان، واسم الآلة"[2].

إذن فمصطلح " **المتصرّف**" هو الذي لا يلزم صورة واحدة، أي يأتي منه صورتان أو أكثر من صور الفعل، ويكون على نوعين تام وناقص.

6-13- مصطلح الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول:

أوّلا: مصطلح الفعل المبني للفاعل:

يقسّم الفعل باعتبار فاعله عند علماء اللغة إلى قسمين: **فعل مبني للفاعل** ، و**فعل مبني للمفعول** ، وقد أولى القدماء من العلماء لهذا الموضوع عناية كبيرة حيث تناول ابن السراج (ت 316هـ) مصطلح" المبني للفاعل" من خلال مقابلته بمصطلح " **المبني للمفعول**" في قوله:" معناه عكس ما يقصد به المبني للمفعول"[3].

واستعمله الجرجاني (ت 471هـ) من خلال التمثيل له في قوله:" ما فتح أوّله كـ: خَرَجَ، أو فتح أوّل حرف متحرّك منه نحو: انطلق واسْتَخْرَجَ، ومن المضارع ما فتح أوّله كـ: يَضْرِبُ ويَسْتَخْرِجُ..."[4].

---

[1]- أحمد الحملاوي: شذا العرف في فنّ الصّرف، ص56.

[2]- الطيّب المهاجي: مبادئ الصرّف، ص19.

[3]- أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص78.

[4]- عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص39.

أمّا المتأخرون من علماء اللغة أمثال أحمد الحملاوي (ت 1351هـ) فإنّه يحدّد مصطلح " المبني للفاعل" من خلال تقسيم الفعل إلى **المبني للفاعل** ويسمى **معلومًا**و**المبني للمفعول** ويسمى **مجهولا** ضاربًا لذلك أمثلة توضّح الفرق بين المصطلحين، إذ يقول " وهو ما ذكر فاعله، نحو حفظ محمد الدرس" [1]. أمّا القسم الثاني" وهو ما حذف فاعله وأنيب عنه غيره"[2].

ويوافقه في هذا التحديد نور الدين عبد القادر (ت 1404هـ) بقوله:" يسمى مبنيا للمعلوم وهو ما ذكر وعُلِمَ فاعله كـ: حَفِظَ التِلْميذُ الدَرْسَ"[3].

ثانيا: مصطلح الفعل المبني للمفعول:

يعدّ القسم الثاني من أقسام الفعل، باعتبار الفعل مبني للمفعول، وهو الذي يُعرف عند العلماء المتقدمين والمتأخرين بمصطلحات منها: مصطلح " **ما لم يذكر فاعله**" ومصطلح" **ما لم يسمّ فاعله**" ، ومصطلح" **المبني للمجهول**" ، ومصطلح" **النائب عن الفاعل**" ومصطلح " **المبني للمفعول**"، ومصطلح" **فعل ما لم يسمّ فاعله**".

عبّر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) عن مصطلح " **المبني للمفعول**" بقوله:" ما لم يذكر فاعله، ضُرِبَ زيدٌ، وكُسِيَ عمرو".[4] ويقصد هنا ما يُعرف بمصطلح " نائب الفاعل".

واستعمل في موضع آخر مصطلح " **مالم يُسمّ فاعله**" مُريدًا به ما يُعرف بمصطلح " **الفعل المبني للمجهول**" ، إذ يقول:" نقول: اصطنعتك، وأصفيتك، فإذا عدوتها إلى ما لم يُسمّ فاعله ضَمَمْتَ في ابتداءتها تقول: اضظُر، استُخْرِجَ، استُعْمِلَ"[5].

---

[1]– أحمد الحملاوي: شذا العرف في فنّ الصّرف، ص60.

[2]– المصدر نفسه، ص51.

[3]– نور الدين عبد القادر: الرسالة الصرفية، ص8.

[4]– الخليل: الجُمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت1985م، ص118.

[5]– المصدر نفسه، ص226.

وقد شاع استعمال هذين المصطلحين عند المتقدمين للدلالة على الفعل المبني للمجهول، أمّا مصطلح "نائب الفاعل"، فقد عبّر عنه سيبويه(ت 180هـ) بقوله:" المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل الفاعل"[1].

ويقول في موضع آخر " هذا باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول وذلك قولك: كُسِيَ عبد الله، وأعْطِيَ عبد الله المال"[2].

وعبّر الفراء (ت 207هـ) عن مصطلح " **المبني للمفعول**" بقوله:" ما لم يسمّ فاعله إذا خلا باسم رفعه"[3].

وتناوله المبرّد(ت 285هـ) في:" هذا باب المفعول الذي لم يذكر فاعله، وهو رفع نحو قولك: ضُرِبَ زَيدٌ و ظُلِمَ عبد الله"[4].

وتعرض له ابن السراج (ت 316هـ) قائلا:" فعل بُني للمفعول "[5].

وبالمفهوم نفسه ذكره ابن جني (ت 392هـ) قائلا:" وأما الفعل المبني للمفعول فعلى مثال واحد وهو فُعِلَ نحو قُتِلَ، وهذا أصله فَعَلَ أو فَعِلَ، ثم نقل فجعل حديثا عن المفعول ألا ترى ضُرِبَ منقول من ضَرَبَ، ورُكِبَ منقول من رَكَبَ، ولا يكون فَعُلَ منقول من فُعِلَ أبدا لأنّ فَعُلَ لا يتعدى، والفعل لا ينقل إلى فُعِلَ حتّى يكون متعديا قبل النقل"[6].

وفي السياق نفسه يضيف الزمخشري (ت 528هـ):" هو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولا عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ"[7].

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص23.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص41.

[3]– الفراء: معاني القرآن، تح: محمد علي النّجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج2، ص210.

[4]– المبرد: المقتضب، ج4، ص50.

[5]– ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص76.

[6]– ابن جني: المنصف، ص52.

[7]– ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، ج7، ص69.

وعبّر عنه ابن الأنباري (ت 517هـ) بمصطلح"**ما لم يسمّ فاعله**" في "باب مالم يسمّ فاعله"[1].

وبقي استعمال هذه المصطلحات عبر القرون دون تحديد ترتيب استعمالها زمانيا من جهة وعدم استقرارها من جهة أخرى.

فنجد ابن مالك (ت 672هـ) الذي استعمل مصطلح "نائب الفاعل" [2] يستعمل المصطلحين جنبا إلى جنب مصطلح(**النائب عن الفاعل**) ومصطلح (**ما لم يّسمّ فاعله**) على الرغم من أنّه استعمل الثاني للمبني للمجهول[3].

وما يلاحظ من قول ابن مالك أنّه توصل إلى الفرق الدّقيق بين (**مفعول ما لم يسمّ فاعله**) و (**فعل ما لم يسمّ فاعله**) ، ولكن رغم تلك المحاولات فإنّ هذه المصطلحات لم تستقروهذا ما يثبته قول الرضي الاستراباذي:" قولهم: مفعول ما لم يسمّ فاعله، أي مفعول الفعل الذي لم يسمّ فاعله، وقوله ما لم يسمّ فاعله، أي فعل المفعول الذي لم يسمّ فاعله"[4]. فاعله"[4].

واستخدم الفكون (ت 1073هـ) مصطلح " **المبني للمفعول**" للدلالة على المبني للمجهول حين تحدّث عن أبنية الفعل الثلاثي المجرّد، وذكر أن " فُهِمَ إنّما هو بنية المبني للمفعول"[5].

وما يلاحظ على العلماء القدماء أنه لم تستقر لديهم المصطلحات خاصّة مصطلح

---

[1]– ابن الأنباري : أسرار البلاغة، مطبعة بريل، 1303هـ–1886م، ص28.

[2]– ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص77.

[3]– ابن مالك : شرح التسهيل، ج2، ص39.

[4]– الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص215.

[5]– الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص130.

"**نائب الفاعل**" ومصطلح "**ما لم يسمّ فاعله**" ، بينما العلماء المحدثون استعملوا مصطلح **(نائب الفاعل)** وتركوا مصطلح **(ما لم يُسمّ فاعله)** ، وهذا ما تعكسه جلّ الكتب التعليمية إذ تستعمل مصطلح " **النائب عن الفاعل**" ومصطلح" **المبني للمجهول**" بدلا من مصطلح " **ما لم يسمّ فاعله**" سواء لنائب الفاعل أو للفعل المبني للمجهول، وهذا ينطبق على مصطلح " **المبني للمفعول**" ، إذا تفق أغلب الباحثين على استعمال مصطلح " **المبني للمجهول**بدلا من " **المبني للمفعول**".

نستنتج ممّا سبق أن مصطلح " **المبني للمفعول**" عُرف بمصطلحات عدّة منها **ما لم يسمّ فاعله، المبني للمجهول، ما لم يذكر فاعله، نائب الفاعل...** الخ.

6-14- مصطلح الفعل الصحيح والفعل المعتل:

أوّلا: مصطلح الفعل الصّحيح:

أ -لغة:

جاء في اللسان:" الصحّ والصّحة، والصّحاح خلاف السّقم، وذهاب المرض وقد صحّ فلان من علّته واستصحّ، وصحيح الأديم بمعنى غير مقطوع، وهو أيضا البراءة من كلّ عيب وريب "[1]. والصّحيح: نظير المعتلّ[2]، وجمعه الحروف الصّحاح[3].

ب -اصطلاحا:

مصطلح " **الصّحيح**" في اصطلاح الصرفيين هو ما خلت أصوله من حروف العلّة.

ويعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) أوّل من استخدم مصطلح " **الصّحيح**" عندما تعرض لحروف العربية مقسما إيّاها غلى حروف صحاح وحروف معتلة، وألين الحروف الصحاح وأهشها عنده هو حرف الهاء[4].

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص279، مادة (صحح).

[2]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص116.

[3]- المبرد: المقتضب، ج1، ص104.

[4]- ينظر: الخليل: العين، ج1، ص57 وص58، وينظر ج8، ص197.

وعرّفه أبو القاسم المؤدب (ت 338هـ) عندما ذكر أن الصحيح يسمى بالصحيح لسلامة ماضيه وصحّته من الحروف المعتلة [1]، ثم يسوق لذلك أمثلة مثل:" جَرَحَ يَجْرَحُ وقَلِقَ يَقْلَقُ وسَلَسَ بُولَهُ يَسْلِسُ، وسَدَسَ يَسْدُسُ، وثَلَثَ يَثْلُثُ"[2].

وعرّفه ابن جني (ت 392هـ) بأنّه:" الحرف الذي يحمل الحركات." [3] ولا يلحقه الانقلاب الذي يلحق الياء والواو[4]. ومن سمات الحروف الصّحاح عنده أنّها قوية وناهضة كما أن الحرف الصّحيح لا يحذف في أوّل الكلمة البتة[5].

فـ **الصّحيح** عند ابن جني " ما لم يكن حرف إعرابه ألفا ولا ياء قبلها كسرة، نحو (زيدٌ) و(عمرو)"[6].

وذكر البجائي (ت 744هـ) مصطلح " **الصّحيح**" من خلال التمثيل له بالفعل "ضَرَبَ"[7].

وعرّفه الحملاوي (ت 1351هـ) بـ " ما خلت أصوله من أحرف العلّة، وهو الألف والواو والياء، نحو: كَتَبَ، وجَلَسَ"[8].

ومصطلح " **الصّحيح**" يكون على أنواع، وهي: السّالم، والمضعّف، والمهموز.

---

[1]– ينظر: أبو القاسم المؤدب: دقائق التصريف، ص155.

[2]– المصدر نفسه، ص346.

[3]– ابن جني: المنصف، ج1، ص225، وينظر: الخصائص، ج2، ص233.

[4]– ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص178.

[5]– ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص349.

[6]– ابن جني: اللمع في العربية، تح: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1985م، ص52.

[7]– محمد بن يحيى البجائي : شرح لامية الأفعال، ص45.

[8]– أحمد الحملاوي: شذا العرف في فنّ الصّرف، ص27.

1 -مصطلح السّالم:

أ -لغة:

جاء في اللسان:" السّلام والسّلامة، البراءة، وتسلّم منه تبرّأ، ورجل سليم بمعنى: سالم"[1] وسَلِمَ:" بأنّه من الصحة والعافية"[2].

ب -اصطلاحا:

مصطلح" **السّالم**" هو وصف للفعل الذي سلمت حروفه الأصلية من الهمزة والتضعيف وحروف العلّة، نحو: ضَرَبَ، وكَتَبَ.

وورد ذكر مصطلح " **السّالم**" عند الخليل (ت 175هـ) أثناء تعرّضه للحديث عن همزة الوصل في مادة (وصل) بأنّها هي:" سَلّم اللسان" [3]، وأراد بذلك أنّها وسيلة لإخراج الصوت الذي لا يستطيع المتكلم أن ينطقه، وبالتالي يأخذ الصوت مادته وصفته بعد اعتماده على صوت الألف، ومن أجل ذلك سمّاها عمادا وسلّما.

ومصطلح " **السّالم**" عند ابن جني:" هو الحرف الذي سلم من الإعلال، ويكون سالما إذا خرج عن أصله"[4].

وتوسّع التفتازاني (791هـ) في تعريف مصطلح " **السّالم**" بقوله هو :" ما سلّمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين، واللاّم من حروف العلّة، وهي الواو، والياء والألف والهمزة والتّضعيف."[1]

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص260، مادة (سلم).

[2]- ابن فارس: مقاييس اللغة، ص465.

[3]- الخليل: العين، ج1، ص49.

[4]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج2، ص796، وينظر: الخصائص، ج1، ص156.

وبالمفهوم نفسه تناوله نور الدين عبد القادر (ت 1404هـ) بقوله:" الفعل السّالم بأنه

ما سلّمت، أي خلت حروفه الأصلية من حروف العلّة والهمزة والتضعيف"[2].

والفرق بين مصطلح " **الصّحيح**" ومصطلح "**السّالم**"، أن الأوّل ما خلا من حروف العلّة، والثاني ما خلا منها أوّلا وكانت أصوله غير مضعّفة ولا مهموزة[3].

2 مصطلح المضّعف أو المضاعف:

أ -لغة:

جاء في لسان العرب:" الضّعف في كلام العرب على ضربين: أحدهما: المثل والآخر أن يكون في معنى تضعيف الشيء"[4].

ب -اصطلاحا:

الفعل المضعّف في اصطلاح الصرفيين على نوعين: فالأوّل ما كرّر حرفاه، أو ما يسمّى بالثلاثي المضعّف نحو: مدّ، وشدّ، وردّ،... وسمي الثاني بالرباعي المضاعف نحو: دمدم وزلزل، وقلقل...

وأطلق القدماء على هذين النوعين من الفعل تسميات مختلفة، فقد دعاهما الخليل بن أحمد (ت174هـ) بالثلاثي المثقّل وبمضاعف الحكاية.[5]

ووصفها سيبويه (ت 180هـ) بمضاعف بنات الثلاثة وبمضاعف الأربعة [1]، كما جعل المضاعف نظير للصوت المكرّر(الراء).[2]

---

[1]- سعد الدين التفتازاني: شرح مختصر العزي في فنّ الصّرف، تح وشرح: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8، ص30.

[2]- نور الدين عبد القادر : الرسالة الصّرفية، ص33.

[3]- محمد سمير اللبدي: معجم المصطلحات النحوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م، ص111.

[4]- ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص504، وينظر: العين، ج3، ص18.

[5]- الخليل: العين، ج1، ص64.

وسمّاهما ابن دريد (ت 321هـ) بالثنائي الصحيح وبالرباعي المكرّر.[3]

ومصطلح "**المضعّف**" أو "**المضاعف**" عند ابن جني (ت 392هـ) على قسمين: مضاعف الثلاثة محو: (حثّث) [4]، ومضاعف الأربعة نحو: (حثحث) [5] والمعمقة والدعدعة والوحوحة[6].

أمّا ابن فارس (ت 395هـ) فأطلق عليهما مصطلح " **المضاعف**" و " **المطابق**" فالمصطلح الأوّل للثّنائي الذي ضعّف حرفه الثاني، والمصطلح الثاني لما تضاعف من الكلام مرتين، وقد فسّره بقوله:" وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد، وكذلك سمّينا ما تضاعف من الكلام مرتين مطابقا مثل: جَرْجَرَ وصَلصَلَ"[7].

ويطلق التفتازاني (ت 791هـ) مصطلح " **الأصّم**" ليدلّ به على مصطلح " **المضاعف**" في قوله:" المضاعف ويقال له الأصم لتحقيق الشدّة فيه بواسطة الإدغام"[8].

وبالمفهوم نفسه عبّر الفكون (ت 1073هـ) عن مصطلح " **المضعّف**" بقوله: " المضّعف ويقال له الأصم"[9].

وسار أطفيش (ت 1332هـ) على خطى الفكون في تحديد مصطلح " **المضاعف**" بقوله:" هو المجتمع فيه حرفان متماثلان ويقال للمضاعف الأصم"[10].

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص294.

[2]– المصدر نفسه: ج4، ص176.

[3]– ابن دريد: جمهرة اللغة، ج1، ص13.

[4]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص180، وينظر: المنصف، ج1، ص240.

[5]– المصدر نفسه، ج1، ص180

[6]– ابن جني: المنصف، ج2، ص209.

[7]– ابن فارس: مقاييس اللغة، ج3، ص440.

[8]– التفتازاني: شرح مختصر التصريف العزي في فنّ الصرف، ص91.

[9]– الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص411.

[10]– أطفيش: شرح لامية الأفعال، ج1، ص201.

ويوافقه أيضا نور الدين عبد القادر (ت 1404هـ) في التسمية، حيث يقول:" الفعل المضاعف: ويقال له: الأصم للتشديد الواقع فيه بسبب الإدغام"[1].

أمّا المحدثون فبعضهم أطلق عليهما مصطلح مضعّف الثلاثي ومضعّف الرباعي[2]. وبعضهم الآخر فرّق بينهما، فجعل الأوّل مضعّفا ثلاثيا، والثاني مضاعفا رباعيًا[3].

وهذا ما ذهب إليه المتقدمون كما فعل الخليل إذ ميّز في " كتاب العين بين التثقيل والتضعيف، فمصطلح التثقيل يخصّ الكلمة التي أدغم فيها الحرفان المتجانسان مثل: (قلّ) والتضعيف أطلق على الكلمة التي لم يحصل فيها الإدغام [4]. ويوضّح الخليل هذا التمييز أكثر بقوله:" فالثّقل مدّ والتضاعف ترجيع خفّ"[5].

نستنتج ممّا سبق أن مصطلح " **المضعّف**" أو " **المضاعف**" عُرِفَ عند القدماء والمحدثين بمصطلح " **الأصم**".

3 مصطلح المهموز:

أ- لغة:

جاء في معجم العين للخليل (ت175هـ) في مادة (همز) قوله:" الهمز: العصر"[6].

العصر"[6].

وجاء في معجم الصحاح:" الهمزة مثل الغمز والضغط"[1].

---

[1]- نور الدين عبد القادر: الرسالة الصّرفية، ص34.

[2]-ينظر: إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م، ص115.

[3]- ينظر: عبد الصبور شاهين وعلي حلمي موسى: دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1973م، ص66 وص68.

[4]- عبد القادر المهيري: نظرت في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1993م، ص168.

[5]- الخليل: العين، ج1، ص57.

[6]- الخليل: العين، ج4، ص17، مادة (همز).

وذكره ابن منظور في مادة (نبر) بقوله:" النبر بالكلام: الهمز، والنبر مصدر نَبَرَ الحرف يَنْبُره نبرًا: همزهُ(...) والنبر: هو همز الحرف، ولم تكن قريش تهمز في كلامها"[2].

ويقول في موضع آخر:" همز رأسه يهمزه همزًا: غمزه، وقد همزت الشيء في كفّي والهمز مثل الغمز، والضغط، ومنه الهمز في الكلام لأنّه يضغط، وقد همزت الحرف فانهمز، وهمزه: دفعه وضربه، وهمزته ولمزته ولهزته ونهزته إذا دفعته"[3].

ب _اصطلاحا:

الفعل المهموز هو ما كان أحد أصوله همزة وهذا ما ورد عند القدماء من علماء اللغة فقد ورد ذكر مصطلح " **المهموز**" عند القدماء وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) عندما تعرض للحديث عن سبب تسمية صوت الهمزة بالهمزة في قوله:" إنّما سميّت همزة في الحروف لأنها تُهمز، فتهتّ فتهمز عن مخرجها"[4].

كما ذكره أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت 338هـ) على لسان عبد القادر المهيري أنّه أطلق على مهموز الفاء مصطلح "**القطع**" وذلك:" لقطعك إيّاه في الإدراج"[5].

وعلى مهموز العين مصطلح " **النّبر**": لنبرك إيّاه في الحنك الأعلى"[6]. أمّا مصطلح " **المهموز**" فيقصره على ما كانت لامه همزة [7]. ما يفهم من قول أبو القاسم المؤدب أن مصطلح "**المهموز**" يطلق على الفعل الذي كانت لامه همزة فقط، أمّا ما كانت فاؤه وعينه

---

[1]– الجوهري: الصحاح، ج3، ص902، مادة (همز).

[2]– ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص188، مادة (نبر).

[3]– لسان العرب، ج9، ص171.

[4]– الخليل: العين، ج4، ص17.

[5]– عبد القاهر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993م، ص171.

[6]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[7]– ينظر: المرجع نفسه، والصفحة نفسها

همزة فأطلق عليهما على الترتيب مصطلح "**القطع**"، ومصطلح" **النّبر**" وإن هذا التحديد الاصطلاحي يوافق التحديد اللغوي لمعنى **الهمز**.

وقد تطرق ابن جني (ت 392هـ) لمصطلح" **المهموز**" على أنّه اللفظ الذي يشتمل على حرف الهمزة، فاء كانت أم عينا أم لامًا [1]، ومن خصائص" **المهموز**" عند ابن جني أنّه يجري عليه الإعراب نحو(هذا قارئٌ)، و(مررت بقارىءٍ)[2].

وفي السياق نفسه تحدّث عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) عن مصطلح " **المهموز**" بقوله:" ما حلت بفائه أو عينه، أو لامه همزة" [3]. ومصطلح " **المهموز**" عند الجرجاني على أضرب لخصها فيما يلي:

- مهموز الفاء ويقال له: "القطع" ويجيء من خمسة أبواب.
- مهموز العين، ويقال له: "النبر" ويجيء من ثلاثة أبواب.
- مهموز اللام، ويقال له: "الهمز" ويجيء من أربعة أبواب[4].

وهذا ما أشار إليه سالفا أبو القاسم المؤدب.

وسبب جعل الصرفيين **المهموز** من غير السالم" لما فيه من التغيرات التي ليست في السّالم وكثيرًا ما تقلب الهمزة حرف علّة، وهو على ثلاثة أقسام، لأن الهمزة إمّا تقع فاءه أو عينه أو لامه"[5]. وما يفهم من هذا القول أن المهموز يكون على أقسام:

- مهموز الفاء مثل: أَكَلَ – أَخَذَ– أَمَرَ.
- مهموز العين مثل: سَأَلَ – سَئِمَ – لَؤُمَ.
- مهموز اللام مثل: قَرَأَ – بَدَأَ – هَدَأَ.

---

[1]– ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص79 وص91.

[2]– ينظر: ابن جني: اللمع في العربية، ص58.

[3]– عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص14.

[4]– ينظر: المصدر نفسه، ص14 وص15.

[5]– عبد الرحمان المرشدي: التلطيف لشرح التصريف، تح وتقديم: محسن سالم رشيد العميري الهذلي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1426هـ–2005م، ص234.

وهذه الأقسام عبّر عنها القدماء بمصطلحات هي: ا **لقطع**، و **النّبر**، و **الهمز** أو **المهموز**.

ثانيا: مصطلح الفعل المعتل:

أ -لغة:

يقول ابن دريد (ت321هـ) في الجمهرة:" علّ، يَعُلُّ وعلّلاً، إذا شرب شربا بعد شرب يقال: سقى إبله علّلا ونهلا، إذا سقاها سقية بعد سقية..."[1].

ويذكر ابن منظور (ت 711هـ):" العلّ والعلّل الشّربة الثانية، وقيل: الشرب بعد الشرب تباعا يقال: علّنا بعد نهل. وعلّه يُعِلّه ويَعُلّهُ إذا سقاه السّقية الثانية وعلّ بنفسه يتعدّى ولا يتعدّى. وعلّت الإبل تُعِلُّ وتُعَلُّ إذا شربت الشربة الثانية، وعلّ الرّجل يَعِلُّ من المرض. وقد يستعمل العلل والنهل في الرضاع، كما يستعمل في الوُرُود... وقال الأصمعي:" إذا وردت الإبل الماء فالسّقية الأولى النهل والثانية العلل، وأعللت الإبل إذا أصدرتها قبل ريّها. وفي حديث علي –رضي الله عنه:" من جزاك عطاءك المعلول" يريد أن عطاء الله مضاعف يعلّ به عباده مرّة بعد أخرى"[2].

ويقول الفيروز آبادي (ت 817هـ) في القاموس المحيط:" أن العِلّة بالكسر، المرض علّ يعلّ، واعتلّ، وأعلّه الله تعالى، فهو معلّ وعليل، ولا تقل معلول والمتكلمون يقولونها"[3].

ب -اصطلاحا:

ورد ذكر مصطلح " **المعتل**" عند القدماء بمصطلحات منها: **الإعلال**، و **الاعتلال** و**المعلّ** فقد ذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) مصطلح " **المعتل**" من خلال

[1]– ابن دريد: جمهرة اللغة، ج1، ص144.

[2]– ابن منظور: لسان العرب، ج6، ص409 وص410.

[3]– الفيروزآبادي: القاموس المحيط: ج4، ص21.

حديثه عن حروف الاعتلال، حيث عدّ الهمزة من الحروف المعتلة بقوله:" ولولا اعتلال الهمزة ما حسن حذفها."[1]

وتابع سيبويه (ت 180هـ)[2] الخليل في استخدام المصطلح، فقد ذكره في " هذا باب نظائر ما مضى من المعتل، وذلك نحو: وَعَدَ يَعِدُ، ووَجِلَ يَوْجِلُ" [3]، وقوله أيضا:" هذا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها، وذلك قولهم: خائف وبائع"[4].

وعقد المبرد (ت 285هـ) بابًا سمّاه (هذا باب ما اعتلت عينه ممّا لامه همزة وذلك نحو قولك: جَاءَ يَجِيءُ، وسَاءَ يَسُوءُ، وشَاءَ يَشَاءُ)[5].

كما ذكر أبو بكر بن السراج (ت 316هـ) مصطلح" **المعتل**" في (باب إعراب الفعل المعتل اللاّم) بقوله:" اعلم أن إعراب الفعل المعتل الذي لامه ياء، أو واو، أو ألف مخالفا للفعل الصّحيح والفرق بينهما أن الفعل الذي آخره واو أو ياء نحو: يَغْزُو أو يَرْمِي تقول فيها: هذا يَغْزُو ويَرْمِي"[6].

وتوسّع ابن جني (ت 392هـ) في تحديد مصطلح " **المعتل**" معتبرا إياه خلاف الصحيح[7] أو السّالم[8]، وله معنيان:

- الحرف الذي أصابه التغيير فخرج عن أصله، فلام الكلمة في (عَظَاء، وعَبَاء وصَلاءَ) معتلة[1]. وقد سمّي:" الحرف معتلا بما هو في أكثر أحواله جار عليه، أو بما يصير إليه من الاعتلال"[2].

---

[1]- الخليل: العين، ج8، ص354.

[2]- ينظر: سيبويه: الكتاب، ج4، ص47 وص52 وص111.

[3]- المصدر نفسه: ج4، ص330.

[4]- المصدر نفسه: ج4، ص348.

[5]- المبرد: المقتضب، ج1، ص115.

[6]- أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص164.

[7]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص4.

[8]- ابن جني: المنصف، ج2، ص92.

- ما فيه حرف العلة[3] فاء كان نحو (يد)[4]، أو عينا نحو (طويل)، و(شديد)[5]، أو لاما نحو: (يخشى) كما جاء في قوله:" وأما المعتل، فهو كلّ فعل وقعت في آخره ألف أو واو أو ياء، نحو: يخشى، ويسعى، ويقضي، ويرمي، ويغزو، ويعدو"[6].

وقسّم ابن جني معتل الآخر إلى قسمين:

-ساكن تابع لما قبله، كقَامَا، وقَامُوا، وقُومي.

-معتل غير تابع لما قبله، وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتحة نحو: أيْ، وكَيْ ولَوْ، وأَوْ[7].

فمصطلح " **المعتل**" عند ابن جني ضرب من الكلام مباين لغيره من الصّحيح [8]. ولذلك "اختلفت أحكامه في الاعتلال بالانقلاب والحذف وغيره"[9].

أما ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) فقد صرّح في باب القلب، والحذف، والنقل أنّ:

" حروف العلّة هي الواو، والياء والألف، وتكون هذه الحروف أصولا وزوائد، وأنّ الألف لا تكون أصلا بنفسها، بل تكون منقلبة عن ياء أو واو وعلى هذا لا يخلو أن تقع الياء والواو فاءين أو لامين"[10].

وجعل أحمد الحملاوي (ت1351هـ) مصطلح " **المعتل**" على أقسام، إذ يقول

---

[1]_ابن جني : المنصف ، ج1، ص268 وص337، وص341.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص304.

[3]- ينظر: ابن جني: الخصائص، ج1، ص69 وص94.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص94.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص117 وص159، وص378.

[6]- ابن جني: اللمع في العربية، ص184.

[7]- ينظر: الخصائص، ج3، ص131.

[8]- ينظر : المنصف، ج2، ص11.

[9]- المصدر نفسه، ج2، ص11.

[10]- ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج2، ص425 وص426.

" فالمعتل بالفاء مثال، وبالعين أجوف وذو الثلاثة، وباللاّم منقوص وذو الأربعة وبالفاء والعين وبالعين واللام لفيف مقرون، وبالفاء واللاّم لفيف مفروق"[1].

نستنتج من قول الحملاوي أن مصطلح " **المعتل**" يكون على أنواع، تتمثل في: **المثال الأجوف** أو كما اصطلح عليه " **ذو الثلاثة**" ، **المنقوص** أو " **ذو الأربعة**" واللفيف بنوعيه المقرون والمفروق.

1 مصطلح المثال:

أ -لغة:

ذكر الزمخشري (ت538هـ) في مادة (مثل):" مثّل به هو أن يقطع بعض أعضائه أو يسوّد وجهه، وحلّت به المثلة: العقوبة، والمثلات، مثل قائما: انتصب مثولا ورأيته ماثلا بين يديه، وتماثل من مرضه ومثله به: شبهّه، وتمثّل به: تشبّه به، ومثّل الشيء بالشيء: سُوِّي به، وقدّر تقديره، وحذاه على المثال وعلى الأمثلة والمُثل ومثّل مثالا وتمثّله: اعتمله ونام على المثال: وهو الفراش، وامتثلت الأمر: احتذيته وامتثل منه: اقتصّ، وأمثله منه القاضي: أقصّه، وأخذ المثال: القصاص، ومَثُلَ الرجل مثاله وهو مثيل، وهم مثلاء ويقال: زادك الله رعالة كلّما ازددت مثالة، ويقول المريض أنا اليوم أمثل"[2].

وذكره ابن منظور (ت711هـ) في اللسان:" مثل: كلمة تسوية، يقال: هذا مثله كما يقال: شبْهُهُ وشَبَهَهُ، وفي حديث المقدام أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال:" إلاّ إنّي أوتيت الكتاب ومثله معه"، فإذا قيل: هو مثله في كذا فهو مساو له من جهة دون جهة والمثال: الشبّه، يقال: مثل ومثل، وشبه شبه بمعنى واحد، وقوله تعالى:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ ﴿صدق الله[3]

---

[1]- أحمد الحملاوي: شذا العرف في فنّ الصّرف، ص28.

[2]- الزمخشري: أساس البلاغة، ص420.

[3]- سورة الشورى، الآية 11.

والمثال: القالب الذي يقدر على مثله، والمثال: معروف، والجمع: أمثلة ومُثُل"[1].

ب -اصطلاحا:

تعرض علماء الصّرف المتقدمون والمتأخرون إلى مصطلح " **المثال**"، وهو ما كان معتل الفاء، ويقال له المثال لمشابهته الصحيح في احتمال الحركات، نقول: (وَعَدَ) (وَعَدَا) و(وَعَدُوا، كما نقول: ضَرَبَ، ضَرَبَا، ضَرَبُوا[2].

وذكر الخليل (ت 175هـ) مصطلح " **الشّبه**" للدلالة على مصطلح " **المثال**" عندما تحدّث عن الأصوات المتماثلة في قوله:" فحروف الشين يقال لها أشباه"[3].

وذكر مصطلح" **المِثْلان**" في كتابه العين[4]بمعنى " المثال".

و ذكر سيبويه (ت 180هـ) مصطلح " **المثال**" في:" (هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاء)، تقول: وعدته فأنا أعده وعدًا، ووزنته فأنا أزنه وزنا، ووأدته فأنا أئده وأدًا"[5].

كما وضّح أبو علي الفارسي(ت 377هـ) مصطلح " **المثال**" في (باب ما كان معتل الفاء، ولا تخلو الأفعال المعتلة الفاء من أن تكون على فَعَلَ يَفْعِلُ من الواو، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ"[6].

وتبعه ابن جني (ت 392هـ) في تحديد مصطلح " **المثال**" في " باب الياء والواو اللتين هما فاءات"[7].

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص199 وص201 وص202.

[2]- الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص411.

[3]- الخليل: العين، ج3، ص404

[4]- ينظر: العين، ج4، ص234، وج5، ص425.

[5]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص52.

[6]- أبو علي الفارسي : التكملة، ص246.

[7]- ابن جني: المنصف، ص178.

واستخدم ابن الحاجب (ت646ه) مصطلح " **المثال**" في قوله:" فالمعتل بالفاء مثال لأنه يماثل الصّحيح في خلو ماضيه من الإعلال نحو: وَعَدَ، ويَسَرَ، بخلاف الأجوف والناقص"[1].

وفضّل الإشبيلي (ت669ه) في حقيقة مصطلح " **المثال**" بقوله:" فإن وقعت الواو فاء فلا يخلو أن تقع فاء في فعل على وزن" فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ" أولا تقع، فإن ووقعت فاء في فعل على وزن " فَعَلَ"، فإنّها تحذف في المضارع، فنقول في مضارع" وَعَدَ" يَعِدُ" وفي مضارع " وزن" " يزن"، وإنّما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وهما ثقيلتان فلما أنضاف ذلك غلى ثقل الواو واجب الحذف، وحذفوا مع الهمزة والنون والتاء، فقالوا:" تَعِدُ وأَعِدُ، ونَعِدُ" حملا على الياء، كما أنّهم قالوا:" أَكْرِم" وأصله" أُؤَكْرِم" فحذفوا الهمزة الثانية استقالا لاجتماع الهمزتين ثم حملوا: يُكْرِمُ وتُكْرِمُ وتُكْرِمُ على أكْرِمُ.

فإن قيل فلأي شيء حذفت الواو في " يَضَعُ مضارع وَضَعَ، ولم تقع بين ياء وكسرة ؟ فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة، لأنّ الأصل: يَوْضِعُ، لكن فتحت العين لأجل حرف الحلق، ولولا ذلك لم يجيء مضارع " فَعَلَ" على يَفْعَلُ" بفتح العين، فلما كان الفتح عارضا لم يعتد به، وحذفت الواو رعيا للأصل"[2].

وذكر الحملاوي (ت 1351ه) أن مصطلح " **المثال**" سُمّي مثالا لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه[3]. أو لمماثلة أمره الأمر من الأجوف في الزنة نحو: عِدْ من وَعَدَ كما تقول: بِعْ من بَاعَ[4].

---

[1]– الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص28.

[2]– ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج2، ص426.

[3]– ينظر: أحمد الحملاوي: شذا العرف في فنّ الصّرف، ص28.

[4]– ينظر: المصدر نفسه، ص36.

2 مصطلح الأجوف:

أ -لغة:

جاء في اللسان:" الجوف: المطمئن من الأرض، وجوف الإنسان: بطنه معروف ابن سيدة: الجوف باطن البطن، والجوف ما انطبقت عليه الكتفان والعضدان، والأضلاع والصُّقلان، وجمعها أجوفٌ.

وجافه جوفًا: أصاب جوفه. وجاف الصّيدُ: أدخل الشهم في جوفه ولم يظهر من الجانب الآخر، والجائفة: الطّعنة التي تبلغ الجوف..."[1].

وذكر أحمد فارس (ت 395هـ): " الجوف: جوف الإنسان وغيره، والجوفي: ضرب من السّمك"[2].

ب -اصطلاحا:

مصطلح " **الأجوف**" في اصطلاح الصرفيين هو " ما عينه" واو أو ياء كـ بَاعَ وقَالَ"[3].

ويقال له الأجوف لخلوّه ما هو كالجوف له من الصحّة"[4]. و" سمّي أجوفا تشّبيها بالشيء الذي أخذ ماله في داخله فبقي أجوفا، وذلك لأنّه يذهب عينه كثيرا، وذلك نحو: قلت وبعت، ولم يقل، ولم يبع، وقل، وبِعْ"[5].

وقد تناول علماء الصّرف الأوائل مصطلح " **الأجوف**"، فعرفه الجرجاني (ت471هـ) من خلال إطلاقه مصطلح " **ذو الثلاثة**" للدلالة عليه بقوله:" الأجوف ما كان عينه حرف

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج2، ص264.

[2]- ابن فارس: مقاييس اللغة، ص143.

[3]- محمد بن يحيى البجائي: شرح لامية الأفعال، ص45.

[4]- الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص411.

[5]- الرومي حسين: درر الكافية في حل شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرة، 1310هـ، ج1، ص28.

علّة كـ قَالَ وبَاعَ، يقال: ذو الثلاثة أيضا لصيرورته على ثلاثة أحرف في التكلم كـ قُلْت"[1].

في السياق نفسه عرفه الميداني (ت518هـ) بقوله:" معتل العين، ويقال له أيضا ذو الثلاثة، والأجوف على ضربين، واوي مثل: قال يقول، وخاف يخاف، ويائي مثل كال يكيلوهاب يهيبُ"[2].

وكذلك يستخدم ابن الحاجب (ت646هـ) مصطلح" **ذو الثلاثة**" للدلالة على " **الأجوف**" في قوله:" فالمعتل بالفاء مثال، وبالعين أجوف وذو الثلاثة"[3].

وبالمصطلح نفسه " **ذو الثلاثة**" عبّر نقره كار (ت776هـ) عن مصطلح " **الأجوف**" بقوله:"وسمّي الأجوف ذا الثلاثة إذا أخبرت فيه عن نفسك"[4]. ومعنى قوله أن في الماضي يصبح الأجوف على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: قُلْتُ وقُلْتَ وقُلْتِ وبِعْتُ وبِعْتَ وبِعْتِ.

3 مصطلح النّاقصأو المنقوص:

أ -لغة:

جاء في معجم القاموس المحيط:" النّقص الخسران في الحظّ كالتناقص والنقصان والنقصان أيضا اسم للقدر الذاهب من المنقوص، ونقص لازم ومتعدّ.

ودخل عليه نقص في دينه وعقله، والنّقيصة الوقيعة في النّاس، والخصلة الدنيئة والضّعيفة، ونقص الماء ككرم فهو نقيص عذب، وكلّ طيب إذا طابت رائحته فنقيص وأنقصه وانتقصه، ونقّصه نقصه فانتقص، والانتقاص: هو ينتقصه يقع فيه ويذمّه واستنقص الثّمن استحطّه"[5].

---

[1]- الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص17.

[2]- أحمد الميداني: نزهة الطرف في علم الصّرف، ص133.

[3]- الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص27.

[4]- نقره كار (سيد عبد الله): شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرة، 1310هـ، ج2، ص13.

[5]- الفيروزآبادي: القاموس، ج2، ص320، وينظر: لسان العرب، ج8، ص675، مادة (نقص).

"والنقص": الخسران في الحظّ، والنقصان: المصدر، ونقصته فهو منقوص[1]، لقوله تعالى: ﴿وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ﴾ [2] وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾[3].

ب -اصطلاحا:

تعرض علماء الصرف الأوائل والمتأخرين إلى مصطلح " **النّاقص**" أو " **المنقوص**" وسمّي " **منقوصا**" لأن اللفظ ينقص عدد حروفه حرفا واحدًا، واستخدمه الخليل بهذا المعنى[4] كما أطلق عليه مصطلح " الملين"[5].

كما سمّي بمصطلح " **النّاقص**" لنقصان آخره من بعض الحركات، وسمّاه أبو القاسم المؤدب (ت338ه) بمصطلح " ذو الأربعة" [6] ويوافقه في هذه التسمية جملة من علماء الصرف كالجرجاني (ت 471ه) [7] ، وأحمد الميداني (ت 518ه) [8] ، والسيوطي (ت911ه)[9].

وسمّي **المنقوص**" ذا الأربعة لأنّه إذا أخبرت به عن نفسك، ونحوه أصبح على أربعة أحرف"[10]. نحو قولك: غَزَوْتُ وغَزْوَتَ وغَزَوْتِ، ورَمَيْتُ ورَمَيْتَ ورَمَيْتِ...

---

[1]- الأصفهاني: معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص381.

[2]- سورة البقرة، الآية 155.

[3]- سورة هود، الآية 109.

[4]- الخليل: العين، ج8، ص148، وينظر، ج5، ص400، وج7، ص142.

[5]- المصدر نفسه، ج7، ص143.

[6]- أبو القاسم المؤدب: دقائق التصريف، ص286.

[7]- ينظر: الجرجاني : المفتاح في التصريف، ص17.

[8]- ينظر : أحمد الميداني: نزهة الطرف في علم الصّرف، ص133.

[9]- ينظر: جلال الدين السيوطي: مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص90.

[10]- الرومي حسين: دور الكافية في حل شرح الشافية، ج1، ص28.

وتناول ابن جني (ت392هـ) مصطلح " **المنقوص**" في قوله:" ومن عادة المنقوص إذا نصب فأتممته لم تصرفه، فقلت: رأيت جَوارِيَ وغَوَاشِيَ، وعَوَالِيَ، ونحو ذلك"[1].

ويضيف الاستراباذي (ت 686هـ) عن سبب تسميته منقوصًا بقوله:" ويسمى هذا النوع " منقوصا" لأنّه نقص حركتين"[2].

إذن فـ " **المنقوص**" أو " **الناقص**" هو ما كانت لامه حرف علّة، وسمّي منقوصا لنقصانه عن قبول بعض الإعراب نحو: خَشِيَ يَخْشَى، ورَمَى يَرْمِي، ودَعَا يَدْعُو، وكذا تسميته ناقصا او منقوصا لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف نحو: اغْزُ، وارْمِ واخَشَ، ولا تَغْزُولا تَرْمِ، ولا تَخْشَ[3].

4 مصطلح اللفيف:

أ -لغة:

جاء في معجم العين للخليل (ت 175هـ) في باب " اللفيف من العين" وهو " أن تلّف الحرف بالحرف، أي تدغم لأنّ العيّ أصله العوي، فاستثقلوا إظهار الواو مع الياء المتحركة فحولوها ياء وأدغموها فيها"[4].

وذكر الزمخشري(ت538هـ) في مادة (لفف): لفّ الثوب وغيره، ولفّ الشيء في ثوبه، ولففه، ولفّ رأسه في ثيابه، والتف في ثيابه وتلفّف، ولبس: الحف باللفافة والتف النبت وفي الأرض تلافيف من عشب لقوله تعالى:﴿ ﴿**وَجَنَّٰتٍ أَلۡفَافًا**﴾ [5].ملتفة وبه لفف من أشجار، ورجل ألأف وامرأة لفّاء، وقد لفت تلف لففا وهو تداني الفخذين من السّمن وهو عيب في الرجل، ومدح في المرأة، ورجل ألأف وملفّف: عَيٌّ وبلسانه لففٌ

---

[1]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج2، ص512.

[2]- الرضى الاستراباذي: شرح الكافية في النحو، ج1، ص34.

[3]- المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

[4]- الخليل: العين: ج2، ص270.

[5]- سورة النبأ، الأية 16.

ولفلفة ومن المجاز التفوا عليه، وتلففوا: اجتمعوا... ومررت بلفّ من بني فلان: بطائفة."[1]

وعرّف الفكون (ت 1073هـ) مصطلح " **اللفيف**" لغة بقوله:" ويقال للمجتمعين من قبائل شتّى لفيف."[2]

ب -اصطلاحا:

مصطلح " **اللفيف**" في اصطلاح علماء الصّرف" هو ما تكون عينه ولامه حرفي علّة ويقال له اللفيف لاجتماع حرفي العلّة." [3]وإلى مثل هذا المعنى والتحديد ذهب جملة من الصرفيين القدماء والمحدثين.

فقد عرّفه أبو حنيفة النعمان (ت150هـ) في كتابه المقصود في الصّرف بقوله: " ما كان فيه حرفان من حروف العلّة"[4].

ويؤكد عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) قول أبي حنيفة قائلا:" هو كلّ كلمة اجتمع فيها حرفا علّة"[5].

و بالنظر إلى حروف العلة الثلاثة مجتمعة أو متفرقة يمكن معرفة نوع " **اللفيف**" المقصود ، فمن كانت عينه و لامه حرفين من حروف العلّة فهو "**لفيف مقرون** " ، و إن كانت فاؤه ولامه من حروف العلة فهو" **لفيف مفروق**".

ما نستخلصه من ذكر المصطلحات الصّرفية الخاصّة بالأفعال أنها لقيت اهتماما واسعا من لدن علماء الصّرف القدماء المتقدّمين والمتأخّرين، وهذا ينُم عن العبقرية الفذة التي يتمتع بها الأوائل في التأصيل للمصطلح الصّرفي سواء كان في الأسماء أو في الأفعال، ولم يقنعوا بهذا بل نظروا في الحلقة التي تجمع بين الاسم والفعل إذ أوجدوا

---

[1]- الزمشخري: أساس البلاغة، ص411 وص412.

[2]- الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص411.

[3]- المصدر نفسه، ص411.

[4]- أبو حنيفة النعمان: المقصود في علم الصّرف، ص127.

[5]- عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في التصريف، ص18.

مصطلحات صرفية لها أطلقوا عليها المصطلحات التي تشمل الأسماء والأفعال أو ما يصطلح عليها حديثا بالمصطلحات " **الصّوتية الصّرفية**" أو المصطلحات "**الصّرفية الصّوتية**".

7- المصطلحات الصّرفية المشتركة بين الأسماء والأفعال:

هناك مصطلحات صرفية خاصّة بالأسماء؛ كالاسم المذكر، والمؤنث، والممدود والمقصور، وهناك مصطلحات صرفية خاصّة بالأفعال؛ كالفعل الصّحيح والمعتل بضروبه الناقص، والمثال، والأجوف، واللفيف وما شابهها، وهناك مصطلحات مشتركة بين الفعل والاسم؛ كالإبدال والإعلال والإدغام...إلخ، وهي تغيير يحدث في الأصوات لكن داخل بنية الكلمة.

7-1- مصطلح الإبدال:

أ -لغة:

يشترك الاسم مع الفعل في مصطلح " **الإبدال**"، ومعناه لغة" البدل خَلْقٌ من الشيء والتبديل: التغيير، واستبدلت ثوْبًا مكان ثوب، وأخًا مكان أخ ونحو ذلك المبادلة"[1].

و" بَدَلُ الشيء وبديله: بَدّلت الشيء غيّرته، وإن لم تأت له ببدل، وأبدلته إذا أتيت ببدله"[2].

ف "**الإبدال**" في اللغة هو جعل شيء مكان شيء آخر، جاء في اللسان:" أبْدَلَ الشيء من الشيء وبدّله: اتخذه منه بدلاً، وأبدلت الشيء بغيره وبدّله الله من الخوف أمنا. وتبديل الشيء، تغييره وإن لم تأت ببدل، واستبدل الشيء بغيره وتبدّله به إذا أخذه مكانه والمبادلة:

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، ج8، ص45.

[2]- أحمد بن فارس، مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، مادة (بدل).

التبادل. والأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله والأصل في الإبدال جعل الشيء مكان شيء آخر"[1].

ويضيف أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ):" الإبدال هو رفع الشيء ووضع غيره مكانه والتبديل قد يكون عبارة عن تغيير الشيء مع بقاء عينه، يقال :(بدلت الحلقة خاتما)إذا أدرتهما وسويتهما"[2].

فالفعل (بَدَّلَ) مشتق من البدل ومعناه التغيير والتحويل سواء وضعت بديلا له أم لا أمّا (أبدل) فهو مشتق من الإبدال، ويعني أيضا التغيير والتحويل، ولكن أن نضع بديلا له، وهذا هو المقصود من الدلالة اللغوية.

ب -اصطلاحا:

استخدم القدماء مصطلح " **الإبدال**" منذ زمن طويل مطلقين عليه مصطلحات منها: الإبدال، البدل، العوض، التعاقب، القلب، المضارعة.

ويعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت176هـ) أوّل من أشار إلى الإبدال[3] ومثّل له بـ " الذّعاق والزُّعاق"[4].

ثم ضبطت قواعده بدقة مع تلميذه سيبويه (ت 180هـ)، والمبرد (ت 285هـ) حيث تعرض سيبويه إلى مصطلح " **الإبدال**" في أكثر من موضع، وعقد له بابين الباب الأوّل سمّاه" هذا باب حروف البدل" حصر فيه عدد حروف الإبدال، وهي أحد عشر حرفا ثمانية من حروف الزّيادة وهي (الهمزة، الألف، الهاء، الياء، التاء، الميم، النون، والواو)

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، 1375هـ-1956م، بيروت، ج11، ص48، مادة (بدل).

[2]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م، ص31.

[3]- الخليل: العين، ج1، ص95، وص168، وص235.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص148.

وثلاثة من غيرها وهي: (الطاء، الدال، والجيم) [1]، والباب الثّاني سمّاه" هذا باب ما تقلب فيه السين صادًا في بعض اللغات"[2].

أمّا المبرد (ت 285هـ) فقد تناول مصطلح " **الإبدال**" بالمفهوم نفسه الذي استخدمه سيبويه، فعقد للإبدال بابين سمّاهما: هذا باب حروف البدل" [3]. و" هذا باب ما تقلب فيه السين صادًا وتركها على لفظها أجود"[4].

استخدم سيبويه مصطلح " **البدل**" للدّلالة على "**الإبدال**" في قوله:" اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء التحقيق، التخفيف، البدل"[5].

كما استخدم المبرد مصطلح" **البدل**" أيضا للدّلالة على إقامة حرف مكان حرف آخر في قوله:" حروف البدل هي أحد عشر حرفا منها ثمانية من حروف الزوائد... وثلاثة من غيرها"[6].

ويقول ابن جني (ت 392هـ) عن " **البدل**" هو " أن يقام حرف مقام حرف، إمّا ضرورة وإمّا استحسانًا وصنعة."[7]ويضرب لذلك أمثلة نحو: " في ذئبٌ: ذيبٌ، وفي جُؤْنة: جُونةٌ"[8].

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص237، وص238.

[2]– المصدر نفسه: ج4، ص479.

[3]– المبرد: المقتضب، ج1، ص61.

[4]– المصدر نفسه، ج1، ص225.

[5]– سيبويه: الكتاب، ج3، ص541.

[6]– المبرد: المقتضب، ج1، ص61.

[7]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص69.

[8]– المصدر نفسه، ج2، ص441.

كما يوضّح أن " البدل" لا يُبدل الحرف بحرف آخر ليس من مخرجه ولا مقارب له في المخرج[1]، ولا تُغيّر فيه الحركات[2].

كما استخدم القدماء مصطلح " **العِوَض**" للدلالة على مصطلح " **الإبدال**"، يقول الخليل:" فأمّا قوله:"فموان" فإنّه جعل الواو بدلاً من الذاهبة، فإنّ الذاهبة هي هاء وواو وهما إلى جنب الفاء، ودخلت الميم عوضا منهما"[3].

وما يستنتج من قول الخليل أنّه استخدم مصطلح **(بدل وعوض)** للدلالة على إقامة الميم مكان الواو والهاء المحذوفتين من كلمة " فم".

كما استخدم الفرّاء (ت207ه) مصطلح " **العِوَض**" في قوله:" وأناس واحدهم إنسيٌّ وإن شئت جعلته إنسانًا ثم جمعته أناسِ فتكون الياء عوضا من النون، والإنسان في الأصل أَنْسيان لأن العرب تصغّره أنَيْسان"[4].

واستخدم المبرد (ت285ه) مصطلح " **العِوض**" في قوله:" والعِوض في جميع هذا جائزٌ، لأنك قد حذفت منه، تقول في منطلق إذا عوضت مطيليق وفي مقتدر مقيدير"[5].

بينما يتعرض ابن جني إلى الفرق بين " **البدل**" و" **العوَض**"، حيث يرى:" أنّ البدل أشبه بالمبدل منه من العِوّض بالمعوّض منه، وإنّما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك، ألا تراك تقول في الألف من "قام" إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها: إنها عوض منها (...) وتقول في العِوّض: إنّ التاء في عِدة

---

[1]– ابن جني: الخصائص، ج2، ص55.

[2]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج2، ص765.

[3]– الخليل: العين، ج1، ص57.

[4]– الفراء: معاني القرآن، ج2، ص269.

[5]– المبرد: المقتضب، ج2، ص249.

وزنة، وعوض من فاء الفعل، ولا تقول: إنها بدل منها (...) فالبدل أعمّ تصرّفا من العوّض. فكلّ عوّض بدل وليس كلّ بدل عوضا"[1].

و**الإبدال** عند ابن جني عمل يكون فيه:" الصوت من وجه وجنس واحد" [2]. وهو على ضربين:" أحدهما لابدّ منه، والآخر منه بدّ" [3]. والمقصود من هذا أن هناك علاقة بين المُبْدَل و المُبْدَل منه، وقد لا تكون هذه العلاقة موجودة بين العوض والمعوّض منه.

وحدّد ابن جني مصطلح " **الإبدال**" من خلال الاكتفاء بذكر حروفه، وهي: (الهمزة والتاء، والميم، والواو، والنون، والياء، والهاء، والألف، والطاء، والدال، والجيم)[4].

كما استخدم القدماء مصطلح " **القلب**" للدلالة على مصطلح " **الإبدال**" ، فقد استخدمه سيبويه الذي عقد له بابًا سمّاه" هذا باب ما تقلب فيه السين صادًا في بعض اللغات مثل ذلك:" صقت" و" صبقت"، حيث " أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف ليكون العمل من وجه واحد وهي الصاد" [5]. بمعنى ليكون قبل القاف حرف مستعل فجيء بحرف مستعل يماثل استعلاء القاف وهو الصّاد قصد تحقيق الانسجام بين أصوات الكلمة ليخف على اللسان إخراجها لأنه من الصّعب الانتقال من الاستفال إلى الاستعلاء.

كما وظّف المبرد مصطلح " **القلب**" للدلالة على " **الإبدال** " في قلب الهمزة واوًا وفي هذا يقول:" تقول رَدَاءَك وكَسَاءَاك وغطاءاك، والقلب إلى الواو في هذا يجوز وليس بجيّد وهو أحسن منه فيما أذا كانت همزته أصلا، وذلك قولك: كِسَاوَان وغطاوان"[6].

---

[1]– ابن جني: الخصائص، ج1، ص265.

[2]– ابن جني : سرصناعة الإعراب، ج2، ص585.

[3]– المصدر نفسه، ج2، ص565.

[4]– المصدر نفسه، ج1، ص62.

[5]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص480.

[6]– المبرد: المقتضب، ج3، ص39.

كما أطلق الميداني (ت 518هـ) هو الآخر مصطلح " **القلب**" للدلالة على مصطلح " **الإبدال**" قائلا:" حروف العلّة تلحقها ثلاثة أنواع من التغيير أحدهما القلب، وقد يقال الإبدال بمعناه".[1]

وما يلاحظ من هذه الأقوال أن أغلب العلماء القدماء يطلقون على مصطلح " **الإبدال**" مصطلح " **القلب**"، وهذا ما يوضّحه ابن السّكيت (ت 244هـ) في كتابه" القلب والإبدال"[2] وهو يريد بهما الإبدال وحده.

كما أطلق القدماء مصطلح " **التعاقب**" للدلالة على مصطلح " **الإبدال**" ، فيسميه أبوعلي الفارسي (ت377هـ) تارة إبدالاً ويسميه التعاقب غير مرّة.[3]

ويوافقه ابن فارس (ت395هـ) في هذه التسمية، فتارة يسميه" **الإبدال**" وتارة أخرى يسميه " **التعاقب**"، إذ يقول:" ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ويقولون: مَدَحَهُ ومَدَهَهُ، وفَرَسٌ رَفْلٌ ورَفْنٌ، وهو كثير مشهور، قد ألّف فيه العلماء فأمّا ما جاء في كتاب الله جلّ ثناؤه فقوله جلّ ثناؤه : ﴿**فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٖ كَٱلطَّوۡدِ ٱلۡعَظِيمِ**﴾[4]فاللاّم والرّاء يتعاقبان كما تقول: فلق الصّبح وفِرقه"[5].

ويطلق أبو علي الفارسي (ت 377هـ) على مصطلح "**الإبدال**" أيضا مصطلح "**المضارعة**" حيث يقول:" ممّا يقوّي مضارعة الصّاد في (الصراط) بالزاي أنّهم وجدوا السّين مشبهة للصّاد، والسين في الهمس والرخاوة والاستطالة إلى أعلى الثنيتين ضارعوا

---

[1]– الميداني: نزهة الطرف في علم الصّرف، ص31.

[2]– ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب): الإبدال، تح: حسين محمد شرف، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1978م، ص97.

[3]– أبو علي الفارسي: التكملة، ص183.

[4]– سورة الشعراء، الآية 63.

[5]– ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهم، تح: عمر الضباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م، ص133

بها الزّاي لما وقع بعده الدّال ليتفقا في الجهر، وذلك نحو: (أزدق) في الأشدق) (...) ويؤكد هذه المضارعة أنهم قالوا: (اجْدرؤوا) و(اجْدَمَعُوا)، فأبدلوا من تاء الافتعال الدّال"[1].

وبالدلالة نفسها يسمى ابن يعيش (ت 643هـ) مصطلح " **الإبدال**" بمصطلح "**المضارعة**" في قوله: فأمّا المضارعة فأن تنحو بالصّاد نحو الزّاي فتصير حرفا من مخرجه بين مخرج الصّاد ومخرج الزاي، ولم يبدلوها زايًا كالوجه الذي قبله محافظة على الإطباق لئلا يذهب لفظ الصّاد بالكلية (...) وهذا الإبدال ههنا من قبيل الإدغام لأن فيه تقريبا للصّوت بعضه من بعض"[2].

والذي نستخلصه من قول ابن يعيش أن مصطلح " **الإبدال**" قسمان، "**الإبدال اللائق بالإدغام**"، و "**الإبدال لغير الإدغام**" . والإبدال اللاّئق بالإدغام هو الذي يُعرف بمصطلح"المضارعة".

فالظاهر أن " **البدل**" هو أن يوقع حرف موقع حرف، وعلى ذلك عامّة البدل في كلامهم"[3]، أي استبدال حرف بحرف آخر في المكان نفسه، أما العوض فهو استبدال حرف بآخر من غير أن يكون في الموضع نفسه.

والغرض من **الإبدال** هو دفع الثقل، كما يقول الشريف الجرجاني (ت 816هـ): " الإبدال هو أن يجعل حرف موضع آخر لدفع الثقل"[4].

ومصطلح " **الإبدال**" ضرب من أضرب التصريف، يقول أبو الحسن حيدرة اليمني (ت599هـ):" اعلم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة، وبدل، وحذف، وحركة

---

[1]- أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 1984م، ج1، ص55.

[2]- ابن يعيش: شرح المفصل، ج10، ص53.

[3]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج2، ص765.

[4]- الشريف الجرجاني: التعريفات، ص11.

وسكون"[1]، وإذا كان التصريف يعني التغيير، فالإبدال هو ضرب من أضرب هذا التغيير.

تناول المحدثون مصطلح" الإبدال" في الحروف العربية باستعمال الآلات والأجهزة المخبرية الحديثة، وتوصلوا من خلال دراسة الأصوات أن" الإبدال هو مصطلح صوتي وهو أدخل في مباحث التطوّر الصّوتي منه من مباحث التعامل الصّوتي، إلاّ أن علاقته بالجانب التعاملي يمكن أن تكون ذات صلّة بمنشئه، فلعلّ الأسباب الداعية إلى انحراف نطق المتكلمين بصوت ما إلى صوت آخر، هو تأثير هذا الصوت بالأصوات الأخرى التي تليه أو تسبقه فيتحوّل إلى الصّوت النظير المجهور أو النظير القريب من المخرج " [2].

وما نستخلصه من هذا القول أن " **الإبدال**" مصطلح صوتي يعتري الأصوات، ولعل من بين الأسباب التي كانت من وراء هذه الظاهرة (الإبدال)، التطور الصوتي لبعض الأصوات، وكذا انحراف من صوت إلى صوت آخر نتيجة تأثر صوت ما بآخر قبله أو بعده ممّا يستدعي تحوّل هذا الصوت إلى صوت آخر قريب من مخرجه، وهذا ما أكّده إبراهيم أنيس حين ردّ أكثر صوّر " **الإبدال**" إلى نوع من التطوّر الصّوتي الذي يدخل أحيانا في اختلاف اللهجات،فيقول:" حين نستعرض تلك الكلمات التي فُسرت على أنها من الإبدال حينًا، أو من تباين اللهجات حينًا آخر لا نشك لحظة في أنّها جميعا نتيجة التطّور الصّوتي" [3]. وحتّى سيبويه قديما ردّ كثيرًا من صوّر " **الإبدال**" إلى اختلاف اللهجات، يقول: "وأمّا ناس من بني سعد فإنّهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها

[1]– حيدرة اليمني (أبو الحسن): كشف المشكل في النحو، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م، ص298.

[2]– عبد العزيز الصيّغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، بيروت، ط1، 2000م، ص230 وص231.

[3]– إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص59.

خفيّة، فأبدلوا من موضعها أبْيَن، وذلك قولهم: هذا تَمِيمِجْ يريدون: تميمي، وهذا عَلْجْ يريدون علي."[1]

وقد أشار إلى هذا الخليل سابقا في قوله:" الذّعاق بمنزلة الزُّعاق... سمعناه فلا ندري أَلُغَةٌ أم لثغة"[2].

وما نستنتجه من هذه الأقوال أن الأصوات إذا تقاربت مخارجها تكون أكثر عرضة لظاهرة " **الإبدال**".

وقد أطلق المحدثون عدّة تسميات على مصطلح " **الإبدال**" منها مصطلح " **المماثلة**" أو "**التماثل**" (Assimilation)، غير أن هذا المصطلح بقي دون شرط، فأحيانا يشار به إلى "الإبدال"، وأحيانا يشار به إلى " الإدغام"، ولهذا حاول عبد الله بوخلخال استخدام المصطلح البديل شريطة أن تميّزه إضافة تحدّده بدّقة وهي: " **المماثلة**" أو" **التماثل الجزئي**"(Assimilation partielle)، لأن الإبدال تقريب بين الحرفين المتجاورين أو المخالفة بينهما في بعض الصفات وليس في كلّها وإلاّ أصبح إدغامًا[3].

وما نستخلصه أن العلماء القدماء قد وقفوا على حقيقة هذا المصطلح، وفي هذا يقول سيبويه:" هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفا في حرف وترقع لسانك من موضع واحد".[4]وتبدو آثار هذه الحقيقة واضحة في قول المبرد إذ أنه لم يخرج عن الفكرة التي جاء بها سيبويه في قوله:" وهذا البدل ليس ببدل إدغام الذي تقلب فيه الحروف ما بعدها"[5].

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص182.

[2]– الخليل: العين، ج1، ص168.

[3]– ينظر : عبد الله بوخلخال: ظاهرة الإبدال عند اللغويين والنحاة العرب، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد3، 1996م، ص45.

[4]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص237.

[5]– المبرد: المقتضب، ج1، ص61.

ومصطلح " **المماثلة**" هو " لون من التقريب بين الأصوات ليتم التجانس والتماثل ومن ذلك إبدال الصّاد زايًا خالصة في نحو: التّصْديرُ والفَصْدُ وأصدرت فقالوا فيها التزدير والفزد، وأزدرت"[1].

ويلحق " **الإبدال**" بعض الأصوات ليقرّب بينها ممّا يؤدّي إلى نوع من التجانس والتماثل.

وتلتقي المصطلحات التي وظّفها المحدثون للدلالة على " **الإبدال**" مع مصطلحات القدماء، غير أن المحدثين اشترطوا جملة من العلاقات التي يظهر الإبدال فيها[2].

-علاقة التّماثل: وهو يتحد الحرفان مخرجًا وصفة (كالباءين، والتاءين...).

-علاقة التّجانس: وهو أن يتفق الحرفان مخرجًا ويختلفا صفة (الدال والطاء).

-علاقة التقارب: والتقارب على أنواع:

- أن يتقارب الحرفان مخرجا ويتحد صفة كالحاء والهاء.
- أن يتقارب الحرفان مخرجا وصفة كاللام والرّاء.
- أن يتقارب الحرفان ويتباعدا صفة كالدّال والسّين.
- أن يتقارب حرفان صفة ويتباعدا مخرجًا كالشّين والسّين.

-علاقة التباعد: والتباعد على أنواع:

- أن يتباعد الحرفان مخرجا ويتحدا صفة كالنون والميم.
- أن يتباعد الحرفان مخرجا وصفة كالميم والضاد

كما وظّف المحدثون مصطلح " **التناوب**" للدلالة على مصطلح " **الإبدال**"، يقول

[1]- جيلالي ين يشو: الدرس الصوتي: المماثلة والمخالفة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2007م، ص71.

[2]- صبحي إبراهيم صالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم الملايين، ط1، 1960م، ص216 وص217.

الفاخرى:" الإبدال أو التناوب، إلاّ أنّه (...) في الأصوات المتقاربة " [1]. ولكن هذا النوع من الإبدال شكّل نوعا من الفوضى الكلامية حسب رأي أحد المحدثين، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يحلّ حرف مكان حرف آخر، يقول:" أنّ العرب كانوا يقيمون صوتا مقام صوت، ولهذا صار من سنتهم أن يتكلم الكلمة مرّة بصوت وأخرى بصوت آخر، كأن يقول (مَدَحَهُ)، وقد يقول(مَدَهَهُ)، وفي هذا بعد عن الواقع الذي يرفض هذه الفوضى الكلامية،، فالذي يقول:(مَدَحَهُ) لا يمكن أن يميل لسانه فيقول(مَدَهَهُ)، والعكس." [2] وهذا ما أشار إليه سابقا أبو علي الفارسي (ت 377هـ) في كتابه " التكملة" وأحمد بن فارس(ت395هـ) في كتابه" الصاحبي في فقه اللغة" مطلقين عليه مصطلح " التعاقب".

والمستخلص من أقوال المتقدّمين أنّه يوجد اختلاف في عدد حروف الإبدال، فهي أحد عشر عند سيبويه (ت 180هـ)[3]، وأبي العباس المبرد (ت 285هـ)[4]، وأبي بكر بن السراج (ت316هـ)[5] ، وأبي علي الفارسي(ت 377هـ)[6]، وابن جني(ت 392هـ)[7]، وأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)[8]، وثلاثة عشر عند الزمخشري (ت 538هـ)[9]، وأربعة عشر عند ابن الحاجب (ت646هـ)[10]، وتسعة عند ابن مالك (672هـ)[11].

---

[1]– صالح سليم عبد القادر الفاخري: الدلالة الصوتية في اللغة العربية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ص159.

[2]– المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[3]– ينظر: سيبويه: الكتاب، ج4، ص237.

[4]– ينظر: المبرد: المقتضب، ج1، ص61.

[5]– ينظر: أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص244.

[6]– ينظر: أبو علي الفارسي: التكملة، ص243.

[7]– ينظر: ابن جني: التصريف الملوكي، ص28.

[8]– ينظر: أبو حيان الأندلسي: المبدع الملخص من الممتع، ص84.

[9]– ينظر: الزمخشري: المفصّل في علم العربية، ص360.

[10]– ينظر: الاستراباذي: شرح الشافية لابن الحاجب، ج3، ص136.

[11]– ينظر : ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج2، ص367

ولكن مذهب أكثر العلماء القدماء هو تسعة أحرف جمعت في عبارة " هَدَأْتُ مُوطِيًا" التي ذكرها ابن مالك في ألفيته، ويظهر ذلك في قول عبد الكريم الفكون (ت 1073هـ): (أن حروف الإبدال هي تسعة يجمعها التركيب(هدأت موطيا)[1].

7-2- مصطلح الإعلال:

أ -لغة:

ذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) أنّ " العلل الشّربة الثانية والفعل: علّ القوم إبلهم يعلّونها علاًّ وعِلّلاً، والإبل تعلّ نفسها علّلاً، والأمُّ تعلّل الصبي بالمرق والخبز ليجتزئ به عن اللّبن، والعلّة: المرض وصاحبها معتلّ، والعلّة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، والعليل: المريض"[2].

وجاء في اللسان:" الإعلال من : أعللت الإبل وعللتها، وهو أن تسقيها الشربة الثانية وتصدرها رواءً، وإذا علّت فقد رويّت، وقيل تعلّل بالأمر واعتلّ تشاغل، والعلّة: المرض"[3].

ب -اصطلاحا:

مصطلح " **الإعلال**" في اصطلاح الصرفيين هو" تغيير حرف العلّة بالقلب أو الحذف أو الإسكان، والغرض من هذا التغيير هو التخفيف"[4].

وفي السياق نفسه يؤكّد الحملاوي (ت 1351هـ) على تحديد مصطلح " **الإعلال**" بقوله: " تغيير حرف العلّة للتخفيف بقلبه أو إسكانه أو حذفه"[5].

---

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص256.

[2]- الخليل: العين، ج3، ص220 وص221.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، ج11، ص558، مادة (علّ).

[4]- رضي الدين الاستراباذي: شرح الشافية، ج3، ص66 وص67.

[5]- أحمد الحملاوي: شذا العرف في فنّ الصّرف، ص143.

ومصطلح " **الإعلال**" هو ظاهرة صوتية صرفية تتعّق بحروف العلّة التي تشمل الصوائت الطويلة (حروف المدّ)، والواو والياء غير المدّيتين، وتتعلّق بالهمزة وبالحركات(الصوائت القصيرة)، " وسمّي الإعلال إعلالاً نسبة إلى حروف العلّة، لأنّها تتغيّر ولا تبقى على حال كالعليل المنحرف المزاج، المتغيّر حالاً بحال"[1].

وأوّل من أشار إلى مصطلح " **الإعلال**" سيبويه(ت 180هـ) في أبواب عدّة، منها (باب نظائر ما مضى من المعتل)، و(باب ما كانت الواو فيه أوّلاً وكانت فاء، وذلك نحو: وَعَدَ يَعِدُ، ووَجَلَ يَوْجِلُ)، و(باب ما تقلب فيه الواو ياء نحو: مِوْزَانٌ من ميزان) و(باب ما لحقته الزّوائد من هذه الأفعال المعتلّة من بنات الثلاثة)، و(باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها)[2].

ونقل سيبويه أيضا عن أستاذه الخليل (ت 175هـ) الذي سبقه إلى استعمال هذا المصطلح قائلا: وأمّا طاح يطيح، تَاهَ يتيه، فزعم الخليل أنهما فَعِلَ يَفْعِلُ بمنزلة حَسِبَ يَحْسِبُ، وهي من الواو، ويدلّك ذلك : طوّحت، وتوهّمت(...) فإنّما هي فَعِلَ يَفْعِلُ من الواو كما كانت منه فَعِلَ يَفْعَلُ، وفَعِلَ يَفْعِلُ اعلّتا...[3].

واستخدم الخليل مصطلح " **الاعتلال**" للدلالة على مصطلح " **الإعلال**" حين تحدّث عن حروف الإعلال، حيث جعل الهمزة من حروف العلّة في قوله:" ولولا اعتلال الهمزة ما حسن حذفها"[4].

وتبع سيبويه (ت 180هـ) الخليل في استخدام مصطلح " الاعتلال" [5]في " هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو منهن في موضع اللاّمات أنهم

---

[1]– الرضي الاستراباذي: شرح شافية، ج3، ص68.

[2]– ينظر: سيبويه: الكتاب، ج4، ص249 وص250.

[3]– ينظر: الكتاب، ج4، ص259.

[4]– الخليل: العين، ج8، ص354.

[5]– ينظر: سيبويه: الكتاب، ج4، ص47 وص52 وص111 وص360.

قالوا: زنى يزنِي زنًا، وسَرَى يَسْرِي سرى، والتقى فصارتا ههنا عوضا من فعل أيضا فعلى هذا يجري المعتل الذي حرف الاعتلال فيه لام"[1].

ويظهر من قول سيبويه أنه يطلق مصطلح " **حروف العلّة**" على مصطلح " **حروف الاعتلال**"، ومصطلح " **الإعلال**"على"**المعتل**".

ويذكر في موضع آخر أن " **الإعلال**" يجري في الاسم مجرى فعله قائلا:" وربما جاء على الأصل كما يجيء فَعَلَ من المضاعف على الأصل إذا كان اسمًا، وذلك قولهم: القودة، والحوكة، والخونة، والجَوَرة. فأمّا الأكثر فالإسكان، والاعتلال"[2].

وتحدّث المبرد (ت 285هـ) عن " **الإعلال**" في قوله:" وذلك قولك إذا جمعت مثل رمية ورماية وقضية وقضايا، وكان الأصل: هذا قضائي فاعلم، ورمائي فاعلم، كقولك: صحائف، فكرهوا الهمزة، والياء، والكسرة، فألزموه بدل الألف ولم يجز إلاّ ذلك لأنه قد كان يجوز فيما ليست فيه هذه العلّة، فلمّا لزمت العلّة كان البدل لازمًا، فلمّا أبدلت وقعت الهمزة بين ألفين، فأبدلوا منها ياءً، لأنّ مخرج الهمزة يقرب من الألف فكان التقاء ثلاث ألفات، فلذلك قالوا: مطايا، وركايا"[3].

وذكرأبو بكر بن السراج (ت 316هـ) مصطلح " **الإعلال**" في باب إبدال الياء من الواو تشبيها مما يوجب القلب في قوله:" الواو ضارعت الواو الساكنة باعتلالها في الواحد فأعلّوها في الجميع، فإن لم تعل في الجميع، وذلك قولهم: كَوَزٌ وكِوَزة، وعَوَذٌ وعِوَذَةٌ، وثَوَرٌ وثَوِرَةٌ"[4].

---

[1]- الكتاب، ج4، ص46 وص47.

[2]- المصدر نفسه، ج4، ص358.

[3]- المبرد: المقتضب، ج1، ص139.

[4]- أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص264.

وذكر أبو علي الفارسي (ت 377هـ) في باب ما كان معتل الفاء " ما كان فاؤه ياء فإنّه يصحّ إذا صحّت عن الواو فيه مع اعتلال في(يفْعِلُ) نحو: يَعِدُ، وصحّة الياء في نحو:

يَنْبِحُ ويَبْعِرُ، وذلك نحو: يَئِسَ يَيْأَسُ، ويَبِسَ يَيْبِسُ"[1].

واستخدم ابن جني (ت392هـ) مصطلح " **الإعلال**" باستخدامين:

- **الاستخدام الأوّل** : خلاف" التصحيح"، فقد أعلّت الياء في (عَبَايَة وصَلَاية وعظاية)بالهمزة فصارت (عباءة، وصلاءة، وعظاءة) [2]، وأعلّت الواو والياء ألفًا في (قام) و(بَاعَ)، و(طَالَ)، و(خَافَ)، و(نَامَ)، و(تَابَ)[3].

ويرى ابن جني أنّه لا إعلال إلاّ بعد نقل الحرف من حال إلى حال آخر، وقد كانت الصّحة قديم حاله[4]، والإعلال إلى المعتل أسبق منه إلى الصحيح [5]. و" الإعلال بالزّائد أولى منه بالأصل" [6]. ولام الكلمة أولى بالإعلال من العين لضعفها [7]. والإعلال أنواع: بالقلب[8] وبالإبدال[9]، وبالحذف[10]، وذلك أن " الحذف ضرب من الإعلال"[11].

---

[1]– أبو علي الفارسي: التكملة، ص247.

[2]– ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص94 وص97 وص211.

[3]– ينظر: ابن جني: الخصائص، ج1، ص256.

[4]– ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص5.

[5]– ينظر: ابن جني: المنصف، ج2، ص57.

[6]– ابن جني: الخصائص، ج2، ص65.

[7]– ينظر: ابن جني: المنصف، ج2، ص140.

[8]– ينظر: الخصائص، ج2، ص76 وص81 (نحو: أنوق ←أونق)

[9]– ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص81 (نحو: أونق أنيق)

[10]– ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص155.

[11]– المصدر نفسه، ج1، ص89.

- **والاستخدام الثاني**: يشمل أي تغيير كان كالإمالة في (مذعور) و(عالم)، والإشمام في (قُيل) و(بُيعَ) [1]، والإبدال في (عمبر) و(شمباء) و(قمبر) و(ممبر) و(قمبلة) [2] و(قمبلة)[2] والإدغام[3]، وحذف الحركات من المنقوص نحو (يرمي) و(يقضي) [4]، و(يقضي)[4]، والتلّعب بالحرف [5]. والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحرّكات لقوّتها[6].

ويوظّف ابن يعيش (ت 643هـ) مصطلح الإعلال قائلا:" الإعلال: التغيير والعلّة تغيير المعلول عما هو عليه وسميت هذه الحروف حروف علّة لكثرة تغييرها"[7].

ويوافقه ابن الحاجب (ت 646هـ) في هذا التحديد، حيث يقول:" الإعلال تغيير حرف العلّة للتخفيف"[8].

وهناك من العلماء من يفرّق بين مصطلحي **الإعلال** و **الاعتلال**، بقوله:" الاعتلال أن يكون الاسم أو الفعل فاؤه أو عينه أو لامه حرف علّة، سواء تغيّر أم لا، والإعلال هو تغيير حرف العلّة للتخفيف، كقلب الواو ألفا في (قال)، فهو أخص من الاعتلال، فكلّ معلّ معتلّ وليس كلّ معتلّ معلّ"[9].

←

[1]– ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص54 وص55.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص421 وص422.

[3]– ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص582 وص617.

[4]– ينظر: ابن جني: المحتسب، ج2، ص269.

[5]– ينظر: سر صناعة الإعراب، ج2، ص812.

[6]– ينظر: الخصائص، ج1، ص89.

[7]– ابن يعيش: شرح المفصّل، ج10، ص54.

[8]– الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص66.

[9]– محمد بن يحيى البجائي: شرح لامية الأفعال، ص133 وص134.

و**حروف الإعلال** كما أجمع عليها الصرفيون ثلاثة، وهي: الألف، والواو، والياء وتكون في الأسماء والأفعال، فالاسم نحو: مَاءٌ، وَعْدٌ، غَيْثٌ، والفعل نحو: قَامَ، وَصَلَ يَسُرَ.

وقد أطلق عبد الكريم الفكون (ت 1073هـ) عدّة مصطلحات وهي: **اللين** و **المدّ** و**العلّة** و **الزّيادة**. بيد أن مصطلح العلّة كان الأكثر انتشارا في شرحه، إذ يقول:" القلب يختص بحروف العلّة والبدل يكون فيها وفي غيرها من الحروف الصّحيحة"[1].

والإعلال أنواع: يكون بالقلب، أو بالحذف، أو بالإسكان.

وما يستخلص أن مصطلح " **الإعلال**" عند القدماء عولج في إطار الإبدال بصورته الواسعة على اعتبار أن الإبدال يجري على الحروف الصامتة، كما يجري على حروف العلّة يقول المبرد:" فمن حروف البدل حروف المدّ واللين المصوتة، وهي الألف والواو والياء."[2] غير أن الإبدال أعمّ من الإعلال، لأن الإبدال يعني إقامة حرف مكان حرف مطلقا، وهو بذلك خاص بجميع حروف البناء، أمّا الإعلال فهو إبدال يجري على حروف العلّة كما يجري على الهمزة.

أمّا مصطلح " **الإعلال**" عند المحدثين فهو لا يبتعد كثيرا عمّا توصّل إليه القدماء إذ أن كثيرا من علماء اللغة المحدثين حذوا حذو القدماء في تحديدهم لمفهوم " **الإعلال**" فلقد عدّ عبد الله بوخلخال " **الإعلال**" تبدّلا صوتيا يصيب المصوتات الطويلة [3]، كما قيّد عبد العليم إبراهيم" **الإعلال**" بالتغيّر الذي يحدث في أحد حروف العلّة الثلاثة (أ، و، ي)[4]. أمّا

---

[1]– عبد الكريم الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص366.

[2]– المبرد: المقتضب، ج1، ص116.

[3]– ينظر: عبد الله بوخلخال: ظاهرة الإبدال عند اللغويين والنحاة العرب، ص38.

[4]– ينظر : عبد العليم إبراهيم: تيسير الإعلال والإبدال، مكتبة غريب، الفجالة، القاهرة، (دت)، ص5.

أمّا تمام حسان فقد قصر " **الإعلال**" على التغيير الذي يصيب الواو والياء والألف في قوله:

" موضوع الإعلال كما رأينا هو الحرف اللّين وهو الواو والياء دون الألف" [1]. ويرى أن **الإعلال** في هذين الحرفين يكون إمّا بالقلب أو النقل أو الحذف، ويعني بالنقل هنا الإعلال بالتسكين، وهو نقل حركة حرف العلّة إلى الحرف الذي يليه نحو: يقوُلُ، يَبيعُ فمثل هذا الرأي هو في الحقيقة ليس إلاّ ترجمة لآراء القدماء وعلى رأسهم المبرد (ت285هـ) الذي أكّد أنّ:" قَالَ وبَاعَ إنّما انقلبت لأنّها في موضع حركة وقد انفتح ما قبلها."[2] فالألف في بَاعَ وقَالَ عند القدماء منقلبة عن الواو في (قَوَلَ) والياء في (بَيَعَ). ويمكن القول ههنا أن هذا النوع من الإعلال إنما هو ناشئ عن إسقاط حرف العلّة والتعويض عنه بإطالة المصوّت الداخلي القصير.

من هذا المنطق حصر بعض المحدثين مصطلح " **الإعلال**" في نوعين من التغيّر الذي يصيب حروف العلّة، وهما إعلال بالقلب، ويكون بقلب حرف العلّة إلى حرف علّة آخر وإعلال بالحذف، يكون بحذف حرف العلّة مع العنصر الذي يشكّل معه عنصرا مزدوجا.

ومهما اختلفت المفاهيم الخاصة بمصطلح " **الإعلال**" وإن خصّه بعضهم بالتطوّر الصّوتي الذي يصيب (الألف، الواو، والياء) أو (الواو، والياء) دون الألف، وإن حصره بعضهم الآخر في القلب والحذف دون النقل أو التسكين، فالنتيجة التي يمكن أن نتوصل إليها أن " **الإعلال**" في النظام الصوتي للغة العربية ينبئ عن إدراك اللغويين القدماء لخصائص البنية الصوتية للغة العربية.

7-3- مصطلح الإدغام:

أ -**لغة:**

---

[1]- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص276.

[2]- المبرد: المقتضب، ج1، ص199.

ورد ذكر مصطلح " **الإدغام**" في معجم العين في باب (العين والدال والميم):" دغم: الدّغم: كسر الأنف إلى باطنه هشمًا، تقول: دغمته دغمًا، والأدغم: الأسود الأنف والدّغمة: اسم من إدغامك حرفا في حرف، وأدغمتُ الفرس اللّجام: أدخلته في فيه. والأدغم: الدّيزَجّ."[1]

وجاء في اللسان:" دغم الغيث الأرض يدغمها وأدغمها، إذا غشيها وقهرها... والإدغام: إدخال اللجام في أفواه الدّواب... قال الأزهري: وإدغام الحرف في الحروف مأخوذ من هذا."[2]

إذن الإدغام لغة يُراد به الإدخال والإيلاج، وهذا ما ذهب إليه الفكون (ت1073هـ):"الإدغام لغة هو الإدخال، أي إدخال الشيء، يقال أدغمت الثياب في الوعاء إذا أدخلتها فيه، ومنه حمار أدغم، وهو ذو لونين بين الزرقة والخضرة فكأنهما قد امتزجا"[3].

ب -اصطلاحا:

ذهب العلماء القدماء إلى تحديد مفهوم مصطلح " **الإدغام**" بأنّه:" إدخال حرف في حرف دون وجود حركة تفصل بينهما" [4]. أو هو أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتسكّن الأوّل منهما وتدغمه في الثاني، أي تدخله فيه، فيصير حرفًا واحدًا مشدّدًا ينبو عنه اللسان نبوة واحدة، أو يلتقي حرفان متقاربان في المخرج، فتبدل الأول حرفا من جنس الآخر وتدغمه فيه فيصير حرفًا واحدا[5].

---

[1]- الخليل: العين، ج4، ص395، مادة (دغم).

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ص262 و263، باب الدال، مادة 'دغم).

[3]- عبد الكريم الفكون: فتح اللطيف في شرح ارجوزة المكودي في التصريف، ص425.

[4]- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- منهج السالك على ألفية ابن مالك-، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955م، ج3، ص899.

[5]- ينظر: سيبويه: الكتاب، ج4، ص437.

ويعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) أوّل من استقرت لديه هذه التسمية في قوله: " اعلم أن الرّاء في " اقشعرّ" و" اسبكرّ " هما راءان أدغمت واحدة في الأخرى والتشديد علامة الإدغام... فإن صيّرت الثنائي مثل قَدْ وهَلْ ولَوْ اسمًا أدخلت عليه التشديد فقلت: هذه لَوٌّ مكتوبة، وهذه قَدٌّ حسنة الكِتْبَةِ زدت واوًا على واو ودالاً على دالٍ ثم أدغمت وشدّدت، فالتشديد علامة الإدغام..."[1].

ويقول في موضع آخر:" وضربته فما اصْعَنْزَرَ إذا استدار الوجع مكانه وتقبّض ولكنهم يدغمون النون في الرّاء فيصير كأنّه: اصْعَرّرَ"[2].

والملاحظ من قول الخليل أنّه استخدم عبارة " **يدغمون النّون في الراء**" للدلالة على دخول حرف في حرف دون وجود حركة تفصل بينهما، فيكون الحرف الأوّل ساكنا والثاني متحرّكا فأدغمت النّون في الرّاء لأنّ مخرجهما واحد وهما مجهوران.

وتحدّث سيبويه (ت 180هـ) عن مصطلح " **الإدغام**" مقتفيا آثار أستاذه في هذا المفهوم حيث يقول:" الإدغام إنّما يدخل فيه الأوّل في الآخر، والآخر على حاله ويقلب الأوّل فيدخل في الآخر حتّى يصير هو والآخر من موضع واحد نحو قد تّركتك، ويكون الآخر على حاله" [3]. ثم يضيف في موضع آخر:" الأصل في الإدغام أن يتبع الأوّل الآخر"[4].

وتبعه المبرد (ت 285هـ) في تحديد مصطلح " **الإدغام**"بقوله:" وحقّ الإدغام أن يدغم الأوّل في الثاني، ويحوّل على لفظه" [5]. ومثّل لذلك بقوله:" اعلم أن الحرفين إذا كان لفظهما واحدٌ فسكّن الأوّل منهما فهو مدغم في الثاني، وتأويل قولنا (مدغم) أنّه لا حركة

---

[1]– الخليل: العين، ج1، ص49 وص50.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص225.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص104 وص105.

[4]– المصدر نفسه، ج4، ص469.

[5]– المبرد: المقتضب، ج1، ص208.

تفصل بينهما، فإنّما يعتمد لهما باللسان اعتمادة واحدة لأن المخرج واحد ولا فصل، وذلك قولك: قطّع وكسّر، وكذلك محمّد ومعبّد ولم يذهب بّكر، ولم يقم مّعك فهذا معنى الإدغام"[1].

ويوضّح أبو علي الفارسي (ت 377هـ) دلالة " **الإدغام**" بقوله:" الإدغام أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة وذلك قولك: مَدً وفَرَّ وعَضَّ"[2].

من خلال هذه الأقوال يتبيّن لنا أن مصطلح " **الإدغام**" عند القدماء الأصل فيه أن يكون الحرف الأوّل المدغم ساكنا، والحرف الثاني المدغم فيه متحرّكا.

وحدّ ابن جني (ت 392هـ) مصطلح " **الإدغام**" بقوله:" إنّ الإدغام المألوف المعتاد إما هو تقريب صوت من صوت" [3]. ويقول في موضع آخر:" إذ الإدغام لا يكون إلاّ بأن يسوّى بين لفظي الحرفين" [4]. أو هو:" أن تخلص الحرف إلى لفظ أخيه البنة فتدّغمه فيه لا محالة" [5]. وما يفهم من قول ابن جني أن الإدغام هو تقريب الأصوات من بعضها البعض.

كما تعرض أحمد الميداني (ت 518هـ) لمصطلح " **الإدغام**" معتبرا إيّاه حكمًا من أحكام المضاعف في قوله:" إذا توالى المثلان لم يخل من ثلاثة أوجه، أحدها : أن يكونا متحركين والثاني: أن يكون الأوّل ساكنا والثّاني متحرّكا، وحكم هذين أن يدغما مثل مَدَّ " [6].

---

[1]– المقتضب، ج1، ص333.

[2]– أبو علي الفارسي: التكملة، ص614.

[3]– ابن جني: الخصائص، ج2، ص139.

[4]–ابن جني : المنصف، ج2، ص223.

[5]–الخصائص، ج2، ص230.

[6]– أحمد الميداني: نزهة الطرف في علم الصّرف، ص51.

إذن فـ **الإدغام** عند القدماء هو " رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة والوضع بهما موضعا واحدًا"[1].

ولم يتوقف العلماء القدماء عند مصطلح " **الإدغام**" كظاهرة صوتية صرفية فقط بل تطرقوا إلى التمييز بين مصطلحين اثنين هما: إدغام المثلَيْن، وإدغام المتقاربين، أي الصورة التي ينتج عنها صوت مضعّف سواء من المثلين أو المتقاربين، فإدغام المثلَيْن يتكون من حرفين متماثلين هما في الأصل حرف واحد مكرّر وهما اللذان:" تضع لسانك لهما موضعا واحدًا لا يزول عنه كالميم بعد الميم"[2].

وهذا ما أكده الأخفش(ت 215هـ) في قوله" والمثلان تدغم أحدهما في صاحبه وإن شئت إذا تحركا جميعا أن تسكّن الأوّل وتحرّك الآخر، وإذا سكّن الأوّل يكون الإدغام وإن تحرّك الأوّل وسكّن الآخر لم يكن الإدغام"[3].

أمّا إدغام المتقاربين[4] يكون بين الحروف التي هي من مخرج واحد، أو من مخارج متقاربة حيث تحذف الحركة من الصوت الأوّل ويقلب الصّوت الأوّل من مثل الثاني.

وقد أفاض ابن جني (ت 392هـ) في هذه المفاهيم كثيرا جاعلا "**الإدغام**" في الكلام على ضربين:

أحدهما: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون فيها الإدغام، فيدغم الأوّل في الآخر والأوّل من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك [5]؛ فالمدغم الساكن الأصل

---

[1]– أبو حيان الأندلسي: إرتشاف الضرب من لسان العرب، تح مصطفى النحاس، القاهرة، ط1، 1984م، ج1، ص337.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص437.

[3]– الأخفش: معاني القرآن، تح" هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م، ج2، ص570.

[4]– ينظر: الكتاب، ج4، ص445.

[5]– ينظر: الخصائص، ج2، ص139 وص140.

كطاء (قطّع) وكاف (سكّر) الأولين. والمتحرّك نحو (شدّد) ولام (معتلّ)[1].

والآخر: أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوّغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه [2]. وذلك مثل(ودّ) في اللغة التميمية، و(امّحى)، و(امّاز) و(اصبّر) و(اثّاقل)[3]. والمعنى الجامع لهذين الضربين هو: " تقريب الصوت من الصوت ألا ترى أنّك في: (قطّع) ونحوه قد أخفيت السّاكن الأوّل في الثاني حتى نبا اللسان فيهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأوّل لو لم تدغمه في الآخر، ألا ترى أنّك لو تكلّفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها كقولك (قَطْطَعَ) و(سَكْكَر)، وهذا إنّما تحكمه المشافهة به، فإن أنت أزلت تلك الوقفة والفترة على الأوّل خلطته بالثاني فكان قربه منه وإدغامه فيه أشدّ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه"[4].

ومن هنا يتضّح أن العلماء القدماء جعلوا الحروف المدغمة على ضربين:

- **الضرب الأوّل**: الحروف التي تدغم في أمثالها واصطلحوا عليه "بالمدغم من المتماثلين".
- **الضرب الثاني**: الحروف التي تدغم في مقاربها واصطلحوا عليه "بالمدغم من المتقاربين".

وما توصل إليه القدماء أخذ به المحدثون العرب فرأوا أنّ اللغة تميل إلى الإدغام على أساس اجتماع حرفين متماثلين، أو على أساس اجتماع حرفين مختلفين في الصّفة ومتقاربين في المخرج حيث يعتمد على المخرج اعتمادة واحدة فيخرج في الحقيقة حرفان

---

[1]- ينظر: : الخصائص، ج2، ص140.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص320.

[3]- ينظر: الخصائص، ج2، ص140.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص140.

وليس حرف واحد [1] ما يجعل الإدغام ضربًا من إخفاء الصوت في صوت آخر لغرض التخفيف والاقتصاد في المجهود العضلي[2].

والقدماء في أثناء تناولهم لمصطلح " **الإدغام**" استخدموا مصطلحات مقابة له كـ **(البيان** و**الإظهار)**، وهي مصطلحات تشترك جميعا في الدّلالة على ترك الإدغام.

ومصطلح " **البيان**" وظفه الخليل في قوله:" وأمّا الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك: قرأ أبوك، وأقرئ أباك، لأنك لا يجوز لك أن تقول: قرأ أبوك فتحقّقهما فتصير كأنّك أدغمت ما يجوز فيه البيان لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدًا"[3].

ويقصد الخليل بمصطلح" **البيان**" ههنا إظهار الصوتين لا إدغامهما.

وأمّا سيبويه فقابل مصطلح " **الإدغام**" بمصطلح " **الإظهار**" في قوله:" فالإظهار في الحروف التي من مخرج واحد وليست بأمثال سواء أحسن وهو في المختلفة المخارج أحسن، لأنّها أشدّ تباعدا وكذلك الإظهار كلّما تباعدت المخارج ازداد حسنا." [4] فالإظهار هنا هو عكس الإدغام أو الإخفاء؛ أي نطق الصوتين وعدم إدغامهما ويبدو أن هذا هو عكس الإدغام أو الإخفاء، أي نطق الصوتين وعدم إدغامهما ويبدو أن هذا المصطلح هو الذي لقي استخدامًا واسعًا عند اللغويين المتأخّرين للدّلالة على إظهار الحرفين وترك الإدغام.

وقد أطلق بعض المحدثين[5] على مصطلح " **الإدغام**" مصطلح " **المماثلة**" أو

---

[1]– ينظر: عبد الله بوخلخال: الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م، ص10

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص25.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص443.

[4]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص445 وص446.

[5]– ينظر: محمد رشاد الحمزاوي: مشاكل وضع المصطلحات اللغوية، سلسلة (اللسانيات) (4)، تونس، ديسمبر 1978م، ص262.

" **التماثل**" (Assimilation) وهو نزعة صوتين إلى التقارب في المخارج والصّفات سواء تماثلا أم لم يتماثلا" [1]. ويرى البعض الآخر أن هناك فرقا بين الإدغام بمفهوم القدماء والمماثلة بمفهومها الحديث، فيقول:" المماثلة تدلّ على ظاهرة تعاملية تقرّب بين الأصوات المختلفة ويدلّ الإدغام على ظاهرة نطقية تدمج الأصوات المتماثلة ولا يلتقي المفهومان إلاّ في حالة التي يصل فيها التقريب إلى التماثل إلاّ أنّهما يتشاركان في الهدف، وهو اجتناب الثقل، وفي الاختصار أي في الاقتصاد"[2].

ويذهب عبد الله بوخلخال إلى أبعد من هذا في استجلاء الفرق بين مصطلح المماثلة الجزئية (Assimilation partielle) والمماثلة الكليّة (Assimilation totale) ويقصد بالمماثلة الجزئية التقريببين حرفين متجاورين أو المخالفة بينهما في بعض الصفات وليس في كلّها وإلاّ أصبح إدغامًا، أما المماثلة التّأمة فهي فناء حرف في حرف ثان ويكون بإدغام المثلين المتطابقين مخرجا وصفة أو المتقاربين[3].

بناء على ما تقدّم فإنّ مصطلح " **الإدغام**" هو مماثلة كليّة، أمّا المماثلة الجزئية فهي مجرّد تماثل جزئي. فمثلا:" هل رأيت" إذا نطقت بسرعة يحدث الإدغام بين اللاّم والرّاء حيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادة واحدة، أمّا " ازدهر" فأصلها" ازتهر"، ولكن حدثت مماثلة فيما بين التاء والزاي بقلب التاء إلى مقابلها المجهور من غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد.

اقترح عبد الصبور شاهين مصطلح " المماثلة الإدغامية" [4] حتى يقف على التقريب بين الحرفين المتجاورين دون فناء أحدهما في الآخر (أي دون إدغام)، ومماثلة إدغامية

---

1 -Malnberg (bertril): la phonetique française, malmo. Suéde – canrbridge university press , 1973 ,p69.

[2]– الطيّب البكوش: النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، العدد11، 1974م، ص151.

[3]– ينظر: عبد الله بوخلخال: ظاهرة الإبدال عند اللغويين والنحاة العرب، ص45.

[4]– عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص244.

يتأثر فيها الحرف بحرف مجاور له تأثرا يؤدّي إلى فناء الصوت الأضعف في الصوت القوّي.

وما نستنتجه في الأخير أنّ مصطلح الإدغام هو ضرب من الإخفاء الصوتي الناتج عن فناء صوت في صوت مجاور له ويبقى الإدغام عملية نطقية قائمة على :

- التماثل: بأن يتحدّ الحرفان مخرجًا وصفةً.
- التجانس: بأن يتحدّ الحرفان مخرجًا ويختلفا صفة.
- التقارب: بأن يتقارب المدغم بالمدغم فيه مخرجًا أو صفة، أو مخرجًا وصفة.

7-4- مصطلح الاستثقال:

أ -لغة:

جاء في لسان العرب:" الثّقل نقيض الخفّة، تقول: ثقل الشيء ثقلاً وثقالةً، فهو ثقيل والجمع ثقال، والثّقل رجحان الثقيل، والثقل: الحمل الثّقيل والجمع أثقال مثل حمل أحمال **وقوله تعالى:** ﴿ **وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا** ﴾[1]، أثقالها: كنوزها وموتاها واستثقله: رآه ثقيلا، والمستثقل: الثّقيل من النّاس، والمستثقل: الذي أثقله النّوم، وهي الثقلة "[2].

ب -اصطلاحًا:

ورد ذكر مصطلح " **الاستثقال**" عند القدماء وعلى رأسهم الخليل (ت 175هـ) في قوله:

" أشياء: اسم للجميع كأنّ أصله فعلاء شيئاء، فاستثقلت الهمزتان فقلبت الهمزة الأولى إلى أوّل الكلمة، فجعلت فعاء، كما قلبوا (أنوق) فقالوا: (أنيق)، وكما قلبوا: (قووس) فقالوا: (قسى)"[3].

[1]- سورة الزلزلة، الآية2.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص685 وص686، وينظر: العين، ج1، ص204.

[3]- الخليل: العين، ج6، ص296 وص297.

وقوله موضع آخر من خلال إيراد الأمثلة:" والذّؤابة (...) والجميع والذّوائب والقياس الذّآئِبُ مثل دُعابة ودَعَائِب ولكنّه لمّا التقت همزتان لم تكن بينهما إلاّ ألف ليّنة ليّنوا الأوّلى منهما لأنّ العرب تستثقل التقاء همزتين في كلمة واحدة"[1].

واستخدم سيبويه (ت180هـ) مصطلح " **الاستثقال**" حينما تحدّث عن الطاء وبعدها وأخبر" أنّهما إذا كانا منفصلين جاز البيان ويترك الإطباق على حَاله إن أدغمت فلما صارا في حرف واحد ازداد ثقلا، وإذا كان يستثقلان منفصلين فألزموهما الصاد والتاء فأبدلوا مكانها أشبه الحروف الظاء والطاء ليكون العمل من وجه واحد"[2].

وذكر المبرد (ت 285هـ) مصطلح " **الاستثقال**" في قوله:" وهم يقولون في جمع بريء الذي هو برّآءٌ على كريم كُرَمَاءَ وبِرَاءٌ على كَرِيم كِرَامٌ فهؤلاء الذين وصفنا يقولون: براء فاعلم، فيحذفون الهمزة من برآء ويقولون: الهمزة حرف مستثقل فنحذفه لأنّ فيما أبقينا دليلا على ما ألقينا"[3].

وقوله ايضا في (باب الهمز):" والهاء خفّية تقارب مخرج الألف، والهمزة تحتهما جميعا أعني الهمزة المحقّقة فلتباعدها من الحروف وثقل مخرجها،، وأنّها نبرة في الصّدر جاز فيها التخفيف"[4].

وتحدّث أبو علي الفارسي (377هـ) على مصطلح " **الاستثقال**" من خلال تخفيف الهمزة في قوله:" الهمزة حرف من أقصى الحلق، وهي أدخل الحروف في الحلق فلمّا كانت كذلك استثقل أهل التخفيف إخراجها من حيث كانت كالتهوّع فخفّفوها"[5].

---

[1]– العين، ج8، ص202.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص468.

[3]– المبرد: المقتضب، ج1، ص165.

[4]– المقتضب، ج1، ص155.

[5]– أبو علي الفارسي: التكملة، ص34.

وذكر ابن جني (ت 392هـ) مصطلح " **الاستثقال**" بأنّه:" استثقال لفظ الحرف" [1] ويؤكّد ابن جني أن الاستثقال مستكره في كلام العرب ولذلك قلّ في كلامهم ما يستثقلون وكثر في كلامهم ما يستخفون [2]. والأصوات المستثقلة عنده هي: (الياء، الواو، الهمزة الضمّة، الكسرة والتّضعيف)[3].

واستخدم محمد بن يحيى البجائي (ت 744هـ) مصطلح " **الاستثقال**" حين تحدث عن فتح عين المضارع من خلال شرحه للامية الأفعال لابن مالك قائلا:" ما كان لغلبة المفاخرة ممّا عينه أو لامه حرف حلق من (فَعْل) فقياسه الفتح بالاتفاق لاستثقال حرف الحلق، ولم يفتح إذا كانت الفاء حرف حلق، ويفتح إذا كانت الفاء حرف حلق نحو: أمر لأنها تكون ساكنة، نحو: يأمر بلا استثقال بخلاف العين واللاّم"[4].

وذكره محمد بن العباس الوهراني (ت 871هـ) عندما تعرض إلى أبنية الفعل المجرّد وتصاريفه فقال: " وأمّا الذي عينه ياء نحو كَالَ يَكْيِلُ، ومَالَ يَمِيلُ فأصلها فَعَل تحولت الياء من كَيَلَ ومَيَلَ وانفتح فانقلبت الياء ألفًا، و(يكيل) أصله (يَكْيَلُ) فاقلبت كسرة الياء إلى الكاف تخفيفا لأن الكسرة على الياء ممّا يستثقل فخفّفت"[5].

وما نستخلصه من قوله أن التّخفيف يؤتى به لاستبعاد الاستثقال؛ وقد أشار إلى هذا سيبويه في (هذا ما كان شاذّا مما خفّفوا على ألسنتهم وليس بمطّرد) بقوله: " حذفوا التّاء من قولهم يستطيع، فقالوا : يسْطيع، حيث كثرت كراهية تحريك السّين وكان هذا أحرى إذا كان زائدًا، استثقلوا في يسْطيع التاء مع الطّاء"[6].

---

[1]– ابن جني: الخاطريات، تح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص27.

[2]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج2، ص718.

[3]– المصدر نفسه، ج2، ص512 وص596، وص731 ، وص743.

[4]– محمد بن يحيى البجائي: شرح لامية الأفعال، ص82.

[5]– محمد بن العباس الوهراني: شرح لامية الأفعال، ص4.

[6]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص483.

7-5- مصطلح بناء الكلم من الكلم:

أ -لغة:

يقول ابن فارس (ت 395هـ):" كَلِمٌ : يدلّ على نطق مفهم والآخر على جراح فالأوّل: الكلام، تقول: كلّمته اكلّمه، تكليمًا وهو كليمي إذا كلّمك أو كلّمته، ثم يتسعون فيسمّون اللفظة الواحدة المفهمة كلمة، والقصّة كلمة، والقصيدة بطولها كلمة ويجمعون الكلمة كلمات وكَلِمًا، قال الله تعالى﴿ **يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ** ﴾[1] والأصل الآخر الكلّم وهو الجرح والكِلَامُ الجراحات، وجمع الكَلْم كُلُوم، فأمّا الكلامُ، فيقال: هي أرض غليظة وفي ذلك نظر"[2].

وجاء في اللسان أن البناء:" استعمله أبو حنيفة في السّفن يصف لوحا يجعله أصحاب المراكب في بناء السّفن: إنّه أصل البناء فيما لا ينمى كالحجر والطين ونحوه، والبنّاء: مدبّر البنيان وصانعه، والبناء يكون من الخباء، والجمع أبنية جمع الجمع.

وفي حديث سليمان عليه السلام:" من هدم بناء ربّه تبارك وتعالى فهو ملعون" يعني من قتل نفسا بغي نفس، لأن الجسم بنيان خلقه الله وركبّه"[3].

ب -اصطلاحا:

اهتم قدماء الصرفيين بمصطلح " **بناء الكلم من الكلم**" وفي مقدّمتهم الخليل (ت175هـ) الذي ذكر مصطلح " **البناء**" للدلالة على شكل الكلمة وليس بناء الحرف الأخير في قوله كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي..."[4]

---

[1]- سورة النساء، الآية 46.

[2]- ابن فارس: مقاييس اللغة، ص874.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص522، وص523.

[4]- الخليل: العين، ج1، ص48.

ثم ويوضّح أكثر في موضع آخر:" وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنّها زائدة على البناء..."[1].

وذكر سيبويه (ت 180هـ) مصطلح " **البناء**" في " هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركة، والياء قبلها ساكنة، أو كانت متحرّكة والياء قبلها ساكنة أو كانت ساكنة والياء بعدها متحرّكة أن الواو والياء بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إيّاهما وممرّهما على ألسنتهم، وذلك قولك: في (فَيْعِل): سيِّد وصَيّب، وإنّما أصلها سَيْود وصَيْوب"[2].

ثم ذكر أن شيخه الخليل (ت 175هـ) قال:" يقول سَيْدٌ، فَيْعَلٌ، وإن لم يكن فَيْعِلٌ في غير المعتل لأنهم قد يخصّون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل ألا تراهم قالوا: كينونة والقيدود، لأنه الطويل في غير السّماء، وإنّما هو من قَادَ يَقُودُ ألا ترى أنّك تقول : جَمَلٌ مُنْقَادٌ وأقوَدُ، فأصلهما فَيْعَلَولَة."[3]

وسأل سيبويه شيخه الخليل:" عن سويّر، وبُويع ما منعهم أن يقلبوا الواو ياءً فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة، ولا بأصل وإنّما صارت للضمّة التي قُلبت فُوعِلَ ألا ترى أنّك تقول: سَايَرَ يُسَايِرُ، فلا تكون فيهما الواو، وكذلك تُفُعِلَ نحو: تُبُويعَ لأنّ الواو ليست بلازمة وإنّما الأصل الألف، ومثل قولهم: روية ورُوْيَا، ونُوى."[4]

وأطلق المبرد (ت285هـ) على مصطلح " **بناء الكلم من الكلم**" مصطلح " مسائل التّصريف"، حيث يقول:" هذا باب المسائل في التصريف ممّا اعتلّ منه موضع العين تقول: إذا بنيت (فُوعِلَ) من سِرْتَ سُوير، فإن قال قائل: هلاّ أدغمت الواو في الياء كما

---

[1]– الخليل: العين، ج1، ص48 وص49.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص365.

[3]– الكتاب، ج4، ص365.

[4]– المصدر نفسه، ج4، ص368.

قلت في (ليّة) وأصلها (لَوْيةٌ) لأنها من لويْتُ يَدَهُ، لأن حكم الواو والياء إذا التقتا والأولى منهما ساكنة، أن تقلب الواو إلى الياء وتدغم إحداهما في الأخرى"[1].

وأطلق ابو بكر بن السراج (ت316هـ) المصطلح نفسه" **مسائل التصريف**" قائلا: " هذه المسائل التي تسأل عنها من هذا الحدّ على ضربين: أحدهما ما تكلّمت به العرب وكان مشكّلاً فأحوج إلى أن يُبحث عن أصوله، وتقديراته، والضرب الثاني: ما قيس على كلامهم"[2].

ووظّف ابن جني (ت 392هـ) ثلاثة مصطلحات للدلالة على مصطلح " **بناء الكلم من الكلم**" فالأوّل منها سبقه إليه المبرد وابن السراج وهو " **مسائل التصريف**" في قوله: " باب الغرض من مسائل التصريف وذلك عندنا على ضربين: أحدهما الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به، والآخر تماسك الرياضة به والتدرّب بالصّنعة فيه"[3].

والمصطلح الثاني: هو مصطلح " **مثل كذا من كذا**" ، حيث يقول:" ألا ترى أنّك تقول: في مثل قِمْطَر من (غَزَوْتُ غَزْوًا) ولا تغيّر الواو، لأنّ من كلامهم إدغام الواو في الواو وهما غير عينيين"[4].

والمصطلح الثالث: وهو " **البناء**"، حيث يقول:" وهذا فضل من البناء والغرض منه عند التصريفيين الرياضة والتدريب " [5]. ومعناه ابن لي من كذا مثل كذا تأويل: خذ حرفا من هذه الحروف، أو حروف الكلمة الأصول دون الزوائد إن كانت فيها زوائد فافكّ

---

[1]– المبرد: المقتضب، ج1، ص172.

[2]– أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص316.

[3]– ابن جني: الخصائص، ج2، ص487.

[4]– ابن جني: المنصف، ص488.

[5]– ابن جني: التصريف الملوكي، ص71.

صيغتها التي هي الآن عليها وضعها على نحو من صيغة المثال المطلوب، ساكنة كساكنة ومتحرّكة كمتحرّكة"[1].

" وهذه مسائل التمرين: معنى قولهم: كيف تبني من كذا مثل كذا، أي إذا ركبت منها زنتها وعملت ما يقتضيه القياس فكيف تنطق به؟ وقياس أبي علي أن تزيد وتحذف ما حذفت في الأصل قياسا، وقياس آخرين أن تحذف المحذوف قياسًا أو غير قياس"[2].

ويوضّح الاستراباذي (ت486ه) قول ابن الحاجب (ت646ه) بقوله:" اعلم أنّ هذه المسائل لأبواب التصريف كباب الإخبار لأبواب النحو (...) وعند الجرمي لا يجوز بناء ما لم تبنه العرب لمعنى كضَرْبَبَ ونحوه، وليس بوجه، لأن بناء مثله ليس ليستعمل في الكلام بمعنى حتى يكون إثباتا لوضع غير ثابت، بل هو للامتحان والتدريب"[3].

والمقصود من هذا القول أن الهدف من بناء الأمثلة على ذاك المثال ليس إثبات لأبنية غير موجودة في كلام العرب، بل غرضه التدريب والامتحان والرياضة عليها لأن الذي يمتلك علم التصريف هو الذي يستطيع أن يتلاعب بالأمثلة والأبنية كيف يشاء.

أمّا ابن عصفور الإشبيلي (ت669ه) فقد خصّ بابًا " **لمسائل التمرين**" سمّاه (باب ما قيس من الصّحيح على الصّحيح مثل ما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح) فقال:" هذا باب تبيّن فيه كيفية بنائك من الكلمة مثل نظائرها فإذا قيل لك (ابن من كذا مثل كذا) فإنّما معناه: فكّ صيغة هذه الكلمة، وصغ من حُروفها الأمثلة التي سُئلت أن تبني مثلها بأن تضع الأصل في مقابلة الأصل والزائد في مقابلة الزائد."[4]

وتعرّض النيلي (ق7ه) إلى شرح وتفسير قول العلماء (**ابن لي كذا من كذا**) قائلا:

---

[1]- التصريف الملوكي، ص71.

[2]- الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص294.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص295.

[4]- ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج2، ص731.

" اتقان علم التصريف بالرياضة فيه ، وحصول الدربة بالعمل (...) أي ركّب من لفظ كذا مثل زنة لفظ كذا مستعملا في ذلك ما يقتضيه القياس لمماثلة البناء المطلوب مماثلته فتأخذ الحروف الأصلية من الكلمة فتقابل بها الفاء والعين واللاّم من الكلمة المطلوب مثالها من حركة وسكون، وتأتي بالزائد على لفظه." [1] ومثالها: بناء (فَيْعَل) من (صَرَفَ) يقال (صَيْرَفَ)، فحروف الكلمة الأصول هي الصاد والراء والفاء التي تقابل الفاء والعين واللاّم في الوزن والحركات، والياء زائدة وتبقى على أصلها.

وقد تناول الفكون (ت 1073هـ) مصطلح " **بناء الكلم من الكلم**" موضّحًا كثرة ما يخطئ فيه الناس " لصعوبة مرماه وبعد أغراضه، ولطف الصنعة فيه وخفاء مبانيه، لكن من تنبّه وتمرّن فيه عُدَ نبيل القوم، ورافع راية الإمامة في التصريف." [2] ونظرًا لصعوبة هذا العلم وغموضه، فإنّ من يتقنه ويتفنّن فيه هو إمام علم التصريف.

وتناول العديد من العلماء بعد الفكون هذاالمصطلح مطلقين عليه مصطلح " **بناء مثال من مثال**" من بينهم محمد بن أب المزمري (ت 1160هـ) في قوله:" واعلم أن البناء المذكور يكون من الحروف الأصلية لا من الزوائد إن كانت حتى لو قيل لك كيف تبني (مستغفر) مثل (جذع) لقلت: (غِفْرٌ) بحذف الزوائد، وأن قولهم :"(من كذا مثل كذا) يقتضي التغاير في صيغتي المبني والمبني منه، ومادتيهما، فلا يقال: كيف تبني من (ضَرَبَ) مثل (خَرَجَ) إذ لا تغيير، ولا من (ضَرَبَ) مثل (يَضْرِبُ) إذ لا يتم الغرض بأن يقال: كيف يكون مضارع (ضرب)، وأنّه لا يُبنى من شيء أقل منه، كأن يُبنى من رباعي ثلاثي لأن ذلك هدم لا بناء."[3]

---

[1]– تقي الدين النيلي: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تح: محمد بن سالم العمري، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي، 1419هـ، السعودية، ج2، ص589.

[2]– عبد الكريم الفكون: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، ص431.

[3]– محمد بن أب المزمري : شرح روضة النسرين في مسائل التمرين، ص35 وص36.

وما يستنتج من قول المزمري بأنّه استخدم مصطلح " **بناء مثال من مثال**" للدلالة على المعنى نفسه لمصطلح (مسائل التصريف)، و(مسائل التمرين) و(بناء الكلم من الكلم).

في حين استخدم أبو حفص الزموري (ت 1411هـ) مصطلح " **صَوغُ بناء الكلمة على بناء آخر**" في شرحه لأرجوزة المكودي في التصريف، وذكر أنّ هذا الباب مهمّ تتقرّ به القواعد، وحسن لو أخّره عن الإدغام لأنه يدخل فيه أيضا، وأنواعه: بناء كلمة على أخرى مساوية لها في الحروف كالبناء من دَعَا على مثل عَضَدَ وبناء كلمة على ما فوقها كالبناء من ضَرَبَ على مثال دَحْرَجَ، وهذا جائز، وبناء كلمة على ما تحتها وهذا ممنوع."[1]

نستنتج ممّا سبق أن مصطلح " **بناء الكلم من الكلم**" عُرِف عند القدماء الأوائل والمتأخّرين بمصطلحات عدّة منها: "**مسائل التمرين**" و"**مسائل التصريف**" و"**صوغ بناء الكلمة على بناء آخر**" كلّها ذات دلالة واحدة لأجل غاية واحدة هي تدريب المتعلم على تطبيق هذه المسائل على القواعد الصرفية التي تعلمها كما هو متعارف عليه لدى أعلام التصريف الأوائل.

وما يمكن أن نستخلصه من دراسة العلماء القدماء للمصطلح الصرفي أنهم تميّزوا بعبقرية فذّة في دراسة اللغة، ذلك أنهم كانوا على قدر كبير من الدّقة والعمق في تناول بنية الكلمة، وعلى جانب كبير من استيعاب للظواهر الصرفية التي تعتور الكلمة، هذا ما دفعهم إلى وضع مصطلحات على درجة عالية من الدقة والوصف كالزيادة والنقصان والحذف، والإعلال، والإبدال...إلخ التي تحدث داخل بنية الكلّمة.

[1]– أبو حفص الزموري: فتح اللطيف على البسط والتعريف، ص411.

خـاتمة

خـاتـــمـة

لقد عرف العرب علم الأصوات قديما وتبحروا في مباحثه إلاّ أنهم لم يذكروه في تصنيف من تصانيفهم كما ذكروا علوم اللغة الأخرى كالبلاغة والنحو والصرف. إلاّ أن أبحاثه وجدت لديهم، حيث أن علم الأصوات كان علما واضح الملامح محدّد السّمات وليس أدلّ على ذلك من أن علم التجويد وهو علم أصوات استعمل مصطلحات هي نفسها التي وجدت في المباحث الصوتية التي عرفت عند علماء اللغة والنحو ولولا اقتصار مباحث علم التجويد على القراءات القرآنية لكان في العربية هو علم الأصوات.

لقد كان الحلم الذي يحذونا طيلة أشواط البحث في فكر الخليل اللغوي وثقافته المصطلحية أن نعرض بين أيدي القارئ والباحث، والمطلّع تجربة فكر لغوي تراثي ينتمي إلى مرحلة حضارية سابقة له هويته وخصوصيته، وغايته في معالجة القضايا اللغوية متوخين تمحيصه استنادا إلى معطيات الدرس اللغوي الحديث وما أفرزته الأبحاث الصوتية والصرفية المستجدة من آراء ونظريات ومن ثمّ إنجاز تأريخ موضوعي لتجربة الخليل بن أحمد الفراهيدي الصوتية والصرفية من خلال ضبط وحصر النسق المصطلحي لهذه التجربة، وهو ما أفضى بنا إلى الإقرار بعلاقة علوم مختلفة في صناعة المصطلح اللغوي العربي القديم دون إقصاء أو حجب الحق في الاختلاف بينها في تصوّر المصطلح وطرائق ممارسته.

ويبدو من الضروري أن نحصر أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا المتواضعة والبحث في عناصر المصطلح الصوتي والصرفي وكان هدفنا من خلال هذا البحث أن نثبت في أن الخليل بن أحمد الفراهيدي قد سبق علماء اللغة العرب في وضع مقاييس أثبتت فعاليتها في مجال وضع المصطلحات وتأصيلها.

وقد حرصنا دائما من خلال هذا البحث أن نضع آراء الخليل والعلماء العرب الصوتية والصرفية في إطار علم اللغة الحديث وكنا دائما نصل بين رأي الخليل في المصطلح الصوتي والصرفي وموقع هذا الأخير عند العلماء الآخرين.

خـاتـــمـة

وقد أفرزت هذه الدراسة عن نتائج يمكن حصرها فيما يلي:

1. علم الأصوات لم يكن معروفا قديما ولكن مباحثه كانت موجودة مثلما كانت موضوعات النحو والصرف موجودة في أبحاثه الأولى التي عرفها العلماء القدماء قبل الخليل وسيبويه، ثم ليصير علما قائما برأسه له ملامحه الخاصّة به مع ابن جني.
2. أصالة الدرس الصوتي العربي و هذا ما تؤكّده أصالة بعض المصطلحات الصوتية المتداولة.
3. المنهج الذي قام عليه التفكير الصوتي عند العلماء العرب القدماء منهج علمي موضوعي يقوم على دراسة الصوت اللغوي مفردا معزولا ومركبا، وهو المنهج نفسه الذي تقوم عليه الدراسات الصوتية الحديثة بشقيها الصوتي والوظيفي.
4. درس الخليل بن أحمد الفراهيدي الأصوات دراسة مفصلة، فعيّن مخرج كلّ صوت وحدّد نقطة إصداره وتولّده عن طريق ذواقه للحروف.
5. تذوّق الخليل بن أحمد الفراهيدي الحروف (الأصوات) فأدرك مخارجها، وعلى هذا الأساس رتب الحروف حسب مخارجها مبتدئا بالأبعد من الحلق ومنتهيا بما يخرج من الشفتين.
6. رتب الخليل بن أحمد الفراهيدي الأصوات ترتيبا دقيقا من حيث صفاتها وأجناسها وقد صنّف الأصوات بهذه الطريقة تصنيفا بديعا يكاد يضاهي به تصنيف المحدثين، بل ويفوقهم أحيانا من حيث الدقة في الوصف الصوتي معتمدا في ذلك الملاحظة الذاتية وإحساسه المرهف باللغة وذوقه لأصواتها.
7. استكمل الخليل بن أحمد الفراهيدي عمل أبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم فوضع العلامات (الفتح، والكسر، والضم) بدل النقط، فنشأ عن هذا العمل ضبط أصوات اللغة ورسم حروفها.

8. تناول الخليل بن أحمد الفراهيدي في أبحاثه ودراساته الصوتية موضوعات أبكارًاتفتقت عن قريحته وجادت بها عبقريته وانتهى من ذلك إلى نتائج تحظى بإعجاب المحدثين نحو دراسته لقضية الصوت وإيقاعه وأساسه في بناء المعجم.
9. اتكأت الدراسات الصوتية عند علماء العربية على الحس الدقيق في تمييز الأصوات، ولا يزال المحدثون يولون رهافة السمع أهمية في إدراك خصائص الأصوات إلاّ أن علماء العربية القدماء أدركوا إدراكا واعيا ضرورة الاستعانة بعلم التشريح للوصول إلى حقائق في معرفة الأصوات وهذا ما فعله ابن سينا في رسالته أسباب حدوث الحروف، فجعل مبحثا من مباحثها في تشريح الحنجرة تشريحا مفصلا رابطا بين إنتاح الأصوات وبين عمل الأعضاء فيها.
10. علم الأصوات وجد في صورته الواضحة والجلية عند العرب وليست الأبحاث الرائدة التي وجدت عند الخليل وسيبويه، وابن جني، وعلماء التجويد إلاّ دليلا قاطعا على ذلك.
11. إنّ دراسة العرب القدماء للأصوات لم تكن مستقلة مقصودة لذاتها وإنّما من أجل تفسير وتحليل ظواهر أخرى مرتبطة بالنحو، والصرف وغيرهما من البحوث.
12. المصطلح الصوتي في بحثنا استخلصناه من المادة الصوتية التي كانت مبثوثة في ثنايا الدراسات اللغوية والنحوية، والصرفية، حيث أن التصنيفات العربية القديمة لم تعرف علما محددا بعلم الأصوات.
13. الاختلاف في تحديد المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين ذلك أن المحدثين صبّوا جلّ اهتمامهم حول الجانب الفيزيولوجي والفيزيائي للأصوات.
14. الدرس الصوتي عند سيبويه لم يكن مقصودا لذاته فغايته صرفية تشكيلية لفهم باب الإدغام.
15. اختلاف سيبويه عن شيخه الخليل في بعض المعلومات الصوتية ولا سيما المخارج.

16. مفهوم الجهر والهمس عند القدماء يختلف عن مفهوم المحدثين، وليس اتفاق الأصوات المجهورة والمهموسة عند القدماء والمحدثين في أكثرها إلاّ دليلا على صحة تذوّق القدماء للأصوات، وصواب طرائقهم في الوصول إلى الحقائق الصوتية الدقيقة.

17.عرف العرب القدماء كيفية نسج الكلمات وشروط تآلف أصواتها كما أدركوا أثر الأصوات في إيقاع التراكيب ومظاهر الأبحاث الصوتية فوق المقطعية كالمقطع والنبر والتنغيم والنغمة، والإيقاع.

18.اعتمد الخليل بن أحمد في أثناء تصنيف معجمه على عدد حروف الكلمة مع تبديل مواضع حروفها حسب الحالات الممكنة حسابيا، وسميت هذه العملية بالإشتقاق الكبير، ثم بيّن المستعمل والمهمل من هذه الكلمات.

19.انفرد الخليل بن أحمد ببعض آليات التوليد المصطلحي كالإشتقاق والنحت.

20.تفطّن الخليل بن أحمد إلى كلمة تتكون من مقاطع (les syllabes) عبّر عنها بمصطلح الأسباب والأوتاد في وضعه لعلم العروض.

21.عمل الخليل بن أحمد على تحديد مجموع حروف الكلمة وصيّغها وهذا ما قاده إلى التفريق بين أصول الكلمة وزوائدها موضحا تأثيرهذه الزوائد على قواعد الصرف وعلى صيغ التثنية وجمع التكسير وعلى أمثلة التصغير.

22.قسّم الخليل بن أحمد الكلمة العربية إلى مجردة ومزيدة، ورأى أن المزيدة على تزيد على خمسة أحرف ولا تقل على ثلاثة، وجمع حروف الزيادة في عبارة "سالتمونيها".

23.وضع الخليل بن أحمد الميزان الصرفي وهو شديد الصلة بالأوزان العروضية حيث وطّد قاعدة وضع الأوزان من حروف لفظة" فعل" لمقابلة أصول الكلمة مع إيراد الحروف الزائدة بلفظها.

24.وضع الخليل بن أحمد قواعد النحو والصرف وبنى أركانهما وجعل لهما مصطلحات خاصّة بهما، وهذا ما أثبته سيبويه في مؤلفه" الكتاب".

25.أسهم الخليل بن أحمد في وضع أصول النحو والصرف، حيث وضع مصطلحات تخص علم النحو كالمبتدأ والخبر، ومصطلحات تخص علم الصرف أو التصريف كالمشتقات.

26.للخليل بن أحمد جهود نحوية وصرفية لا تقل أهمية عن الجهود التي قدّمها في مجال اللغة والعروض وربما زادت عليها، وعلى الرغم من أنه لم يؤلف في النحو والصرف مصنفا خاصا يستوعب تفصيلات هذين العلمين إلاّ أنّ جهده بارز في مصنّف تلميذه سيبويه.

27.استطاع الخليل بن أحمد أن يستنبط مقاييس التركيب العام للكلام وأن يفحص مادته التي صيغ منها؛ وهي الحروف التي تبنى منها الكلمات وحدّدها في أربعة مبان.

28.اعتمد الخليل بن أحمد في نظريته اللغوية على مبدأي الإحصاء والكم حيث أحصى كلام العرب على أساس حروف الهجاء التسعة والعشرين فوجدها إمّا ثنائية أو ثلاثية، أو رباعية، أو خماسية وهو أقصى ما ينتهي إليه التركيب في اللسان العربي واعتمد الكم الرياضي حيث أن الكلمة الثنائية تتصرّف على وجهين، والكلمة الثلاثية على ستة أوجه، والكلمة الرباعية على أربع وعشرين وجها، والكلمة الخماسية على مائة وعشرين وجها.

29.حدّد الخليل بن أحمد صوّر مباني الكلمات العربية والأصول الثابتة التي تقوم عليها ممثلة في الجذر.

30.أدرك الخليل بن أحمد أن الكلمة الرباعية أو الخماسية إذا كانت معراة من الحروف الذلق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فإنّ تلك الكلمة محدثة ومبتدعة ليست من كلام العرب، وهذا المعيار اعتمد عليه الخليل ليحدّد به المستعمل من المهمل من كلام العرب.

31.أوجد الخليل بن أحمد مصطلحات منها الحركة والسكون، حيث استعملها لدراسة الشعر والموسيقى وبعدها في دراسة اللغة العربية.

32.جاء الخليل بن أحمد بفكرة " التقاليب" أي تقليب الجذر الواحد لاستخراج الحالات الممكنة رياضيا لتركيب الكلمات من الصوامت أو الحروف الصحاح.

33.استنبط الخليل بن أحمد إعلال الكلمات؛ أي إبدال بعض حروفها ببعض واستطاع أن يضع بهذا الإعلال ضوابط صرفية تحكم قواعد الإبدال والإدغام والتغيّرات التي تجري على الكلمة بسبب اللواحق وصلاتها بحروف الإعراب وعوامل البناء.

34.اهتدى الخليل بن أحمد إلى وضع مصطلحاته الصوتية والصرفية بفضل ذهنه المتوهج فطنة وذكاء دون مثال يحتذيه عند من سبقه من علماء العربية كنصر بن عاصم وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم.

35.أصالة علم الصرف أو التصريف عند الخليل بن أحمد وهذا ما تعكسه المصطلحات المستخدمة الخاصّة بمباحثه وموضوعاته.

36.المقاربة بين المصطلحات الصرفية التي جاء بها العلماء القدماء وعلى رأسهم الخليل ومصطلحات الصرفيين المحدثين والتي أبرزت إنتاجه العلمي كواحد من المؤسسين الأوائل لهذا العلم.

37.مزج العرب القدماء وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد بين التفكير اللغوي والتفكير الرياضي والمنطقي خاصّة في حصر المستعمل والمهمل من كلام العرب وهم بهذا لهم فضل السبق في اكتشاف النظام الرياضي الذي تقوم عليه اللغات الإنسانية.

38.دراسة العرب القدماء للغة تميزت بالدقة والعمق في تناول لموضوعات اللغوية وعلى جانب كبير في استيعاب الظواهر اللغوية وفهم قوانينها وتفقه أسرارها.

39.ضرورة لبناء على ما أسسه العرب القدماء والاستفادة مما ابتكروه من مصطلحات في شتى علوم اللغة.

40.اهتمام العلماء العرب بالمصطلح الصرفي اهتماما بالغا لما له من أهمية فهو الكاشف الذي يضبط صيغ الكلمات ويساعد على معرفة الحروف الزائدة والأصلية في الكلمة وبه يعرف الشاذ والمطّرد في العربية.

41.لا يمكن الإلمام بقواعد علم الصرف دون المعرفة بعلم الأصوات، كما أن علم النحوهو الآخر بحاجة إلى علم الصرف لتفسير مسائله.

42.الإبانة عن رؤية ثاقبة للخليل بن أحمد في وضع المصطلحات الصرفية وتسمية جموع التكسير وفق منهج صوتي بزيادة حركة أو حذفها، أو زيادة حرف أو حذفه.

43.ربما لم يحظ الدرس الصرفي بالأهمية التي يستحقها عند القدماء كونه ممهدا لمسائل النحو، وهذا يظهر جليا في تأخير كثير منهم مباحث الصرف إلى نهاية مصنفاتهم.

44.ارتباط أصول الصرف بأصول النحو على الرغم من اختلاف مباحثهما لكن بينهما نقاط تداخل واشتراك كثيرة.

45.اقتران مصطلح الصرف أو التصريف في الدراسات الحديثة بمصطلح التغيير.

وفي الأخير كان البحث الصوتي عند القدماء العرب مشتركا بين مجموعة من العلوم اللغوية باعتباره المبحث الأساس في الدراسة اللغوية عامّة، وقد اكتمل واستقل كعلم قائم بذاته بعد أن تنوعت مباحثه بين مختلف علوم اللغة.

نظر الخليل بن أحمد إلى اللغة نظرة جديدة ممّا توفر عليه من مادة لغوية نتيجة ما أخذه عن شيوخ مشهورين كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي، وما سمعه من فصحاء العرب وهذا ما ساعده في بناء الصرح اللغوي ووضع المصطلحات الخاصّة بكل علم.

إذن لم تكن دراسة الخليل بن أحمد للأصوات العربية هدف في ذاتها وإنّما لما لها من صلة ببنية الكلمة العربية التي يدور عليها المعجم ترتيبا وشرحا.

أمّا عن أهم التوصيات

- ضرورة الرجوع إلى مصطلحات التراثيين لسد النقص في وضع المصطلح عوض اللّجوء إلى ترجمة المصطلحات التي كثيرا ما تؤدي إلى الفوضى المصطلحية،

وهذا يكون بتكاثف جهود الأفراد والمؤسسات في وضع المصطلح اللّغوي، مع ضرورة نشر المصطلح الموحّد باعتماد أساليب متنوعة، كإنشاء البنوك اللّغوية والمعاجم الإلكترونية على غرار ماهو موجود عند الغرب.

- ضرورة تفعيل المجامع اللّغوية عن طريق عقد الندوات المتخصّصة بشكل دائم لأجل توضيح أهمية اتقان الصناعة المصطلحية والمعجمية، والاطلاع على التراث حتى يحدث الانسجام بين الدلالة اللّغوية والوضعية للمصطلح وفقا للمفاهيم العلمية في الصناعة المصطلحية.

ملاحق

مسرد المصطلحات الصوتية الواردة في كتاب "العين"بأجزائه الثمانية مرتبة ترتيبا ألفبائيا.

المصطلح الصوتي	الجزء	الصفحة
1- آه " حكاية المتأوه في صوته"	الجزء الرابع	ص104
2-أحد شقي الفم	الجزء الرابع	ص09
3- أحياز	الجزء الأوّل	ص57
4- أخف الحروف" النون"	الجزء الثالث	ص197
5-أدنى الفم	الجزء الثاني	ص27
6-ارتفعت" الدّال عن خفوت التّاء"	الجزء الأوّل	ص54
7-الأرحاء " الأضراس"	الجزء الثالث	ص290
8- أرفع الصوت	الجزء الثامن	ص78
9- أرْوَم الأضراس	الجزء الثامن	ص296
10- أسلته (أسلة اللسان)	الجزء الأوّل	ص58
11- أسلية	الجزء الأوّل	ص58
12- أسناخ الأسنان	الجزء السادس	ص261
13- أسناخ الثنايا(أصولها)	الجزء الرابع	ص201
14- الأسنان	الجزء الأوّل الجزء الثالث والجزء الرابع والجزء الخامس والجزء السادس والجزء السابع	ص277 ص36 ص140 ص248 ص108 ص453
15- الأسنان السفلى	الجزء الخامس	ص271
16- أسنان العقل	الجزء الثالث	ص64
17- الأسنان العليا	الجزء الخامس	ص209
18- أصل الحنكين	الجزء الرابع	ص124

19- أصل الفم	الجزء الأوّل	ص122
20-أصل اللسان	الجزء الأوّل	ص193
21-أصوات مبهمة	الجزء الرابع	ص387
22- أصول الأحناك	الجزء الرابع	ص405
23- أضمرت صرف الحرف إذا كان متحركا فأسكنته	الجزء الرابع	ص41
24- الأضراس	الجزء الثالث الجزء الثامن	ص290 ص293 وص296
25- أقصى الأضراس	الجزء الرابع	ص179
26- أقصى الحلق	الجزء الثالث والجزء الخامس	ص349 ص31
27- أقصى الشدقين	الجزء الرابع	ص124
28- أقصى الفم	الجزء الأوّل	ص52
29- الألف الليّنة	الجزء السادس	ص51
30- الألف الليّنة هافية في الهواء	الجزء الرابع	ص95
31- الألف الليّنة والواو والياء هوائية	الجزء الأوّل	ص57
32- ألفٌ مفخّمٌ يضارع الواو	الجزء الرابع	ص281
33- انحراف الراء واللام والنون	الجزء الأول	ص52
34- انحشى صوتٌ في صوت	الجزء الثالث	ص260
35- الأنّف	الجزء الرابع والجزء الخامس والجزء الثامن	ص348 ص43 ص219
36- إنّما هي نفس لا اعتياص فيها " الهاء"	الجزء الأوّل	ص54
37- الأنياب	الجزء الأوّل والجزء الثاني	ص277 ص185

	والجزء الخامس والجزء الثامن	ص63 ص371
38- الأوازم " الأنياب"	الجزء السّابع	ص395
39-أول الأسنان	الجزء الثاني	ص133
40- باطن الشّدق	الجزء الرابع	ص248
41- بَدَا صوتٌ كالنّفخة	الجزء السّادس	ص38
42- البلعوم	الجزء الثاني	ص341
43- التاءُ حرف من حروف المعجم لا يُعرب	الجزء الثامن	ص141
44- التأتأة في الصّوت	الجزء الثامن	ص145
45- تُثقلها " اللاّم"	الجزء الأوّل	ص56
46- تحديد طرفي ذلق اللسان	الجزء الأوّل	ص58
47- تحوّل الصّوت من المدّ إلى الترجيع	الجزء الخامس	ص23
48- تخفيفٌ	الجزء السّابع	ص82
49- تسمع لها صوتًا في جوفها	الجزء السّادس	ص38
50- الترجيع " تقارب ضروب الحركات في الصّوت"	الجزء الأوّل	ص225
51- ترجيع الصّوت	الجزء الثالث	ص68
52- ترنّم الصّوت	الجزء الثامن	ص270
53- الترنيم: ما استلذذت من صوت الطرب وتطريب الصوت	الجزء الثامن	ص270
54- تُضْمَرُ" الواو"	الجزء الخامس	ص184
55- تقطع الصّوت	الجزء الثالث	ص386
56- تُمَدُّ اللام	الجزء الأوّل	ص56
57- تهجية الحروف	الجزء الرّابع	ص65
58- توهَّمْتُ في صوته مَدًّا	الجزء السّابع	ص84

59- الثنايا	الجزء الأوّل والجزء الثاني والجزء الرابع والجزء السادس والجزء السابع	ص127 وص277 ص27 وص133 ص36 وص95 ص127 ص13
60- الثنايا العُلَى	الجزء الثامن	ص174
61- الثنيتين	الجزء السّادس	ص127
62- الجذر " أصل اللسان"	الجزء السّادس	ص93
63- جَرَسُ الخاء أمْتَنُ من جرس العين	الجزء الرابع	ص146
64- الجرس من الصوت	الجزء الثالث	ص15
65- جَرَمُ الصّوت " جَهَارَتُهُ"	الجزء السّادس	ص118
66- الجوف	الجزء الأوّل	ص57
67- جَوْفُ الحلقوم	الجزء الثالث	ص327
68- الحَاءُ حرف هجاء مقصور موقوف	الجزء الثالث	ص315
69- الحافان " عرقان أخضران من تحت اللسان"	الجزء الثالث	ص307
70- الحرف الأصلي	الجزء الأوّل	ص105
71- الحرف السّاكن	الجزء الأوّل	ص50
72- الحرف الليّن	الجزء الثالث	ص352
73- حرف معتلٌ	الجزء الأوّل	ص47
74- حرفي الطّلاقة " العين والقاف"	الجزء الأوّل	ص45
75- الحروف الثلاثة الجوف" الواو والياء والألف الليّنة"	الجزء السّادس	ص51
76- الحروف الثلاثة الجوف التي لا صوت لها ولا جرس" الواو والياء والألف الليّنة"	الجزء السّادس	ص51
77- الحروف الجوفية	الجزء الثامن	ص91

78- حروف الحلق	الجزء الثاني والجزء الثالث والجزء الرابع والجزء السّابع	ص326 ص398 ص450 ص175 وص317
79- حروف الحلق الستة	الجزء السّابع	ص317 وص467
80- الحروف الخُفْت	الجزء الثامن	ص127
81- الحروف الذلق	الجزء الثاني	ص345
82- حروف الشّجر	الجزء الثامن	ص127
83- الحروف الشّفوية	الجزء الأوّل والجزء الثاني	ص51 وص54 ص286
84- حروف الشّين	الجزء الثالث	ص404
85- الحروف الصُّتم	الجزء الأوّل والجزء السّابع	ص54 وص55 ص107
86- الحروف الصّتم " التي ليست من الحلق"	الجزء السّابع	ص107
87- الحروف الصّحاح	الجزء الأوّل	ص58
88- الحروف الصّحاح الستة المذلقة	الجزء الثامن	ص421
89- حروف العلل	الجزء الأوّل	ص59
90- الحروف الفخَامُ	الجزء الثامن	ص167
91- الحروف اللينة	الجزء الثالث	ص352
92- حسن الصّوت من القراءة	الجزء الرابع	ص426
93- الحكايات المتكاوسة الحروف	الجزء الثاني	ص51
94- الحلق	الجزء الأوّل والجزء الثاني والجزء الثالث والجزء الرابع	ص47 وص52 وص58 ص151 ص5 ص346

	والجزء الخامس والجزء السادس والجزء السابع	ص78 وص277 ص156 ص107 وص400
95- حلقيّة	الجزء الأوّل	ص58
96- الحلقوم	الجزء الثالث	ص210
97- الحنجرة	الجزء الثالث	ص327
98- الحُنجور	الجزء الثالث	ص327
99- الحنك	الجزء الأوّل والجزء الثالث والجزء الرابع والجزء الخامس	ص139 ص297 ص392 وص432 ص271

مسرد المصطلحات الصرفية الواردة في كتاب "العين"بأجزائه الثمانية مرتبة ترتيبا ألفبائيا.

المصطلح الصرفي	الجزء	الصفحة
1 الإبدال	الجزء الأوّل	ص66 وص123
	الجزء الخامس	ص239
	الجزء السّابع	ص220
	الجزء الثّامن	ص45
2 الإدغام	الجزء الأوّل	ص49 وص50 وص95 وص280
	الجزء الرّابع	ص395
	الجزء السّابع	ص371
	الجزء الثّامن	ص352 وص400
3 الاستثقال	الجزء الأوّل	ص204
4 استثقال التقاء همزتين	الجزء السّادس	ص296 وص297
	الجزء الثّامن	ص202
5 الاسم	الجزء الأوّل	ص51
	الجزء الثالث	ص199 وص200 وص315 وص345
	الجزء الرّابع	ص71 وص104
	الجزء الخامس	ص34
	الجزء السّابع	ص318 وص375
	الجزء الثّامن	ص155 وص350
6 اسم الآلة	الجزء الأوّل	ص320
	الجزء الثّالث	ص62
	الجزء الخامس	ص53
	الجزء الثّامن	ص332
7 اسم الجمع	الجزء الأوّل	ص152 وص153 وص239 وص240
	الجزء الثّاني	ص201 وص202

	الجزء الرّابع الجزء السّادس الجزء السّابع الجزء الثامن	ص41 وص202 ص264 ص187 ص368
8 -اسم الزّمان	الجزء الرّابع	ص41 وص376
9 -اسم الفاعل	الجزء الأوّل الجزء الثاني الجزء الثالث الجزء الرّابع الجزء الخامس الجزء السّابع	ص157 وص242 ص65 وص125 وص201 ص231 وص246 ص269 ص315 ص395
10 -الاسم المثنى	الجزء الثّاني الجزء الخامس الجزء السّابع الجزء الثّامن	ص216 ص319 وص320 ص414 ص242 وص243
11-الاسم المجرّد	الجزء الأوّل	ص49
12-الاسم المذكر	الجزء الأوّل الجزء الرّابع الجزء الخامس	ص173 وص259 ص422 ص145
13-الاسم المزيد	الجزء الأوّل الجزء الثاني	ص49 ص348
14- الاسم المشتق	الجزء الأوّل الجزء الثاني الجزء الرابع الجزء الخامس	ص56 وص59 وص78 ،132 ،133 ص16 ص91 وص100 ص8 وص17

	الجزء السّابع	ص323
	الجزء الثّامن	ص444
15- اسم المصدر	الجزء الرّابع	ص302
	الجزء الخامس	ص168
	الجزء السّابع	ص07
16- الاسم المعرفة	الجزء الرّابع	ص105، وص357
	الجزء السّابع	ص328
	الجزء الثّامن	ص326
17- الاسم المفرد	الجزء الرّابع	ص426
	الجزء السّابع	ص380 وص381
	الجزء الثّامن	ص158 وص258وص329
18- اسم المفعول	الجزء الأوّل	ص137
	الجزء الثالث	ص6
	الجزء الخامس	ص195 وص406 وص412
	الجزء السّادس	ص173
	الجزء السّابع	ص380
	الجزء الثّامن	ص53
19- الاسم المقصور	الجزء الثّاني	ص188 وص201 وص202
	الجزء الرّابع	ص99 وص450
20-اسم المكان	الجزء الرّابع	ص41
	الجزء الخامس	ص387 وص410
	الجزء السّادس	ص256
	الجزء الثّامن	ص76
21- اسم المؤنث	الجزء الأوّل	ص312
	الجزء الثّالث	ص354 وص355

	الجزء الرّابع الجزء الخامس الجزء الثّامن	ص319 ص398 ص244
22- الاسم الممدود	الجزء الأوّل لجزء الثاني الجزء الرّابع الجزء الخامس الجزء السّادس الجزء الثّامن	ص312 ص238 ص67 ص319 ص190 ص355
23- الاسم المنقوص	الجزء السّابع الجزء الثّامن	ص142 ص248
24- الاسم النّكرة	الجزء الخامس الجزء الثّامن	ص355 ص259 وص368 وص387
25- الإشمام	الجزء السّادس الجزء السّابع الجزء الثّامن	ص244 ص51 وص52 ص13
26- الإمالة	الجزء الأوّل الجزء الثّالث	ص100 ص9
27- التقاء السّاكنين	الجزء الثاني الجزء الخامس	ص194 ص414
28- الإلحاق	الجزء السّادس	ص54
29- البناء	الجزء الأوّل الجزء الرّابع الجزء الثّامن	ص48 وص49 ص242 ص368
30- تاء الافتعال	الجزء الأوّل	ص212

	الجزء الرّابع الجزء السّابع	ص243 ص7
31- التثقيل	الجزء الأوّل الجزء الثاني الجزء الثّالث الجزء السّابع الجزء الثّامن	ص303 ص56 وص286 وص306 ص134 وص160 ص182 وص471 ص13، 140، 158، 351، 352، 396، 397، 440
32- التحريك	الجزء السّادس الجزء السّابع الجزء الثّامن	ص267 ص41 ص197
33- التخفيف	الجزء الأوّل الجزء الثّالث الجزء الرّابع الجزء الثّامن	ص311 ص144 وص284 وص304 ص245 وص292 ص147 وص397
34- التّشديد	الجزء الأوّل الجزء الثاني الجزء الثّالث الجزء الرابع الجزء الخامس الجزء السّادس الجزء السّابع الجزء الثّامن	ص49، 50، 66، وص352 ص62، وص286 ص275 وص317 ص441 ص123 ص178 ص289 ص439
35-التصغير	الجزء الأوّل	ص50

	الجزء الثاني	ص34 وص202
	الجزء الثّالث	ص43، 213، 292، 402
	الجزء الرّابع	ص457
	الجزء السّادس	ص103
	الجزء السّابع	ص142، 144، 199،210، 231
36- التّليين	الجزء الخامس	ص93
	الجزء السّابع	ص142
	الجزء الثّامن	ص67، 74، 202، 307، 308، و423
37- التّنوين	الجزء الأوّل	ص50، 51، 246، وص247
	الجزء الثاني	ص175
	الجزء الثّالث	ص135، وص345
	الجزء الرّابع	ص106
	الجزء السّابع	ص109
	الجزء الثّامن	ص204، 368، 440
38- الحذف	الجزء الأوّل	ص297
39- الحَرَفُ	الجزء الثّالث	ص210 وص211
40- الحكاية المضاعفة	الجزء الأوّل	ص55 وص56 وص282
	الجزء الثّالث	ص341
	الجزء السّابع	ص81 وص82
41- الصّرف	الجزء الأوّل	ص352
	الجزء الثّاني	ص52 وص210
	الجزء الثّالث	ص113 وص345
	الجزء السّادس	ص295
	الجزء السّابع	ص93 ، 109، 123

	الجزء الثّامن	ص243 وص438
42- الصّفة المشبّهة	الجزء الأوّل الجزء الرّابع الجزء الخامس الجزء السّادس الجزء السّابع الجزء الثّامن	ص108 وص256 ص432 ص371 ص245، 229،وص291 ص328 ص344
43-العوض	الجزء الثّالث	ص255 وص296
44- الفعل	الجزء الأوّل الجزء الثّاني	ص48 و 49 ص145
45- فِعْلُ الأمر	الجزء الرّابع الجزء الثّامن	ص80 ص297 وص298
46- الفعل الجامد	الجزء الثاني	ص200 وص201
47- الفعل الصحيح	الجزء الأوّل الجزء الثّامن	ص59 وص60 ص392
48- الفعل الماضي	الجزء الرابع الجزء السّابع الجزء الثّامن	ص413، وص453 ص170 ص310، 311، 321
49- الفعل المؤكّد	الجزء الثّامن	ص200 وص 435
50- الفعل المبني للمجهول	الجزء الثاني	ص224
51- الفعل المتصّرف	الجزء الرّابع الجزء السّابع الجزء الثّامن	ص56 ص372 وص385 ص398
52- الفعل المتعدي	الجزء الثاني	ص215 وص216

53- الفعل المزيد	الجزء الأوّل	ص49
	الجزء الثاني	ص348
54- الفعل المضارع	الجزء الخامس	ص16
	الجزء السّابع	ص385
	الجزء الثامن	ص423
55-الفعل المعتل	الجزء الأوّل	ص60
56- الفعل اللاّزم	الجزء الأوّل	ص118 وص166
	الجزء الثاني	ص263
	الجزء الثالث	ص301
	الجزء الخامس	ص349
	الجزء السّابع	ص327
57-القصر	الجزء الثّامن	ص163 وص338، وص421
58- القلب	الجزء الأوّل	ص272
	الجزء الثاني	ص219 وص310
	الجزء الخامس	ص421
	الجزء السّادس	ص273 وص274
59- الكلمة	الجزء الأوّل	ص47 وص 48 وص49
60- اللّفيف	الجزء الثاني	ص270
61- المدّ والتّرجيع	الجزء الأوّل	ص56
	الجزء الخامس	ص28
	الجزء السّابع	ص84
62- المصدر	الجزء الأوّل	ص79، 143، 239
	الجزء الثاني	ص11، 32 وص222
	الجزء الثالث	ص58
	الجزء الرّابع	ص 41 و374

	الجزء الخامس	ص410
	الجزء السّادس	ص297
	الجزء السّابع	ص73 وص96
	الجزء الثّامن	ص408
63- المطاوعة	الجزء الثالث	ص178
	الجزء السّادس	ص16
	الجزء السّابع	ص126
64- الميزان الصّرفي	الجزء الأوّل	ص256
	الجزء الثاني	ص41، 324 وص347
	الجزء الثالث	ص272 وص296، وص386
	الجزء الرابع	ص319، 321
	الجزء الخامس	ص243، 303، 398
	الجزء السّابع	ص175، 216، 328، 435
	الجزء الثّامن	ص147، ص423
65- النحت	الجزء الأوّل	ص60 وص61
66-النّسية	الجزء الأوّل	ص234
	الجزء الثاني	ص217
	الجزء الثالث	ص294
	الجزء الرابع	ص195
	الجزء الخامس	ص203، وص392
	الجزء السّابع	ص142، وص272
	الجزء الثّامن	ص103، 339، 380، 432
67- الهَمْزُ	الجزء الثاني	ص170
	الجزء الثالث	ص295 وص312
	الجزء الرّابع	ص17 وص292، وص311

	الجزء الخامس الجزء السّادس الجزء السّابع الجزء الثّامن	ص79، 199، وص239 ص198، وص208 ص53، وص143 ص234، 296، 313
68- همزة القطع	الجزء الثامن	ص197 وص198
69- همزة الوصل	الجزء الأوّل الجزء الثّامن	ص49 ص243
70- الوقف	الجزء الخامس الجزء الثامن	ص223 ص204 وص399

قائمة المصادر والمراجع

أوّلا: القرآن الكريم.

ثانيا: المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

1. **ابن الأثير** : الكامل في التاريخ، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، ط1، ج5، 1417هـ-1997م.
2. **الأخفش:** معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1 1990م.
3. **الأزهري (خالد)**:شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، تح: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج2، دت.
4. **الأزهري(أبو منصور محمد بن أحمد)** : تهذيب اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والأنباء والنشر، مصر، ط1، ج1، 1964م.
5. **الاستراباذي (رضي الدين بن الحسن)** : شرح الشافية، تح: محمد نور الحسنوآخرون دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982م.
6. **الإشبيلي (ابن عصفور)** : - الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الدار العربية للكتاب، ط5، ج1، 1403هـ-1983م.

- المقرّب ومعه مثل المقرّب، تح وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1418هـ-1998م.

7. **الأشموني** : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955م.
8. **ابن الأنباري (أبو البركات):** _أسرار العربية، تح: فخر الدين قباوة، دار الجيل بيروتلبنان، ط1، 1995م.

9. **الأنباري أبو البركات:** نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، ج1، 1405هـ-1985م.

10. **الأندلسي(أبو حيان):** - إرتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، والمؤسسة السعودية، مصر، ط1، ج1 1998م.

- المبدع المخلص من الممتع في علم الصرف، تح: مصطفى أحمد خليل النحاس، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة، 2007م.

11. **الأنصاري (أبو زكريا):** شرح على شافية ابن الحاجب، المكتبة الأزهرية، 1427هـ-2006م.

12. **الأنصاري (ابن هشام):** أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تقديم: إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

13. **البخاري (أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم الجعفي):** التاريخ الكبير، تح: هاشم البدوي وآخرون، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ج1، دت.

14. **البركلي(محمد بن بيرعلي):** كفاية المبتدئ في التصريف، تح وتعليق: أحمد محمد عبد النعيم، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1409هـ-1989م.

15. **التهانوي(محمد علي الفاروقي):** كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج حسنين و آخرون، مكتبة ناشرون لبنان، ط 1، دت، و تح: لطفي عبد البديع ، ترجمة : عبد المنعم حسنين ، ومراجعة أمين الخولي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، والمؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ج1، 1963م.

16. **الجرجاني(الشريف علي بن محمد):** التعريفات، تح وتعليق: عبد الرحمان عميرة عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م.

17. **الجرجاني(عبد القاهر):** - المفتاح في الصرف، تح وتقديم: علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة، دار الأمل، لبنان، بيروت، 1407هـ-1987م.

- الجمل في النحو، شرح ودراسة وتح: يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1410هـ-1990م.

– المفتاح في التصريف، تح وتقديم: محمد بن سالم العميري الهذلي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1424هـ–2003م.

18. **ابن الجزري(أبو الخير محمد بن محمد):** – التمهيد في علم التجويد، تح: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1985م.

– شرح طيبة النشر في القراءات العشر ضبط وتعليق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ–1997م.

– النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط)، (دت).

19. **الجياني (ابو عبد الله جمال الدين)** : شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمان السيد ومحمد بدي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1 1410هـ–1990م.

20. **ابن جني(أبو الفتح عثمان):** –المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح:علي النجدي ناصف عبد الحليم النجار، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي القاهرة ج 2، 1326هـ.

– الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ج 1، 1952م.

– سر صناعة الإعراب، تح: مصطفى السقا وغيرهدار البابي الحلبي، القاهرة، ط 1، 154م، وتح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1 ،1985م.

– المنصف في شرح التصريف، تح: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط1،1954م ،وشركة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1954م.

– الخاطريات، تح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1988م.

– التصريف الملوكي، تح وتعليق: عرفان مطرجيمؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ_2008م، تح: فخر الدين قباوة دار الأوراغي، الدوحة، ط2، 1988م.

21. **الجوهري (اسماعيل بن حماد)** : الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1979م.

22. **ابن الحاجب(أبو عمرو عشمان بن عمر)** : – الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ج2، 1983م.

– الشافية في علم التصريف، تح: حسن أحمد النعمان، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1995م.

23. **ابن حبان**: الثقات، تح: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط1، ج8، 1993م.

24. **الحضرمي(محمد بن محمد عمر بحرق)** : تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب على ملحة الإعراب وسنخة الآداب، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ–2000م.

25. **الحملاوي(أحمد)**: شذا العرف في فن الصرف، شرحه واعتنى به: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1426هـ–2005م.

26. **الحموي(ياقوت)**: معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ–1993م.

27. **أبو حنيفة (النعمان)** : المقصود في علم الصرف، تح: عبد الله جاد الكريم حسن، مكتبة الآداب، القاهرة، (دت).

28. **حيدرة(اليمني)** : كشف المشكل في النحو، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية بيروت،لبنان، ط1، 2004م.

29. **الخفاجي(أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان)** : سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982م.

30. **ابن خلكان:** وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادربيروت ج3، 1978م.

31. **الخوارزمي(ابو عبد الله محمد بن أحمد)** : مفاتيح العلوم، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت(دت).

32. **الداني(أبو عمروعثمان بن سعيد)** : التيسير في القراءات السبع، ترجمة وتصحيح: أوتورتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1985م.

33. **ابن دريد(أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري)** : جمهرة اللغة، دار صادر بيروت، لبنان، ج1، (دت).

34. **ابن الدهان(ابو محمد سعيد بن المبارك)** : الممتع في النحو والصرف، داغر النفيس 2006م.

35. **الذهبي (شمس الدين)** : – العبر في خَبرمن عَبر، تح وضبط على مخطوطتين: أبو هاجر محمد السعيد بنسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، 1985م.

– سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ط 3، ج7، 1405هـ– 1985م.

36. **الرماني (أبو الحسن بن عيسى)** : رسالتان في اللغة– منازل الحروف والحدود– حقّقها وعلّق عليهما وقدّم لهما: ابراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان 1984م.

37. **الرومي (حسين):** دُرر الكافية في حل شرح الشافية(مجموعة الشافية)، المطبعة العامرة، 1310هـ.

38. **الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن):** –الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه)، تح: أحمد راتب حموش، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطابع دار البعث دمشق، (دت).

– تاج العروس في جواهر القاموس، وزارة الأنباء، الكويت، 1965م.

39. **الزمخشري(ابو القاسم محمود بن عمر):** – أساس البلاغة، تح: عبد الرحيم محمود دار المعرفة، بيروت، 1989م.

– المفصل في علم اللغة، قدّم له وراجعه: عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، 1990م، دار الجيل بيروت، لبنان (دت).

– شرح الأنموذج في النحو بشرح الأردبيلي جمال محمد بن عبد الغني، تح وتعليق: حسن عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، (دت).

– الكشاف عن حقائق غوامض الترتيل وعيوب الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتح: أبو عبد الله الداني، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 2006م.

40. **الزواوي (يحي بن معط)** :الفصول الخمسون، تح ودراسة: محمود محمد الطناحي مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1972م.

41. **ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)** : الأصول في النحو، تح: عبد المحسن الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م وط3، 1996م.

42. **السكاكي (سراج الدين أبو يعقوب يوسف)**: مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1983م، وط2، 1987م

43. **سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)** : الكتاب، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م، ومكتبة الخانجي، القاهرة، ج 3، ط 3 1406هـ-1988م.

44. **السيرافي(أبو سعيد)** : شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، المجلد4، 1974م.

45. **ابن سينا(أبو علي الحسين)** : أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسان الطيان ويحيى سير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1983.

46. **السيوطي (جلال الدين)** : _المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: جاد المولى وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط، دت، ج 1،و دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،ج 1، 1958م.

_الأشباه و النظائر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ج1،دت، و دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،1984م.

_همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح :عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت،ج6،1980م، و تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1410هـ_1998م، و مطبعة السعادة، مصر،ط1،1327هـ.

_معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم، تح : محمد ابراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1،2004م.

_ الاتقان في علوم القرآن، دار الحلبي، القاهرة،ج1، و ج2، ط3 (دت).

47. **الشنقيطي(حامد بن محمد بن محنض)** : تحقيق في حرف الجيم، المطبعة الملكية الرباط، 1974م.

48. **أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي)** : مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2002م.

49. **العبكري (أبو البقاء عبد الله)** : اللباب في علّل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، مطبوعات مركز الماجد للثقافة والتراث بدبي، 2001م.

50. **العسقلاني(أحمد بن علي بن حجر)** :_تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1،ج3،1326هـ.

_فتح الباري في شرح صحيح البخاري، 1407هـ-1986م، عدد الأجزاء13.

51. **ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله):** - المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ج4، 1984م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 2003م، ودار العلوم الحديثة، لبنان 1986م.

52. **عماد الدين (أبو الفداء اسماعيل)** : الكناش في النحو والصرف، دراسة وتح: رياض حسين الحوام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1420هـ-1983م.

53. **العيني (بدر الدين)** : شرح المراح في التصريف، تح: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، ط1، 2007م.

54. **الغلاييني (مصطفى)** : جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه: محمد أسعد النادري المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط39، 1422هـ-1995م.

55. **الفارابي(أبو النصر)**: كتاب الحروف، تح وتقديم: محسن هندي، دار المشرق بيروت لبنان، 1970م، والمكتبة الشرقية، ط2، 1990م.

56. **ابن فارس(أحمد أبو الحسين)** : - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم،تح: أحمد صقر، القاهرة، (دت)، وتح: عمر الضباع، مكتبة المعارف بيروت ط1، 1993م وتح: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر بيروت، لبنان 1969م.

- مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (دت).

57. **الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)** : - التكملة، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 2، (دت)، وتح: حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984م.

- الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، ج1، 1984م.

58. **الفراء(أبو زكريا يحيى بن زياد)** : - معاني القرآن، تح: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج2، (دت).

- المقصور والممدود، تح: ماجد الذهبي مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.

59. **الفراهيدي(عبد الرحمان الخليل بن أحمد)**: - العين، تح: الأب أنستاس الكرملي بغداد 1914م، وتح: عبد الله درويش، المجمع العلمي العراقي، ج 1، 1967م، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، المجلد2، بيروت، 1424هـ-2003م.

- الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م وط2، 1987م.

60. **الفيروز آبادي(مجد الدين محمد بن يعقوب)** : القاموس المحيط، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، مصر، 1301هـ، وضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بيروت، 1995م.

61. **الفيومي(أحمد بن محمد بن علي)**: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير مكتبة لبنان، 1987م.

62. **أبو القاسم(محمد بن سعيد المؤدب)** : دقائق التصريف، تح: صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 1425هـ-2004م.

63. **القفطي(جمال الدين أبو الحسين علي بن يوسف)**: إنباه الرواة على أنباه النحاة تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط1، ج1، 1406هـ-1986م.

64. **ابن كثير**: البداية والنهاية، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، ج3، 1418هـ-1997م.

65. **الكفوي(أبو البقاء أيوب بن موسى)**: الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992م.

66. **ابن مالك(بدر الدين)** : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

67. **ابن مالك(جمال الدين)**: - شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-2000م.

- إيجاز التعريف في علم التصريف، تح ودراسة: محمد عبد المهدي وعبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1422هـ-2002م.

- الألفية في النحو والصرف، شارع جوهرة، القاهرة ط1 1428هـ-2007م.

68. **المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد)**: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (دت).

69. **محمود بن محمد(عبد المنعم بن عبد السلام العبد)** : الروضة الندية في شرحمتن الجزرية، تح: السادات السيد منصور أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط 1 1422هـ-2002م.

70. **المرشدي(عبد الرحمان)** : التلطيف لشرح التصريف، تح وتقديم: محسن سالم رشيد العميريالهذلي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1426هـ-2005م.

71. **مكي(ابن أبي طالب)** : - الرعاية، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن ط 2 1984م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجّجها

تح: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط3، 1984م.

72. **ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم)** : لسان العرب، تح: علي مومن الشوملي دار البصائر، ط1، 2007م.

73. **الموصلي (عبد العزيز جمعة)** :شرح ألفية ابن معط، تح : علي مومن الشوملي، دار البصائر،ط1،2007م.

74. **الميداني (أحمد)** : نزهة الطرف في علم الصرف،تح و تعليق:السيد محمد عبد المقصود درويش، دار المنـــــــدي الزناتي للطبـــع و النشر و التوزيع،طنطا،ط1429هـ_2008م.

75. **ابن النديم**: الفهرست، اعتنى بها وعلّق عليها: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط2، 1417هـ-1997م.

76. **نقرة كار(سيد عبد الله)**: شرح الشافية، المطبعة العامرة، ط1310هـ.

77. **النيلي(تقي الدين)**: الصفوة الصفية في شرح الدّرة الألفية، تح: محمد بن سالم العميري مركز التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1410هـ.

78. **الهنائي(أبو الحسن)** : المنجد في اللغة، تح: أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1988م.

79. **الوهراني(محمد العباس)**: شرح لامية الأفعال، مخطوط، كتبه سمير سمراد، (دت).

80. **ابن يعيش(موفق الدين أبو البقاء الموصلي)** : شرح المفصل للزمخشري، عالم الكتب بيروت، لبنان، مجلد2، (دت)، وتح وإخراج وضبط: أحمد السيد سيد، ومراجعة: اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (دت)، وعالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، ج7، (دت).

ب- المراجع:

1. **الأشهب (خالد)**" المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1 2011م.
2. **الأصيبعي(عبد الحميد الهادي ابراهيم)** : الدراسات الصوتية عند علماء العربية منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس،ط1،1992م.
3. **أطفيش(أحمد بن يوسف)** : شرح لامية الأفعال، وزارة التراث القومي والثقافي مطابع سجل العرب، سلطنة عمّان، 1407هـ-**1986م**.
4. **آل ناصر الدين(نديم)**: معجم دقائق العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان ط 1 1997م.
5. **إميل(بديع يعقوب)وآخرون** : - قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية: عربي- إنجليزي- فرنسي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
- المعاجم اللغوية العربية بداءتها وتطوّرها، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، (دت).
6. **أمين(أحمد)**: ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط8، ج2، 1974م.
7. **الأنصاري(فريد)**: المصطلح الأصولي عند الشاطبي، سلسلة الرسائل الجامعية الأولى معهد الدراسات المصطلحية والمعهد العالي للفكر الاسلامي، ط1، 2004م.
8. **أنيس(إبراهيم)**: - الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5،1975م.
- دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، القاهرة، ط6 1991م.
9. **أولمان(ستيفن)**: دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة،

1957م.

10. **باي(ماريو)**:أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط 3 1987م.
11. **برجستراسر**: التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وعلّق عليه: رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، 1982م.
12. **بشر(محمد كمال)**: – علم اللغة العام–الأصوات–، دار المعارف، ط2،1975م.

– دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 1998م.

13. **بن مراد(إبراهيم)**: مسائل في المعجم، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997م.
14. **بن يشو(جيلالي)** : الدرس الصوتي المماثلة والمخالفة، دار الكتاب الحديث، القاهرة ط1، 2007م.
15. **بوخاتم(مولاي علي)** : مصطلحات النقد العربي السيميائي، الإشكالية والأصول والامتداد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (دط)، 2005م.
16. **البوشيخي(شاهد)**: – نظرات في المصطلح والمنهج، مطبعة أنفوبرانت، فاس الرباط ط1، 2002م.

_نحو تصور حضاري للمسألة المصطلحية، مطبعة أنفوبرانت فاس، الرباط، 2002م.

17. **بوعناني(المختار)**:التصريف موضوعاته ومؤلفاته، مكتبة الآداب والفنون، كلية الآداب واللغات، ط2، 1419هـ–1998م.
18. **ترزي(فؤاد حنا)**: الإشتقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، (دت).
19. **جاك(سي ريتشاردز)** :معجملونجمان لتعليم اللغات وعلم اللغة التطبيقي: إنجليزي–عربي، عربي–إنجليزي، ترجمة: محمود فهمي حجازي ورشدي أحمد طعيمة، الشركة العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 2007م.
20. **الجناني(أحمد ناصيف)**: الدراسات اللغوية والنحوية في مصر مند نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1977م.

21. **جواد(مصطفى)**: المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، مطبعة العاني، ط2، 1975م.

22. **الحاج صالح(عبد الرحمان)** : الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما ضمن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر ، الجزائر، ج1، 2007م.

23. **الحديثي(خديجة)**: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1،2003م.

24. **الحجازي(محمود فهمي)**: الأسس اللغوي لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (دط)، 1993م.

25. **حركات(مصطفى)**: الصوتيات والفونولوجيا، دار الآفاق، الأبيار، الجزائر، (دت).

26. **حسام الدين(كريم زكي)**: أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط2، 1984م.

27. **حسان(تمام)**:_اللغة العربية معناها و مبناها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط1979م.

_ مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م، و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1986م.

دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1986م.

28. **حساني(أحمد)**: مباحث في اللسانيات: مبحث صوتي–مبحث دلالي– مبحث تركيبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.

29. **الحصري(ساطع)**: في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985م.

30. **حلمي (خليل)**: – مقدمة لدراسة التراث المعجمي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2014م.

– المولد في العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985م

31. **الحمزاوي(محمد رشاد)**: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، معجم عربي–أعجمي، أعجمي–عربي، الدار التونسية للنشر ، تونس، ط1، 1987م.

32. **خالدي(هشام)**: صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2012م.

33. **خسارة(ممدوح محمد)** : علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، دمشق 2008م.

34. **الخطيب(عدنان)**: المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مطبعة النهضة الجديدة القاهرة، 1968م.

35. **الخوري(شحادة)**: – الترجمة قديما وحديثا، دار المعارف للطباعو والنشر، مؤسسة تونس، ط1، 1988م.

– دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار الطليعة الجديدة دمشق، ج 1، 2001م.

36. **الخولي(محمد علي)**: معجم علم اللغة النظري، مكتبة بيروت، لبنان، 1982م.

37. **الخويسكي(زين كامل)** : – المجالات الدلالية في القرآن الكريم، دار المعارف، ط 3 1996م.

– المعاجم العربية قديما وحديثا، دار المعرفة الجامعية الإزارطية، الإسكندرية، 2007م.

38. **داود(محمد محمد)**: الصوائت والمعنى في العربية–دراسة دلالية ومعجم–، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (دط)، 2001م.

39. **دك الباب(جعفر)**: نحو نظرية جديدة إلى فقه اللغة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ط1، 1989م.

40. **دي سوسير(فرديناند)** : محاضرات في الألسنية العامّة، ترجمة: يوسف غازي ومجيد مضر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، (دط)، 1986م.

41. **الراجحي(علي شرف الدين)** : في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002م.

42. **الرافعي(مصطفى صادق)**: تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ج1، ط1، 1974م.

43. **رجب(عبد الجواد ابراهيم)**: أسس علم التصريف–تصريف الأفعال والأسماء الخمسة– ، دار الآفاق العربية، 2002م

44. **الزركان(محمد علي)**: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات إتحاد العرب، دمشق، 1998م.

45. **الزركلي(خير الدين)**: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، ج2، 1980م وط15، 2002م.

46. **زفنكي(صفية)**: المناهج المصطلحية مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها،الهيئة العامّة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010م.

47. **الزموري(عمر بن أبي حفص)**: فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1991م.

48. **السامرائي(ابراهيم)**: – مباحث لغوية، مطبعة الآداب، النجف الأشرف،1390هـ_1971م.

_الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1983م.

– في شعاب العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1990م.

49. **السعران(محمود)**: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، (دت).

50. **سناني(سناني)**: في المعجمية والمصطلحية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1 2012م.

51. **السيد(عبد الحميد)**: المغني غي علم الصرف، دار صفاء، عمان، (دط)، 1998م.

52. **شاهين(عبد الصبور) وحلمي (موسى)** : – دراسة إحصائية لجذور معجم تاح العروس باستخدام الكمبيوتر، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1973م.

– المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (دط)، 1980م.

– أثر القراءات والنحو العربي– أبو عمر بن العلاء–، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1408هـ–1987م.

– اللغة العربية لغة العلون والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة، ط2، 1987م.

53. **الشرقاوي(أحمد إقبال)**: معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م.

54. **الشمعة(خلدون)**: المنهج والمصطلح مدخل إلى أدب الحداثة، اتحاد الكتاب العرب دمشق، (دط)، 1979م.

55. **الشهابي(مصطفى الأمير)**: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1971م.

56. **صبحي(الصالح)**: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، 1986م.

57. **الصيغ(عبد العزيز)** : المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، بيروت لبنان، ط1، 2000م.

58. **طحان(ريمون)**: الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2 1981م.

59. **الطنطاوي(محمد)**: تصريف الأسماء، مطبعة وادي الملوك، ط5، 1375هـ–1955م.

60. **طنطاوي(محمد دراز)**: في أصول اللغة، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة 1985م.

61. **ظاظا(حسن)**: كلام العرب قضايا اللغة العربية دار القلم، الدار الشامية، بيروت ط2 1410هـ–1990م.

62. **عباس(حسن)**: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، ج3، (دت).

63. **عبد التواب(رمضان)**: المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 1997م.

64. **عبد الحميد(محمد محي الدين)** : دروس التصريف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 1424هـ-2003م.

65. **عبد العليم(إبراهيم)**: تيسير الإعلال والإبدال، مكتبة غريب الفجالة، القاهرة، (دت).

66. **عبد اللطيف(يوسف)** : زبدة المفردات للطلاب والطالبات: مختصرات المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2002م.

67. **عبد الله (أمين)**: الإشتقاق، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (دط) 1956م.

68. **عتيق(عبد العزيز)**: المدخل غلى علم الصرف، دار النهضة العربية، ط2 1975م.

69. **عضيمة(محمد عبد الخالق)** : المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث، القاهرة ط 2 1420هـ-1999م.

70. **العطار(أحمد عبد الغفور)** : مقدمة الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2 1979م.

71. **علامة(طلال)**تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

72. **العلوي (أحمد)** : الطبيعة والتمثيل مسائل عن الإسلام والمعرفة، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، 1988م.

73. **عمر(أحمد مختار)**: - البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، بيروت، ط4 1982م.

- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1991م.

- صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب للنشر والتوزيع، مصر ط1، 1998م.

74. **عياد(علية عزت)** : معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ط1، 1994م.

75. **عوض(سامي)**: دراسة في النحو البصري والكوفي، المؤسسة الشرقية للطباعة والصناعة اللاذقية، سوريا، 1981م/1982م.

76. **الفاخري(صالح سليم عبد القادر)** : الدلالة الصوتية في اللغة العربية، مؤسسة الثقافة الجامعية، (دت).

77. **الفاضل(أحمد)**: شرح مراح الأرواح، مطبعة العامرة، مصر، 1302هـ.

78. **الفاسي الفهري(عبد القادر)** : اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلاليةمنشورات عويدات، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، 1966م.

79. **فليش(هنري)**: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتح: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط 1، 1966م، ودار المشرق، بيروت، لبنان ط 2، 1983م.

80. **فندريس**: اللغة، ترجمة: عبد المجيد الدواخلي وسعد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1950م.

81. **القاسمي(علي)**: – مقدمة في علم المصطلح، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، 1985م.

–علم اللغة وصناعة المصطلح، مطابع جامعة الملك سعودالرياض، ط2، 1991م.

– علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان نشرون، بيروت، 2008م.

82. **قباوة(فخر الدين)**: تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط3 1998م.

83. **قبش(أحمد)**: الكامل في النحو والصرف والإعراب، دمشق، 1968م.

84. **القضماني(رضوان)**: مدخل إلى اللسانيات، جامعة البعث، حمص، سوريا، 1983م.

85. **قدور(أحمد محمد)** : – مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر المعاصر، بيروت1993م.

–مبادئ في اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 199م.

86. **قناوي(صلاح الدين محمد)** : التفكير الصوتي عند العرب بين الأصالة والتحديث الجريسي للكمبيوتر والطباعة، والتصوير، القاهرة، (دت).

87. **كانتينو(جان)**: دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1966م.

88. **كحيل(عمار سعيد)**: دراسات الترجمة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2012م.

89. **كرومبي(دافيد آبر)**: مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة: محمد فتيح، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط1، 1988م.

90. **كريستل(دافيد)**: التعريف بعلم اللغة، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية مصر، ط2، 1993م.

91. **اللبدي(محمد سمير)**: معجم المصطلحات النحوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع الأردن، (دط)، 2011م.

92. **لجنة الأكاديميين السوفيات**: الموسوعة الفلسفية، إشراف: م.روزنتال، وي.بومدينترجمة: سمير كرم، مراجعة: صادق جلال العظم وجورج طرابيشي، دار الطليعة دمشق، ط 1، 1974م، ط2، 1998م.

93. **لوشن(نور الهدى)**: علم الدلالة، المكتبة الجامعية، (دط)، (دت).

94. **المالكي(حنان)**: البنية اللغوية والمصطلحات (ترجمات نموذجية)، مطبعة الرياض دمشق، دط، 1407هـ-1408هـ/1997م-1998م.

95. **مالنبرج(برتيل)**: علم الأصوات، تعريب: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، 1985م.

96. **مبارك(مبارك)**: معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995م.

97. **محمود(محمد أحمد)**: علم الأصوات، دار إشبيليا، الرياض، 1434هـ.

98. **المخزومي(مهدي)**: - الخليل بن أحمد، مطبعة الزهراء، بغداد، 1960م.
- عبقري من البصرة، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية العراق، 1972م.

99. **مدكور (عاطف)**: علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة (دط)، 1987م.

100. مرعي(عبد القادر): المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، عمان، 1993م.

101. المسدي(عبد السلام) : – قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، 1984م.

–مباحثتأسيسية في اللسانيات، مؤسسة عبدج الكريم عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، (دط)، (دت).

102. مطلوب(أحمد): بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (دط) 2006م.

103. معتوق(أحمد محمد) : المعاجم اللغوية العربية، المعاجم العامّة وظائفها ومستوياتها وأثرها في تنمية لغة الناشئة. دراسة وصفية تحليلية نقدية، إصدارات المجمع الثقافي الإمارات العربية المتحدة، ابو ظبي، 1999م.

104. المعجم الوسيط:مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج2، (دت).

105. المغربي(عبد القادر)الاشتقاق والتعريب، القاهرة، ط2، 1947م.

106. مقران(يوسف): المصطلح اللساني المترجم، مدخل نظري غلى المصطلحات، دار مؤسسة رسلان، دمشق، ط1، 2007م.

107. المهيري(عبد القادر): نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1993م.

108. الموسى(نهاد): النحت في اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، ط1، 1405هـ.

109. مونان(جورج): تاريخ علم اللغة من نشأتها حتى القرن 20، ترجمة: بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، 1972م.

110. ميشال (زكريا) : الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1980م.

111. النجار(فخري خليل) : الخليل بن أحمد الفراهيدي، آراء وإنجازات لغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1431هـ–2011م.

112. نصار(حسين): المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط 4 1408-1988م.

113. النعيمي(حسام سعيد) : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1980م.

114. نور الدين(عبد القادر) : - الرسالة الصرفية، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1351هـ-1932م.

- تعليقات على لامية الأفعال لابن مالك، المطبعة الثعالبية بن مراد، الجزائر، (دت).

- الوسيلة لعلم العربية، المطبعة الثعالبية، الجزائر، (دت).

115. نور الدين(عصام) : المصطلح الصرفي، مميزات التذكير والتأنيث، دار الكتاب العالمي، ط1، 1988م.

116. هريدي(أحمد عبد المنعم) : إنباء الأبناءبآخر أنباء تصريف الأسماء، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، مصر، (دت).

117. وافي(علي عبد الواحد) : فقه اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصرط 3، 2004م.

118. الودغيري(عبد العلي) : - قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الشرقي، منشورات عكاظ، ط1، 1989م.

- دراسة معجمية: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى، الرباط، 1422هـ-2001م.

119. ياقوت(محمد سليمان) : - فقه اللغة وعلم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1995م.

- مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية، طنطا مصر، 2003م.

120. اليعبودي(خالد): آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، منشورات دار مابعد الحداثة، المغرب، ط1، 2006م.

ج- المجلات والنوات والملتقيات:

1. **البكوش(الطيب)**: النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، حوليات الجامعة التونسية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد11، تونس، 1974م.
2. **بن مراد(ابراهيم)** : المعاجم العربية المختصة ودور الحاسوب، مجلة اللغة العربية المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد4، 2001م.
3. **بن يشو(جيلالي)** : مصطلحات المماثلة في التراث اللساني حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مجلة المصطلح والمصطلحية في العلوم الإنسانية، الملتقى الدولي الأول البليدة، 2004م.
4. **بوخلخال(عبد الله)**: ظاهرة الإبدال عند اللغويين والنحاة العرب، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، العدد3، الجزائر، 1996م.
5. **البوشيخي(شاهد)**: نظريات في منهج الدراسة المصطلحية ومدى اهتمام إمام الحرمين به في كتابه" الكافية" عرض قدم في ندوة الذكرى الألفية لإمام الحرمين الجويني(419هـ-478هـ)، كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، جامعة قطر الدوحة، أيام 6و8أفريل، 1999م.
6. **بوعناني(المختار)**: أبو عبد الله البوعبدلي البطيوي الرّزيوي، المخطوطة الصرفية الثالثة(حذف ياء المنقوص)، مجلة القلم، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة السانية وهران، العدد3، مارس2006م.
7. **بيتي(أوديت)**: بحث في فونولوجيا اللغة العربية، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، العدد 8و9، لبنان، 1979م.
8. **جبر(يحيى عبد الرؤوف)** : الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، العدد 36، الرباط، 1992م.
9. **الحاج صالح(عبد الرحمان)** : النظرية التحليلية الحديثة، كراسات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، العدد6، الجزائر، 2002م.

10. **حنون(مبارك)**: مدخل إلى الدراسة الصوتية عند العرب القدماء، عرض المركز التربوي، المجلد3، ج5، فاس، ذو الحجة1421–مارس2002م.
11. **الحمزاوي(علاء اسماعيل)** : الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه، دراسة وصفية تحليلية، جامعة المانيا، العدد12، ديسمبر، 2011م.
12. **الحمزاوي(محمد رشاد)** : مشاكل وضع المصطلحات اللغوية، سلسلة اللسانيات(4) تونس، ديسمبر، 1978م.
13. **الخطيب(محمد شفيق)** : منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها، مجلة مجمع اللغة العربية، مج75، ج3، (دت).
14. **دحمان(صحرة)**: إشكالية المصطلح المترجم، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، تيزي وزو، 2ديسمبر، 2013م.
15. **زغوان(محمد)**إرهاصات النشأة في النحو العربي، مجلة التراث العربي، المجلد 25 العدد99و100، رمضان، 1426هـ–2005م.
16. **الزيدي(توفيق)**: تأسيس الاصطلاحية النقدية، مجلة علامات في النقد الأدبي، المجلد 2، ج8، 1414هـ.
17. **سراج(وليد)**: اللغة العربية والاصطلاح العلمي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، العدد 42والعدد44، دت.
18. **الشيخ جلال الحنفي** : مسائل في مصطلحات التجويد والإجابة عنها للأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح، مجلة في علم اللسان البشري، جامعة الجزائر، ع6، 1982م.
19. **الصوري(عباس)**في الممارسة المعجمية للمتن اللغوي، مجلة اللسان العربي العدد 45، 1998م.
20. **العطية(خليل ابراهيم)**: الدرس الصوتي عند الكوفيين، مجلة الدراسات اللغوية مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، مج 5، أكتوبر–ديسمبر 2003م.

21. **عمر(أحمد مختار)** : – التعددية في المصطلح اللغوي آثارها ووسائل القضاء عليها، مجلة العلوم، العدد23 جوان1989م.

– المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة الفكر المجلد20، العدد3، 1989م.

22. **الفاسي الفهري(عبد القادر)** : تعريب اللغة وتهريب الثقافة، المجلة العربية للدراسات، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، أوت، 1985م.

23. **القاسمي(علي)**: – علم المصطلح النظرية العامّة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مجلة اللسان العربي، الرباط، المجلد18، ج1، 1980م.

– عبد الرزاق الكاشاني وإسهامه في تطوير المعجمية العربية

مجلة الدراسات المصطلحية، العدد1، 2001م.

– المعجم والقاموس– دراسة تطبيقية في علم المصطلح، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد6، 2002م.

24. **القحطاني(سعد)**: قضايا في المصطلح العربي، مجلة الفيصل، العدد209، 2002م.

25. **كايد(ابراهيم محمود)**: المصطلح ومشكلات تحقيقه، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، السنة الرابعة والعشرون، العدد97، مارس،2005م.

26. **كنوان(حسين)**: ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، محاضرة الدراسات المصطلحية مفهومها ومنهجها، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الرباط، 1996م.

27. **مجلة المصطلحيات** : قاموس العدد مصطلح (terminographie)، مطبعة أميمة العدد 2و3، الرباط، 1434هـ–2012م.

28. **المسعودي (ليلى)** : ملاحظاتحول معجم اللسانيات، مجلة اللسان العربي، العدد 3، 1991م.

29. **المصري(جورج)**: صناعة المعجم العلمي المختص من منظور اللسانيات الحديثة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد46، 1999م.

30. **المصري(عبد الفتاح)** : الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 15و16، أفريل،1984م.

31. **مقران(يوسف)**: في المصطلحيات من قضايا التصنيف والإنتماء، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، السنة الثامنة، العدد16، ديسمبر 2012م.

32. **المهيري(عبد القادر)**: كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف، حوليات الجامعة التونسية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، العدد11، 1974م.

33. **هلموت(فيلبر)**: اللغة الخاصة ودورها في الاتصال، ترجمة: محمد هليل وسعد مصلوح، مجلة اللسان العربي، العدد33، 1989م.

34. **هليل(حلمي)**: مشروع مصطلحي للوطن العربي، مجلة مصطلحات، مطبعة أميمة العدد2 و3، الرباط، 1434هـ، نوفمبر 2012م.

35. **والي(حسين)**: سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس، مجلة مجمع القاهرة، العدد 2، 1935م.

36. **الودغيري(عبد العلي)**: – كلمة المصطلح بي الصواب والخطأ، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد48، 1992م.

– لمحة عن المصادر العربية القديمة لدراسة الصوت، مجلة المناهل وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، العدد28، (دت).

37. **ولد العربي(خليفة)**: من المفهوم إلى المصطلح، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد14، 2005م.

د- الرسائل الجامعية:

1. **أطفيش(أحمد بن يوسف)** : **الكافي في التصريف** ، تح ودراسة: عائشة يطو، إشراف: المختار بوعناني، رسالة ماجستير في اللغة، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة السانية، وهران، 2002م.
2. **البجائي(محمد بن يحيى)** : **شرح لامية الأفعال** ، تح ودراسة: عيسى العزري، إشراف: المختار بوعناني، رسالة ماجستير في اللغة، كلية الآداب واللغات والفنون جامعة السانية، وهران، 2007م.
3. **الدحماني(محمد)**: المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي(544هـ-606هـ) أقسام الكلام نموذجا، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأوّل، وجدة، الرباط، 2006م.
4. **رحموني (العيدية)** : الموضوعات الصرفية من خلال كتابي: تمتع الطرف في علم الصرف لمحمد بن عبد الكريم الطرفاوي، ومبادئ الصرف للطيّب المهاجي، دراسة موازنة، إشراف: المختار بوعناني، رسالة ماجستير في اللغة، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة السانية، وهران، 2009م.
5. **سالمي(عبد المجيد)** : مصطلحات اللسانيات باللغة العربية بين الوضع والاستعمال أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 2007م.
6. **سماعنة(جواد حسني عبد الرحيم)** : المصطلحية العربية بين القديم والحديث، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1999م.
7. **عبكل(نوح أحمد)**: المصطلح النقدي والبلاغي عند الآمدي في الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2006م.
8. **بن عيسى(عبد الحليم)** : الخفة والسهولة في الحدث اللساني، دراسة تركيبية للبنية اللغوية، أطروحة دكتوراه في اللغة، جامعة تلمسان، 2004م.

9. **الفكون(عبد الكريم)** : – **فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف** ،تح ودراسة: السعيد بن براهيم، إشراف: عبد الله بوخلخال، أطروحة دكتوراه في اللغة كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 1425هـ–2004م.

– **شرح لامية الأفعال** ، تح ودراسة: وردة أمسيلي، إشراف: عبد الله بوخلخال، أطروحة دكتوراه في للغة، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر 1424هـ–2003م.

10. **المزمرّي(محمد بن أب)** : شرح روضة النسرين في مسائل التمرين، تح ودراسة: أحمد هزرشي، إشراف: الشريف مريبعي، رسالة ماجستير في اللغة، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2005م/2006م.

11. **ميلة(الطاهر)**: – نوعية المصطلحات العلمية المستعملة في التعليم الثانوي في الجزائر، رسالة لنيل دبلوم دراسات معمّقة، جامعة الجزائر، جوان1980م.

– مصطلحات الرياضيات في التعليم الثانوي، رسالة ماجستير كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 1985م.

12. **ياسين(مالك محمد صالح)** : كتب المصطلحات العلمية العربية إلى عصر النهضة الحديثة في ضوء الدرس اللغوي المعاصر، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، سوريا 1988م.

هـ– المواقع الإلكترونية:

- **أمنزوري(محمد)**: أشباه الصوائت في اللغة العربية(نظامها ووظائفها)، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية: 8مارس 2017م
  www.ma_arabia.com
- الدرس الثالث في صفات الحروف:
  http://www.almareef.org:lesson3
- دروس الموسوعة العربية للكمبيوتر والأنترنيت، التعرف على الأصوات وتميّز الأنماط
  http://www.c4arab.com/showLesson.

- **اليعبودي(خالد):** طبيعة البحث المصطلحي بالعالم العربي الحدود والآفاق، مأخوذ من الموقع بتاريخ 2013/01/17م.

www://atida.org/cv.php.lid.75

المراجع باللغة الأجنبية:

1. **Alain(Rey) :**Terminologie « noms et notions »,puf,paris ;que sais-je ?, 1979.
2. **Anouck(Jaccarini) :**Utilisation d'une banque de texte et terminologie,terminologienouvelles,rint,n°20,bélgique, décembre 1999**.**
3. **Bloom Field (Leonard) :**langage,un win university books great britian, London, first published,1935.
4. **Crystal (David):**thecombridgeency, of language combridge university, press Cambridge, 1991**.**
5. **Dubois (Jean) et autres :** Dictionnaire de linguistique, larousse, paris, dernière édition, 1991.
6. **De saussure (f)** : cours de linguistique generale , édition, payot,paris.
7. **Guilbert(louis)** :- la specifité dans la langue française N°17, larousse, fevier, 1973.
   - Léxicographie et terminologie , Association française de terminologie, colloque international, la defense 15-18 juin, lamaison du dictionnaire terminologie, paris, 1976.
8. **Gy Rondeau** : op, cit.
9. **Helmut(felber)** :International effort toover come difficulties intechnical communication presented to the third congress lexemb -urg, may,1977.
10. **Jean(lyons)** : Element de semantique, larousse, paris, 1978.
11. **Kramsky (jiri)** : the word as a linguistic unit, mouton the hague, paris, 1959.
12. **Leclercq (H)**: what about the determination of the " term" ? in infoterm, series7.
13. Le grand Robert ; 1987.

14. **Malmberg(bertril)**: la phonetique française, malmo suède cambridgeuniversity press,1973.
15. **Maria terisa (cabré)** : - La terminologie , théorie, méthode et application.
- Terminologie et linguistique, la theoriede portes, terminologies nouvelles.
16. **Marrouzeau** : Lexique de terminologie linguistique, paris, 1951.
17. **Michael (brâme)** : Arabic phonology implication for phonological theory and historical semitic, phd, dissertation,mit, 1970.
18. **Now webster's** dictionary, Delehi, sixth rearint, 1995.
19. Robert (dubuc) : qu'est ce que la terminologie ? op,cit.
20. **Tamba (Maczil)** : la semantique, puf, collection, « que sais - je ? » paris, 1988.
21. **Temmerman(R)** : une theorierealiste de la terminologie lesociocognitivisme , terminologie nouvelles.
22. **Robins (R.H)** : linguistique generale, une introduction, librairie armandcolin , paris,1973.
23. **Zgusta** : manual of lexicography, mouton the hague, paris, 1971.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المـــــوضـــــوع	رقم الصفحة
الشكر	/
الإهداء	/
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: مفاهيم الدراسة المصطلحية والمعجمية عند اللغويين العرب القدماء والمحدثين	9-170
أوّلا: مفاهيم الدراسة المصطلحية	9
1 مفهوم المصطلح لغة واصطلاحاً	13
1 ǂ المصطلح لغة	13
1-2-المصطلح اصطلاحاً	16
2 -المصطلح والاصطلاح عند المحدثين	21
2 ǂ المصطلح عند اللغويين المحدثين العرب	21
2-2-المصطلح عند اللغويين المحدثين الغرب	25
3 - بين المصطلح والمفهوم:(Terme/Notion)	27
3 ǂ المفهوم لغة	27
المفهوم اصطلاحا -2-3	28
4- بين المصطلح والكلمة (Terme/Mot)	30
5- شروط وضع المصطلح ووسائله	35
5 ǂ شروط وضع المصطلح	35
5 ǂ وسائل وضع المصطلح	40
5-2-1- طريقة الوضع أو الاختراع	41
5-2-2- طريقة الاشتقاق	42
5-2-3- طريقة المجاز	47
5-2-4- طريقة النحت	50
5-2-5- طريقة التركيب	58

5-2-6- طريقة الاقتباس اللغوي	61
5-2-7- طريقة الترجمة	63
5-2-8- طريقة الإحياء	65
6-مكانة المصطلح وأهميته	68
7-علم المصطلح أو المصطلحية في الدّراسات العربيّة والغربية	70
7-1-علم المصطلح أو المصطلحية في الدراسات العربيّة	72
7-2-علم المصطلح أو المصطلحية في الدراسات الغربية	80
7-3-موضوع علم المصطلح	83
7-4-جهود الأفراد والمؤسسات في وضع المصطلحات	84
7-4-1- جهود وأعمال الأفراد	84
7-4-2- جهود وأعمال المؤسسات	85
8 عوامل تطوّر علم المصطلح أو المصطلحيات	88
8-1-عامل التطور التكنولوجي	88
8-2-عامل اتصال اللغات	88
9- نشأة علم المصطلح الحديث وتطوّره	90
10-علاقة علم المصطلح ببعض العلوم اللغوية	93
10-1-علاقة علم المصطلح بعلم المعجم (Terminologie/Lexicologie)	93
10-2-علاقة علم المصطلح بصناعة المعجم (Terminologie/Lexicographie)	94
10-3-علاقة صناعة المصطلح بصناعة المعجم (Terminographie/Lexicographie)	95
10-4- علاقة علم المصطلح بعلم الدلالة (Terminologie/Sémantique)	96
10-5- علاقة علم المصطلح بعلم اللسان	97

(Terminologie/Linguistique)	
11- الدراسة المصطلحية الحديثة عند العرب والغرب	98
أ -الدراسة المصطلحية الحديثة عند العرب	98
ب-الدراسة المصطلحية الحديثة عند الغرب	103
ثانيا: مفاهيم الدراسة المعجميّة	109
1- مفهوم المعجم لغة واصطلاحًا	109
1-1- المعجم لغة	109
1-2- المعجم اصطلاحًا	111
2- تسمية المعجم في التراث العربي اللغوي	113
3- بين المعجم والقاموس:(Dictionnaire/Lexique)	117
4- بين المعجم والموسوعة:(Encyclopédie/Lexique)	120
5- بين المعجم والكلمة	122
6- شروط المعجم، وظائفه وكيفية البحث فيه	129
6-1- شروط المعجم	129
6-2- وظائف المعجم	129
6-3- كيفية البحث في المعاجم اللغوية	130
6-4- عناصر بناء المعجم	133
7- التأليف المعجمي عند العرب	137
8- أنواع المعاجم العربيّة قديمًا وحديثا	140
8-1- معاجم الألفاظ	140
8-2- معاجم المعاني أو الموضوعات	147
8-3- أهمية المعاجم اللغوية	153
9- مراحل تطوّر المعجم العربي حسب الترتيب الصوتي ونظام التقليبات	156
9-1- التعريف بمعجم العين	158
9-1-1- مُؤَلِفُهُ	158

9-1-2- مَنْهَجُه	159
9-1-3- أثَرُهُ	161
9-1-4- طريقة البحث فيه	162
10- مفهوم علم المعاجم وصناعة المعاجم (Lexicologie/Lexicographie)	163
10-1- مفهوم علم المعاجم أو المعجميات: (Lexicologie)	163
10-2- مفهوم صناعة المعاجم: (Lexicographie)	167
10-3- العلاقة بين علم المعجم وعلم المصطلح	168
الفصل الثاني: المصطلح الصّوتي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي	328-172
1- التعريف بالخليل بن أحمد الفراهيدي	174
2- الصّوت عند اللغويين العرب القدماء	183
3- التفكير الصوتي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي	187
4- ماهية الصّوت اللغوي عند اللغويين القدماء	197
4-1- الحرف لغة	198
4-2- الحرف اصطلاحًا	200
5- المصطلحات الصّوتية في التّراث العربي	209
5-1- المصطلحات الصّوتية الخاصّة بالاستعمال النطقي (العضوي)	209
5-1-1- المصطلحات الصوتية الدالة على مخارج الأصوات	211
أ -المخرج لغة	211
ب- المخرج اصطلاحًا	211
5-1-1-1-الحروف الحلقية:(La gorge)	221
5-1-1-2- الحروف اللهوية	227
5-1-1-3- الحروف الشجرية	228
5-1-1-4- الحروف الأسلية	231
5-1-1-5- الحروف النطعية	232

5-1-1-6- الحروف اللثوية	233
5-1-1-7- الحروف الذلقية	234
5-1-1-8- الحروف الشفوية	236
5-1-2- المصطلحات الصّوتية الدالة على صفات الحروف (الأصوات)	239
أ -الصّفة لغة	239
ب- الصّفة اصطلاحًا	239
5-1-2-1- مصطلح الجهر	241
5-1-2-2- مصطلح الهمس	247
5-1-2-3- مصطلح الشّدة	251
5-1-2-4- مصطلح الرّخاوة	262
5-1-2-5- مصطلح بين الشّدة والرخاوة	265
5-1-2-6- مصطلح الإطباق والاستعلاء والتفخيم	269
5-1-2-7- مصطلح الانفتاح، والتّسفّل والترقيق	277
5-1-2-8- مصطلح الذلاقة	283
5-1-2-9- مصطلح الإصمات أو الصّتم	285
5-1-2-10- مصطلح القلقلة: (Sonorisation)	288
5-1-2-11- مصطلح الصّفير	294
5-1-2-12- مصطلح التكرير	296
5-1-2-13- مصطلح الانحراف: (Déviation)	298
5-1-2-14- مصطلح الغنة: (Nasalité)	301
5-1-2-15- مصطلح التفشي	305
5-1-2-16- مصطلح الاستطالة	308
5-1-2-17- مصطلح اللّين	311
5-1-2-18- مصطلح الهاوي	321
5-1-2-19-مصطلح الحرف الحي والحرف الميّت	323

الفصل الثالث: المصطلح الصّرفي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي	528-330
1- نشأة المصطلح الصّرفي	330
2- مصطلح الصّرف لغة واصطلاحًا	399
أ -الصّرف لغة	399
ب- الصّرف اصطلاحًا	342
3- أهمّية الصّرف وفائدته	346
4- المصطلحات الصّرفية الخاصّة بالأسماء	348
4-1- مصطلح الاسم لغة واصطلاحا	350-348
4-1-1- مصطلح الاسم المجرّد	351
4-1-2- مصطلح الاسم المزيد	352
4-1-3- أبنية الاسم المجرّد	353
4-1-4- أبنية الاسم المزيد	357
4-2- مصطلح الجامد	369
4-3- مصطلح الاسم المشتق	370
4-4- مصطلح الاسم المذكر	373
4-5- مصطلح الاسم المؤنث	374
4-6- مصطلح الصحيح	377
4-7- مصطلح الاسم المقصور	378
4-8- مصطلح الاسم المنقوص	381
4-9- مصطلح الاسم الممدود	384
4-10- مصطلح الاسم المثنى	386
4-11- مصطلح جمع التكسير	387
4-12- مصطلح جمع الكثرة	390
4-13- مصطلح جمع القلّة	394
4-14- مصطلح اسم الجمع	395

4-15- مصطلح جمع الجمع	397
4-16- مصطلح التصغير	398
4-17- مصطلح النسّب	401
5- المصطلحات الصّرفية الخاصّة بالمصدر ومشتقاته	404
5-1- مصطلح المصدر لغة واصطلاحًا	404
5-2- مصطلح مصدر المرّة	408
5-3- مصطلح مصدر الهيئة أو(النّوع)	410
5-4- مصطلح المصدر الميمي	411
5-5- مصطلح المصدر الصناعي	412
5-6- مصطلح اسم الفاعل	414
5-7- مصطلح اسم المفعول	419
5-8- مصطلح اسم الزمان	423
5-9- مصطلح اسم المكان	425
5-10- مصطلح اسم الآلة	427
6- المصطلحات الصّرفية الخاصّة بالأفعال	431
6-1- مصطلح الصرف	431
6-2- مصطلح الميزان الصرفي	432
6-3- مصطلح الفعل لغة واصطلاحًا	436
6-4- مصطلح الفعل المجرّد	437
6-5- مصطلح الفعل المزيد	439
6-6- مصطلح أبنية الفعل	442
أولا: الفعل المجرّد	442
ثانيا: الفعل المزيد	447
6-7- مصطلح الماضي	457
6-8- مصطلح المضارع	459

6-9- مصطلح الأمر	461
6-10- مصطلح الفعل اللاّزم	463
6-11- مصطلح الفعل المتعدّي	465
6-12- مصطلح الجامد والمتصرّف	468
أوّلا: مصطلح الجامد	468
ثانيا: مصطلح المتصرّف	470
6-13- مصطلح الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول	471
أولا: مصطلح الفعل المبني للفاعل	471
ثانيا: مصطلح الفعل المبني للمفعول	472
6-14- مصطلح الفعل الصحيح والفعل المعتل	475
أولا: مصطلح الفعل الصّحيح	475
1- مصطلح السّالم	477
2- مصطلح المضعّف أو المضاعف	478
3- مصطلح المهموز	480
ثانيًا: مصطلح الفعل المعتل	483
1- مصطلح المثال	486
2- مصطلح الأجوف	489
3- مصطلح الناقص أو المنقوص	490
4- مصطلح اللفيف	492
7- المصطلحات الصّرفية المشتركة بين الأسماء والأفعال	494
7-1- مصطلح الإبدال لغة واصطلاحا	494
7-2- مصطلح الإعلال لغة واصطلاحا	505
7-3- مصطلح الإدغام لغة واصطلاحا	511
7-4- مصطلح الاستثقال لغة واصطلاحا	519
7-5- مصطلح بناء الكلم من الكلم لغة واصطلاحا	522

خاتمة	536-530
ملاحق	553-538
قائمة المصادر والمراجع	583-555
فهرس الموضوعات	593-585
ملخّص الرسالة باللّغة العربية	594
ملخّص الرسالة باللّغة الفرنسية	595
ملخّص الرسالة باللّغة الإنجليزية	596

Al-Khalil Ibn-Ahmed Al-Farahidi est considéré comme étant l'un des piliers les plus marquants de l'étude terminologique des anciennes ères Arabes. L'auteur de la théorie linguistique dont qui faisait l'objet des études relatives à la structure de la langue, indiquant alors ses usages ainsi que le négligé, selon le système mutuel et la compatibilité mathématique. Une personne bien informée à propos de l'équilibre linguistique patrimonial sera pleinement consciente du fait que le terme phonétique et morphologique a essentiellement été le centre d'intérêt de la part des plus anciens spécialistes, en particulier Al-Khalil Ibn-Ahmed et Sibawayh et ceux ayant suivi leur chemin desciplinaire. Il semble également que les termes linguistiques actuellement disponibles en arabe appartiennent à la science de la phonétique et de la morphologie, étant donné ce que l'on trouve dans l'héritage arabe des termes qui, majoritairement, véhiculant à leurs concepts dont ils font l'objet. La recherche sur la pensée d'Al-Khalil et sa culture terminologique présente entre nos mains une expérience d'une pensée linguistique patrimoniale qui appartient à une étape civilisée précédente ayant son identité et ses spécificités et son objectif en abbordant des problèmes tiques linguistiques. Nous visons à l'examiner sur la base des données linguistiques modernes et des différentes opinions et théories qui ont émergé de la recherche phonétique et morphologique

Les mots clées :

Le terme phonetique- le terme morphologique- terminologie- la theorie linguistique.

Al-Khalil Ibn-Ahmed Al-Farahidi represents the most prominent leaders of the terminological study of the ancient Arabs, the author of the linguistic theory, in the light of which he treated the structure of the language and enumerated its structures, indicating the used and neglected ones according to the mathematical exchange and compatibility system. The person familiar with the heritage linguistic repertoire is fully aware that the phonetic and morphological term has received a high level of interest from the oldest scholars, especially Al-Khalil Ibn-Ahmed and Sibawayh, and those who followed their lead, and it seems that the linguistic terms currently available in Arabic belong to the science of phonetics and morphology, given what was found in Arab heritage of terms that lead to most of their concepts. The research into Al-khalil's thought and language culture brings to our attention the experience of a traditional linguistic thought from a previous stage of civilisation that has its identity, specificity and purpose in dealing with linguistic issues. It is intended to scrutinize it based on the data of the modern linguistic lesson and the opinions and theories that have emerged from the emerging phonemic and morphological researches.

Key words :

Phonetic term- Morphological term- Terminology- Linguistic theory.

ملخّص الرسالة باللّغة بالعربية

المصطلح الصوتي والصرفي من خلال كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهدي – دراسة وصفية تحليلية–

يمثل الخليل بن أحمد الفراهيدي أبرز حلقات الدراسة المصطلحية عند القدماء العرب صاحب النظرية اللغوية التي عالج على ضوئها هيكل اللغة و حصر أبنيتها مبينا المستعمل منها و المهمل وفق نظام التبادل و التوافق الرياضي .فالمطلع على الرصيد اللغوي التراثي يدرك تمام الإدراك أن المصطلح الصوتي و الصرفي قد حظي بدرجة عالية من الاهتمام من لدن الدارسين الأقدمين و خاصة الخليل بن أحمد و سيبويه و من حذا حذوهما، و يبدو أن المصطلحات اللغوية المتوافرة حاليا في العربية من نصيب علمي الأصوات و الصرف نظرا لما وجد في التراث العربي من مصطلحات تؤدي مفاهيمها في معظمها .و البحث في فكر الخليل و ثقافته المصطلحية يعرض بين أيدينا تجربة فكر لغوي تراثي ينتمي إلى مرحلة حضارية سابقة له هويته و خصوصياته و غايته في معالجة القضايا اللغوية متوخين تمحيصه استنادا إلى معطيات الدرس اللساني الحديث و ما أفرزته الأبحاث الصوتية و الصرفية المستجدة من آراء و نظريات.

الكلمات المفتاحية:

المصطلح الصوتي– المصطلح الصرفي– الدراسة المسطلحية– النظرية اللسانية.